

غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ أبو محمد رمضان عوبلي

الأستاذ حسين صالح الدبوس

الأستاذ خالد محمد غويلة

الأستاذ بشير صالح الصادق

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

تقديم

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير استيتية

الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي

الجزء الأول



Modern Book World

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

(4-1)

دراسة وتحقيق

حسين صالح محمد الدبوس أبو عجيبة رمضان صالح عويلى

بشير صالح الصادق خالد محمد غويلة

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

إربد - الأردن

2011

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2011-1432

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2009/9/3905)

415

حسين الديوس

غنية الأريب عن شروح مقني للبيب / تأليف مصطفى رمزي بن الحاج حسن
الأنطلي؛ تحقيق حسين صالح الديوس ... وآخرون. - إربد: علم لكتب الحديث، 2009.

() ص

ر.إ.: (2009/9/3905)

الواصلت: / قواعد اللغة // الأنباء للعرب /

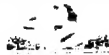
* أعت دائرة المكتبة الوطنية ببيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية للقانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رسمك: ISBN 978-9957-70-303-5

Copyright ©

All rights reserved



عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (27272272-00962) خلوي: 5264363 / 079 فاكس: 27269909 - 00962

صفدي البريد: (3469) الرمز البريدي: (21110)

almalkotob@yahoo.com

البريد الإلكتروني

almalkotob@hotmail.com

almalkotob@gmail.com

www.almalkotob.com

الموقع الإلكتروني:

للمرغ الثاني

جدرا للكتاب العلمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي - عمان - تلفون: 5264363 / 079

مكتب بيروت

روضة الفجر - بنابة بزي - هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

بقلم المشرف: الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن كتاب (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المتوفى (761 هـ) رحمه الله تعالى — يعد من أجل المصادر والمراجع النحوية التى تفخر بها اللغة العربية، وذلك يرجع إلى منهج تصنيفه وتبويبه، فالكتاب تناول فيه مؤلفه بالبحث والدراسة حروف المعانى، والجملعة العربية مبينا أقسامها وأحكامها، منبها على الشبهات التى تفسد الإعراب، موجها إلى ألمج السبل إلى الفهم الصحيح، والإعراب الجيد، فالإعراب فرع المعنى، جامعا أقوال العلماء السابقين، مناقشا لها. ولا غرو فى ذلك، فمؤلفه ابن هشام علامة مجدد للتأليف فى النحو يتدرج بقرائه فى مؤلفاته النحوية الذائعة الصيت إلى يومنا هذا من الواضح السهل إلى المشكل الصعب، فيزيل غموضه.

لمجد ذلك فى (قطر الندى وشرحه) و(شذور الذهب وشرحه) و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

وقد عرف علماء النحو لابن هشام علو كعبه فى هذا المضمار فعكفوا على كتبه تحصيلا وشرحا وتدريسا. وعرف لمحاة العربية اليوم ولغويوها له هذه المنزلة الرفيعة فحققوا كتبه وشروحها التى منها الشرح الجليل (غنية الأريب عن شروح مغنى اللبيب لمصطفى رمزى بن الحاج حسن الأنطاكى المتوفى 1100هـ) رحمه الله تعالى.

وقد تصدى لتحقيق هذا الشرح القيم أربعة من طلاب الدراسات العليا المتفوقين بجامعة المرقب بليبيا لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) وهم:

- 1 - حسين صالح محمد الدبوس.
- 2 - أبو عجيبة رمضان صالح عويلي
- 3 - بشير صالح الصادق السندي.
- 4 - خالد محمد غويلة.

ويرجع الفضل الكبير في حصولهم على مخطوط هذا الشرح إلى العلامة النحوي د. محمد عبد السلام بشيش، أمين قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة المرقب، وقد ناقشهم عند تخرجهم جميعاً.

كما ناقش الأول والثاني منهم اللغوي الشاعر الخطيب د. عبد الحميد علي أبو مداس أمين معهد تكوين المعلمين بزيلقن، وعضو هيئة التدريس بالجامعة الاسمية، وناقش الثالث منهم اللغوي النحوي د. علي عبد السلام سلامة، أستاذ النحو والصرف والترجمة بجامعة الفاتح وأكاديمية الدراسات العليا.

وناقش الرابع منهم اللغوي النحوي د. علي إبراهيم اشتيوي، أمين كلية اللغة العربية بالجامعة الأسمرية.

وأشرف على الباحثين جميعهم في تحقيقهم اللغوي صاحب هذا التقديم د. محمد منصف القماطي، منسق شعبة تعليم الأجانب بقسم اللغة العربية والتربية الإسلامية بكلية التربية جامعة الفاتح.

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب طلاب العربية ودارسيها، وأن يجزل الثواب لمن سعى في نشره، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله هو الله جلّ ثناؤه، تباركت صفاته وأسمائه، والمصطفى عليهم رسله
وأنبياؤه والمدعو له بخير الوطن العربي وأبنائه

تقديم

الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية

عضو مجمع اللغة العربية الأردني

يعدّ ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 من هجرة سيد المرسلين، أحد مجوري النحو العربي، فهو إمام أئمة هذا العلم في زمانه، بل هو منارته حتى هذا اليوم. وإنك لتحسّ وأنت تخوض لُحْجَة كتابه الفريد مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وكأنّ ناصية هذا العلم في يده، فهو يوافيك بأعظم دُرَره، بعبارات جامعة مانعة، مثمرة يانعة، كشجرة طيبة، أصلها ثابت، وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كلّ حين بإذن ربّها. هذا هو ابن هشام، وهذا سيفره العظيم مغني اللبيب.

وقد حظي مغني اللبيب بما يستحق من تقدير أهل العلم: دراسة، وشرحاً، وتعليماً. وكان من الذين شرحوه الشيخ مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي المتوفى سنة 1100 من هجرة النبي المصطفى صلوات الله وسلامه عليه. وهذا الشرح هو الذي بين أيدينا، ويحمل عنواناً طريفاً هو: 'غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب'. فهو يسابق تلك الشروح، ليصل إلى القارئ بأقرب العبارات إلى عبارات المغني، وأدناها إليه وإلى القارئ. وهي ليست مهمة سهلة، ولكن صاحب الشرح آذاها بقدر ما يستطيع، فجزاه الله عن المغني، وعن صاحبه، وعن العربية، وأهلها، بما يجزي به أهل الفضل والعلم.

ميزة الشروح في تراثنا أن الشارحين ربّما كانوا ممن دَرَسُوا متن الكتاب، فواجهتهم مشكلات في فهم بعض القضايا أو معالجاتها، في أيام الطلب، ثم وفقهم الله إلى فهمها، فأودعوا ما فهموه في شروحهم التي وضعوها فيما بعد، أو ربّما كانوا ممن يعلّمون هذه

المتون ، فوقفوا على ما يعانيه بعض المتعلمين من فهم مسائل معينة، فوضّحوها لهم ، ولذلك وضعوا هذه الشروح ، وفيها ما تميّز به كل واحد من الشارحين، من تقريب بعض القضايا وتفصيلها، وتوضيح بعضها الآخر، أو إزالة الغموض عما يكتنف بعض عباراته. ولما كانت هذه المشكلات تملّية في المقام الأول ، فلا شك أنها مظنة التكرار. ومن هنا كانت أهمية هذا الشرح لقرّاء مغني اللبيب في إيماننا هذه بخاصة. ومن هنا أيضاً كان تحقيق هذا العمل إسهاماً رائعاً في خدمة الدرس النحوي، بل خدمة العربية ودارسيها. فهذا كنز، وإخراجه إلى المكتبة العربية إسهام في ربط معرفتنا العلمية المعاصرة، بمجذورنا العلمية والفكرية والمعرفية.

لقد كان فرحي بتحقيق هذا الكتاب عظيماً، لأن ثلثة من محبي العربية، جندوا أنفسهم لهذا العمل الشاق المضي، يشرف عليهم أستاذ جليل، يسري حبّ العربية في دمه، هو الأخ الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي منسق شعبة تعليم الأجانب في قسم اللغة العربية والتربية الإسلامية بكلية التربية، في جامعة الفاتح. وقد كان توزيع العمل على أربعة من طلاب العلم الجادين، في مرحلة الماجستير، عملاً موفقاً، لأن ذلك من شأنه أن يؤسس روح الفريق الواحد في العمل العلمي. وهذا واضح في هذا العمل دون شك .

أسأل الله العظيم أن يُوفّي من أسهم في تحقيق هذا العمل، والإشراف عليه، ومن أعان على تحقيقه، أجرهم بغير حساب. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد الأمين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغرّ الميامين. ربّنا عليك توكلنا، وإليك أنبّنا ، وإليك المصير.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أمدني بتوفيقه لإتمام هذا العمل، لا أقول على الوجه الأكمل - فالكمال لله وحده - ولكن على وجه أرجو أن يكون حسنا وسديدا، وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أعترف لذوي الفضل بفضلهم وجهدهم وعلى رأسهم شياخي الأول: محمد حسين عبد الله القماطي - رحمه الله - الذي بصرنا وعلمنا، وبث في نفوسنا حب العلم والتعلم، فكان نعم المعلم. فجزاه الله عنا كل خير، وأسكنه فسيح جناته.

وكل الشكر والمحبة والتقدير الدكتور: محمد منصف القماطي الذي فتح لنا قلبه قبل بيته، فكان أبا وإخا قبل أن يكون أستاذا، وأشعرنا بمدى محبته لطلاب العلم، وحرصه الشديد على أن يكون هذا العمل بالصورة الحسنة من خلال إشرافه عليه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور: محمد عبد السلام ابشيش الذي حفنا برعايته منذ الدراسة الجامعية، وذلك الصعاب التي واجهتنا حتى نكمل طريقنا، وتوج هذا العمل من خلال مناقشته له.

كما لا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري للأستاذ الدكتور: عبد الحميد علي أبو مداس الذي غرس في أذهاننا كيفية التحصيل الحقيقي، وأنه لا مستحيل أمام العزم والتصميم، فقبوله مناقشة هذا العمل ذخرك عظيم وشرف كبير.

وكل الشكر والتقدير لأناس كان لهم فضل كبير على كل من عاصرهم، وكنت - والحمد لله - أحد تلاميذهم، وهم الشيخ الفاضل: رجب محمد الأقطع - رحمه الله -، والشيخ الجليل: أبو القاسم محمد الأمين - أطال الله عمره، والشيخ الكريم: محمد عبد الله جبعور - أعزه الله.

والشكر والتقدير إلى كل المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب وعلى رأسهم أمين اللجنة الشعبية للجامعة، وعميد كلية الآداب والعلوم، وأمين قسم الدراسات العليا، وأمين قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وكل من ينتمي لهذا الصرح العلمي الجبار.

وشكري وتقديري لمن ساهم بشكل أو بآخر في تذليل الصعاب التي واجهتني، وكان لي سندا وعونا وهم: اللجنة الشعبية وأمانة التعليم بالمؤتمر الشعبي الأساسي قصر الأخبار، ومدير وأعضاء هيئة التدريس بمدرسة القدس للتعليم الأساسي، وزملائي الذين أقوم بتحقيق هذا المخطوط معهم.

ولا يفوتني أن أحيي المنابر العلمية داخل الجماهيرية وخارجها التي أتاح لي فرصة الاستفادة من مكتباتها، وتعاونت معي دون صد أو تعقيد وهي:

- مكتبة كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس.
- مكتبة الجامعة الأسمرية - زليتن.
- مكتبة الزروق - مصراتة.
- مكتبة مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي - طرابلس.
- المكتبة القومية - طرابلس.
- مكتبة مجمع اللغة العربية - طرابلس.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.
- مكتبة الأزهر الشريف - القاهرة.
- معهد المخطوطات - القاهرة.
- المكتبة القومية - القاهرة.

وأخيرا لمسة وفاء وتقدير لأسرتي الكريمة التي هيأت لي الجو المناسب حتى اكتمل هذا العمل والحمد لله.

الباحث

المقدمة

الحمد لله الذي جعلنا للفتنا العربية محبين، ولخدمتها آمليين، وللإستفادة منها راجين، ولتوفيق الله طامحين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فاللغة العربية فيها من البلاغة والفصاحة والإعجاز ما لم يستطع تحديده إنسان - ولا غرو - فهي لغة الضاد، اللغة التي كرمها المولى - عز وجل - بنزول القرآن الكريم بها، فأعلى شأنها، وثبت أصولها، وجعلها ميدانا للتنافس الشريف بين طلابها - عربا وعجماء - فعبدت طرقها، وزخرت الكتب بنفائسها، فأضحت كاللؤلؤ المكنون محتاج إلى غواص ماهر يغوص على مفرداتها للتمتع بدورها وياقوتها.

ورغبة مني في خدمة هذه اللغة المباركة، وتحقيقا لهدف خامرني منذ نعومة أظفاري، فقد تنامت محبتي لهذه اللغة، وسيطر حبها على كياني، فعزمت بتوفيق من المولى - عز وجل - أن أترك بصمة - ولو صغيرة - في سجل هذه اللغة للإفادة والاستفادة، ونهجت طريقا - أرجو أن يكون موفقا - ألا وهو طريق تحقيق التراث العربي.

فبعد الدراسة التمهيديّة اتفقت مع زملائي على تحقيق مخطوط من المخطوطات التي تزخر بها المكتبات العربية والأجنبية، فراسلنا بعض تلك المكتبات، وحصلنا على فهراس لها اخترنا منها عدة عناوين تم عرضها على الأستاذ الدكتور محمد عبد السلام إبيشيش، والأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو مداس اللذين وجهانا وشجعانا على تحقيق المخطوط المسمى بـ"غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لمؤلفه مصطفى رمزي ابن الحاج حسن الأنطاكي المتوفى سنة 1100 هجري. فسافرت مع زميلي مصباح شخطور إلى مصر واطلعنا على فهراس بعض المكتبات ولكن - وللأسف لم نجد هذا المخطوط.

بعد الرجوع إلى الفهارس التي تحصلنا عليها تبين لنا أن نسخ هذا المخطوط توجد في:

1 - مكتبة استانبول بتركيا.

- 2- المكتبة الظاهرية بدمشق.
- 3- مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة.

ولصعوبة الحصول على هذه النسخ من مصادرها الأصلية قمنا بمراسلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض للحصول على نسخ مصورة لهذا المخطوط، فلبى المسؤولون في هذه الجامعة- جزاهم الله عنا كل خير- نداءنا وأرسلوا لنا ثلاث نسخ وهي:

- 1- نسخة مصورة عن مكتبة استانبول بتركيا، وتحمل رقم '2714'، وتصنيفها في جامعة الإمام '2701/ ف'.
- 2- نسخة مصورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق، وتحمل رقم '8485'، وتصنيفها في جامعة الإمام '1475/ ف'.
- 3- نسخة مصورة عن مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة، وتحمل رقم '3066'، وتصنيفها في جامعة الإمام '11075/ ف'.

ولم نستطع الحصول على النسخة الرابعة التي أشار إليها الأستاذ: عمران شعيب- رحمه الله تعالى- في مجلة الوثائق والمخطوطات، التي يصدرها مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي (السنة الثانية، العدد الثاني لسنة 1987 م، ص: 344) لعدم تجاوب المكتبة التي توجد بها هذه النسخة، وهي مكتبة الأسد بسوريا.

ونظرا لكبر حجم هذا المخطوط أشار علينا الأستاذ الدكتور: محمد عبد السلام أبشيش بتقسيمه إلى أربعة أجزاء، كان نصيبي منه الجزء الأول (من أول المخطوط إلى نهاية حرف الألف).

وقد قسمت البحث إلى قسمين:

أولا: قسم الدراسة، ويحتوي على ثلاثة فصول، في كل فصل مبحثان:

الفصل الأول: حياة المصنف، والمؤلف:

المبحث الأول: حياة المصنف وهو: ابن هشام، ويشمل: نسبه، مولده، شيوخه، تلاميذه،

مكانته العلمية، آثاره، شعره، وفاته.

المبحث الثاني: حياة المؤلف وهو: الأنطاكي، ويشمل: نسبه، مولده، الحياة الفكرية في عصره، منهجه، وفاته.

الفصل الثاني: الكتاب، وشرحه:

المبحث الأول: الكتاب كتاب المصنف، ويشمل: أهميته، أهم شروحه، حواشيه، شروح شواهد.

المبحث الثاني: شرح كتاب المؤلف، ويشمل: عنوانه وصحة نسبه إلى مؤلفه، أهميته.

الفصل الثالث: عملي في التحقيق، ووصف المخطوطات:

المبحث الأول: عملي في التحقيق.

المبحث الثاني: وصف المخطوطات.

ثانيا: قسم التحقيق:

قسمت البحث إلى ستة وعشرين مبحثا كالتالي:

الهمزة المفردة، آ، أيا، أجل، إذن، إن، إن، أن، أم، أن، أما، إما، أو، ألا، إلا،

ألا، إلی، إي، أي، أي، إذ، إذما، إذا، أينمُ القسم.

أرجو من الله العليّ القدير أن أكون قد وفقت في تقديم شيء لخدمة هذه اللغة المجيدة،

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^(١).

^(١) هود: 88.

الفصل الثاني

نسبة كتاب المصنف، والمؤلف

المبحث الأول

كتاب المصنف 'مفني اللبيب'

أهميته:

لمفني اللبيب أهمية كبيرة ظهرت سماتها في اهتمام العلماء بهذا الكتاب، وشرحه، وشرح شواهد، لأن المصنف اتبع منهاجاً سلساً في تناوله لموضوعاته لم يكن كسائر كتبه السابقة، بل جمع الأدوات النحوية في باب خاص بها وذكر ما يتصل بها من قواعد وأحكام وشواهد، ورتبها على حروف المعجم، ثم أفرد أبواباً أخرى جاءت على النحو التالي:

- في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.
- في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما.
- في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، ويقبح بالمعرب جهلها.
- في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.
- في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها.
- في كيفية الإعراب.
- في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

مدحه البدر الدماميني بقوله:

إلما إمّا مفني اللبيب مصنف	جليل به النحوي يحوي معانيه
وما هو إلا جنة قد تزخرت	ألم تنظر الأبواب فيها ثمانية

وقد قال عنه ابن خلدون في مقدمته: "... وسماء بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرهما..."^(١)، ولهذا الكتاب طبعات متعددة، وشرح، وحواشٍ، وشرح شواهد تدل على مدى إقبال القراء عليه، والرغبة في خدمته. فجزى الله خيرا كل من ساهم في ذلك.

أولا- أهم شروح هذا الكتاب:

- 1- شرح المغني للدمامي، وصل فيه إلى حرف الفاء، وهو مطبوع مع حاشية الشنقي بالمطبعة البهية بمصر.
- 2- شرح منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب لابن الملا الحصكفي، وقد قام بتحقيقه مجموعة من طلبة جامعة المرقب، وهو غير مطبوع.
- 3- شرح مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب لرحي زادة، وهو لا زال مخطوطا، وتوجد نسخة مصورة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهو في ثلاثة أجزاء ضخمة.
- 4- شرح غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأطحاكي، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ثانيا- حواشي هذا الكتاب:

- 1- حاشية الأمير مطبوعة.
- 2- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام مطبوعة، وهي تعقيب على الدمامي.
- 3- حاشية الدسوقي على المغني مطبوعة مع المغني في ثلاثة مجلدات.

ثالثا- شروح الشواهد:

- 1- شرح شواهد المغني علماء أجلاء منهم: السيوطي سماء: شرح شواهد المغني، مطبوع في مجلدين.
- 2- عبد القادر البغدادي وسماء شرح أبيات المغني، وهو مطبوع في ثمانية مجلدات.

(١) مقدمة ابن خلدون: 516.

المبحث الثاني

كتاب المؤلف 'غنية الأريب'

عنوانه وصحة نسبته إلى المؤلف:

هذا الكتاب الذي بين أيدينا اختلف أصحاب التراجم في بعض ألفاظ عنوانه، ففي خطبة المؤلف ذكر أن اسمه 'غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ونسبه لنفسه⁽¹⁾، وفي كشف الظنون ذكر أن اسمه 'غنية الأريب في شرح مغني اللبيب، ونسبه للمؤلف⁽²⁾، وفي الأعلام ذكر أن اسمه 'غنية الأديب عن شروح مغني اللبيب⁽³⁾، وفي معجم المؤلفين ذكر أن اسمه 'غنية الأريب في شرح مغني اللبيب، ونسبه للمؤلف⁽⁴⁾، وفي تاريخ الأدب العربي نسب هذا المخطوط إلى المؤلف، وقال: 'يوجد مخطوطا في سليم 1165⁽⁵⁾، وفي مجلة الوثائق والمخطوطات التي يصدرها مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ذكر أن اسمه 'غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ونسبه للمؤلف⁽⁶⁾.

فسميته بـ'غنية' تدل على عدم الاحتياج معه إلى غيره من شروح المغني، لأنه حسب هذه التسمية قد جمع ما في الشروح السابقة ونقحها لتكون في متناول طالب العلم بكل يسر وسهولة.

أما قوله: 'الأريب' ففيها دلالة على أن المطلع على هذا المخطوط يجب أن يكون ناضج العقل مكتمله إن أراد الاستفادة، لأن 'الأريب' هو العاقل، أما من عبر بالأديب فهو بمعنى صاحب التناول الحسن⁽⁷⁾.

(1) قسم التحقيق: 1، 2.

(2) كشف الظنون: 442/6.

(3) الأعلام: 233/7.

(4) معجم المؤلفين: 864/3.

(5) وهو اسم مكتبة بتركيا. انظر تاريخ الأدب العربي: 78/10.

(6) مجلة الوثائق والمخطوطات، السنة الثانية، العدد الثاني 1987م، للأستاذ: عمران عبد السلام شعيب. ص: 341.

(7) القاموس المحيط (ا. د. ب) 1/52.

أهميته :

تظهر أهمية هذا الكتاب في كشف الظنون عندما تحدث حاجي خليفة عن شروح مغني اللبيب قال: "ومن شروحه شرح المولى القاضي بالقسطنطينية مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي المتوفى سنة 1100" وقد تعلق نظره بأكثر الشروح فشرحه شرحا موجزا مفيدا^(١)، أما باقي كتب التراجم التي رجعت إليها فقد ذكرت المخطوط، ونسبته إلى المؤلف دون التعليق عليه.

(١) كشف الظنون: 442/6.

[خطبة المؤلف]

1/2 / يا من رفع السموات بغير عمد وبنائها، [ومدًا⁽¹⁾ الأرض، ونصب الجبال وأرسلها محمدك متوجهين نحو بابك العالي- بالتضرع في الماضي والحال والاستقبال- أن تصليَ على من بُعث من أكرم القبائل وأولاه، وبُشِّر بالرسالة قبل ميلاده كما نطق القرآن وتلاها⁽²⁾، محمد الذي أرسل بكتاب أعرب عما كان وما يكون، [أفحم⁽³⁾] وجوه فصحاء⁽⁴⁾ عدنان، وأخزاه، وأبكم ببلاغته شقائق العرب الغرباء حتى جزموا بأن آياته مما أبدىها الرحمن وقواها، وكسر أنوف الأكاسرة والقيصرة بأسنة الأسل والرماح، وجرهم بفتح أعلام الدين إلى كلمة التوحيد وما تلاها، صلاة وافية لائقة بجنابه، وسلاما كثيرًا كما أمرنا في كتابه، وعلى آله مفاتيح العلوم⁽⁵⁾] [وهداها، وجملة التابعين، ومن نصر شريعته وقواها⁽⁶⁾]، ما عمل عامل من الأفعال والحروف، وأضيف مضاف من الأسماء والظروف.

وبعد: فيقول الفقير إلى الله [ذي المنن]⁽⁷⁾ مصطفى [رمزي]⁽⁸⁾ بن الحاج حسن⁽⁹⁾: إن كتاب 'مغني اللبيب عن كتب الأعاريب' للشيخ الإمام الهمام 'عبد

(1) ساقط من (س).

(2) اخذ هذا المعنى من قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْكُتُبِ وَبَشِيرًا بِرَسُولِي فَأَتَى مِنْ تَحْتِهَا أَسْمَةً أَحْمَدُ﴾ الص: 6.

(3) في (س) بزيادة الواو. وهو الصواب.

(4) في (س) بزيادة: يني.

(5) في (س) بزيادة: العربية.

(6) في (س): والمهدي، وأصحابه الذين كانوا كالنجوم لمن اقتدى.

(7) في (س): خالق الأفلاك.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: الأنطاكي. وترجمته في القسم الدراسي ص: 8.

الله بن يوسف بن هشام⁽¹⁾ [نظم كتاباً مفيداً]⁽²⁾ ليس في النحو مثله - وإن كثرت فيه المتن المهدبة - تحيرت الأبواب في حسن رصفه، ولا سيما في الحروف المرتبة، [وهو]⁽³⁾ حقيق بأن يستسخوا در لفظه بأنفاس مسك من عبر مُرْكَبُه [سراج وهاج مغني ضوء المصباح، مساعد على تسهيل الفن، والإيضاح]⁽⁴⁾ متوسط [حار على قواعد]⁽⁵⁾ الإعراب، [واف بفوائد]⁽⁶⁾ أولي الأبواب⁽⁷⁾، مشتمل على نكات استنبطتها أفكار الفحول، وشريف زيادات ما مستها أيدي العقول، لكنه لم يكن له شرح⁽⁸⁾ لحل مشكلاته كافل، وإن شرحه فاضل بعد فاضل، فمن مقلٌ غلٌ، ومن أكثرِ عملٍ⁽⁹⁾، فأردت أن أشرحه شرحاً مقتصدًا يحل غوامضه ورموزه، مستبداً يميّط القناع عن وجوه خرائده⁽¹⁰⁾، لاسيما في تحقيق أمثله وشواهد، موسوماً بغنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، متبعاً لكتب التفاسير، وأعاريب القرآن، مغترفاً من النهر والبحر لأبي حيان⁽¹¹⁾، مراجعاً لصحاح اللغة، وشروح الشواهد⁽¹²⁾، مطالعاً لفتح العلوم⁽¹³⁾، وتسهيل الفوائد⁽¹⁴⁾ لاسيما شرح الكافية

(1) ترجمته في القسم الدراسي ص: 4.

(2) في (س): كتاب مفيد.

(3) زيادة يقتضيه السياق.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): شامل لقواعد.

(6) في (س): أنموذج جامع لفوائد.

(7) في (س) بزيادة: مساعد على تسهيل الفن وقواعده، واف لإيضاح المفصل وتوضيح معاقده.

(8) في (س) بزيادة: وجيز.

(9) في (س) بزيادة: ذلك مطلب عمل، ومجحف غل.

(10) الخريدة من النساء: البكر التي لم تُنْسَسْ قط. لسان العرب (خ. ر. د) 57/3.

(11) هو: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الإمام أثير الدين، نحوي عصره، ولغوي، ومفسر، ومحدث، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه. أخذ القراءات عن: أبي جعفر بن الطباع، والعربية: عن أبي الحسن الألبدي. من تصانيفه: البحر المحيط، والنهر الماد المشار إليهما، والارتشاف (ت: 745هـ).

انظر: طبقات المفسرين: 286/2، بغية الوعاة: 280/1، شذرات الذهب: 145/6، الأعلام: 152/7.

(12) صحاح اللغة للجوهري، وشروح الشواهد مثل: شرح شواهد المغني للسيوطي، وشرح أبيات المغني للبغدادي.

(13) للسكاكي، في علوم البلاغة.

(14) لابن مالك في النحو.

للشيخ/ الرضي⁽¹⁾، المعتمد عليه من الأفاضل المرضي، [فلذلك]⁽²⁾ تراه مشحوناً 2/ب
 بفوائد عجاب، وزوائد تخلو عنها شروح هذا الكتاب، مقبولاً عند العلماء
 الأعلام، والفضلاء الكرام، وإن كان يرده اللثام الأوغاد، والفنّام⁽³⁾ الحساد⁽⁴⁾
 ﴿وَأَفِوضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾⁽⁵⁾ فهو الهادي إلى سواء
 السبيل، و﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾⁽⁶⁾.

(1) الرضي هو: الشيخ محمد بن الحسن الاستربادي رضي الدين، المعروف بالرضي، نجم الأئمة، من مصنفاته:

شرح الكافية، وشرح مقدمة الشافية لابن الحاجب (ت: 686هـ).

انظر: كشف الظنون: 2/ 1370، بنية الرعاية: 1/ 567، شذرات الذهب: 5/ 395، الأعلام: 6/ 86.

(2) في (ص): فلهذا.

(3) الجماعة من الناس لا واحد له من لفظه. انظر: القاموس المحيط (ف . ا . م) 2/ 160.

(4) في (س) بزيادة: بالعناد.

(5) غافر: 44.

(6) آل عمران: 173.

[خطبة المصنف]

اعلم أن المصنف - رحمه الله تعالى - [قدم التسمية اقتفاء بما نطق به في الكتاب، واتفق عليه أولو الألباب، ثم نبه على أنه سبق منه الحمد فقال: (1)] (أما بعد حمد الله) (2) وهو المدح، والوصف بالجميل، وعند الأكثرين (3) هو أخصر من المدح لاختصاصه بالاختياري، واختاره تنبيها على أنه تعالى فاعل الاختيار، واقتداء بالكتاب المنزل على النبي المختار (على أفضاله) أي: لإحسانه، أو 'على' بمعناها فلا يلزم استعلاء الشيء على نفسه، لأن الحمد نعمة بمعنى المنعم به، والإفضال نعمة بمعنى الإنعام (والصلاة والسلام) (4) جمع بينهما امتثالا لقوله تعالى ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (5) [ولهذا] (6) كره إفراد أحدهما عن الآخر عند كثير (7)، وحمله ابن حجر على جعله ديدنا (8)، وأما [قوله في التشهد: (9) **اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ**] (10).

(1) في (س): لما بدأ كتابه بالتسمية نبه بقوله.

(2) في (ج) و(س): على أنه سبق منه الحمد بناء على أن التسمية تتضمن الحمد، وإنما أتى بلفظه أولا ثم أخبر به بناء على أن الخطبة كالعنوان الذي يكتب آخره، كما قيل:

وإلى زمانك آخرا وتقدمت بك همة في كفها فصب النداء
فعدوت كالعنوان يكتب غالما وبذاك في حال القراءة يتدا

(3) ذكره الشمني في حاشيته في النصف من الكلام على مغني ابن هشام: 4/1، وتبعه في ذلك البيهاري والطبري، انظر حاشية الشهاب: 4/4، والكشاف: 46/1.

(4) في (س) بزيادة: عطف على القريب، أو البعيد.

(5) الأحزاب: 56.

(6) في (س): ولذا.

(7) ذكره الدماميني في شرح المغني: 3/1.

(8) قال في فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 1/1... صلاة وسلاما دائمين من اليوم إلى أن يعث الناس خدأ.

وإبن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد السقلاوي، أكمل حفظ القرآن وله تسع سنين، وقف حياته على نشر الحديث، من مصنفاته: فتح الباري، تهذيب التهذيب، والإصابة في تمييز الصحابة (ت: 852هـ).

(9) انظر: النجوم الزاهرة: 259/15، شذرات الذهب: 270/7، الضوء اللامع: 36/2، الأعلام: 178/1. في (س): وأما ما ورد في حديث التشهد.

(10) أورده الإمام النووي في شرح مسلم: 103/2، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد.

[فقيل: إنه اكتفى بذكره أولاً في قوله⁽¹⁾: ﴿السلام عليك أيها النبي﴾ فتأمل⁽²⁾.
 (على سيدنا) سيد البشر (محمد) من حُمد كثيرًا، وهو يفيد المبالغة في
 المحمودية، كما أن أحمد تغيد المبالغة بالحامدية، وخص به كلمة التوحيد لأنه أنسب
 بما له من مقام المحبوبة (وعلى آله) يعني: أتباعه، ولذلك لم يذكر أصحابه⁽³⁾،
 أصله عند سيبويه: أهل، أبدلت الهاء همزة، والهمزة ألفا بدليل: أهيل⁽⁴⁾، إذ لم
 يسمع غيره، وهذا داع إلى جعله تصغير آل فلا وجه لثنيه، كما لا وجه لما في
 القاموس: من أن أصله: أهل تصغيره: أويل، وأهيل⁽⁵⁾، إلا أن يقال: أبدل ألفه
 واوا ولم يرد إلى أصله، كما قيل في تصغيره⁽⁶⁾ عيد: عُيد، وعند الكسائي: أول من
 آل إليه حيث سمع أعرابيا يقول: أهل، وأهيل، وآل، وأويل⁽⁷⁾، قيل: وعلى هذا

(1) في (س): كما صليت على إبراهيم عليه السلام على الاكتفاء بذكره في قوله:..

(2) في (س): كذا قيل.

(3) في (س) الصحابة - رضي الله عنهم -.

(4) المسألة في شرح شافية ابن الحاجب: 208/3، واللباب في علل البناء والإعراب: 299/2، والمنصف: 118/1 آخر بحث آل، واللسان (أ. ه. ل) 30/11. ولم أجد الإحالة في كتاب سيبويه.

- وسيبويه هو: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بـسيبويه إمام البصريين في علم النحو، أخذ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن جبيب، وعيسى بن عمرو وغيرهم. صنف: الكتاب، (ت: 180هـ).

انظر طبقات اللغويين والنحاة: 66، إنباء الرواة: 346/2، بغية الوعاة: 229/2، والأعلام: 81/5.

(5) القاموس المحيط (أ. ه. ل) 3/341، 342.

(6) في (س): يحمل على خلاف ما اشتهر به من أن: التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، كما قيل في: والقاتل أبو البقاء العكبري في البيان في إعراب القرآن: 59/1 عندما تحدث عن قوله تعالى ﴿مِنْ ءَالِ يُرْعَوْنَ﴾ البقرة: 49.

(7) قول الكسائي في شرح شافية ابن الحاجب: 208/3.

- والكسائي هو: أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، أحد القراء السبعة، من مصنفاته: مثابه القرآن، معاني القرآن، مختصر في النحو، (ت: 189هـ).

انظر: غابة النهاية في طبقات القراء: 535/1، إنباء الرواة: 256/2، بغية الوعاة: 162/2، الأعلام: 283/4.

فالظاهر أن أصله: آل- بهمزين⁽¹⁾، ومنع الكسائي إضافته إلى مضمر، وتبعه النحاس، والزبيدي⁽²⁾، والصحيح خلافه، لقول عبد المطلب:

وَالْمُزْرُ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ بِ وَعَابِيهِ الْيَوْمَ أَكْثَرُ⁽³⁾

ولا يضاف إلا لمن له شرف في العقلاء الذكور غالباً⁽⁴⁾، ومن القليل قول

زهير:

(1) انظر شرح شافية ابن الحاجب: 208/3.

(2) ذكرت آراء هؤلاء العلماء في: المنصف: 5/1، والممع: 516/2.

- النحاس هو: أبو جعفر، أحد بن محمد بن إسماعيل، المعروف بالنحاس، النحوي، المصري، سمع من الزجاج وأخذ عنه النحو، من مصنفاته: إعراب القرآن، تفسير أبيات كتاب سيبويه، كتاب المعاني، (ت: 337هـ).

انظر: طبقات المفسرين: 68/1، إنباء الرواة: 136/1، بغية الرواة: 362/1، الأعلام: 208/1.

- والزبيدي هو: أبو بكر، محمد بن الحسن، المعروف بالزبيدي، الأندلسي، النحوي، من أئمة اللغة العربية، من مصنفاته: طبقات اللغويين والنحاة، والواضع في النحو، وغنصر كتاب العين (ت: 379هـ).

انظر: إنباء الرواة: 108/3، بغية الرواة: 84/1، شذرات الذهب: 94/3، الأعلام: 82/6.

(3) البيت من مجزوه الكامل، لمبد المطلب في الممع: 516/2، وحاشية الصبان: 26/1، وشرح الأشعوني 15/1، وكتاب الحيوان 198/7. والشاهد فيه إضافة آل للضمير في قوله: آلئك.

وهذا البيت من أبيات قالها عبد المطلب بن هاشم، جد الرسول صلى الله عليه وسلم هام النبل عندما غزا أبرهة الأشرم الكعبة فأهلك الله- عز وجل- جيشه. والشاهد فيه: إضافة آل للضمير.

- وعبد المطلب هو: أبو الحارث، عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، زعيم قريش في الجاهلية، وأحد سادات العرب ومقدميهم، فصيح اللسان، جد الرسول- صلى الله عليه وسلم- (ت: 45 ق هـ) انظر الأعلام: 154/4.

(4) فلا يقال: آل الإسكاف كما يقال: أهله، وخصم أيضاً بالإضافة إلى أعلام الناطقين دون النكرات، والأمكنة، والأزمنة، يقال: آل فلان ولا يقال: آل رجل، ولا آل زمان، ولا آل موضع. انظر القاموس المحيط (أ. هـ. ل) 341/3، 342.

وعن الأخفش: أنهم قالوا: آل المدينة، وآل البصرة. انظر المنصف: 5/1.

(1)

أَمِنْ آلِ سَلْمَى عَرَفَتْ الطَّلُولَا

وقول المعري:

(2)

وَلَمْ يَكْ أَلْ خَيْرِ أَلْ خَيْرِ

(وإن أولى ما تقترحه) تسأله من غير روية (القرايح) جمع: قريحة، وهي أول ما يستنبط من البئر، استعير للعلم المستنبط، ثم للطبيعة (وأعلى ما تمجنح) - بثلاث النون - أي: تميل (إلى تحصيله الجوانح) [أي: (3) الأضلاع مما يلي الصدور، [أريد بها] (4) القلوب/ مجازاً، أو كناية، ولا ينافيها عدم صحة إرادة الحقيقة كما توهم (5) (ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل)، وصف مؤكد للكتاب

(1) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بَلِي خُرْصِي مَا بَلَاوَتْ شَوْلَا

لزهير بن أبي سلمى بمدح سنان بن أبي حارثة والد هرم بن سنان، وهو في ديوانه: 47 برواية (بلي) بدل (سلمى).

والشاهد فيه: إضافة آل للعائل في قوله: آل سلمى وهو من غير الغالب.

- وزهير هو: زهير بن أبي سلمى وبيعة بن رياح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، وهو من أصحاب الملققات (ت: 13 ق هـ).

انظر: طبقات فحول الشعراء: 51/1، الشعر والشعراء: 69، جهرة أشعار العرب: 185/1، الأعلام: 52/3.

(2) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بِمَا لَأَقَى السَّلَاحُ وَالْوَطِيحُ

للمعري في اللزومات: 231/1، وبرواية (خَيْر) بدل (خَيْر). والشاهد فيه: إضافة الآل لشعر العائل. - والمعري هو: أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، المعروف بالمعري، كان متضلعا في فنون الأدب، من مصنفاته: سقط الزند، ولزوم مالا يلزم، وكتاب الإبل والغصون (ت: 449 هـ). انظر: وفيات الأعيان: 113/1، النجوم الزاهرة: 62/5، 63، شذرات الذهب: 280/3، الأعلام: 157/1.

(3) زيادة للإيضاح.

(4) في (س): أطلقت على.

(5) التوهم: ابن الملا الحصكفي في منتهى أمل الأريب: 12/1 (ج).

(ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) صفة النبي، أو الحديث (فإنهما) أي: الكتاب والحديث، ولاتحادهما في الهداية أفرد الخبر⁽¹⁾ فقال: (الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والدرعية إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) وقيل: على التوزيع كما في قوله:

يَذَاكَ يَدُ خَيْرَهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِبَةٌ⁽³⁾

(وأصل ذلك) أي: المذكور مما يتيسر ويتضح، وقيل: من الكتاب والسنة⁽⁴⁾ (علم الإعراب) يعني: علم النحو الباحث عن الكلم العربية إعراباً وبناء، لا ما يجلبه العامل في آخر المعرب من أثر ظاهر، أو مقدر (المهادي) أي: محصله، فإن فعل الهداية يتعدى إلى أول مفعوليه بنفسه اتفاقاً، وإلى الثاني باللام، أو بـلئى كما اختاره [البضاوي]⁽⁵⁾، وبـنفسه أيضاً كما [جوزه]⁽⁶⁾ الفتازاني⁽⁷⁾، وفرق بينهما بأن [معنى هذا]⁽⁸⁾: الإيصال إلى المقصد فيسند إلى الله تعالى خاصة، ومعنى [الأول]⁽⁹⁾: الدلالة فيسند إلى غيره [ولعل ذلك مبني على الأكثر، وإلا

(1) القائل: الشمني في النصف: 5/1.

(2) المسألة في: شرح التصريح على التوضيح: 231/1، وشرح الأشموني: 298/1، 299.

(3) البيت من المقارب، لطرفة بن العبد في: الحزاة: 133/1، شرح التصريح على التوضيح: 231/1، شرح الأشموني: 299/1، لسان العرب (غ. ي. ظ) 454/7. والشاهد فيه الخبر على التوزيع.

(4) القائل الدماميني في شرح المعنى: 5/1.

(5) في (س): القاهسي.

(6) في (س): ارتضاء.

(7) انظر حاشية الشهاب على تفسير البضاوي: 194/1، وشروح التلخيص: 13/1.

- والبضاوي هو: أبو الخير، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، ناصر الدين، المعروف بالقاهسي البضاوي، كان إماماً في فقه الشافعي، والتفسير، والعربية، والمنطق. من مصنفاته: تفسير البضاوي، ومنهاج الأصول إلى علم الأصول، وشرح مختصر ابن الحاجب (ت: 685هـ).

انظر: طبقات المفسرين: 248/1، بنية الوعاة: 50/2، 51، شذرات الذهب: 292/5، الأعلام: 110/4.

- والفتازاني هو: مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين الفتازاني، عالم بالنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والمنطق، وغيرها. من مصنفاته: المطول، حاشية على الكشاف، شرح التلخيص (ت: 791هـ).

انظر: الدرر الكامنة: 214/4، بنية الوعاة: 285/2، شذرات الذهب: 319/6، الأعلام: 219/7.

(8) في (س): معناه.

(9) في (س): المتعدي بالحروف.

لانتفض⁽¹⁾ بقوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعْتَنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾⁽²⁾ (إلى صوب الصواب) أي: إلى جهته⁽³⁾، وقال المصنف في شرح بانت سعاد: والصوب: المطر⁽⁴⁾، و⁽⁵⁾ الجوهري: نزوله⁽⁶⁾، وعليهما فهو من قبيل لجين الماء، أو الاستعارة المكنية: شبه الصوب بالسحاب، وأثبت له الصوب تخيلا، أو بالمطر وأثبت له الصوب كذلك، وقيل: ذكر نزول المطر وأريد المنزل، والمعنى: الهادي إلى منزل الصواب⁽⁷⁾ (وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة) متعلق بكان⁽⁸⁾، أو بخبرها، وهو (أنشأت ممكة - زادها الله شرفا-) جملة معترضة (كتابا) مفعول أنشأت (في ذلك) صفة كتابا على القلب، أو الحذف، أي: كتابا فيه علم الإعراب، أو كائنا في بيانه (مُتَوَرًّا-) على صيغة الفاعل⁽⁹⁾، أو المفعول - صفة كتاب أو حال منه (من أرجاء) جمع رجبى بالقصر بمعنى: نواحي (قواعده) جمع قاعدة، وهي لغة: الأساس، صفة غالبية من القعود، وعرفا: حكم كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه (كل حالك) شديد السواد، ويقال في التوكيد: أسود حالك كما في الكشف⁽¹⁰⁾، وليس فيه ما يدل على أنه لا يستعمل إلا تابعا كما

(1) في (س): مثل: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ حكاية عن إبراهيم - عليه السلام - وجه النقص: أن الفعل أهلك تعدى بنفسه إلى المفعول الثاني وهو كما قال: خاص بالله تعالى. انظر شروح التلخيص: 13/1.

(2) مریم - عليها السلام - 42.

(3) في (س) بزيادة: كما في المصباح. المصباح المنير (ص. و. ب.) ص: 182.

(4) قال المصنف في شرح بانت سعاد ص: 108، 109: للصوب أربعة معان: أحدها المطر ...

وبانت سعاد: قصيدة في مدح الرسول - عليه الصلاة والسلام - لكتب بن زهير.

(5) في (س) بزيادة: قال.

(6) الصحاح: (ص. و. ب.) 164/1.

- والجوهري هو: أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، كان إماما في اللغة، والأدب، قرأ على ألفارسي وألسراي من مصنفاته: الصحاح، المصباح المنير (ص. و. ب.) ص: 393.

انظر: إنباء الرواة: 229/1، بنية الوعاة: 446/1، هدية العارفين: 209/1، الأعلام: 313/1.

(7) قاله: الشنسي في المصنف: 5/1، ووحى زادة في مواهب الأريب: 1/3.

(8) الخلاف مشهور بين العلماء في جواز تعلق الظرف بكان لعدم دلالتها على الحدث.

(9) قصره الدمايني على كونه اسم فاعل في شرح المغني: 6/1.

(10) قال الزعشمري في الكشف: 140/1: يُقال في التوكيد: أصفر فاقع ووارس، كما يقال: أسود حالك وحاتك.

قيل⁽¹⁾، شبه ما في كتابه من التحقيق: بالنور في الاهتداء إلى المقصود، والمشكل: بالظلمة [الشديدة السواد]⁽²⁾ من حيث أن صاحبها لا يهتدي إلى الطريق (ثم إنني أصبحت) - على صيغة المجهول - أي: فجعت (به وبغيره) من مصنفاته، والضميران للكتاب (في منصري) أي: انصرافي، أو ذهابي (إلى مصر. ولما من الله عليّ في عام ستة وخمسين) أي: وسبعمائة، فحذف العاطف والمعطوف بقرينة ما سبق / (بمعاودة حرم الله⁽³⁾)، والمجاورة في خير بلاد الله) يشير إلى أن مكة أفضل كما هو مذهب الجمهور، وذهب مالك: إلى أن المدينة أفضل⁽⁴⁾ (شمرت) رفعت السائر (عن ساعد الاجتهاد) عضّده، والإضافة للملابسة، أي: عن ساعدي للاجتهاد، وقيل: عن ساعدي المجتهد، أو شبه الاجتهاد بإنسان شديد الاهتمام لعمل يديه، وأثبت الساعد له تحيلاً، والتشهير ترشيحاً⁽⁵⁾ (ثانياً) صفة ظرف، أو مصدر [مخدوف]⁽⁶⁾ (واستأنفت) ابتدأت (العمل لا كسلاً) - بكسر السين - صفة مشبهة (ولا متوانياً)⁽⁷⁾ بمعنى: مقصر، أي: حال كوني غير متصف بفتور طبعي، ولا بتقصير اختياري (ووضعت هذا التصنيف) وهو جعل الشيء أصنافاً (على أحسن إحكام) حال من المفعول، لا متعلق بوضعت (وترصيف) تفعيل، من الرصف، وهو: ضم الحجارة بعضها إلى بعض، وفي الأساس: رُصف الحجارة

(1) قاله الشمني في النصف: 6/1.

(2) في (س): التي اشتد سوادها.

(3) في (س) بزيادة: يعني مكة.

(4) قاله القاضي عياض، انظر صحيح مسلم بشرح النووي: 138/5، كتاب: الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة.

- مالك هو: أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، الملقب بإمام دار الهجرة، وإليه تنسب المالكية. من مصنفاته: الموطأ، والوعظ، وكتاب في المسائل (ت: 179هـ).

انظر مرة الجنان: 290/1، 291، شذرات الذهب: 289/1، الأعلام: 257/1.

(5) قاله الدمامي، انظر شرح المغني: 7/1.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: اسم فاعل.

ورصفها؟ [فاغنتم⁽¹⁾]، [فلا تقل: لم⁽²⁾] أقف على التضعيف كما فعل المصنف⁽³⁾ (وتبعت) طلبت متبعا (فيه مقفلات مسائل الإعراب) أي: مسائل المقفل (فافتحتها) شبه المسائل بالخزائن المقفلة [استعارة مكنية، وأثبت الأفعال لها تخيلا⁽⁴⁾]، والافتتاح ترشيحا (ومعضلات) جمع معضلة، أو معضل - [بكسر الضاد⁽⁵⁾] - صفة محذوف، أي: مسائل [وأبحاث⁽⁶⁾] (يستشكلها الطلاب) يعدونها مشكلة صعبة الإدراك، وقيل: يطلبون إشكالها⁽⁷⁾، أي: إزالة التباسها، يقال: أشكل الأمر وشكل إذا تبس، والمهزة فيه للسلب (فأوضحتها) بينتها (ونقحتها) هذبنا بإزالة الزوائد عنها (وأغلطا وقعت لجماعة من المربين) المتصدين لإعراب القرآن (وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها فدونك) الفاء: فصيحة، أي: إذا كان الأمر كذلك فخذ (كتابا) لم يقل: فد ونكه، لبعد المرجع، وليتمكن وصفه، ونكره ليفيد كمال التفخيم، قيل: وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم⁽⁸⁾، ورُدُّ: بأنه إنما يكون للتعظيم إذا كان الظاهر مشعرا به، كالألقاب المشعرة بالمدح، وكتابتا ليس كذلك⁽⁹⁾، وفيه: أن ذلك ليس بشرط.

قال المرزوقي في قوله:

(1) ساقط من (س).

انظر أساس البلاغة: (ر . ص . ف) ص: 234.

وأساس البلاغة هو: معجم لفوي، الفه: أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري.

(2) في (س): ولم يقف عليه من قال: ولم.

(3) تعريض بالدمامي حيث قال ذلك في شرح المغني: 7/1.

(4) في (س): استعارة بالكتابة، وإثبات الأفعال لها تخيل. وفي الهامش: قيد الخزائن بالمقفلة لتحصيل التخييل.

(5) في (س): يرنة الفاعل، من أعضل الأمر: اشتد.

(6) ساقط من (س).

(7) قاله الدمامي في شرح المغني: 7/1.

(8) قاله الدمامي في شرح المغني: 8/1.

(9) رده الشمي في المصنف 8/1 وعبارته: وأقول: وضع الظاهر موضع المضمر - وإن سلم كونه للتعظيم -

فإنما يكون له إذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم، كالألقاب المشعرة بالمدح، وكتابتا ليس كذلك.

ثِيْلُ عَلَى حَدِّ السَّيْفِ نُفُوسًا وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ السَّيْفِ ثِيْلٌ⁽¹⁾

لم يقل: على غيرها، لأنهم يكررون أسماء الأجناس، والأعلام كثيرا، لا سيما إذا قصد التعظيم⁽²⁾، كما قال عدي:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ⁽³⁾ ..

على أن كتابا يشعر بالمدح باعتبار وصفه بقوله: (ثِيْلُ الْأَرْحَالِ) جمع رحل: البعير، أو جمع رحل بمعنى: ما تستصحبه من الأثاث (فيما دونه) دون: ظرف، صفة ما، أو صلته، أي: بسبب ما كان تحته في المنزل فضلا عنه، وقيل: في

1/4

⁽¹⁾ البيت لأبي تمام، وقيل: للسوأل بن عاد ياء، من الطويل، وورد برواية:

ثِيْلُ عَلَى حَدِّ النَّبَاِ نُفُوسًا وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ النَّبَاِ ثِيْلُ

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 116/1.

والشاهد فيه: إقامة الظاهر مقام المضمر في قوله: 'على غير السيوف' لم يقل: 'على غيرها' للتعظيم.

⁽²⁾ شرح ديوان الحماسة: 117/1.

- والمرزوقي هو: أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن، الإمام المعروف بأبي زوق، أديب ومحوي، قرأ على الفارسي. من مصنفاته: شرح الحماسة، وشرح المفضليات، وشرح أشعار المذللين. (ت: 421هـ).

انظر: إنباء الرواة: 141/1، معجم الأدباء: 18/2، بغية الوعاة: 365/1، الأعلام: 212/1.

⁽³⁾ البيت من الخفيف، لعدي بن زيد في ديوانه: 65، والخصائص: 291/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 118/1. ولسواد بن عدي في الكتاب: 62/1. ولسواد بن زيد في لسان العرب: (ن - غ - ص) 632/8.

والشاهد فيه: إقامة الظاهر مقام المضمر في قوله: 'يسبق الموت'.

- عدي هو: أبو داود، عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع، شاعر كبير من أهل دمشق، عاش مهاجرا لجريز. (ت: 95هـ)

انظر: طبقات الشعراء: 699/2، الشعر والشعراء: 410، الأغاني: 300/9، الأعلام: 221/4.

بمعنى إلى، وأيده بقوله عليه الصلاة والسلام: **لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ**⁽¹⁾ (وتقف عنده فحول الرجال) جمع فحل وهو: الذكر من كل حيوان، ثم استعمل لأعلى الرجال همة، وأعظمهم شأنًا⁽²⁾ (ولا يعدونه) لا يجاوزونه لأنه مغن لهم عما سواه (إذ كان الوضع) تعليل لدونك، وتشد، وتقف على التنازع، أو لمحدوف، أي: يقع ذلك الشد والوقوف [ويجوز أن يقدر وقع للتناول، أو لكون الديباجة بعد التأليف]⁽³⁾ فلا يرد ما قيل: [إنه]⁽⁴⁾ ولا يظهر ذلك إلا لو قال المصنف: شددت، ووقفت، أو أراد بتشدد وتقف: الماضي⁽⁵⁾ (في هذا الغرض) يعني: ما أريد تحصيله من علم النحو (لم تسمح) من باب فَتَحَ، [وَكَرَّمَ]⁽⁶⁾ كما في الصحاح⁽⁷⁾ (قريحة مثاله) بصفته (ولم يُشَجَّ) من باب ضَرَبَ، ونَصَرَ، من نسج الثوب إذا ضم اللحم إلى السدي⁽⁸⁾ (ناسج على منواله) - بكسر الميم - [الخشبـة التي يحاك الثوب عليها]⁽⁹⁾، وتشبيه تصنيفه البديع بالثوب الرفيع المتفرد بحسن النسج استعارة بالكناية، وإثبات المنوال له تخييل، والنسج ترشيح.

(ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناها) متعلق بأنشأت، أو حال من قوله: (المقدمة الصغرى) - بفتح الدال - من قدمت الشيء إذا جعلته متقدما، أو بالكسر من قَدِمَ اللازم أو المتعدي، لأنها تقدم عالمها على جاهلها (المسماة بالإعراب) أي: الإظهار (عن قواعد الإعراب) [أي: النحو]⁽¹⁰⁾ (حسن

(1) أخرجه مسلم في صحيحه: 126/4، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد.

(2) قائله الدمامي في شرح المفني: 8/1.

(3) في (س): ولعل من قدر وقع أراد التناول. وهو الشمني في المصنف: 9/1.

(4) ساقط من (س).

(5) قائله الشمني في المصنف: 9/1.

(6) في (س): وخُشِّنَ.

(7) قال في الصحاح: (س . م . ح) 336/1: وَسَنَعْتُ لِي: اعطاني، ولقد سَنَعْتُ ...

(8) ذكره الدمامي في شرح المفني: 9/1.

(9) في (س): خشية الخائف.

(10) في (س) فالإضافة بيانية.

وقعها) عملها المرتفع (عند أولي الألباب، وسار نفعها) بالإفادة والاستفادة (في جماعة الطلاب) أي: فيما بينهم (مع أن الذي أودعته فيها) فُنعْ ظرف لِحُسْنٍ، وسارَ على التنازع، قيل: أودع يتعدى بنفسه إلى مفعولين، تقول: أودعت زيداً مالاً⁽¹⁾، لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعدها إلى الثاني بقي وفيه بحث⁽²⁾ (بالنسبة) حال من الضمير المنصوب (إلى ما ادخرته) منعت عنها (كشذرة) [قطعة من ذهب تلتقط من المعدن بلا إذابة، أو]⁽³⁾ لؤلؤة صغيرة وهذا [أنسب]⁽⁴⁾ لقوله: (من عَقْدٍ نَحْرٍ) - بكسر العين - القلادة، والنحر: موضعها من الصدر (بل كَقَطْرَةٍ من قَطَرَاتِ بَحْرٍ) استعير جمع القلة هنا للكثرة، بقرينة إضافته إلى البحر الذي لا تعدّ قطراته، على أن ابن خروف قال: جمعا السلامة مشتركان [بينهما]⁽⁵⁾ فسقط ما قيل: إن الأنسب بفرضه من التدرّيج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة إلى ما ليس فيها أن يقول: [بل]⁽⁶⁾ كقطرة من بحر⁽⁷⁾، ولا يظهر جهة حسن الإتيان بجمع القلة المنكر، وإجيب: بأن أحسن السجع ما تساوت قرائنه، ثم ما طالت ثانيته، فأتى به لذلك مع اعتقاد أن الجمع المضاف يعم، وبأن ما في المقدمة له نسبة في القلة إلى ما ليس فيها، كما أن القطرة لها نسبة في القلة إلى القطرات، ولا نسبة لها إلى البحر⁽⁸⁾، وفيه بحث⁽⁹⁾، لأن أمر التساوي يحصل بأن يقول: كقطرة من ماء

(1) قاله الدمامي في شرح المعنى: 9/1.

(2) في المباحث: الظاهر أن في هنا داخلة على المفعول الأول.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): مناسب.

(5) في (س): بين القلة والكثرة. انظر شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 322.

- وابن خروف هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين ابن خروف الأندلسي، النحوي، كان إماماً في العربية، أخذ النحو عن ابن طاهر، وأبي إسحاق من مصنفاته: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي، وكتاب في الفرائض (ت: 609هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 214، مرآة الجنان: 18/4، بغية الوعاة: 203/2، الأعلام: 330/4.

(6) ساقط من (س).

(7) قاله الدمامي، انظر شرح المعنى: 10/1.

(8) الجيب: الشئ في المصنف 10/1.

(9) في حاشية الأمير على المعنى 4/1 لأن لك أن تجيب: بأن الإضافة بيانية، والمعنى: من قطرات جملتها بحر، وجمع القلة قد يأتي للكثرة، أو أن من الداخلة على قطرات ليست للنسبة بل لجرد التبويض والمنسوب له البحر، والمعنى: بل كقطرة من جملة قطرات البحر بالنسبة للبحر. فتأمل.

بأن يقول: كقطرة من ماء بحر مثلاً، ولأن العموم إنما هو/ في الإضافة إلى المعرفة، وعدم نسبة القطرة إلى البحر ممنوع، إذ لها نسبة إليه، نسبة جزء إلى مجموع أجزاء لا تعد (وها أنا بائع) مظهر (بما أسررت) ادخل هاء التنبيه على ضمير الرفع غير المخبر عنه باسم الإشارة، مع أنه صرح في حواشي التسهيل شذوذ قول الشاعر:

أَبَا حَكَمَ هَا أَنتَ نَجْمٌ مُجَالِدٌ.....⁽¹⁾

(مفيد) من أفدت المال أعطيته لغيري، لا من أفدته استفدته كما في الصحاح⁽²⁾ (لما قورته) ثبته في مقره، واللام للتقوية، وليس هذا مما منعه ابن مالك من إدخالها على مفعول متعد لاثنتين⁽³⁾ (وحررت) قومته (مقرب فوائده للأفهام) جمع فهم (واضع فوائده) درره الكبار، أو التي نظمت وفصلت بغيرها [شبه مسائل كتابه- باعتبار ما أدخله بينهما من بدائع البيان- بالدرر المذكورة في النفاسة، وعزة الوجود]⁽⁴⁾ (على طرف الثمام)- بضم المثناة- نبت ضعيف له خصوص [شبه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذكر من كونه سبباً للنيل من غير مشقة]⁽⁵⁾، وفي القاموس: يقال لما لا يعسر تناوله: على طرف الثمام⁽⁶⁾، لأنه لا

⁽¹⁾ انظر التسهيل ص: 40.

صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَسَيِّدُ أَغْلَى الْأَبْلَحِ الْكَاتِبِ

وهو بلا نسبة في: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 465/3، وأساس البلاغة (ن . ح . ر) 622، وفي لسان العرب (ن . ح . ر) 481/8: لبض بني أسد، وبرواية (عم) بدل (نجم).

والشاهد فيه: إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع غير المخبر عنه باسم الإشارة وهو قوله: ها أنت.

⁽²⁾ الصحاح (ف . ي . د) 448/1.

⁽³⁾ انظر شرح الكافية الشافية: 248/1.

- وابن مالك هو: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين الطائي الجبلياني العلامة النحوي، إمام النحاة، وحافظ اللغة. من تصانيفه: الألفية، والتسهيل، والكافية (ت: 672هـ).

انظر النجوم الزاهرة: 211/7، بغية الوعاة: 130/1، شذرات الذهب: 339/5، الأعلام: 233/6.

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ القاموس المحيط: (ث . م . م . د) 97/4.

يطول (ليناها الطالب بأدنى إلام) نزول محلها الذي هو العبارة (سائل) خبر
 خامس لأننا، من سألته الشيء، و[عنه]⁽¹⁾، فمفعوله الأول قوله: (من حسنُ
 خيمته) - وزان قيل - الطبيعة، وعن أبي عبيد: أنه فارسي معرب⁽²⁾، ثم عطف
 على صلة ما قوله: (وسلم من داء الحسد أدبمه) جلده المدبوغ، والمراد: القلب
 المهذب (إذا عثر) - [ك]⁽³⁾ ضرب، ونصر - أي: أطلع (على شيء) حقير (طفى
 به القلم) تجاوز حد الاستقامة، والباء ظرفية كما في قوله: (وزلت به القدم) لا
 سببية كما قيل⁽⁴⁾، وزلت قدمه: خروجها عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه (أن
 يفتر) مفعول ثانٍ لسائل، أي: أن يستر ذلك الشيء (في جنب ما قويت عليه)
 ضمته معنى 'هَوْنُ فَعْدَاهُ بَعْلَى'، وإلا فقرب لا يتعدى إلى الثاني إلا بـلِإِ⁽⁵⁾، ومن
 لم يفتطن له قال ما قال⁽⁶⁾ (من البعيد) بيان لما (وردت عليه من الشريد) أي:
 الطريد (وأوحته من التعب) جعلته في راحة من تعب تتبع الكتب (وصيرت
 القاصي) أي: المطلوب البعيد عن الطالب⁽⁷⁾ (يناديه من كتب) وزان تعب، يقال
 :رماء من كتب، أي: من قرب، وإسناد ينادي إلى القاصي مجاز (وإن يُخفِر)
 عطف على أن يفتر، فاعله ضمير من حسن إن تعدى إلى اثنين قلبه وما بعده، أو
 قوله: (قلبه) إن تعدى إلى واحد وهو (أن الجواد) أي: الفرس الجيد (قد يَكْبُو)
 يسقط (وإن الصارم) السيف القاطع (قد ينْبُو) لا يعمل في الضريبة، وفي

(1) ساقط من (س).

(2) لم أجده في الغريب المصنف، ولكن ابن منظور ذكر رأي أبي عبيد في لسان العرب: (خ . ي . م) 274/3.
 - وأبو عبيد: هو القاسم بن سلام الهروي الأسدي، المعروف بابي عبيد، من كبار علماء الحديث واللغة
 والفقه، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وشجاع، وروى عنه البخاري وخلف. من مصنفاته:
 الغريب المصنف، والأمثال، والمقصود والممدود. (ت: 224هـ).
 انظر: غاية النهاية: 17/2، 18، وفيات الأعيان: 4/60 - 63، شذرات الذهب: 54/2، 55، الأعلام:
 176/5.

(3) في (س): من باب.

(4) سلك الدماضي في شرح المغني: 11/1 مذهب التخيير، وحيارته: والباء من به في الموضعين سببية أو
 ظرفية، ولكن ابن الملا اختار في منتهى أمل الأريب 38/1 السببية، حيث قال: 'والباء في به سببية'.

(5) في الهامش: كما في قوله تعالى: ﴿يُعْرِضُونَ إِلَى اللَّهِ وَرَجَعْن﴾

(6) انظر منتهى أمل الأريب: 38/1 (ج).

(7) في (س) بزيادة: وإسناد يناديه إلى ضمير القاصي مجاز.

القاموس: نبا السيف عن الضريبة كل⁽¹⁾ (وأن النار قد تحبوا) تطفأ (وأن الإنسان محل النسيان) وليس فيه دليل على أن الإنسان مشتق منه كما قال الكوفيون⁽²⁾ (وأن الحسنات يذهبن السيئات) / اقتباس لطيف، قيل: الأولى فيه كسر إن على 1/5 الحكاية، وعطفه على ما قبله بتقدير القول⁽³⁾ ثم تمثل بقول يزيد بن المهلب فقال:

(وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضَّى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ ثَبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ)⁽⁴⁾

ترضى: على بناء المفعول، نائب فاعله سجاياه، والمرء: مفعول كفى، وأن تعدّ: فاعله إن كان متعديا، وإلا فالمرء: فاعله، وأن تعدّ: بدل منه، ونبلا- كقفل- بمعنى: فضل، تمييز، ويجوز أن يكون [كفى]⁽⁵⁾ من كفاه مؤونته كما في القاموس⁽⁶⁾، فالمرء: مفعوله الأول، ونبلا: الثاني، وأن تعدّ: فاعله. (وينحصر) أي: الكتاب (في ثمانية أبواب) المحصار الكل في أجزائه، والله در من قال:

أَلَا إِنَّمَا مُغْنِي اللَّيْبِ مُصَنَّفٌ جَلِيلٌ بِهِ التُّخْرِيُّ بِخَوِي أَمَانِيَةٍ
وَمَا هُوَ إِلَّا جَنَّةٌ قَدْ تَزَخَّرَتْ أَلَمْ تُنْظَرْ أَبْوَابُ فِيهَا ثَمَانِيَةٍ⁽⁷⁾

ومن ناقش بأنه يلزمه تخفيف ياء أمانيه، وكون أبواب الجنة ثم قال:

(1) القاموس المحيط: (ن . ب . و) 4/ 445.

(2) الإنصاف: 2/ 809.

(3) انظر مواهب الأريب: ل 6/ ب.

(4) من الطويل، ليزيد بن المهلب في شرح أبيات المغني: 1/ 1، والمنصف: 11/ 1.

- يزيد بن المهلب هو: أبو خالد، يزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة، شاعر محسن راجز، وهو شاعر مولد لا يستشهد بشعره. (ت: 259هـ).

انظر شعراء عباسيون: 1/ 199، الأعلام: 8/ 187.

(5) ساقط من (س).

(6) القاموس المحيط (ك . ف . ي) 4/ 434.

(7) البيان من الطويل، للبدر الدمايني بمتدح مغني الليب وصاحبه، كما في المنصف: 11/ 1.

وَأَنَا نَارُ ذِكَاةٍ مِنْ حَوَى
مُغْنِي اللَّيْبِ حَامِيَةً
لَكِنَّ ذَاكَ جَنَّةُ أَبْوَابِهَا ثَمَانِيَّةٌ⁽¹⁾

لم يأت بشيء [مع أن في بيته شيئا لا يخفى]⁽²⁾.
(الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها) التي تعرض لها عند التركيب.

(الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها) من كونها اسمية، وفعلية، وظرفية، وصغرى، وكبرى ذات وجه، وذات وجهين، لأن أقسام الأقسام أقسام (وأحكامها) من جهة الحل، وعدمه.

(الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل) [هل]⁽³⁾ يتعلق بمفرد [أم]⁽⁴⁾ بجملة؟ (وهو الظرف) مطلقا (والجار والمجرور) ولشدة اتصالهما ثنى الضمير في قوله: (وذكر أحكامهما).

(الباب الرابع: في ذكر أحكام) استعير جمع القلة للكثرة (يكثر دورها) بين النحاة (وَيَقْبَحُ بالمعرب) الظاهر: للمعرب، ولا يجوز تعلق الباء بقوله: (جهلها) لأنها لا تدخل على الجاهل.

(الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها).

(الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت) على [بناء المعروف]⁽⁵⁾، أو المجهول، وتخصيصه بالثاني مجهول (بين المعربين والصواب خلافها) فلا تفتز بشهرتها.

(الباب السابع: في كيفية الإعراب).

(1) المناشئ الشهاب الحفاجي، كما في هامش المخطوط. البيان من مجزوء الرجز، حاشية الأمير 5/1.

(2) في (س): مع أنه قد ارتكب بعض ما ألزمه.

(3) في (س): حيث.

(4) ماقط من (س).

(5) في (س): صيغة المعروف. والمراد بالمعروف: المبني للمعلوم.

(الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من [الصور]⁽¹⁾ الجزئية) كما هو شأن القواعد.

(واعلم) صدر به حثا للمخاطب على تلقي ما يليقه من الكلام (انني تأملت كتب [الإعراب]⁽²⁾) التي صفت لبيان وجوه إعراب القرآن (فإذا السبب) أي: تأملت ففاجاني⁽³⁾ هذا السبب (الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار) أشار به إلى أن التكرار غير معيب، وإلا فكم وقع له في هذا الكتاب (فإنها لم توضع) اعتراض بالفاء، وقيل: أستنتف لبيان سبب كثرة التكرار فيها⁽⁴⁾، ومثله في الاستئناف بفاء السبب أَكْرَمَ زَيْدًا فَإِنَّهُ فَأُضِلَّ (لإفادة القوانين الكلية) حتى يكتفي بذكر [قانون يدخل تحته]⁽⁵⁾ الصور الجزئية (بل) وضعت (/) للكلام على الصور الجزئية) حسبما ترد عليهم (فتراهم) أي:

5/ب

أصحاب تلك الكتب يفهم من ذكر كتبهم (يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام) فتؤدي تلك الإعادة إلى الطول المذموم (الا ترى) تنوير لما ادعاه من وقوع الكثرة في كتبهم (أنهم حيث مر بهم الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁶⁾) فحيث ظرف لقوله: (ذكروا) قدمه للاهتمام (أن فيه ثلاثة أوجه) جر على أنه صفة للمتقين، ونصب بتقدير أعني، ورفع على أنه خبر لمحدوف، أو مبتدأ خبره أولئك⁽⁷⁾ (وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ أَلْسَبِعُ أَلْعَلِيمُ﴾⁽⁸⁾ ذكروا فيه أيضا) مفعول مطلق لمحدوف، أو حال حذف عاملها

(1) في جميع النسخ: الأمور.

(2) في جميع النسخ: الأعراب.

(3) في (س) بزيادة: وقت.

(4) القائل الشنفي في المنصف: 12/1، وابن الملا في منتهى امل الأريب: 42/1.

(5) في (س): قاعدة يدخل تحتها.

(6) البقرة: 2، 3.

(7) انظر التبيان في إعراب القرآن: 24/1.

(8) آل عمران: 35.

وصاحبها، أي: أرجع إلى الإخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعاً، أو أخبر بما تقدم راجعاً إلى ذلك، والجملة معترضة (ثلاثة أوجه) الفصل، والابتداء، والتوكيد (وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْنِمْ﴾⁽¹⁾ ذكروا فيه وجهين) الفصل، والتوكيد، دون الابتداء لانصباب ما بعده⁽²⁾ (ويكررون ذلك الخلاف فيه) أي: في مثل الضمير المنفصل الواقع في الآيتين (إذا أعرب) ظرف للخلاف، أو ليكررون (فصلاً) تمييز (أله عمل؟) في عمل جر بدل اشتغال من ضمير فيه بتقدير مضاف، أي: في جوابه أله عمل؟، أو نصب حال من ضمير يكررون، أو فيه بتقدير قائلين، أو [مفعولاً]⁽³⁾ فيه، وجعله بدلاً من الذكر⁽⁴⁾، والخلاف يردّه خلل البديل عن الضمير (باعتبار ما قبله) كما قاله الفراء⁽⁵⁾ فمحله في الآية الأولى النصب، وفي الثانية الرفع (أم باعتبار ما بعده) كما قال الكسائي⁽⁶⁾، فمحله [فيهما]⁽⁷⁾ عكس ما قاله الفراء (أم لا محل له) كما قال البصريون [أكثرهم على أنه حرف]⁽⁸⁾، والخليل على أنه اسم⁽⁹⁾، وفيه إشكال (والخلاف) أي: ذكره (في كون المرفوع فاعلاً) لفعل محذوف يفسره الظاهر عند

(1) المائدة: 117.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: 376/1.

(3) في (س): مقولاً.

(4) الشمعي في النصف: 13/1.

(5) معاني القرآن للفراء: 304/1.

- والفراء هو: أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، المعروف بالفراء، روى عن نيس بن الربيع، والكسائي، وروى عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم، وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي. من مصنفاته: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود (ت: 207هـ).

انظر: إنباء الرواة 7/4، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 313، بغية الوعاة 2/333، الأعلام 8/145.

(6) انظر شرح الكافية الشافية: 1/100، الإنصاف: 2/706، المساعد: 1/122.

(7) في (س): في الآيتين.

(8) في (س): ثم قال أكثرهم: إنه حرف.

(9) انظر الكتاب: 389/2.

- والخليل هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن نعيم الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، أستاذ سيبويه، من مصنفاته: معجم العين، كتاب النعم، العروض. (ت: 175هـ)

انظر إنباء الرواة: 1/376، بغية الوعاة: 1/557، وفي شذرات الذهب: 1/275 (ت: 170هـ)، الأعلام:

314/2.

سيويه⁽¹⁾ (أو مبتدا) وما بعده خبر، بشرط أن يكون فعلا عند الأخفش⁽²⁾ (بعد إذا في نحو ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽³⁾، أو إن الشرطية (في نحو: ﴿وَلِنْ آتْرَاءُ حَافَتْ﴾⁽⁴⁾) وهذا الخلاف يطرد في كل حرف لا يليه إلا الفعل، ذكره الرضي⁽⁵⁾ (أو الظرف) وشبهه (في نحو: ﴿أَيُّ اللَّهِ شَكٌّ﴾⁽⁶⁾) ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الأرجح كونه مبتداً مخبراً عنه بالظرف ، ويموز كونه فاعلاً له⁽⁷⁾.

الثاني: كونه فاعلاً، اختاره ابن مالك⁽⁸⁾.

الثالث: أنه يجب كونه فاعلاً⁽⁹⁾.

وهذا الخلاف يجري في نحو: في الدار زيد كما سيأتي في الباب الثالث⁽¹⁰⁾.

(1) انظر الكتاب: 81/1.

(2) معاني القرآن: 550/2.

- والأخفش هو: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط، قرا النحو على سيويه، وكان أعلم الناس بالكلام، وأحد فهم بالجدل. صنف: معاني القرآن، والأوسط في النحو، والاشتقاق (ت: 215هـ).

انظر: طبقات اللغويين والنحاة: 72، إنباء الرواة: 36/2، بغية الوعاة: 590/1، الأعلام: 101/3، 102.

(3) الانشقاق: 1.

(4) النساء: 128.

(5) شرح الرضي على الكافية: 200/1.

(6) إبراهيم - عليه السلام - : 10.

(7) ذكره الدمامي في شرح المغني: 14/1.

(8) الذي نص عليه ابن مالك في شرح الكافية الشانية 513/1 أن شكاً في الآية مبتداً حيث قال: 'حق التابع أن يكون متصلاً بمتبوعه. فإن فصل بينهما بينهما بغير اجتناب حسن كقوله - تعالى - : ﴿أَيُّ اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فنصل بالمبتداً بين الصفة والموصوف ، لكونه بعض الخبر.

(9) في (س) بزيادة: نقله ابن هشام الأندلسي. انظر الارتشاف: 573/2.

- وابن هشام الأندلسي هو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، يعرف بابن البردعي، كان راساً في العربية. من مصنفاته: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح (ت: 646هـ).

انظر كشف الظنون: 212/1، هدية العارفين: 124/2، بغية الوعاة: 267/1، الأعلام: 138/7.

(10) انظر معني اللبيب: 511/2.

(أو كَوْ فِي نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾⁽¹⁾) فَإِنْ مَا بَعْدَ كَوْ هُنَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهُ عِنْدَ سَيُوبِهِ⁽²⁾، [أو]⁽³⁾ الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَوْ أَنَّهُ فَاعِلٌ ثَبِتَ [مَقْدَرًا]⁽⁴⁾ عِنْدَ الْمَبْرَدِ، وَالزَّجَاجُ، وَالْكُوفِيُّينَ⁽⁵⁾، وَيَكْرَرُونَ ذَلِكَ الْخِلَافَ (فِي كَوْنِ أَلَمْ) الْمَفْتُوحَةِ الْمَشْدُودَةِ، أَوْ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ (وَصَلَتْهُمَا بَعْدَ حَذْفِ الْجَارِ) قَبْلَهُمَا (فِي نَحْوِ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁶⁾) أَي: بَأَنَّهُ، (وَنَحْوِ: ﴿حَصِرَتْ﴾⁽⁷⁾) 1/6 صُدُّوهُمْ أَنْ يُقَتِّلُوكُمْ⁽⁸⁾) أَي: عَنْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ (فِي مَوْضِعٍ خَفِضَ بِالْجَارِ الْمَحْذُوفِ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَالْكَسَائِيِّ⁽⁹⁾ (عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

أَشَارَتْ كَلْبِي بِالْأَكْفُفِ الْأَصَابِعِ)⁽¹⁰⁾

.....

(1) الحجرات: 5.

(2) انظر الكتاب: 234/4.

(3) في (س): وِجِل. والقاتل: سيوبه والبصريون كما ذكر ذلك ابن هشام الخضراوي. انظر الارتشاف: 573/2.

(4) في (س): محذوفا.

(5) انظر الكامل: 339/1، وشرح التصريح: 423/2، والارتشاف: 573/2.

- والمبرد هو: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، من تلاميذه الزجاج. من تصانيفه: المتغضب، والكامل، والمقصود والممدود. (ت: 285هـ).

انظر طبقات اللغويين والنحويين: 101، إنباه الرواة: 241/3، بغية الرواة: 269/1، الأعلام: 144/7.

- والزجاج هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهيل، المعروف بالزجاج، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو، أخذ عن المبرد، ولعلب. من تصانيفه: معاني القرآن، والاشتقاق، والوارد. (ت: 311هـ).

انظر إنباه الرواة: 194/1، البلغة في أئمة النحو واللغة: 59، بغية الرواة: 411/1، الأعلام: 40/1. آل عمران: 18.

(6) اللوحة السادسة مفقودة من (ظ).

(7) النساء: 89.

(8) انظر شرح الكافية الشافية: 284/1.

(9) البيت للفرزدق في ديوانه: 409، والخزانة: 115/9، وشرح شواهد المغني: 12/1، وشرح إبيات المغني: 7/1، والمعجم: 468/2، 10/3.

والشاهد فيه: حذف حرف الجر في قوله: أشارت كلببي، الأصل: إلى كلببي.

عجزيت من الطويل، للفرزدق يهجو جريراً⁽¹⁾، صدره:

(إذا قيل: أيُّ الناس شرُّ قَبيلة؟)

الأصابع: فاعل أشارت، وبالأكف: حال منها، أي: أشارت الأصابع حال كونها مع الأكف، وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة، وقيل: الكلام على القلب، والباء: للاستعانة، والأصل: أشارت الأكف إلى كليب بالأصابع⁽²⁾، وعلى التقديرين فالإسناد مجاز عقلي، والأكف: جمع كف، وهو اليد إلى الكوع، والأصابع: جمع أصبع مثله الهمة، ومع كل حركة تثليث الباء، فهذه تسع لغات، والعاشرة: أصبوع⁽³⁾ - بالضم - كما في القاموس⁽⁴⁾، والشاهد في كليب حيث جاء بالجرح، وأصله: إلى كليب، فأسقط الجار وأبقى عمله⁽⁴⁾، وهو على صيغة التصغير قبيلة جرير⁽⁵⁾ (أو) في موضع (نصب بالفعل المذكور) وهو قول سيويه، والفراء⁽⁶⁾ (على حد قوله:

⁽¹⁾ الفرزدق هو: أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري، الشاعر المشهور، والمقدم في الطبقة الأولى من شعراء الإسلام (ت: 110 هـ).

انظر طبقات الشعراء: 147، معجم الأدباء: 601/5، شذرات الذهب: 1/141، الأعلام: 93/8.

- وجريرو هو: أبو حَزْرَةَ، جرير بن عطية بن حذيفة الكلبي اليربوعي، من تميم، أشعر أهل عصره، في الطبقة الأولى من شعراء الإسلام (ت: 110 هـ).

انظر طبقات الشعراء: 158، الشعر والشعراء: 304، الأغاني: 2794/8، الأعلام: 119/2.

⁽²⁾ قال الشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح على التوضيح 466/1: وقبل: هذا مقلوب، والأصل: أشارت الأكف بالأصابع.

⁽³⁾ القاموس المحيط: (ص . ب . ع) 54/3.

⁽⁴⁾ رواه ابن حبيب بالرفع، وقال: هو على تقدير هذه كليب انظر شرح شواهد المفني: 14/1.

⁽⁵⁾ قبيلة نسب إلى: كليب بن يربوع بن حنظلة ... بطن من تميم. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب 230/2.

⁽⁶⁾ قال سيويه في الكتاب 154/3 في باب أن التي تكون والفعل بمنزلة المصدر: والله أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن كما حذفت من أن وجعلوها بمنزلة المصدر، حيث قلت: فعلت ذلك حذر الشر، أي: لحذر الشر، ويكون مجروراً على التفسير الآخر، وانظر معاني القرآن للفراء: 199/1.

(.....) فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلَبُ⁽¹⁾

بيت من الكامل ، لساعدة بن جُوَيْهٍ الهذلي⁽²⁾ ، يصف الرمح ، ونمائه :

(لَدُنْ يَهْزُ الْكَفُّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ) فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلَبُ

لَدُنْ وزان متْن بمعنى: لين، خبر لَهْوٍ محذوفاً، ويروى: كَذْبُ بمعنى لذِيذ⁽³⁾، يعني: أن الكف تلتذ بهزه، والهز مصدر مضاف إلى فاعله ترك مفعوله، أي: بهز الكف إياه، يعني: الرمح، وقيل: أَلَدُنْ، والباء ظرفية فتعلق بكَدُنْ، أو سببية فتعلق بَيَغْسِلُ⁽⁴⁾، من عسل الرمح إذا اهتز واضطرب، ومتنه: ظهره، وقيل: صدره⁽⁵⁾، ورَدَ: بأنه لا يساعد الرواية ولا الدراية، لأن صدر القناة ما يلي السنان وهو لا يلبس الكف⁽⁶⁾، وفيه بحث، وضمير 'فيه' لكَدُنْ⁽⁷⁾ إن كانت في ظرفية،

(1) البيت لساعدة بن جوية في شرح شواهد المغني: 17/1، وشرح أبيات المغني: 9/1، والخزانة: 83/3، والكتاب: 36/1، 214، والكامل: 436/1، والمص: 152/2، 10/3، والخصائص: 510/2، وبرواية 'يهزم' بدل 'يهز'، وشرح أشعار الهذليين: 1120/3، برواية كَذْبُ بدل كَدُنْ.

والشاهد فيه: الطريق حيث نصب بتقدير 'في توسعا'.

(2) هو: ساعدة بن جُوَيْهٍ الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، شعره مليء بالمعاني الغامضة، والغريب من الألفاظ.

انظر شرح أشعار الهذليين: 1097/3، سبط اللالي: 115/1، الخزانة: 85/3، الأعلام: 70/3.

(3) رواه السكري في شرح أشعار الهذليين: 1120/3.

(4) قال البغدادي في الخزانة: 85/3: 'والباء في قوله: يَهْزُ بمعنى 'عند' متعلقة بكَدُنْ. قال ابن خلف في شرح أبيات سيويه: والأحسن أن يكون ظرفاً لَيَغْسِلُ أي: يغسل منه عند هزه.

وقال العيني في المقاصد التحوية بهامش الخزانة: 547/2 إن ابن يسمون قال: الأحسن عندي أن يكون ظرفاً ليعسل منه فيه عند هزه.

(5) الفائق خالداً الأزهري في شرح التصريح على التوضيح: 467/1.

(6) رده عزمي زادة كما في هامش المخطوط.

(7) كَدُنْ وصف فلا يعود إليه الضمير، وإنما يعود إما إلى الضمير المستكن فيه، أو إلى المبتدأ الذي هو الضمير المحذوف.

ظرفية، ولألفز إن كانت بمعنى مع، وقيل: لألرمح⁽¹⁾، وقيل: لألكف ذهاباً إلى تذكير العضو كما قاله الصغاني⁽²⁾، أو حملاً على اجتراء العرب على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء، كقوله:

وَالْعَيْنُ بِالْأَثْمَدِ الْحَارِيٍّ مَكْحُولٌ⁽³⁾

... ..

كما قاله ابن السكيت⁽⁴⁾، والشاهد في الطريق حيث نصب بتقدير في توسعاً، والأصل: وجوب ذكر في لأنه ظرف مكان مختص.

(وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض) أي: مع المعطوف، سواء كان ذلك الخافض حرف جر، أو مضافاً (وعلى الضمير المتصل المرفوع) مستتراً كان أو بارزاً (من غير وجود الفاصل)

(1) قائله السيوطي في شرح شواهد المنى: 19/1.

(2) لم أجد قول الصغاني في العباب.

- الصغاني هو: أبو الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي المدري، رضي الدين الصغاني حامل لواء اللغة العربية في زمانه، من تصانيفه: العباب، مجمع البحرين في اللغة، التكملة على الصحاح (ت: 650هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 117، بنية الوعاة: 519/1، كشف الظنون: 116/2، الأعلام: 214/2.

(3) عجز بيت من البسيط لطيف الغنوي، صدره:

فَهِيَ أَخْوَى مِنْ الرَّئِيحِ حَاجِيَّةٌ

انظر شرح المفصل لابن عيش: 18/10، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام: 77، والكتاب: 46/2 وبرواية إذ هي يدل فهي. والشاهد فيه: تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه هاء.

(4) إصلاح المنطق: 358.

- وابن السكيت هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن، واللغة، والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء، والسيباني. من تصانيفه: إصلاح المنطق، معاني الشعر، تفسير دواوين العرب (ت: 244هـ).

انظر طبقات اللغويين والنحاة: 202، إنباء الرواة: 56/4، بنية الوعاة: 349/2، الأعلام: 195/8.

ولو غير تأكيد (و) كذلك يكررون الخلاف في (غير ذلك) المذكور مما تحقق فيه الخلاف حال كونه (عما إذا استقصى) على بناء المفعول، أي: طلب قصواء وغابته (املُ القلم) أي: اضجر صاحبه، على حدِّ ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽¹⁾ (وأعقب السأم) - بفتح السين والهمزة - الملالة، وهو إما فاعل على حذف عائذ ماً، أي: خلفه السأم، أو مفعول على القلب، لأن ما استقصى ليس بخلفه بل الأمر بالعكس. (فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعتي) الفاء: جزائية، وعليك: اسم فعل بمعنى ألزم، وخذ، والباء: زائدة في المفعول لضعفه عن العمل⁽²⁾، وإن كان حكم أسماء الأفعال في التعدي وال لزوم حكم ما هي بمعناه، كما قال الرضي⁽³⁾، وقيل: إنه بمعنى أستمسك بها والباء ليست زائدة، ورد: بأنه لم يفسره أحد بذلك، وأجيب: بأن مراد القائل تضمين معنى أستمسك، أي: خذ مستمسكا، إلا أنه اقتصر على بيان المعنى المضمن⁽⁴⁾ (فإنك تجد به) تعليل للأمر بالمراجعة وتجريد، مثل قولك: لقيت بزيد الأسد، أي: تصيب بسبب وجوده (كترًا) وهو المال المدفون، استعبر هنا للعلم (واسعا) أي: كثيرا (تثقف منه)، - على بناء المعلوم - وهو تحقيق لسعته وكثرته (ومثلاً) وهو كمثّل اسم للماء، أو لحل الشرب (سائغا) أي: سهل الدخول في الحلقي (ثريدة) أي: تصل إليه وتنال منه (وئصدُر عنه) - بضم الدال وكسرهما - أي: ترجع عن ذلك المنهل ريانا، والتقييد بما ذكر من عرف الاستعمال، وإلا فأصل الورد: الإشراف على الماء مطلقا، وأصل الصدر: الرجوع مطلقا، كما في القاموس⁽⁵⁾.

(1) الشعراء: 151. على الجواز الحكمي، لأن الأمر لا يطاق، وإنما صاحبه. انظر الكشف: 374/3.

(2) الضمير يعود على اسم الفاعل وليس على المفعول كما يتبادر.

(3) شرح الرضي على الكافية: 88/3.

(4) القائل الشمني، ورده اللامعني، وأجاب عنه الشمني في النصف: 14/1.

(5) القاموس المحيط: (ص . د . ر) 70/2.

(الأمر الثاني:) من الأمور التي تقتضي طول تلك الكتب (إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق لفظ (اسم) مقولاً فيه (أهو من السمة) أي: العلامة (كما يقول الكوفيون) لأن الاسم علامة على مسماه، وأصله على هذا وسم، فحذفت الفاء كما في عدة (أو من السمو) وهو العلو (كما يقول البصريون) فيكون اسم محذوف اللام (والاحتجاج لكل من الفريقين) عطف على الكلام، وكذا قوله: (وترجيح الراجع من القولين) بإيراد الأدلة من الجانبين، وذلك لأن هذه المسألة إنما تتعلق بعلم الاشتقاق⁽¹⁾ (وكان الكلام على الله) أي: ألف أسم (لم حذفت من البسمة خطأ؟) أي: حذفت خطها وصورتها التي تكتب بها، وعلته: كثرة الاستعمال الباعثة على التخفيف، وذلك لأنه من مسائل علم الخط الباحث عن تصوير اللفظ بحروف هجائه (وعلى باء الجر ولامه، لم كسرتا) إذا دخلتا على الظاهر، والعلة: قصد موافقة حركتهما لأثرهما الناشئ عنهما، فإن ذلك وظيفة علم اللغة، وإنما قيد كسرهما بقوله: (لفظاً؟)⁽²⁾ أي: كسر لفظهما، لثلا يتوهم من كسرهما أثرهما، بأن يكون كسرتاً على صيغة المعلوم، فإنه لا يختص باللفظ، فظهر وجه التقييد به (وكان الكلام على ألف ذاً الإشارية) أي: المنسوبة إلى الإشارة، فسقطت التاء بلحوق ياء النسب، كما يقال في العادة: عادية، واحترز بها عن ذاً بمعنى صاحب حالة النصب لا عن ذاً الموصولة في نحو: ماذا فإنها من أسماء الإشارة عند الفريقين (أزائدة هي كما يقول الكوفيون؟) فالاسم عندهم الذال، والألف زائدة لتكثير الكلمة (أم منقلبة عن ياء هي عين، واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟)⁽³⁾ فحكموا بأنه ثلاثي، قيل: أصله ذوو فحذفت الواو اعتباراً، وقلبت الأولى ألفاً، وقيل: ذبي

(1) انظر المسألة في الإنصاف: 6/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 23/1.

(2) كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها. شرح الرضي على الكافية: 283/4.

(3) انظر المسألة في الإنصاف: 669/2، والارتشاف: 974/2، والجني الداني: 238، والمجمع: 294/1.

بيامين، وقيل: ذوي⁽¹⁾، وقال الأخفش: أصله ذِيّ بالتشديد⁽²⁾، وقال ابن يعيش: يمكن أن تكون ذا ثانياً كما فلا يحتاج إلى بيان أصل⁽³⁾، ورد: بأن غلبة أحكام الأسماء المتمكنة تمنعه، ثم/ تقديم قول الكوفيين في الموضعين يشعر بترجيحه، مع أن رجحان قول البصريين في الأول كثار على علم، وأما هنا فقد رجحه الرضي: بأن ذا يوصف ويوصف به، ويشئ، ويصغر⁽⁴⁾ (والعجب من مكّي بن أبي طالب) القيسي شيخ الأندلس، وعالمها، ومقرئها، وخطيبها، توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (إذ أورد) تعليلاً للعجب⁽⁵⁾ (مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب⁽⁶⁾)، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء) فضلاً عن أن يكون من

(1) قال ابن يعيش في شرح المفصل 126/3: 'ذهب قوم إلى أنها من الواو، قالوا: لأن باب 'شويت' و'لويت' أكثر من باب 'حيث' و'حيث'، والأول أقيس لجهالة الإمامة فيها. وانظر شرح الرضي على الكافية: 474/2.

(2) انظر الإنصاف: 669/2.

(3) قال في شرح المفصل 127/3: 'لو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائي، وليس له أصل في الثلاثية نحو: من وكم في الجبهة، وإن الله أصل كالألف في كدى وإذ لم أر به بأساً لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف'.
- وابن يعيش هو: أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا، موفق الدين، الحلبي النحوي، من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والصرف، قرأ النحو على إتيان الحلبي و أبي العباس البيهقي. صنف: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني (ت: 643هـ).
انظر إنباه الرواة: 313/3، البلغة في أئمة النحو واللغة: 319، 320، بغية الوعاة: 351/2، 352، الأعلام: 206/8.

(4) شرح الرضي على الكافية: 474/3.

(5) في (س) بزيادة: وأورد من باب الأفعال فاعله مكّي، ومفعوله مثل.

(6) انظر مشكل إعراب القرآن: 15/1، 16.

- ومكّي بن أبي طالب هو: أبو محمد، مكّي بن أبي طالب حوُش بن محمد بن غنار القيسي القيرواني القرطبي، النحوي المقرئ، سمح بمكة من أحمد بن فراس، وأبي القاسم عبد الله السقطي، وبالقيروان من أبي محمد بن زيد، وأبي الحسن القابسي، وقرأ القراءات بمصر على أبي الطيب عبد المنعم بن غليون، وقرأه ورش على أبي عدي عبد العزيز، وقرأ عليه: ابن الياز، وموسى بن سليمان اللخمي، صنف: مشكل إعراب القرآن، والموجز في القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع، والتبصرة في القراءات السبع (ت: 437هـ).

انظر غاية النهاية: 309/2، بغية الوعاة: 298/2، كشف الظنون: 121/1، الأعلام: 286/7.

مشكله، وقد يُرفع العجب منه بأن مثل هذا ذكر استطرادا (وبعضهم) يعني: [أحمد بن يوسف، شهاب الدين الحلبي، صاحب الدر المصون، صتفه في حياة شيخه أبي حيان، وناقشه فيه مناقشات غالبها جيدة قبل إعرابه أجود أعاريب القرآن، وأحوها على الفرائد، توفي سنة ست وخمسين وسبعماية⁽¹⁾] (إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيها، وتصغيرها، وتأنيها⁽²⁾، وتذكيرها⁽³⁾)، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم يَتَّبِعْ مضارع أنبئْ [وزان أنفعِلْ]⁽⁴⁾ (على ذلك شيء من الإعراب) فلا وجه للتعرض له بهذا [الوجه]⁽⁵⁾.

(و) الأمر (الثالث) من الأمور الثلاثة (إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف) فالمراد بالإعراب هنا: ⁽⁶⁾ اللغوي، أو [العرفي]⁽⁷⁾، بمعنى: تطبيق المركب على القواعد النحوية، لا ما يقابل البناء حتى يقال: ذكر العاطف والجار في مقام الإعراب مستدرك، إذ لا يكون إلا حرفا، على أنه يجوز أن يذكرهما استطرادا⁽⁸⁾ (وأكثر الناس) مبتدأ

(1) ساقط من (س).

- الحلبي هو: أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد اللطيف الحلبي، شهاب الدين، المعروف بالسمين، مفسر عالم بالعربية والقراءات، شافعي، قرأ النحو على أبي حيان، والقراءات على ابن الصائغ. من مصنفاته: الدر المصون، عمدة الحفاظ القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز.

انظر غاية النهاية: 1/ 152، بنية الوعاة: 1/ 402، شذرات الذهب: 6/ 179، الأعلام: 1/ 274.

(2) في (س) بزيادة: إن كانت مؤنثة.

(3) في (س) بزيادة: إن كانت مذكرة.

(4) في (س): على صيغة الفعل.

(5) في (س): الطريق أيضا.

(6) في (س) بزيادة: معناه.

(7) في (س): الاصطلاحي.

(8) القائل الشمسي، انظر المنصف: 17/ 1.

- والشمسي هو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمسي، تقي الدين، محدث، مفسر، نحوي، أخذ عن الشمس الشطرنقي، ويحى السُّرامِي، وسمع منه السيوطي. من مصنفاته: المنصف من الكلام على مفتي ابن هشام، وحاشية على الشفا، وشرح مختصر الوقاية في الفقه (ت: 872هـ).

انظر بنية الوعاة: 1/ 375، الأعلام: 1/ 230.

و(استقصاء) تمييز، وهو عدم ترك شيء، وحقيقته: طلب القصوى (للك الحوْفي) خبر المبتدأ، وهو- بفتح المهمله وسكون الواو والفاء:- أبو الحسن، علي بن إبراهيم، نسب إلى خوف بُلَيْس، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة⁽¹⁾.

(وقد تجنبت هذين الأمرين) الثاني والثالث (وأبيت مكانهما مما يَتَبَصَّرُ) [أي: يصير ذا بصيرة]⁽²⁾ (به الناظر، ويتمن) يتدرب (به الخاطر) الهاجس الذي يخطر بالبال، والمراد هنا عمله (من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية) [كانه]⁽³⁾ حذف من الأول ما في الثاني، ومن الثاني ما في الأول، إذ لا شك في أن القرآن شاهد، كما لا شك في أن الشعر نظير، فلا يرد [ما قيل]⁽⁴⁾: أن الأولى تعكسه⁽⁵⁾، ومن إيراد (بعض ما اتفق في المجالس النحوية) نسبت إلى النحر لاشتغالها على المذاكرة في بعض مسائله.

(ولما تم هذا التصنيف) بيان لوجه التسمية، مشعرا بأنها بعد التمام، إلا أن يراد به تمام الرجاء (على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته) أي: قصدته، وعكسه في القاموس⁽⁶⁾ (سميته بـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) جمع إعراب، [إن كان الاسم المجموع]⁽⁷⁾ فالأمر ظاهر، وإن كان مغني اللبيب وحده فتعلق الجار به، بملاحظة معناه الأصلي، وإليه أشار من قال:

(1) الحوْفي هو: أبو الحسن، علي بن إبراهيم بن يوسف الحوْفي، المَرْبِ، كان غويا قارنا، أخذ عن أبي بكر الأدفوي. من مصنفاته: الموضع في النحر، البرهان في علوم القرآن، وتفسير القرآن (ت: 430هـ). انظر طبقات المفسرين: 381/1، البلغة في أئمة النحر واللغة: 198، بنية الوعاة: 140/2، الأعلام: 250/4.

خوف بليس هي: موضع بمصر، وفي معجم البلدان 322/2 ذكر أنها خوف رسي.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): وفيه.

(4) ساقط من (س).

(5) القائل ابن الملا في متهم أمل الأريب: 69/1 (ج).

(6) القاموس المحيط: (ع . م . د) 317/1.

(7) في (س): والاسم إن كان المجموع.

وَلَقَبُهُ مُغْنِي اللَّيِّبِ/ فَأَصْبَحُوا وَمَا مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ إِلَى الْمُغْنِي⁽¹⁾ 7/ب

والليبي والأريب بمعنى: العاقل، ولو قال: مغني الأريب لكان أحسن⁽²⁾، ومؤلفه: جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ولد يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة، وتوفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين⁽³⁾ (وخطابي به لمن ابتداء في تعلم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب) يعني: أن بعض كلامي للمبتدئين، وبعضه للمتتهين، على التوزيع لا لكل منهما، فإن منه ما لا يليق بحال المبتدئ، ومنه ما لا يليق بحال المنتهي.

(ومن الله تعالى أستمّد الصواب)، أطلب مددا لي (والتوفيق إلى ما يُحفظني) يعني ذا حظوة ومكانة (لديه يجزّل الثواب) من إضافة الصفة إلى الموصوف (وإياه أسأل) إياه: مفعوله الأول قدم للحصر، والثاني: (أن يعصم القلم من الخطأ والخلل) والخلل: الكلام الفاسد الكثير (والفهم من الزيغ) الميل عما هو الصواب (والزلزل) الزلق في النطق (إنه) - بكسر الهمزة - أي: إن الله تعالى (أكرم مسؤول) استئناف لبيان حصر السؤال فيه تعالى، ومن قال: ضمير إنه عائد إلى عصمة القلم، والفهم، والتذكير باعتبار الخبر، أو بتأويل أن يعصم⁽⁴⁾، فقد سها مرتين (وأعظم مأمول) أي: عونه على حذف مضاف، لأن الذوات لا تؤمل.

(1) البيت من الطويل، للبرهان القرطبي في حاشية الأمير على المغني: 8/1، والمصنف: 17/1، وللقرطبي في منتهى أمل الأريب: 69/1 تحقيق جمعه حامد بشر.

(2) لما فيه من تقارب الحروف في السجع.

(3) قرأ ابن هشام على ابن السراج، والتاج الفاكهاني، وسمع من أبي حيان ديوان زهير، من مصنفاته: مغني الليبي عن كتب الأعراب، رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة، شذور الذهب (ت: 761هـ).

انظر النجوم الزاهرة: 1/262، بغية الوعاة: 2/68، شذرات الذهب: 6/191، الأعلام: 4/147.

(4) سها وحيي زادة، كما في هامش المخطوط، ولم أجد ذلك في مواهب الأريب لفقدان الصفحة المطلوبة. - وحيي زادة هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد، رومي مستعرب من أهل أسكدار، عالم بالعربية. من مصنفاته: مواهب الأريب شرح مغني الليبي (ت: 1018هـ).

انظر خلاصة الأثر: 3/353، 354، هدية العارفين: 2/268، الأعلام: 6/8.

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

واعني بالمفردات:) جمع مفرد، يطلق على عدة أمور، وأريد هنا ما يقابل الجملة، ولهذا احتاج إلى التفسير (الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء) كَتَنَ الشرطية المتضمنة لمعنى إِنَّ الشرطية (والظروف) كإِذَا المتضمنة لمعنى إِنَّ (فإنها) أي: الحروف وما تضمن معناها، وفي جعل الضمير للأسماء والظروف [تصوراً]⁽¹⁾، (الاحتاجة إلى ذلك) التفسير، وذكر الأحكام، والحصر المستفاد من تعريف المسند إضافي بالنسبة إلى سائر مباحث الفن، فلا ينافي قوله: لميسس الحاجة (وقد رتبها على حروف المعجم) معناه حروف الخط المعجم كما في الصحاح⁽²⁾، أو حروف الإعجام، أي: من شأنه أن يعجم كما في القاموس⁽³⁾، وعليهما فلا تغليب في إطلاقه على الكل⁽⁴⁾، إذ [يكفي]⁽⁵⁾ في الانتصاف بالإعجام كون بعض الحروف متصفاً به، إلا أن يعتبر فيه الإعجام بالفعل، أو حروف الإعجام، أي: إزالة العجمة بالنقط كما قال الفتازاني⁽⁶⁾، وهذا مسموع. قال الراغب: أعجمت الكتاب أزلت عجمته⁽⁷⁾، فلا وجه للتردد فيه، ثم المراد بها: حروف الهجاء التي هي تسعة وعشرون حرفاً، لا ما قبل: ثمانية وعشرون⁽⁸⁾ على طبق عقود الأعداد: آحاد، وعشرات، ومئات، وآلاف (ليسهل تناولها) أخذها (وربما ذكرت أسماء غير تلك) التي عيبتها أولاً مما لم يتضمن معنى الحروف، واقتصر على ذكر

(1) في (س): قاصر.

وفي هذا الكلام تعريض بوحى زادة لأنه هو الذي جعل الضمير يعود على الأسماء والظروف. انظر مواهب الأريب: ل 9/ب. والصحيح: أن الضمير يعود على الحروف، وما في معناها من الأسماء والظروف.

(2) الصحاح (ع . ج . م): 1462/2.

(3) القاموس المحيط: (ع . ج . م) 166/4.

(4) تعريض بالدماغي حيث قال في شرح المعنى 18/1: فإطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب.

(5) في (س): يكن.

(6) انظر حاشية الكشف للفتازاني: ل 16/أ.

(7) معجم مفردات الفاظ القرآن: 362.

- والراغب هو: أبو القاسم، الحسين بن محمد بن الفضل الأصفهاني، أديب من الحكماء العلماء. من مصنفاته: معجم مفردات الفاظ القرآن، وأغانين البلاغة، وكتاب الأخلاق (ت: 503هـ).

انظر طبقات المفسرين: 160/1، البلغة في أئمة النحو واللغة: 122، بغية الوعاة: 297/2، الأعلام: 255/2.

(8) القائل المبرد، لأنه أسقط الهزلة، انظر المقتضب: 223/1.

الأسماء لشمولها الظروف كما هو المصطلح المعروف (وأفعالا لمسيب الحاجة) في
القاموس: حاجة ماسة مهمة، وقد مست إليه الحاجة⁽¹⁾ / (إلى شرحها) إلى شرح
الأسماء غير المعينة والأفعال.

⁽¹⁾ القاموس المحيط: (م. س. س. س.) 2/ 285.

[مبحث: الهمزة]

(حرف، الألف)

أي: الحرف الذي هو الألف سواء كان كلمة برأسه، أو بعض كلمة، والمراد: الهمزة، لا الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به لما سيأتي.

(الألف المفردة) - المفتوحة المقصورة - (تأتي على وجهين: أحد هما: أن

تكون حرفاً يتأدى به القريب) أي: المتصف بالقرب، فإن رفع الصوت في ندائه لا يطلب، فيكتفي بحرف واحد (كقوله:

أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ)

صدر بيت من الطويل، من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي⁽¹⁾

عجزة:

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي⁽²⁾)

أفاطم: مرخم فاطمة - بالفتح - على لغة الانتظار، ومهلاً: مصدر أمهلي³ حذف زائداه⁽³⁾، وجعل بدلاً من التلطف بالفعل، و بعض: منصوب به لا بالمبدل

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: رافع لواء الشعراء إلى النار.

انظر طبقات فحول الشعراء: 51 / 1، الشعر والشعراء: 49، الأغاني: 3197 / 9، وجهرة أشعار العرب: 117 / 1.

⁽²⁾ البيت لامرئ القيس في ديوانه: 37، والخزانة: 222 / 11، وشرح التصريح: 264 / 2، وشرح الأشموني: 320 / 3، والمهم: 33 / 2، ووصف المباني: 52، وفي شرح شواهد المفني: 20 / 1 برواية:

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمًا فَأَجْلِي

الشاهد فيه: الهمزة في أفاطم لنداء القريب.

⁽³⁾ الحقيقة هو اسم مصدر، لا مصدر، والمصدر الإمهال، وقصده بالزائدتين: همزة، والفاء إفعال.

منه على الأصح⁽¹⁾، أو بتركه محذوفاً⁽²⁾، والتدلل - بالمهملة - التفتيح، وأزمنت الأمر وعليه أجمعت، وأنكر الكسائي استعماله بـ'على' وأثبتته الفراء⁽³⁾، والصرم - بفتح الصاد وضمها: مصدر صرمه، قطعه باثناً، وفلاناً قطع كلامه كما في القاموس⁽⁴⁾، وأجملني أي: أحسنني كما قالوا، ولو جعل أمراً من: أجل في الطلب أتاد واعتدل فلم يفرط - كما في القاموس⁽⁵⁾ - لكان الأنسب للأمر الأول، وفي استعماله عن بعض التدلل لا عن كله تلميح بأنه بمنزلة طلب الحال، والمُعِين للقرب خطابه عَقِيب النداء لصاحبه بالمعاقبة، ومثله لا يكون بين متخاطبين أحد هما قريب من الآخر؛ (ونقل ابن الخباز) أحمد بن حسين الموصلي، النحوي، الضرير، مات سنة سبع وثلاثين وستمائة⁽⁶⁾ (عن شيخه أنه للمتوسط) أي: لنداء الذي ليس بقريب، ولا بعيد (وأن الذي للقريب ياء) دون غيره من أحرف النداء (وهذا) المنقول (خرق لإجماعهم) من وجوه:

أحدها: جعل الهمزة للمتوسط، وإنما هي عندهم [للقريب]⁽⁷⁾.

والثاني: دعوى أنه لم يوضع لنداء القريب غير ياء.

(1) انظر قول الدمامي في شرح المغني: 19 / 1.

(2) قال السيوطي في شرح شواهد المغني 1 / 20: قيل: الناصب محذوف تقديره: أمهلي، وقيل: اتركه.

(3) قال السيوطي في شرح شواهد المغني: قال الكسائي: يقال: أزمنت الأمر، ولا يقال: أزمنت عليه؛ وقال الفراء: أزمنت وأزمنت عليه بمعنى 1 / 20.

(4) انظر القاموس المحيط: (ص. ر. م) 4 / 139.

(5) انظر القاموس المحيط: (ج. م. ل) 3 / 351.

(6) انظر الفرة المخفية: 186، والهمج: 33 / 2، والأشياء والنظائر: 3 / 81.

- وابن الخباز هو: أبو عبد الله، أحمد بن الحسين الموصلي النحوي، الضرير. من مصنفاته: النهاية في التحق، وشرح الفية ابن معط (ت: 637هـ).

انظر هدية العارفين: 1 / 95، بنية الوعاة: 1 / 304، شذرات الذهب: 5 / 202، والأعلام: 1 / 117.

- وشيخه هو: أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المشرق والمغرب، روى عن القاسم بن عساکر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي. من مصنفاته: الدرر الألفية في علم العربية، والمثلث في اللغة، وأرجوزة في القراءات السبع (ت: 628هـ) انظر مرآة الجنان: 4 / 53، شذرات الذهب: 5 / 129، تاريخ الأدب العربي: 5 / 305، الأعلام: 8 / 155.

(7) في (س) لنداء القريب.

والثالث: دعوى أن يأ وضع لنداء القريب⁽¹⁾ وليس هذا مما أجمع عليه [لما سيأتي]⁽²⁾ من أن في يأ ثلاثة أقوال⁽³⁾ [والقدح يخرق إجماع النحاة]⁽⁴⁾ مبني على أن إجماعهم في الأمور اللغوية معتبر؛ قال أبو حيان: القول بخلاف إجماعهم لا التفات إليه⁽⁵⁾، وقال الفتازاني: إجماع أهل اللغة لبعض الفقهاء فيه خلاف⁽⁶⁾.

(و) الوجه (الثاني: أن تكون للاستفهام) وهو كلام دال على طلب فهم ما تصل به الأداة، وإليه أشار بقوله: (وحقيقته طلب الفهم) فلا يتجه ما قيل: إنه لو قيل: طلب الإفهام لاتجه⁽⁷⁾ [وفي قول الجوهري: استفهمت الشيء أفهمته إيماء بأنه حقيقته اللغوية]⁽⁸⁾، على أنه نسب في القاموس إلى اللحن⁽⁹⁾ (لحو: أُرِيدَ قَائِمٌ) برفع نحو على الخبرية ونصبه بتقدي: أعني؛ (وقد أجزى الوجهان) في كون الهزمة للنداء، وكونها للاستفهام (في قراءة الحرمين) نافع المدني، وابن كثير المكي ((أَمَّنْ هُوَ قَنْتَءَانَاءَ أَلَيْلٌ))⁽¹⁰⁾ - بتخفيف الميم - وبه قرأ حمزة⁽¹¹⁾ أيضاً

(1) في (س) تقديم الثالث على الثاني.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: كما سيأتي.

(4) في (س): وهذا القدح.

(5) قال في النهر الماد 106/1 في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَؤْذَتْ وَجُوهُهُمْ﴾ والقول بخلافه مخالف لإجماع النحاة فلا التفات إليه.

(6) انظر حاشية الكشف: ل 1/127.

(7) قاله الدمامي في شرح المغني: 1/ 19.

(8) وفي (س) وفي كلام الجوهري إيماء إليه، حيث قال: واستفهمي الشيء أفهمته، فإنه حقيقة اللغوية. انظر الصحاح: (ف. هـ. م) 5/ 2004.

(9) قال في القاموس المحيط (ف. هـ. م) 4/ 181: وأنفهم لحن.

(10) الزمر: 10.

(11) وانظر هذه القراءات في الإقناع: 453، والنشر: 362/2.

- ونافع هو: أبو رويم، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، مقرئ أهل المدينة، من الطبقة الثالثة من التابعين، ومن القراء السبعة المشهورين، وأرواه: قالون وورش (ت: 169هـ).

انظر غاية النهاية: 330/3، الإقناع: 20، وفيات الأعيان: 300/5، الأعلام: 5/8.

- وابن كثير هو: أبو معبد، عبد الله بن كثير المكي، من الطبقة الثانية من التابعين، ومن القراء السبعة المشهورين، وأرواه: البري وقيل (ت: 120هـ).

انظر غاية النهاية: 443/2، الإقناع: 40، شذرات الذهب: 157/1، الأعلام: 115/4.

- وحمزة هو: أبو عمارة، حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، من الطبقة الثالثة من التابعين، وأرواه: خلف، وخلاد (ت: 156هـ).

انظر غاية النهاية: 261/1، الإقناع: 75، شذرات الذهب: 240/1، الأعلام: 277/2.

(وكون الهمزة للنداء هو قول/ الفراء)⁽¹⁾ فَمَنْ مَنَادَى يَرَادُ بِهِ النَّبِيُّ الْمَأْمُورُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾⁽²⁾ كأنه قيل: قل يا محمد كذا وكذا. (ويبعده) من التباعد، أو الإبعاد⁽³⁾ (أنه ليس في التنزيل نداء بغيراً) من الهمزة، وسائر أحرف النداء حتى يحمل عليه هذا، فيثبت عدم وجود الهمزة فيه ضمناً، يعني: أن الكلمة المترددة بين معنيين إذا وجدت مستعملة في أحدهما يبين دون الآخر فالراجع حملها على ذلك المعنى، فلا ينتقض بنحو: ﴿ ضَيْرَى ﴾⁽⁴⁾، ثم المراد: عدم وجوده في التنزيل بيقين، فلا [يرد عليه]⁽⁵⁾ ما أجاز بعض المفسرين في قراءة طلحة: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾⁽⁶⁾ بغير فاء، من كون الهمزة فيه للنداء كما ظن⁽⁷⁾ (ويقره سلامته من دعوى المجاز) بمجمعه على التقرير، فلا ينافي كون المجاز أبلغ حتى يرد [ما قيل]⁽⁸⁾: إنه في موضع المنع، لأن المجاز باب من أبواب البلاغة، فكيف تكون السلامة منه مطلوباً؟ (إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) لأن طلب فهم الشيء يستلزم الجهل به، وهو محال على الله تعالى، وأما ما قيل: إنه إنما يستحيل إذا كان طلب الفهم مصروحاً إلى المتكلم، وأما إذا كان مصروحاً إلى غيره ممن يطلب فهمه

(1) انظر: معاني القرآن للفراء 416/2.

(2) الزمر: 10.

(3) قاله: الدمامي في شرح المخني: 20/1: إما من الإبعاد، أو من التباعد، والثاني أول، لمناسبة قوله: بعد، ويقره فإنه من التقريب.

(4) النجم: 22.

(5) في (س): فلا يدفع قول المصنف.

(6) فاطر: 8.

(7) قال أبو حيان في البحر المحيط 30/7: "قراءة طلحة آمن بغير فاء. قال صاحب اللوامح: للاستخبار بمعنى العامة للتقرير، ويجوز أن تكون بمعنى حرف النداء، فحذف من التمام كما حذف من المشهور الجواب - طلحة هو: أبو محمد، طلحة بن مصرف بن كعب الكوفي، أقرأ أهل الكوفة في عصره، كان يسمى سيد الفراء (ت: 112هـ).

انظر غاية النهاية: 343/1، حلية الأولياء: 14/5، شذرات الذهب: 145/1، الأعلام: 230/3.

(8) ساقط من (س). وقاله: وحيد زاده، ذكر ذلك الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المخني: 10/1.

فلا، كما في: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي﴾⁽¹⁾ فهو استفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى- عليه السلام-⁽²⁾ فمخالف لما عليه الجمهور من أن: الهمزة فيه للتقرير.

(ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾⁽³⁾، وفيه تسامح، والظاهر إسقاط قل' (فحذف شيثان) الأول: (معادل الهمزة) أي: ومد خولها على الحذف لظهوره [ولهذا]⁽⁴⁾ قال: شيثان دون ثلاثة.

والثاني: (الخبر) وهو خبر (ونظيره في حذف المعادل) ولم [يقُل]: حذف الخبر.⁽⁵⁾ [لشيوحه (قول أبي ذؤيب)- مصفر ذئب- واسمه: خويلد بن خالد]⁽⁶⁾:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَيَّ لِأَمْرِ سَمِيعٍ، فَمَا أَذْرِي أُرْسَدُ طِلَابَهَا؟⁽⁷⁾
بيت من الطويل⁽⁸⁾، وقبله:

(1) المائدة: 118.

(2) القائل هو الشيخ بهاء الدين السبكي في شروح التلخيص: 307/2.

(3) الزمر: 8.

(4) ومن جعلها أبو حيان في تفسير البحر المحيط: 418/7.

(5) في (س): ولذا.

(6) في (س): يتعرض لحذف الخبر.

(7) انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 435، الأغاني: 264/6، خزائن الأدب: 403/1، الأعلام: 325/2.

(8) البيت لأبي ذؤيب في ديوانه: 71/1، وشرح شواهد المغني: 27/1، والخزانة: 267/11، والمزهر: 285/2، والمجمع: 199/3، وفي شرح أشعار الهذليين: 43/1 برواية: 'عصاني' بدل 'دعاني'.

الشاهد فيه: حذف معادل الهمزة وهو أم غي.

(8) في (س) بزيادة مطلقه:

أبالصرم من أسماء حدثك الذي جرى بيتنا يوم استقلت ركابها
وضميرها لأسماء، ودعاني جواب لآ فيما قبله.

ثَلَاثَةُ أَخْوَالٍ فَلَمَّا تَجَرَّمَتْ عَلَيْنَا بِهِوْنٍ وَاسْتَحَارَ شَبَابُنَا

تجرمت:- بالجيم- انقضت، والهون: الهوان، واستحار:- بالمهملة- تم
واجتمع [ودعاني: جواب لَمَّا، والهاء: لأسماء المذكورة في قوله:

أَبِالصُّرْمِ مَنْ أَسْمَاءَ حَدَّثَكَ الَّذِي جَرَى بَيْنَنَا يَوْمَ اسْتَقَلَّتْ رِكَابُنَا⁽¹⁾

وإني لأمره سميع: اعتراض، أو استئناف بياني أكده لأنه مقام الشك،
وقيل: حال من أَلْقَبَ⁽²⁾، والرشد:- بالضم- ضد الغي، والطلاب: مصدر
طالب، بمعنى: طَلَبَ مضافاً إلى مفعوله، أي: طَلَبِي إِيَّاهَا، والجملة⁽³⁾ مفعول
أُدْرِي، وهو معلق عن العمل، والمعنى: أن قلبه دعاه إلى طلب وصلها فجهل
حقيقة الحال في ذلك الطلب هل هو رشد أم غي؟ والمعادل محذوف (تقديره: أم
غي؟) ولم يعكس تفاعلاً بالرشد، وتباعداً عن الغي: (ونظيره في مجيء الخبر،
كلمة تَخَيَّرَ واقعة قبل أم) مسبوقة بهمزة الاستفهام (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ
مَنْ يَأْتِي/ ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)⁽⁴⁾ ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في 1/9
البيت) لجواز أن تكون الهزمة فيه لطلب التصديق مثل هل⁽⁵⁾، والمعادل إنما يكون
مع طلب التصور (لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد؟) وهذا معيار كون
الهزمة للتصديق (وامتناع أن يؤتى لها بمعادل) [لاقتضائه]⁽⁶⁾ أن يكون الاستفهام
لطلب التصور، وهل إنما هي للتصديق على الغالب، أو على رأي الجمهور؛ فلا

(1) ساقط من (س) لأنه تقدم في الرقم السابق.

(2) قائله الدمايني في شرح المغني: 21/1.

(3) في (س) بزيادة الاسم.

(4) فصلت: 39.

(5) قال الدمايني في شرح المغني: 22/1: هذا خلاف ما سباني من أن: همزة التسوية تقع بعد ما أدري لأنه محمول على ذكر المعادل.

(6) في (س) لأن الإتيان به يقتضي.

ينتقض [بقول]⁽¹⁾ الرضي: وربما نجيء هل قبل المتصلة⁽²⁾، واستشهد عليه ابن مالك بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر: **مَنْ لَمْ يَزُوجْ يَكْرًا أَمْ يَتِيًّا**⁽³⁾، ورد: بأن أم فيه منقطعة، والتقدير: أتزوجت تيتاً؟ على أن تيتاً مفعول محذوف⁽⁴⁾ فلا يرد ما قيل: إن وقوع المفرد بعدها [ياباه]⁽⁵⁾ لأنه دليل الاتصال⁽⁶⁾، وأما عدم جواز حذف أحد جزئي الجملة بعد المنقطعة فإنما هو في الاستفهام الواقع بعد أم بالهمزة، كما قال الرضي⁽⁷⁾، ولو سلم فالمحذوف هنا ليس أحد جزئي الجملة.

(وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل) وارتكاب حذف العاطف مع المعطوف (الصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك) أي: كمن ليس متصفاً بهذه الصفات، وقد رده الزخشي كغيره قليلاً للحذف⁽⁸⁾.

(وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾⁽⁹⁾ أن التقدير: بفتح أن، على أن القول بمعنى الجزم⁽¹⁰⁾، أو على الاعتقاد، كذا قيل⁽¹¹⁾.

فالثاني موافق لقول الرضي: تكسر إن بعد القول إذا قصدت به الحكاية، لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم⁽¹²⁾، ويخالف لما قال الزخشي في قوله تعالى:

(1) في (س) بما قال.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 174 / 6.

(3) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 209. وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: 62 / 4، كتاب الجهاد والسير، باب: استئذان الرجل الإمام.

(4) رده الدمامي في شرح المغني: 22 / 1.

(5) ساقط من (س).

(6) قاله الشني في المنصف: 22 / 1، وابن الملا في منتهى أمل الأريب: 95 / 1 (ج).

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 82 / 3.

(8) انظر الكشف: 361 / 2.

(9) الرعد: 34.

(10) قاله الدمامي في شرح المغني: 23 / 1.

(11) قاله ابن الحاجب في كافيته: 28 / 5.

(12) في شرح الرضي: 341 / 4: تقديم العلم على الظن.

﴿وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽¹⁾ ليس الغرض منه أنه تكلم بهذا الكلام، ولكن جعل دين الإسلام مذهبه ومعتقده، كما تقول: هذا قول أبي حنيفة، تريد مذهبه⁽²⁾.

(كمن ليس كذلك، أولم يوحده) عطف على كمن ليس كذلك، لا على ليس كذلك كما ظن⁽³⁾ (وَيَجْعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ)⁽⁴⁾ أي: ما يصلح للعطف من هذا الكلام (معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني) [يعني]⁽⁵⁾: لم يوحده، وإنما خصه بالذكر لأن العطف على الخبر متعين، بخلاف التقدير الأول، فإنه يحتمل الاستئناف، والعطف على كسبت، إن جعلت ما مصدرية⁽⁶⁾، ولأن كمن ليس كذلك خبر مقابل، (وَجْعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) ليس كذلك، فلا يحسن جمعه معه، وما قيل: إن الخبر على التقدير الأول مفرد، ولا حسن في عطف الفعلية عليه⁽⁷⁾، ممنوع، لما جوزوا عطف (جَعَلَ) على (فَالِقِ الْإِصْبَاحِ)⁽⁸⁾، على أنه يجوز أن تتعلق كاف التشبيه بفعل مقدر.

(وقالوا: التقدير) أي: المقدر مبتداً (في قوله تعالى: (أَقْمَنُ بِتَقِيهِ يَوْمَهِ سَاءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ)⁽⁹⁾ أي: كمن يُنْعَمُ في الجنة) خبر المبتدأ⁽¹⁰⁾، وإنما زاد حرف التفسير بينهما تأكيداً للاتحاد، وزيادة للبيان كما قال الشريف في قول

(1) فصلت: 32.

(2) انظر الكشاف: 453/3.

(3) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 420/5.

(4) فصلت: 32.

(5) في (س): وهو.

(6) في (س) بزيادة: كما قال القاضي. وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 421/5.

(7) قائله الزخشري في الكشاف: 37/2.

(8) الأنعام: 97. وهي قراءة الكوفيين حاصم، وحزرة، والكسائي، انظر النشر: 260/2.

(9) الزمر: 23.

(10) قدره ابن عطية في المحرر الوجيز: 528/4 كالنعمين، وقدره الزخشري في الكشاف: 396/3 كمن آمن العذاب.

الزخشري: ومعنى (هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ) ⁽¹⁾ أي: منحوه ⁽²⁾، وقيل: تفسير الخبر
محذوف/ هو ثابت ⁽³⁾.

9/ ب

(وفي قوله تعالى: (أَقَمَ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فِرَءَاهُ حَسَنًا) ⁽⁴⁾، أي: كمن
هداه الله)، وقدره الزخشري: كمن لم يزين له ⁽⁵⁾، واستحسنه الحلبي ⁽⁶⁾؛ وإنما
قدروا ذلك (بدليل: (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) ⁽⁷⁾) وهذا أي
يصلح للجواب، على أن تكون مَنْ شرطية ⁽⁸⁾، ولا يمنعه عدم [وجود] ⁽⁹⁾ الفاء،
لجواز أن يتعلق الكاف بفعل [محذوف] ⁽¹⁰⁾، ولهذا ⁽¹¹⁾ قال [اليضاوي] ⁽¹²⁾:
فحذف الجواب، [ووجه] ⁽¹³⁾: بأن المتبادر لما تضمن معنى الشرط فكان الخبر كأنه
في موقع الجواب.

(1) البقرة: 4.

(2) انظر حاشية الشريف على الكشف: 144/1.

- والسيد الشريف هو: علي بن محمد، المعروف بالسيد الجرجاني، من كبار العلماء بالعربية، من مصنفاته:

الحواشي على المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشف (ت: 816هـ).

انظر الضوء اللامع: 328/5، بغية الوعاة: 196/2، الأعلام: 7/5.

(3) قاله الدماميني في شرح المغني: 24/1. يتصرف.

(4) فاطر: 8.

(5) انظر الكشف: 301/3.

(6) انظر الدر المصون: 459/5.

(7) فاطر: 8.

(8) في (س): هذا على أن تكون مَنْ موصولة، ويجوز أن تكون شرطية والمحذوف جوا بها، وما قدره يصلح له

أيضاً. وانظر النصف: 24/1.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): أي: كمن هداه الله.

(11) في (س): ولذا.

(12) في (س): القاضي، وانظر المسألة في حاشية الشهاب على تفسير اليفساوي: 572/7.

(13) في (س): فلا حاجة إلى التوجيه.

(أو التقدير: ذهب نفسك عليهم)⁽¹⁾ أخره لتأخر دليله، أو لضعفه، وجمع ضمير مَنْ باعتبار المعنى، وهو يحتمل [الموصولة، والشرطية]⁽²⁾ أيضاً (حَسْرَةً) قدر المفرد مبالغة في الإنكار، وجمعت في الآية إيدائنا بتضاعف اغتنامه على كثرة مساوئ أفعالهم، ومن قال: إنما قدر المفرد على ما هو الأصل في التمييز⁽³⁾، غفل عما في الكشف: من أن (حَسَرْتُ) مفعول له، أو حال⁽⁴⁾ (بدليل قوله تعالى: فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتًا)⁽⁵⁾.

(وجاء في التزيل موضع صُرِّح فيه بهذا الخبر، وحذف مبتدأ) عطف على صُرِّح، أو مصدر منصوب بواو المصاحبة (على العكس) حال من فاعل 'جاء' (مما نحن فيه) من ذكر المبتدأ وحذف الخبر (وهو قوله تعالى: (كَمْ مِنْ خَالِدٍ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا)⁽⁶⁾ أي: أَمِنْ هو خالد في الجنة) وإنما زاد قوله: (يسقى من هذه الأنهار) ليتم التعادل، وأتى بالمضارع على الأصل (كَمْ مِنْ خَالِدٍ)، وما في الكشف (هو غيره)⁽⁷⁾ من احتمال كونه خبراً لـ (مَثَلُ الْجَنَّةِ)⁽⁸⁾، وكونه بدلاً من (كَمْ زَيْنَ لَهُ)⁽⁹⁾ لا يقدح فيما ذكره المصنف، لأنه إنما أورد الآية هنا نظيراً لتأنيس الطلبة لا شاهداً يبنى عليه حكم لحوي حتى يُردَّ: أنه غير متعين⁽¹⁰⁾.

(وجاء) أي: المبتدأ والخبر من هذا النوع (مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: (أَوْ مَنْ كَانَ مُبْتَلًى فَاجْتَنِبْهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمْ

(1) في (س): زيادة: إنما.

(2) في (س): الوجهين.

(3) قائله الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: 264/4.

(4) انظر الكشف: 301/3.

(5) فاطر: 8.

(6) محمد - صلى الله عليه وسلم -: 16.

(7) في (س): وغيره . وانظر الكشف: 435/3.

(8) محمد - صلى الله عليه وسلم -: 16.

(9) محمد - صلى الله عليه وسلم -: 15.

(10) تعريض بالدماسني حين قال في شرح المغني 24/1: 'وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعيناً'.

مَكْلَهُ⁽¹⁾ مبتدأ خبره (في الظَّلْمَاتِ)، وقوله: (أَقَمَنَ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ)⁽²⁾ مثال آخر، وإسقاط العاطف من بين الأمثلة والشواهد من ديدن المصنف.

(والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خُصَّتْ) امتازت⁽³⁾ من بين أدواته (بأحكام)⁽⁴⁾ لا توجد في غيرها، فالباء: داخلة على المقصور [أعني: الخاصة كما هو متعارف في الاستعمال]⁽⁵⁾، [وإن كان الأصل في لفظ التخصيص، والاختصاص، والمخصوص، أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور، ذكره الشريف في شرح المفتاح]⁽⁶⁾.

(أحدها: جواز حذفها) [بطريق الضرورة]⁽⁷⁾ (سواء تقدمت على أم) [إنما قيدنا به]⁽⁸⁾، لأن ظاهر كلام سيويه أن حذفها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر⁽⁹⁾، واختاره ابن الحاجب⁽¹⁰⁾، والمراد بالضرورة: ما لم يرد إلا في الشعر

(1) الأنعام: 123.

(2) محمد - صلى الله عليه وسلم - : 15.

(3) في (س) بزيادة: الهزمة.

(4) في (س) بزيادة: خاصة.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): قال السيد الشريف في حاشيته على الكشاف 29/1: الأصل في لفظ التخصيص، والاختصاص، والمخصوص، أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، إلا أن المتعارف في الاستعمال إدخال الباء على المقصور، أهني الخاصة؛ كقولك: خُصَّ زَيْنٌ بِأَلْمَالِ، بناء على تضمين معنى التمييز والإفراد.

(7) ساقط من (س). والمسألة في شرح المفصل لابن يعيش: 154/8.

(8) في (س): أراد بالجواز ما بطريق الضرورة.

(9) انظر الكتاب: 174/3.

(10) المسألة في الإيضاح: 240/2.

- ابن الحاجب هو: أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين، ابن الحاجب، المقرئ، النحوي الفقيه؛ من مصنفاته: الشافية وشرحها، والأمال، والكافية وشرحها ونظمها (ت: 646 هـ) انظر وفيات الأعيان: 248/3، بغية الوعاة: 134/2، شذرات الذهب: 234/5، الأعلام: 211/4.

إلا في الشعر [كما هو المختار عندهم]⁽¹⁾، ولهذا لم يمثل / إلا [به]⁽²⁾، (كقول عمر بن أبي ربيعة)⁽³⁾ وهو شاعر مشهور من شعراء قريش، قيل: ولد ليلة اليوم 1/10 الذي⁽⁴⁾ مات فيه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -⁽⁵⁾ فسمي باسمه:

بَدَأَ لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَرْتِ وَكَفَّ خَفِيبُ زَيْتِ يَتَانِ⁽⁶⁾

بيت من الطويل، [وقبله]⁽⁷⁾:

لَقَدْ عَرَضْتَ لِي بِالْمُحْصَبِ مِنْ مِئَى مَعَ الْحَجِّ شَمْسُ شُبُهَتِ يَمَانِ

بدا: ظهر، وضمير منها لزوجته - عائشة بنت طلحة، أحد العشرة المبشرين [بالجنة]⁽⁸⁾، معصم: - كمنبر - موضع السوار، وجمرت: - من التجمير -

(1) في (س): على ما رآه ابن مالك . والمأالة في شرح الكافية الشافية: 1/ 544 .

(2) في (س): بالآيات.

(3) عمر بن أبي ربيعة هو: أبو الخطاب، القرشي، أرق شعرا . عصره، من طبقة جرير والفرزدق (ت: 93 هـ). انظر الشعر والشعراء: 367، البيان والتبيين: 3/ 150، الأغاني: 1/ 66، الأعلام: 2/ 5.

(4) زيادة للإيضاح .

(5) عمر بن الخطاب هو: أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمر المؤمنين، صحابي جليل، شجاع حازم، صاحب الفترحات، يضرب بعمله المثل (ت: 23 هـ) انظر مرآة الجنان: 1/ 67 - 70، شذرات الذهب: 1/ 33، 34، الأعلام: 5/ 45، 46 .

(6) في الديوان 2/ 326، 327 برواية: بدا لي منها معصم يوم جمرت والشاهد في البيت الذي يليه.

(7) في (س): أوله.

(8) زيادة للإيضاح.

رمت الجمار، والكف: مؤنث [ولهذا]⁽¹⁾ ألث ضميرها في: رُئِيتُ، وخَضِيب: بمعنى مخضوبة بالحناء ونحوه، والبنان: أطراف الأصابع⁽²⁾:

(قَوْلُ اللَّهِ مَا أَذْرِي⁽³⁾ وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا) يَسْمَعُ رَمَيْتُ الْجَمَرِ أَمْ بِشَمَانٍ⁽⁴⁾

[الواو]⁽⁵⁾ اعتراضية بين أدري، ومعموله، وإن شرطية، على حد زائد—
وإن كَانَ غَيًّا— بَخِيلٌ على ما ارتضاء الرضي⁽⁶⁾، وقيل: نافية تؤكد الجملة السابقة، أو مخففة من الثقيلة، أي: وإن كنت قبل ذلك من أهل الدراية والمعرفة حتى بدا لي ما ذكر⁽⁷⁾، [واستظهره السيوطي]⁽⁸⁾، ورد: بأنه لو قال كذلك لقال: لداريًا⁽⁹⁾.

(... .. يَسْمَعُ رَمَيْتُ)

(1) في (س): ولدا.

(2) في (س) بزيادة: وقوله.

(3) في (س) بزيادة: عطف على ما قبله، والواو في قوله:

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 326/2، 327 وبرواية: فوالله ما أدري وإني لحاسب، وفي شرح

شواهد المغني: 31/1، والخزانة: 122/11، والكتاب: 175/3، وشرح الرضي: 404/4، والجمع:

198/3 برواية: لمعرك ما أدري وإن كنت داريًا

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 544/1.

والشاهد فيه: جواز حذف الهزة وقد تقدمت على أم.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 99/4.

(7) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 106/1.

(8) في (س): قال السيوطي: وهذا الاحتمال عندي أظهر، ويؤيده ما سيأتي. انظر شرح شواهد المغني: 32/1.

- والسيوطي هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، أخذ عن الجلال الحلبي، والزمين المعني، وقرأ عليه الداودي. من مصنفاته: الجمع، والأشباه والنظائر، وبغية الوعاة، وشرح شواهد المغني (ت: 911هـ).

انظر شذرات الذهب: 55/8، الأعلام: 301/3.

(9) رده عبد القادر البغدادي في الخزانة: 126/11. (ت: 911 هـ).

أي: البنان، أو عائشة وصومجياتها.

(... ..) الجَمْرُ أمْ يَمَانِ

وأشار إلى عمل الشاهد بقوله: (أراد: أبسج) أي: بسج حصيات (أم لم تتقدمها) أي: لم تتقدم الهزمة أم، بأن كانت أم بدونها؛ إذ لم يوجد قسم ثالث، وفيه إشارة إلى أن تقدم يستعمل بالحرف وبدونه (كقول الكميث:)- على صيغة التصغير- [اسم شاعر كوفي]⁽¹⁾، وقد نقل ابن السكيت عن الأصمعي: أن الكميث مولد لا يستشهد بشعره⁽²⁾.

(طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يُلْعَبُ)⁽³⁾

(1) ساقط من (س).

(2) انظر إصلاح المنطق: 193.

- الكميث هو: أبو سهل، الكميث بن زيد بن خنيس بن جبال الأسدي الكوفي، شاعر آل البيت، روى عن الفرزدق، وأبو جعفر الباقر (ت: 126 هـ).

انظر الأغاني: 265/18، الشعر والشعراء: 385/5، الخزائن: 144/1، الأعلام: 233/5.

- وابن السكيت هو: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن، واللغة، والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين، مثل: الفراء، وأبي عمرو الشيباني، من تصانيفه: إصلاح المنطق، معاني الشعر، تفسير الدواوين (ت: 244 هـ).

انظر إنباء الرواة: 56/4، بنية الرواة: 349/2، وفيات الأعيان: 395/6، الأعلام: 195/8.

- والأصمعي هو: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصم، البصري اللغوي، أحد أئمة اللغة، والغريب، والأخبار، من مصنفاته: غريب القرآن، الاشتقاق، كتاب الأعداد (216 هـ).

انظر إنباء الرواة: 197/2، بنية الرواة: 112/2، وفيات الأعيان: 170/3، الأعلام: 162/4.

(3) للكميت في ديوانه: 181/3، وشرح شواهد المغني: 34/1، والخزائن: 313/4، وإمالي ابن الشجري: 1/267، والمجمع: 582/2.

الشاهد فيه: جواز حذف الهزمة ولم تقدم على أم.

بيت من الطويل، من قصيدة [مدح بها أهل البيت]⁽¹⁾، طربت: - بكسر
 الراء- من الطرب، وهو: خفة تصيب الإنسان لشدة حزن، أو سرور، فالمراد في
 الأول: خفة الحزن، وفي الثاني: خفة السرور، أو مطلق الخفة فيهما⁽²⁾، ويمكن أن
 يراد فيهما: خفة السرور التي سببها في الأول: محبتهم، وفي الثاني: شوقه إلى
 النساء؛ والشوق: نزوع النفس وحركة الهوى، وانتصابه على أنه مفعول له
 لأطرب، قدم عليه، وبه استشهد أبو حيان على جواز تقديمه على عامله ردًا على
 من منع ذلك⁽³⁾، والبيض: - من النساء- جمع يبيض، و إلى متعلقًا بشوقًا،
 وألعب، وأللهو: (أراد: أو ذو الشيب يلعب؟) اعتراض لبيان الإنكار، وقيل:
 استئناف بتقدير سؤال، كأنه قيل: ولم لا تلعب؟ فقال ذلك على جهة الإنكار،
 وفيه: أن الاستئناف بالواو لم يعهد⁽⁴⁾، وقيل: استئناف نحوي، والواو ابتدائية⁽⁵⁾،
 ثم الاستشهاد [به]⁽⁶⁾ مبني على أن الاحتمالات لا تقدر في شواهد النحو وأدلتها،
 كما أنه لا يقدح في كلية قواعده ما شذ عنها [فسقط ما قيل]⁽⁷⁾: إنه لا يتعين
 شاهدًا، لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة⁽⁸⁾ وأما الجواب: بأن هذا
 مثال لا شاهد، والفرق: بأن الأول/ جزئي يذكر لإيضاح القاعدة، والثاني جزئي

10/ب

(1) في (س): في مدح أهل البيت وراثتهم.

(2) في (س) بزيادة: كما قيل.

والفاظل الدمامي في شرح المغني: 26/1.

(3) انظر ارتشاف الضرب: 1388/3، ومن منع ذلك ثعلب، ورأيه في المسع: 135/2.

(4) والفاظل الدمامي في شرح المغني: 26/1 بتصرف.

(5) قائله عزمي زادة كما في هامش المخطوط.

(6) في (س): بالبيت.

(7) في (س): فلا يرد ما قيل.

(8) نفس المصدر رقم (1).

يذكر لإيضاح القاعدة، والثاني جزئي يذكر لإثباتها⁽¹⁾، ففيه: أنه لا يتعين مثالا لاحتماله غير الممثل له (واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا: تُجِيهَهَا قُلْتُ: بِهِرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ)⁽²⁾

بيت من الخفيف، من قصيدة أرسلها إلى الثريا بنت عبد الله⁽³⁾ لما صرته [وقال فيها لما تزوجت سهيل بن عبد الرحمن بن عوف⁽⁴⁾]:

أَيُّهَا الْمُنْجَحُ الثَّرِيَا سَهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ ثَلْتَيْنِ؟
هِيَ شَائِيَةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلْتُ وَسَهَيْلٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّ بِمَانِي⁽⁵⁾

(فقليل: أراد أمحبها؟) فيكون كلاما إنشائيا⁽⁶⁾ (وقيل: إنه خبر، أي: أنت أمحبها) [زاد]⁽⁷⁾ أنت لتحقيق كونه خبرا⁽⁸⁾ (ومعنى قلت بهراً، قلت: أحبها حباً بهرني بهراً) فيكون مصدرًا حذف فعله، والجملة صفة لمحذوف (أي: غلبني غلبة)

(1) الجيب الشمي في النصف: 1 / 26 بنصرف.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 107 / 1 برواية 'عدد النجم' بدل 'عدد الرمل'، وشرح شواهد المنفي: 39 / 1، والكتاب: 311 / 1، وفي الأغاني: 145 / 1 'عدد القطر' بدل 'عدد الرمل'، والكامل: 381 / 2، والأمالى الشجرية: 266 / 1، والخصائص: 68 / 2.

الشاهد فيه: اختلافهم في تمجيد هل التقدير أمحبها؟، أو أنت تمحبها.

(3) هي: الثريا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر.

انظر زهر الآداب: 244 / 1، الحزانة: 27 / 2.

(4) هو أبو زيد، خطيب قریش (ت: 93 هـ).

انظر صفوة الصفوة: 240 / 1، الإصابة: 93 / 2، شذرات اللهب: 30 / 1، الأعلام: 144 / 3.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وبه جزم أبو حيان. انظر الارتشاف: 1795 / 4.

(7) في (س): زيادة.

(8) في (س) بزيادة: لا إنشاء.

غلبة) من أبهر القمر: إذا غلب ضوءه ضوء الكواكب كما في القاموس⁽¹⁾، وفيه أيضاً، بهراً له، أي: تعساً، وعلى هذا لم يوضع له فعل كما في الرضي⁽²⁾ (وقيل: معناه صجلاً) وبه جزم الجوهري⁽³⁾، والعجب: مصدر عجبت، بمعنى: إنكار ما يرد عليك كما في القاموس⁽⁴⁾ وهو الأنسب هنا، أي: عجبت من استفهامكم، أو إخباركم عن أنني أحبها⁽⁵⁾، أو بمعنى: عجيب، صفة محذوف، وكذا قوله: عدد الرمل، لأنه بمعنى: كثيراً، وقيل: معناه جهراً لا أكاتم، من قولهم: القمر الباهر، أي: الظاهر ضوءه⁽⁶⁾.

(وقال المتنبي:) لقب أبي الطيب، أحمد بن الحسين، مادح سيف الدولة، ولد بالكوفة، ونشأ بالشام، مات قتيلاً سنة أربع وخمسين وثلاثمائة⁽⁷⁾، [قيل: لقب به لتشبيهه نفسه بعبسى، وصالح-عليهما السلام- في قوله:

مَا مَقَامِي بِأَرْضِ رَحْطَةٍ إِلَّا كَمَقَامِ الْمَسِيحِ بَيْنَ الْيَهُودِ
أَنَا فِي أُمَّةٍ تَذَارِكُهَا اللَّهُ غَرِيبٌ كَصَالِحٍ فِي ثَمُودٍ⁽⁸⁾
(أَحْيَا وَأَيْسَرَ مَا قَامَسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالْأَيُّنُ جَارَ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا)⁽⁹⁾

(1) انظر القاموس المحيط: (ب. هـ. ر) 1/ 392.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 306.

(3) في (س) بزيادة: وأورد البيت شاهداً عليه. وانظر الصحاح: (ب. هـ. ر) 2/ 238.

(4) انظر القاموس المحيط: (ع. ج. ب) 1/ 104.

(5) في (س) بزيادة: مع علمكم.

(6) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي. وانظر شرح شواهد المغني: 1/ 42.

(7) انظر وفيات الأعيان: 1/ 120، شذرات الذهب: 2/ 13، نزهة الألباء: 552، الأعلام: 1/ 115.

(8) ساقط من (س).

(9) البيت للمتنبي في ديوانه: 3/ 282، وأمالى ابن الحاجب: 2/ 625، ومغني اللبيب: 1/ 21، والأمالى

الشجرية: 1/ 230، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 38.

بيت من [البسيط]⁽¹⁾ (وأحيا: فعل مضارع، والأصل: أحيًا، فحذف همزة الاستفهام، والواو) في: أيسرُ (للحال)⁽²⁾، وهو مبتدأ، خبره: مَا قَتَلَاؤُذُو الحال فاعل: أحيًا، والبين: الفراق، مبتدأ خبره: جَارٌ⁽³⁾ - ماضٍ - من الجُور، وعلى: بمعنى مع، أي: ظللني مع ضعفي وما عدلا، أي: بعد جوره فلا يلفو ذكره بعد: جَارٌ، والفقه للإطلاق؛ قيل: أورده المصنف مثلاً لا شاهداً⁽⁴⁾، حتى يرد أن المتنبي ليس ممن يمتنع بكلامه في اللغة العربية (والمعنى: التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري؟)، وفيه وجهان آخران: أحدهما: أنه أخبر عن نفسه أنني أعيش.

والآخر: أن أحيا أفعل تفضيل، وفي الكلام تقديم، وتأخير، وحذف، والأصل: ما أقتل أحيا ما قاسيت، وأيسر ما قاسيت، فحذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، أو من الثاني استغناء عنه بالأول، ثم آخر ليعتمد الثاني عليه من حيث اللفظ، كما في قولك: نصف وربع درهم⁽⁵⁾، قال ابن جني: يستعمل ذلك في الشعر، ولو قلت في النثر: أَفْضَلُ وَأَكْرَمُ النَّاسِ زَيْدٌ كَفَيْحٌ⁽⁶⁾. (والأخفش) - يعني: أبا الحسن، سعيد بن/ مسعدة، تلميذ سيويه، وأما الأخفش الأكبر فهو: عبد الحميد بن الخطاب، أستاذ سيويه، والأخفش الأصغر: علي بن سليمان البغدادي، روى عن المبرد، وثعلب: وحيث يطلق يراد به أبو

(1) في (س): مشن البسيط.

(2) ذكر البغدادي في شرح أبيات المغني 1/ 44: أن شراح شعر المتنبي حملوا أحيًا على الخبر، وإليه ذهب ابن السجري في أماليه 230/1 - 231.

(3) في (س) بزيادة: على صيغة الماضي.

(4) قاله الدماميني في شرح المغني: 27/1.

(5) ذكره ابن الحاجب في أماليه: 626/2، والأمالي النحوية: 118.

(6) لم أجد قول ابن جني نيباً توفّر لدي من مصادر. لكن الدماميني والشمني في شرح المغني، والمنصف: 27/1، 28 نسباً هذا القول لابن الحاجب في أماليه، والزغشري في ملقطه. انظر أمالي ابن الحاجب: 626/2، 627.

- ابن جني هو: أبو الفتح، عثمان بن جني، الأزدي، النحوي، لازم أبا علي الفارسي أربعين عاماً حتى صار كأنه كاتب له، من مصنفاته: سر صناعة الإعراب، الخصائص في النحو، التصريف الملوكي. (ت: 392 هـ). انظر بنية الرواة: 133/2، كشف الظنون: 988/2، شذرات الذهب: 140/3، اعلام: 204/4.

الحسن (يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس)⁽¹⁾، وأما عند خوفه فلا يجوز حذفها اتفاقاً، وفي الجنى الداني والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم لكثرتة نظماً ونثراً⁽²⁾ (وحمل عليه قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ)⁽³⁾) وحمله غيره على أنه خبر على سبيل التهكم⁽⁴⁾ (وقوله تعالى: حكاية عن قول إبراهيم - عليه السلام - ((هَذَا رَبِّي)⁽⁵⁾) في المواضع الثلاثة، حين رأى الكوكب، و⁽⁶⁾ حين رأى القمر.

والثالث⁽⁷⁾: الشمس (والمحققون)⁽⁸⁾ فيه إشارة إلى ضعف مذهب الأخفش (على أنه) أي: قوله تعالى: (هَذَا رَبِّي) في المواضع الثلاثة، وقيل: أي: ما قدر فيه الأخفش الهزمة من الآيات المذكورة⁽⁹⁾ (خبر) من وجوه:
الأول: ما أشار إليه بقوله: (وَأَنْ مِثْلَ ذَلِكَ يَقُولُهُ مَنْ يُنْصِفُ خَصْمَهُ)، وإبراهيم - عليه السلام - كان كذلك، إذ أبوه وقومه كانوا يعبدون الأصنام،

(1) انظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 645، 647. - الأخفش الأوسط سبقت ترجمته في ص: (20).

- والأخفش الأكبر هو: أبو الخطاب، عبد الحميد بن عبد الحميد، من كبار علماء العربية، وأول من فسر الشعر تحت كل بيت. (ت: 177 هـ) انظر إنباء الرواة: 2/ 157 - 158، بنية الرواة: 2/ 74، الدرر الكامنة: 2/ 233، الأعلام: 3/ 288.

- والأخفش الأصغر هو: أبو الحسن، نحوي، أخذ عن المبرد، وتعلب، من تصانيفه: الأنواء، وتفسير كتاب سيويه (ت: 315 هـ) انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 209، 210، بنية الرواة: 2/ 167، 168، مرآة الجنان: 2/ 200، الأعلام: 4/ 291.

- وتعلب هو: أبو العباس، أحد بن يحيى بن يسار، إمام الكوفيين في النحو واللغة، صنف: أمالي تعلب، معاني القرآن، المصون في النحو، (ت: 291 هـ). انظر طبقات المفسرين: 1/ 94، إنباء الرواة: 1/ 138، بنية الرواة: 1/ 396، الأعلام: 1/ 60.

(2) انظر الجنى الداني: 35.

(3) الشعراء: 21.

(4) انظر: البحر المحيط 7/ 11.

(5) الأنعام: 77، 78، 79.

(6) في (س) بزيادة: والثاني.

(7) في (س) بزيادة: حين رأى.

(8) في (س) بزيادة: منهم صاحب الكشف. انظر الكشف: 2/ 31.

(9) قاتله أبو حيان في البحر المحيط 4/ 166.

والشمس، والقمر، والكواكب (مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه) أي: كلام الخصم كمن هو غير متعصب لمذهبه، لأنه أدعى إلى الحق⁽¹⁾، وفيه إظهار النصف، واستدراج الخصم إلى الإقرار بالحق، ويسمى هذا الأسلوب: بمحاورة الخصم (ثم يكره⁽²⁾ عليه) من كُرِّ الفارس كُرّاً إذا فُرَّ للجولان ثم عاد للقتال (بالإبطال⁽³⁾) بالحجة) متعلقة بالإبطال. والوجه الثاني: أنه على تقدير القول، أي: يقولون هذا ربي⁽⁴⁾.

والثالث: أنه قول على وجه النظر، والاستدلال، قاله أول أوان بلوغه⁽⁵⁾.

(وقرأ ابن مُحَيِّصين) قارئ مكة بعد ابن كثير ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ⁽⁶⁾)) بحذف همزة الاستفهام، وسها من قال: بحذف إحدى الهمزتين⁽⁷⁾.
(وقال - عليه الصلاة والسلام - لجبريل - عليه السلام - : هَلَا وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ؟) والتقدير: أَوْ إِنْ (فَقَالَ: وَإِنْ زَيْ وَإِنْ سَرَقَ . ٥٠)⁽⁸⁾.
(والثاني: أنها) أي: الهمزة (ترد لطلب التصور)⁽⁹⁾ قدمه مع تأخره عن التصديق لأنه بصدد الفرق بينها وبين هل (لحو): أَزِيدَ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟، ولطلب

(1) في (س) بزيادة: وأجى من الشغب.

(2) في (س) بزيادة: بعد حكايته.

(3) في (س) بزيادة: وقوله:.

(4) قاله الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: 267/2.

(5) قاله البيضاوي، انظر حاشية الشهاب على تفسير الفيضاني: 135/4.

(6) البقرة: 5. انظر المختص: 129/1.

- ابن محيص هو أبو حفص، محمد بن عبد الرحمن بن محيص السهمي المكي، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية خرج به عن إجماع أهل البلدة فرغب الناس في قراءته (ت: 123هـ). انظر غايه النهاية: 167/3، معرفة القراء الكبار: 81/1، 82، شذرات اللهب: 161/1، الأعلام: 62/1.

(7) قاله: الدماميني في شرح المعنى: 27 / 1.

(8) أخرجه البخاري في صحيحه: 74 / 8، كتاب: الاستئذان، باب: من أجاب بليك وسعدك.

والسائل هو: أبو ذر الغفاري، كما جاء في فتح الباري: 331 / 12.

(9) أي: تعيين المسند إليه، لأن السؤال عنه. انظر الجنى الداني: 30 / 1.

التصديق، لمحو: أَزِيدَ قَائِمٌ؟ والمراد بالتصديق: المطلوب بالهمزة إدراك أن النسبة واقعة أولاً، وبالتصور: إدراك غير النسبة من الطرفين، وغيرهما من المتعلقةات، وأما النسبة: فمعلومة، والمطلوب في المثال المذكور: تعيين المسند إليه، هذا ما عليه الجمهور وقال⁽¹⁾ الشريف: قولهم: إن مثل قولك: أدبَسَ في الإِنَاءِ أَمْ عَسَلٌ؟ لطلب التصور، مبني على الظاهر توسعاً⁽²⁾، والتحقيق: أن الهمزة لطلب التصديق أيضاً، فإن السائل قد تصور الدبس والعسل، وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما بشيء آخر، بل بقي تصورهما على ما كان.

(و' هل' مختصة بطلب التصديق) أدخل الباء على المقصور، ولا كلام في صحته كما مرّ (لمحو: هل قام زيد).

(وبقية الأدوات) أي: المعدودة منها بلا خلاف (مختصة بطلب التصور) فلا يتقضى بأم' المنقطعة التي هي لطلب التصديق، لأن في [عدها]⁽³⁾ منها خلافاً. قال⁽⁴⁾ الشريف: 'ومن لم يعدها منها جعلها عائدة إلى الهمزة داخلية في حكمه'⁽⁵⁾ وقال المصنف في رسالته: /الأدوات ثلاثة أقسام:

11/ب

مختص بطلب التصور: وهو أم' المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام. ومختص بطلب التصديق: وهو أم' المنقطعة، وهل'.

ومشترك بينهما: وهو الهمزة التي لم تستعمل مع أم' المتصلة⁽⁶⁾. (لمحو: مَنْ جَاءَكَ؟ وَمَاذَا صَنَعْتَ؟ وَكَمْ مَالُكَ؟ وَأَيْنَ يَتُّكَ؟ وَمَتَى سَفَرُكَ؟) فإن السائل يعلم مجيء شخص عاقل⁽⁷⁾، وتعلق صنعه بشيء، وكون

(1) في (س) بزيادة: السيد.

(2) انظر حاشية السيد الشريف على المطول: 236.

(3) في (س): عد أم'. والمتقضى هو الدماغي في شرح المغني: 1 / 29.

(4) في (س) بزيادة: السيد.

(5) انظر حاشية المطول: 228.

(6) لم آت على هذه الرسالة.

(7) في (س) بزيادة: إلى المخاطب.

ماله ذا عدد، وكون بيته في جهة، وحصول سفره في زمن، وإنما يجهل: عين الجاني، وحقيقة المصنوع، وكمية المال، وعين جهة البيت، وزمن السفر، فهو يسأل عن ذلك الحكم.

(الثالث: أنها تدخل على الإثبات) أي: المثبت (كما تقدم، وعلى النفي) أي: المنفي، أو حرفه (لحمو): (أَلَمْ تُشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ⁽¹⁾)، (أَوَلَمْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ⁽²⁾) هذا مثال لدخول الهمزة على منفي مقدر، على أنها للتقرير بما بعد النفي، والواو عاطفة على محذوف، أي: ألم تفعلوا كذا وقتلتم⁽³⁾، فيكون مثل ما قدره الزمخشري؟ فمعلم كذا وقتلتم⁽⁴⁾ [ولا يلزم أن يتفوه بذلك أحد كما ظن، فسقط ما قيل: إنه سهو، لأن لُما فيه وجودية لا نافية، لأنها لا تدخل على الماضي مثل لُما⁽⁵⁾].

(وقوله:

أَلَا اضْطُّيَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ
... ..

صدر بيت من البسيط، لقيس بن الملوح - مجنون ليلى -⁽⁶⁾، وكنى بسلمى عنها، وعجزه:

(1) الشرح: 1.

(2) آل عمران: 165.

(3) في (س) بزيادة: حين أصابتكم.

(4) انظر: الكشف 1 / 477.

(5) في (س): وبعد ما صح هذا - لما أنه سهو - فإن لُما فيه وجودية لا نافية، لأنها لا تدخل الماضي مثل لُما، ولم يلزم أن يتفوه بذلك أحد، كما قيل. والقاتل هو الدمامي في شرح المغني: 1 / 29.

(6) مجنون ليلى هو: قيس بن الملوح بن مزاحم العامري شاعر غزل، لم يكن مجنوناً، وإنما لقب بذلك ليامه بمج ليلى (ت: 68 هـ). انظر فوات الوفيات: 203 / 3 - 213، الأغاني: 1 / 2، الشعر والشعراء: 563 / 2، الأعلام: 208 / 5.

- ليلى هي: أم مالك، ليلى بنت مهدي بن سعد العامرية، من بني كعب بن ربيعة (ت: 68 هـ) انظر الأعلام: 249 / 5.

(.....) إذا أتى الذي لأقاء أمثالي⁽¹⁾

الاستفهام على حقيقته، وكذا النفي، وأم متصلة إن طلب تعيين هذين الأمرين: الجزع، [والثبث]⁽²⁾، أو منقطعة إن استفهم عن عدم الاصطبار، ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد، وإذا: ظرف لما قبله على التنازع، أو للشرط حذف جوابه، والمراد بالذي: الموت الغرامي.

(ذكره بعضهم)⁽³⁾ ممن عد أم من الأدوات (وهو متفرض بأم؛ فإنها تشاركها) أي: الهمزة (في ذلك) الدخول على النفي، والإثبات (تقول: أقام زيد أم لم يقم) كما تقول: أقام زيد أم قعد، وإنما مثل بالمتصلة لأن المنقطعة لا تدخل على النفي، ومن قال: وفي هذا اعتراف من المصنف بأن أم من الأدوات⁽⁴⁾، [لم يقف]⁽⁵⁾ على رسالته المذكورة، وكذا من دفع النقص بأن مراد ذلك البعض: أن الهمزة تدخل عليها دون باقي الألفاظ الموضوعة للاستفهام⁽⁶⁾ فإن أم لم توضع له.

الحكم (الرابع: تمام التصدير) يعني: على وجه اللزوم، وإنما زاد لفظ تمام لأن ما يختص بالهمزة هو ذلك، وأما التصدير في الجملة فمقرر في غيرها أيضاً (بدليلين، أحدهما: أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها)، من الأدوات (لا تقول: [أقام]⁽⁷⁾ زيد أم قعد، وتقول: أم هل قعد.

(1) البيت لقيس بن المرح في ديوانه: 176، برواية: كليلي بدل كلسي، وشرح شواهد المغني 1 / 42، والخزانة 4 / 70، وأوضح المسالك 1 / 169، والمجم 1 / 532.

والشاهد فيه: دخول الهمزة على النفي في قوله: ألا.

(2) في (س): والنسب.

(3) ولم يرتضه المصنف، وعلق عليه الشمني في المنصف: 1 / 30.

(4) قاله الدمايني في شرح المغني: 1 / 30.

(5) في (س): أظنه لم يطلع.

(6) دفعه الشمني في المنصف: 1 / 30.

(7) في جميع النسخ: قام.

والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، [أو بالفاء]⁽¹⁾، أو بثمّ
قُدِّمت على العاطف، بخلاف ما عداها من حروف العطف، فإنه يجوز: مَا قَامَ
زَيْدٌ بَلَى قَعْدَ عَمْرٍو، ذكره ابن عادل في قوله تعالى: (وَأَنْتُمْ تُثَلُّونَ الْكَتِبَ أَفَلَا
تُعْقِلُونَ)⁽²⁾ (تنبيهًا على أصالتها في [التصدير]⁽³⁾) / [يعني]⁽⁴⁾: بالقياس إلى بقية
الأدوات وأصالتها فيه لأصالتها في إفادة الاستفهام، بخلاف هَلْ وغيرها، فإنها
دخيلة في إفادته (لِخَو: (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا)⁽⁵⁾ خبر لِهَوٍ محذوفًا، وكذا⁽⁶⁾ (أَفَلَمْ يَسِيرُوا)⁽⁷⁾
(أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ عَامَتْكُمْ بِهِ)⁽⁸⁾ خبر له بتقدير مضاف دل عليه ألنحو، ولهذا حذف
العاطف، لأن الخبر المتعدد يجوز فيه العطف، وتركه قياسًا، وقس عليه نظائره
(وأخواتها) من بقية الأدوات (تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع
أجزاء الجملة المعطوفة) فإنه يجب تأخره عن العاطف (لِخَو: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ
[وَأَنْتُمْ تُثَلُّونَ عَلَيْكُمْ])⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾، (فَأَيْنَ تَذَمُّبُونَ)⁽¹¹⁾، (فَأَلَيْسَ لِمَنْ يُلْقِي الْأَكْمَامَ وَيَصِيصُ)⁽¹²⁾، (فَهَلْ

(1) في (س): والفاء.

(2) البقرة: 44.

قال في الباب 2 / 28: قوله تعالى: (أَفَلَا تُعْقِلُونَ) الهزمة للإنكار أيضًا، وهي في نية التأخير عن الفاء لأنها
حرف عطف، وكلما تقدم أيضًا على الواو، وثمّ لِخَو: (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا) و(أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ) والنبة بها التأخير،
وما عدا ذلك من حروف العطف فلا تتقدم عليه، تقول: ما قام زيد بل قعد هذا مذهب الجمهور.

- ابن عادل هو: أبو حفص، عمر بن علي سراج الدين الدمشقي الحنبلي النعماني، من مصنفاته: الباب في
علوم الكتاب، حاشية على المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - (ت: 880هـ).

انظر هدية العارفين 5/ 794، الأعلام 5/ 58.

(3) في جميع النسخ: التصدير.

(4) في (س): أي.

(5) الأعراف: 185.

(6) في (س) بزيادة: قوله:.

(7) يوسف - عليه السلام - : 109.

(8) يونس - عليه السلام - : 51.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) آل عمران: 101.

(11) التكوين: 26.

(12) الأنعام: 96.

يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ⁽¹⁾، (فَايُ الْفَرَقَيْنِ)⁽²⁾، (فَمَالَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَيْتَنِنَ)⁽³⁾ (هذا) أي: كون الهزمة في هذه الأمثلة مقدمة للتنبيه على أصالتها (مذهب سيويه والجمهور)⁽⁴⁾ قيل: منقوض بدخول [العاطف]⁽⁵⁾ على ما له صدر الكلام من لام الابتداء، وأدوات التحضيض، والشرط⁽⁶⁾ (وخالفهم جماعة، أولهم: الزخشري)⁽⁷⁾، يشعر بأنه لم يسبقه أحد بذلك، قال الرضي: ولو كانت كما ذكره لجاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم يجر إلا مبنياً على كلام متقدم⁽⁸⁾ (فزعوا أن الهزمة في تلك المواضع في عملها الأصلي) ولو تقدم على العاطف (وأن العطف على جملة) لاثقة بالمقام (مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون: من باب حكاية الحال الماضية (التقدير في (أَفَلَمْ يَسِيرُوا)⁽⁹⁾، (أَفَتَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا)⁽¹⁰⁾، (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قِيلَ انْقَلَبْتُمْ)⁽¹¹⁾، (أَفَمَا نَحْنُ بِمَبِيتِينَ)⁽¹²⁾: أمكثوا فلم يسيروا [في الأرض]⁽¹³⁾، أنهلكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً؟، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم؟، ألمن مخلصون فما نحن بميتين؟⁽¹⁴⁾ نشر على ترتيب اللف⁽¹⁵⁾، أول اللف: أفلم يسيروا، وأول النشر:

(1) الأحقاف: 34.

(2) الأنعام: 82.

(3) النساء: 87.

(4) انظر الكتاب: 3 / 187.

(5) في (س): حروف العطف.

(6) انظر شرح التسهيل: 4 / 111.

(7) ذكر الدمامي في شرح المفني: 1 / 30: أن الزخشري ليس أولهم بل هو مسبق.

(8) انظر: شرح الرضي على الكافية 4 / 392.

(9) يوسف- عليه السلام-: 109.

(10) الزخرف: 4.

(11) آل عمران: 144.

(12) الصافات: 58.

(13) ساقط من جميع النسخ.

(14) في (س) بزيادة: هذا.

(15) قال الزخشري في المفصل: 437 وتوقعها قبل الواو، والفاء، وثم، وانظر شرحه لابن يعيش: 5 / 151.

(16) أي: لف ونشر مرتب، وهو: ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال. انظر شرح الإيضاح للقرظي: 361.

امكثوا فلم يسيروا، قيل: ينبغي أن يؤتى بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من مثل ذلك بمقيس حتى يرتكبه⁽¹⁾، وأجيب: بأنه تركه لأن الغرض مجرد التعداد، كقول المملي على الكاتب عند رفع الحساب: دار، فرس، كتاب⁽²⁾ ورد: بأن ذلك إنما يتم في غير مدخول في، والخبر عن التقدير فإنهما معربان قطعاً، وبأنه وارد في غير التركيب، فلا يكون نظيراً لما نحن فيه⁽³⁾، وقد يقال: إن المجموع الأول مجرور بقي، والثاني منصوب بقول مقدر، أي: قولنا: امكثوا (ويضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواقع، أما الأول: فلدعوى حذف الجملة) والتقدير: [فيستقيم التعليل به]⁽⁴⁾ وعده تكلفاً نسبياً، فلا يتاني جواز حذف المعطوف عليه مطلقاً لقريته، [فسقط]⁽⁵⁾ ما قيل: إن طي الجملة، بل الجمل لا يعد تكلفاً⁽⁶⁾، كيف؟ وهو من باب الإيجاز (فإن قول) أي: محذور الحذف (بتقديم بعض المعطوف) على عاطفه، فإنه كالحذف خلاف الأصل (فقد يقال: من طرف الجمهور (إنه أسهل منه) أي: إن التقديم أسهل من الحذف، فلا يصلح/ حذف الجملة معارضاً له، وقد يعارض: بأن الحذف كثير في الكلام، والتقديم قليل لا يكون إلا في الشعر⁽⁷⁾ (لأن المتجوز فيه على قولهم) أي: على قول الجمهور (أقل لفظاً) لأنه على حرف واحد، ويعارض: بأن التجوز فيه قليل بخلاف حذف الجملة⁽⁸⁾ (مع أن هذا التجوز) وهو تقديم الهزمة عن محلها الأصلي (تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي: أصالة الهزمة في التصدر) فقد يقال: هذا التنبيه فيما ذهب إليه الجماعة حاصل، بل أشد، فإنه يشعر

(1) قاله الدمامي في شرح المغني: 1/ 30، وعبارته 'وكان ينبغي أن يقول: التقدير في كذا وكذا، فيأتي بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من هذا مقيس حتى يرتكبه'. وهذه العبارة موافقة لما في (س).

(2) الغريب الشني، انظر النصف: 1/ 31.

(3) رده ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 130.

(4) في (س): فرع فلنستقيم التعليل.

(5) في (س): فلا يرد.

(6) قائله: وحى زاده، كما في هامش المخطوط.

(7) عارضه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 130، 131.

(8) عارضه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 130، 131. (ج).

بالأصالة نظرًا إلى اللفظ والتقدير⁽¹⁾، وما ذهب إليه الجمهور إنما يشعر بها، نظرًا إلى اللفظ.

(وَأما الثاني:) أي: عدم الاطراد (فلأنه) أي: حذف الجملة (غير ممكن في نحو: (أَقَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ))⁽²⁾، بل هو ممكن، يجعل الهمزة فيه للإنكار التويخي، ومن: مبتدأ حذف خبره وهو: لم يوحده، والجملة عطف على مقدرة تناسب المقام، أي: أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس ما كسبت لم يوحده⁽³⁾، على أن الزخشي ليس في المسألة جازمًا بحذف الجملة حيثما وقعت حتى يؤخذ بعدم الاطراد⁽⁴⁾، إلا أن يستثنى [من الجماعة]⁽⁵⁾ في هذا الوجه بقرينة قوله: (وقد جزم الزخشي في مواضع مما يقوله الجماعة) يعني: سيبويه، والجمهور، وأما حديث إعادة الشيء معرفة مع كونه أكثرًا فأصل يعدل عنه للقرائن (منها قوله:) في (أَقَامَنْ أَهْلُ الْقُرَى)⁽⁶⁾ إنه عطف على (فَأَخَذَتْهُمُ بَغْةٌ)⁽⁷⁾ وهذا يقتضي كون الهمزة من جملة المعطوف (وقوله في (إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ ءَابَاؤُنَا)⁽⁸⁾): فيمن قرأ بفتح الواو) قرأه كل القراء عدا ابن عامر، وقالون⁽⁹⁾ (إن ءَابَاؤُنَا) عطف على الضمير في (مَبْعُوثُونَ)، وإنه اكتفى بالفصل بـهمزة

(1) نفس المصدر السابق.

(2) الرعد: 34.

(3) في (س) بزيادة: كما قيل: .

والقاتل الدمامي في شرح المغني: 1 / 31.

(4) انظر الكشف: 2 / 134.

(5) في (س): منهم.

(6) الأعراف: 96.

(7) الأعراف: 94.

(8) الواقعة: 50، 51.

(9) وكذا أبو جعفر، انظر: النشر 2 / 357.

- ابن عامر هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن قيس بن ربيعة بن عبد الله بن عمران الجهمي، أحد القراء السبعة المشهورين (ت: 118 هـ). انظر طبقات القراء: 1 / 423، 424، تهذيب التهذيب: 274 / 5، النجوم الزاهرة: 1 / 358، والأعلام: 4 / 95.

- وقالون هو: عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله، أحد القراء السبعة المشهورين (ت: 220 هـ). انظر: طبقات القراء: 1 / 615، 616، النجوم الزاهرة: 2 / 235، شذرات الذهب: 2 / 146، الأعلام: 5 / 110.

الاستفهام⁽¹⁾ ورده أبو حيان: بأن الهمزة لا تدخل إلا على الجملة لا على المفرد،
وأنها لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فيتمين أن يقدر: أو آباؤنا مبعوثون، فتكون
من عطف الجمل⁽²⁾، وأجيب: بأن الهمزة مؤكدة للأولى، فهي داخلة في الحقيقة
على الجملة، إلا أنه فصل بين الهمزتين بـ"إن" ومعمو ليها⁽³⁾، و⁽⁴⁾ بأنه: يغتفر في
التابع مالا يغتفر في المتبوع⁽⁵⁾ (وجوز الوجهين في موضع) أي: واحد كما يشعر
به ما سبق، لكن يرده تجويزهما في⁽⁶⁾ (أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ)⁽⁷⁾، وغيره (فقال في [قوله
تعالى] ⁽⁸⁾ (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ نَبِئُوعُنْ)⁽⁹⁾: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة
على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما) ثم هنا⁽¹⁰⁾ للتراخي الرتي، على أن المراد
بتوسطها: بقاؤها، وثباتها عليه، فاندفع الإشكال: بأن دخول الهمزة على الفاء هو
نفس توسطها بين الجملتين، فكيف يعطف عليها بثمّ مقتضي للترتيب
والتراخي، وأما الجواب: بأن ثمّ فيه لجرد التدرج من غير اعتبار وترتيب⁽¹¹⁾ [ففيه
بحث]⁽¹²⁾ (ويجوز أن يعطف على عذوف تقديره: أيتولون فغير دين الله يفتون؟)
وقد جزم الزخشي بهذا في (أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا)⁽¹³⁾ حيث [قال]⁽¹⁴⁾: الواو

(1) في (س) بزيادة: إذ لا بد على المرفوع المستمر من فاصل بين المطوفين.

وفي الكشف 4 / 55 رأي آخر للزخشي وهو: أن (آباؤنا) مطوف على عملٍ إن واسمها.

(2) انظر تفسير البحر المحيط: 7 / 354.

(3) الجيب: شهاب الدين الحفاجي في حاشيته على تفسير الفيضاي 8 / 66، قال: الهمزة هنا مؤكدة للاستبعاد
فهي في النية مقدمة داخلة على الجملة في الحقيقة، لكن فصل بينهما بما ذكر لا يجدي إلا بالعناية، فإن الحرف
لا يكرر للتركيد بدون مدحوله.

(4) في (س) بزيادة: وأجيب أيضًا.

(5) الجيب الشمني في المنصف: 1 / 32.

(6) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(7) آل عمران: 165.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) آل عمران: 82.

(10) في (س) بزيادة: مستعار.

(11) أورد الإشكال الدماصني، والجيب الشمني في المنصف: 1 / 32.

(12) في (س): أن التوسط عين دخول الهمزة فكيف يكون لجرد التدرج؟ . وانظر: شرح الرضي 6 / 156.

(13) البقرة: 99.

(14) ساقط من (س).

[للعطف]⁽¹⁾ على محذوف، معناه: أكفروا بالآيات البيّنات وكلما عاهدوا؟⁽²⁾ / 1/13 وما قيل: إنه جزم بكونه عطفًا على (وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا)⁽³⁾ [فرية بلا مرية]⁽⁴⁾.

(فصل

[مبني على السكون، أو معرب على أنه خبر لمحذوف]⁽⁵⁾.

(قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي) خصّه بالهمزة باعتبار ما يتفرع عليه، ثم [ظاهر كلامه]⁽⁶⁾ أنها تخرج عنه بالكلية حين استعملت في أحد المعاني الآتية، فتكون [مجازًا]⁽⁷⁾ كما جزم به الخطيب⁽⁸⁾، وقال التفتازاني [معرضًا]⁽⁹⁾ له: 'وتحقيق هذا المجاز، وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم حوله أحد'⁽¹⁰⁾، وحل⁽¹¹⁾ الشريف كلامه على صعوبة بيان علاقة المجاز، وكيفية المناسبة المجوزة له [فقال]⁽¹²⁾: 'ولحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها، ونستعين به

(1) في (س): للمعطف.

(2) في (س): بزيادة: وتبعه القاضي، ولذا لم يتعرض له المصنف. انظر الكشف: 1/304، وحاشية الشهاب على تفسير البضاوي: 2/344.

(3) البقرة: 98. في (س) بزيادة: وعليه كلام الرضي في بحث الحروف. انظر شرح الرضي على الكافية: 391/4.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): يجوز إعرابه على أنه خبر لمحذوف، وبنائه على السكون.

(6) في (س): ظاهره.

(7) في (س): من المجاز.

(8) جزم بذلك في الإيضاح 141-150 عندما قال: 'هذه الألفاظ كثيرًا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب المقام، وذكر هذه المعاني.

- والخطيب هو: أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني الشافعي، قاض من أدياب الفقهاء، أخذ عن الأبيكي، وسمع الحديث من العز الفاروقي وغيره. صف: تلخيص الفتاح، والإيضاح (ت: 739هـ) انظر مرآة الجنان: 4/225، 226، بنية الوعاة 1/156-157، شذرات الذهب: 6/123، الأعلام 6/162.

(9) في (س): تمريضًا.

(10) انظر المطول: 235.

(11) في (س) بزيادة: السيد.

(12) في (س): وقال.

فيما عداها⁽¹⁾، وفي عروس الأفراح: أن الظاهر أن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود، وانضم إليه معنى آخر⁽²⁾، وقد صرح الزخسري في قوله تعالى: (مَالِي لَا أَرَى الْهَٰذِهِد) ⁽³⁾ ببقاء الاستفهام مع التعجب⁽⁴⁾، وقيل: الحق أن ما عدا همزة التسوية لاشك في بقاء الاستفهام بخلاف همزة التسوية فإنها مع 'أم' تجردت عنه بالكلية وصار خبراً محضاً (فترد لثمانية معان): أتى يجمع الكثرة لعدم جمع القلة للمعنى.

(أحدها: التسوية) الدال عليها مجموع همزة، وأم' المجردتين عن معنى الاستفهام بالكلية، ولهذا يقال: همزة التسوية، وأم' التسوية، (وربما توهّم)⁽⁵⁾ ماضٍ مجهول (أن المراد بها) أي: بهمزة التسوية (الهمزة الواقعة بعد كلمة 'سواء' [بخصوصها])⁽⁶⁾ كما توهّم تسميتها: همزة التسوية، (وليس كذلك بل كما تقع بعدها)⁽⁷⁾ تقع بعد ما أباي) ومتصرفاته⁽⁸⁾ (وما أدري، وليت شعري) هذا [بخالف لقول الرضي]⁽⁹⁾: 'وأما عجيء همزة، وأم' بعد باب: دريت، وعلمت، نحو: ما أدري، أو لا أعلم أزيد عندك أم عمرو، فليس من هذا الباب'⁽¹⁰⁾، [بل لقوله]⁽¹¹⁾ في بحث أم'، حيث ردّ على ابن الشجري في جعل همزة للتسوية، في قوله:

(1) انظر حاشيته على المطول: 235.

(2) انظر عروس الأفراح: 2 / 547، وهو: كتاب في علوم البلاغة، للشيخ بهاء الدين السبكي.

(3) النمل: 20.

(4) قال في الكشف 3 / 258: 'على معنى أنه لا يراه، وهو حاضر لساتر ستره، أو غير ذلك، ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول: أهو غائب؟'

(5) في (س) بزيادة: على بناء.

(6) في جميع النسخ: بخصوصيتها.

(7) في (س) بزيادة: أي: بعد كلمة سواء.

(8) نحو: لا أكثر به، ولا أفكر فيه. انظر: المصنف 1 / 32.

(9) في (س): خالف فيه قول الرضي.

(10) انظر: شرح الرضي على الكافية 4 / 412.

(11) في (س): ووافقه.

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالَ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاء؟⁽¹⁾

وبهذا تبين أن القول: بأن المتهم هو ابن الشجري، توهم⁽²⁾ (ولم يبق) لم يقل: ونحوها، لما [أن]⁽⁴⁾ العرب [يجعلون]⁽⁵⁾ ضمير الجمع الكثير ها، [وعليه قوله تعالى]:⁽⁶⁾ ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁷⁾ كما في درة الغواص⁽⁸⁾.

(والضابط: أنها) أي: همزة التسوية (الهمزة الداخلة على جملة لا يصح حلول المصدر محلها) أي: محل كل من الجملة، والهمزة بدليل تنويره، فلا يرد ما قيل: إنه يقتضي أن المصدر واقع موقع الجملة بدون همزة⁽⁹⁾، وليس كذلك (لنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾⁽¹⁰⁾، ونحو: ما أبالي. أقمت أم قعدت، ألا ترى أنه يصح) أن يقال: (سواء عليهم الاستغفار وعدمه؟) هذا موافق [لقول]⁽¹¹⁾ الجمهور: أن سواء خبر لما [بعده]⁽¹²⁾ من الجملتين في تقدير

⁽¹⁾ ورد في أمالي ابن الشجري 1 / 266: «مثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية مجيء في قولك: ما أذري أزيد في الدار أم عمرو؟، ومنه قول زهير والبيت لزهير، من الوافر في: ديوانه 15، وشرح شواهد المغني 1 / 130، وأمالي ابن الشجري 1 / 266، وحاشية الصبان 3 / 1096، والمص 1 / 554. الشاهد فيه: وقوع همزة التسوية بعد أذري.

- وابن الشجري هو: أبو السعادات، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، ضياء الدين، كان متضلماً في علم الأدب، وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، له عدة تصانيف منها الأمالي، وشرح اللمع لابن جني (ت 542هـ). انظر: وفيات الأعيان 6 / 65، النجوم الزاهرة 5 / 272، شذرات الذهب 4 / 296، الأعلام 74 / 8.

⁽²⁾ القائل هو: الدمايني في شرح المغني: 1 / 32.

⁽³⁾ مثل: أَكْثَرُ أَقْمَتِ أَمْ قَمَدَتِ، انظر: المصنف 1 / 32، وحاشية الدسوقي على المغني 1 / 45.

⁽⁴⁾ في (س): اختاره.

⁽⁵⁾ في (س): من جعل.

⁽⁶⁾ في (س): كما نطق به القرآن.

⁽⁷⁾ التوبة: 36.

⁽⁸⁾ انظر درة الغواص: 76.

⁽⁹⁾ القائل الدمايني في شرح مغني اللبيب: 1 / 33.

⁽¹⁰⁾ المناقبون: 6.

⁽¹¹⁾ في (س): لرأي.

⁽¹²⁾ في (س): مقدّم وما بعده.

تقدير مفردين عطف أحدهما/ على الآخر بالواو، [لقول]⁽¹⁾ أبي علي: أن سواء مبتداً، وما بعده خبر⁽²⁾، ومخالف لقول الرضي: إن سواء خبر مبتداً محذوف تقديره: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جزاء الشرط، إذ لاشك في تضمن الفعل بعدسواء، وما أبالي بمعنى الشرط، ولذلك استهجن الأخفش أن تقع بعدهما الابتدائية، نحو: سواء علي، أو ما أبالي أدرهم مالك أم دينار⁽³⁾ (وما أبالي بقيامك [وعدمه]⁽⁴⁾) [وفيه إشارة]⁽⁵⁾ إلى أن أبالي [يتعدى بالباء أيضاً كما في]⁽⁶⁾ الصحاح⁽⁷⁾، والقاموس⁽⁸⁾، ومن قال: ذكره ابن الأثير والمطرزي⁽⁹⁾ - وإن اقتصر صاحب الصحاح على ذكر تعديته بنفسه - فقد [غفل]⁽¹⁰⁾.

المعنى (الثاني: الإنكار الإيطالي)، عبر عنه الخطيب: بالإنكار للتكذيب، وعممه لما لم يكن⁽¹¹⁾، وإليه يشير قوله: (وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مُدعيه) أي: مدعي وقوعه (كاذب، نحو: (أَفَاصَفَكُمْ رَبُّكُمْ بِالْيَتِيمِ وَالْخَلْدِ مِنْ

(1) في (س): لراي.

(2) انظر: كتاب الشعر وشرح الأبيات المشككة للإعراب 2/ 472، حيث قال: فما دخلت عليه الهزة ولم في موضع خبر المبتداً.

- وأبو علي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، قرأ النحو على الزجاج، وأخذ عنه ابن جني، والرعي. من مصنفاته: الإيضاح، والتذكرة، والحجة (ت 377 هـ) انظر: اللغة في أئمة النحو واللغة: 108، بنية الوعاة: 1/ 496، شذرات الذهب 3/ 88، الأعلام 2/ 179. القائل أبو علي ينقله عنه الرضي في شرح الكافية: 4/ 409، 410.

(3) في جميع النسخ: ويقعوك.

(4) في (س): كأنه أشار بإدخال الباء.

(5) في (س): لا يتعمل به أيضاً، وإلا فالوافق للمثال تركه، واستعماله بالباء مذكور في.

(6) في الصحاح ذكر أنه متعدي بنفسه، انظر (ب. ل. ي) 6/ 2285.

(7) انظر القاموس المحيط (ب. ل. ي) 4/ 306.

(8) ابن الأثير هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، الملقب بجز الدين، كان إماماً في حفظ الحديث ومعرفته، حافظاً للتواريخ والأنساب، من مصنفاته: الكامل في التاريخ، واختصر كتاب الأنساب للسماني (ت: 630 هـ). انظر وفيات الأعيان: 3/ 348-350، طبقات الشافعية الكبرى: 4/ 411، 412، الأعلام: 4/ 331.

- والمطرزي هو: أبو المكارم، ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، برهان الدين، أديب عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، قرأ على الزخشري، والموفق خطيب خوارزم، أخذ عنه أهل الأدب. من مصنفاته: المغرب في اللغة، والمصباح في النحو، والإيضاح في شرح مقامات الحريري (ت: 610 هـ) انظر مرآة الجنان: 4/ 17، 18، اللغة في أئمة النحو واللغة: 303، بنية الوعاة: 2/ 311، الأعلام: 7/ 348.

(10) في (س) قصر.

(11) انظر: الإيضاح 143.

الْمَلَكَةِ إِنَّاكَ⁽¹⁾ أي: لم يصفكم بالبنين، ولم يتخذ من الملكة إنثاء، فاتخاذ الإناث داخل تحت الإنكار المستفاد من الهمزة في (أفأصفكم) بحكم العطف (فأستفتيهم الرُّبُكَ الثَّبَاتُ وَلَهُمُ الْبُتُونُ)⁽²⁾ أي: لا يكون كذلك (أَفِيحَرُ هَذَا)⁽³⁾ أي: كتم تقولون⁽⁴⁾: هذا سحر، فهذا المصداق أيضاً سحر، وتقديم الخبر لأنه المقصود بالإنكار⁽⁵⁾ (أَوْ شَهِدُوا خَلْقَهُمْ)⁽⁶⁾ أي: حضروا خلق الله إياهم فشاهدوهم إنثاء، فإن ذلك مما يعلم بالمشاهدة، أي: لم يشهدوا ذلك (أَيُّجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)⁽⁷⁾ (أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ)⁽⁸⁾ أي: لم نعي به (ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفياً ما بعدها لزوم ثبوته) أي: ثبوت ما بعد تلك الهمزة (إن كان منفيًا، لأن نفياً النفي إثبات) مستلزم للإثبات (ومنه) لم يقل: ولحو (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)⁽⁹⁾ ردًا لوهم أنه ليس منه، قال الرضي: إذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير، أي: حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه، وفي الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات⁽¹⁰⁾، وقال التفتازاني: إنها للإنكار، وقد يقال: للتقرير، وكلاهما حسن⁽¹¹⁾، وأشار بقوله: (أي: الله كاف عبده) إلى أن الكلام معها مؤول بالخبر المثبت، وإليه الإشارة بهذا في قوله: (ولهذا عطف (وَوَضَعْنَا)⁽¹²⁾) وفيه مسامحة (على (أَلَمْ

(1) الإسراء: 40.

(2) الصافات: 149.

(3) الطور: 13.

(4) في (س) بزيادة: الوحي.

(5) في (س) بزيادة: قاله الرضي. شرح الكافية للرضي: 6 / 220.

(6) الزخرف: 18.

(7) الحجرات: 12.

(8) ق: 5.

(9) الزمر: 35.

(10) شرح الكافية للرضي: 6 / 220.

(11) انظر: المطول 237، وشرح المختصر 1 / 214.

(12) الشرح: 2.

نُشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ⁽¹⁾، ثم أكد قوله هذا بقوله: (لما كان معناه شرحنا) فيكون من عطف الخبر على الخبر، لأن عطف الخبر على الإنشاء وعكسه غير مقبول بلاغة، وإن جاز صناعة عند بعض، فلا يرد: أنه يقتضي أن النفي لو لم يكن مؤولا لم يصح العطف⁽²⁾، وليس كذلك⁽³⁾ (ومثله في العطف والعلّة (أَلَمْ يَجِدْكَ)⁽⁴⁾ أي: وجدك (يَتِيمًا فَآوَى) بدليل (وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى)⁽⁵⁾ (أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ)⁽⁶⁾ فعطف «أَرْسَلَ» على «أَلَمْ يَجْعَلْ» لكونه بمعنى 'جعل' (ولهذا [أيضا]⁽⁷⁾) أي: لكون نفي النفي إثبات (كان قول جرير) بن عطية التميمي البصري ماح⁽⁸⁾ معاوية ومن بعده، [وكان بينه وبين الفرزدق/ مهاجاة كثيرة]⁽⁹⁾ حكى⁽¹⁰⁾ لما مات الفرزدق بكى فقليل له: أتبكي على رجل يهجوك وتهجوه منذ أربعين سنة؟ فقال: فو الله لاتساب رجلان ولا تناطع كبشان فمات أحدهما إلا أنه مات الآخر من قريب، فمات بعده بأربعين يومًا سنة عشر ومائة (في عبد الملك) ابن مروان الخليفة⁽¹¹⁾:

(1) الشرح: 1.

(2) أورده اللدنامي في شرح المغني: 1 / 34، بصرف.

(3) في (س) بزيادة: لم يجيء زيد وأكرمه.

(4) الضحى: 6.

(5) الضحى: 7.

(6) الفيل: 2، 3.

(7) ساقط من جميع النسخ.

(8) في (س) بزيادة: يزيد بن.

- يزيد هو: يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام (ت: 64 هـ).

انظر: البداية والنهاية 248/8، مروج الذهب 64/3، الحماسة البصرية 391/2، الأعلام 189/8.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: إنه.

(11) في (س) بزيادة: مات سنة 86 هـ فلما أنشده قال عبد الملك: نحن كذلك.

- عبد الملك هو: أبو الوليد عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، من خلفاء الدولة الأموية، كان

فقيها واسع العلم، وهو أول من سك الدينار في الإسلام (ت: 86 هـ) انظر فوات الوفيات 402/2 -

404، البداية والنهاية: 74/9 - 83، الأعلام: 165/4.

(أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحٍ)⁽¹⁾

جمع: مطبة، بمعنى: مركب، والخطاب له [للتعظيم]⁽²⁾، أو له ولأبائه،
وأندى العالمين - بفتح اللام - [بطون راح: تميز من فاعل]⁽³⁾ أندى اسم تفضيل
من أندى، وهو: الجود⁽⁴⁾، والراح جمع راحة وهو: الكف، وإنما نسب الجود إلى
بطونها لأن العطاء كثيراً ما يكون بها.

والبيت من الوافر، ولما أنشده قال عبد الملك: نحن كذلك (مدحاً) خبر
كان (بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب) ولذلك قال الممدوح: من كان مادحاً
فليمدح هكذا، وأمر له بمائة ناقة، وثمانية أرقاء⁽⁵⁾، وجام فضة⁽⁶⁾ (ولو كان) أي:
قول جريز هذا (على الاستفهام الحقيقي لم يكن مادحاً البتة) فضلاً عن أن يكون
أمدح بيت.

المعنى (الثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله
ملوم) موبخ (لحو): (أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ)⁽⁷⁾ (أَغَيَّرَ اللَّهُ تِلْكَ عُونَهُ)⁽⁸⁾ الظاهر أن

(1) البيت لجريز في ديوانه: 77، وشرح شواهد المغني: 42، والخصائص: 2 / 224، ومغني اللبيب: 24 / 1،
ولسان العرب (م . ط . ي) 7 / 101.

الشاهد فيه: أن الهزمة للإنكار الإبطالي.

(2) في (س): على التعظيم.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) إثبات ما سقط في (5).

(5) في (س) بزيادة: من السي.

(6) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي والجام.

انظر شرح شواهد المغني: 44.

- والسيوطي هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحضيري، إمام، حافظ، مؤرخ، أديب،
من مصنفاته: الإقتان في علوم القرآن، الاقتراح، بنية الرعاة (ت: 911 هـ) انظر شذرات الذهب 8 / 87،
والأعلام 3 / 301.

(7) الصافات: 95.

(8) الأنعام: 41.

التمثيل مبني على أن تقديم المفعول للاهتمام [لأن]⁽¹⁾ التخصيص يتأني⁽²⁾ الإنكار التوبيخي، لما أن موجه وقوع ما بعدها، ولم يقع منهم تخصيص الدعوة بغير الله، قال⁽³⁾ الشريف: معناه: إنكار دعائهم غيره عند إصابة الضرر، وإثبات دعائهم إياه عندها، كما صرح به في قوله: (بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ)⁽⁴⁾ ((إِنْفِكَآ إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ))⁽⁵⁾ أي: [تريدون]⁽⁶⁾ آلهة دون الله إفكاً، فقدم المفعول به للعناية، ثم المفعول له عليه، لأن الأهم توبيخهم بأنهم على الباطل، ومبني أمرهم على الإفك، ويموز أن يكون إفكاً مفعولاً به، وآلهة بدلاً منه، على أن نفس الإفك مبالغة، والمراد بها: عبادتها، أو حالاً بمعنى آفكين⁽⁷⁾ ((أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ))⁽⁸⁾ (تَأْخُذُوهُ بُهْتَانًا)⁽⁹⁾ باهتين، أو للبهتان (وقول العجاج): عبد الله بن رؤية⁽¹⁰⁾، راجز مجيد⁽¹¹⁾، مات في [زمن]⁽¹²⁾ الوليد بن عبد الملك⁽¹³⁾.

(1) في (س): إذ.

(2) في (س) بزيادة: تحقق.

(3) في (س) بزيادة: السيد.

(4) الأنعام: 42. انظر: حاشية السيد الشريف على المطول 238.

(5) الصافات: 86.

(6) في (س): أتريدون.

(7) قائله الزخشي في الكشف: 4 / 50.

(8) الشعراء: 165.

(9) النساء: 20.

(10) في (س) بزيادة: بن ليد.

(11) في (س) بزيادة: قال المرزباني: ولد في الجاهلية وقال فيها إياتا.

(12) في (س): أيام.

(13) في (س) بزيادة: وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصد.

انظر ترجمة العجاج في طبقات فحول الشعراء: 2 / 738، الشعر والشعراء: 392، الخزانة: 1 / 89-90، الأعلام 4 / 86، 87.

- الوليد هو: أبو العباس، الوليد بن عبد الملك بن مروان، من ملوك الدولة الأموية في الشام (ت: 96 هـ) انظر شذرات الذهب: 1 / 111، الأعلام: 8 / 121.

أَطْرَبْنَا وَأَنْتَ قَنْسَرِي وَالْذُّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي⁽¹⁾

بيتان من أرجوزته، كما قال السيوطي⁽²⁾ [وقيل: من مشطور السريع، وهو أولى لأنه أقل زحافاً]⁽³⁾، طربنا: مصدر [لفعله المحذوف، أو مفعول به المحذوف]⁽⁴⁾ أي: أتاني طربنا؟ من أتى الأمر: فعله، والجملة بعده حال، وقنسرِي: [كجرد حلي]⁽⁵⁾، وجعفر: شيخ كبير، كما قال⁽⁶⁾ (أي: أتطرب وأنت شيخ كبير؟) ودوَّارِي: [كأهري]⁽⁷⁾ مبالغة على مبالغة، لأن ياء النسبة [تزداد للمبالغة]⁽⁸⁾.

المعنى (الرابع: التقرير) [أي]⁽⁹⁾: التحقيق، والتثبيت على ما استعمله (السكاكي)⁽¹⁰⁾، لكن الشائع في الاستعمال ما قال المصنف (ومعناه: حملك المخاطب على الإقرار) وإنما زاد قوله: (والاعتراف) لئلا يتوهم من أول الأمر كونه من أقره عليه (بأمر قد استقر عنده ثبوته، أو نفيه) أي: بحكم أمر تحقق عند

(1) البيت للمعاج في ديوانه: 247، وشرح شواهد المعني: 48، والخزانة: 11 / 274، والكتاب: 1 / 338، وشرح ديوان الحماسة: 8 / 18، والخصائص: 1 / 233، والمعجم: 2 / 121. الشاهد فيه: أن الهزجة للأنكار التوبيخي.

(2) قال في شرح شواهد المعني 1 / 48، 49: هذا من أرجوزة المعاج، وقبلة وهو أولها:

بَكَيْتُ وَالْمُحْتَرَنَ الْبَحِيَّ وَإِنَّمَا بَاتِي الصَّبَا أَلْصِيَّ

(3) في (س): ولعل ما قيل: إنهما من مشطور السريع أولى، لأن الزحاف على الأول ثلاثة، وعلى الثاني واحد. والمقاتل هو عبد القادر البغدادي في الخزانة: 11 / 275، وابن الملا في متهى أمل الأريب: 1 / 146.

(4) في (س): أي: أتطرب طربنا؟، أو مفعول به له. فائله: أبو حيان في الارشاف 3 / 1371.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: الشيخ.

(7) في (س): هي.

(8) في (س): تزداد للمبالغة، كما في أهري، وفقال للمبالغة.

(9) في (س): بمعنى.

(10) انظر مفتاح العلوم: 268.

- والسكاكي هو: أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي سراج الدين، عالم بالعربية والأدب، أخذ عن شيخ الإسلام محمود بن ساعد الحارثي، وسليد بن محمد الحناطي، أخذ عنه علم الكلام غنار بن محمود الزاهد. من مصنفاته: مفتاح العلوم، رسالة في علم المناظرة (ت: 626 هـ) انظر بقية الرواة: 2 / 364، الأعلام: 8 / 222.

المخاطب ثبوته أو انتفاؤه على أنه مصدر نفي المجهول، أو بمعنى انتهى كما في القاموس⁽¹⁾، [وَأَمَّا قَوْلُ] ⁽²⁾ التفتازاني⁽³⁾:/ أَلْتَقْرِيرَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْحَكْمِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ، بَلْ بِمَا يَعْرِفُهُ الْمَخَاطَبُ مِنْ ذَلِكَ الْحَكْمِ، فَالْهَمْزَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي)⁽⁴⁾ لِلتَّقْرِيرِ بِمَا يَعْرِفُهُ عَيْسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ هَذَا الْحَكْمِ لَا بِأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ ⁽⁵⁾، فَلَعَلَهُ ⁽⁶⁾ عَلَى [رَأْيٍ]⁽⁷⁾ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْهَمْزَةَ فِي (أَنْتَ) اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدُهُ⁽⁸⁾ لِلتَّقْرِيرِ ⁽⁹⁾، لَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَوْجَبَ إِيْلَاءَ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهَمْزَةَ⁽¹⁰⁾، فَمَنْ حَلَّ كَلَامَ الْمُصَنَّفِ عَلَيْهِ فَقَدْ غَفَلَ عَنْ قَوْلِهِ: (وَيَجِبُ أَنْ يَلِيَهَا الشَّيْءُ الَّذِي تَقَرَّرُهُ)⁽¹¹⁾ أَي: تَقَرَّرَ أَنْتَ الْمَخَاطَبُ، وَالْخَطَابُ عَامٌ لِمَنْ [يَقَرَّرُ]⁽¹²⁾ عَلَى سَوَاءٍ الْكَلَامَ عَلَى مُقْتَضَى الْبَلَاغَةِ، وَالضَّمِيرُ فِي (بِهِ) لِلَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ (تَقُولُ فِي التَّقْرِيرِ بِالْفِعْلِ: أَضَرَبْتَ زَيْدًا؟، وَبِالْفَاعِلِ: أَأَلَيْتَ ضَرْبَ زَيْدًا؟) إِيْلَاءَ فَاعِلِ الضَّرْبِ الْهَمْزَةُ وَهُوَ أَنْتَ، إِذِ الْمُرَادُ بِالْفَاعِلِ هُنَا الْمَعْنَوِي لَا الْإِصْطِنَاعِي (وَبِالْمَفْعُولِ: أَزَيْدًا ضَرَبْتَ؟)⁽¹³⁾ وَالْمُرَادُ بِالْمَفْعُولِ أَيْضًا: الْمَعْنَوِي فَيَشْمَلُ مِثْلَ: أَزَيْدًا ضَرَبَ؟، وَلَا بَدَّ [أَنْ يَسْتَنِي مِنْهُ]⁽¹⁴⁾ الْمَفْعُولُ مَعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَإِنَّمَا خَصَّ اشْتِرَاطَ الْإِيْلَاءِ بِالْهَمْزَةِ لَتَفَاوَتْ مَا يَلِيهَا، بِخِلَافِ هَلْ فَإِنَّهُ لِلتَّقْرِيرِ بِمَا يَلِيهِ أَبَدًا

(1) انظر القاموس المحيط (ن. ف. ي) 4 / 399.

(2) في (س): وما قاله.

(3) في (س) بزيادة: من أن.

(4) المائدة: 118.

(5) انظر شرح المختصر: 1 / 214.

(6) في (س) بزيادة: سوق.

(7) في (س): قول.

(8) الزمر: 35.

(9) قائله أبو حيان في البحر المحيط: 7 / 427.

(10) أوجه الدماغي في شرح المغني: 1 / 35.

(11) حله الشمني في المنصف: 1 / 35.

(12) في (س): يقدر.

(13) في (س) بزيادة: إِيْلَاءَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْهَمْزَةُ.

(14) في (س): من استثناء.

من الجملة، نحو: (هَلْ تُؤَبِّ الْكُفَّارُ)⁽¹⁾ والأسماء الاستفهامية لتقرير ما يسأل به عنه، لا للمولي لها، نحو: (كَمْ عَاتَيْنَاهُمْ مِنْ عَائِيَةٍ)⁽²⁾ (كما يجب ذلك) الإيلاء (في المستفهم عنه) يعني: [إذا]⁽³⁾ كان للاستفهام معادل، بقرينة ما سيأتي في بحث أم: من أن المعادلة شرط⁽⁴⁾ [لكنه يخالف ما في الرضي: من أنه]⁽⁵⁾ إذا ولي المتصلة مفرد فالأولى أن يلي همزة قبلها⁽⁶⁾، ويجوز المخالفة⁽⁷⁾ نحو: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو، وجوازا حسنا كما قال سيويه⁽⁸⁾، لكن المعادلة أحسن⁽⁹⁾، وأما التوفيق: بأن الأحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانين⁽¹⁰⁾، فإمره: كون القائل بالوجوب نحويا، على أن ابن الحاجب منع في الإيضاح استقامة المثال المذكور⁽¹¹⁾ [وما قيل: إن المراد به الوجوب الاستحساني⁽¹²⁾، مردود بما سيأتي في بحث أم، وكذا ما قيل: إن كلام سيويه محمول على معادل وكلام المصنف على غير معادل⁽¹³⁾، مردود به]⁽¹⁴⁾ (وقوله تعالى: حكاية عن قوم إبراهيم- عليه السلام- حين كسر أصنامهم ((أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا))⁽¹⁵⁾ محتمل لإرادة الاستفهام

(1) المطففين: 36.

(2) البقرة: 209.

(3) في (س): سواء.

(4) بحث أم ص: 216.

(5) في (س): وقال الرضي:.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 4 / 407.

(7) في (س) بزيادة: بين ما وليها.

(8) انظر الكتاب: 3 / 169، 170.

(9) في (س) بزيادة: فبهذا ظهر أنه لا وجه يحمل كلام المصنف من الاستفهام والتقرير على غير معادل، وكلام سيويه على معادل.

(10) وفقه الشمني في النصف: 1 / 36. نسبة لعلم المعاني.

(11) انظر الإيضاح: 2 / 208.

(12) القائل وحجج زادة في مواهب الأريب: ل 1/18.

(13) قال الشمني في النصف: 1 / 36 إن قلت: كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل، وما نقلت من كلام سيويه وغيره إنما هو مع المعادل، قلت: كلام المصنف فيما هو أعم من ذلك.

(14) في (س): وقيل: الظاهر إنه الوجوب الاستحساني، فلا يتوجه ما نقل عن سيويه من جواز التقديم والتأخير.

(15) الأنبياء: 62.

الحقيقي) عن الفاعل (بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل) هذا ما اختاره الخطيب في الإيضاح مدعياً بأنه ليس في السياق ما يدل على علمهم بأنه [عليه السلام]⁽¹⁾ الكاسر لأصنامهم⁽²⁾، وأجيب عنه:

أولاً: بأن حلفه - عليه السلام - يدل عليه.

وثانياً: بأنه يدل عليه ما روي أن بعضهم⁽³⁾ شاهدوا أنه - عليه السلام -

يكسر [أصنامهم]⁽⁴⁾ فأسرعوا ليمنعوه.

وقد أقبل التفازاتي، والشريف الجر جاني إلى هذا الجواب⁽⁵⁾، [وله إن

يقول]⁽⁶⁾: إن الأصنام في اعتقاد الكفار أجلّ من أن يكسرها إبراهيم - عليه

السلام - بنفسه، وأن ما روي لو ثبت لما احتاجوا إلى إقراره، بل كان ينافي لهم

تأديبه بالشاهد المشاهد⁽⁷⁾، و⁽⁸⁾ لإرادة التقرير) بالفاعل (بأن يكونوا قد علموا)

هذا ما ذهب إليه عبد القاهر، والسكاكي، إلا أنه جعل التقرير بمعنى التحقيق

والثبوت، وعبد القاهر جعله بمعنى الحمل على الإقرار⁽⁹⁾، [وهو المراد]⁽¹⁰⁾ هنا

بقريئة ما سبق، واستعماله بالباء في قوله: (ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا

تقريراً به،/ لأن الهمزة لا تدخل عليه) [لما]⁽¹¹⁾ عرفت أن في كل من الاستفهام 1/15

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الإيضاح: 142. بتصرف بسيط.

(3) في (س) بزيادة: قد.

(4) في (س): الأصنام.

(5) انظر المطول: 236.

(6) في (س): وقد يقال من قبل الخطيب.

(7) انظر الإيضاح: 142.

(8) في (س) بزيادة: محتمل.

(9) انظر: مفتاح العلوم 268، ودلائل الإعجاز 84.

- عبد القاهر هو: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجر جاني، من كبار أئمة العربية والبيان،

من تصانيفه: دلائل الإعجاز، العوامل الماتة، العملة في التصريف (ت: 314 هـ) انظر: طبقات الشافعية

3/ 242، فوات الوفيات 2/ 369، بغية الوعاة 2/ 106، الأعلام 4/ 48.

(10) في (س): وعليه يحمل.

(11) في (س): بما.

والتقرير لابد أن تدخل الهمزة على المستفهم عنه والمقرر به (ولأنه - عليه السلام - قد أجابهم بالفاعل بقوله: (بَلْ فَعَلَهُ كَيْدُهُمْ هَذَا)⁽¹⁾) [و⁽²⁾ لو كان الاستفهام أو التقرير به]⁽³⁾ لكان الجواب لا، أو نعم، أو فعلت، أو لم أفعل، فلما قال: (فَعَلَهُ كَيْدُهُمْ) دل على أن المراد: الاستفهام عن الفاعل، أو التقرير به [ومن قصر على الثاني فقد قصر]⁽⁴⁾ (فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري) أبي القاسم، محمود بن عمر، صاحب الكشف، توفي بخوارزم⁽⁵⁾ سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (الهمزة في قوله تعالى: (أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)⁽⁶⁾ على التقرير)⁽⁷⁾ مع أن [شرطه]⁽⁸⁾ إنما يكون بما دخلت عليه الهمزة، [ومد خولها]⁽⁹⁾ هنا: عدم العلم فلا يصح التقرير به، إذ الخطاب للنبي - عليه الصلاة والسلام -، وإن كان المراد [النبي]⁽¹⁰⁾ وأمته، و⁽¹¹⁾ التقرير بمعنى التثيت بشهادة تعديته بعلى، لا بمعنى الحمل على الإقرار كما قيل⁽¹²⁾. لا ينافي تفريع هذا السؤال على ما قبله لأن المقصود وجوب الولي سواء فسر بهذا أو بذاك، ألا ترى أن [السكاكي]⁽¹³⁾ فسره بالمعنى الأول [والخطيب]⁽¹⁴⁾ بالثاني، وكلاهما على وجوب الولي (قلت: قد

(1) الأنبياء: 63.

(2) في (س): إذ.

(3) في (س): استفهما عن الفعل، أو تقريراً به.

(4) في (س): والقصر على الثاني قصور. وقد قصره الدمامي في شرح المغني: 1 / 36.

(5) خوارزم: اسم إقليم بالشرق، انظر معجم البلدان: 2 / 395.

(6) البقرة: 106.

(7) انظر الكشف: 1 / 309.

(8) في (س): شرط التقدير.

(9) في (س): ودخولها.

(10) في (س): هو.

(11) في (س): بزيادة: كون.

(12) قائله الشمني في المنصف: 1 / 37.

(13) في (س): صاحب المفتاح.

(14) في (س): صاحب الإيضاح.

اعتذر) - [ماض مجهول]⁽¹⁾ - (عنه) أي: [عن قبل]⁽²⁾ الزخشري (بأن مراده) من إطلاق التقرير على الاستفهام (التقرير بما بعد النفي) وهو علمه بقدرة الله تعالى على كل شيء (لا التقرير بالنفي) كما هو المشهور⁽³⁾، ولهذا جعل المصنف حلها على الإنكار أولى، ولأنه لا يحتاج إلى الاعتذار أصلاً، وإن صح عند البعض عدم وجوب إيلاء المقرر به الهمة كما مرّ، فلا يرد ما قيل: إنه خلاف ما صرح به المصنف، ولم يحك فيه خلافاً⁽⁴⁾، وقضية [هذا]⁽⁵⁾ أن لا يوافق على صحة الاعتذار، لكنه وافق حيث قال: والأولى فافهم تستغن عن تكلفات واهية منها: تقييد وجوب الإيلاء بالإمكان وعدمه بعدمه⁽⁶⁾، ومنها: جعل حرف النفي غير حاجز عن إيلاء الفعل الهمة، ومنها: تعميم الشرط في التقدير لإيلاء المقرر به الهمة، وإيلائه ما بعدها⁽⁷⁾.

(والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي) إن كان هذا الكافر المنكر للنسخ المخاطب بها غير معاند، فإن عدم علمه بمضمون الآية واقع، واللوم عليه متوجه (أو الإطالي) إن كان معانداً فإنه عالم فينفي عدم علمه، وإلى الوجهين أشار بقوله: (أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ؟) هو موافق لما في التيسير من أنه خطاب لمن يجادل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولكن أكثر المفسرين حرّف الخطاب إلى الرسول - عليه الصلاة والسلام⁽⁸⁾.

(1) في (س): على صيغة المجهول.

(2) في (س): من طرف.

(3) انظر الكشف: 309 / 1.

(4) قاله الدمامي في شرح المغني: 37 / 1.

(5) ساقط من (س).

(6) قبه الشمني في المنصف: 38 / 1.

(7) قاله ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 157، 158.

(8) قال وحشي زادة في مواهب الأريب: 19/ ب وقال صاحب التيسير: قيل: هو خطاب محمد - صلى الله عليه وسلم رداً على اليهود. وقيل: خطاب لمن كان يجادل رسول الله في النسخ، ثم قال: والصحيح أنه خطاب للمؤمنين فإنه يتضمن الوعد لهم.

(و) (الخامس: التهكم)، والاستهزاء (لحو): (أَصْلَوْتُكَ ثَأْمُرَكَ أَنْ تَنْتَرِكَ مَا يَعْتَبُدُ آبَاؤُنَا) ⁽²⁾ من الأصنام، فإنه ⁽³⁾ تهكم بشعيب - عليه السلام - أو بصلواته. (والسادس: الأمر، لحو): (أَسْلَمْتُمْ) ⁽⁴⁾ أي: أسْلِمُوا ⁽⁵⁾، ومنه: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَهَوِّنٌ) ⁽⁶⁾.

(و) (السابع: التعجب)، كذا في النسخ [لكن] ⁽⁷⁾ الأنسب التعجب - بالياء، وهو حمل المخاطب على التعجب لاستحالة التعجب عليه تعالى (لحو): (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) ⁽⁸⁾، والتعجب منه عدم الرؤية لصنع الرب، بناء على وجوب إيلائه الهمة، أي: تعجب أيها المخاطب من عدم نظرك إلى صنع ربك العجيب، أو صنع الرب [بناء] ⁽⁹⁾ على عدم وجوبه /

ب/15

(و) ⁽¹⁰⁾ الثامن: الاستبطاء، وهو وجدان الشيء بطيئا (لحو): (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا) (أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ) ⁽¹¹⁾ أي: ألم يأن وقته؟، يقال: أُنِيَ الأمر يَأْنِي، إذا جاء أناه، يعني: أن سوق هذا الاستفهام كان لعدم خشوع قلوبهم لذكره بطيء الحصول.

(1) في (س) بزيادة: المعنى.

(2) هود - عليه السلام - : 87.

(3) في (س) بزيادة: فيه.

(4) آل عمران: 20.

(5) في (س) بزيادة: فإنه قد أتاكم من البيئات ما يوجب الإسلام.

(6) المائدة: 93.

(7) ساقط من (س).

(8) الفرقان: 45.

(9) وفي أمالي ابن الشجري 1 / 264 للتنبيه.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: المعنى.

(12) الحطيد: 15. وفي أمالي ابن الشجري 1 / 264 أنها للأمر.

(وذكر بعضهم معاني آخر) للاستفهام بالهمزة، منها [ما ذكر في الجنى الداني]⁽¹⁾: التهديد، نحو: (أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ)⁽²⁾، والتنبيه، نحو: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً)⁽³⁾، والتذكير، نحو: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا)⁽⁴⁾ (لا صحة لها)⁽⁵⁾ ممنوع، قال التفنازاني: إن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام، ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف، ولا شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو: سلامة الذوق، وتبع التراكيب، فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنى سمعته، أو مثال وجدته من غير أن تتخطاه، بل عليك بالتصرف، واستعمال الروية، والله الهادي⁽⁶⁾.

(تنبيهه)

وسم هذا البحث [به]⁽⁷⁾ لبيان البديهي، أو⁽⁸⁾ إرادة معناه اللغوي لا العرفي، إذ ليس من شأنه أن يعلم بما سبق.

(قد تقع الهمزة) المكسورة (فعلا) فيكون لفظها مشتركا بينه وبين [الحرف]⁽⁹⁾ (وذلك أنهم يقولون: وَأَيُّ [وزان]⁽¹⁰⁾ بَنَىْ (بمعنى وَعَدَّ، ومضارعه: يُبْنِي، يحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) لثقلها حينئذ ثقل الضمة بين

(1) ساقط من (س).

وانظر: الجنى الداني 1 / 32، 33.

(2) المرسلات: 16.

(3) الحج: 61، والزمر: 20.

(4) الضحى: 6.

(5) وفي (س) بزيادة: كذا في الجنى الداني.

(6) في (س) بزيادة: هذا.

(7) انظر المطول: 238، 239.

(8) في (س): بالتنبيه.

(9) في (س) بزيادة: على.

(10) في (س): الحروف.

(11) في (س): بزنة.

الضمة بين الكسرتين (كما تقول: وَفَى يَفِي، وَوَيْ يَنِي⁽¹⁾)، والأمر منه) أي: من يُنِي (إِهْ بحذف اللام) وهي الياء (للأمر)⁽²⁾ أي: لاشتقاقه، وتحصيل صيغته بعد حذف حرف المضارعة لذلك أيضًا (وبالهاء للسكت في الوقف) إذ بعد حذف اليائين من يُنِي تبقى الهمزة التي [مع]⁽³⁾ عين الفعل، فإذا أريد الوقف عليها- والحرف الواحد لا يتأني الابتداء به والوقف عليه- جيء بحرف السكت⁽⁴⁾ (وعلى [ذلك]⁽⁵⁾) أي: على مجيء الهمزة المكسورة فعل أمر من يُنِي بمعنى 'يعد' (يتخرج اللُغَزُ المشهور) لُغَزٌ بضم فسكون، وقيل: بالضم فالفتح، وبالضمتين، وهو: ما يعنى فيه المراد بحيث يخفى على الناظر ولا يدركه إلا بفضل تأمل اعتبارا لتشحيذ الخاطر، وقد تكلم به الفصحاء، كقوله [في صفة الميزان]⁽⁶⁾:

وقاضي قضاة يفصل الحكم ساكتا ويالحق يقضي لا يسوح فينطق
قضى بلسان لا يميل وإن يمل على أحد الخصمين فهو مصدق⁽⁷⁾

ومن اللغز النحوي الذي يطلب به وجه الإعراب قوله:

جَاءَكَ سَلْمَانٌ أَبُوهُمَا شَيْمًا فَقَدْ غَدَا سَيْدُهَا الْحَارِثُ⁽⁸⁾

(1) في (س) زيادة: من باب 'علم' وحذف الواو فيهما لذلك. قاله ابن عصفور في المنتع 426.

(2) أي: لأن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، وهو حذف لامه هنا.

(3) في (س): هي.

(4) قال الرضي في شرح الكافية 500/4: وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما، أو وقفا، فإن بقيت على

حرف واحد فهاء السكت واجبة، نحو: رة، وقة، لاستحالة الوقف على المتحرك، والابتداء بالسكون.

(5) في جميع النسخ: هذا.

(6) ساقط من (س).

(7) لم أتوصل إلى تخرجه.

(8) البيت من السريع، بلا نسبة، وهو لغز يطلب به تفسير الإعراب وتوجيهه. وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ،

سلمان: جار ومجرور، وأرد الكاف للإلغاز، أبو: فاعل جاء، والهاء: مضاف إليه يعود على امرأة، شيمًا:

فعل أمر من شام البرق يشمه، ونونه للتوكيد كتبت بالالف على القياس، سيده: منصوب بشمًا،

والحارث: فاعل غدا. وترتيبه: جاء أبوها سلمان، شما سيدها، فقد غدا الحارث. انظر الأشباه والنظائر:

(وهو قوله:

إِنْ هَذَا الْمَلِيحَةُ الْحَسَاءُ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخَلٍّ وَقَاءً⁽¹⁾

بيت من الخفيف⁽²⁾، لأبي يعقوب، يوسف بن الدباغ النحوي⁽³⁾، وكان أكثر شعره في مسائل النحو (فإنه يقال: كما هو شأن اللغز (كيف رُفع) في هذا البيت (اسم إن وصفته) والقياس نصبهما، وهذا وجه التعمية (والجواب: إن الهزمة فعل أمر، والنون [للتوكيد]⁽⁴⁾) وليس الأمر كما يتوهم: من أن مجموعهما حرف ناصب (والأصل: إِنْ،ْ بهزمة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون^{16/1} مشددة) مفتوحة [للتوكيد، ثم حذفت [الياء]⁽⁵⁾ لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة) فبقي على صورة إِنْ المشبهة بالفعل، وإنما حذفت الياء لعدم كون الالتقاء على حده، وهو: كون الساكن والمدغم من كلمة واحدة كما هو المعروف في حده⁽⁶⁾، وياء المخاطبة، وإن كانت كالجزم عما قبلها إلا أنها مع النون كلمتان (كما) حذفت الياء لذلك (في قوله:

تَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السَّنُ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتُ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي⁽⁷⁾

⁽¹⁾ البيت لأبي يعقوب في: شرح أبيات المغني للبغدادي 1/ 58، والمعجم المفصل في اللغوين العرب 2/ 359، وحاشية الدسوقي على المغني 1/ 50.

ويلا نسبة وفي الإنصاح 64، 65، وبرواية: كوعذ بدل لخل، وفي أمالي ابن الشجري 1/ 306، 307 برواية: كواي بدل لخل، وعلق عليه: فإنه من الأبيات المصنوعة لرياضة مبتدئين، لا تزال تداولها السن المتحنيين. الشاهد فيه: رفع اسم إن وصفته للإلغاز.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: قبل.

⁽³⁾ يوسف بن الدباغ هو: أبو يعقوب، يوسف بن الدباغ الصقلي، النحوي، أخذ عن العفد وغيره. من مصنفاته: شرح على الكشاف، وشرح منهاج الفيضاني، وشرح الأسماء الحسنی (ت: 302 هـ).

انظر إنباه الرواة 4/ 70، بغية الوعاة 2/ 356، المعجم المفصل في اللغوين العرب 2/ 358، 359،

⁽⁴⁾ في جميع النسخ: للتأكيد.

⁽⁵⁾ ساقط من جميع النسخ.

⁽⁶⁾ انظر: شرح المفصل لابن يعيش 9/ 121.

⁽⁷⁾ البيت لتابط شرا في أمالي ابن الشجري 2/ 198، والشعر والشعراء: 193، و شرح أبيات المغني: 1/ 59.

الشاهد فيه: حذف الياء من قوله لتقرعن لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة، أصلها لتقرعين.

بيت من البسيط، لتأبط شراً، [اسمه⁽¹⁾] ثابت بن جابر⁽²⁾، اللام: جواب قسم محذوف، و تقرعن - بكسر العين⁽³⁾ -: تُقَرَّعِينَ، فلما حذفت نون الإعراب بسبب نون التوكيد التقى ساكتان - الياء، والنون المدغمة - فحذفت الياء، و على: تتعلبه، والسن- [واحد⁽⁴⁾]-: أسنان الفم، وقرعها: ضربها بنحو الأغملة، ومن: تعليلية، والندم: التأسف، وتذكيره للتعظيم، لأن الندم على العظيم عظيم، وإذا: ظرف لتقرعن، وتذكرت: من الذكر القلبي خطاب للمؤنث، و يوماً: ظرف له أريد به مطلق الوقت⁽⁵⁾، و الأخلاق: -جمع خُلُقٍ، وهو بالضم، وبالضمتين- السجية، وفيه إشارة إلى أن أخلاقه كلها حسنة.

(وهند: منادى) مبني على الضم حذف منه حرف النداء (مثل: يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)⁽⁶⁾، والمليحة: نعت لها على اللفظ) ولهذا رفع (كقوله:

يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (7)

(1) ساقط من (س).

(2) تأبط شراً هو: أبو زهير، ثابت بن جابر بن سفيان بن عدي بن كعب، شاعر صعلوك (ت: 80 ق هـ) انظر الشعر والشعراء: 193، 194، الأصمعيات: 37، الخزائن: 1 / 147، الأعلام: 2 / 97.

(3) في (س) بزيادة: خطاب للمؤنث، والأصل.

(4) في (س): واحدة.

(5) في (س) بزيادة: وبعض: مفعول به له.

(6) يوسف- عليه السلام -: 29.

(7) صدر بيت من مشطور الرجز لرؤبة، عجزه كما في الديوان:

ميراث أحباب وجود منسك

وفي شرح شواهد المخني: 1 / 52 يجعله عجزاً، وصدره:

تبلغ الزهراء في جنح الدلك

وفي الخصائص: 2 / 163، 520، 521، والإنصاف: 2 / 628، و فطر الندى: 209، و حاشية الدسوقي على المخني: 1 / 51 عجزه:

أوديت لم تحبو حيو المعتك

والشاهد فيه: الوارث، نعت على اللفظ في قوله: يا حكم.

[رجزاً⁽¹⁾ لرؤية⁽²⁾، والشاهد في الوارث على رواية الرفع فإنه نعت لحكم المتنادى على لفظه، وعن صلته إلى الذي ورث عنه المجد والسؤدد، فحذف المفعول ثلثا يتوهم قصره على المذكور (والحسنة:) بالنصب (إما نعت لها) أي: لهند، وفائدته التقرير لملاحظاتها (على الموضع⁽³⁾)، كقول مادم عمر بن عبد العزيز⁽⁴⁾:
أراد به جريراً.

يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَفْرَجُ عَنْهُمْ الْكُرْبُ الشَّدَادَا
[فَمَا كُتِبَ بِنَ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى يَأْجُودَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا]⁽⁵⁾

بيتان من الوافر⁽⁶⁾، الفضل: الإحسان، وفي يعود إشارة إلى أنه متكرر، وتفرج⁽⁷⁾: مضارع أفرج الغمة [إذا]⁽⁸⁾ كشفها، والكرب: جمع كربة مفعوله، والشَّدَادَا - بالكسر - جمع شديدة⁽⁹⁾، وكعب⁽¹⁰⁾: أحد من يضرب بجوده المثل⁽¹¹⁾، ومامة: أبوه، وأبن سعدى⁽¹²⁾: أوس بن حارثة الطائي، وسعدى [بالضم]⁽¹³⁾ أمه،

(1) في (س): هذا من أرجوزة.

(2) رؤية هو: أبو محمد، رؤية بن العجاج، شاعر خضرم من أعراب البصرة، ذكره الجهمي في الطبقة التاسعة من شعراء الإسلام (ت: 145 هـ) انظر طبقات الشعراء: 239، الشعر والشعراء: 394 - 398، شذرات الذهب: 1 / 223، الأعلام: 34 / 3.

(3) انظر أمالي ابن الشجري: 2 / 39.

(4) عمر بن عبد العزيز هو: أبو حفص، عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، الخليفة العادل (ت: 101 هـ) انظر فوات الوفيات: 3 / 133 - 135، النجوم الزاهرة: 1 / 101، شذرات الذهب: 1 / 11، الأعلام: 5 / 50.

(5) البيت لجريز في ديوانه: 1 / 118، وشرح شواهد المغني: 1 / 56، والخزانة: 4 / 442، والمقاصد النحوية: 4 / 254. وبلا نسبة في قطر الندى: 210، والكمال: 1 / 297، وأمالي ابن الشجري: 1 / 307. والشاهد فيه: الجوادا، حيث نصب على الموضع لأنه نعت لعمر.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: بضم الواو.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: صفتها الكرب، ثم ذكر الذي سقط في (4).

(10) في (س) بزيادة: بن مامة.

(11) وكعب بن مامة هو: أبو دؤاد، كعب بن مامة بن عمر بن ثعلبة الأيادي، كريم جاهلي، يضرب به المثل في حسن الجوار. انظر مجمع الأمثال: 1 / 415، الشعر والشعراء: 1 / 161، 162، جهرة أنساب العرب: 294، الأعلام: 5 / 229.

(12) في (س) بزيادة: بضم السين.

(13) ساقط من (س).

وقيل: هو حاتم الطائي⁽¹⁾، وقد جرى جرير هنا على مقتضى العرف، في أنه إذا قيل: ليس في البلد أعلم من فلان، كان لنفي المساوي، وإنما ذكر البيت الأول مع أن الشاهد في الثاني ليعلم أن الروي منصوب، فيجب نصب الجواد على الموضع، وإلا يلزم الإقواء، الذي هو: من أقوى العيوب الشعرية⁽²⁾.
(وإما بتقدير أمدح) فيكون منصوبا على المدح (وإما نعت لمفعول به محذوف) كقوله:

تُرَكَّنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ (3)

أي: شخصا ذا غربة (أي: عدي يا هندُ الخلة الحسنة) الخلة: الخصلة وزنا ومعنى و[ما]⁽⁴⁾ في بعض النسخ: المرأة الحسنة، [غير مناسب]⁽⁵⁾، إذ ليس مراده أن تعد امرأة/ حسنة غيرها، ولأنه ياباه (وعلى الوجهين الأولين) وقوع 16/ب الحسنة نعتاً⁽⁶⁾، ووقوعها مفعولاً⁽⁷⁾ (فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي، من ير أن يعين لها الموعد) [فإن]⁽⁸⁾ مقتضاه أنه على الثالث عين⁽⁹⁾ لها الموعد، والخلة

(1) قال ابن الملا في متهى أمل الأريب 170/1: وفي شرح لأبيات الجمل، وقفت عليه أن ابن سعدى حاتم الطائي الجواد المشهور.

- وحاتم الطائي هو: أبو عدي، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، شاعر جواد جاهلي، يضرب المثل بجهوده (ت: 46 ق هـ). انظر الشعر والشعراء: 1/164، جبهة الأمثال: 1/236، الأعلام: 2/151.

(2) هو: اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، بأن يهيء بيت مرفوعاً، وآخر مجروراً. انظر: الواقي في العروض والقوافي 215.

(3) صدر بيت من السريع، وعجزه:

فقد ذل من ليس له ناصر

بلا نسبة في أمالي المرتضي: 1/72، والإنصاف: 2/507، وشرح المفصل لابن يعيش: 5/101 ولسان العرب: (ع. م. ر) 4/608، وفي الإنصاف: 68 برواية الناس بدل الدار. الشاهد فيه: أن ذا غربة نعت لمفعول محذوف تقديره شخصاً ذا غربة.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): وهو بعيد.

(6) في (س) بزيادة: لهند.

(7) في (س) بزيادة: لأمدح.

(8) في (س): إذ.

(9) في (س) بزيادة: قد.

الحسناء: هي الصالحة لأن تكون موعودة فتكون مفعولا ثانيا لعدي، لأنه يتعدى [إلى اثنين]⁽¹⁾، قال تعالى: (وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً)⁽²⁾ (وقوله: وَأَيُّ مصدر نوعي)⁽³⁾ لتخصيصه بالإضافة (منصوب بفعل الأمر، والأصل: وَأَيُّا مثل: وَأَيُّ من) فحذف المفعول المطلق، ثم صفته، وأقيم المضاف إليه مقامه (ومثله: (فَأَخَذْتَهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرًا)⁽⁴⁾ أي: أخذا مثل أخذ عزيز⁽⁵⁾ (وقوله: أضممرت [بناء التانيث]⁽⁶⁾ محمول على معنى مَنْ) فإنه عبارة عن مؤنث (مثل: مَنْ كانت أمك؟)⁽⁷⁾ ينصب الأم على أنه خبر كان، واسمها: ضمير مَنْ، [وفيه أن التانيث هنا]⁽⁸⁾ يكون الخبر مؤنثا— كما قال الرضي⁽⁹⁾— فلا يكون مثلا له.

(1) في (س): لفعل الوعد، يقال: وعدته كذا.

(2) الفتح: 20.

(3) أي: مبن للرفع.

(4) القمر: 42.

(5) في (س) زيادة: مقتدر.

(6) في جميع النسخ: بالتانيث.

(7) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 7/ 91، 136.

(8) في (س): وتانيث الضمير فيه.

(9) قال في شرحه على الكافية: 4/ 187 ومن الملحقات "جاء في ما جاءت حاجتك، أي: ما كانت حاجتك، وما

استفهامية، وأنت الضمير الراجع إليها لكون الخبر في ذلك الضمير مؤنثا، كما في مَنْ كانت أمك.

[مبحث آ]

(آ بالمد-حرف لنداء البعيد) وزعم ابن عصفور أنه للقريب كالمهمزة⁽¹⁾
 ولم يذكره سيويه في كتابه⁽²⁾ (وذكره غيره) ذكره الأخفش، والكوفيون⁽³⁾.

(1) قال ابن عصفور في المقرب: 192 'حروف النداء يا وأياً وهياً وآ وأي' معدودتين ومقصورتين، فأما الهمزة منها فللقريب خاصة، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: 80/2.

- وابن عصفور هو: أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي، الأشيلي، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره أخذ عن الثلويين. من تصانيفه: المقرب، المتع، شرح الجمل (ت: 669هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 218، 219، بنية الوعاة: 210/2، شذرات الذهب: 330/5، الأعلام: 27/5. والسيوطي بنية الوعاة ذكر اختلافاً في سنة الوفاة.

(2) قال سيويه في الكتاب 229/2: 'أما الاسم غير المنسوب فبنية بحمسة أشياء، بياً وأياً وهياً وآي' وألف....

(3) قال المرادي في الجنى الداني 232: 'آ حرف من حروف النداء، حكاة الأخفش، والكوفيون.

وقال ابن عقيل في المساعد 482/2: '... نحو آئذة، حكاة الأخفش في الكبير، وجعلها ابن عصفور مرة للقريب كالمهمزة. قال المصنف: ولم يذكرها إلا الكوفيون، وليس ما ذكر بجيد.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل 386/3: 'ولم يذكر مع حروف النداء آ وأي' بالمد إلا الكوفيون. وقد تستعمل اسماً في باب الإشارة لكن مع اللام وكاف الخطاب، حيث قال في شرح التسهيل 239/1: 'إن كان المشار إليه المفرد في المرتبة الثالثة فله في التذكير لفظان وهما: 'ذلك' و'ألك'.

[مبحث ٢ يا]

(١) (أحرف كذلك) أي: [مثل آ] (١) لنداء البعيد، (وفي الصحاح)
 بالفتح (٢) اسم مفرد بمعنى الصحيح، وبالكسر جمعه، وليس للفتح مستند إلا أن
 ثبت رواية من مصنفه: أبي نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣) [بأنه سماه
 الصحاح - بالفتح -] (٤) (أنه [حرف] (٥) لنداء القريب والبعيد (٦)، وليس كذلك)
 بل هو للبعد فقط، وعده في القاموس من وهم الجوهري (٧)، [وليس كذلك] (٨)،
 [فإن] (٩) الأندلسي - شارح المفصل - [نسب ذلك] (١٠) إلى سيويه (١١) قال
 [الشاعر] (١٢):

(١) ساقط من (س).

(٢) في (س): بفتح الصاد.

(٣) في (س) زيادة توثي سنة (393 هـ).

(٤) ساقط من (س).

(٥) ساقط من جميع النسخ.

(٦) انظر الصحاح: (أ. ي. ١) 197/6.

(٧) القاموس المحيط (أ. ي. ١) 410/4.

(٨) ساقط من (س).

(٩) في (س): ولكن.

(١٠) في (س): نبيه.

(١١) انظر الكتاب: 229، 230/2. وقول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 23/1.

- والأندلسي هو: أبو محمد، القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللوزي، من علماء العربية بالأندلس،
 عالم بالقراءات، قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي، وسع منه
 العكبري، وأبي محمد الأخضر. من مصنفاته: شرح المفصل، وشرح الشاطبية، والمباحث الكاملة في شرح
 الجزولية (ت: 661 هـ).

انظر غاية النهاية: 15/2، بغية الوعاة: 250/2، شذرات الذهب: 307/5، الأعلام: 172/5.

(١٢) ساقط من جميع النسخ.

أَيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمَهَا⁽¹⁾

بيت من الطويل، لقيس بن الملوح⁽²⁾، نَعْمَانُ- بالفتح- واد في طريق الطائف، ونَسِيم الصَّبَا تنسمها وهبوها بضعف⁽³⁾، ومهبها من مطلع الثريا إلى بنات نعش، وفي تفسير الواحدي: أن الصبا استأذنت أن تأتي يعقوب بريح يوسف- عليه السلام- قبل إتيان البشر فأذن لها، فأثته بذلك، فلذ لك يتروح بها كل محزون⁽⁴⁾ [ولعل المجنون أتى بها لذلك]⁽⁵⁾، أو لكونها عما تأتي من ناحية الجبل، ويُخلص بمعنى: يصل، مجزوم لكونه جواب أمر، وفاعله نَسِيمَهَا أعاده

⁽¹⁾ البيت لمجنون ليلي في ديوانه: 193، وشرح شواهد المغني: 60/1، وشرح أبيات المغني للبغدادي: 67/1، والأغاني: 26/2، والحمامة البصرية: 994/3، وشرح التصريح على التوضيح: 186/1، وفي أمالي القاضي: 181/2 لامرأة. الشاهد فيه: أن أيًا للبعد.

⁽²⁾ هو: لقيس بن الملوح بن مزاحم العامري، الملقب بمجنون ليلي، شاعر غزل، من أهل نجد (ت: 68هـ).
انظر الشعر والشعراء: 408، فوات الوفيات: 208/3، شرح أبيات المغني: 73/1، الأعلام: 208/5.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وبه فر ابن النحاس قول امرئ القيس:

نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْفَرْتَقْلُ

والصبا: الريح.

عجز بيت من الطويل، وصدده:

إِذَا قَامَا تُصَرِّعُ الْمِسْكُ مِنْهُمَا

انظر شرح القصائد السبع المشهورات للنحاس: 107/1.

⁽⁴⁾ قال الدمامي: وفي الوسيط للواحدي، وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الأرماني: أنه ورد في تفسير قوله تعالى (إِنِّي نَاجِيٌ رَّبِّحٌ يُوسُفُ) أن ربيع الصبا استأذنت ربهـا- عز وجل- أن تأتي يعقوب بريح يوسف- عليهما الصلاة والسلام- قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأثته بذلك، فلهاذا يستريح مجزون بريح الصبا. شرح المغني: 40/1، وانظر التفسير الكبير: 94، ووفيات الأعيان: 221/4، 222.
- والواحدي هو: أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، من تصانيفه: التفسير الكبير، وأسباب النزول، والوسيط، والوجيز (ت: 468هـ).

انظر طبقات المفسرين: 394/1، وفیات الأعيان: 303/3، بغية الوعاة: 145/4، الأعلام: 255/4.

⁽⁵⁾ في (س): ولهذا خصها بالذكر هنا.

ظاهرا استلذاذا بذكره، والهاء للصبا لا للمحبة كما قيل⁽¹⁾؛ بدليل تعليقه بقوله:

أَجِدُ بَرْدَهَا أَوْ تُشَفِّئُنِي صَبَابَةً عَلَى كَيْدٍ لَمْ يَنْقُ إِلَّا صَمِيمُهَا
فَإِنَّ الصَّبَا رِيحٌ إِذَا مَا تُشَمَّتْ عَلَى نَفْسٍ مَهْمُومٍ تُجَلَّتْ هُمُومُهَا
أَلَا إِنَّ أَهْوَاءِي بِلَيْلَى قَدِيمَةٍ وَأَقْتُلُ أَهْوَاءَ الرُّجَالِ قَدِيمِهَا

والغرض من [ذكر]⁽²⁾ البيت مجرد التمثيل لكون أيا للبعيد، لا إثباته حتى ينازع من الشاعر، ولا رد على الجوهري⁽³⁾ حتى يقال: لا استدلال بالجزمي على الكلبي (وقد تبدل [همزتها]⁽⁴⁾ هاء) فيقال: هيا نص عليه ابن السكيت⁽⁵⁾، [كقوله]:⁽⁶⁾

فَأَصَاحُ/ يَرْجُو أَنْ يَكُونُ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَّا رُبَّا⁽⁷⁾

بيت من الكامل، وقبله:

وَحَدِيثُهَا كَالْفَيْسِ يَسْمَعُهَا رَاعِي سَيْنٍ تَنَابَعَتْ جَدْبَا

(1) قاله الدمامي في شرح المغني: 40/ 1.

(2) في (س): إيراد.

(3) قال الدمامي في شرح المغني 40/ 1: "وإن قصد به الرد على الجوهري - وهو الذي يعطيه سياق كلامه - فلا وجه له، لأن نداء البعيد في البيت بيا لا يدل على أنها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات.

(4) في جميع النسخ: همزته.

(5) في (س) بزيادة: وتبعه ابن الخشاب.

قال ابن جني في سر صناعة الإعراب 205/ 2 في قول الشاعر:

فَانْصَرَفَتْ وَهِيَ حَصَانٌ مُخَفَّتَةٌ وَزُقِفَتْ بِصَوْتِهَا: هَيَّا أَبَا:

قال ابن السكيت: يريد: أيا أبا ثم أبدل الهمزة هاء. وأشار المحقق في الهامش إلى كتاب الإبدال ص: 88.

(6) في جميع النسخ: قال.

(7) البيت نسبته القاضي في أماليه لأعرابي: 84/ 1. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني 74/ 1، وشرح شواهد المغني 63/ 1، والبيان والتبيين 283/ 1. والشاهد فيه: إبدال الهمزة هاء في قوله: هيا.

فراعي: فاعل يسمعه و[الماء]⁽¹⁾ للحديث أو الغيث؛ فعلى الأول:
 فالجملة استئناف لبيان وجه الشبه، وعلى الثاني: صفة للغيث، وتتابعت: صفة
 لسنين، وجدبا⁽²⁾: تمييز [وهو ضد الخصب]⁽³⁾، وأصاخ- بالحاء المعجمة- بمعنى:
 يستمع، عطف على يسمعه لا على تتابعت كما توهم⁽⁴⁾، وإنما عدل إلى الماضي
 للدلالة على التحقق، ويرجو: حال من فاعل أصاخ، وحيا- بالقصر- المطر،
 فاعل يكون [أو خبرها]⁽⁵⁾ واسمها ضمير الحديث، وقيل: الغيث⁽⁶⁾، ويقول:
 عطف على يرجو على أنه حال مقدرة، وقيل: منصوب بالعطف على يكون⁽⁷⁾
 [فريده: أن رجاء القول غير مراد]⁽⁸⁾، وقيل: مرفوع على الاستئناف⁽⁹⁾ [وفيه:
 أن]⁽¹⁰⁾ قوله: من فرح، ينبو عنه من جهة المعنى، ومن: تعليلية⁽¹¹⁾، وربما: منادى
 ألفه منقلبة عن ياء المتكلم [والجملة مقول القول]⁽¹²⁾.

(1) في (س): والضمير.

(2) في (ص) بزيادة: وزان مُتَرَبِّبٌ، ضد الخصب.

(3) في (س) سبق ذكره في (8).

(4) توهمه وحى زادة في مواهب الأريب: ل 23/1.

(5) في (س): إن كانت تامة، وإلا فخبرها.

(6) قال وحى زادة في مواهب الأريب: 23/1 والاسم ضمير يعود إلى القطر، أو الغيث.

(7) قائله عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

- وعزمي زادة هو: مصطفى بن محمد، قاض تركي مستعرب، من فقهاء الحنفية. من نصابه: نتائج
 الأفتكار، وهي حاشية على شرح المنار في أصول الفقه، وحاشية على درر الحكام، وحاشية على المغني. (ت:

1040هـ)

انظر خلاصة الأثر: 90/4، كشف الظنون: 442/6، الأعلام: 240/7.

(8) ساقط من (س).

(9) قائله ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/178.

(10) في (س): وفيهما بحث، أما في الأول: فلأن رجاء القول غير مراد، وأما في الثاني: فلأن.

(11) في (س) بزيادة: وهياً مقول يقول.

(12) ساقط من (س).

[مبحث: أجل]

(أجل- بسكون اللام- حرف جواب مثل نعم) وزنا، ومعنى (فيكون تصديقا للمخبر) سواء كان الخبر موجبا أو منفيا (وإعلاما للمستخير) المستفهم (ووعداً للطالب) للفعل أو للترك (فتقع بعد نحو: قام زيد،) وما قام [عمرو]⁽¹⁾ (ونحو: أقام زيد؟)⁽²⁾، ونحو: أضرب زيدا) لا تضرب زيدا (وقيد المألقي) يحيى بن علي، النحوي، [صاحب رصف المبانى]⁽³⁾ المنسوب إلى مالقة بلدة بالأندلس، مات سنة أربعين وستمائة (الخبر بالثبت، والطلب بغير النهي)⁽⁴⁾ فلا يقع عنده بعد النفي والنهي (وقيل: لا تحيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش)- كما حكاه الجوهري- (هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها)⁽⁵⁾، وهذا [يدل على مجيئها]⁽⁶⁾ بعد الاستفهام (وقيل: تختص بالخبر، وهو قول الزخشمري [حيث قال]⁽⁷⁾ في المفصل: وأجل لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة⁽⁸⁾، (وابن مالك) [جمال الدين أبى عبد الله]⁽⁹⁾ محمد بن عبد الله الطائي، ولد ببيان

(1) في (س): زيد، ويزيادة: وبعد.

(2) في (س) بزيادة: وما أقام زيد، وبعد.

(3) ساقط من (س).

(4) رصف المبانى: 59. في كلام المؤلف لبرص صاحب رصف المبانى هو: أبو جعفر، أحمد بن عبد النور ابن أحمد بن راشد المالقي من مؤلفاته: رصف المبانى في حروف المعاني، وشرح الجزولية (ت: 702هـ). انظر الدور الكاشة: 1/ 115، 116، البلغة في أئمة النحو واللغة: 78، بنية الوعاة: 1/ 331، 332، كشف الظنون 1/ 908.

أما الذي ذكره المؤلف فهو غيره، وهو النحوي الأديب: يحيى بن علي بن أحمد بن محمد بن غالب الأندلسي المالقي الأديب (ت: 640هـ) انظر بنية الوعاة: 2/ 337.

(5) انظر المساعدي: 3/ 231، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 431.

(6) في (س): يجوز مجيئها.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: وقول. انظر المفصل: 415.

(9) في (س): أبى عبد الله جمال الدين.

أبي عبد الله⁽¹⁾ محمد بن عبد الله الطائي، ولد ببيان [في]⁽²⁾ الأندلس، مات بدمشق سنة إحدى وسبعين وستمائة⁽³⁾ (و) قول (جماعة)⁽⁴⁾، وقال ابن خروف: -
بفتح الحاء المعجمة - علي بن محمد الأندلسي، مات بجلب سنة [تسعين
وستمائة]⁽⁵⁾ (أكثر ما تكون بعده)⁽⁶⁾.

(1) في (س): أبي عبد الله جمال الدين.

(2) في (س): من.

(3) وقد توفي سنة: 672 هـ في فوات الوفيات: 3 / 407 - 409، بنية الوعاة: 1 / 130 - 137، شذرات الذهب: 5 / 339، الأعلام: 6 / 233.

(4) منهم ابن الحاجب، ذكره الدماميني في شرح المفني: 1 / 40، وانظر شرح الكافية: 4 / 431.

(5) في (س): 609. وهو الصواب.

(6) أي: بعد الخير. ذكره السيوطي في الجمع: 2 / 591.

- وابن خروف هو: علي بن محمد بن علي الحضرمي، عالم بالعربية، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالحذنب. من مصنفاته: شرح كتاب سيويه سماه تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزجاجي، وكتابا في الفرائض (ت: 609 هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 214، بنية الوعاة: 2 / 203، 204، الأعلام: 4 / 330.

[مبحث: إذن]

("إذن" فيها مائل،

الأولى: في نوعها، أي: في تعيين أنها في أي نوع من أنواع الكلمة (قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم)، منون، قاله بعض الكوفيين⁽¹⁾ (والأصل) عند القائل باسميتها (في إِذَنْ أَكْرِمَكَ)، بالنصب (إِذَا جِئْتَنِي أَكْرِمَكَ)، بالرفع (ثم حذفت الجملة) التي أضيفت إليها إِذَا، وهي جِئْتَنِي (وعوض التنوين عنها) وسقطت الألف للساكنين، قال الرضي: الذي يلوح لي أن أصله إِذْ حذفت الجملة وعوض التنوين عنها⁽²⁾، وإِذَنْ في نحو: إِنْ جِئْتَنِي إِذَنْ أَكْرِمَكَ هي إِذ في نحو: حَيْثُذْ، إلا أنه كسر فيه ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف، وإذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر كقوله:

وَأَنْتَ إِذْ صَاحِبٌ

والوجه فتحه، ليكون في صورة/ ظرف منصوب (وأضمرت أَنْ) قال 17/ب الرضي: إِذَا جاز إضمار أَنْ بعد الحروف جاز إضمارها بعد الاسم، وإنما لم يبرز إظهار أَنْ بعد إِذَنْ لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها⁽⁴⁾، والفعل المنصوب المقدر

(1) انظر الارشاد: 395/2، والجنى الداني: 363، ووصف المباني: 69، 70.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 39/4، 40.

(3) بعض عجز بيت من الوافر، والبيت تمامه:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَرُوفٍ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِبٌ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد المنى: 260/1، والخزانة: 539/6، وشرح اشعار المذللين: 171/1، وشرح الرضي على الكافية: 178/3، 40/4، وشرح المفصل لابن يعيش: 29/3، 31/9، ولسان العرب (أ. ذ. أ) 110/1. وبلا نسبة في الحصانص: 154/2.

الشاهد فيه: كسر الظرف وهو نادر.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 43/4.

بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا، فمعنى إِذَنْ أَكْرَمَكَ: إِذَنْ إِكْرَامُكَ حَاصِلٌ، أو وَاجِبٌ، [وغفل عنه]⁽¹⁾ من قال: لم نجد في الكتب القول بإضمار أَنْ من يقول: يكون إِذَنْ اسما، فالمصنف مطالب في ذلك بتصحيح النقل⁽²⁾.

(وعلى [القول]⁽³⁾ الأول) أي: على القول بحرفيتها (فالتصحيح أنها بسيطة) كما هو شأن الحرف (لا مركبة من إِذْ وَأَنْ) فغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال فحذفت، وهذا مروى عن الخليل⁽⁴⁾، وقال أبو علي - تلميذ السهيلي -: إنها مركبة من إِذَا وَأَنْ لأنها تعطي الربط كـ إِذَا، والنصب كأن، ثم حذفت همزة أَنْ، ثم ألف إِذَا [لالتقاء]⁽⁵⁾ (وعلى البساطة فالتصحيح أنها الناصبة) بنفسها، [قاله]⁽⁶⁾ سيويه، ورواه عن الخليل⁽⁷⁾، قال الرضي: تجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم وغيره يقوي كونها غير ناصبة بنفسها، إذ لا

(1) في (س): وكأنه لم يقف عليه.

(2) قائله عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) رواه عنه أبو عبيدة، انظر المساعد: 74/3، والكتاب: 16/3.

(5) في (س): لالتقاء الساكنين.

وانظر قول أبي علي في المصحح: 374/2، والارتشاف: 395/2.

- أبو علي هو: عمر بن عبد المجيد الرُّنْدِي، الأستاذ النحوي، من تلاميذ السهيلي، ومن مقرّبي كتاب سيويه، من مصنفاته: شرح على جمل الزجاجي، ورد على ابن خروف متصرا لشيخه السهيلي (ت: 610هـ).

انظر غاية النهاية: 594/2، البلغة في أئمة النحو واللغة: 220، 221، بغية الوعاة: 220/2. في غاية النهاية ذكر أن لقبه الرُّنْدِي، وأنه توفي سنة 616هـ.

- والسهيلي هو: أبو القاسم، أو أبو الحسن، أو أبو زيد، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الحنطمي السهيلي، حافظ، عالم باللغة، والسير، والتفسير، روى عن ابن العربي، وابن طاهر، وابن الطَّوَاوَةِ، وروى عنه الرُّنْدِي، وأبو الحسن الغافقي. من مصنفاته: الأمالي، الروض الأنف، نتائج الفكر (ت: 581هـ).

انظر: البلغة في أئمة النحو واللغة: 181، 182، بغية الوعاة: 81/2، 82، شذرات الذهب: 271/4، 272، الأعلام: 313/3.

(6) في (س): هذا ملهوب.

(7) انظر الكتاب: 16/3.

يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله⁽¹⁾ (لا أنَّ مضمرة بعدها). [كما قال⁽²⁾ الزجاج، والفارسي، ورواه أبو عبيدة عن الخليل، وضعفه سيويه: بأنه لو كان مقدرا لجاز تقديره في نحو: ⁽³⁾إِذَنْ أَكْرِمُهُ، كما جاز في إِذَنْ أَكْرِمُ زَيْدًا⁽⁴⁾، وقد يقال: إن هذا حجة للخليل.

(المسألة الثانية: في معناها، قال سيويه: معناها الجواب والجزاء)، معنى كونها للجواب: أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر، ولا تنفع في كلام مقتضب ليس جوابا عن شيء، [فلذلك]⁽⁵⁾ سميت جوابا، ومعنى: كونها للجزاء: أن يكون مضمون الكلام الذي [وقعت]⁽⁶⁾ فيه جزاء لمضمون كلام آخر، كقولك لمن قال أَمَا آتِيكَ: إِذَنْ أَكْرِمُكَ، فإنك قد أجبت بهذا الكلام وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه (فقال الثلويين:)- بفتح المعجمة واللام، لفظ أعجمي- ينطق بالحرف الذي بعد الواو الساكنة بين الباء والفاء- معناه بلفة الأندلس: الأبيض الأشقر، وهو لقب: أبي علي، عمر بن محمد الأشيلي

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 46/4.

(2) في (س): وهو قول.

(3) في (س) بزيادة: زَيْدًا.

(4) في الكتاب 234/4 قال سيويه: وقد ذكر لي بعضهم: أن الخليل قال: لا مضمرة بعد إِذَنْ، ولو كانت ما يضر بعده لا كانت بمنزلة اللام وحتى لأخبرتها، إذا قلت: حَبُّ اللُّهِ إِذَنْ يَأْتِيكَ فكان ينبغي أن تصب إِذَنْ يَأْتِيكَ لأن المعنى واحد.

وفي الجني الداني 363، 364 قال المرادي: ذهب الأكثر ون: إلى أنها ناصبة بنفسها، وذهب الخليل- فيما رواه عنه أبو عبيدة- إلى أنها ليست ناصبة بنفسها، وأن بعدها مقدرة، وإليه ذهب الزجاج والفارسي والمصحح أنها ناصبة بنفسها.

وانظر معاني القرآن للزجاج: 63/2، والمساعد: 74/3.

- وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، المعروف بابي عبيدة، النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، أخذ عن يونس، وأبي عمرو، وأخذ عنه أبو عبيد، وأبو حاتم. من مصنفاته: مجاز القرآن، المثالب، نقاض جبرير والفرز دق (ت: 209هـ).

انظر مرآة الجنان: 34/2، البلغة في أئمة النحو واللغة: 295، بغية الوعاة: 294/2، الأعلام: 272/7.

(5) في (س): فلهذا.

(6) في (س): هي.

النحوي، الذي توفي سنة خمس وأربعين وستمائة (في كل موضع)،⁽¹⁾ وقعت إذن فيه (وقال [أبو علي]⁽²⁾ الفارسي:) [أبو علي، حسن بن عبد الغفار، تلميذ الزجاج، قيل: إنه أعلم من المبرد، وأنه متهم بالاعتزال، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة]⁽³⁾ (في الأكثر)، أي: أكثر المواضع (وقد تتمحض للجواب)، ولا يكون معنى المجازاة معه (بدليل أنه يقال لك: أحيئك، فتقول: إذن أظنك صادقًا)، بإهمال إذن لكون مدخولها حالا (إذ لا مجازاة هنا [ضرورة]⁽⁴⁾ انتهى)⁽⁵⁾ لأن ظن الصدق لا يصح أن يكون جزاء المحبة، لأن المجازاة إنما تكون بفعل اختياري على مثله، قال الرضي: إنما قلنا: يكون الغالب في إذن تضمن معنى الشرط، ولم نقل بوجوبه فيه، كما أطلق النحاة، لأنه لا معنى للشرط/ في قوله 1/18 تعالى: ﴿فَعَلَّثَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾⁽⁶⁾.

(والأكثر أن تكون جوابا للإن أو كـ) فيه تسامح، لأن الجواب الجملة بعدها ([مقدرتين، أو ظاهرتين]⁽⁷⁾) قيل: الوجه إفراد الحال، إذ المعنى أنها تكون جوابا لإحدى هاتين الكلمتين ظاهرة أو مقدره، وأجيب: بأن مذهبه في أو التوزيعية كونها كالواو في مطابقة الضمير⁽⁸⁾، قال الرضي: قد تستعمل إذن بعد

(1) في التوطئة: 145، لم يقل في كل موضع، ولعله في غيرها.

- والشلوبيين هو: أبو علي، علي عمر بن محمد الأشيلي، النحوي، روى عن السهلي. من مصنفاته: التوطئة، وشرحين على الجزولية، وتعليقا على كتاب سيبويه. (ت: 645هـ).

انظر بغية الوعاة: 225/2، وفيات الأعيان: 451/3، شذرات الذهب: 232/5، الأعلام: 62/5.

(2) ساقط من (ج) و(س).

(3) من قال: إنه أعلم من المبرد كثير من تلامذته، كما ذكر ذلك السيوطي في بغية الوعاة: 496/1.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قول أبي علي في الجنى الداني: 364، والارتشاف: 398/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1241/3.

(6) الشعراء: 19.

شرح الرضي على الكافية: 41/4.

(7) في جميع النسخ: ظاهرتين، أو مقدرتين.

(8) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 188/1 (ج): قيل: عليه الوجه إفراد الحال، إذ المعنى: أنها تكون جوابا لإحدى هاتين الكلمتين ظاهرة، أو مقدره، وقد يقال: مذهبه أن أو التوزيعية كالواو في مطابقة الضمير.

كَوْ وَإِنْ توكيدا لهما، لأن إِذَنْ مع تنوينه الذي هو عوض عن الفعل بمعنى الحرفين المذكورين مع فعلي الشرط، نحو: كَوْ زُرْتَنِي إِذَنْ لِأَكْرَمَتِكَ، وَإِنْ جِئْتَنِي إِذَنْ أُرْوَدَكَ⁽¹⁾.

(فالأول، كقوله:

لَيْنَ حَادٍ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا⁽²⁾)

بيت من الطويل لكثير عزة⁽³⁾، واللام مصاحبة لقسم مذكور في قوله⁽⁴⁾:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنَى يَغُولُ الْفَيَافِي نُسُهَا وَذَمِيلُهَا

ولا أقيلها: من الإقالة، [أي: لا أتركها]⁽⁵⁾، وضمير مثلها لمقالة عبد العزيز بن مروان⁽⁶⁾، حين امتدحه بقصيدة استجارها، فقال له: تَمَنُّ أَعْطَكَ، فتمنى أن يكون كاتباً له فلم يجبه وأعطاه جائزة⁽⁷⁾. وقد [أورده الرضي]⁽⁸⁾ مثلاً لوقوع

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 41 / 4.

(2) البيت لكثير في ديوانه: 244، وشرح شواهد المغني: 63 / 1، والحزانة: 473 / 8، والكتاب: 15 / 3، والمفصل: 443، والبيان والبيان: 241 / 2، والجمع: 375 / 2.

الشاهد فيه: أن إذا جواب لكون الظاهرة.

(3) كثير عزة هو: أبو صخر، كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر بن غلدة، من نحول شعراء الإسلام، عنه الجمحي في الطبقة الأولى، له ديوان مطبوع (ت: 141هـ).

انظر طبقات الشعراء: 204، الشعر والشعراء: 369، 379، الأغاني: 4 / 9 - 39، الأعلام: 219 / 5.

(4) في (س): قبل البيت.

(5) في (س): وهي الرد.

(6) في (س): بزيادة: له.

(7) عبد العزيز بن مروان هو: أبو الأصبح، عبد العزيز بن مروان بن الحكم، والد دحيم بن عبد العزيز ولي عهد المؤمنين بعد أخيه عبد الملك من أبيهما مروان (ت: 85هـ).

انظر تاريخ الطبري: 413 / 6، البداية والنهاية: 70 / 9، شذرات الذهب: 95 / 1، الأعلام: 28 / 4.

(8) في (س): أورد الرضي هذا البيت.

مثالا لوقوع إِذَنْ جوابا للقسم⁽¹⁾، [طبق]⁽²⁾ ما قاله الجمهور: ⁽³⁾ [إن القسم والشرط إذا اجتماعا فالجواب للسابق⁽⁴⁾، والمصنف جرى هنا على ما جوزه الفراء: في كون الجواب للشرط اللاحق⁽⁵⁾، كما جرى الزمخشري عليه في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسٍ﴾⁽⁶⁾، وإنما رفع الجزاء مع أن المختار جزمه إذا كان الشرط ماضيا⁽⁷⁾ للضرورة، على [أن بعض المغاربة قال:]⁽⁸⁾ الرفع أحسن من الجزم، فسقط ما قيل: ولو كان جوابا للشرط لجزم⁽⁹⁾، والراقصات: صفة الإبل، ويقول: يهلك، والفيافي: جمع فيفاء، وهي المغارة، والنص، والذميل: ضربان من السير.

(وقول الحماسي): أي: وكقول أحد شعراء كتاب الحماسة، الذي جمع فيه أبو تمام⁽¹⁰⁾ أشعار البلغاء، وسماه بالحماسة لكونها أول باب⁽¹¹⁾.

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تُسْتَجِ إِبْلِي بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذُهَلٍ بَنِ شَيْتَانَا
إِذَا لَقَامَ يَنْصَرِي مَغْشَرٌ خَشُنْ عِنْدَ الْحَقِيقَةِ إِنْ دُو لَوْثٌ لَأَمَّا⁽¹²⁾

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 48 / 4.

(2) في (س): وهو.

(3) في (س) بزيادة: من.

(4) قال ابن خروف في شرح الكتاب: 170 إذا اجتمع القسم والشرط والابتداء كان الجواب للسابق منها.

(5) انظر معاني القرآن للفراء: 84 / 1.

(6) المائدة: 30. انظر الكشف: 23 / 2.

(7) في (س) بزيادة: والجزاء مضارعا.

(8) في (س): أنه قال بعض المغاربة: إن.

(9) القائل الدمايني في شرح المعنى: 42 / 1.

(10) في (س) بزيادة: حبيب بن أوس الطائي.

(11) أبو تمام هو: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، الشاعر الأديب، أحد أمراء البيان، يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد، في شعره قوة وجزالة. من تصانيفه: ديوان الحماسة، ونقائض جرير والأخطل، والوحشيات (ت: 231هـ).

(12) انظر نزهة الألباء: 139، 140، شذرات الذهب: 72 / 2 - 74، الأعلام: 165 / 2.

البيت لقريط في شرح شواهد المعنى: 68 / 1، وشرح آيات المعنى: 83 / 1، والخزانة: 446 / 8، وشرح ديوان

الحماسة للبريزي: 5 / 1، 7. وبلا نسبة في شرح الفصل لابن يعيش: 82 / 1، 13 / 9.

والشاهد فيه: إذا لقام....، حيث وقعت إذا جوابا لـلَوْ.

[بيتان] ⁽¹⁾ من البسيط ⁽²⁾، لقريط بن أنيف بن بلعبر ⁽³⁾، يعرض قوم
ليغضبوا ويحتاجوا لنصرته، ومازن: أبو قبيلة، وبنو مازن: قوم لهم عصبية شديدة
قد عرفوا بها ⁽⁴⁾، واستباح الشيء: استأصله لأنه وجده مباحا، وبنو اللقيطة: قوم
من العرب ⁽⁵⁾، وذهل [-وزان قُفْل-: قبيلة] ⁽⁶⁾، وقام بالأمر: تكفل به، والمغشّر:
اسم للجماعة، وخشّن- بضمّتين-: جمع تخشّن، وأخشّن، وضمت الشين إتباعا،
والحفيفة: الحمية، واللؤثة- بالضم-: الضّعف، [وبالفتح] ⁽⁷⁾: القوة.

وفائدة إدّنا هو: أنه أخرج البيت الثاني مخرج جواب قائل [قال له] ⁽⁸⁾:
ولو استباحوا ماذا كان يفعل بنو مازن؟ ⁽⁹⁾ (فقوله: إِذَا لَقَامَ [بِئْصَرِي] ⁽¹⁰⁾ / بدل
من لَمْ تُسْتَحْ) الذي هو جواب كُو (وبدل الجواب جواب) فيكون مما نحن فيه،
ولإفادة هذه الفائدة لم يستشهد بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكُونُونَ خِزَالًا رَحْمَةً
رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ ﴾ ⁽¹¹⁾ [على أن المرزوقي قال: ⁽¹²⁾ يجوز أن يكون لَقَامَ جواب

(1) في (س): هما.

(2) في (س) بزيادة: مثنى الأجزاء.

(3) هو: قريط بن أنيف العبدي السبيعي، شاعر جاهلي، انفرد معمر بن المثنى برواية خبر له.

(4) انظر المقاصد النحوية بهامش الحزانة: 72/3، شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 5/1، الأعلام: 195/5.

(5) مازن هو: مازن بن مالك بن عمرو بن نجيم، قاض جاهلي، كان من حكام الموسم في أعكاظ.

(6) انظر أسماء القبائل وأنسابها: 260، الأعلام: 255/5.

(7) الصواب ما قاله البغدادي في الحزانة: 442/7 بنو الشقيقة ولكن الشاعر نيزهم بهذا اللقب، وبنو الشقيقة

هم: ذهل، ونجيم، ونعلبة، وعوف بن شيان. انظر جهرة أنساب العرب: 321.

(8) في (س): من شَيْتَان- بضم المعجمة وسكون الهاء- قيلتاهم.

(9) انظر جهرة الأنساب: 489.

(10) في (س): ويفضهما.

(11) في (س): قاله.

(12) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي.

(13) انظر شرح شواهد المعنى: 69/1 فقد نسب إلى التبريزي، وانظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 5/1.

(14) ساقط من جميع النسخ.

(15) الإسراء: 100.

في هذا تعرض بالدماشي حيث قال في شرح المعنى 43/1: فيحسن الاستشهاد به حينئذ، ولكن الاستشهاد

بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكُونُونَ خِزَالًا رَحْمَةً رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ ﴾ ... أول الأمرين:

- أحدهما: الجري على عادة المصنف في الاستشهاد بالقرآن ما أمكنه.

- والآخر: أن الواقع في الآية هو الجواب، وفي البيت بدله.

(16) في (س): وفيه إشارة إلى ما قال المرزوقي: من أنه.

كُوَ أَيْضًا، كَانَهُ أَجَابَ بِجَوَابَيْنِ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ: لَوْ كُنْتُ حُرًّا لَأَسْتَقْبَحْتُ مَا يَفْعَلُهُ الْعَبِيدُ إِذْنٌ لَأَسْتَحْسِنْتُ مَا يَفْعَلُهُ الْأَحْرَارُ⁽¹⁾.

(والثاني:) أي: وقوع إِذْنٍ جواباً لِإِنْ وكوْ مقدرتين (لحو أن يقال: آتيك، فتقول: إِذْنٌ أَكْرَمَكَ)، [بالنصب]⁽²⁾ لوجود شرط عمل إِذْنٍ وهو [الصدر]⁽³⁾ (أي: إِنِ أَتَيْتَنِي إِذْنٌ أَكْرَمَكَ)، بالجزم أو الرفع لفقد شرطه، والمراد منه: بيان حاصل المعنى للمثال. (وقال الله تعالى: ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْنٌ لَهُ هَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَغْضُهُمْ عَلَى بَغْضٍ ﴾)⁽⁴⁾ قال [البيضاوي]⁽⁵⁾: 'جواب محاجتهم، وجزاء شرط حذف لدلالة ما قبله عليه، أي: لو كان معه آفة كما يقولون لذهب كل واحد⁽⁶⁾ بما خلقه⁽⁷⁾ (قال الفراء: حيث [جاءت]⁽⁸⁾ بعدها اللام فقبلها كُوَ مقدرة، إن لم تكن ظاهرة)⁽⁹⁾ فيقدر في كل موضع بما يليق به⁽¹⁰⁾، على أن اللام لا تدخل إلا على الماضي لفظاً، ومن قال: فإنه شرط كون الفعل الذي دخلت عليه اللام ماضياً⁽¹¹⁾، فقد وهم، وذهب [غير]⁽¹²⁾ الفراء: إلى أن هذه اللام لام جواب قسم مقدر، وقال الرضي: إذا كان فعله ماضياً جاز إجراؤه مجرى كُوَ في إدخال اللام في جوابه، وليس اللام في قوله: إِذْنٌ لَقَامَ بِتَصْرِيٍّ جواب القسم المقدر كما قال بعضهم⁽¹³⁾.

(1) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 26/1.

(2) في (س): ينصب أكرم.

(3) في (س): الصدر، وقوله.

(4) المومنون: 92.

(5) في (س): القاضي.

(6) في (س) بزيادة: منهم. وهذه الزيادة موجودة في حاشية الشهاب.

(7) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 601/6.

(8) في (ظ): جاز.

(9) انظر معاني القرآن للفراء: 241/2.

(10) في (س) بزيادة: بقرينة اللام.

(11) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(12) ساقط من (س).

(13) انظر شرح الرضي على الكافية: 41/4.

(المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها) هل يكون آخرها ألفاً أو نوناً؟ (والصحيح: أن نونها تبدل ألفاً) قال الرضي: هذا يرجح جانب اسميتها⁽¹⁾ (تشبيهاً لما بتون المنصوب)، وبالنون الخفيفة المفتوح ما قبلها (وقيل: يوقف بالنون، لأنها كتون كُنْ وإِنْ، روي عن المازني، والمبرد⁽²⁾)، [وفي⁽³⁾] الرضي نقل عن المازني: أنه لا يرى الوقف عليها بالألف لكونها حرفاً كُنْ⁽⁴⁾ وأجاز المبرد الوجهين⁽⁵⁾.

(ويبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها)، فإن كثيراً من أصول رسم الخط قد اعتبر بأصول الوقف، كُرسِمَ ثاني التانيث في الاسم والفعل، و[رسم] التنوين في الاسم المنصوب، ونون التوكيد في بعض الصور. (فالمجهور يكتبونها بالألف)، لأنهم يقفون عليها بالألف (وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون)، لوقفهما عليها بالنون، وهذا في غير المصاحف أولى، لثلاث تلتبس بـإِذَا⁽⁶⁾، وما قال ابن عقيل: إن كتابتها بالألف قول المازني⁽⁷⁾، لعله مبني على أن له قولين في مسألة الوقف، أو على اتباعه لرسم المصاحف. (وعن الفراء) التفصيل (إن عَمِلْتُ كُتِبَ بالألف)، لحصول الفرق بينها وبين إِذَا الزمانية بالعمل (والألف) أي: وإن لم تعمل لفقد شرط عملها (كُتِبَ

(1) قال الرضي في شرح الكافية 4/ 45: «وَقَلْبَ نُونِهَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ، يَرْجَحُ جَانِبُ الْأَسْمَةِ فِيهَا».

(2) انظر الجني الداني: 356.

(3) في (س): يخالف ما قال.

(4) قال الرضي في شرح الكافية 4/ 45: «وَنَقَلَ عَنِ الْمَازِنِيِّ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ، لَكُونَهَا حَرْفًا كُنْ».

(5) انظر المختضب: 2/ 308.

(6) انظر المسألة في الجني الداني: 366، ووصف المباني: 67، 68.

(7) قال في المساعد 4/ 348: «كَأَنَّهُ - فَتَكْتُبُ بِأَلْفٍ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَازِنِيِّ».

- وابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي بهاء الدين ابن عقيل، من أئمة النحاة، ومن نسل عقيل بن أبي طالب، أخذ القراءات عن النبي الصائغ، والفقه عن الكاتبي، ولأزم الجلال القرطبي، وأبا حيان. من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، والمساعد على تسهيل الفوائد، والتلخيص الوجيز على الكتاب العزيز (ت: 709 هـ).

انظر غاية النهاية: 1/ 428، بغية الوعاة: 2/ 47، 48، شذرات الذهب: 6/ 214، 215، الأعلام: 4/ 96.

بالتون، للفرق/ بينها وبين إِذْذُ⁽¹⁾، [وقال ابن عقيل: «وعن الفراء إن الغيت كُتِبَ بالألف لضعفها، وإن أعملت فبالتون لقوتها»]⁽²⁾ (وتبعه ابن خروف) وهذا 1/19 كما قيل في التون الخفيفة بعد الاتفاق على إبدالها بعد الفتحة ألفا في الوقف: إنها إن التبت كُتِبَ بالتون نحو: أَضْرِبْنِ، وإلا فبالألف نحو: (لَتَسْفَعَا)⁽³⁾.

(المسألة الرابعة: في عملها)، قال سيبويه: زُعم [عيسى]⁽⁴⁾ بن عمرو أن ناساً من العرب يهملونها، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا يُبْعَدُ ذَا، ولم يكن يروى غير ما سمع⁽⁵⁾ (وهو) أي: عمل إِذْذُ (نصب المضارع) بنفسها، أو بإضمار أن (بشرط تصديرها)، أي: كونها مصدرة في جملتها، وعبر عنه ابن الحاجب: بأن

(1) ما أثبت المصنف هنا هو خلاف المشهور عن الفراء، قال الماقي في رصف المباني 68: «ومذهب الفراء: أنها إن عملت كتبت بالتون، وإن لم تعمل كتبت بالألف»، وفي شرح الرضي على الكافية 45/4 مثل ما قال المصنف، وفي حاشية الأمير 20/1 ذكر قول المصنف، ثم قال: «في السيوطي قول يمسكه، لأنها مع العمل يتم شبهها بكنٍّ وإن»، وإن أعملت تحمل على اسم منصوب، وفي المجمع 501/3: «فصل الفراء فقال: إن عملت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالتون لقوتها»، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 173/2.

(2) ساقط من (س). المساعد: 348/4.

(3) العلي: 16. وبزيادة ما سقط في (1).

(4) ساقط من (س).

(5) انظر الكتاب: 16/3.

- وعيسى بن عمرو هو: أبو عمرو، عيسى بن عمرو الثقفي، من أئمة اللغة، أخذ عن عبد الله بن إسحاق بن وابن كثير، وابن عيصن، وهو شيخ الخليل وسيبويه، وأول من هدب النحو ورتبه. من مصنفاته: الجامع ن والإكمال (ت: 149 هـ)
انظر إنباء الرواة: 374/2، 377، البلغة في أئمة النحو واللغة: 227، 228، بغية الوعاة: 237/2، 238، الأعلام: 106/5.

- ويونس بن عمرو هو: يونس بن حبيب الضبي، كان إمام نحاة البصرة، علامة بالأدب، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحامد بن سلمة، وأخذ عنه الكسائي، والفراء، وروى عنه سيبويه فأكثر. من مصنفاته: معاني القرآن، واللغات، والوارد (ت: 182 هـ)
انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 323، 324، وفيات الأعيان: 244/7، شذرات الذهب: 301/1، الأعلام: 261/8.

الحاجب: بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها⁽¹⁾، قال الرضي: الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلاثة مواضع:

- كون ما بعدها خبراً لما قبلها.
- وكونه جزاء له.
- وكونه جواب قسم، نحو: وَاللَّهِ إِذْنٌ لِّأَخْرَجَ⁽²⁾.

(واستقباله)، أي: وبشرط استقبال المضارع الذي دخلت عليه إِذْنٌ واحترزه به عما إذا كان معنى الحال كما مرَّ (واتصالهما)، أي: وبشرط اتصال إِذْنٌ ومدخولها، بأن لا يتخلل بينهما شيء (أو انفصالهما بالقسم)، فإنه لكثرة دوره لا يعد فصلاً، ولهذا جاز 'هَذَا عَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ' (أو بدلاً النافية)، فإن الفصل بها كلا فصل [ولهذا]⁽³⁾ تعترض بين العامل ومعموله⁽⁴⁾، ولو قال: وعدم انفصالهما بغير القسم، أو بدلاً النافية لكان أخصر وأظهر⁽⁵⁾ (يقال: آتَيْكَ، فتقول: إِذْنٌ أَكْرَمَكَ)، بالنصب، لوجود شرطه (ولو قلت: أَنَا إِذْنٌ، قلت: أَكْرَمَكَ بالرفع، لغوات التصدير)، بسبب وقوعها حشواً، واعتماد ما قبلها على ما بعدها.

(فأما قوله:

لَا تُتْرَكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنْ لِي إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا⁽⁶⁾)

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 263/2.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 47/4، 48.

(3) في (س): ولذا.

(4) في (س) بزيادة: كما سيأتي.

(5) في هامش المخطوط: أما الأول: فلعدم الاحتياج إلى قوله: 'واتصالهما، وأما الثاني: فلأن انفصالهما بالقسم لا يصلح أن يكون شرطاً للعمل.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 70/1، والخرائفة: 456/8، والإنصاف: 177/1، وشرح السجل لابن مالك: 21/4، ووصف المباني: 66، وشرح التصريح: 368/2، والمنبع: 376/2، ولسان العرب (ش. ط. ر) 113/5 وبرواية لا تدعني بدل لا تتركني.

والشاهد فيه: إني إذا أهلك، حيث عمل إذا مع وقوعها حشواً.

[رجز، ولم يعرف راجزه⁽¹⁾، أكد المضارع بالنون لكونه دعاء، وشطرياً أي: [بعيداً]⁽²⁾، أو غريباً، إما حال، وإما مفعول ثانٍ إن كان تُترك بمعنى: تصير، أو هو مكرر⁽³⁾ للثاني، أعني: الطرف على ما جوزه المصنف في⁽⁴⁾: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾⁽⁵⁾، وأهلك [من باب: ضَرَبَ]⁽⁶⁾، ولما ورد هذا على اشتراط التصدير حيث أعمل إِذْنَ مع وقوعها حشواً بدليل عطف أطيراً عليه، دفعه بقوله: «[لمؤول]⁽⁷⁾ على حلف خبر إن، أي: إني لا أقدر على ذلك»، بدليل السياق (ثم استأنف ما بعده) وأوله الرضي: فجعل الخبر مجموع إِذْنَ أَهْلِكَ لَا أَهْلَكَ وحده فتكون مصدرة، كما تقول: زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ⁽⁸⁾، و⁽⁹⁾ أشار بالتمثيل إلى ما قال السيرافي: من أنه شبه إِذْنَ بِكُنْ⁽¹⁰⁾، فلا يرد ما قيل: أنه يقتضي جواز مثل قولك: زَيْدٌ إِذْنَ يُقِيمُ— بالنصب— وظاهر كلامهم ياباه⁽¹¹⁾، وأما قول الأندلسي: والوجه رفع أهلك، وجعل أو بمعنى إلّا⁽¹²⁾، فمسلم إذ لم تثبت الرواية

(1) في (س): هذا من الرجز.

وذكر ابن الملا في منتهى أمل الأريب 1/ 203: أنه من مشطور السريع.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة ك للمفعول.

(4) في (س) بزيادة: قوله:.

(5) البقرة: 17.

(6) في (س): يكسر اللام، مضارع هَلَكَ بفتحها.

(7) في (س): فما دل.

(8) شرح الرضي على الكافية: 47/4.

(9) في (س) بزيادة: لعله.

(10) انظر شرح كتاب سيويه للسيرافي 1/ 86، 87. ط: 1986.

- والسيرافي هو: أبو سعيد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، محوي عالم بالأدب،

قرأ القراءات على ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، والنحو على ابن السراج. من مصنفاته ك شرح كتاب

سيويه، الإقناع، أخبار النحويين والبصريين (ت: 368 هـ)

انظر إنباء الرواة: 1/ 348، البلغة في أئمة النحو واللغة: 321، بنية الوعاة: 1/ 507، الأعلام: 2/ 195،

196.

(11) القائل الدمامي في شرح المعنى: 45/1.

(12) قوله في شرح الرضي على الكافية: 47/4.

ثبت الرواية [بنصبه] ⁽¹⁾ (ولو قلت:) في جواب/ من قال آتيك، فالأظهر: ولو ¹⁹ قيل (إِنَّمَا يَا هَيْدَةُ لَوْ قُلْتُ: أَكْرَمَكَ - بالرفع -، للفصل بغير ما ذكرنا) من الفصل بالقسم، [وبلا النافية] ⁽²⁾، لأن الفصل هنا بالتداء.

(وأجاز ابن عصفور) ⁽³⁾ علي بن مؤمن الأشبيلي ⁽⁴⁾، تلميذ الشلوين، مات سنة ثلاث وستين وستمئة (الفصل بالظرف) ⁽⁵⁾ وشبهه، نحو: إِذْنٌ هُنَاكَ يَخْصُلُ الْأَمْرُ، [وما قيل: إن الظرف معمول لصلة أن] ⁽⁶⁾، ولا يتقدم على الموصول ما في صلته ⁽⁷⁾، إنما يتأتى على قول من قال: إن نصب المضارع بعد إذن بـ [أن مضرة] ⁽⁸⁾ (و) أجاز (ابن بابشاذ) أبو الحسن، طاهر بن أحمد المصري، مات سنة تسع وستين وأربعمائة، وبابشاذ: مركب من لفظ عربي وفارسي، معناه: الفرح والسرور، ويعين إعجام داله قول [القاتل] ⁽⁹⁾:

إِنْ ثَلَثَ الدَّالُّ صَحِيحًا سَاجِدًا أَهْمَلَهَا الْفَرَسُ وَإِلَّا أَهْجَرُوا ⁽¹⁰⁾

⁽¹⁾ في (س): بنصب أهلك.

⁽²⁾ في (س): أو بلا.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: أبو الحسن.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: النحوي.

⁽⁵⁾ المغرب: 287. وفي المصح 375/2 ذكر السيوطي أن الأندلي - شيخ أبي حبان - قال بالفصل بالظرف أيضًا.

⁽⁶⁾ في (س): وأما المنع: بأن الظرف معمول أن.

⁽⁷⁾ القاتل الرضي في شرح الكافية: 44/4.

⁽⁸⁾ القاتل الخليل بن أحمد، انظر الكتاب: 16/3.

⁽⁹⁾ في (س): من قال.

⁽¹⁰⁾ البيت من البسيط، لظهر الدين الفارابي كما ذكر ذلك ابن الملا في متهى أمل الأريب: 207/1.

(الفصل بالنداء، [وبالدعاء]⁽¹⁾)، نحو: زَجَمَكَ اللَّهُ أَكْرَمَكَ، ووافقه
[الرضي]⁽²⁾، معللاً بكثرة دورهما في الكلام كالقسم⁽³⁾، وقال ابن قاسم:
فالصحيح منه، إذ لم يسمع شيء من ذلك⁽⁴⁾ (و) أجاز (الكسائي)، أبو الحسن،
علي بن حمزة، إمام الكوفيين، سابع القراء السبعة، مات بالرّي، هو والإمام
محمد، صاحب أبي حنيفة - رضي الله عنه - في يوم واحد، سنة ثنتين وثمانين
ومائة، فقال الرشيد: دفن الفقه والنحو في يوم واحد (وهشام) أبو عبد الله بن
معاوية الضرير، الكوفي النحوي، تلميذ الكسائي، مات سنة تسع ومائتين (الفصل
بمعمول الفعل)،⁽⁵⁾ المنصوب، نحو: إِذْنٌ فَأَيْمًا أَضْرِبُكَ، وَإِذْنٌ زَيْدًا أَضْرِبْ، فلم
يجوز [بغيرهما]⁽⁶⁾ لعدم جواز تقدم صلة أن عليها، أو لعدم كثرة دوره، كالدعاء

(1) في جميع النسخ: أو بالدعاء. انظر رأي ابن بابشاذ في الجمع: 375/2، والجنى الداني: 362.

انظر ترجمة ابن بابشاذ في وفيات الأعيان: 515/2، بغية الوعاة: 17/2، شذرات الذهب: 333/3،
الأعلام: 220/3.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الرضي على الكافية: 44/4.

(4) قوله هذا في الجنى الداني: 363.

(5) انظر آراء هؤلاء في شرح التسهيل لابن مالك: 22/4، والجمع: 375/2، والجنى الداني: 363، وتوضيح
المقاصد والمسالك: 1239/3.

- والإمام محمد هو: أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرّقد، إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي
حنيفة. من مصنفاته: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والآثار (ت: 189 هـ)
انظر وفيات الأعيان: 184/4، البداية والنهاية: 218/10، 219، شذرات الذهب: 321/1، الأعلام:
80/6.

- وأبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت الكوفي، فقيه مجتهد، إمام الحنفية، ومؤسس المذهب الحنفي، واحد
الأئمة الأربعة (ت: 150 هـ)

انظر وفيات الأعيان: 405/4، كشف الظنون: 495/6، شذرات الذهب: 227/1، الأعلام: 36/8.

- والرشيد هو: أبو جعفر، هارون الرشيد ابن محمد بن المنصور العباسي، خامس خلفاء الدولة العباسية في
العراق وأشهرهم (ت: 193 هـ)

انظر مرآة الجنان: 340/1، 341، شذرات الذهب: 334/1 - 339، الأعلام: 62/8.

- انظر ترجمة هشام بن معاوية الضرير في إنباء الرواة: 364/3، وفيات الأعيان: 85/6، بغية الوعاة:
32/2، الأعلام: 88/8.

(6) في (س): غيرهما.

وَالنِّدَاءُ (وَالْأَرْجَحُ حَيْثُ) أَي: حِينَ [إِذْ]⁽¹⁾ جاز الفصل بالمعمول (عند الكسائي والنصب)، لعدم اعتبار تقدم المعمول (وعند هشام الرفع)،⁽²⁾ لعدم تصدير الفعل⁽³⁾ (ولو قيل لك: أَجِيكَ، فقلت: إِذْنُ أَطُوكَ صَادِقًا رَفَعْتَ، لَأنَّهُ حالٌ) كما يقتضيه الحال، حتى لو أردت به أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت.

(تنبيه)

قال جماعة من النحويين: إِذَا وَقَعَتْ إِذْنٌ بَعْدَ الْوَاوِ، [أَوْ الْفَاءِ]⁽⁴⁾ جاز [فيها]⁽⁵⁾ الرفع بالإعمال، والنصب بالإعمال، وذلك لَأنَّهُ من حيث كون إِذْنٌ في أو ل جملة مستقلة⁽⁶⁾ متصدر، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله⁽⁷⁾ متوسط، وأجود الوجهين الإعمال، وبه قرأ السبعة (نحو: وَإِذَا لَأُ يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا)⁽⁸⁾، «فَإِذَا لَأُ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا»⁽⁹⁾، وقرئ شاذًا⁽¹⁰⁾ بالنصب فيهما،⁽¹¹⁾ وعلامته حذف النون⁽¹²⁾، ولا يجوز أن يكون شاذًا حالاً من قوله: «بِالنَّصْبِ لَتَقْدِمَهُ عَلَيْهِ (وَالْتَحْقِيقُ): أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: إِنْ تَزُرُّنِي أَرْزُكَ وَإِذْنُ أَحْسِنَ إِلَيْكَ، فَإِنْ قَدَرْتَ الْعَطْفَ عَلَى الْجَوَابِ الْمَجْزُومِ (جَزَمْتَ)، مَا بَعْدَ إِذْنِ، وَهُوَ 1/20

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الجنى الداني: 363، والمصح: 375/2، والمساعد: 73/3، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1240/3.

(3) في (س) بزيادة: وهو من شرط العمل.

(4) زيادة من المضي.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) في (س) بزيادة: هو.

(7) = = = = =

(8) الإسراء: 76.

(9) النساء: 53.

(10) في (س) بزيادة: أي: قرأنا شاذًا.

(11) وهي قراءة أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، انظر البحر المحيط: 66/6.

(12) في (س) بزيادة: منهما.

أقوى الأوجه كما قال الرضي⁽¹⁾ (ويطل عمل إِذَنْ لوقوعها حشواً)، بين المتعاطفين (أو⁽²⁾ على الجملتين) جملي الشرط⁽³⁾ (جميعاً جاز⁽⁴⁾ الرفع)، على عطف الجملة على الجملة، [ولا حاجة لتقدير⁽⁵⁾ المتبدل، أي: وَإِذَنْ أَنَا أَحْيَيْنَ كما قدره الرضي⁽⁶⁾ (والنصب) على الاستئناف، وعطف إِذَنْ مع الفعل، وهما كالجملة الشرطية كما قال الرضي⁽⁷⁾، وفيه إشارة إلى أن هذا الاستئناف لا ينافي العطف على ما قبله (لتقدم العاطف)، علة لجواز الرفع والنصب، ووجههما ما مرَّ من الجنين (وقيل: يتعين النصب)، بالعطف على الجملتين (لأن ما بعدهما مستأنف) مبتداً وقع جملة مستقلة، أو (لأن المعطوف على الأول أول)، يعني أن ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو أول، وما عطف عليه مثله، قيل: لو لم يتعرض للتعليل لكان أظهر، لأن هذا هو الأول في المعنى، أو أقرب منه⁽⁸⁾ (ومثل ذلك): أي: مثل تقدم الشرط والجزاء على جملة إِذَنْ في جواز الإهمال والإعمال (زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ أَحْيَيْنَ إِلَيْهِ إِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ) الصغرى الواقعة خبر المتبدل (وفعت)، لوقوع إِذَنْ حشواً (أو على⁽⁹⁾ الاسم) [الكبرى، وإن اختلفتا]⁽¹⁰⁾ فإن الأكثر [جواز العطف]⁽¹¹⁾ (فاللهيبان) جواز الرفع والنصب، وتعيين النصب، وقيل: [جواز الإهمال، وجواز الإعمال]⁽¹²⁾.

(1) شرح الرضي على الكافية: 48/4.

(2) في (س) بزيادة: قدرت العطف.

(3) في (س) بزيادة: والجزاء.

(4) في (س) بزيادة: الوجهان.

(5) في (س): ولا يحتاج إلى تقدير.

(6) شرح الرضي على الكافية: 48/4.

(7) = = = = =

(8) قال الأمير في حاشيته على المغني 1/21: أو لأن... فالمناسب حذف أو.

(9) في (س) بزيادة: الجملة.

(10) في (س): الكبرى المركبة من مبتدأ وخبر، وإن اختلفتا بالاسمية والفعلية.

(11) في (س): على الجواز.

(12) في (س) جواز الإعمال، وجواز الإهمال، وفيه بُعد. القائل ابن الملا في منتهى أمل الرب 1/209.

[مبحث: إن]

(إن- المكسورة الخفيفة-) أي: غير الثقيلة فتشمل الأقسام الأربعة لإن، وأما ما في بعض النسخ من المخففة فإنما [يعملها]⁽¹⁾ بأن يراد بالتخفيف ما يشمل الحقيقي، والمجازي كما قالوا في تقديم المسند إليه على المسند، وأما كونها من خفت الكلمة، أي: نسبتها إلى الحفة كَفُسَقَتْ إِذَا نُسِبَتْ إِلَى الْفُسْقِ، فموقوف على السماء⁽²⁾ (ترد) في الكلام (على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية نحو: ﴿إِنْ يَشْهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾⁽³⁾، ﴿وَإِنْ تُؤْذُوا تَعْلَمُ﴾⁽⁴⁾ وقد تقرن بـلَا النافية، فتدغم نونها في [اللام]⁽⁵⁾ (فيظن من لا معرفة له أنها إلّا الاستنائية)،⁽⁶⁾ لاسيما في القرآن الكريم فيستشكل ذلك (لنحو: ﴿إِلَّا تُصْرَوْهُ فَقَدْ صَرَتْهُ اللَّهُ﴾⁽⁷⁾، ﴿إِلَّا تُغْفَرُوا يَعْذِبْكُمْ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَلَا تُغْفَرُ لِي وَتُغْفَرُ لِمَنْ أَكُنَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽⁹⁾، ﴿وَلَا تُصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُمْ أَصْبَأُ إِلَيْهِمْ﴾⁽¹⁰⁾

(1) في (ح) و(س): بمعها. وهو الصواب.

(2) رد على الدمامي، انظر شرح المفني: 46/1.

(3) الأنفال: 38.

(4) الأنفال: 19.

(5) في (س): لامها.

(6) قال الشنقي في النصف 47/1: قال الدمامي: هذا الظن يأتيه من قيل أنه يجب قلب نون إن لاما، ثم إدغامها

في لام الثاني لا التي تحيى بعدها، فيصير مجموعها في اللفظ كـإِلَّا الاستنائية.

(7) التوبة: 40.

(8) التوبة: 39.

(9) هود- عليه السلام-: 47.

(10) يوسف- عليه السلام-: 33.

[وقد⁽¹⁾ بلغني أن بعض من يدعي الفضل [سُئِلَ⁽²⁾] في: «إِلَّا تَفْعَلُوهُ»⁽³⁾ فقال: ما هذا الاستثناء؟ [متصل أم منقطع؟]⁽⁴⁾.

الثاني: من الأوجه الأربعة (أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: «إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ»⁽⁵⁾، «إِنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ»⁽⁶⁾، ومن ذلك) أي: [من]⁽⁷⁾ كون [إِنَّ] نافية داخلية على الجملة الاسمية، وإنما فصله عما قبله لظهور الفرق بينهما («وَلَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ [قَبْلَ مَوْتِهِ]»⁽⁸⁾) أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمن به، فحذف مبتدأ وبقيت صفته، الظاهر أنه أراد بالتفسير: [تفسير إعراب]⁽⁹⁾ بأن الظرف صفة لـ «أَحَدٌ» محذوف، لا خبر مقدم عليه، وما بعد [إِلَّا] صفة، كما قال الزمخشري: وإن الخبر ما بعد [إِلَّا] لكونه/ محط 20/ب الفائدة⁽¹⁰⁾، مقتضيا في ذلك أثر أبي حيان، فيكون التفرغ في الخبر⁽¹¹⁾، فلا يرد: أن الموصوف بجملة، أو ظرف لا يحذف في السعة إلا بشرط أن يكون بعض [مجرور]⁽¹²⁾ بنمن، أو بتي، على أن الحذف عند وجود الشرط كثير كما قال الرضي⁽¹³⁾، فما قيل: إن المنعوت في الآية بعض مجرور بنمن⁽¹⁴⁾، محل بحث، إلا أن

(1) في جميع النسخ: ولقد.

(2) في جميع النسخ: سال، وهو الأصوب.

(3) الأنفال: 73.

(4) في جميع النسخ: متصل أم منقطع.

قال الشنقي في المنصف: 47/1: قال الدمامني: قلت: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تحيك متصل بالجهل، منقطع عن الفضل.

(5) الملك: 20.

(6) المجادلة: 2.

(7) في (س): ومن.

(8) النساء: 159. ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(9) في (س): بيان الإعراب.

(10) انظر الكشف: 581/1.

(11) انظر البحر المحيط: 392/3.

(12) في (س): ما قبله من المجرور.

(13) انظر شرح الكافية للرضي: 324/2 - 326.

(14) القائل الدمامني، انظر شرح المغني: 48/1.

يجعل التفسير [تفسيرا للمعنى تطبيقا لكلامه على كلام]⁽¹⁾ الزخشمري، فيكون التفرغ في الصفة، وقد جوزه الزخشمري، وأبو البقاء، وصرح التفازاني في شرح المفتاح بعدم الخلاف فيه⁽²⁾، لكن [يرده قول]⁽³⁾ المصنف في الباب الثاني نقلا عن الأخفش، وغيره: أن **إِلَّا** لا تفصل بين الموصوف والصفة⁽⁴⁾، وما رآه الزخشمري، وأبو البقاء مخالف لكلام النحاة (ومثله: في حذف المبتدأ الموصوف وبقاء صفة) **(وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا)**⁽⁵⁾ أي: وما أحد منكم⁽⁶⁾، أو ما منكم أحد، وإنما فصله لكون الصفة هنا مفردا، (و) تدخل (على الجملة الفعلية، نحو: **(إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى)**⁽⁷⁾، **(إِنْ يَذُحُّونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا)**⁽⁸⁾، **(وَتُظُنُّونَ إِنْ لَيْسَ إِلَّا قَلِيلًا)**، هذه آية الإسراء⁽⁹⁾، ولو اسقط **(وَتُظُنُّونَ)** لتضمن التمثيل آية المؤمنين⁽¹⁰⁾، وبعد عن الاشتباه **(إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)**⁽¹¹⁾.

وقول بعضهم: مبتدأ (لا تأتي **إِنْ** النافية) في الكلام (إلا وبعدها **إِلَّا**) الاستثنائية (كهذه الآيات، أو ثلما المشددة التي بمعناها، كقراءة بعض السبعة: ابن

(1) في (س): بيانا للمعنى لا للإعراب، تطبيقا لكلام المصنف على ما قاله.

(2) انظر الكشف: 580/1، البيان في إعراب القرآن: 324/1، شرح المختصر للتفازاني: 275/1.

- وأبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، عالم بالأدب، والفرائض، والحساب، قرأ العربية على ابن الحاج، وابن الخشاب، وقرأ عليه ناصح الدين ابن الحنيلي، وابن البخاري. من مصنفاته: البيان في إعراب القرآن، اللباب في علل البناء والإعراب، شرح الملح لابن جني (ت: 616هـ) انظر إنباه الرواة: 116/2 - 118، بغية الرواة: 38/2، وفيات الأعيان: 100/3 - 102، الأعلام: 80/4.

(3) في (س): بشكل بما قاله.

(4) انظر مخني اللبيب: 491/2.

(5) مريم: 71.

(6) قال العكبري في البيان في إعراب القرآن 129/2: وقيل: التقدير: وما منكم إلا من هو واردها.

(7) التوبة: 107.

(8) النساء: 117.

(9) الإسراء: 52.

(10) وفي قوله تعالى: **(قَالَ إِنْ لَيْسَ إِلَّا قَلِيلًا نَوَارِكُكُمْ تَعْتَمِدُونَ)** المؤمنون: 114.

(11) الكهف: 5.

عامر، وعاصم، وحمة (﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽¹⁾ - بتشديد الميم - أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ،) وقرأ باقي السبعة بالتخفيف⁽²⁾، على أن تكون إن مخففة من الثقيلة، واللام فارقة، ومأ زائدة (مردود) خبر مبتدأ (بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ مِّنْطَلَبٍ بِهِذَا﴾⁽³⁾، ﴿قُلْ إِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَإِنْ أَذْرِي لَعَلَّةٌ تُنْتَكَمُ﴾⁽⁵⁾ فإن إن في هذه الآيات نافية لا محالة، وليس فيها إلأ ولائاً.

(وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾⁽⁶⁾، أي: ما كنا فاعلين، والجملة كالتيجة للشرطية⁽⁷⁾ ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرُّحْمَانِ وَلَدٌ﴾⁽⁸⁾، أي: ما كان له ولد (وعلى هذا فالوقف هنا) بخلاف ما إذا كانت شرطية، فإن الوقف على الشرط بدون جزائه قبيح، وعلى هذا فالقاء في ﴿فَأَنَا أَوْلُ الْعَايِدِينَ﴾⁽⁹⁾ سببية، أو عاطفة على المقول (وقوله)⁽¹⁰⁾ تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾⁽¹¹⁾ أي: في الذي ما مكناكم فيه⁽¹²⁾؛ وقيل: زائدة، تشبيها للموصولة بنما النافية، ولم يتعرض لكونها شرطية حذف جوابها، أي: في الذي إن مكناكم فيه

(1) الطارق: 4.

- وعاصم هو: أبو بكر، عاصم بن أبي النجود، الكوفي، أحد الفراء السبعة، ثقة في الفرائد، من التابعين، قيل: اسم أبيه عبيد، وبهذلة: اسم أمه (ت: 127هـ)

انظر وفيات الأعيان: 9/3، تهذيب التهذيب: 29/30، غاية النهاية: 346/1، الأعلام: 248/3.

(2) أي: بتخفيف لآ. انظر النشر: 291/2، والإقناع: 483، وغنصر الحجة: 242.

(3) يونس - عليه السلام - : 68.

(4) الجن: 25.

(5) الأنبياء: 111.

(6) الأنبياء: 17.

(7) نسب هذا التخريج أبو حيان في البحر المحيط: 302/6 للحسن، وقادة، وابن جريح. ونسب الدمامي للزجاج، وجماعة، وقال: والأكثرون على أنها في هذه الآية شرطية. انظر شرح المغني: 48/1.

(8) الزخرف: 81.

(9) نفس المصدر السابق.

(10) في (س): وكذا خرجوا عليه قوله.

(11) الأحقاف: 26.

(12) في (س) زيادة: من القوة، والبسطة، وسعة الرزق.

طغيتم لظهوره (ويؤيد الأول) ﴿مَكْتَنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنْ لَكُمْ﴾⁽¹⁾ قال الزرخشري: والوجه هو الأول، ولقد جاء على غير آية في القرآن⁽²⁾ ﴿هُم أَحْسَنُ أُنثَاءٍ وَرَبًّا﴾⁽³⁾، ﴿كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءِثَارًا﴾⁽⁴⁾، ولقد أحسن المصنف حيث⁽⁵⁾ الدليل مادة المدلول (وكأنه إنما عدل عن ما) إلى إن سواء كانت نافية، أو زائدة، وإن كان المستفاد من / السياق هو الأول⁽⁶⁾ (ثلاثا يتكرر) أي لفظ ما (فيقتل اللفظ؛ [و]⁽⁷⁾ قيل: ولهذا) أي: للفرار عن التكرار (لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الف [ما]⁽⁸⁾ الأولى هاء فقالوا: مهما،) فإن أصله: ماما، قال الزرخشري: ولقد أغث أبو الطيب في قوله:

لَعَمْرُكَ مَامَا بَانَ مِنْكَ لَضَارِبُ بِأَقْتَلِ مِمَّا بَانَ مِنْكَ لَغَائِبُ⁽⁹⁾

وما ضره لو اقتدى بعبودية التنزيل فقال: لعمرك ما إن بان منك⁽¹⁰⁾ (وقيل: بل هي) أي: كلمة إن (في الآية) يعني: ﴿فِيمَا إِنْ مَكْتَنَّاكُمْ﴾⁽¹¹⁾ (بمعنى قد)، لوقوع

(1) الأنعام: 6.

(2) المقصود: جاءت في كثير من الآيات.

(3) مريم: 74.

(4) غافر: 82. انظر الكشف: 526/3.

(5) في (ح) و(س) بزيادة: جعل.

(6) في (س) بزيادة: فإن ما أيضا تكون زائدة.

(7) ساقط من جميع النسخ.

(8) =====

(9) البيت من الطويل، للنتني في ديوانه: 158/1 وبرواية:

يرى أن ما ما بان منك لضارب

والشاهد فيه: ما ما بان، جاءت ما على الأصل بدون قلب.

(10) انظر الكشف: 525/3.

(11) الأحقاف: 26.

نظيره في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾⁽¹⁾، [وقيل]⁽²⁾: ما وجدنا من ذهب إلى كون أن هنا بمعنى قد⁽³⁾ (وإن من ذلك) أي: من مجيء إن بمعنى قد⁽⁴⁾ ﴿ فَلَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾⁽⁵⁾، أي: قد نفعت ذكراك، إذ بها حصل إيمان كثير من الناس، نسبة المصنف إلى قطرب⁽⁶⁾، [وقال الحلبي: ذكره]⁽⁷⁾ ابن خالويه⁽⁸⁾، [وهو بعيد جدا]⁽⁹⁾ (وقيل: قائله الفراء، والنحاس، والجرجاني، والزهرائي، [ذكره الحلبي]⁽¹⁰⁾ (في هذه الآية)⁽¹¹⁾ إن التقدير: وإن لم تنفع، على أنه

(1) الأعراف: 10.

(2) في (س): كذا قيل.

(3) الفائل وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 1/31.

(4) الأعلى: 9.

(5) عندما تحدث أن لـإن معنيان آخران غير الأربعة المعروفة، انظر ص: 1/33، وراي قطرب في الأزهية: 50.
- وقطرب هو: أبو علي، محمد بن المستنير النحوي، لازم سيبويه، وأخذ عنه عيسى بن عمرو. من تصانيفه: الملل في النحو، والأخداد، ومجاز القرآن (ت: 206هـ)
انظر طبقات النحويين واللغويين: 99، 100، بنية الوعاة: 1/242، 243، نزعة الألباء: 85، الأعلام: 95/7.

(6) في (س): ونسب إلى الشهاب.

(7) انظر الباب في علوم الكتاب: 2/282، والدر المصون: 10/763.

- وابن خالويه هو: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، الحمذاني الأصل، اللغوي، النحوي، تلقى النحو، واللغة، وعلوم القرآن، والحديث، وغيرها عن ابن دريد، ونفطويه، وابن الأنباري، وغيرهم. من مصنفاته: الحجة في القراءات السبع، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، شرح ديوان أبي فراس الحمداني. (ت: 370هـ)

انظر إنباء الرواة: 1/359 ذكر أن اسمه الحسين بن محمد، وفيات الأعيان: 2/178، بنية الوعاة: 530/529، الأعلام: 2/231.

(8) في (س): واستبد.

(9) في (س): قاله أبو حيان. انظر الدر المصون: 6/510-511، والبحر المحيط: 8/459، ومعاني القرآن للنحاس: 5/206، والمحرد الوجيز: 5/480، ولم أعر على قول الفراء في معاني القرآن.

- والزهرائي هو: سليمان بن محمد، كان ذا حظ من علوم اللسان، روى عن النحاس، والسيرافي، والزجاجي، وروى عنه ابنه أبو علي الحسن الحاسب. من مصنفاته: أدب الكاتب.

انظر بنية الوعاة: 1/602، معجم المؤلفين: 1/796.

(10) ساقط من جميع النسخ.

أنه من باب الاكتفاء، وهو نوع من إيجاز الحذف، حذف منه المعطوف، [و⁽¹⁾]
 العاطف⁽²⁾، يدل عليه قوله: (مثل: ﴿سَرَّائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾)⁽³⁾ أي: والبرد، فإنه
 علم في الاكتفاء، وعلى هذا القول فالشرطية في موضع الحال عطف عليها ما
 يناقضها⁽⁴⁾ نحو: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي، وفي هذه الصورة ترك الواو مستمر
 لأن [الشرطين المتناقضين في]⁽⁵⁾ مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط، بل
 يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
 تُنْذِرْهُمْ﴾⁽⁶⁾ بخلاف ما إذا لم يعطف عليها نقيضها فإنه لا بد فيه من الواو، نحو:
 آتِيكَ وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي إذ لو تركت لالتبس بالشرط حقيقة، كما قرره صاحب
 الضوء⁽⁷⁾، وهذه الواو إنما تدخل على حرف الشرط إذا كان ضد الشرط
 [المذكور]⁽⁸⁾ أولى بجزائه⁽⁹⁾، نحو: أَكْرَمُهُ وَإِنْ شَتَمَنِي، ثم اختلف فذهب الزغشري:
 إلى أنها للحال⁽¹⁰⁾، وبه جزم التفتازاني⁽¹¹⁾، وذهب الرضي: إلى أنها للاعتراض⁽¹²⁾،

(1) في (ي): مع.

(2) الاكتفاء: ذكر أحد الضدين مع أن كلا منهما مراد. انظر البرهان في علوم القرآن: 118/3.

(3) النحل: 81.

(4) في (س) بزيادة: كما في.

(5) في (س): النقيضين من الشرطين.

(6) البقرة: 6.

(7) انظر ضوء المصباح: ل 23/1.

- صاحب الضوء هو: محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفرايني، عالم بالنحو. من مصنفاته: ضوء المصباح،
 لياب الإهراق، لب الألباب (ت: 684هـ).

(8) انظر كشف الظنون: 1708/2، تاريخ الأدب العربي: 269/5، الأعلام: 31/7.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: من الشرط.

(11) في (س) بزيادة: والمعنى: أكرمه والحال أنه شتمني فرضاً وتقديراً. وانظر المفصل: 319.

(12) انظر المطول: 152.

(12) انظر شرح الرضي على الكافية: 98/4.

[والجيزي]⁽¹⁾: إلى أنها للعطف على حال محذوفة⁽²⁾، وصوبه المصنف في شرح قول
كعب- رضي الله عنه:-

كُلُّ ابْنِ أُنْكَسٍ وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلِهِ حَلَبَاءَ مَحْمُولٍ⁽³⁾

ثم قال: ومتى أسقطت الواو [في]⁽⁴⁾ هذا البيت، ونحوه فسد المعنى، فبهذا
[تبين]⁽⁵⁾ أن ما قيل: إن الواو الداخلة على إن الوصلية هي واو الحال⁽⁶⁾، [وكذا]⁽⁷⁾
ما قيل: إنها قد تستعمل بدون الواو⁽⁸⁾، ليس بسديد على إطلاقه، (وقيل: إنما قيل
ذلك) أي: قوله: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى﴾⁽⁹⁾ (بعد أن عمهم) أي: عم النبي الناس
(بالتذكير [ولزمهم])⁽¹⁰⁾ الحجة، فلا يرد أن الواجب على النبي - عليه الصلاة

(1) في (س): والجيزي.

(2) انظر رأي الجيزي في المصنف: 50/1، وشرح الرضي على الكافية: 99/4، وضوء المصباح: ل 23/1.

- والجيزي هو: أبو حفص، عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجيزي، إمام في الأدب والنحو، من علماء
القرن السادس الهجري، قرأ الأدب على أبي المظفر الأيوبي، وسع من عبد الرحمن الدوني سنن النسائي
(ت: 550هـ)

انظر إنباء الرواة: 329/2، بغية الوعاة: 221/2، معجم الأدباء: 466/4 - 469، المعجم المفصل للشواهد
العربية: 502/1، 503.

(3) البيت من البسيط، لكعب بن زهير في ديوانه: 65، والمعجم المفصل للشواهد العربية: 317/6، ومنه
اللييب: 221/1، ولسان العرب: (ح. د. ب) 301/1، (أ. و. ل) 39/11، وتاج العروس: (ح. د. ب)
205/2. والشاهد فيه: وإن طالت، فالواو للحال.

- وكعب هو: أبو المضرب، كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر من أهل نجد، له شهرة في الجاهلية
والإسلام، وله ديوان شعر (ت: 26هـ)

انظر طبقات فحول الشعراء: 99، 100/1، الشعر والشعراء: 80، الأغاني: 82/17، الأعلام: 226/5.

(4) في (س): من.

(5) في (س): ظهر.

(6) القائل الشمني في المصنف: 50/1.

(7) في (س): مثل.

(8) القائل الدماصي، واعترض عليه الشمني، انظر شرح المغني، والمصنف: 49، 50/1.

(9) الأعلى: 9.

(10) في (ح) و(ط): لزمت.

والسلام- التذكير نفع، أو لم ينفع⁽¹⁾، لأن هذا في مبدأ الأمر، بخلاف سوق الآية فإنه بعد ذلك، فلا يضر وجود الشرط، وعدم العموم (وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم⁽²⁾، كقولك: لمن يعظ عِظَ الظَّالِمِينَ إِنَّ سَمِعُوا مِنْكَ، تريد بذلك الاستبعاد) مجازاً بعلاقة/ الشك، والتردد فيهما، كأنه قيل: فذكر،⁽³⁾ ولكن النفع بعيد مشكوك فيه بالنسبة إلى الناظرين إليهم (لا الشرط) الحقيقي وتقيد⁽⁴⁾ بالسمع.

(وقد اجتمعت الشرطية، والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالًا إِنَّ أَمْسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾⁽⁴⁾ الأولى: شرطية، والثانية: نافية، جواب) أي: جزء جواب (للقسم) المقدر (الذي آذنت به اللام الداخلة على⁽⁵⁾ الأولى)، والمعنى: والله لئن زالت السموات والأرض ما أمسكهما [أحد]⁽⁶⁾ من بعد الله، أو من بعد الزوال (وجواب الشرط محذوف وجوباً) يدل عليه جواب القسم، وقد جرى هنا على ما عليه الجمهور: من أن القسم والشرط إذا اجتمعا فالجواب المذكور للسابق⁽⁷⁾.

(وإذا دخلت) [أي: ⁽⁸⁾إن] النافية (على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيويه، والفراء)، لدخولها على القبيلين، وإنما عملت ما الحجازية لقوة شبهها بكيس⁽⁹⁾، (وأجاز الكسائي)، وأكثر الكوفيين (والمبرد) وابن السراج، والفارسي،

(1) قاله الزخشري في الكشف: 244/4، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 15/20.

(2) في (س) بزيادة: هذا هو الثاني من وجهي الزخشري.

وانظر الكشف: 244/4.

(3) في (س) بزيادة: الوعظ.

(4) فاطر: 41.

(5) في (س) بزيادة: إن.

(6) ساقط من (س).

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 456، 457/4.

(8) ساقط من (س).

(9) قال سيويه في الكتاب 153/3: وتكون في معنى ما، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾، أي: ما الكافرون إلا في غرور.

وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنما، وذلك قولك: ما إن زيد فاعب والظاهر أن ما أثبت عبد السلام هارون من نسخة (ط) ليس صواباً، بل الصواب ما في آ وب وهو: وتصرف ما إلى الابتداء كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنما.

بمعنى: أن إن إذا زيدت بعد ما أبطلتها عن العمل كما أبطلت ما عمل إن. وانظر رأي الفراء في المصح: 453/1.

وابن جني من البصريين (إعمالها عمل كيس⁽¹⁾)، وهو الصحيح لورود السماع [به]⁽²⁾ نثرا ونظما، كقوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيلًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ⁽³⁾

ومنفول من سيبويه أيضا⁽⁴⁾ (وقرأ سعيد بن جبير): أحد أعلام التابعين، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين، قيل: لم يسلط على قتل أحد بعده⁽⁵⁾ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَشْأَلُكُمْ﴾⁽⁶⁾ بنون [خفيفة]⁽⁷⁾ مكسورة لالتقاء الساكنين، نون إن ولام الذين، (ونصب عبادا)، على أنه خبر إن النافية، واسمها الموصول (و) نصب (أمثالكم)، على أنه صفة عبادا لأنه بمعنى: مما يليكم، وهذا التخرج نسب

⁽¹⁾ قال الشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح 271/1: «واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه، والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة، وسمع ذلك من أهل العالية. وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 375/1، والمهم: 453/1، والمقتضب: 622/2، والإيضاح على شرح المفصل لابن يعش: 219/2، والمختب: 384/1.

- وابن السراج هو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل، أديب لغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي، والسيراfi، والفارسي (ت: 316هـ)

انظر إنباء الرواة: 145/3، بغية الوعاة: 109/1، شذرات الذهب: 273/2، الأعلام: 136/6.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ البيت من المنسرح، بلا نسبة في الخزاعة: 166/4، والمقاصد النحوية بهامش الخزاعة: 112/2، وشرح شذور اللهب: 297، وشرح ابن عقيل: 169/1، والمهم: 153/1، وحاشية الصبان: 395/1، وفي الأزهية: 46، وشرح الكافية الشافية: 189/1 برواية 'حزبه الملاعين' بدل أضعف المجانين. والشاهد فيه: إن هو مستوila، حيث عملت إن عمل كيس.

⁽⁴⁾ قال أبو حيان في الارتشاف 1207/3: «واختلفوا على سيبويه، والمبرد، فنقل السهيلي: أن سيبويه أجاز إعمالها، وأن المبرد: منع ذلك، ونقل النحاس عكس ذلك. انظر الكتاب: 152، 153/3، والمساعد: 281/1، والمقتضب: 622/2.

⁽⁵⁾ الحجاج هو: أبو محمد، الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، قائد، داهية، خطيب (ت: 95هـ)

انظر طبقات القصرين: 188/1، وفيات الأعيان: 371/2، شذرات الذهب: 108/1، الأعلام: 93/3.

⁽⁶⁾ الأهراف: 194.

⁽⁷⁾ في جميع النسخ: خفيفة.

التخريج نسب إلى ابن جني، فلا يناقض قراءة الجمهور بتشديد أن، ورفع عباداً⁽¹⁾ لأن معناها: أن الأصنام عباد له تعالى مماثلة لكم في المخلوقية، فلم تعبدونها وهي لا تصلح لذلك؟، ومعنى قراءة النفي: أنها ليست عباداً مماثلة لكم بل أنتم أعلى منها وأفضل لما لكم من كمال العقل وحسن الخلق، والمعبود لا يليق أن يكون دون العابد، بل ولا مساوياً له، وخرجها أبو حيان: على أنها إن المخففة، نصبت الجزئين كما نصب أصلها في قوله:

إِنْ حُرَّاسَنَا أَمْنٌ

... ..

(وسمع من أهل العالية:) وهم الحجاز وما والاها (إِنْ أَخَذَ خَيْرًا مِنْ أَخِي إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ)⁽³⁾، وَإِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ⁽⁴⁾ بنصبهما، على أن الأول خبر إن [النافية]⁽⁴⁾، والثاني عطف عليه (ومما يتخرج على الإعمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم:) بعض العرب (إِنْ قَاتِمٌ، وأصله: إِنْ أَنَا قَاتِمٌ)⁽⁵⁾، فحذفت همزة أنا مع حركتها (اعتباطاً)، لا لعله موجبة للحذف، والاعتباط: نحر البعير من غير علة⁽⁶⁾ (وَادْغَمْتَ نُونِ إِنْ فِي نُونِهَا، نون أنا) (وحذفت ألفها في الوصل)، هذا

(1) في (س) بزيادة: أمالك. انظر المحجب: 384/1، ومشكل إعراب القرآن: 338/1.

(2) انظر البحر المحيط: 4/444، والنهر الماد: 2/662.

شطر بيت من الطويل، لعمري بن أبي ربيعة، والبيت بتمامه:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَقَاتِ وَلْتَحْنِ
خَطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أَمْنٌ

انظر شرح شواهد المغني: 1/122، والخزانة: 4/167، والمجمع: 1/490، وشرح الأشموني: 1/402، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/102. والشاهد فيه: إن حراسنا أسدا، نصبت إن الجزئين.

(3) في (س) بزيادة: بنصب خيراً على أنه خبر إن النافية.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: أي: ما أنا قائم.

(6) انظر القاموس المحيط: (ع . ب . ط) 2/386.

[على⁽¹⁾] رأي الكوفيين، فإن [ألف أنا]⁽²⁾ عندهم من نفس الكلمة، وأما عند البصريين فزائدة⁽³⁾، ولا يخفى أن قاعدة الرسم أن تكتب ألف أنا كما في / لكننا^{1/22} ولعل تركها للإلغاز والتعمية، ولا يبعد أن يكون هذا باعثاً لذكر هذا القول، وإلا فالخلاف جارٍ في أنا مطلقاً (وسُمِعَ إِنْ قَائِماً على الإعمال) أصله: إن أنا قائماً، وكيفية الإعلال فيه [مثل ما في الإهمال]⁽⁴⁾ (وقول بعضهم: في إعلال مثل هذين المسموعين نُقِلَتْ حركة الهزمة إلى النون ثم أُسْقِطَتْ) الهزمة (على القياس في التخفيف بالنقل) وبالإسقاط، لكن الأصوب تركهما حذراً عن المصادرة (ثم سكنت النون) التي نقلت إليها حركة الهزمة (وَادْغَمَتْ)، في نون أنا (مردود، لأن المحذوف لعله [كالثابت]⁽⁵⁾)، الذي لم يحذف أصلاً، وأراد بالعلة الموجبة القياسية بدليل قوله (ولهذا تقول: [هذا]⁽⁶⁾ قاضي - بالكسر - لا بالرفع)، لم يقل: لا بالضم، مع أنه يناسب الكسر إيماء إلى أنه لو حركت الواو بالضم لكان ذلك حركة الإعراب كما في هَؤُلَاءِ يَدَّ (لأن حذف الياء [لالتقاء الساكنين]⁽⁷⁾) - الياء والتنوين - فهي مقدرة الثبوت،) لثبوت علته، بخلاف من يؤيد المحذوفة اعتباراً، فإنها كانت محذوفة نسياً منسياً، فصار ما قبلها متعقب الإعراب كما قال الرضي⁽⁸⁾ (وحينئذ) أي: حين إذ كان المحذوف لعله بمنزلة الثابت (فيمتنع الإدغام)، في مسألتنا (لأن الهزمة فاصلة) بين المثليين (في التقدير)، لثبوتها فيه، [ولهذا]⁽⁹⁾ لم تقلب الياء ألفاً في جَبَلٍ للضبع، إذ أصله جَبَّالٌ وزان فيعمل⁽¹⁰⁾ (ومثل هذا البحث يتأني في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هَوَ اللّهُ

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): الألف.

(3) انظر الارتشاف: 1208/3.

(4) في (س): ما في الإهمال بعينه.

(5) في جميع النسخ: بمنزلة الثابت.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) في جميع النسخ: للساكنين.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 77/1.

(9) في (س): ولذا.

(10) انظر لسان العرب: (ج . 1 . ج . 11/96).

رَبِّي⁽¹⁾ اقتصر الزخشمري على الوجه الثاني، وحكم [الحلي]⁽²⁾ بأنه أحسن الوجهين لجريه على القاعدة⁽³⁾، ولا يجوز أن تكون لكنْ مشددة، والألف للإشباع لوقوع هُوَ بعدها، وتقدير ضمير الشأن من غير أنْ المفتوحة ضعيف، أو ضرورة كالإشباع، وإعرابه على ما قال أبو البقاء: أنا مبتدأ، وهو مبتدأ ثان، والله مبتدأ ثالث، وزبي الخبر، والياء عائدة على الأول⁽⁴⁾.

(الثالث:) من أوجه إنْ (أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين)⁽⁵⁾: فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها عمل أصلها (خلافا) نصب على المصدر، أو الحال، أي: ذا خلاف، أو مخالفا (للكوفيين)⁽⁶⁾، الظاهر أن الخلاف راجع إلى جواز إعمالها، قال الرضي: ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، والآية رد عليهم⁽⁷⁾، فجعل الكسائي أنْ مع اللام في الأسماء مخففة، وفي الأفعال نافية، واللام بمعنى: إلا⁽⁸⁾، فهذا [سقط]⁽⁹⁾ ما قيل: إن الكوفيين لا يقولون بالمخففة، ولا بإعمالها⁽¹⁰⁾، وكذا ما قيل: [إن الخلاف راجع إلى]⁽¹¹⁾ قوله: أن تكون مخففة⁽¹²⁾، بناء على أنهم لا يقولون بها، كما صرح به المصنف في بحث أنْ- المشددة-⁽¹³⁾، [وفيه: أن ما صرح به]⁽¹⁴⁾ رواية ضعيفة عنهم بدليل قوله هناك، وعن الكوفيين أنها لا

(1) الكهف: 38.

(2) في (س): الشهاب.

(3) في (س) بزيادة: ولما قضى القاضي.

انظر الكشف: 484/2، الدر المنثور: 457/4، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 177/6.

(4) انظر البيان في إعراب القرآن: 104/2.

(5) في (س) بزيادة: الاسمية والفعلية.

(6) انظر الإنصاف: 195/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 34/2، والمجم: 511/1.

(7) شرح الرضي على الكافية: 366/4.

(8) انظر المجم: 513/1.

(9) في (س): ظهر أن.

(10) في (س) بزيادة: غير سديد. والقاتل الدمامي، انظر شرح المخني: 52/1.

(11) في (س): إنه يرجع إلى صدر المسألة فقط، وهو.

(12) القاتل التمني في النصف: 52/1.

(13) مبحث أنْ ص: 212.

(14) في (س): قلت ما صرحه.

تخفف (لنا) معشر البصريين في الاستدلال على إثبات أن المخففة وإعمالها (قراءة الحرمين، وأبي بكر) أحد رواة عاصم (﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا لَيُوقِنْتَهُمْ ﴾ ⁽¹⁾)، وفيه بحث، لأن قراءة أبي بكر بتخفيف إن وتشديد لَمَّا، وقراءة الحرمين / بتخفيفهما، فالأولى أن 22/ب يقول: وكذا قراءة أبي بكر، إلا أنه شدد ميم لَمَّا، ولعله اعتمد على ما قال في بحث لَمَّا: قراءة أبي بكر بتخفيف إن وتشديد لَمَّا محتملة لأن تكون إن مخففة، وأن تكون نافية، وكلاً مفعول له بإضمار أرى، ولَمَّا بمعنى إلا ⁽²⁾، ثم هذا الاحتمال لا يقدح في الاستدلال.

كما مر، فلا يرد ما قيل: إنه مع هذا الاحتمال لا يتأني ⁽³⁾ الاستدلال بهذه القراءة، ثم للكوفيين أن يبيحوا عن قراءة الحرمين يمثل ذلك ⁽⁴⁾ (و) لنا (حكاية سيويه إن عَمَرًا لَمْ تُطْلَقْ) فإنه قال: صح عن العرب ذلك ⁽⁵⁾، ولم يثبت أن اللام بمعنى إلا، وإلا لصح لَمْ يَقُمْ لَزِيدٌ، ثم الأخفش موافق له في هذه الحكاية ⁽⁶⁾ (ويكثر إهمالها، أي: ألفا إن المخففة الداخلة على الاسم كثر في نفسه (لحو: ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ⁽⁷⁾، ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدُنَّا مُحَضَّرُونَ ﴾ ⁽⁸⁾، وقراءة حفص ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ ⁽⁹⁾)، بتخفيف إن (وكذا [قرأ] ⁽¹⁰⁾ ابن كثير،

(1) هود- عليه السلام-: 111. انظر النشر: 290/2، 291، والإقناع: 410، ومختصر الحجة: 108.

- الحرمين هما: نافع، وابن كثير، وقد سبق ترجمتهما في بحث المهمة المفردة.

- وشعبة هو: شعبة بن عياش الأزدي النهشلي الكوفي، كان إماماً وعالماً كبيراً، من كبار أئمة السنة، وهو أحد رواة عاصم، عرض عليه القرآن ثلاث مرات (ت: 193هـ).

انظر معرفة القراء الكبار: 110/1، النشر: 156/1، الإقناع: 69، الأعلام: 165/3.

(2) انظر مغني اللبيب: 311/1.

(3) في (س) بزيادة: له.

(4) القائل الدماغي، انظر شرح المغني: 52/1.

(5) قال في الكتاب 4/140: "وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عَمَرًا مُطْلَقٌ."

(6) انظر معاني القرآن للأخفش: 1/290.

(7) الزخرف: 35.

(8) يس: 32.

(9) طه: 63.

(10) في (ط): قراءة.

إلا أنه شدد نون ههنا⁽¹⁾ فلا يكون عما نحن فيه (ومن ذلك ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽²⁾ في قراءة من خفف لآء) قيد للآيات التي فيها لآء لا للآية الأخيرة فقط⁽³⁾، فإن من خفف لآء وهم الحرمان، وأبو عمرو، والكسائي خففها في الكل⁽⁴⁾، فالأحسن أن لا يفصل بينها بقوله: وقراءة حفص، إلا أنه لما فصل فصل بقوله: ومن ذلك (وإن دخلت على [الفعل أهملت وجوبا]⁽⁵⁾)، فإن تقدير الشأن معها قد ضعفه ابن الحاجب، ومنعه أبو علي⁽⁶⁾، وقال الرضي: ⁽⁷⁾جوزه بعضهم قياسا على أن المفتوحة⁽⁸⁾، وإليه مال [اليضاي]⁽⁹⁾، والأحسن أن يكون كل مبتدأ، وعليها خبره، وحافظ فاعله، ومأ مزيده بعد اللام الفارقة (والأكثر) بل اللازم عند البصريين (كون الفعل) الواقع بعدها من نواسخ المبتدأ والخبر، وأما الكوفيون فيعممون جواز دخولها على الأفعال كلها قياسا⁽¹⁰⁾ (ماضيا ناسخا)، أما الأول: فلأن المشددة شبيهة بالماضي لفظا ومعنى، وأما الثاني: فلكلا يزول أصل وضعها بالكلية (لحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾⁽¹¹⁾)،⁽¹²⁾ على قراءة النصب، وأما على قراءة

(1) انظر النشر: 321/2، وخضعت الحجة: 145، 146.

- وحفص هو: أبو عمرو، حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، إمام القراءة في عصره، كان ضريوا وهو أول من جمع القراءات. من تصانيفه: كتاب ما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن، وقراءات النبي - صلى الله عليه وسلم - وأجزاء القرآن (ت: 246هـ).

انظر غاية النهاية: 255/1، معجم الأدباء: 215/10، النشر: 156/1، الأعلام: 264/2. الطارق: 4.

(2) لتدخل أبي الزعفران، ويس.

(3) انظر النشر: 291/2، والإقناع: 458، وخضعت الحجة: 242.

(4) في جميع النسخ: على الجملة الفعلية وجب إعمالها.

(5) انظر الإيضاح على شرح المفصل: 187/2، 188، والبغداديات: 57.

(6) في (س) بزيادة الواو.

(7) قال الرضي في شرح الكافية 368/4: وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة.

(8) في (س): القاضي. في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 415/2 قال القاضي: إن هي المخففة من الثبلة، واللام هي القاصلة.

(9) انظر الارتشاف: 1275/3، المحج: 513/1، وشرح التصريح: 328/1.

(10) البقرة: 143.

(11) في (س) بزيادة: يعني:..

الرفع فهو من هذا الوجه لا من هذا الباب⁽¹⁾ ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ﴾⁽²⁾، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا﴾ أي: علمنا ﴿أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾⁽³⁾، ودونه أن يكون مضارعا ناسخا، وإنما كان⁽⁴⁾ دون ما قبله لفوات الماضي (لحو: ﴿وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَزْلِفُوكَ﴾)⁽⁵⁾، ﴿وَإِنْ تُظُنَّكَ لَمَنِ الْكَافِينَ﴾⁽⁶⁾، يفهم منه أن النسخ أقوى من الماضي، ولهذا⁽⁷⁾ قال: (ويُقاس على النوعين) أي: على أمثلة نوعي الأكثر، والكثير المسموعة، وإلا فلا معنى للقياس على ذات النوعين (اتفاقاً)، [وفيه تعريض لابن مالك حيث قال: إنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه]⁽⁸⁾ (ودون هذا) أي: دون كونه مضارعا ناسخا (أن يكون ماضيا غير ناسخ، لحو قوله): أي: قول من قال:

(سَلَّتَ بِمِثْلِكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا)

صدر بيت من الكامل لعاتكة بنت زيد زوجة الزبير بن العوام⁽⁹⁾، عجزه:

(1) قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ اليزيدي بالرفع.

انظر البحر المحيط: 425/1.

(2) الإسراء: 73.

(3) الأعراف: 102.

(4) في (س) بزيادة: هذا.

(5) القلم: 51.

(6) الشعراء: 186.

(7) في (س): ولذا.

(8) في (س): انقضى فيه أثر أبي حيان، حيث قال في ارتشاه: دعوى ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ليس بشيء. انظر شرح التسهيل لابن مالك: 37/2، وشرح الكافية الشافية: 223/1، والارتشاف: 1272/3.

(9) عاتكة هي: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية، ابنة عم سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

(ت: 40هـ).

انظر الحماسة البصرية: 606، 607/2، الخزائن: 378/10، شرح إبيات المني: 92/1، 93، الأعلام:

242/3.

- والزبير هو: أبو عبد الله، الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، الصحابي الشجاع، وأحد العشرة المبشرين

بالجنة، وأول من سئل سيده في الإسلام، شهد بدرًا وأحدا وغيرهما (ت: 36هـ).

انظر تهذيب التهذيب: 148/2، 149، الإصابة: 445/1، البداية والنهاية: 387/3، الأعلام: 43/3.

والخطاب لمعرو بن جرموز، قاتل الزبير غدرا.

أي: وجبت عليك عقوبة الدم العمد، وهو: القود، شَلَّتْ يَدُهُ تُشَلُّ- بالفتح -: يست، وأشلت، وشلت- مجهولتين- كما في القاموس⁽²⁾.

(ولا يقاس عليه) أي: على ما سمع من أمثله (خلافا للأخفش)، ولم يذكر الكوفيين كما [ذكره]⁽³⁾ ابن مالك، لأن الغرض بيان حالة المسألة عند البصريين، فإنه (أجاز: إِنْ قَامَ لَنَا، وَإِنْ قَعَدَ لَأُتَ⁽⁴⁾)، وأما غيره فيمنعه، ويعد ما ورد منه⁽⁵⁾ شاذاً⁽⁶⁾ (ودون هذا) أي: دون كونه ماضيا غير ناسخ (أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم: إِنْ يَزِيئَكَ لَتَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِيئَكَ لَهَيْءٌ) والهاء للسكت (ولا يقاس عليه) لفوات المضي والنسخ معا (إجماعا) من البصريين⁽⁷⁾، ومن قال بانفاق الكوفيين والبصريين فقد نسي ما قدمت يداه من أن الكوفيين يعممون دخولها على الأفعال كلها قياساً⁽⁸⁾ (وحيث وجدت إِنْ وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه

(1) البيت لماتكة في شرح شواهد الغني: 1/ 71، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 278/2، وشرح التصريح: 328/1، والخزانة: 398/1 وبرواية تافه ربك بدل شلت يميك، ووجبت بدل حلت، وفي شرح الفصل لابن يعيش: 72/8 برواية تافه ربك بدل شلت يميك، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 440/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 37/2 برواية هبلتك أمك بدل شلت يميك، وفي الإنصاف: 641/2 برواية كُتِبَ بدل حلت، وفي شرح أليات سيويه للنحاس: 57 برواية تكلتك أمك بدل شلت يميك. ولأسماء بنت أبي بكر في شرح الأشموني: 439/1. زوجة الزبير أيضا. والشاهد فيه: دخول إِنْ المخففة على الماضي غير ناسخ.

(2) القاموس المحيط: (ش. ل. ل.) 3/ 413.

(3) في (س): ذكر.

(4) في الجمع 513/1 قال السيوطي: قال البصريون إلا الأخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه، ووافقه ابن مالك. وانظر شرح التسهيل: 37/2، والكافية الشافية: 224/1. في (س) بزيادة: كيت مائة.

(5) قال ابن هشام في أوضح المسالك 154/1: ونذر كونه ماضيا غير ناسخ... وانذر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا.

(6) قوله إجماعا غير سليم، فقد قاس عليه الأخفش ووافقه ابن مالك كما ذكرنا سابقا.

(8) قاله وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 35/ب.

[المسألة⁽¹⁾] فاحكم [عليها]⁽²⁾ بأن أصلها التشديد) ثم خففت، فاللام لازمة سواء أهملت، أو أعملت، قال الرضي: مذهب سيويه وسائر النحاة أنها لا تلزم المعملة لحصول الفرق بالعمل⁽³⁾ (وفي هذه اللام خلاف) بين البصريين، وبينهم وبين الكوفيين (يأتي في باب اللام [إن شاء الله تعالى]⁽⁴⁾).
و⁽⁵⁾ (الرابع: أن تكون زائدة،) وجودها وعدمها سواء بالنسبة إلى أصل المعنى (كقوله:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تُكْرَهُهُ (... ..)

صدر بيت من البسيط لتأنيده الذياني، أحد شعراء الجاهلية⁽⁶⁾، عجزه:

(... ..) إِذْ نَ فَلَا رَقَعْتَ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي⁽⁷⁾

أي: ما فعلت شيئاً منكروهاك، فإن فعلت شئت يده حتى لا تقدر على رفع السوط (وأكثر ما زيدت) إن هذه (بعد ما التأنيده) قال الفراء: ما وإن حرفاً نفي

(1) في جميع النسخ: الأثلة.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) قال في شرح الكافية: 366/4: وهو خلاف مذهب سيويه وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المعملة لا يلزمها اللام،

لحصول الفرق بالعمل.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س) بزيادة: الوجه.

(6) التأنيده الذياني هو: أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذياني الفطافاني الحضرمي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، كان الشعراء يقصدون قبته في سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليه، له ديوان شعر (ت: 18 ق هـ).

انظر طبقات فحول الشعراء: 56، الشعر والشعراء: 92، الخزائن: 135/2، الأعلام: 54/3، 55.

(7) البيت للتأنيده في ديوانه: 451-، وبرواية صدر البيت:

ما قلت في شيء مما أتيت به

ونفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 74/1، وشرح أبيات المغني: 95/1، والخزانة: 451/8، وشرح الرضي على الكافية: 41/4، والأزهية: 52، وفي لسان العرب: (ن. د. ي) 451/15 برواية 'نديت' بدل 'أتيت'. والشاهد فيه: مجيء 'إن زائدة'.

ترادفا كترادف حرفي التوكيد في إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ⁽¹⁾، ورده ابن الحاجب: بأنه لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى من غير فصل⁽²⁾ ([إذا]⁽³⁾) دخلت على جملة فعلية كما في البيت، الذي انشد صدره (أو اسمية كقوله:

فَمَا إِنْ طَيْبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَتَائِيَا وَدَوْلَةً آخَرِيَا⁽⁴⁾

بيت من الوافر لقروة بن مسيك⁽⁵⁾، وقبله:

إِذَا مَا الدُّهْرُ جَرَّ عَلَى أَنَاسٍ كَلَّا كَلَّةً أَنَاخَ بِآخَرِيَا
فَقُلْ لِلشَّامِيِّينَ بَنَاءُ أَفِئُوا سَبَلَقَى الشَّامِيُّونَ كَمَا لَقِينَا

الطَّب⁽⁶⁾: العادة، قاله الجوهري⁽⁷⁾، وقال الأعلام: العلة والسبب، أي: لم يكن⁽⁸⁾ قتلنا الجين، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية، وانتقال الدولة⁽⁹⁾، والجين ضد الشجاعة، والمنايا جمع منية وهي: الموت، والدولة - بالفتح - في الحرب

(1) انظر الفصل: 402، وشرح المفصل لابن يعيش: 129/8.

(2) انظر الإيضاح لابن الحاجب: 227/2.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) البيت لقروة بن مسيك في شرح شواهد المغني: 81/1، والخزانة: 115/4 وبرواية 'وما بدل ثُمًا'، والكتاب: 153/3. ويلا نسبة في الكامل: 401/1، وشرح الرضي على الكافية: 433/4، وشرح المفصل لابن يعيش: 129/8، والمعجم: 449/1 برواية 'وما بدل ثُمًا'. والشاهد فيه: وقوع 'إن' بعد 'ثُمًا' الحجازية، وقد كتبت من العمل.

(5) في (س) بزيادة: أو للكعبت. كما نسب ابن يعيش في شرح الفصل: 129/8.

قروة بن مسيك هو: قروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة، صحابي غضرم، له شعر أجازه النبي - صلى الله عليه وسلم - (ت: 30هـ).

(6) انظر خزنة الأدب: 116/4، 117، الحماسة البصرية: 1664/4، معجم الشعراء: 208، الأعلام: 143/5. في (س) بزيادة: هنا.

(7) الصحاح: (ط . ب . ب) 1/257.

(8) في (س) بزيادة: سبب.

(9) انظر قول الأعلام في شرح شواهد المغني: 83/1، 84، وشرح أبيات المغني: 104/1.

- والأعلم هو: أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري الأندلسي، المعروف بالأعلم، عالم باللغة والأدب، أخذ عن إبراهيم الإفليلي، وأبي سهل الحراني، وأخذ عنه أبو علي الفسائي، وغيره. من تصانيفه: شرح الحماسة لأبي تمام، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح أبيات الجمل (ت: 467هـ).

انظر معجم الأدباء: 649/5، البلغة في أئمة النحو واللغة: 322، بغية الرعاة: 356/2، الأعلام: 233/8.

في الحرب الغلبة، وبالضم: في المال، وآخرين- بفتح الخاء- أي: غيرنا من أعدائنا،
[والواو بمعنى: مع] ⁽¹⁾ أي: منابانا ودولة آخرين مقرونان.
(وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية) لضعف عملها بوقوع إن بعدها (كما
في البيت، وأما قوله:

بَيْتِي غَدَائَةٌ، مَا إِنْ أَثْمُ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفًا، وَلَكِنْ أَثْمُ الْخَزَفِ ⁽²⁾

بيت من البسيط، غَدَائَةٌ- بضم المعجمة ودال/ مهملة ونون-: حي من 23/ب
يربوع ⁽³⁾، وبني غدانة: منادى حذف منه حرف النداء، والصريف: الفضة الخالصة،
والخزف: كل ما يعمل من طين وشوي بالنار.
(في رواية من نصب ⁽⁴⁾ ذهباً وصريفًا، [وهو ابن السكيت] ⁽⁵⁾، لا في رواية
من رفعهما ⁽⁶⁾ (فخرج على أنها نافية مؤكدة لَمَّا) لا زائدة حتى تكف عملها.

(وقد تزايد بعد ما الموصولة الاسمية ⁽⁷⁾)، كقوله:

⁽¹⁾ في (س): وذلك مثل قولهم: كُلُّ زَجَلٍ وَغَيْبَةٍ.

⁽²⁾ البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 84/1، والخزانة: 119/4، وشرح الرضي على الكافية: 186/2،
والهمع: 449/4، وشرح شذور الذهب: 220، وفي لسان العرب: (ص. ر. ف) 320/5 ورواية حقاً بدل لما
إن. وقال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 250/1: إنه لمقل.

والشاهد فيه: تخريج إن نافية مؤكدة لَمَّا.

⁽³⁾ انظر جمهرة النسب للكلي: 220، وجمهرة أنساب العرب للأندلسي: 224.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: وهو ابن السكيت.

⁽⁵⁾ سبق ذكرها في (س) في الرقم السابق. قال السيوطي في شرح شواهد المغني: 84/1 وبالنصب في رواية ابن

السكيت، وانظر منتهى أمل الأريب: 246/1.

⁽⁶⁾ انظر شرح شواهد المغني: 84/1.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: أشار بنقد إلى قلة زيادة إن بعد هذه المذكورات.

يَرْجِي الْمَرْءَ مَا إِنْ لَا يَسْرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَتْسَاءِ الْخُطُوبِ⁽¹⁾

بيت من الوافر لجابر بن رالان الطائي⁽²⁾، يرجي: من الترجية، أي: يأمل
المرء من المطلب ما لا يراه، وتعرض: من قولهم: سرت فعرض لي في الطريق
عارض من جبل، أو نحوه، أي: مانع يمنع المضي، قاله الفيومي⁽³⁾، ودون: كما في
دُونُهُ خَرَطُ الْقَتَادِ أي: أمامه، وأدناه: أقربه أو أخسه، وهذا أمس بالبيت، أي: إذا
كانت تعرض أمام أخسه فما ظنك بأعلى منه، والخطوب: جمع 'خطب' وهو الأمر
الشديد، وروى الخليل هكذا:

يَرْجِي الْمَرْءَ مَا لَا إِنْ يَلَاقِي

واستدل به على أن أصل كن: لَا إِنْ⁽⁴⁾.
(وبعد ما المصدرة، كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ البيت لجابر بن رالان، أو لإياس بن الأثر في شرح شواهد المغني: 85/1، وشرح أبيات المغني: 107/1،
والخزاعة: 442/8. وبلا نسبة الجني الداني: 211/1، وفي شرح الرضي على الكافية: 39/4 برواية لا أن
يلاقي بدل إن لا يراه، وفي المجمع: 454/1 برواية أبعد بدل أدناه. ولجابر بن رالان في شرح التصريح:
359/2.

والشاهد فيه: زيادة إن بعد ما الموصولة الاسمية.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وقيل: لإياس بن الأثر.

- وجابر بن رالان هو: جابر بن رالان النسبي، شاعر جاهلي، أحد بني سبيس بن معاوية بن جرويل.

انظر شرح الحماسة البصرية: 352/2، الخزاعة: 445/8.

⁽³⁾ المصباح المنير: (ع . ر . هـ) 240.

- والفيومي هو: أحمد بن محمد بن علي الفيومي، لغوي أديب، نحوي شافعي، تميز في العربية عند أبي جابر.

من مصنفاته: المصباح المنير، نثر الجمان في تراجم الأعيان، ديوان خطب (ت: 770هـ).

انظر بنية الوعاة: 389/1، كشف الظنون: 1710، الأعلام: 224/1.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: ذكره الرضي. انظر شرح الرضي على الكافية: 38/4، 39.

⁽⁵⁾ البيت للمعلوط القريني في شرح شواهد المغني: 86/1، وشرح أبيات المغني: 111/1.

وبلا نسبة في الخزاعة: 443/8، والكتاب: 222/4، وسر صناعة الإعراب: 55/2، والخصائص: 150/1،

والجمع: 455/1، وضرائر الشعر: 61، 196. والشاهد فيه: وقوع إن زائدة بعد ما المصدرة.

بيت من الطويل للمعلوط القريعي⁽¹⁾، رجّ: أمر من الترجية، والفتى: الشاب، مفعوله، والسن: مقدار العمر كما في القاموس⁽²⁾، فلا حاجة إلى تقدير مضاف، أي: على زيادة السن⁽³⁾، وخيراً: مفعول يزيد، والمعنى: إذا رأيت شاباً كلما زاد عمره زاد خيره فرجه للخير⁽⁴⁾، وبه استشهد النحاة على جواز تقديم معمول خبر لا زال عليها⁽⁵⁾، وقيل: هو تمييز [قدم]⁽⁶⁾ على رأي المازني⁽⁷⁾، وقال الأعلام: قدمه ضرورة⁽⁸⁾، قيل: لا يتعين البيت شاهداً لزيادة إن احتمال أن تكون شرطية، ومأ زائدة داخلية على الفعلية، كما الثانية في [قوله]⁽⁹⁾:

إِذَا تَرَيْتَا حَفَاةً لَا يَمُوتَانِ إِنْ كَذَبْتَكَ مَا نُحْفِي وَنُتَمِيلُ⁽¹⁰⁾

(1) المعلوط القريعي هو: قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن مناة بن نجيم، شاعر فحل. انظر جهرة النسب للكلبي: 239 - 241، جهرة أنساب العرب: 219، شرح أبيات المغني: 1/114، الأعلام: 196، 195/5.

(2) القاموس المحيط: (س. ن. ن) 238/4. المعلوط القريعي هو: قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن مناة بن نجيم، شاعر فحل. انظر جهرة النسب للكلبي: 239 - 241، جهرة أنساب العرب: 219، شرح أبيات المغني: 1/114، الأعلام: 196، 195/5.

(3) في (س) بزيادة: كما قيل. والقاتل الدماغي، انظر المنصف: 55/1.

(4) في (س) بزيادة: قال السيوطي.

(5) انظر شرح شواهد المغني: 86/1.

(6) في (س) متقدم.

(7) القاتل ابن يمشى في شرح المفصل: 130/8، وقال العيني في المقاصد النحوية بهامش الحزاة: 23/2 ويجوز أن يكون تمييزاً مقدماً على رأي المازني.

- والمازني هو: أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقة، إمام عصره في النحو والأدب، درس على الأخفش الأوسط، وعلى المبرد. من تصانيفه: التصريف، الدباج، حلل النحو (ت: 249هـ).

انظر إنباه الرواة: 1/281، معجم الأدباء: 107/7، 108، وفيات الأعيان: 1/283، الأعلام: 60/2.

(8) في مواهب الأريب: ل 1/37 قال وحشي زادة: "وقال الأعلام: خيراً تميز، والعامل فيه يزيد قدم للضرورة.

(9) في (س): قول الأعشى. والقاتل الدماغي، انظر قوله في شرح المغني: 55/1.

(10) البيت من البسيط، للأعشى في ديوانه: 147، وشرح أبيات المغني: 1/113، وشرح القصائد المشر للتبريزي:

279، والأمالى الشجرية: 2/246.

وفيه: [إن الأولى في ترك التشبيه، فإن ما الأولى زائدة أيضا]⁽¹⁾.
(وبعد ألا الاستفتاحية كقوله:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتْ كَيْسًا أَحَافِزُ أَنْ تَنَاقَى النَّوَى بِغَضْرُونَا⁽²⁾

بيت مصرع من الطويل، سرى بمعنى: سار، وإسناده إلى الليل مجاز مجرد عن قيد الليل، إذ لا معنى لذهاب الليل بالليل، ومن قال: أي: ذهب ليلى بالأم والحنة، ولا حاجة إلى إخراج سرى عن حقيقته، لأن الليل لا يذهب بالنهار، فقد خبط⁽³⁾، والكيب: المنكسر من الحزن، وتناى: تبعّد، والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد⁽⁴⁾، وغضوب - معجمتين - وزان ضبور: اسم امرأة، ولهذا⁽⁵⁾ لم [يصرف]⁽⁶⁾، والباء: للملابسة حال من النوى، وقيل: متعلقة بها⁽⁷⁾.

(وقيل مَدُّ الإنكار)، هي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة إذا [قصد]⁽⁸⁾ إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر فيقال: أزيد إنيه فالباء [لمد الصوت]⁽⁹⁾، والهاء للوقف، وإضافة المدة⁽¹⁰⁾

(1) في (س): بحث، لأن ما زائدة، فإن لراد الأولى في الموضعين ترك التشبيه، وإلا فالتشبيه في الأولى دون الثانية.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 86/1، وشرح أبيات المغني: 114/1، والخزانة: 443/8، والجنى الداني: 211/1، والمهم: 455/1. والشاهد فيه: ألا إن سرى، حيث وقعت إن بعد ألا الاستفتاحية.

(3) القائل وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 1/37.

(4) في (س) بزيادة: وهي غير مؤنثة.

(5) في (س): ولذا.

(6) في (س): يصرفه.

(7) القائل وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 1/37.

(8) في (س): فصلت.

(9) في (س): حرف مد.

(10) في (س) بزيادة: إلى الإنكار.

لأدنى ملابسة، على أن تكون كلمة إن علما للإنكار/ لكونها للنفي في بعض 1/24 المواضع (سمع سيبويه رجلا يقال له: أُنْخَرَجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ؟ فقال: أي: ذلك الرجل (أنا إنَّه؟) قيل: هذا بهمزيّن وإسقاط الألف من أنا، وبعدها همزة ونون مكسورتان بعدهما ياء وهاء ساكتتان⁽¹⁾ (منكرا) على من خاطبه بهذا الكلام (أن يكون رأيَه) أي: رأي ذلك الرجل (على [خلاف ذلك]⁽²⁾)، أي: على خلاف أن يخرج، كأنه قال: كيف لا أخرج؟ فأنكر استفهامه عن شيء لا ينبغي أن يستفهم عن مثله لكونه لابد له (وزعم ابن الحاجب) أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المصري المالكي، كان والده حاجبا للأمير عز الدين الصلاحي، توفي بالإسكندرية سنة [ست وأربعين وستمئة]⁽³⁾ (أنها تزاد بعد لُما الإيجائية)، هذا القيد مستفاد من تمثله في الإيضاح بَلَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ⁽⁴⁾ (وهو سهو، وإنما تلك) المزیدة بعد لُما (أن) المفتوحة [وقد أقر الرضي بذلك من غير إيراد شاهد لذلك، فقال: 'وزيادة'⁽⁵⁾ أن] المفتوحة بعد لُما هي المشهورة، تقول: لَمَّا أَنْ جَلَسْتُ جَلَسْتُ فَمَحَا وَكَسَا، والفتح أشهر⁽⁶⁾.

(وزيد على هذه المعاني الأربعة) لِإِنْ المكسورة (معنيان آخران، فزعم قطرب) لقب محمد بن المستنير، [تلميذ سيبويه، وكان معتزليا]⁽⁷⁾، مات سنة ست

(1) نسب وحكي زادة في مواهب الأريب: 37/ ب هذا القول لشارح المفصل، ولم يبين من هو.

(2) في جميع النسخ: غير.

ونص سيبويه في الكتاب: 420/2 هو وسمنا رجلا من أهل البادية قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنَّه؟ منكرا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج.

(3) في (س): 647. والصحيح ما في الأصل.

- عز الدين الصلاحي هو: عز الدين موسك الصلاحي.

انظر مواهب الأريب: ل 37/ ب.

(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل: 227/2.

(5) في (س): نعم، شراح كلامه في الكافية قد أقرروا ذلك من غير إيراد شاهد لذلك، قال الرضي: بل زيادة.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 434/4.

(7) في (س): النحوي من أصحاب سيبويه.

وماتين (أنها قد تكون بمعنى قد، كما مر في ﴿إِنْ تُفَعَّتِ الذُّكْرَى﴾⁽¹⁾، ونسب ابن قاسم ذلك إلى الكسائي⁽²⁾ (وزعم الكوفيون أنها [تكون]⁽³⁾ بمعنى إذًا)، فتفيد التعليل كإذ، على القول [بأن إذًا]⁽⁴⁾ حرف تعليل⁽⁵⁾ (وجعلوا منه: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁶⁾)، أي: لأجل كونكم مؤمنين (﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَابِئِينَ﴾⁽⁷⁾)، وقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿وَلَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا جِقُونَ﴾⁽⁸⁾، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، (﴿قَدْ﴾⁽⁹⁾ به ليفصل عن [البيت الآتي]⁽¹⁰⁾، فإن المانع فيه كون القصة قد مضت، لا كون الفعل محقق الوقوع في المستقبل كما هو كذلك في الأمثلة السابقة إما لوعده الصادق بوقوعه كدخول المسجد، أو لقيام دليل الحس عليه كلحوق الخلف بالسلف في الموت، وما كان كذلك فمشينة الله تعالى بوقوعه محققة، وأما ﴿إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فلأن الخطاب للمتصفين بالإيمان (وقوله:

(1) الأعلى: 9. رأي فطرب في الأزعية: 50.

(2) انظر الجنى الداني: 214/1، 215.

- وابن قاسم هو: ابن أم قاسم، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، بدر الدين، أخذ العربية عن السراج الذمهوري، وأبي حيان. من تصانيفه: الجنى الداني في حروف المعاني، توضيح المقاصد والمالك، شرح الفصل (ت: 749هـ).

(3) انظر الدرر الكامنة: 19/2، بغيّة الوعاة: 517/1، شذرات الذهب: 160/6، الأعلام: 211/2. ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س): بأنها.

(5) في (س): بزيادة: لا على القول بأنها ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام.

(6) انظر المحم: 455/1، والأزعية: 55، ورصف المباني: 110. المائدة: 57.

(7) الفتح: 27.

(8) انظر رياض الصالحين: 218، 219 باب: استحباب زيارة القبور للرجال.

(9) في (س): وإنما قيده.

(10) في (س): قول الشاعر الآتي.

تَغَضَّبَ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حَزْأًا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبَ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ⁽¹⁾

بيت من الطويل للفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك⁽²⁾، ويهجو جريرا، ويذكر قتل قتيبة بن مسلم⁽³⁾، والألف للإنكار التعجبي، أو التوبيخي، وضمير تغضب لغيس المراد به القبيلة في قوله:

لَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قَتِيَّةً إِلَّا عَضُّهَا بِأَلْبَاهِمِ

لا للخطاب كما يقتضيه قول من قال: ينكر الشاعر على المخاطب غضبه من أمر يسير وترك غضبه من أمر عظيم، والخز: القطع، وجهاراً: مصدر جاهر، 24/ب وابن خازم - بمعجمتين - [كما قال]⁽⁴⁾ السيوطي⁽⁵⁾، وقيل: بالحاء المهملة⁽⁶⁾ هو: عبد الله أمير خراسان، قتله أهل خراسان، فحملوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان⁽⁷⁾.

(1) البيت للفرزدق في ديوانه: 382/2، وشرح شواهد المغني: 86/1، وشرح أبيات المغني: 117/1، والخزانة: 78/9، والكتاب: 161/3، والكامل: 106/2، والمجم: 409/2.

(2) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: 218/1. والشاهد فيه: أن إن بمعنى إذا عند الكوفيين.
(3) سليمان بن عبد الملك هو: أبو أيوب، سليمان بن عبد الملك بن مروان، ولي الخلافة يوم وفاة أخيه الوليد. (ت: 99هـ)

(4) انظر وفيات الأعيان: 420-427/2، فوات الوفيات: 68/2، شذرات الذهب: 116/1، 117، الأعلام: 130/3.

(5) في (س) بزيادة: وقد قتله وكيع بن حسان.
(6) - قتيبة هو: قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين الباهلي، أمير فاتح من مفاخر العرب، افتتح خوارزم، وسجستان، وسمرقند، وأطراف الصين، كان راوية للشعر عالماً به (ت: 96هـ)

(7) انظر وفيات الأعيان: 86/4-91، شرح أبيات المغني: 123/1، الخزانة: 83/9، الأعلام: 189/5، 190.
(8) في (س): على ما صححه.

(9) انظر شرح شواهد المغني: 88/1.

(10) القائل الشامي في المصنف: 56/1.

(11) - ابن خازم هو: أبو صالح، عبد الله بن خازم بن أسماء بن الصلت السلمي البصري، أمير خراسان. (ت: 72هـ).

انظر النجوم الزاهرة: 243/1، البداية والنهاية: 35/8، الكامل في التاريخ: 345/4، الأعلام: 84/4.
- وعبد الملك بن مروان هو: أبو الوليد، عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص، الخليفة الأموي. (ت: 86هـ).

انظر فوات الوفيات: 402-404/2، شذرات الذهب: 97/1، الكامل في التاريخ: 517/4، الأعلام: 165/4.

(قالوا:) استئناف لبيان جعل إن في البيت بمعنى إذ، [ومن قال: إنه خير⁽¹⁾] لقوله: وقوله بتقدير العائد، [أي: قالوا فيه⁽²⁾، فقد غير نظم الكلام]⁽³⁾، والواو بعده عطف على مقدر، أي: قالوا هي فيه بمعنى إذ (وليست بشرطية، لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة) [أي]⁽⁴⁾ حز أذني قتيبة (قد مضت) فلا تصلح شرطا.

(وأجاب الجمهور) عما استدل به الكوفيون (عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾)⁽⁵⁾ بأنه شرط جيء به للتوبيخ والإلهاب، لا لإفادة الشك (كما تقول لايتك: إِنْ كُنْتُ أَتَيْتِ فَلَا تَفْعَلْ كَذَا) قاصدا تهيجه وحثه على عدم المخالفة، فإن من شأن صدق البتة إطاعة الأب في أمره ونهيه، وكذلك من⁽⁶⁾ كان متصفا بالإيمان ظاهرا وباطنا أن يلزم التقوى ويكف نفسه عن الهوى، وأجاب الرضي - بعد تسليم كون إِنْ مفيدة للشك -: بأنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁷⁾ لما كان أمرهم في نفسه محتملا للإيمان وضده، لا بالنسبة إلى علم الباري تعالى⁽⁸⁾.

(وعن آية المشيئة بأنه) أي:⁽¹⁰⁾ تعليق المدة بمشيئة الله على ما يفهم من سوق الآية (تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أُخبرُوا عن) فعل واقع في (المستقبل) كما أن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽¹¹⁾ تعليم لهم كيف يحمّدونه، قال ثعلب: أَسْتَتَى

(1) في (س): وجعله خيرا.

(2) الفائق وحسي زادة في مواهب الأريب: 1/38.

(3) في (س): تغيير لنظم الكلام.

(4) في جميع النسخ: وهي.

(5) المائدة: 57.

(6) في (س) بزيادة: من شأنه.

(7) المائدة: 57.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 333/4.

(9) في (س) بزيادة: آية ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [الفتح: 27] بوجوه.

(10) في (س) بزيادة: أن.

(11) الفاتحة: 1. وهناك آيات عديدة تشبهها.

فيما يعلم ليستثني الخلق فيما لا يعلمون⁽¹⁾، وفيه تعريض أن الدخول من مشيئته [تعالى]⁽²⁾ لا من إقدامهم وجلادتهم (أو بأن [أصل]⁽³⁾ ذلك) أي: قول ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ ([الشرط]⁽⁴⁾)، ثم صار يُتَكَرَّر للتبرُّك؛ بذكر اسمه تعالى وصفة من صفاته، قيل: هذا إنما يناسب الحديث المذكور دون الآية إلا بتكلف صرفه إلى العباد فيكون قد علمهم بذلك كيف يتبركون به⁽⁵⁾ (أو أن المعنى: لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت) أو لا يغيب (منكم أحد قبل الدخول) فالمعلق بالمشيئة ليس أصل الدخول المحقق، بل دخولهم جميعا على وجه لا يتخلف منهم أحد (وهذا الجواب لا يرفع) وفي بعض النسخ لا يدفع (السؤال)، وهو ما وجه دخول ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ في إخباره تعالى وعدم دفعه، لأن المشيئة حيثئذ في إخباره تعالى بدخولهم جميعا، فيرد هذا السؤال، وقد يقال: إن وجهه إشعار بأن بعضهم لا يدخل لموت، أو غيبة⁽⁶⁾ (أو أن ذلك) أي: قول ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ (من كلام رسول الله - عليه الصلاة والسلام - لأصحابه حين أخبرهم بالنام، فحكى ذلك لنا)، كأنه قيل: قال النبي - عليه الصلاة والسلام - بناء على تلك الرؤيا التي [ترد وهي]⁽⁷⁾ ﴿لَتَدْخُلْنَ﴾ الآية (أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام) فقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلْنَ﴾⁽⁸⁾ الآية تفسير للرؤيا، كأنه قيل: هي قول الملك له - عليه الصلاة والسلام - في المنام، فذكر الله تعالى مقالته كما

⁽¹⁾ انظر قول ثعلب في الجامع لأحكام القرآن: 191/16.

- وثعلب هو: أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين بالنحو واللغة، محدثا، سمع من محمد بن سلام الجمحي، وعلي بن المغيرة الأثرم، روى عنه محمد بن العباس الزبيدي، والأخفش الأصغر.

من تصانيفه: الفصح، ومجالس ثعلب، وقواعد الشعر (ت: 291هـ).

انظر إنباء الرواة: 173/1، بغية الوعاة: 396/1، وفيات الأعيان: 102/1، الأعلام: 267/1.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ في (ج) و(ظ): أصله.

⁽⁴⁾ في جميع النسخ: للشرط.

⁽⁵⁾ القائل ابن الملا الحصكفي في منتهى أمل الأريب: 258/1 (ج).

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: كما قال القاضي.

انظر حاشية الشهاب: 1، تفسير البيضاوي: 538/8.

⁽⁷⁾ في (س): هي وحى.

⁽⁸⁾ الفتح: 27.

وقعت، وعليهما فالشرط للتبرك/ من النبي- عليه الصلاة والسلام-، أو الملك بخلاف الجواب الثاني، فإن التبرك فيه ليس منه، وليس الشرط على هذين التقديرين على بابه حتى يقال: إن هذا لا يدفع الإشكال، لأن رؤيا الأنبياء وحي، وكذا الملك غير عن الله تعالى بهذا الموعود، فتحققت المشيئة بوقوعه⁽¹⁾، وأما الحديث فلم يذكر الجواب عنه لانفهامه عن الجواب الأول، أو الثاني عن آية المشيئة، وقيل: الاستثناء فيه راجع إلى اللحق بهم على الإيمان، أو في تلك البقعة⁽²⁾.

(وأما البيت فمحمول على وجهين:) وجعله الرضي من قبيل استعمال الماضي في الشرط متحقق الوقوع بغير لفظ كان، لكنه قليل⁽³⁾.

(أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل: أَنْغَضِبُ إِنْ افْتَحَرَ مُفْتَحِرٌ يَسَبِّبُ [حَرْزٌ]⁽⁴⁾) فيما مضى مصدر أضيف إلى فاعله، وهو ضمير مفتخر (أذني قتيه)، مفعوله (إذ الافتخار بذلك) الحز (أيكون سببا عن الغضب، ومسيباً)⁽⁵⁾ عن الحز) والافتخار مستقبل، ولا ينافي كون الألف للتوبيخ، لأن التوبيخ يكون على ما يقع في المستقبل أيضاً، نحو: أَنْغَضِي رَبِّكَ وَقَدْ خَلَقَكَ، أي: لا ينبغي أن يكون الغضب منك في المستقبل.

(الثاني: أن يكون على معنى التَّيِّين، أي: تقديره وإرادته (أي: أَنْغَضِبُ إِنْ تَبَيَّنَ في المستقبل أن أذني قتيه حَزُنًا فيما مضى، كما قال [الأخر]⁽⁶⁾):

إِذَا مَا اتَّسَبَّنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً وَلَمْ تُجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهَا بَدَأً⁽⁷⁾

(1) الغالط الدمايني، واعترض عليه الشمني. انظر شرح المغني، والمنصف: 56/1.

(2) انظر الجني الداني: 214.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 115/4.

(4) في جميع النسخ: حزه.

(5) في جميع النسخ: كما أنه سبب للغضب فهو مسبب.

(6) ساقط من (ح) و(ظ)، وفي (س): الشاعر الآخر.

(7) البيت لزائد بن مصعبه الفقمسي في شرح شواهد المغني: 89/1، وشرح أبيات المغني: 124/1، وشرح

شدور الذهب: 353، وحاشية الأمير على المغني: 25/1، وتفسير الطبري: 333/1.

والشاهد فيه: أن أن على معنى التَّيِّين.

بيت من الطويل، لزائد بن صعصعة الفقعسي يخاطب امرأته⁽¹⁾.

(أي: يتبين أنني لم تلدني لثيمة) الانتساب رفع النسب، واللثيم: الدنيء الأصل، أي: إذا رفعنا النسب معا يتبين أنني كريم من نسل كريم، لأن الأم إذا كانت من الكرام فالأب أولى، لأن العرب لا يزوجون مَنْ دونهم، وقد يتزوجون مَنْ دونهم بخلافك أنت فإنه يتبين أنه قد ولدتك أمك لثيمة، والبد: الفراق، ومن: تتعلق به، وبه: تتعلق بِمُقَرَّرٍ، [والضمير]⁽²⁾ للقول المتقدم، أي: لم تهدي يا هذه بُدًّا من إقرارك بما قلته: من أنني لم تلدني لثيمة.

(وقال الخليل والمبرد: والصواب في رواية البيت أن أذنًا بفتح الهمزة [من إن]⁽³⁾، أي: لأن أذنًا)⁽⁴⁾ هذا يوافق ما في الجنى الداني: من أن البصريين [تأولوه]⁽⁵⁾ على أنها المصدرية⁽⁶⁾، ثم يجوز أن يرجع الخليل عن هذا القول فلا يخالف ما في كتاب سيبويه: من أن مختار الخليل كسر أن بل يشعر بذلك⁽⁷⁾، ويؤيد ما قلنا ما قاله السيرافي في شرحه: من أنه لم يخالف سيبويه لأن العرب لم تفصل بين أن المفتوحة الناصبة وفعلها، ولم يأت في كلام، ولا شعر، فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة⁽⁸⁾، والعجب من بعض [الشرح]⁽⁹⁾ أنه جزم بالمخالفة، وطالب تصحيح النقل بعد ما نقل كلام السيرافي⁽¹⁰⁾، وأعجب منه ما قيل: إن قول المصنف: (ثم هي عند الخليل

(1) لم اعثر له على ترجمة.

(2) في (س): وضمير به.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر الكتاب: 161/3، والحزنة: 79/9.

(5) في (س): تأولوا.

(6) انظر الجنى الداني: 224.

(7) انظر الكتاب: 161/3.

(8) لم أتمكن من الحصول على الجزء الخاص بهذا القول.

(9) في (س): الأفاضل.

(10) الجازم هو البغدادي في الحزنة: 79/9، وعزمي زادة كما في هامش المخطوط.

أَنْ النَّاصِبَةِ، لَا يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ نَقْلًا، وَلَا تَعْلِيلًا⁽¹⁾ (وعند المبرد [أنها]⁽²⁾ أَنْ
 المخففة من الثقيلة /) اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة، فلا يرد عليه ما يرد على
 الخليل كما [ظن]⁽³⁾ من قوله: بفتح الهمزة، أنه يقول بأن الناصبة [أيضا]⁽⁴⁾.
 (ويردُ قولُ الخليل أَنْ أَنْ النَّاصِبَةَ لَا يَلِيهَا الْإِسْمُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ)⁽⁵⁾
 [لعدم تجويزهم حذف صلة أَنْ مطلقًا، وعلى قوله يلزم]⁽⁶⁾ أَنْ يَكُونَ أَذْنًا مَرْفُوعًا
 بمحذوف يفسره المذكور بعده، أي: إِنْ حَزْتَ أَذْنَا قَتِيْبَةً (ولمَّا ذَلِكَ) وَلِيَّ الْإِسْمِ عَلَى
 الْإِضْمَارِ (لِإِنَّ) الشَّرْطِيَّةَ (الْمَكْسُورَةَ، لِحَوٍّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾)⁽⁷⁾.
 وعلى الوجهين⁽⁸⁾ إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيين (ينخرج
 قول الآخر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَبِإِذْنِ قَتْلِكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَزُبُّ قَتْلِ عَارٍ⁽⁹⁾

بيت من الكامل، لثابت بن قطنة⁽¹⁰⁾، وقبلة:

(1) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 49/1.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) في (س): كما فهم ابن عصفور، لأنه فهم.

(4) في (س): المبينة على حرفين.

(5) ما رد به على الخليل هو تعليل الخليل بعدم جواز فتحه كما يظهر من نقل سيويه لكلامه. انظر الكتاب 161/3.

(6) في (س): لأنه يلزم على قوله.

(7) التوبة: 6.

(8) في (س) بزيادة: المذكورين.

(9) البيت ثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب في شرح شواهد المغني: 89/1، وشرح أبيات المغني ل 26/1، والحزانة: 576/9. وبلا نسبة في المنتخب: 66/3، والمقرب: 214/1، وضرائر الشعر: 173، وشرح التصريح: 115/2، والمجم: 369/1.

والشاهد فيه: يخرج أَنْ عَلَى إِقَامَةِ السَّبَبِ مَقَامَ الْمَسْبَبِ، وَإِرَادَةِ مَعْنَى التَّبْيِينِ.

(10) ثابت قطنة هو: ثابت بن كعب بن جابر العنكي، من الأزدي، من شجعان العرب وأشرفهم، شهد الواقع في خراسان وأصبحت عينه فجعل عليها قطنة، فعرف بهذا اللقب، له ديوان شعر (ت: 110هـ).

انظر الشعر والشعراء: 419، الأغاني: 263/14، الحزانة: 578/9، الأعلام: 98/2.

كُلُّ الْقَبَائِلِ بَايَعُوكَ عَلَى الَّذِي نَدْعُو إِلَيْهِ طَائِعِينَ وَسَارُوا
حَتَّى إِذَا حَمِيَ الْوَعْيُ وَتَرَكَتْهُمْ نَصَبُ الْأَمِيَّةِ أَسْلَمُوكَ وَطَارُوا^(١)

(أي: إن يفتخروا بسبب قتلك،) فإن قتلك لم يكن عارا عليك لقيام عذرِكَ في ذلك، بعد أن ظهرت أمارات نصرتك عليهم، فلا يضرك افتخارهم بسببه (أو: إن يتبين أنهم قتلوك) فإن قتلك لم يكن عارا عليك، ورب قتل عار على صاحبه إذا لم يكن كقتلك، هذا على أن يكون ضمير يُقتلوك للأعداء، ويحوز أن يكون لكل القبائل، وإنما خرجوه على أحد هذين الوجهين لأن القصة قد وقعت، وأيضا أن قتله في المستقبل لا يترتب عليه: أنه ما كان عارا، بل أن لا يكون عارا.

^(١) في (س) بزيادة: فصار خبر مبتدأ محذوف، أو لقتل المجرور، فإنه في موضع مبتدأ لما سيأتي.

[مبحث: أن]

(أن المفتوحة الممزة، الساكنة النون على وجهين: اسم، بالرفع خبر ثان، وبالجر⁽¹⁾ بدل بتقدير: وجه اسم (و) وجه (حرف).

والاسم على وجهين: ضمير [المتكلم]⁽²⁾ في قول بعضهم: أي: بعض العرب (أن فَعَلْتُ بسكون النون)، وصلا ووقفا، بمعنى: أنا فإنه أحد لغاته⁽³⁾ (والأكثر) من العرب (على فتحها) فتح النون (وصلاً)، أي: في وصل الكلام ودرجه، (وعلى الإتيان بالألف وقفاً)، لبيان الفتح، [إذ]⁽⁴⁾ لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بأن الحرفية، [ولهذا]⁽⁵⁾ تكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، [وهي]⁽⁶⁾ زائدة عند البصريين بدليل [سقوطها]⁽⁷⁾ وصلا في لغة غير تميم، ومعاقبة هاء السكت وقفاً، ومن نفس الكلمة عند الكوفيين [لثبوتها]⁽⁸⁾ وصلا ووقفاً في لغة تميم⁽⁹⁾ (وضمير [المخاطب]⁽¹⁰⁾ في قولك: أنت)، بالفتح (وأنتي) بالكسر (وأنتما) وأنتم، وأنتن على قول الجمهور: منهم البصريين (إن الضمير هو أن) أصله أنا (والثاء حرف خطاب) وكان أنا ضمير

(1) في (س) بزيادة: على.

(2) في جميع النسخ: للمتكلم.

(3) قال الدمامي: لغة حكاها قطرب، انظر شرح المغني: 57/1.

(4) في (س): لأنه؟

(5) في (س): فلذا.

(6) في (س): والألف.

(7) في (س): سقوطه.

(8) بدليل ثبوته.

(9) قال الدمامي: وأما تميم فيثبتونها وصلا ووقفاً، وبها قرأ نافع، ومذهب البصريين: أن الضمير هو الممزة

والنون، وأما الألف فزائدة، بدليل حذفها في الوقف، وقال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة، بدليل

ثبوتها في الوصل في لغة تميم انظر شرح المغني: 57/1، وشرح الرضي على الكافية: 416/2، 417.

وقبيلة تميم نسبة إلى تميم بن مرة بن أد. انظر الباب في تهذيب الأنساب: 157/1.

(10) في جميع النسخ: للمخاطب.

صالح لجمهور المخاطبين، والتكلم⁽¹⁾، وبينوا المخاطبين بالتاء، ومذهب الفراء: أنه بتمامه ضمير⁽²⁾، وقال بعضهم: إن الضمير هو التاء المنصرفة كانت [مرفوعا متصلا]⁽³⁾، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن ليستقل لفظا⁽⁴⁾، قال الرضي: [ما]⁽⁵⁾ أرى هذا القول بعيدا عن الصواب⁽⁶⁾.

(والحرف على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفا مصدريا)⁽⁷⁾ لتأوله مع ما بعده [بالمصدر]⁽⁸⁾ (ناصبا للمضارع)، احترز به عن⁽⁹⁾ المخففة (وتقع في موضعين)، بحسب الاستقراء (أحدهما: في الابتداء/، أي: في ابتداء كلام، لا في موضع المبتدأ كما 1/26 [توهم]⁽¹⁰⁾، لقوله: (فتكون في موضع رفع)، بالابتدائية، فيه تسامح، والمراد: مع صلتها (لحو): (وَأَنْ تُصَوِّمُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)⁽¹¹⁾، (وَأَنْ تُصَبِّرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)⁽¹²⁾، (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُمْ)⁽¹³⁾، (وَأَنْ تُغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّغْوَى)⁽¹⁴⁾، فأن وصلتها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ، خبره (خَيْرٌ) و(أَقْرَبُ).

(1) في (س): بزيادة: فابتدءوا الكلام.

(2) انظر الارتشاف: 927/2، وشرح الرضي على الكافية: 418/2.

(3) في (س): مرفوعة، متصلة.

(4) من قال بذلك الدماميني، والدسوقي، والأمير. انظر شرح المغني: 57/1، حاشية الدسوقي على المغني:

7/1، وحاشية الأمير على المغني: 26.

(5) في (س): وما. وهو ما جاء في شرح الرضي على الكافية.

(6) شرح الرضي على الكافية: 418/2.

(7) في (س): بزيادة: نسب إلى المصدر.

(8) في (س): به.

(9) في (س): بزيادة: المتخوذة.

(10) في (س): قيل. والمتوهم، والقاتل هو ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/268 (ج).

(11) البقرة: 184.

(12) النساء: 25.

(13) النور: 60.

(14) البقرة: 237.

(وزعم الزجاج) [أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، تلميذ المبرد، مات ببغداد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة]⁽¹⁾ (أن منه: ﴿أَنْ تَبْرُوا وَتُتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾⁽²⁾ أي: خير لكم، فحذف الخبر⁽³⁾، [وقيل: التقدير: نُخَافُ أَنْ تَبْرُوا]⁽⁴⁾، هذا يوافق ما نقله أبو البقاء⁽⁵⁾، ويخالف ما [قاله الواحدي، لأن]⁽⁶⁾ الزجاج قال: تقديره في أن تبروا، فسقط في ووصل الفعل إليه⁽⁷⁾، وإنما قال: زعم رمزاً إلى ضعفه، لأنه يؤدي إلى انقطاع هذه الجملة عما قبلها، والظاهر تعلقها بها⁽⁸⁾ (وقيل: التقدير نُخَافُ أَنْ تَبْرُوا)⁽⁹⁾، وقيل: في ﴿قَالَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تُخْشَوْهُ﴾⁽¹⁰⁾: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عما بعده⁽¹¹⁾، والجملة خبر عن اسم الله [سبحانه]⁽¹²⁾، وجوز أبو البقاء: أن تكون⁽¹³⁾ خبراً عن اسم الله، و﴿أَنْ تُخْشَاءَ﴾ بدلاً منه⁽¹⁴⁾ (و)⁽¹⁵⁾ في ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾⁽¹⁶⁾ كذلك، أي: إن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عما بعده والجملة خبر عن اسم الله، و﴿رَسُولُهُ﴾ مبتدأ ثان خبره محذوف، وقال سيويه:

(1) ساقط من (س).

(2) البقرة: 224.

(3) انظر إعراب القرآن للزجاج: 112 / 1.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قال أبو البقاء في التبيان في إعراب القرآن 151 / 1: وقال أبو إسحاق هو في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي: أن تبروا وتتقوا خير لكم.

(6) في (س): في تفسير الواحدي: من أن.

(7) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 269 / 1 وفي الوسيط قال الواحدي في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا تُخْلُوا

اللَّهُ حُرْمَةً إِلَهُكُمْ أَنْ تَبْرُوا﴾ ما نصه: قال الزجاج: تقديره لا تعترضوا باليمين بالله في أن تبروا، وسقط في ووصل الفعل إليه.

(8) في (س) بزيادة: كما قال الشهاب. انظر الدر المنصور: 546 / 1.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) التوبة: 13.

(11) في (س) بزيادة: وهو أن مع الفعل.

(12) ساقط من جميع النسخ.

(13) في (س) بزيادة: أحق.

(14) انظر التبيان في إعراب القرآن: 490 / 1.

(15) في (س) بزيادة: وقيل.

(16) التوبة: 62.

﴿أَحَقُّ﴾ خبر الرسول، وخبر الأول محذوف⁽¹⁾، وقيل: الجملة خبر عن الاسمين، لأن أمر الرسول تابع لأمر الله⁽²⁾، وقول [البضاوي]⁽³⁾: أحق بالإرضاء وتوحيد الضمير لتلازم الرضائين، أو لأن التقدير: والله أحق أن يرضوه والرسول كذلك مبني على الأخيرين⁽⁴⁾، ومن قال: إنه على تقدير حرف الجر كما هو مختار المصنف⁽⁵⁾ فقد وهم (والظاهر فيهما) في هاتين الآيتين (أن الأصل أحق بكذا) على حذف الجار.

(و) الموضع (الثاني: بعد لفظ) اسم أو فعل (دال على معنى غير اليقين)⁽⁶⁾ أراد به ما يعم الظن، وما يؤدي معنى العلم من التبين والتيقن وغير ذلك مما تقع أن المصدرية بعده، ولا [يمنع ذلك]⁽⁷⁾ وقوع المخففة أيضا، لأن الغرض بيان مواقع أن الناصبة، لا الفرق بينهما، [و]⁽⁸⁾ الفارق: عدم مجيء أن الناصبة بعد فعل التحقيق الصُّرْف كما قال الرضي⁽⁹⁾، وبه يندفع ما قيل: إن الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة، وأن الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب، نحو: تَيَقَّنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ⁽¹⁰⁾ (فتكون في موضع رفع)، إما بعامل معنوي، نحو: أَلَأَمْرُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، فأن مع الفعل خبر المبتدأ، ويشترط أن يكون المبتدأ مصدرا أيضا وإلا فلا بد من التأويل، وإما بلفظي (نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾⁽¹¹⁾)، فأن [وصلتها]⁽¹²⁾ فاعل ﴿يَأْنِ﴾ ﴿وَعَسَىٰ أَنْ

(1) انظر الكتاب: 77، 1/76.

(2) انظر الدر المنثور: 478، 3/478.

(3) في (س): القاضي.

(4) انظر قوله في حاشية الشهاب على تفسير البضاوي: 592/4، 593.

(5) القائل وحي زيادة في مواهب الأريب: ل 1/41.

(6) في (س) بزيادة: لعله.

(7) في (س): يمتعه.

(8) في (س): بل.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 32، 4/32.

(10) القائل ابن الصانع، انظر قوله في المصنف: 58، 1/58.

(11) الحديد: 16.

(12) في (س): مع الفعل.

يَكْرَهُوا شَيْئًا» (١) [الآية] (٢)، فَإِنْ اسْمُ عَصَى (ولمحو: يُعْجِئُنِي أَنْ تُفْعَلَ) (٣)، وَ
تَكُونُ فِي مَوْضِع (نصب، نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ (٤)، ﴿إِنْ لَمْ
يُفْتَرَى﴾ خبر كَانَ بتأويل على تأويل (٥) ليصح الإخبار به عن القرآن، وأما جعله
نفس المصدر مبالغة فيقتضي بقاء أصل الافتراء، إلا أَنْ يَتِمَّحِل (٦)، وجعل أبو
البقاء خبر كَانَ محذوفاً تقديره: يمكننا أَنْ يَفْتَرَى (٧)، فعلى هذا يكون في موضع
الرفع، وقيل: الأصل كيف ترى / فلما حذف لام الجحود ظهرت أَنَّ المضمر
بعدها (٨)، [وعلى هذا] (٩) فيحتمل النصب والجرح، وقيل: لو قيل: بَأَنَّ كَانَ تامة،
وَأَنْ يَفْتَرَى بدل اشتمال من فاعلها لم يكن ثمة حذف ولا تأويل (١٠)، ورد: بَأَنَّ لَا
ملازمة بين القرآن والافتراء (١١)، [ومنع: بَأَنَّ الملازمة] (١٢) كما تتحقق بالإتيان
تتحقق بالنفي ﴿يَقُولُونَ نَحْنُ أَنْ تُصَيِّتًا دَائِرَةً﴾ (١٣)، ﴿فَارْزُقْ أَنْ أُصَيِّتًا﴾ (١٤)،
(و تكون في موضع (خفض،) إما بالإضافة (نحو: ﴿أَوْذِيْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَا﴾ (١٥)،

(١) البقرة: 216.

(٢) ساقط من جميع النسخ.

(٣) ساقط من جميع النسخ.

(٤) بونس - عليه السلام - : 37.

(٥) في (س): كذا أمره غير واحد على أنه خبر كَانَ، أي: افتراء بمعنى المفعول.

(٦) من جملة هو الشهاب الحلبي في الدر المنصور: 33/4.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: 519/1.

(٨) هذا القول منسوب في البحر المحيط: 157/5 لبعض النحويين، حيث قال أبو حيان: ويؤم بعض النحويين

أَنْ لَمْ يَفْعَلَ المضمر بعد لام الجحود في قولك: مَا كَانَ زَيْدٌ لَيَفْعَلَ، وأنه لما حذف اللام أظهرت أَنَّ، ولا

اللام وَأَنْ يتجانسان، فحيث جيء باللام لم تأت بـأَنَّ بل بتقديرها، وحيث حذف اللام ظهرت أَنَّ. ورد هنا

أبو حيان. وهذا الرأي للرضي، انظر شرح الرضي على الكافية: 62/4.

(٩) في (س): وعليه فالموضع.

(١٠) قائله الدمامي، انظر قوله في شرح المغني: 58/1.

(١١) رده الشمني في المصنف: 59/1.

(١٢) في (س): ودفع: بَأَنَّ عدم الملازمة منزع، لأنها. منعه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 275/1.

(١٣) المائدة: 52.

(١٤) الكهف: 79.

(١٥) الأعراف: 129.

(مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ)⁽¹⁾، أو بالحرف، نحو: ﴿ وَأَمِرتُ لِأَنْ أَكُونُ ﴾⁽²⁾، و) تكون (محملة لهما) أي: النصب والحذف (نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يُغْفَرَ لِي﴾⁽³⁾ أصله: في أن يغفر [لي]⁽⁴⁾، [لأن طمع يتعدى بـ] ⁽⁵⁾ (ومثله) في احتمال موضع أن لهما ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾⁽⁶⁾ إذا قدر ⁽⁷⁾ في أن تبروا، فحذف الجار فقط (أو لثلاث تبروا)، على حذف الجار والثاني معا وإنما قيد [بـ]⁽⁸⁾ ذلك لما سبق ولما سيأتي (وهل المحل بعد حذف الجار [جَرُ]⁽⁹⁾، بإبقاء [عمله]⁽¹⁰⁾ كما قال سيويه⁽¹¹⁾ (أو نصب؟) بإيصال الفعل إليه كما قال الخليل⁽¹²⁾ (فيه خلاف، [و]⁽¹³⁾ سيأتي، في آخر الباب الرابع⁽¹⁴⁾ (وقيل: التقدير: مخافة أن تبروا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فالمحل نصب ليس إلا (واختلف في المحل) أي: محل أن وصلتها (من نحو: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ فالمشهور) من أقوال النحاة قول الجمهور (أنه نصب على الخبرية⁽¹⁵⁾، وقيل: نصب (على المفعولية، وإن معنى عَسَيْتُ أَنْ تَفْعَلَ قاربت أن تفعل، وثقل هذا القول (عن المبرد⁽¹⁶⁾، وقيل: نصب بإسقاط الجار، توسعا، فدعس فعل قاصر بمعنى دنا (أو بتضمين الفعل معنى

(1) المتأفقون: 10.

(2) الزمر: 12.

(3) الشعراء: 82.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س): كما يقتضيه تعدية طمع.

(6) البقرة: 224.

(7) في (س) بزيادة: أن الأصل.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): عمل المحذوف.

(11) انظر الكتاب: 127/3، 128.

(12) نفس المصدر السابق.

(13) ساقط من جميع النسخ.

(14) انظر مخي اللبيب: 526/2.

(15) في (س) بزيادة: على أن مثل كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ كما سيأتي في باب عسى.

(16) المقنض: 58/3.

قارب، نقله) أي: (1) المقول كله (ابن مالك عن سيويه⁽²⁾)، وغتار المصنف⁽³⁾ مذهب سيويه، والمبرد كون عسى فعلا متعديا بمنزلة قارب معنى وعملا، أو قاصرا بمنزلة قرب، وحذف الجار توسعا⁽⁴⁾، فلا تدافع بين كلاميه كما توهم⁽⁵⁾ (وإن المعنى: ذكوت من أن تفعل)، ناظرا إلى القول الأول لسيويه، إشارة إلى أن الجار المحذوف⁽⁶⁾ من (أو قاربت أن تفعل)، [ناظرا إلى التضمنين]⁽⁷⁾، لكن الأظهر: قاربت دانيا أن تفعل (والتقدير الأول) وهو كون النصب بإسقاط الجار (بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار) يعني: من (في وقت)، من الأوقات⁽⁸⁾ (وقيل: رفع على البدل) كما اختاره ابن مالك⁽⁹⁾، وعليه فعسى فعل ناقص كما يقول⁽¹⁰⁾ الجمهور، وإن والفعل بدل اشتغال من [مرفوع عسى كما يقول]⁽¹¹⁾ الكوفيون⁽¹²⁾، وليس ذلك مذهب الكوفيين كما ظن، لما سيأتي في بحث عسى⁽¹³⁾ (سد): أي: البدل (مسد الجزأين) الاسم والخبر لعسى⁽¹⁴⁾، بناء على أن المبدل منه في حكم التنحية، فكأنه لم يذكر، فيدفع ما⁽¹⁵⁾ يتوهم: من أنه إذا كان الاسم مذكورا كيف يقال: إن البدل سد مسد الجزأين (كما سد في قراءة حمزة ﴿وَلَا تُحْسِنُ اللَّيْنُ

(1) في (س) بزيادة: نقل.

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 394/1، والكتاب: 157.

(3) في (س) بزيادة: في بحث عسى أن.

(4) انظر مفتي الليب: 173/1.

(5) توهمه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(6) في (س) بزيادة: هو.

(7) في (س): بيان للتضمنين.

(8) في (س) بزيادة: ولو كان المعنى عليه للذكر في وقت ما.

(9) شرح التسهيل لابن مالك: 394/1.

(10) في (س): يقوله.

(11) في (س): مرفوعها كما يقوله.

(12) انظر شرح الرضي على الكافية: 216/4، والمصنع: 474/1.

(13) في (س): لا ما ذهب إليه الكوفيون كما ظن فإنه على تقدير عسى فعلا تاما، ومرفوعها فاعلا، كما سيأتي.

ومن ظنه وحسب زادة في مواهب الأريب ل42/1.

(14) في (س) بزيادة: هذا.

(15) في (س) بزيادة: عسى.

(وَلَا تُحْسِنُ الَّذِينَ كَفَرُوا)⁽¹⁾ [على صيغة]⁽²⁾ الخطاب للرسول [-عليه الصلاة والسلام-]⁽³⁾، ولكل من يحسب' والذين' مفعول أول، وقوله تعالى: ((أَلَمْأَ تُؤْمَلِي لَهُمْ خَيْرَ [لِأَنْفُسِهِمْ])⁽⁴⁾ - بفتح الهمزة - بدل منه سد (مسد مفعولين) من حيث أن التقويل/ على البديل، و[أن]⁽⁵⁾ المبدل منه في حكم المنحى، [ولهذا]⁽⁶⁾ جاز 1/27 الاقتصاد على مفعول واحد، وإن كان ممتعا على المختار، ولم يجعل هذا مفعولا ثانيا لما قالوا في قوله:

مِنَّا الْإِنَاءُ وَيَبْغِضُ الْقَوْمُ يَخْبِيئًا إِذَا بَطَأَ وَفِي إِنْطَائِنَا سُرْعٌ⁽⁷⁾

أنه يجب حينئذ كسر أن' حذرا عن لزوم الإخبار بالمعنى على العين، وجوزه الزمخشري بتقدير مضاف [قبل]⁽⁸⁾ [إنما، أو الذين، وما مصدرية، وكان حقها أن تفصل في الخط،⁽⁹⁾ لكنها وقعت متصلة في الإمام فاتبع⁽¹⁰⁾.
(وأن' هذه موصول حرفي،) تحتاج إلى صلة دون عائد⁽¹¹⁾ (و[و]⁽¹²⁾ موصول بالفعل المتصرف⁽¹³⁾، مضارعا كان كما مر،) من الأمثلة (أو ماضيا، نحو: «لَوْلَا

(1) آل عمران: 178.

(2) في (س): بصيغة ز.

(3) ساقط من (ح) و(ظ). انظر القراءة في النشر: 2/ 244، والتيسير: 77.

(4) آل عمران: 178.

ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): ولذا.

(7) البيت من البسيط، لوضاح بن إسماعيل في شرح ديوان الحماسة للرزوقي: 2/ 647، والمعجم المفصل في

شواهد اللغة العربية: 4/ 287. وبلا نسبة في الجني العائلي: 407، وشرح عمدة الحفاظ: 2/ 1202.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة واو.

(10) انظر الكشاف: 1/ 482.

(11) في (س) بزيادة: قال التفتازاني: يعدون الحرف المصدري المفتقر إلى جملة بعده من الموصولات، ويقسمون

الموصول إلى الاسم والحرف.

(12) ساقط من جميع النسخ.

(13) في (س) بزيادة: أي: تقع صلتها.

أَنْ مِنْ اللَّهِ عَلَيْنَا⁽¹⁾، «وَلَوْلَا أَنْ تُبْتَكَ⁽²⁾»، أو أمراً كحكاية سيويه⁽³⁾: كُتِبَ إِلَيَّ بِأَنَّ قُمْ⁽⁴⁾ بدليل الباء إذ لولاها لاحتملت أن تكون مفسرة (هذا) أي: وصل أن بجميع الفعل المتصرف، وقيل: وصله بالأمر⁽⁵⁾ (هو القول (الصحيح)).
(وقد اختلف من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر، هو محمد بن أحمد، أستاذ ابن خروف، مات سنة ثمانين وخمسمائة⁽⁶⁾ (زعم) استئناف جواب فماذا زعم؟ مقدراً، وفي بعض النسخ بالواو عطفاً على محذوف، أي: خالف وزعم (أنها) أي: الموصولة بهما (غيرها)، غير الموصولة بالمضارع (بدليلين:

أحدهما: أن الداخلة على المضارع مُخْلَصَةٌ للاستقبال،) باتفاق النحاة⁽⁷⁾، وكل ما كان كذلك لا يدخل على غيره (فلا تدخل) أَنَّ الناصبة (على غيره كالسين وسوف) سواء كان ذلك الغير ماضياً، أو أمراً فإنه للاستقبال، فلا يتصور له التخليص.

(والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على [موضعها]⁽⁸⁾)⁽⁹⁾ موضع مدخولها (بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إِنَّ الشرطية⁽¹⁰⁾،

(1) القصص: 82.

(2) الإسراء: 74.

(3) في (س) بزيادة: عن العرب.

(4) انظر الكتاب: 162/3.

(5) الفائل وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 42/ب.

(6) ابن طاهر هو: أبو بكر، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري، المعروف بالجدب، نحوي مشهور، حافظ بارع

اشتهر بتدريس الكتاب، أخذ الكتاب عن ابن الرماك، وابن الأخضر، من تلاميذه ابن خروف، ومصعب

الحشني، له تعليق على كتاب سيويه سماء الطور، وله تعليق على الإيضاح. (ت: 580هـ)

انظر إنباه الرواة: 194/4، البلغة في أئمة النحو واللغة: 253، بغية الوعاة: 28/1.

(7) قال أبو حيان في الارتشاف: 1637/4 ليس ذلك يمتنع عليه، بل ذهب بعض النحويين إلى أنها ربما نهي

غير مخرصة.

(8) في جميع النسخ موضعها.

(9) في (س) بزيادة: أي.

(10) انظر رأي ابن طاهر في المصح: 360/2، والارتشاف: 1637/4.

ولا قائل به) أي: بأن الماضي بعد⁽¹⁾ الناصبة في موضع نصب، فثبت أن الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع، بل هي قسم برأسها.

(والجواب عن الدليل الأول⁽²⁾: أنه متقضى بنون التوكيد،) خفيفة كانت أو ثقيلة (فإنها تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد [واتفاق]⁽³⁾) هذا دليل [لكبرى الدليل المطوى]⁽⁴⁾ كما قدرناها، وما قيل: إن معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال إنها موضوعة لهذا التخليص كالسین، فلا يتم النقض بالنون، فإنها موضوعة للتأكيد، ولهذا لا يكون للماضي، ولا للحال لغنائهما عن ذلك⁽⁵⁾، ففيه: [أنه إن أريد]⁽⁶⁾ أنها موضوعة [له]⁽⁷⁾ لا لتفيد شيئا آخر غير التخليص فممنوع، وإلا فالنقض وارد، وما قيل: إن الاستفادة من كلام المصنف فيما يجيء كون الاستقبال شرطا في دخولها، وأين هذا من تخليص المضارع للاستقبال؟⁽⁸⁾، ليس [بـ] شيء، لأن المراد به: أن لا يحتمل غيره بعد دخولها على ما يحتمل الاستقبال وغيره، (و) أنه متقضى [أيضا]⁽¹⁰⁾ (بأدوات الشرط،) يعني: غير كو/ فإنها للشرط في الماضي (فإنها أيضا تخلصه) للاستقبال (مع دخولها على الماضي باتفاق) من الناحة⁽¹¹⁾.

(1) في (س) بزيادة: أن.

(2) في (س) بزيادة: لابن طاهر.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س): لكبرى الدليل المطوية.

(5) القائل ابن الصائغ، وانظر قوله في حاشية الأمير على المغني: 28/1.

(6) في (س): بحث، لأنه إن أراد.

(7) ساقط من (س).

(8) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(9) ساقط من (س).

(10) ساقط من (س).

(11) انظر شرح الرضي على الكافية: 29/4.

(و) الجواب (عن الثاني: أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد أن الشرطية) حاصله: إبداء الفارق بين الماضي [بعدها]⁽¹⁾، والماضي بعد أن الناصبة (لأنها) أي: إن الشرطية (أثرت القلب) أي: قلب الماضي (إلى الاستقبال في معناه، حتى صار معناه مستقبلا بعد أن كان ماضيا (فأثرت الجزم في عمله، بخلاف أن الناصبة فإنها⁽²⁾ تؤثر في معناه شيئا، فلا تؤثر عملا في عمله (كما أنها) أي: أن الناصبة (لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه) فالتأثير اللفظي ولو في الحل دائر على المعنوي وجودا معدما، [ولهذا]⁽³⁾ تعمل أن المصدرية في المضارع دون ما [وسوف، ولأن فيها تأثيرين]⁽⁴⁾ بخلاف ما [وسوف، [فسقط]⁽⁵⁾ ما قيل: [إنه]⁽⁶⁾ ليس بين تأثير الأداة لتخليص المعنى إلى الاستقبال وتأثيرها للنصب في اللفظ تلازم بدليل سوف⁽⁷⁾، وأما [ما أجيب]⁽⁸⁾: بأن التأثير اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا لماهيته، ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من أفراد ملزومه، بل قد يثبت لبعضها فقط ككون الجسم ذا ظل في الشمس فإنه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض أفراد كالهواء⁽⁹⁾، فبه بحث، لأن لازم الشيء يجب ثبوته لكل فرد وإلا لم يكن لازما، وأن لازم الوجود هو لازم الماهية كالسواد للإنسان الحشيشي، وأن الظلية إنما تلزم الجسم بشرط كونه كثيفا لا مطلق الجسم، والهواء من أفراد المطلق.

(1) في (س): بعد أن الشرطية.

(2) في (س) بزيادة: لا.

(3) في (س): ولذا.

(4) في (س): المصدرية، ولأن فيها تأثيرين نقله إلى معنى المصدر، ونقله إلى الاستقبال.

(5) في (س): فيندفع.

(6) ساقط من (س).

(7) القائل الدماغمي، انظر شرح المعني: 60/1، 61.

(8) في (س): جوابه.

(9) المجيب الشمني في المنصف: 61/1.

(الأمر الثاني: كونها توصل بالأمر،) وكذا بالنهي (والمخالف في ذلك أبو حيان،) [أنير الدين محمد بن يوسف الأندلسي النحوي، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة]⁽¹⁾ (زعم أنها لا تُوصَل به ⁽²⁾)، قال الرضي: 'صلة أن المصدرية لا تكون أمرا، ولا نهيا على الأصح ⁽³⁾، وأجازه سيويه، وأبو علي ⁽⁴⁾ (و ⁽⁵⁾ أن كل شيء سمع من ذلك فألّ فيه تفسيرية ⁽⁶⁾)، إن كان في الجملة السابقة فعل [بمعنى ⁽⁷⁾ القول فيها، وإلا فيقدر كما في ⁽⁸⁾ «وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْ أَتِمَّ ⁽⁹⁾ أَي: وأوحى إلي أن أقم، فلا يرد ما قيل: [إنه] ⁽¹⁰⁾ لا يمكن حمل أن على التفسيرية في هذه الآية لعطفها على أن المصدرية ⁽¹¹⁾ (واستدل أبو حيان بدليلين:

أحدهما: أنهما أي: أن وفعل الأمر (إذا قدرا بالمصدر فأت معنى الأمر) قال الرضي: ⁽¹²⁾ المصدر المؤول به أن مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ [تَمَّ] ⁽¹³⁾ ليس إلا بمعنى القيام، ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الارتشاف: 1637/4.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 36/4، 440/4.

(4) انظر الكتاب: 162/3، وكتاب الشعر: 401/2.

(5) في (س) بزيادة: زعم أيضا.

(6) انظر البحر المحيط: 285/3، 504.

(7) في (س): فيه معنى.

(8) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(9) يونس - عليه السلام -: 104، 105.

(10) ساقط من (س).

(11) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 43/ب.

(12) في (س) بزيادة وار.

(13) في (س): فتمت.

أَنْ قُمْ^(١)، ويفهم من كلام الزخشمري أن دليل من منع ذلك أن الصلة حقها أن تكون جملة تحتل الصدق والكذب^(٢).

والدليل (الثاني): أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا، ولا مجرورا (لا يصح أعجبتني أن قُمْ، ولا كَرِهْتُ أَنْ قُمْ)، ولا عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْ، (كما يصح ذلك مع الماضي، ومع المضارع) نحو: أعجبتني أن قُمْتَ، وأنْ تَقُومَ، وكَرِهْتُ أَنْ قُمْتَ وأنْ تَقُومَ، وعَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ، وأنْ تَقُومَ.

(والجواب/ عن) الدليل (الأول): أن فوات معنى الأمرية [والمراد 128] بالأمرية: طلب الفعل، فالإضافة بيانية^(٣) (في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور)، يعني: أنه لا يضر فوات معنى الأمر في نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ إذا أولته بقيامك، كما لا يضر فوات معنى [الماضي]^(٤) والاستقبال في نحو: أعجبتني أَنْ قُمْتَ، أو أَنْ تَقُومَ إذا أولته بالقيام، فإن المؤول بالمصدر كصريره لا يدل على الماضي والاستقبال، ولا يدفعه ما [قال]^(٥) المرزوقي: إن كلمة أَنْ إذا وصلت بالماضي أفادت حدثا ماضيا، وبالمستقبل مستقبلا، كما توهم^(٦)، ولا يخالف ما في إيضاح المفصل^(٧) أن المصدرية إذا دخلت على المضارع لم تكن إلا مستقبلا، وعلى الماضي لم تكن للاستقبال، بل يكون الماضي على معناه في الماضي كما ظن^(٨)، لأن ذلك إنما هو قبل التأويل بالمصدر، ويؤيده ما قال الأندلسي^(٩):

(١) انظر شرح الرضي الكافية: 440/4.

(٢) في (س) بزيادة: تأمل.

(٣) في (س): الإضافة بيانية، على أن يكون المراد بالأمرية: طلب الفعل.

(٤) في (س): الماضي.

(٥) في (س): قاله.

(٦) لم أجد هذا القول للمرزوقي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. قال وحشي زادة في مواهب الأديب 40/ب بعد ما ذكر كلام المرزوقي: ليكن هذا على ذكر منك حتى تضمحل به شبه الكثيرة.

(٧) في (س) بزيادة: من.

(٨) انظر الإيضاح على شرح المفصل: 237/2، 238. ظنه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(٩) في (س) بزيادة: في الفرق.

إن المصدر لا يدل على زمان بعينه، وأن مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى، أو يقع فيما يأتي⁽¹⁾، [وبهذا تبين]⁽²⁾ أن مراد الرضي بقوله: 'معنى ﴿بِمَا رَحَّبْتُ﴾'⁽³⁾ ويرحبها واحد، اتحادهما في عدم الدلالة على الزمان⁽⁴⁾، فلا يصح سند المنع فوات معنى الماضي والاستقبال عند التقدير المذكور، كما [زعم]⁽⁵⁾ على أن ما المصدرية لا تدل على الزمان أصلاً⁽⁶⁾، [وما قيل]⁽⁷⁾ نصرة لأبي حيان: [أن]⁽⁸⁾ الموصولة بالأمر عند التأويل بالمصدر إنما تؤول بمصدر يدل على الطلب، فإذا قيل: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ فالمعنى: بالأمر بالقيام، فإنما فات الدلالة بالصيغة⁽⁹⁾، فلا يصح نصرة له، [بل هو جواب عن قوله:]⁽¹⁰⁾ [ثم إنه] أي: أبا حيان [يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك] أي: مثل فوات معنى الأمر، [وهو]⁽¹¹⁾ فوات معنى الدعاء [فيها]⁽¹²⁾ في أن المخففة (في نحو: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾)⁽¹³⁾، على قراءة نافع بتخفيف أن، و'غضب' على صيغة الماضي⁽¹⁴⁾، فالخامسة:⁽¹⁵⁾ مبتدأ، وأن: مخففة، واسمها: ضمير الشأن

(1) قول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 1/44.

(2) في (س): وبه ظهر.

(3) النوبة: 118.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 440/4.

(5) في (س): قيل.

(6) القائل الشمي، انظر المصنف: 61/1.

(7) في (س): ثم العجب ممن قال.

(8) ساقط من (س).

(9) القائل الدمايني، انظر شرح المغني: 61/1، 62.

(10) في (س): فإنه جواب عن قوله: لا نصرة له.

(11) في (س): يعني.

(12) في (س): بزيادة: أي.

(13) النور: 9.

(14) وقرأ باقي السبعة بتشديد أن.

(15) انظر النيسير: 131، الكشف عن وجوه القرآن: 134/2، ومختصر الحجة: 495.

(15) في (س): بزيادة: على أنه.

المحذوف، وخبرها: غضب الله، والمصدر المنسبك [منها]⁽¹⁾ خبر المبتدأ، أي والخامسة كينونة غضب الله، وما قيل: إن غضب جملة دعائية، خبر أن بالتأويل بالقول أي: مقول في حقه غضب الله⁽²⁾، فخارج عما هو بصدده (إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا)، ولو في الأصل، فلا يرد⁽³⁾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ حتى يقال: إن أصله النصب على أنه مفعول مطلق⁽⁴⁾، وقيل: غير وارد، لأن الدعاء فيه [لا]⁽⁵⁾ يفهم من المصدر، بل من الجملة الاسمية⁽⁶⁾ (نحو: سَلَامًا وَرَعِيًا)⁽⁷⁾ الأولى أن يلزمه، لقوله في «أَنْ أُنْذِرَ النَّاسَ»⁽⁸⁾: أنْ أَنْ مصدرية مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن.

والجواب (عن) الدليل (الثاني): لأبي حيان (أنه إنما امتنع ما ذكره) من نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْ، وَكَرِهْتُ أَنْ قُمْ (لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكرهية بالإنشاء)، فإنه يقتضي أن يكون لهما وجود خارجي، والإنشاء لا خارج له (لا) لما ذكر،⁽⁹⁾ فوات معنى الأمر، وإلا فآين الإنشاء إذا قدر بالمصدر؟ وأيضا لكان هذا مناقضا لذلك، نعم يرد: أنه لا مانع من تعليقهما بالإنشاء إذا أولا بمصدر طلي، أي: أَعْجَبَنِي الْأَمْرُ بِالْقِيَامِ، وَكَرِهْتُ الْأَمْرَ بِهِ، كما جوزة الزخشي في أول سورة نوح [عليه السلام]⁽¹⁰⁾، فالأولى حيثئذ أن يمنع عدم صحة المثالين⁽¹¹⁾ (ثم

(1) في (س): فيها.

(2) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 44/ ب.

(3) في (س) بزيادة: عليه.

(4) القائل الدماضي، انظر شرح المغني: 62/ 1.

(5) في (س): لم.

(6) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 44/ ب.

(7) في (س) بزيادة: واو.

(8) يونس - عليه السلام - : 2.

(9) في (س) بزيادة: له.

(10) زيادة يقتضيه المقام. انظر الكشاف: 161/ 4.

(11) في (س) بزيادة: فتأمل.

ينبغي له⁽¹⁾ لأبي حيان (أن لا يسلم مصدرية كي)، وقد سلمها في ارتشافه⁽²⁾ (لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل) وله أن يقول: إن أصلها أن تقع كذلك كما في الماضي والمضارع، وإذا لم تقع الموصولة بالأمر كذلك دل على أنها ليست بمصدرية، بخلاف كي فإن أصلها ليس كذلك. ثم مما يقطع به [أي: بسببه]⁽³⁾ (على قوله بالبطلان)⁽⁴⁾ صلة يقطع، وتعديته بعلى [بتضمنين]⁽⁵⁾ معنى يحكم (حكاية سيويه كُتِبَتْ إِلَيْهِ يَأْنُ قُمْ⁽⁶⁾)، لأن الباء لا تدخل إلا على المصدرية (وأجاب) أبو حيان (عنها: بأن الباء محتملة للزيادة⁽⁷⁾) على أن تكون تفسيرية (مثلها) أي: مثل ألباء على التسامح، لأن الباء متعينة للزيادة (في قوله):

[هُنُ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُوذُ الْمَحَاجِرِ]⁽⁸⁾ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ⁽⁹⁾

فإن قرأ يتعدى بنفسه، وقيل: ضمير مثلها للزيادة⁽¹⁰⁾، وسيأتي تمام البيت في حرف الباء⁽¹¹⁾.

(وهذا) الجواب (وهم فاحش، لأن حروف الجر) إذا لم تكن مكفوفة بنما (-زائدة كانت، أو غير زائدة- لا تدخل إلا على الاسم، أو ما في تأويله). فإذا

(1) في (س) بزيادة: أي.

(2) الارتشاف: 4/1646.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: الباء الأولى سببية، والثانية.

(5) في (س): على تضمنين.

(6) انظر الكتاب: 3/162.

(7) الارتشاف: 2/431.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) البيت من البسيط، للراعي النميري في ديوانه: 122، وشرح شواهد المغني: 336/1. وللقتال الكلابي في شرح أبيات المغني: 2/368. وفي الخزانة: 9/107 ذكر الخلاف في نسبة هذا البيت. وبلا نسبة في المعاني الكبير: 2/1138، ولسان العرب: (ل . ح . د) 8/45. والشاهد فيه: بالسور، قاله زائدة.

(10) الفاتل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/290 (ج).

(11) مغني اللبيب: 1/126.

جعلت أن في الحكاية تفسيرية كما ادعاه أبو حيان كانت الباء غير داخلة على اسم وما في تأويله، واجيب: بأنها داخلة على الاسم، إذ المعنى: كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِقَمِ أَي: بهذا اللفظ⁽¹⁾.

(تنبيه)

ذكر بعض الكوفيين، وأبو عبيدة) معمر بن المثنى البصري، توفي سنة عشر ومائتين (أن بعضهم) [بعض العرب]⁽²⁾ (يجزم بأن)، وفي الجنى الداني: قال الرؤاسي: فصحاء العرب ينصبون بأن، وأخواتها، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يميزون بها⁽³⁾ (ونقله اللحياني) علي بن [حازم البصري]⁽⁴⁾، ولحيان كـعمران أبو قبيلة⁽⁵⁾ (عن بعض بني صَبَّاح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة، أبو قبيلة⁽⁶⁾ (من ضَبَّة) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة، أبو قبيلة أيضاً⁽⁷⁾ (وأنشدوا) القائلون بالجزم بأن [عليه قوله]:⁽⁸⁾ القائلون بالجزم بأن:

(1) الجيب الدماشي، انظر شرح المعنى: 63/1.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الجنى الداني: 226/1.

- والرؤاسي هو: أبو جعفر محمد بن الحسن، أول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين، روى الحروف من أبي عمرو، وسمع الأعمش، أستاذ الكسائي والفراء. من تصانيفه: الفبصل، ومعاني القرآن، والتصغير (ت: 187هـ)

انظر نزهة الألباء: 65، بغية الرواة: 82/1، 83، المعجم المفصل للشواهد العربية: 105/2، الأعلام: 271/6.

(4) في (س): المبارك. انظر قوله هذا في: الجمع: 363/2، والارتشاف: 1642/4.
- واللحياني هو: أبو الحسن، علي بن الحسن - أو المبارك، أو ابن حازم، الأحر، نحوي أخذ عن الكسائي والأصمعي وأبي عبيدة، وأخذ عنه القاسم بن سلام، له النوادر المشهورة (ت: 194هـ)
انظر إنباء الرواة: 255/2، البلغة في أئمة النحو واللفظة: 206، بغية الرواة: 185/2، الأعلام: 271/4.

(5) انظر أسماء القبائل وأنسابها: 248.

(6) انظر أسماء القبائل وأنسابها: 162.

(7) انظر أسماء القبائل وأنسابها: 167.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَا وَلَدَانُ أَهْلِكَا تَعَالَوْا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ)⁽¹⁾

بيت من الطويل لأمريئ القيس، غدونا: بكرنا، ومن قال: ذهبنا بعد زوال الشمس فقد سها⁽²⁾، والولدان: جمع وليد، بمعنى: المولود، والصبي، والعبد، كما في القاموس⁽³⁾، والمراد هنا غير الأول [يعني المراد هنا: العبد]⁽⁴⁾، والظاهر الأخير، وقيل: الثاني⁽⁵⁾، وتعالوا: مقول قال، أي: هلموا لجمع الحطب إلى أن يأتينا الصيد لشيء لحومه، لوثوقهم بالإتيان لتكرر التجربة، وأنكر الفارسي هذه/ 1/29 الرواية، وقال: الرواية: هلم إلى أن يأتي الصيد [حطب]⁽⁶⁾، وعلى تقدير صحتها فيمكن تأويلها على أنه حذف الياء تخفيفاً، كما حذف من قوله تعالى: ﴿وَالْيَلِ إِذَا يَمُرُّ﴾⁽⁷⁾ لكنه في الآية في غاية الحسن للمشكلة.
(وقوله)

أَخَافُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا قَرْدُهَا فَتَرُكَهَا يَفْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَ⁽⁸⁾

(1) البيت لأمريئ القيس في ديوانه: 389 ورواية رُكِبْنَا بدل غَدَوْنَا، وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 91/1، وشرح أبيات المغني: 128/1، والخزانة: 292/4، وسط اللاتي: 67/1، والجنى الداني: 227 ورواية قومنا بدل أهلنا. والشاهد فيه: الجزم بأن في قوله: أن يأتينا.

(2) السامي وحبي زادة في مواهب الأريب: ل 45/ب.

(3) القاموس المحيط: (و. ل. د) 418/1.

(4) زيادة للإيضاح.

(5) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(6) ساقط من (س).

لم أجدها هنا الإنكار للفارسي في صرائر الشعر: 91، ولكنه بعد ذكر البيت قال: هُكِّدَا رواه الفراء. ووجهه أنه سكن الياء من يأتينا تخفيفاً.

(7) الفجر: 4.

(8) البيت لجميل في ديوانه: 238 ورواية:

أَخَافُ إِذَا نِيَّاتِكُمْ أَنْ تَرُدَّنِي فَاتْرَكَهَا

وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 98/1، وشرح أبيات المغني: 131/1، والجنى الداني: 227، والممع: 363/2. والشاهد فيه: الجزم بأن في قوله: أن تعلم.

بيت من الطويل، لجميل بن عبد الله، صاحب بشينة بنت الأسود⁽¹⁾،
ضمير نعلم لها، و⁽²⁾ بها لحاجة في قوله:

أَلَا طَالَ كَيْمَانِي بَيْتَةً حَاجَةً
مِنْ الْحَاجِ مَا تَذَرِي بَيْتَةً مَا يَأِي

والثقل كالحمل واحد الأثقال، وكالطلب ضد الخفة، وكما هي في عمل
نصب⁽³⁾ حال من مفعول [ترك]⁽⁴⁾.

(وفي هذا) الاستدلال في البيت الثاني (نظر، لأن عطف المنصوب) يعني
تردها، وهذا وإن كان محتمل أن يكون مجزوما حرك بالفتح للساكنين، لكن يعين
كونه منصوبا عطف تتركها- بالنصب- ((عليه)⁽⁵⁾) وضمير عليه لتعلم (يدل
على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم) وإلا لكان المعطوف عليه أيضا مجزوما، وما
قيل: إن السكون فيه للإدغام في بابها، كما في قراءة أبي عمرو في ﴿يَحْكُمُ
بَيْنَهُمْ﴾⁽⁶⁾، فلا يفيد إلا إذا ثبتت الرواية [بالإدغام]⁽⁷⁾.

(وقد يرفع الفعل بعدها) أي: بعد أن غير واقع قبلها علم، أو ظن
(قراءة ابن محيصة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾⁽⁸⁾)، بضم الميم⁽⁹⁾ قراءة
شاذة، نسبها صاحب المفصل، والرضي، والخليل⁽¹⁰⁾ إلى مجاهد، وكذا المصنف

⁽¹⁾ في (س) بزيادة واو.

- وبشينة هي: بشينة بنت حيا بن ثعلبة العذرية، شاعرة من بني عذرة، من قضاة، اشتهرت بأخبارها مع
جميل، في شعرها رقة ومثانة، مات جميل قبلها فرثته، ولم تمش بعده طويلا (ت: 82هـ).

انظر أعلام النساء: 102، انتهى أمل الأريب: 1/ 295 (ج)، الأعلام: 2/ 43

⁽²⁾ في (س) بزيادة: ضمير.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: على أنه.

⁽⁴⁾ في (س): تتركها.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ الزمر: 3.

⁽⁷⁾ القائل هو ابن الصائغ، انظر قوله في المصنف: 63/ 1.

⁽⁸⁾ في (س): على الإدغام.

⁽⁹⁾ البقرة: 233.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: وهي.

في (س): الشهاب.

في شرح بانث سعاد⁽¹⁾، [ولهذا]⁽²⁾ قيل: نسبه هنا إلى ابن مُحَيِّصَن غلط⁽³⁾، ثم إيراد الآية ليس لإثبات المسألة حتى يقدح فيه احتمال: أن يكون الأصل أن يتموا بواو الجمع على معنى مُنْ، كما استحسنته في الباب الخامس⁽⁴⁾ (وقول الشاعر): عطف على مدخول الكاف.

(أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا)⁽⁵⁾

بيت من البسيط، وقبله:

يَا صَاحِبِي قَدْ تَنَفَّسِي نَفْسَكُمَا وَخَيْتُمَا كُتْمًا لَأَقِيَّتُمَا رُفْدًا
أَنْ تُخْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا وَكُصِّتَا نَغْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدًا

[أن]⁽⁶⁾ تحملان في موضع نصب بفعل مقدر، أي: أسألكما، وتقرأان: بدل منه، أو من حاجة، أو [رفع خبر هي مقدرة]⁽⁷⁾، فقد أهمل الشاعر بعد ما

(1) انظر المفصل: 407، وشرح الرضي على الكافية: 35/4، والدر المصون: 569/1، وشرح بانث سعاد: 265/1.

- ومجاهد هو: أبو الحجاج، مجاهد بن جبر المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على عبد الله بن الحسن، يقال: إنه مات وهو ساجد، له كتاب تفسير (ت: 104هـ).

انظر غاية النهاية: 41/2، الأعلام: 278/5.

(2) في (ص): ولذا.

(3) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 46/ب.

(4) مغني اللبيب، الجهة الرابعة: 633/1.

(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 100/1، وشرح أبيات المغني: 135/1، والخزانة: 421/8، والإنصاف: 563/2، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 380/4. والشاهد فيه: إهمال أن في الشطر الأول.

(6) في (س): فان.

(7) في (س): خبرا عذوقا.

أعمل، وأعمل بعد ما أهمل، وويح: كلمة رحمة⁽¹⁾، نصب بفعل واجب الحذف من غير لفظ، والسلام: مفعول تقرأآن، ومني: حال منه.

(وزعم الكوفيون أن أن هذه) التي يليها مضارع مرفوع (هي المخففة من الثقلة شد اتصالها بالفعل⁽²⁾)، لعدم الفصل بين أن والفعل الذي ليس بدعاء بأحد حروف التعويض، قال الرضي: حكي المبرد عن اليفاددة عُلِمْتُ أن تُخرج بلاعوض، وذلك شاذ⁽³⁾ (والصواب قول البصريين: إنها أن الناصبة أهملت حملا على [مأ أختها] المصدرية)، أو على المخففة كما قال الرضي⁽⁴⁾، لاشتراكهما في اللفظ، والتأويل بالمصدر، وفيه: أن عطف أن تشعراً عليه يأباه (وليس من ذلك) من إهمال الناصبة (قوله: /

وَلَا تُذِقْنِي فِي الْفَلَاةِ، فَأُنِيتِي أَخَافُ إِذَا مَا يُتُّ أَنْ لَا أُذَوُّهَا⁽⁵⁾

بيت من الطويل، لأبي محجن بن حبيب الثقفي [الصحابي]⁽⁶⁾، وقوله:

(1) في (س) بزيادة: كما أن ولا كلمة عذاب.

(2) ما ذكره المصنف هو عكس المشهور عنهم، فإن القول: إنها مخففة من الثقلة هو قول البصريين، والقول بأنها الخفيفة أهملت حملا على ما هو رأي الكوفيين.

انظر الخصائص: 390/1، والخزانة: 425/8، وشرح المفصل لابن يعيش: 143/8، والممتع: 362/2.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 34/4.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 35/4.

(5) البيت لأبي محجن في شرح شواهد المعني: 101/1، وشرح أبيات المعني: 138/1، والخزانة: 398/8، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 381/4، وأمالى ابن السجري: 253/1، وشرح الرضي على الكافية: 34/4.

والشاهد فيه: أن أن هنا مخففة من الثقلة، لأنها أتت بعد الحذف وهو هنا يقين.

(6) ساقط من (س).

- أبو محجن هو: عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير، أحد الشعراء في الجاهلية والإسلام، له ديوان شعر (ت: 30هـ).

انظر الإصابة: 173/4، معجم الشعراء: 241، الخزانة: 407/8، الأعلام: 76/5.

إِذَا مِتُّ فَأَذِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُزَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا
أَبَاكَرُهَا عِنْدَ الشُّرُوقِ وَكَسَارَةٍ يُعَاجِلُنِي عِنْدَ الْمَسَاءِ عَبَاقُهَا
وَلِلْكَأْسِ وَالصُّهْبَاءِ حَقٌّ مُعْظَمُ فَمِنْ حَقِّهَا أَنْ لَا تُضَاعَ حَقُوقُهَا

(كما زعم بعضهم)، زعمه ابن مالك في شرح كافيته⁽¹⁾ (لأن الخوف هنا يقين)، أي: متيقن، تعليل للنفي لا لزعم (فإنَّ مخففة من الثقيلة). لا ناصبة أهملت لأنها لا تقع بعد فعل اليقين الغير المؤول بالظن، خلافا للفراء، وابن الأنباري⁽²⁾، قال الرضي: كما جاز أن يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة كذلك، قد يشتد الخوف⁽³⁾ حتى يلحق بالمتيقن، فتقع [بعده]⁽⁴⁾ أيضا المخففة، وأنشد هذا البيت⁽⁵⁾، وقال أبو حيان⁽⁶⁾ في إجراء الخوف مجرى العلم خلاف جوزه سيبويه، والأخفش، ومنعه المبرد⁽⁷⁾، وإنما حمل الخوف هنا على اليقين لظهور عدم ذوقه بعد الموت، وأن الخوف منه إذا دفن في القلاة كالمتيقن، بخلاف ما إذا دفن في جنب كرمه فإنه غير متيقن، وهذا كاف في أمره بدفنه جنبها، ولا ينافي استهتاره بشربها، على أن البحث على الذوق وعدمه بعد الموت ينادي باستهتاره.

(1) انظر شرح الكافية الشافية: 113/2.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 34/4، والارتشاف: 1639/4، والإنصاف: 563/2.

- وابن الأنباري هو: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن غيبه الله بن أبي سعيد الأنباري، كمال الدين، كان إماما زاهدا صدوقا، فقيها مناظرا، غزير العلم، بارع في النحو، قرأ الفقه على سعيد بن الرزاز، والأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن السجري. من مصنفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار الغريبة، وللم أدلة في أصول النحو (ت: 577هـ).

انظر إنباء الرواة: 169/2-170، بغية الرعاة: 86-88، فوات الوفيات: 292-295، الأعلام: 327/3.

(3) في (س): بزيادة: والرجاء.

(4) في (س): بعدهما.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 34/4.

(6) في (س): بزيادة واو.

(7) انظر الارتشاف: 388/2، والكتاب: 167/3، والمقتضب: 6/3.

(الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقلة ، فتقع بعد فعل اليقين،) يعني: فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه (أو ما نزل منزلته) مما يفيد الترجع كظن، وحسب ليؤذن من أول الأمر أنها مخففة تفيد التحقيق، لا ناصبة للمضارع، ولم يقتنعوا بهذا فأوجبوا الفرق بينهما بأحد حروف التعويض إذا كان فعلها متصرفا غير دعاء (لحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾⁽¹⁾)، (رفع ﴿ يَرْجِعُ ﴾ قراءة الجمهور⁽²⁾، والرؤية علمية⁽³⁾ ﴿ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ ﴾⁽⁴⁾)، [وهما مثال لوقوع أن بعد فعل اليقين⁽⁵⁾]، ومثال وقوعها بعد ما نزل منزلته قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَنَّ لَآ تَكُونُ ﴾⁽⁶⁾ فيمن رفع ﴿ تَكُونُ ﴾، على تنزيل الحسبان منزلة العلم وهم حمزة، وأبو عمرو، والكسائي⁽⁷⁾ (وقوله:

زَعِمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مَرْيَمًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْيَمُ⁽⁸⁾

بيت من الكامل لجريز، مريع كغنيبٍ لقب وعوعة بن سعيد، راوية جريز⁽⁹⁾، فنذر الفرزدق دمه، وإنما استعمل⁽¹⁰⁾ الزعم في القول⁽¹¹⁾ تبكيها به، أي: دعواه أنه سيقتل مريعا دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء بها، ولا يقدر على قتلها با مريع، فتطول سلامتك، فكن صاحب البشارة، وادخل في البشر.

(1) طه: 89.

(2) انظر البحر المحيط: 269/6، والباب في علوم الكتاب: 359/13.

(3) في (س) بزيادة: فهي مثال لوقوع أن بعد فعل اليقين، كقوله تعالى:.

(4) المزمل: 20.

(5) ساقط من (س) لوقوعها في (8).

(6) المائدة: 71.

(7) وفرا الحمريان، وعاصم، وابن عامر ينصب تكون. انظر النشر: 255/2، والتيسير: 83.

(8) البيت لجريز في ديوانه: 348، وشرح شواهد المغني: 103/1، وشرح أبيات المغني: 144/1، وأما ابن

الشجري: 252/1، والأزهية: 66، ولسان العرب: (ر. ب. ع) 51/4.

(9) والشاهد فيه: أن أن مخففة من الثقلة وقعت بعد ما نزل منزلة اليقين وهو زعم.

(10) وعوعة هو: وعوعة بن سعيد بن قرط بن عُبيد بن كلاب، كان راوية لجريز

انظر شرح أبيات المغني: 145/1، ومواهب الأريب: ل 1/48.

(11) في (س) بزيادة: جريز.

(11) في (س) بزيادة: الباطل.

(وإن هذه ثلاثية الوضع)، وإن كانت ثنائية اللفظ الآن بخلاف أن الناصبة، فإنها ثنائية الوضع، واللفظ (وهي مصدرية أيضا)، أي: كل أن⁽¹⁾ الناصبة (وتنصب الاسم، وترفع الخبر) كأصلها (خلافًا للكوفيين)، وإنما زاد قوله: (زعموا أنها لا تعمل شيئا⁽²⁾)، نصا على أن خلافهم في عمل أن/ لا في 1/30 نصب الاسم ورفع الخبر، وقيل: لثلا يتوهم عوده إلى المسائل الثلاث⁽³⁾، قال ابن قاسم: مذهب الكوفيين أنها لا تعمل لا في ظاهر، ولا في مضمر، وقد أجاز سيبويه إلغائها لفظا وتقديرا، فلا يكون لها عمل⁽⁴⁾ (وشرط اسمها) عند القائلين بعملها (أن يكون ضميرا محذوفا)، سواء كان ضمير شأن، أو لا كما قدر سيبويه في (أن يابراهيم قد صدقت [الرؤيا]⁽⁵⁾): إنك قد صدقت، ذكره ابن عقيل⁽⁶⁾ (وربما [ثبت] اسمها فلا يكون إلا ضميرا غير ضمير الشأن (كقوله:

فَلَوْ أَنَّكَ يَوْمَ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَّاقَكَ، لَمْ أَبْخُلْ وَأَلْتِ صَدِيقُ⁽⁷⁾

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الكتاب: 480/1، والمجم: 514/1.

(3) القائل الدماغي، وعبارته: رُفِعَ ما يتوهم من أن خلافهم راجع إلى جميع ما تقدم، من كونها ثلاثية الوضع، وأنها مصدرية، وأنها تنصب. انظر قوله هذا في شرح المغني: 65/1.

(4) انظر الجني الداني: 219/1.

(5) ساقط من (س). الصافات: 104، 105.

(6) انظر المساعد: 330/1.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 105/1، وشرح أبيات المغني: 147/1، والخزانة: 426/5، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 282/2، والأزهية: 62، وشرح التصريح: 490/2، ولسان العرب: (ص. د. ق) 299/5.

والشاهد فيه: ثبوت اسم أن المضمر في قوله: أنت.

بيت من الطويل، [قيل: هو] ⁽¹⁾ لَغْفَلٌ يخاطب امرأته ⁽²⁾، وليس قوله: في يوم الرخاء، وأنت صديق من التميم كما ظن ⁽³⁾، بل من التكميل، وهو: أن يؤتى في كلام يومهم خلاف المقصود بما يدفعه، فالأول: في وسط الكلام يدفع توهم عدم بخله بطلاقها، لكونه في يوم شدة، والمرء يفارق أحبابه فيه، والثاني: في آخره يدفع توهم عدم بخله به لعدم خبره بصداقتها، ثم الأخرى أن يكون مراده: وصف نفسه بمحبة هذه المرأة، وأنه يؤثر ما تختاره هي ⁽⁴⁾ حرصا على رضاها، وتحصيل مرادها، والصديق: الحبيب، وإنما ترك التاء لأنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، [ولحمله على النسب] ⁽⁵⁾، وقيل: لتأويل أنت بلإنسان ⁽⁶⁾، وفيه: أن التأويل في جانب الخبر أولى ⁽⁷⁾.

(وهو) أي: ثبوت اسمها المضمّر (مختص بالضرورة) ⁽⁸⁾ على الأصح، قال الرضي: حكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمّر في السعة، نحو: أَطْلُ أُنْكَ قَائِمٌ، وَأَحْسَبُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ، وهذه رواية شاذة غير معروفة ⁽⁹⁾ ([وشرط] ⁽¹⁰⁾ خبرها أن يكون جملة)، لأنه تفسير لضمير الشأن، وهو لا يفسر إلا بجملة اسمية، نحو:

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: كذا قيل.

والقائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) ظنه الدماصي، انظر شرح المغني: 65 / 1.

(4) في (س) بزيادة: على ما يختاره.

(5) ساقط من (س).

(6) القائل السيوطي في شرح شواهد المغني: 105 / 1.

(7) في (س) بزيادة: ويجوز أن يحمل على النسب، كما قال المروزقي في قوله:

إذا الناس ناس والزمان بكرة
لإذ أم حمار صديق ساعف

(8) انظر شرح ديوان الحماسة للمروزقي: 1348 / 3.

(9) في (س) بزيادة: فلا يستعمل في سعة الكلام.

(10) انظر شرح الرضي على الكافية: 368 / 4.

في (س): وشرطها.

نحو: ﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾، أو فعلية فعلها دعاء، نحو: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾⁽²⁾، أو جامد نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾⁽³⁾، أو متصرف مفصول بقَدْ، نحو: ﴿وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا﴾⁽⁴⁾، أو حرف تنفيس، [نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾]⁽⁵⁾، أو [حرف] نفي، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ نُحْصُوهُ﴾⁽⁷⁾، أو كَوْن، نحو: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾⁽⁸⁾، وشذ قوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبِلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ⁽⁹⁾

وتسمى هذه الحروف حروف التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نوني أَنْ (ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران)، كون الخبر مفردا، وكونه جملة، لأنه إذا ذكر لم يكن ضمير [الشان]⁽¹⁰⁾ (وقد اجتمعا في قوله: أي: قول من قال:

بِأَنَّكَ رَيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ اللَّمَالَا)⁽¹¹⁾

(1) يونس - عليه السلام -: 10.

(2) التور: 9. ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(3) النجم: 39. ما بين معقوفين ساقط من (س).

(4) المائدة: 113.

(5) في (س): كما مر.

(6) والآية في المزمّل: 20.

(7) ساقط من (س).

(8) المزمّل: 20.

(9) ما بين معقوفين ساقط من (س). الجن: 16.

(10) البيت من الخفيف، بلا نسبة في المقاصد النحوية بهامش الحزّانة: 294/2، وأوضح المسالك: 188/1، والمساعد: 331/1، والجنى الداني: 219، والمهم: 516/1، وحاشية الصبان: 451/1.

(11) في (س): شان كما مر.

(12) البيت منسوب لعمره بن العجلان، أو جنوب كما ذكر ذلك في شرح شواهد المغني: 106/1، والحزّانة:

382/10، وشرح أبيات المغني: 149/1 وبرواية وقدماً بدل وأَنَّكَ، شرح التصريح: 330/1.

وبلا نسبة في شرح الفصل لابن يعيش: 75/8، ومعاني القرآن للفراء: 90/2 وبرواية وقدماً بدل وأَنَّكَ.

والشاهد فيه: أن خبر أَنَّ المخففة مفردا في الصدر في قوله: بِأَنَّكَ رَيْعٌ، وجملة في العجز في قوله: تَكُونُ

التمالا.

بيت من المتقارب، لَعَمْرَةَ بن العجلان⁽¹⁾، [ونسبه المصنف في شرح الشواهد إلى كعب بن زهير⁽²⁾، فجعل الخبر مفردا في الصدر، وجملة في العجز، واسم أن ضمير الخطاب فيهما، وأراد بالربيع ربيع الأزمنة، لا ربيع الشهر، والغيث: المطر، فإسناد المربع - بفتح الميم - إليه مجاز، لأن المطر سبب لكون الوادي مربعا، أي: مكلا خصيبا⁽³⁾، ووصفه بالمربع من التكميل⁽⁴⁾، كقوله:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدٍ لَهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِمَّةٌ نَهْمِي⁽⁵⁾

وهناك/ ظرف مكان، وقد يراد به زمان كما أريد هنا متعلق بـيكون، قدم عليه للاهتمام، لا للوزن [كما توهم شيخ العروض⁽⁶⁾]، والثمال - بكسر المثلثة -: الغيث الذي يقوم بأمر قومه⁽⁷⁾.

الوجه (الثالث: أن تكون مفسرة، بمنزلة أي) لكنها لا تدخل إلا على جملة فعلية (نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾⁽⁸⁾) أو اسمية (نحو: ﴿وَتَوَدُّوا أَنْ يَلَكُمْ النُّجَّةُ﴾⁽⁹⁾، وتحتمل) أن الواقعة في الآيتين (المصدرية بأن يقدر قبلها

(1) عمرة بن العجلان هي: أخت عمرو ذي الكلب بن عجلان الكاهلي، وقيل: اسمها جنوب. انظر جهرة أنساب العرب: 198، الخزانة: 384/10، شرح شواهد المغني: 106/1.

(2) في (س): أو لكعب بن زهير [رعي الله عنه].

(3) في (س) بزيادة: وفي القاموس: مرع الوادي - مثلثة الراء - مراعة: أكلا، كأمرع. القاموس المحيط: (م. ر. ع) 94/3.

(4) التكميل هو: أن يوتى في كلام يومهم خلاف المقصود بما يدنع هذا التوهم.

(5) البيت من الكامل، لطرفة بن العبد في عروس الأفراح: 87/1، 127/2، ولسان العرب: (هـ. م. ي) 143/9. وبلا نسبة في المحج: 306/2.

(6) في (س): كذا قيل. والفاصل وحبي زادة في مواهب الأريب: ل 48/ب.

(7) في (س) بزيادة: قال أبو طالب في النبي - عليه الصلاة والسلام -:

ثمال اليتامى عصمة للأرامل

(8) المؤمنون: 27.

(9) الأعراف: 43.

قال أبو حيان في البحر المحيط 300/4: وأن تحتمل أن تكون المخففة من الثقلة، وأن تكون مفسرة لوجود شرطها.

حرف الجر،) وهو ألباء (فتكون في) الآية [الأول]⁽¹⁾ أن' الثنائية لدخولها على الأمر،) إذا المخففة الثلاثية الوضع لا تدخل عليه [اتفاقاً]⁽²⁾ (وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على) الجملة (الاسمية) إذ [الناسبة]⁽³⁾ لا تدخل عليها.

(وعن الكوفيين إنكار التفسيرية البتة)⁽⁴⁾ قال الأندلسي: والكوفيون [لا]⁽⁵⁾ يعرفون أن هذه، وجعلوها في موضع نصب بإسقاط الخافض⁽⁶⁾، وقول أبي حيان: 'وهي عندهم الناسبة للفعل'⁽⁷⁾، محل بحث، [و]⁽⁸⁾ قال الرضي: 'لا مانع لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو معنى القول، معنى أمرته أن قم. قلت له: قم، بتأويل أمرت بقلْتُ، أو بتقدير: قلت بعده، وهذا يطرد في جميع الأمثلة⁽⁹⁾ (وهو [عندي]⁽¹⁰⁾ متجه، لأنه إذا قيل: كُتبت إليه أن قم' لم يكن قم'⁽¹¹⁾ نفس كُتبت، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: 'قَدْ أَهْبَأَ عَسْجَدًا [أي]⁽¹²⁾: ذهب) هذا يوافق ما قال الزخشي في ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾⁽¹³⁾: 'إن جعلت أن' مفسرة لم يكن لها بد من مفسر، والمفسر إما فعل القول، أو فعل الأمر⁽¹⁴⁾، وكلاهما لا وجه [له]⁽¹⁵⁾ دون ما قال الرضي: 'وأن لا تفسر إلا

(1) في جميع النسخ: الأول.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): والخفيفة.

(4) في الجني الداني 221: نُقل عن الكوفيين أنها عندهم مصدرية، وانظر: البحر المحيط 1/ 118، والارتشاف 4/ 1692، والمجم 2/ 408.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر قول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 49/ 1.

(7) البحر المحيط 1/ 118، 399، 5/ 122.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 439.

(10) ساقط من جميع النسخ.

(11) في جميع النسخ: كُتبت إليه أن افعل، لم يكن أنفعل.

(12) زيادة من المعنى.

(13) المائدة: 117.

(14) الكشف: 1/ 656.

(15) ساقط من (س).

مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول، نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ، أي: كتب إليه شيئا هو قم، فإن حرف دال على أن قم تفسير للمفعول به المقدّر لكتب، وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ أَقْرِضِيهِ﴾⁽¹⁾، [وقال الأندلسي]⁽²⁾ نقلا عن حواشي الفصل: فائدة أن المفسر وما بعدها فائدة المميز، لأن قولك: كتب إليه مبهم في المكتوبات، فإذا قلت: أن أفعل كذا، ميزت واحدا من جنس ما يحتمله كتبت⁽³⁾، وبهذا [تبين]⁽⁴⁾ أن أقوله: متجه⁽⁵⁾ غير متجه لظهور عدم المغايرة بين المفسر والمفسر، على أن المفسر إنما يلزم أن يكون نفس المفسر إذا كانا مفردين (ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثال لم تحده مقبولا في الطبع) هذا ممنوع، لأن من شروطها أن تقع بين جملتين، مع أنه لا مدخل للطبع في الأحكام النحوية لا ردًا ولا قبولًا⁽⁶⁾.
(ولها عند مؤيَّتها⁽⁷⁾ شروط⁽⁸⁾).

أحدها: أن تسبق بجملة أي: كلام تام لا يحتاج إلى ما بعده إلا من جهة تفسير المبهم⁽⁹⁾ (فلذلك غلط)⁽¹⁰⁾ نسب إلى الغلط (من جعل منها) قوله تعالى: ﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽¹¹⁾ لأن ما قبل أن فيه مفرد مبتدأ خبره ما بعده.

(1) طه: 38، 39. انظر شرح الرضي على الكافية 4/438.

(2) في (س): وقد اقتضى في ذلك أثر الأندلسي، حيث قال:.

(3) قول الأندلسي في حواشي الفصل، كما ذكر وحكي زادة في مواهب الأريب: ل 1/49.

(4) في (س): ظهر.

(5) في (س): ما قاله المصنف.

(6) قاله الدمامني في شرح المغني: 1/67، وتعقبه الأمير في حاشيته على المغني 1/31، ورأى في هذا تحاملات على المصنف.

(7) في (س) بزيادة: وهم البصريون.

(8) في (س) بزيادة: خمسة.

(9) في (س) بزيادة: المقدر.

(10) في (س) بزيادة: أي.

(11) يونس - عليه السلام -: 10.

ومذهب سيويه: أن أن في هذه الآية خفيفة من الثقل، انظر الكتاب: 3/163، وشرح الفصل لابن عبيد: 142/8.

(والثاني: أن تتأخر عنها جملة) مستقلة، لأن الجملة لا تفسر إلا بمثلها، وإن قلنا: إن تفسيرها باعتبار متعلقها بخلاف أي فإنه لا يشترط فيها ذلك/ فلا 1/31 يجوز: ذكرت عسجدا أن ذهباً حتى تكون مفسرة للمفعول به الظاهر، فليس عدم جوازه بناء على فقدان الشرط الأول فقط كما ظن⁽¹⁾ (بل يجب الإتيان بأي) التي هي أم الباب، وتقع كيف ما اتفق (أو ترك حرف التفسير)، على أن يكون الثاني بدلا (ولا فرق) في الوقوع بعدها (بين الجملة الفعلية [كما]⁽²⁾ مثلنا) بالآية (و⁽³⁾ الاسمية) [ولم يجادل على ما سبق، لا لما توهم: من أنه لم يمثل للاسمية فيما مر، بل إيماء إلى أنها تقع تفسيراً للفعلية]⁽⁴⁾ (نحو: كتبت إليه أن ما أنت وهذا)⁽⁵⁾ ما: استفهامية مبتدأ، خبره أنت⁽⁶⁾، وهذا: عطف على أنت، أي⁽⁷⁾: ما مناسبتك مع هذا الفعل؟.

(و⁽⁸⁾ الثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر) من قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾⁽⁹⁾، ﴿وَلَوْدُوا أَنْ تِلْكَمُ الْجَنَّةُ﴾⁽¹⁰⁾ (ومنه) أي: مما فيه أن تفسيرية، قوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقْنَا أَلَمَّا مِنْهُمْ أَنْ أَمْشَوْا﴾⁽¹¹⁾ جوز [الحلي]⁽¹²⁾ كونها مصدرية، أي: انطلقوا بقولهم: أن امشوا⁽¹³⁾، قال الرضي: تملك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول المقدر بهذه الآية، قال:

(1) ظه: عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): أو.

(4) في (س): فيجوز أن تفسر إحداهما بالأخرى، ولذا لم يكف بما سبق، لا لأنه لم يمثل بالاسمية كما قيل، فقال:

(5) المثال في الكتاب 3/ 163 أرسل إليه أن ما أنت وذا؟.

(6) في (س): وأنت خبرها.

(7) في (س): يعني.

(8) في (س): بزيادة: الشرط.

(9) المؤمنون: 27.

(10) الأعراف: 43.

(11) ص: 6.

(12) في (س): الشهاب.

(13) الدر المصون: 9/ 358.

التقدير: قائلًا بعضهم لبعض أن امشوا⁽¹⁾، وأجيب: بأنه زائد، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، أو بأن أنطلق متضمن لمعنى القول، لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأن «انطلق الملائكة» بمعنى: انطلقوا في القول وشرعوا⁽²⁾، واختار [البيضاوي]⁽³⁾ تقدير المجوز حيث قال: قائلين بعضهم لبعض امشوا⁽⁴⁾، فلا حاجة إلى جعله بياناً لحاصل المعنى كما قيل⁽⁵⁾ (إذ ليس المراد بالانطلاق المشي)، منهم (بل انطلق الستهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي) في «أن امشوا» [المشي]⁽⁶⁾ المتعارف عليه الذي هو السعي على الأقدام (بل الاستمرار على المشي) الذي هو عبادة الأصنام، أي: استمروا عليها⁽⁷⁾ ذكره السفاسي⁽⁸⁾، والذي عليه الزغشري أن⁽⁹⁾ امشوا يعني: أكثروا واجتمعوا، من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها⁽¹⁰⁾.

(1) شرح الرضي على الكافية 4/ 439.

(2) في (س) بزيادة: فيه.

(3) في (س): القاضي.

(4) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 8/ 125.

(5) في (س) بزيادة: وعرض ما اختاره المصنف لكونه خلاف الظاهر من لفظ الانطلاق.

وهذه العبارة موجودة في هامش (ح) و(ظ)، والمعارض: سعدى أفندي، كما في هامش المخطوط.

وفي المصنف 68/ 1 قال الششي: قال الهمي: والمراد بالانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعبودة،

ولما قلنا: على العادة المعبودة ليعلم أنه ليس بفعل في معنى القول كما في كُتبت ونحوه، ولكنه لا يفتك

عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو في معناه.

ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: هذا ما.

(8) لم أجد هذا القول في المجيد في إعراب القرآن المجيد.

- السفاسي هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقي، يرهان الدين، قبة مالكي.

من مصنفاته: المجيد في إعراب القرآن المجيد، وشرح ابن الحاجب في أصول الفقه (ت: 742هـ).

انظر الدور الكامنة: 38/ 1، بنية الوعاة: 425/ 1، معجم الأعلام: 20، الأعلام: 63/ 1.

(9) في (س): كون.

(10) الكشف: 360/ 3.

ست وستمائة⁽⁴⁾، والرازي نسبة إلى الري على خلاف القياس، كنسبة المروزي إلى مرو (بان قبله «وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ»⁽⁵⁾ والوحي هنا إلهام باتفاق)⁽⁶⁾ احترز بقوله: «هنا عما كان الموحى إليه صالحا للخطاب القولي، ومن غفل عنه [فقد]⁽⁷⁾ خط حيث قال⁽⁸⁾: رد غريب وأغرب منه قبوله، وعارضه بنحو قوله تعالى: «فَأَرْحَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعُ الْفُلْكَ»⁽⁹⁾ ثم قال: فلا بد من القول بالكل⁽¹⁰⁾، أو رد الكل إذ لا فصل بين الإيحاء والإيحاء (وليس في الإلهام معنى القول) لأنه مفسر بالفاء معنى في الردع⁽¹¹⁾ بطريق الفيض، ولعل كلام الزغشري مبني على زيادة القيد في تعريفه، أو على أن القول لكل شيء بحسبه، كما قيل في قوله تعالى: «فَقَالَ لَهَا»⁽¹²⁾ وَلِلْأَرْضِ الْحَيَاةِ⁽¹³⁾ إنه تعالى/ خاطبهما وأقدرهما على الجواب، ولهذا⁽¹⁴⁾ قال: «طَائِعِينَ»⁽¹⁵⁾، وقيل: يكفي أن يكون فيه معنى القول بحسب الوضع الأصلي⁽¹⁶⁾، وفيه: أن التفسير إنما يكون بحسب المعنى⁽¹⁷⁾ (قال أي: الرازي

31/ ب

(1) النحل: 68.

(2) في (س): وعله.

(3) الكشاف 417/2.

(4) انظر ترجمته في وفيات الأعيان: 4/ 248، طبقات الشافعية: 4/ 283، طبقات المفسرين: 2/ 215-218،

الأعلام: 6/ 313.

(5) النحل: 68.

والرأي الذي ذكره المصنف للزغشري قال به غيره فلم ينفرد به، انظر: البحر المحيط 5/ 511، ومفاتيح

الغيب 20/ 72، والكشاف 2/ 417.

(6) انظر التفسير الكبير: 20/ 56، 57.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): فقال.

(9) المؤمنون: 27.

(10) من غفل عنه: وحي زادة، انظر مواهب الأريب: ل 50/ أ، ب.

(11) في (س): القلب.

(12) ساقط من (س).

(13) فصلت: 11.

(14) في (س): ولذا.

(15) فصلت: 11.

(16) قاتله: سعدي أفندي، كما في هامش المخطوط.

(17) في (س) بزيادة: المراد.

(و)[⁽¹⁾ إنما هي] أي: أن الواقعة في الآية (مصدرية) بتقدير الباء قبلها (أي: بالتأخذ الجبال بيوتاً)⁽²⁾ هذا على أن مَنْ تَبْعِيضِيَّة، فما قيل: الصواب بالتأخذ بيوت من الجبال⁽³⁾ ليس بصواب، ولا يمنع حملها على المصدرية خلافهم في وصلها بالجملـة⁽⁴⁾ الإنشائية كما توهم⁽⁵⁾.

(و)⁽⁶⁾ الرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال: قلت له أن افعل) لأن التفسير يستدعي سبق الإبهام، وصريح القول لوضوحه لم ينتج إليه (وفي شرح الجمل) لأبي القاسم الزجاجي⁽⁷⁾ (الصغير) احترازاً [به]⁽⁸⁾ عن⁽⁹⁾ الكبير (لابن عصفور، أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول⁽¹⁰⁾، وذكر الزخشري في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ ﴾⁽¹¹⁾ أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن أعبدوا الله⁽¹²⁾ قال الرضي: إنه تفسير للضمير في به، وفي أمرت معنى القول، وليس مفسراً لِمَا لأنه مفعول لصريح القول، ومن جوزه استدلال بالآية، ولا استدلال بالمحتمل، وأجيب: بأنها مصدرية، وقيل: زائدة⁽¹³⁾ (وهو) أي: ما ذكره

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) ذكر هذا أبو حيان في البحر المحيط 5/ 515.

(3) قائله: هزمي زادة، كذا في هامش المخطوط.

(4) في (س): بالجمل.

(5) توهمه: هزمي زادة، كذا في هامش المخطوط.

(6) في (س) بزيادة: الشرط.

(7) في (س) بزيادة: وإنما وصفه بقوله:.

- الزجاجي هو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج شيخه حتى برع في النحو. من مصنفاته: الجمل في النحو، الإيضاح، الأمالي (ت: 339هـ).

انظر إنباء الرواة: 2/ 160، 161، بغية الرعاة 2/ 210، شذرات الذهب 2/ 357، الأعلام 3/ 299. ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: الشرح.

(9) انظر شرح الجمل: 2/ 282، 3/ 75.

(10) المائدة: 117.

(11) الكشف: 1/ 656، 657، ورد أبو حيان على الزخشري، انظر البحر المحيط: 4/ 61.

(12) شرح الرضي على الكافية: 4/ 438.

الزخشري من البناء على التأويل (حسن) ومن حسنه ما نُقل عنه: أنه كان الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوضع القول موضع الأمر [نزولا على قضية الأدب]⁽¹⁾ الحسن لثلاث يجعل نفسه وربه معا في أمرين، ودل على الأصل بإقحام أن المفسرة⁽²⁾ (وعلى هذا) أي: وإذا بنينا على ما ذكره الزخشري (فيقال في هذا) المقام الذي نحن فيه (الضابط) بالرفع على أنه مبتدأ، خبره (أن لا يكون فيها) أي: في الجملة السابقة (حروف القول)، أو بالجر على أنه صفة لهذا، وما بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة مقول يقال، وقد⁽³⁾ يقال: بمعنى يُذكر، فلا يحتاج حينئذ إلى تقدير [المبتدأ]⁽⁴⁾ (إلا والقول مؤول بغيره) هذه الجملة حال من المستكن في فيها، أو من حروف القول، ورجع هذا [بقرئها من ذي الحال]⁽⁵⁾، وقوة عاملها (ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني لأنه لا يصح أن يكون ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾⁽⁶⁾ مقولا لله تعالى، وأجاب [عنه]⁽⁷⁾ أبو حيان: بأنه يصح ذلك على أن يكون ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ من كلام عيسى - عليه السلام - على إضمار أعني، لا [على أنه من جملة ﴿اعْبُدُوا﴾]⁽⁸⁾، وأجيب أيضا: بأنه لا يتمتع أن يكون الله تعالى قال لعيسى - عليه السلام -: قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاه كما أمر به⁽⁹⁾، ولا يخفى أن ذلك خروج عن الظاهر، قال صاحب الكشف: وكون أن⁽¹⁰⁾ مفسرة لفعل الأمر يستدعي بظاهره ما قاله الزخشري، والحكاية عما أدى

(1) في (س): رعاية للأدب.

(2) في (س) بزيادة: قال التفاضلي: وفيه نظر، أما بطريق القياس فلأن أحدهما مفعول عن الآخر، وأما في الاستعمال فلأنه لا يوجد.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): الحذف.

(5) في (س): بقرب ذي الحال.

(6) المائدة: 117.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): الصفة التي فهمها الزخشري. وانظر البحر المحيط: 61/4.

(9) الجيب الدمامي في شرح المعنى: 70/1.

(10) في (س): وكونها.

إليهم يقتضي ربي وربهم، والنقل على المعنى يخرج الفعل عن كونه مفسرا لفعل الأمر⁽¹⁾ (فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره، لأن المفسر عين تفسيره⁽²⁾)، ولا أن⁽³⁾ تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في بنة ولا بدلا من ما كما جوزه أبو علي، ذكره الرضي⁽⁴⁾ (أما الأول: / فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات) حتى سماه سيبويه⁽⁵⁾ صفة، فينبغي أن يشارك النعت في أحكامه، ولهذا⁽⁶⁾ قال: (فكما أن الضمير لا يُنعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزخشي فاجاز ذلك)⁽⁷⁾ أي: كونها عطف بيان على الهاء (دُمولا عن هذه النكتة) التي هي: كون عطف البيان في الجامد كالنعت في المشتق، وإن مقتضاها كونه في حكم النعت في امتناع كونه تابعا للضمير (وعن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيد) عبد الله البطليوسي، توفي سنة إحدى وسبعين وخمسائة⁽⁸⁾، والسيد: [وزان قيل]⁽⁹⁾ الذنب (وابن مالك⁽¹⁰⁾)، والقياس معهما في ذلك) مبناء اعتبار تلك النكتة، وأجيب عنه: بأن كلام الزخشي مبني على أن ما

(1) في مواهب الأريب: ل 51/ب قال: قال صاحب كشف الكشاف: الجمع بين صلة الأمر وحرف الضير لا يكاد يوجد، لا يقال: أمرتك بهذا أن قم، لأن أحدهما متفن عن الآخر، إلا على الموصولة، والإبدال والتوضيح انتهى.

- وصاحب كشف الكشاف هو: عمر بن عبد الرحمن بن عمر البههاني الكتاني القزويني، سراج الدين. من مصنفاته: الكشف على الكشاف وهو مخطوط، ونصيحة المسلم المشفق لمن ابتلي ببحث المنطق (ت: 745هـ).

انظر هدية العارفين: 1/ 789، شذرات الذهب: 6/ 143، 144، الأعلام: 5/ 49.

(2) في (س) بزيادة: هذا حاصل ما في الكشف. وانظر الكشف: 1/ 656.

(3) في (س) بزيادة: يجوز.

(4) انظر شرح الكافية على الرضي: 4/ 438.

(5) انظر الكتاب: 2/ 192.

(6) في (س): وللا.

(7) انظر الكشف: 1/ 656.

(8) في وفيات الأعيان: 3/ 96-98، إنباء الرواة: 2/ 241-143، بنية الوعاة: 2/ 56-55، الأعلام: 4/ 123 (ت: 521هـ).

(9) في (س): بكر السين وسكون الياء.

(10) انظر شرح السهيل: 3/ 325.

ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له، ولذلك لا يمتنع نعت المنادي
 المفرد المعين مع أنه منزل منزلة الضمير⁽¹⁾، وقد يقال: إنه على⁽²⁾ ما جوزه
 الكسائي من أنه: ينعت الضمير، وقد قال ابن مالك: وقياس مذهب الكسائي
 جواز اتباع عطف البيان ضمير الغائب قياساً على النعت⁽³⁾، فإن الزمخشري⁽⁴⁾
 كثيراً ما يخرج الوجوه القرآنية على مذهب الكوفيين، إلا أنه جعله عطف البيان
 نظراً إلى جموده⁽⁵⁾، وبه يندفع أيضاً مناقشة أبي حيان: بأن عطف لبيان أكثر ما
 يكون بالأعلام⁽⁶⁾، وأما ما قيل: إن عطف البيان هو البدل عند سيبويه⁽⁷⁾ - صرح
 به الرضي⁽⁸⁾ - فجواب لا يرتضيه الزمخشري، لأنه منع البدلية في الآية⁽⁹⁾ (وأما
 الثاني): أي: عدم جواز كون أن مصدرية بدلاً من ما (فلان العبادة لا يعمل فيها
 فعل القول) لأن العبادة لا تقال كما قال الزمخشري⁽¹⁰⁾، وكذا لو [اعتبرت]⁽¹¹⁾
 معنى الطلب، فإن العبادة أيضاً لا تقال، كما [قال]⁽¹²⁾ التفتازاني⁽¹³⁾، فلا يرد ما
 قيل: إن الأمر بالعبادة لا يقال⁽¹⁴⁾، لأن ما يقال هو الأمر بالصيغة وليس الكلام
 فيه (نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز)⁽¹⁵⁾

(1) الجيب الدمامي، انظر شرح المغني: 70/1.

(2) في (س) بزيادة: مبني.

(3) في (س) بزيادة: وأشار إليه المصنف في الباب الرابع.

(4) في (س): فإنه.

(5) انظر الكشف: 656/1.

(6) البحر المحيط: 61/4.

(7) قاله وحى زادة في مواهب الأريب: 51/ب.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 379/2.

(9) انظر الكشف: 656/1.

(10) نفس المصدر السابق.

(11) في (س): اعتبر.

(12) في (س): نص عليه.

(13) انظر حاشيته على الكشف: ل 186 / ب.

(14) قاله الدمامي في شرح المغني: 71/1.

(15) انظر الكشف: 656/1، 657.

أي: كونها بدلا من ما، أي: ما أمرتهم إلا عبادة الله، إذ العبادة مما يؤمر به (ولكنه)⁽¹⁾ قد فاته هذا الوجه [أي]⁽²⁾: تأويل القول بالأمر (هنا) أي: في جعل أن مصدرية بدلا من ما، وأما الاعتذار عنه: بأن الضمير المجرور حيث كان راجعا إلى ما تكون البدلية في الضمير في حكم البدلية من ما⁽³⁾، فليس بشيء، لأن الزخشي منع البدلية من الضمير أيضا (فأطلق المنع) أي: منع البدلية من ما، والحق جواز ذلك على كلا الوجهين، فتعرضه للتأويل في التفسيرية دون المصدرية ليس مما ينبغي فلا [يدفع ذلك]⁽⁴⁾ ما قيل: إن المنع مقيد بعدم التأويل⁽⁵⁾، وإلا فلو أول القول بالأمر لزال المانع، وقد يدفع: بأن إطلاق المنع لعدم قيام البدل مقام المبدل منه، والتأويل المذكور لا يفيد صحته [تأمل]⁽⁶⁾ (فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته) أي: امتناع الزخشي من تأويل القول بالأمر في صورة كون أن مصدرية حيث سكت عنه، والسكوت في مقام البيان بيان (لأن أمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به/ إلا قليلا) كما في قولك: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به (فكلا² ما أول به) فحيث أول قلت بأمرت لزم تعديته بنفسه إلى⁽⁷⁾ ما أمرتي به وكان من القليل فلا يصار إليه.

(قلنا: هذا) أي: ما ذكره السائل من أن تعدي أمر بنفسه إلى المأمور به قليل فكذا ما أول به (لازم له) أي: للزخشي (على توجيهه التفسيرية)، حيث وجهها بتأويل القول بالأمر مع لزوم تعدي أمر⁽⁸⁾ بنفسه، وما ذلك إلا لأنه لم يعد

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) في (س): يعني.

(3) المعتذر عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(4) في (س): يدفعه.

(5) القائل الدماضي في شرح المغني: 71/1.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: المأمور به قليل، فكذا.

(8) في (س): تعديته.

مانعا، إذ لا يلزم [من]⁽¹⁾ تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حكم ما أول به، فيجوز أن يتعدى قال بنفسه، وإن كان مؤولا بأمر نظرا إلى أصله، بخلاف أمر، وإذا لم يعده مانعا ثم، فلا وجه لكونه مانعا هنا (ويصح أن يقدر) أي: اعبدوا على جعل أن مصدرية (بدلا من الهاء في به) كما⁽²⁾ جوزة أبو علي⁽³⁾ (ووهم الزخشي فمنع ذلك⁽⁴⁾)، ظنا (مفعول له لمنع) (أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد) قال في المفصل: قولهم: إن البدل في حكم تنحية الأول إيذان منه باستقلاله ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تتمين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول وأطراحه، ألا تراك تقول: زَيْدًا رَأَيْتُ غُلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا، فلو ذهبت تهدر الأول لم يَسِدْ كلامك⁽⁵⁾، قال الرضي: اختلف النحاة في المبدل منه، فقال المبرد: إنه في حكم الطرح معنى⁽⁶⁾، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه تبين أن الأول ليس في حكم الطرح إلا في بدل الغلط، ولا كلام أنه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتغال، وأيضا في بدل الكل قد يعتبر الأول في اللفظ دون الثاني، كقوله:

إِنَّ السُّيُوفَ غَدُوهُهَا وَزَوَاحُهَا تَرَكْتُ هَوَازِنَ يِطْلَ قَرْنِ الْأَغْضَبِ⁽⁷⁾

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): وعن.

(3) انظر شرح الأبيات المشكلة للإعراب: 81/1.

(4) في (س) بزيادة: أي: كونها بدلا من الهاء. وذكر البغدادي في الخزانة 130/1 أن ابن الحاجب تبع الزخشي في هذا.

(5) انظر المفصل، باب البدل: 155.

(6) شرح الرضي على الكافية: 392/2.

(7) البيت من الكامل، للأخطل التغلبي في ديوانه: 36، والخزانة: 197/5، وكتاب الشعر للفارسي: 517/2، والكامل: 32/2، وشرح الأشموني: 243/3. والشاهد فيه تركت... حيث الحق الشاعر بالفعل تاه التائيث اعتمادا على البدل منه، ولم يقل: تركت وبذلك كان البدل في حكم اللغني.

(والمعاند موجود حسا) فإن ضمير به محسوس مشاهد، وما كان كذلك لا يكون في قوة الساقط من كل وجه (فلا مانع) من بدلية ﴿أَنْ اعْبُدُوا﴾⁽¹⁾ من الماء، وهذا رد على⁽²⁾ الزنجشري، قيل: لا يحصى له عنه، ولا إنكاره⁽³⁾، فتأمل.

(والخامس:) من شروط أَنْ التفسيرية (أن لا يدخل عليها جار، فلور قلت: كُنْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ كانت مصدرية) لا تفسيرية، لدخول الجار عليها، وبها استدلال ميبويه على جواز كونها مصدرية⁽⁴⁾، ورد⁽⁵⁾ الرضي: بَأَنَّهُ يجوز أن تكون زائدة لكراهية⁽⁶⁾ دخول الجار على ظاهر الفعل⁽⁷⁾، ثم ردّ على من زعم أنها زائدة في ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾⁽⁸⁾: بَأَن الْأَصْلَ عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالأصالة⁽⁹⁾ محتمل⁽⁹⁾.

(مسألة)

صدر هذا البحث بها إيماء إلى أنه مما يسأل عنه
(إذا وليَّ أَنْ الصالحة للتفسير⁽¹⁰⁾) لوجود شرطها (مضارع معه لا، نحو: أَسْرَتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَفْعَلَ جاز رفعه) رفع المضارع (على تقدير لا النافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما) أي: على رفعه وجزمه (فَأَنَّ مفسرة) وفي الإطلاق

(1) المائدة: 117.

(2) في (س): فهذا جواب عن منع.

(3) القائل الدماغي في شرح المغني: 72/1.

(4) انظر الكتاب: 162/2.

(5) في (س): ورده.

(6) في (س): لكراهية.

(7) شرح الرضي على الكافية: 438/4.

(8) في (س): بتقديم ﴿أَنْ اعْبُدُوا﴾ على زائدة.

(9) شرح الرضي على الكافية: 439/4.

(10) في (ح) و (ط): للتفسيرية.

بحث⁽¹⁾، إذ لا يتعين على الثاني كونها مفسرة، إلا على قول من يمنع وقوع الطلب صلة، وليس بمرتضاء، والحق أنها تحتمل المصدرية⁽²⁾ (و) جاز (نصبه على تقدير لا نافية، وأن مصدرية) ناصبة للفعل، قال الرضي: / ولا تكون لا نهيا 1/33 فينجزم الفعل إلا عند أبي علي⁽³⁾ (فإن فقدت لا امتنع الجزم) لفقد⁽⁴⁾ عامله على قول الجمهور، والمختار عنده، وإن حكى الجزم⁽⁵⁾ بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، [فلا يرد ما قيل: فكيف يمنعه هنا]⁽⁶⁾ وما بالمعهد من قدم (وجاز الرفع) على تقدير أن مفسرة (والنصب) على تقديرها مصدرية.

(والوجه الرابع): من وجوه أن الحرفية (أن تكون زائدة) وضعا، وليس أصلها مثقلة فخفت، خلافا لبعضهم كما في الجنى الداني⁽⁷⁾ (ولها أربعة مواضع⁽⁸⁾):

أحدها- وهو الأكثر-: أن تقع بعد ثلما التوقيتية⁽⁹⁾ نسبة إلى التوقيت، وهو ذكر الوقت وتعيينه، واحترز به عن ثلما النافية، وثلما الموجبة بمعنى إلا (لحو: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيبًا﴾⁽¹⁰⁾).

والثاني: أن تقع بين لو وفعل القسم، مذكورا (حال من الفعل) (كقوله:

(1) في (س): نظر.

(2) في (س) بزيادة: بتقدير الجار.

(3) قال الرضي في شرح الكافية 440/4: «صلة أن لا تكون لا أمرا ولا نهيا، خلافا لما ذهب إليه سيويه. وأبو علي:

(4) في (س): لفقدان.

(5) في (س): لا ما حكاها.

(6) في (س): من الجزم حتى يقال.

والقاتل ابن الصائغ، انظر المصنف: 72/1.

(7) انظر الجنى الداني: 223.

(8) في (س) بزيادة: تقع فيها.

(9) في وصف المباني 116: «بعد ثلما، وقيل: لو، على اطراد ثلما أن جاء زيد أحست إليه، وأن لو قام زيد

لمخرجت، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 434/4، وشرح المفصل لابن يعيش: 130/8.

(10) المتكوت: 33.

فَأَنقَسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَانْتَمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلِمٌ⁽¹⁾

بيت من الطويل، للمسبب بن علس⁽²⁾، خال الأعشى؛ أقسم: فعل متكلم من الإقسام، وانتَم: عطف على المستتر في التَقَيْنَا من غير تأكيد ولا فصل، جوزه البصريون في الشعر بلا قبح⁽³⁾، وكان: تامة أو ناقصة [ويوم: اسمها]⁽⁴⁾، ولكم: [خبرها]⁽⁵⁾، ومن: تعليلية أو تحريدية، واللام: جواب القسم على القاعدة المشهورة، وقد نص المغاربة أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره، ومن قال: 'جواب كَوْ' فقد تبع ابن مالك في قوله: 'أن كَوْ' مع جوابها جواب قسم، لكنه قال في الجوازم: 'جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب كَوْ'⁽⁶⁾، والمعنى على ما قال الأعلام: لو التَقينا متحارين لأظلم نهاركم فصرتم⁽⁷⁾ في مثل الليل⁽⁸⁾ (أو متروكا) عطف على مذكوراً للتنويع.
(كقوله):

(1) البيت للمسبب بن علس في شرح شواهد المغني: 109/1 وشرح أبيات المغني: 153/1، والخزانة: 80/10، والكتاب: 107/3، وشرح الرضي على الكافية: 313/4. الخزانة برواية 'وأقسم بدل فأنقسم'.

ويلا نسبة في ضرائر الشعر: 181.

(2) هو: المسبب بن علس بن مالك بن عمرو بن قمامة، من ربيعة بن نزار، شاعر جاهلي، كان أحد القليلين المفضلين في الجاهلية، وهو خال الأعشى ميمون، وكان الأعشى راووته.

وقيل: هو: أبو فضة، زهير بن علس بن مالك بن عمرو بن قمامة، شاعر جاهلي، وينسب إلى بني فَيْضَة، عده ابن سلام في الطبقة السابعة من الجاهليين.

انظر طبقات الشعراء: 89، الشعر والشعراء: 95، جبهة أشعار العرب: 432، الأعلام: 225/7.

(3) قال ابن عصفور في ضرائر الشعر: 181 'ضرورة الوزن أوجبت حذف الضمير المؤكدة'.

ساقط من (س).

(4) في (س): الخبر.

(5) القائل السيوطي في شرح شواهد المغني: 110/1. وانظر شرح التسهيل: 216/3، 98/4.

(6) في (س) بزيادة: منه.

(7) انظر رأي الأعلام في شرح شواهد المغني: 110/1.

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا [بِأ] الْحُرُّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ⁽²⁾

بيت من الوافر، أما: حرف استفتاح، [والعتيق]⁽³⁾: من سبقه الرق، [والحر]⁽⁴⁾: خلافه⁽⁵⁾، وجواب القسم- على رأي الجماعة، أو الشرط على أحد قولي ابن مالك- محذوف⁽⁶⁾، أي: لو كنت حراً لقاومتك، وفيه دليل على جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم، كما جوزه الربيعي⁽⁷⁾، ومنعه الأخفش وأبو علي⁽⁸⁾، قيل: ومن أنكر ذلك [أي: دخول الباء]⁽⁹⁾ جعل ما ميمية، أو الباء داخلة على مبتدأ⁽¹⁰⁾، و(هذا) أي: كون أن زائدة بين كَوْ و[فعل]⁽¹¹⁾ القسم (قول سيبويه وغيره)⁽¹²⁾ يخالف ما قاله الرضي: أنها عند سيبويه موطئة للقسم كاللام قبل

(1) ساقط من (ح) و (ظ).

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 111/1، وشرح إبيات المغني: 157/1، والإنصاف: 200/1، وشرح التصريح: 364/2، والمصح: 407/2، 484، وفي شرح التسهيل: 216/3، وكتاب الشعر: 443/4، والخزانة: 131/4 برواية:

لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخليل

والشاهد فيه وقوع أن بين كَوْ وفعل القسم متروكا.

(3) في (س): والمراد بالعتيق.

(4) في (س): وبالحر.

(5) في (س): بزيادة: وهو أبلغ من المدح.

(6) انظر شرح التسهيل: 216/3.

(7) قال الرضي في شرحه على الكافية: 189/2 «ومنع أبو علي والأخفش دخولها على خبر ما المتقدم، خلافا للربيعي».

- والربيعي هو: أبو الحسن، علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي، أحد أئمة النحاة، أخذ عن السيرافي، ولزم الفارسي. من تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسي، وشرح مختصر الجرمي (ت: 420هـ).

انظر إنباء الرواة: 297/2، معجم الأدباء: 193/4، 194، بنية الوعاة: 181/2، 182، الأعلام: 318/4.

(8) انظر كتاب الشعر: 443/2.

(9) زيادة للإيضاح.

(10) القائل السيرطي في شرح شواهد المغني: 111/1.

(11) ساقط من (س).

(12) انظر الكتاب: 152/3، والمقتضب: 359/2.

كلام قبل أن⁽¹⁾، [واسماء الشرط، وعند غيره زائدة]⁽²⁾ (وفي مقرب ابن صفور) دون مقرب المبرد (أنها في ذلك حرف جيم به لربط الجواب بالقسم)⁽³⁾، ويُنْبِئُهُ أَي: ما في المقرب (أن الأكثر) في استعمال العرب (تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك) [منقوض]⁽⁴⁾ باللام الداخلة على جواب كَوِ المنفي، فإن الأكثر تركها كما سيجيء⁽⁵⁾.

(والثالث- وهو نادر-): يفهم منه أن الثاني والرابع كثير⁽⁶⁾ (أن تقع بين الكاف وخفوضها، كقوله:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا يَوْمًا مَقَسَمٌ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ⁽⁷⁾

بيت من الطويل، لباحت بن [صريم]⁽⁸⁾ الشكري، أو الأرقم بن علباء الشكري⁽⁹⁾، يذكر امرأته ويمدحها، يوما: ظرف تَوَافَيْنَا، وروي بالجر على أن الواو واوُزْبُ، وتوافينا: أي: تأتينا [فعل الغائبة]⁽¹⁰⁾، يدل عليه⁽¹¹⁾ قوله:

(1) شرح الرضي على الكافية: 313/4.

(2) ساقط من (س).

(3) المقرب: 225.

(4) في (س): يطفئ.

(5) قال المصنف في مخي اللبيب: 300/1 والغالب على المنفي مجردة منها.

(6) في (س): أكثر لا كثير كما ظن. وظنه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(7) البيت من الطويل، لزيد بن أرقم في شرح شواهد المضي: 111/1، وشرح أبيات المضي: 158/1، والخرقة:

438/10، وشرح الرضي على الكافية: 371/4، والكمال: 137/1، والإنصاف: 202/1، والمع

517/1. وفي الكتاب 143/2، 165/3: لابن صريم الشكري. وفي شرح الأشموني 449/1، وشرح

قصر الندى 157، والكشاف 540/4: لباحت بن صريم. والشاهد فيه وقوع أن بين الكاف وخفوضها في

قوله: كَانَ ظَنِيَّةً.

(8) في (س): خزيم.

(9) هو: باغت بن صريم الشكري، شاعر جاهلي من فرسان بني غتر الشعبان.

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 531/2 - 537، معجم الشعراء: 36.

- والأرقم هو: الأرقم بن علباء بن عوف بن الأسد بن كعب بن عجل بن العتيك بن كعب بن بشكر، الذي نفي

كش النعمان.

انظر جمهرة أنساب العرب: 308.

(10) في (س): يلفظ الغيبة.

(11) في (س) بزيادة: البيت الثاني.

وَيَوْمًا تُرِيدُ مَالَنَا مَعَ مَالِهَا فَإِنْ لَمْ تُنَلِّهَا/ لَمْ تُنَمِّتَا وَلَمْ تُنَمِّ (1) 33/ب

ومقسم - كمجسم - أي: [محسن]⁽²⁾، من القسام وهو الحسن، وتعطو: صفة ظبية، أي: تتناول إلى الشجر لتناول منه كما في القاموس⁽³⁾، وإنما خص تشبيهها بالظبية في هذه الحالة لأن ما يمدح به الظبي طول جيده وهو أبلغ فيها، والوارق⁽⁴⁾: بمعنى المورق⁽⁵⁾، والسلم - بفتحين - شجر يعظم وله شوك [قال الزعشمري: معنى البتين]⁽⁶⁾: أنه يستمتع بحسنها يوما وتشغله يوما آخر بطلب ماله، فإن منعها آذنه وكلمته بكلام ممنعه⁽⁷⁾ (في رواية من جر الظبية)⁽⁸⁾ متعلق بالكاف لا بـ'ينفع' كما توهم⁽⁹⁾، وإنما قيد به ليتعين كون الكاف جارة، وأن زائدة، وأما في رواية الرفع فكان تخففة، اسمها محذوف، أي: كأنها ظبية، وأما في رواية النصب فهي الاسم، والخبر تعطو، وقيل: الخبر محذوف⁽¹⁰⁾، أي: هذه المرأة، على جعل المشبه مشبها به للمبالغة، وقيل: التقدير: كأن مكانها ظبية⁽¹¹⁾.

(والرابع: بعد إذًا، كقوله:

-
- (1) في (س) بزيادة: كذا قيل.
والقائل: وحى زادة، كما في مواهب الأريب: ل 54/ب.
(2) في (س): المحسن.
(3) القاموس المحيط: (ع. ط. و) 4/363.
(4) في (س) بزيادة: فاعل، من ورق الشجر.
(5) في (س) بزيادة: إذا صار ذا ورق.
(6) في (س): ومعنى البتين على ما نقل الزعشمري.
(7) الكشف: 4/450.
(8) انظر أوضح المسالك في النحو: 1/189.
(9) توهمه وحى زادة في مواهب الأريب: ل 55/أ.
(10) في (س): أو محذوف.
والقائل: وحى زادة، كما في مواهب الأريب: ل 55/أ.
(11) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/342.

فَأَمْنَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَارُفٍ⁽¹⁾

بيت من الطويل، لأوس بن حجر⁽²⁾ - بفتحتين - من قصيدة فائية يصف [بها]⁽³⁾ صائدا رمى الحمار الوحشي بالسهم، [قال السيوطي: هكذا أنشده المصنف، وفيه تحريف في موضعين، والصواب:

فَأَمْنَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ مِنْ جُمَّةِ الْمَاءِ غَارُفٍ

فاعل]⁽⁴⁾ أمهله للصائد، ومفعوله: الحمار⁽⁵⁾، والمعاطي: المناول واللجة⁽⁶⁾: معظم الماء، [والغامر]⁽⁷⁾: من غمره الماء غطاه، فاعل بمعنى مفعول⁽⁸⁾ (وزعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك)⁽⁹⁾ من المواضع الأربعة (وأنها تنصب المضارع) إذ لا منافاة بين الزيادة والعمل (كما تجر من ' وألباء - الزائدتان - الاسم)⁽¹⁰⁾ نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾⁽¹¹⁾، ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽¹²⁾

(1) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: 71، وبرواية العجز:

معاطي يد من جمة الماء غارف .

وانظر: شرح شواهد الغني 113/1، وشرح أبيات الغني: 146/1، والمهم: 408/2. وبلا نسبة في شرح التصريح: 233/2، وشرح عمدة الحفاظ: 331/1. والشاهد فيه زيادة أن بعد إذا. أوس بن حجر هو: أبو شريح، أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر تميم في الجاهلية، له ديوان شعر مطبوع (ت: 2 ق م).

انظر الشعر والشعراء: 127، الأغاني: 70/11، الخزائن: 379/4، الأعلام: 31/2. ساقط من (س).

(4) ساقط من (س). انظر: شرح شواهد الغني: 112.

(5) في (س): للصائد، ومنصوبه للحمار.

(6) في (س) بزيادة: بضم اللام.

(7) في (س): وغامر.

(8) في (س) بزيادة ما سقط في (5).

(9) في (س) بزيادة: المذكور.

(10) انظر معاني القرآن للأخفش: 377/1.

(11) فاطر: 3.

(12) الفتح: 28.

(وجعل منه⁽¹⁾) ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾، ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽³⁾ فالجملتان المنفية بعدهما [حال]⁽⁴⁾ كأنه قيل: مالنا غير متوكلين، ومالنا غير مقاتلين، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنْ التَّذَكُّرَةِ مُغْرَضِينَ﴾⁽⁵⁾ (وقال غيره: هي في ذلك) أي: فيما استشهد به الأخفش (مصدرية)⁽⁶⁾ لا زائدة (ثم قيل: في التخريج على القول بالمصدرية (ضمَّنْ مالنا معنى ما منعنا) أي: التوكل، والقتال، ولَا زائدة فيهما، وهذا هو قول الفراء⁽⁷⁾ (وفيه نظر، لأنه لم يثبت إعمال الظرف، والجار والمجرور في المفعول به) وفيه بحث، [فإن]⁽⁸⁾ منع [يتعدى]⁽⁹⁾ إلى المفعول الثاني بنفسه [وب من]⁽¹⁰⁾، يقال: منعه الأمر، [ومن الأمر]⁽¹¹⁾، ذكره الفيومي⁽¹²⁾، [فعلى الأول يرد النظر، وأما على الثاني فلا يجوز أن تكون أن وصلتها معمولاً لـ[مالنا]⁽¹³⁾ على نزاع الخافض، أي: ما منعنا من كذا، فلا يكون مفعولاً به مصرحاً، والمحل حينئذ إما نصب، أو جر على الخلاف، إلا أن يقال: إنه تحاشى عن الحذف فأورد ما أورد (ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة) كما أن الأصل أن لا تكون أن زائدة، ولهذا قال: (والصواب قول بعضهم:

(1) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(2) إبراهيم - عليه السلام - : 12.

(3) البقرة: 246.

(4) في (س): في محل نصب على الحال.

(5) المدثر: 49.

(6) انظر إهراب القرآن للنحاس: 325/1، والبحر المحيط: 256/2، والجنى الداني: 223/1.

(7) انظر: معاني القرآن للفراء 163/1.

(8) في (س): هذا مبني على كون.

(9) في (س): متعدياً.

(10) ساقط من (س).

(11) = = = = =

(12) في (س): كما في المصباح.

انظر المصباح المنير: (م. ن. ع) 345.

(13) في (س): وأما إذا كان متعدياً بمن كما قال الجوهري، فلا يرد النظر، لجواز أن تكون أن وصلتها معمولين للجار والمجرور المضمين معنى ما منعنا. انظر الصحاح: (م. ن. ع) 580/3.

إن الأصل: ومالتا في أن لا تفعل كذا) أجل ما في الآيتين ليعم الباب، وهذا هو قول الكسائي⁽¹⁾، قيل: [رجحه الفارسي]⁽²⁾ على قول الفراء: بأنه على القولين لابد من إضمار حرف الجر، لكن على قول الكسائي يبقى اللفظ على ظاهره/ 1/34 بخلاف قول الفراء⁽³⁾، [هذا]⁽⁴⁾ مبني على [تعدية منع بنن]⁽⁵⁾ (ولمّا لم يميز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال) هذا لكون البحث عن العمل فيها، لا [أنه]⁽⁶⁾ شرط عملها هو الاختصاص بها، فإن الاختصاص بالأسماء أيضاً موجب للعمل (بدليل دخولها على [أحرف]⁽⁷⁾، وهو كوّ، وكان في البيتين)، قيل: بل في الآيات الثلاثة⁽⁸⁾، واستصوبه بعض الشراح⁽⁹⁾، وليس بشيء (وعلى الاسم وهو ظلية) بالكسر والتنوين، أو بالرفع بلا تنوين⁽¹⁰⁾ (في البيت السابق، بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف) الجار (المُعْدَى) أي: الذي يعدي الفعل، أو ما في معناه إلى المفعول (في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل [فيه]⁽¹¹⁾) ولم يلتفت إلى كونه زائداً، على أنه ينزل من مدخوله منزلة الجزء فلا يتقضى بالسين⁽¹²⁾.

(1) انظر معاني القرآن للفراء: 163/1، والبيان للمكبري: 165/1.

(2) في (س): رجح الفارسي قول الكسائي.

(3) قاله ابن عادل في الباب في علوم الكتاب: 265/4.

(4) في (س): وهذا.

(5) في (س): ما نقلناه عن الجوهري. انظر: الصحاح (م ن ع) 580/3.

(6) في (س): لأن.

(7) في جميع النسخ: الحرف.

(8) قال ابن الملا في متهم أهل الأرب 346/1: بل في الآيات السابقة.

(9) المستصوب حمزي زادة، كما في هامش المخطوط.

(10) بالكسر والتنوين على الحكاية، أو بالرفع مع ترك التنوين، لأنه اسم على نفس هذا اللفظ أي: الواقع في

البيت ففيه الملحة وتاء التانيث فيمتنع الصرف. حاشية الدسوقي على المغني: 95/1.

(11) ساقط من جميع النسخ.

(12) أي: التي تدخل على المضارع ولا تعمل فيه مع اختصاصها وعدم زيادتها.

(مسألة:

ولا معنى لِمَنْ الزائدة غير التوكيد⁽¹⁾ كسائر الزوائد، قال أبو حيان: في شرح التسهيل (وزعم الزمخشري أنه) قد (ينجر مع التوكيد معنى آخر⁽²⁾)، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيبًا﴾⁽³⁾ دخلت أَنْ في هذه القصة أي: قصة لوط [عليه السلام]⁽⁴⁾ (ولم تدخل في قصة إبراهيم) [عليه السلام] (في قوله [تعالى]⁽⁵⁾): ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا﴾⁽⁶⁾ تنبيها وتأكيدا على⁽⁷⁾ أن الإساءة كانت تعقب المجيء) [فالظرف]⁽⁸⁾ مستقر، أي: كائنين في ذلك، لأن التأكيد يتعدى باللام، والتنبيه بـ'على'، ومن قال: 'ي' هنا بمعنى 'على'، أو اللام فقد قصر⁽⁹⁾ (فهي مؤكدة [في قصة لوط]⁽¹⁰⁾) [عليه السلام] [للاتصال واللزوم]، أي: لاتصال جواب ثَمَّا بشرطها، ولزومه له (ولا كذلك) أي: لا اتصال ولا لزوم (في قصة إبراهيم) [عليه السلام] حتى يؤكد (إذ ليس الجواب بها⁽¹¹⁾) ([أي: في قصة]⁽¹²⁾ إبراهيم [عليه السلام]⁽¹³⁾ بتأويل [البناء]⁽¹⁴⁾)، وقيل: [آتي الاتصال]⁽¹⁵⁾ واللزوم⁽¹⁶⁾ (ك) الجواب (الأول) لأن

(1) في جميع النسخ: التأكيد.

(2) في (س): بزيادة: للزائد.

(3) المتكبر: 33.

(4) زيادة يقتضيهما المقام.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) هود - عليه السلام -: 69.

(7) في جميع النسخ: في.

(8) في (س): والظرف.

(9) الفاعل وحى زادة، كما في هامش المخطوط.

(10) ساقط من جميع النسخ.

(11) في جميع النسخ: فيه.

(12) في (س): ضمير فيه لقصة.

(13) زيادة يقتضيهما المقام.

(14) في (س): الثان.

(15) في (س): للاتصال.

(16) الفاعل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

[الإساءة]⁽¹⁾ حاصلة عقيب الجيء بلا ريث، والتحية بعده تبطؤ (وقال الشلوين: لما كانت أن للسبب في نَحْتُ أن أعطيت⁽²⁾ أي: للإعطاء، أفادت هنا) أي: في قصة لوط (عليه السلام)⁽³⁾ (أن الإساءة كانت لأجل الجيء وتعقبه) لأن ما هو مسبب عن الشيء واقع عقيب ذلك الشيء (وكذلك في قولهم: أما والله) أن (لَوْ فَطَنْتُ لَفَعَلْتُ، أكدت [أن]⁽⁴⁾ ما بعد [لو]⁽⁵⁾) [أي]⁽⁶⁾: وار القسم (وهو السبب في الجواب) تفسير لما بعد الواو، أي: إن أن لكونها للسبب أكدت السببية التي في جواب القسم، أعني: الجملة الشرطية عند من لا يقول بالحذف، وفي بعض النسخ: ما بعد لو هو السبب، والمال واحد (وهذا الذي [ذكراه]⁽⁷⁾) الزمخشري والشلوين (لا يعرفه كهراء النحويين) فضلا عن صفرائهم، ومدار العربية⁽⁸⁾ على معرفتهم (انتهى⁽⁹⁾) كلام أبي حيان، فشرع المصنف في تبرئة ساحة الزمخشري وتخطئته [ل]⁽¹⁰⁾ أبي حيان من وجوه فقال: (والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: أن صلة أكدت وجود الفعلين) مجيء الرسل والمساءة في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئَ بِهِمْ﴾⁽¹¹⁾ (مرتباً أحدهما على الآخر) حال من الفعلين، والعامل⁽¹²⁾ الوجود (في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما) أي: الفعلين المرتبين (وُجِدَا في جزء واحد من الزمان)

(1) في (س): المساءة.

(2) في جميع النسخ: تعطي.

(3) زيادة بقتضيهما المقام.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في جميع النسخ: الواو.

(6) ساقط من (س).

(7) في (ح) و(ظ): ذكره.

(8) في (س): الأعرابية.

(9) انظر مواهب الأريب: ل 56/ ب.

(10) ساقط من (س).

(11) العنكبوت: 33.

(12) في (س) بزيادة: فيه.

وهو الآن (كانه قيل لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث/ انتهى) كلام 34/ب
 الزنجشري⁽¹⁾ (والريث: البطء) وفي القاموس: أُرِيتَ عن الحاجة: الحبس عنها⁽²⁾
 (وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين) قصة لوط، وقصة إبراهيم [عليهما
 السلام] المذكور بالعبارة التي هي (كما نقل) أبو حيان (عنه) فلا يرد ما قيل:
 يكفي في التعرض لهما سكوته في قصة إبراهيم [عليه السلام] الخالية عن أن،
 وكلامه في قصة لوط [عليه السلام]⁽³⁾ التي فيها أن⁽⁴⁾، لأن هذا فرق آخر، ومن
 غفل عنه أبدى الفرق بين⁽⁵⁾ لوط [عليه السلام]⁽⁶⁾ في هود، والعنكبوت⁽⁷⁾ (ولا
 كلامه مخالف للكلام التحويين) كما ادعاه أبو حيان (لإطباقهم)، وإجماعهم (على
 أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به) أي: بالزائد (لتوكيده⁽⁸⁾) أي: [لتأكيد]⁽⁹⁾ ما
 جيء به (ولمّا تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه) [لما سيأتي]⁽¹⁰⁾،
 أنها حرف وجود لوجود⁽¹¹⁾ (فالحرف الزائد) الذي هو أن (يؤكد ذلك، ثم إن
 قصة الخليل) [عليه السلام]⁽¹²⁾ أشار بثم إلى تفاوت ما بين التختطين (التي فيها
 ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾⁽¹³⁾ ليست في السورة التي) هي سورة العنكبوت (فيها ﴿سَيِّءٌ

(1) الكشف: 205/3.

(2) القاموس المحيط: (ر. ي. ث) 205/1.

(3) زيادة يقتضيه المقام.

(4) قاله ابن الصانع، وقوله هذا في المنصف: 75/1.

(5) في (س) بزيادة: قصي.

(6) زيادة يقتضيه المقام.

(7) والذي غفل عنه هو: الدمامي، انظر شرح المغني: 74، 75.

(8) في جميع النسخ: لتأكيده.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): كما سيجيء.

(11) مغني اللبيب: 309/1.

(12) زيادة يقتضيه المقام.

(13) هود - عليه السلام - : 69.

بِهِمْ»⁽¹⁾ مع أن بعد ثَمًا، ولابد من هذا القيد، وإلا ففي سورة هود [عليه السلام] أيضًا ﴿سَيِّءٌ بِهِمْ﴾ (بل في سورة هود) [عليه السلام] (وليس فيها) أي: في قصة الخليل [عليه السلام] ﴿ثَمًا﴾ بل في قصة لوط [عليه السلام] التي في سورة هود [عليه السلام] لكن بدون أن، والأولى أن يقول: ثم إن قصة الخليل [عليه السلام] لم يجتمع فيها ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾⁽²⁾ مع ثَمًا في آية واحدة حتى تظهر تخطئة أبي حيان، إذ ليس في كلامه ما يقتضي كون الآيتين في سورة واحدة (ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد الجيء ببطء؟) كما يلزم من [تقرير]⁽³⁾ أبي حيان مراد الزخشي: والاستفهام [إنكاري]⁽⁴⁾، [أي]⁽⁵⁾: لا يتخيل ذلك، لأن تعجيل التحية من القادم من الآداب التي يعد تركها إساءة، وهذه تخطئة ثالثة (وإنما يحسن اعتقادنا⁽⁶⁾ تأخر الجواب في سورة العنكبوت) لا في سورة هود [عليه السلام]⁽⁷⁾ لعدم ثَمًا فيها (إذ الجواب فيها ﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾⁽⁸⁾ وإهلاك القرية إذا تأخر لا يعد قبيحا، وفيه إيماء إلى أنه ينبغي أن يجعل ما ذكره الزخشي من بيان فائدة أن في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ﴾⁽⁹⁾ مقابلا لهذه الآية لا لآية ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ كما فعله أبو حيان⁽¹⁰⁾ (ثم [إن]⁽¹¹⁾ التعبير) أي: تعبير أبي حيان (بالإساءة لحن) [هذه]⁽¹²⁾ تخطئة رابعة (لأن

(1) العنكبوت: 33.

(2) العنكبوت: 33.

(3) في (س): أخذ.

(4) في (س): الإنكاري.

(5) في (س): أن.

(6) في جميع النسخ: اعتقاد.

(7) زيادة يقتضيها المقام.

(8) العنكبوت: 31.

(9) العنكبوت: 33.

(10) في (س): لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ لا لا قال أبو حيان من آية ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾. وانظر: البحر المحيط 5/ 241.

(11) ساقط من جميع النسخ.

(12) في (س): وهذه.

الفعل ثلاثي⁽¹⁾ كما نطق به التنزيل) والإساءة إنما هي مصدر المزيد فيه (والصواب المساءة) [لأنها]⁽²⁾ مصدر الثلاثي (وهي عبارة الزغشري⁽³⁾) ثم شرع في تزييف ما نقله أبو حيان عن الشلوين فقال: (وأما ما نقله عن الشلوين) الأوجه]: وأما قول الشلوين (فمعترض من وجهين):

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله) وهو: *جِئْتُ أَنْ تُعْطِيَنِي* (إنما هو لام العلة المقدرة) قبل *أَنْ*، [أي]⁽⁴⁾: *جئت لأن تعطيني* (لا *أَنْ*)⁽⁵⁾ يقال: *كون أَنْ* للسبب لتضمنها له لكثرة استعمال اللام معها.

(والثاني: *أَنْ* *أَنْ* في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة) دفع: بأن⁽⁶⁾

الزائدة في الأصل هي المصدرية التي تضمنت التعليل، وإنما لوحظ/ فيها معنى 1/35 التعليل لتناسب لماً وتؤكد معناها⁽⁷⁾، [وفيه]⁽⁸⁾ ما مرّ.

(تنبيه)

وقد ذكر لـ *أَنْ* معان أربعة أخرى⁽⁹⁾ بل خمسة أخرى، خامسها: أن تكون بمعنى *أَنْ* المخففة، نحو: أن كان زيداً لعالمًا ذكره أبو علي⁽¹⁰⁾، [ولعل المصنف]⁽¹¹⁾ لم

(1) في (س) بزيادة: مجرد.

(2) في (س): إذ هي.

(3) في (س) بزيادة: كما نقلها المصنف آنفاً.

وانظر: الكشف 205/3.

(4) في (س): والتقدير.

(5) في (س) بزيادة: وقد.

(6) في (س): وما قيل دفعه أن.

(7) في (س) بزيادة: ليس بشيء. والذي دفعه: ابن الملا في انتهى أمل الأريب: 351/1.

(8) في (س): لماً.

(9) في (س) بزيادة: جمع آخر أو آخر.

(10) قال في الحجة 2/420، 421: 'جاز إحصار كان المتضمنة للغير.'

(11) في (س): ولعل.

يذكره⁽¹⁾ لما في الجنى الداني: ذهب الأخفش الصغير، وابن الأخرى إلى أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه أكثر نحاة بغداد⁽²⁾.

(أحدها: الشرطية، كأن المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون) قال الرضي: ولا أرى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إياه⁽³⁾ (ويرجعه) ويتزع الاستبعاد منه (عندي أمور) ثلاثة:

(أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد) سواء كان في القراءتين، أو في الروایتين (والأصل) فيما توارد فيه شيان على محل واحد (التوافق) من جهة المعنى، بأن يجعل المفتوحة بمعنى المكسورة، ولم يعكس حتى يرتفع الاختلاف لعدم قائل به، وقيل: معناه عدم التخالف سواء كان بالتألف، أو التقارب، أو التشابه، أو غير ذلك⁽⁴⁾، وفيه بحث⁽⁵⁾ (فقرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿أَنْ تُضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ فتذكر⁽⁶⁾ قرأ حمزة بكسر أن ورفع تذكر⁽⁷⁾، وخرجها أبو علي على أنها للشرطية، وتُضِلُّ مجزوم، والفتح للساكين، والقاء في الجزء لتقدير المتبداً وهو ضمير المراتين، وقيل: ضمير القصة أو الشهادة⁽⁸⁾، وقرأ الباقون بفتح أن، ونصب تذكر⁽⁹⁾، وخرجها غير المصنف⁽¹⁰⁾ على [أنها]⁽¹¹⁾ شرطية كالمكسورة في قراءة حمزة، ونصب تذكر بإضمار أن بعد القاء كما في

(1) في (س) بزيادة: المصنف.

(2) الجنى الداني: 226/1.

وابن الأخرى هو: أبو الحسن، علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران التنوخي الأشيلي، عالم بالربيع والأدب، أخذ عن الأعم، وسع من الحفاظ أبي علي الفسائي، وأخذ عنه جماعة منهم القاضي باقر من مصنفاته: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. (ت: 415 هـ)

انظر إنشاء الرواة: 332/2، 333، بغية الوعاة: 174/2، الأعلام: 299/4.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 149/2.

(4) قائله وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 57/ب..

(5) في (س) بزيادة: لا يخفى.

(6) البقرة: 282.

(7) انظر الحجة: 427/2، والتيسير: 71، وشرح الشاطبية: 229، والنشر: 236/2.

(8) قائله التنازلي في حاشيته على الكشف: ل 111 ب.

(9) انظر التيسير: 71، وشرح الشاطبية: 229، والنشر: 236/2.

(10) في (س) بزيادة: على أنها مصدرية، وتذكر معطوف على تضل المنصوب بأن، وخرجها المصنف.

(11) في (س): على أن المفتوحة.

قولك: أن تأتي فتكرمني أنت لا بالعطف على نُضيل ﴿ وَلَا يَجْزِمُكُمْ شَيْئَانِ قَوْمٌ أَنْ صَدُّوَكُمْ ﴾⁽¹⁾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر أن على أنه شرط معترض اغنى عن جوابه لَا يَجْزِمُكُمْ، والباقون بفتحها⁽²⁾، وخرجها المصنف على [أنها]⁽³⁾ شرطية⁽⁴⁾ على مذهب الكوفيين⁽⁵⁾، وغيره على أنها مصدرية، أي: لأن صدوكم⁽⁶⁾ ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذَّكْرَ صَفْعًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾⁽⁷⁾ قرأ نافع، وحزة، والكسائي إِنْ بالكسر على أنها شرطية، وما قبلها دليل الجزاء، و⁽⁸⁾الباقون بالفتح⁽⁹⁾، وخرجها المصنف على الشرطية أيضا، وغيره على المصدرية، أي: لأن كنتم (وقد مضى أنه روي بالوجهين قوله:

أَفَنَضْرِبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حَرْوًا (10)

فرواية الفتح محمولة على الشرطية عند المصنف، وعلى المصدرية عند غيره.

(و⁽¹¹⁾ الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرا)، كما تحييء بعد الشرطية (كقوله:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَلْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ)⁽¹²⁾

(1) المائدة: 2.

(2) انظر التيسير: 74، والإقناع: 316.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: أيضا.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 37/4.

(6) انظر إهراب القرآن للدرويش: 175/2.

(7) الزخرف: 5.

(8) في (س) بزيادة: قرأ.

(9) انظر التيسير: 158، والحجة: 208، والنشر: 368/2.

(10) تقدم في بحث إن ص: 125.

(11) في (س) بزيادة: الأمر.

(12) البيت للعباس بن مرداس في شرح شواهد المغني: 1/116، وشرح أبيات المغني: 1/173، والخزانة:

13/4، والكتاب: 1/293، وشرح الرضي على الكافية: 2/149، والخصائص: 2/381.

والشاهد فيه: مجيء الفاء بعد أن كثيرا.

بيت من البسيط، للعباس بن مرداس السلمي الصحابي⁽¹⁾، أبا خراشة- بضم الخاء- كنية خفاف بن ندبة، شاعر صحابي أيضاً⁽²⁾، وأما أنت: أصله عند البصريين لأن كنت، قال الرضي: فحذف حرف الجر جوازاً، ثم حذف 'كان' وأبدل منه 'ما' فوجب الحذف لئلا يمتنع العوض والمعوض عنه، ثم أدغم النون في الميم⁽³⁾، فبقي الضمير المنفصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلاً⁽⁴⁾، ولا بد من تقدير فعل يعمل في 'أما أنت'، [إذ لا يعمل فيه]⁽⁵⁾ 'لم تأكلهم' لوجود المانع، فيقدرون: أما أنت⁽⁶⁾ تتكبر وتفتخر، وعند الكوفيين 'أن' المفتوحة بمعنى المكسورة، ومما أيضاً عوض من 'كان'⁽⁷⁾، والمعنى: أن كنت ذا عدد فلست بفرد، والفرد: الرهط، والفاء: زائدة، / [وصوب هذا، يعني: كونها]⁽⁸⁾ رابطة لما بعدها بالامر المستفاد [من السابق]⁽⁹⁾، لأن المعنى: تنبه يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم [عزيزاً]⁽¹⁰⁾ فإن قومي معروفون [لما]⁽¹¹⁾ تأكلهم الضبع، وهي- بضم الباء- السنة المجدة [على التشبيه، أو على الحقيقة]⁽¹²⁾، وتأكل استعارة⁽¹³⁾ لتستأصل⁽¹⁴⁾.

(1) العباس بن مرداس هو: أبو الهيثم، العباس بن مرداس السلمي الصحابي، من مفر: شاعر فارس، له الخنساء، له ديوان شعر (ت: 18 هـ)

انظر الإصابة: 272/2، الشعر والشعراء: 501، معجم الشعراء: 144، الأعلام: 267/3.

(2) أبو خراشة هو: خفاف بن ندبة بن عُمير الحارث بن الشريد السلمي الأنصاري، شاعر جاهلي (ت: 20 هـ)

انظر المؤلف والمختلف: 136، الإصابة: 434/1، الشعر والشعراء: 212، الأعلام: 309/2.

(3) في (س) بزيادة: وجوبا.

(4) شرح الرضي على الكافية: 149/2.

(5) في (س): ولا يصلح أن يكون.

(6) في (س) بزيادة: ذا نفر.

(7) في (س): المخلوطة.

(8) في (س): أو.

(9) ساقط من (س).

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): لم.

(12) ساقط من (س). إن كانت على التشبيه - أي: الاستعارة - فتأكل ترشيح، وإن كانت على الحقيقة فتأكل استعارة.

(13) في (س) بزيادة: تبعية.

(14) في (س) بزيادة: وقال ابن الأعرابي: الضبع هنا الحيوان المعروف، وإذا ضعفوا عانت فيهم الضباع.

(الثالث:) من الأمور المرجحة لكون المفتوحة شرطية (عطفها) أي:
عطف أن مع [صلتها] [على أن المكسورة] مع [صلتها] ⁽¹⁾ (في قوله:

إِنَّمَا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَجِلًا فَاللَّهُ يَبْخُلُ مَا تَآبِي وَمَا تَذَرُ) ⁽²⁾

بيت من البسيط ⁽³⁾، [وفيه أربع طباقات: بين إمّا وأمّا، وبين أقمت ومرتحلاً، وبين الفعلية والاسمية، وبين تآبي وتذراً] ⁽⁴⁾، والمعنى: إن أقمت [مرتحلاً] ⁽⁵⁾، وإن ارتحلت فالله يحفظ ما تفعله في إقامتك وارتحالك، و ⁽⁶⁾ تدعه فيهما ⁽⁷⁾ (الرواية بكسر إن الأولى) على أنها شرطية ومّا زائدة (وفتح) أن (الثانية) على أنها شرطية ⁽⁸⁾ (فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) ⁽⁹⁾ مع عدم تأني رد أحدهما إلى الآخر، ولابد من هذا القيد، وإلاً فالجمهور على جوازه حيثئذ، كما في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ⁽¹⁰⁾، وعلى جواز عكسه، كما في قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْتَرْنَ بِهِنَّ نَفْسًا﴾ ⁽¹¹⁾، وأما منع الملازمة بجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعل فعل محذوف، أي: ⁽¹²⁾ أقمت ووقع ارتحالك، فتعسف ⁽¹³⁾ (وتعسف

(1) في (س) في الموضوعين: مدخولها.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 118/1، وشرح أبيات المغني: 179/1، والخزانة: 19/4، وشرح الفصل لابن يعيش: 98/2، وشرح الرضي على الكافية: 150/2، وأمالى ابن الحاجب: 411/1. والشاهد فيه: عطف أن المفتوحة على أن المكسورة.

(3) في (س) بزيادة: المثنى.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: ما.

(7) في (س) بزيادة: وفيه أربع طباقات.

(8) في (س) بزيادة: أيضاً.

(9) في (س) بزيادة: أي.

(10) الأنعام: 95.

(11) العاديات: 3، 4.

(12) في (س) بزيادة: إن.

(13) في (س) بزيادة: لا يخفى.

والمانع هو الدمايني في شرح المغني: 77/1.

ابن الحاجب في توجيه ذلك) أي: كسر إن الأولى، وفتح الثانية⁽¹⁾ (فقال: في إيضاحه) لما كان معنى قولك: إن جيتني أكرمك (ولفظه: إن أتيتني أكرمك، وعليه قوله: (وقولك: أكرمك لإتيانك إياي) واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت، [ولذلك]⁽²⁾ تقول: إن جيتني وأخسنت إلي أكرمك، ثم تقول: إن جيتني وإخسانك إلي أكرمك، فتجعل الجواب لهما) أي: للشرط والتعليل جميعا، وفيه تغليب، لأن ما يترتب على التعليل لا يسمى جوابا (انتهى)⁽³⁾.

(وما أظن العرب فاهت بذلك يوما) أي: نطقت به وقتا من الأوقات، على أنه من استعمال المقيد في المطلق، ومراده: نفى السماع عن العرب، وابن الحاجب لم يدع السماع منهم حتى يقال: المثبت مقدم على النافي⁽⁴⁾.

(المعنى الثاني: من المعاني الأربعة)⁽⁵⁾ (النفي كإن المكسورة أيضا)⁽⁶⁾، قاله بعضهم) وهو الفراء⁽⁷⁾، وحكاه ابن السيد عن أبي الحسن الهروي⁽⁸⁾، كما في الجنى الداني⁽⁹⁾ (في [قوله تعالى]⁽¹⁰⁾: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيَهُمْ﴾⁽¹¹⁾) أي: لا يؤتي أحد، كما في قراءة إن بالكسر⁽¹²⁾ (وقيل: [إن]⁽¹³⁾ المعنى: ولا تؤمنوا بأن

(1) في (س) بزيادة: من البيت.

(2) في جميع النسخ: وكذلك.

(3) انظر الإيضاح: 383/1.

(4) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(5) في (س) بزيادة: الأخر.

(6) في (س) بزيادة: أي: كما أنها للشرط مثلها.

(7) قال في معاني القرآن 222/1، 223: ... فقد بين أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام. وصلت

أحد لأن معنى أن معنى لا.

(8) انظر الأزهية: 70.

- والهرودي هو: أبو الحسن، علي بن محمد، عالم بالحو، إمام في الأدب. صنف: الأزهية في الحروف، والذخائر في النحو (ت: 415 هـ).

(9) انظر: إنباء الرواة: 311/2، بغية الوعاة: 205/2، مجمع الأدباء: 287/4، الأعلام: 327/4.

(10) في (س): ذكره ابن قاسم. انظر الجنى الداني: 224/1.

(11) ساقط من (ج) و (ظ).

(12) كل عمران: 73.

(13) قرأ بالكسر الأعمش، وشعب بن أبي حمزة. انظر البحر المحيط: 521/2، والدر المصون: 139/2، واللباب

في علوم الكتاب: 327/5، والحرر الوجيز: 456/1.

(13) في جميع النسخ: إنما.

يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم [من الكتاب]⁽¹⁾ إلا لمن تبع دينكم [هذا]⁽²⁾ الوجه
قدمه الزخسري وقال: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ متعلق بقوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ وما بينهما
اعتراض، أي: ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم إلا لأهل دينكم
دون غيرهم⁽³⁾ (وجملة القول) وهو ﴿قُلْ إِنْ الْهُدَى الْهُدَى اللَّهُ﴾⁽⁴⁾ (اعتراض)
يدل على أن كيدهم لا يجدي بطائل.

(والثالث: بمعنى إذ) المفيدة للتعليل (كما تقدم عن بعضهم في إن
المكسورة) حيث قال: وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ⁽⁵⁾، وهذا ما (قاله) 1/36
بعضهم في: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾⁽⁶⁾ ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِياكُمْ
أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾⁽⁷⁾، [وفيه تنبيه]⁽⁸⁾ على أنها تكون بمعنى إذ مع الماضي
والمضارع.
(وقوله)

أَتَمَّضَبُ أَنْ أَذْكَ قَتِيَّةَ حُرْمًا ... (9)

فيمن رواه بفتح أن⁽¹⁰⁾.

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) في (س): وهذا.

(3) انظر الكشف: 1/437.

(4) آل عمران: 73.

(5) في (س) بزيادة: وجعلوا ت: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. المائدة: 114.

(6) وانظر رأي الكوفيين في الجمع: 2/549.

(7) ق: 2.

(8) المستحقة: 1.

(9) في (س): تبه بإيراد الأيتين.

(10) سبق الحديث عن هذا الشاهد في مبحث أن ص: 125.

وهو: الخليل، والمبرد، كما في الخزانة 9/83.

(والصواب: أنها في ذلك كله مصدرية⁽¹⁾) في الآيتين، وخففة في البيت على قول المبرد⁽²⁾ (وقبلها لام العلة مقدرة) [يعني: مع⁽³⁾] قطع النظر عن رواية الكسر، وأما ما سبق من [ترجيح أنها في البيت]⁽⁴⁾ شرطية فمبني على جمع الروايتين فيه، فلا تناقض⁽⁵⁾ كما ظن⁽⁶⁾.
(و⁽⁷⁾الرابع: أن تكون بمعنى كئلاً) أي: حرفاً بسيطاً بمعنى مجموع، هذا اللفظ (قبل به في «يُيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا»⁽⁸⁾)، وقوله:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَغْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقَرَىٰ أَنْ تَشْتُمُوْنَا⁽⁹⁾

بيت من الوافر، من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي⁽¹⁰⁾، من: اتصالية، والقرى: ما يقدم للضيف، والشم - [من باب نُصِرَ وَضُرِبَ]⁽¹¹⁾ - السب⁽¹²⁾، والمعنى: تعرضتم لمعادتنا كما يتعرض الضيف للقرى، فقريناكم عجالاً، كما

(1) في (س): زيادة: خفيفة.

(2) انظر الكامل: 106/2.

(3) في (س): ولعل هذا الحكم منه مبني على.

(4) في (س): كون أن.

(5) في (س): زيادة: بينهما.

(6) ظه الدمامي في شرح المغي: 78/1.

(7) في (س): زيادة: المعنى.

(8) النساء: 176.

(9) البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه: 73، وشرح شواهد المغي: 119/1، وشرح أبيات المغي: 118/1، والأزهية: 66، وأمالى المرتضى: 49/2، وحاشية الدسوقي على المغي: 101/1. والشاهد فيه: مجيء أن بمعنى كئلاً.

(10) هو: أبو الأسود، عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى. له ديوان مطبوع (ت: 40 ق م).

(11) انظر طبقات الشعراء: 64، الأغاني: 52/11 - 60، الشعر والشعراء: 137، الأعلام: 84/5. ساقط من (س).

(12) في (س): زيادة ما سقط في (3).

يحمد تعجيل قري الضيف، ثم قال تهكما بهم: أن تشتمونا، أي: قريناكم على عجل كراهية شتمكم إيانا إن أخرنا قراكم، كذا قال الزوزني⁽¹⁾، وليس القري المعجل لهم قري الضيف⁽²⁾ بل قري الأسنة والسيوف، فهو استعارة تحقيقية، كالتبعية في قوله:

نُقْرِيرُهُمْ لَهْدَمِيَّاتٍ نَقْدُهَا مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زُرَادٍ⁽³⁾

(والصواب: أنها مصدرية، والأصل: [كراهية]⁽⁴⁾ أن تضلوا) فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، [ومفعول يبين]⁽⁵⁾ محذوف وهو الحق، [ويجوز أن تكون أن وصلتها]⁽⁶⁾، أي: يبين الله لكم الضلالة لتجنبوها (وخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين⁽⁷⁾. وقيل: هو على إضمار [لام]⁽⁸⁾ قبل أن ولا بعدها) (وهو قول الكوفيين)⁽⁹⁾ (وفيه تصف) [إذ لا نظير لحذف الحرفين]⁽¹⁰⁾ هكذا.

(1) في (س) بزيادة: في شرح المعلقات. وانظر شرح المعلقات العشر للزوزني: 208. والزوزني هو: أبو عبد الله، حسين بن أحمد بن حسين الزوزني، نحوي، عالم بالأدب، قاض. من تصانيفه: شرح المعلقات السبع، والمصادر، وترجمان القرآن (ت: 486 هـ). انظر هدية العارفين: 310/1، بغية الوعاة: 531/1، تاريخ الأدب العربي: 207/5، الأعلام: 231/2.

(2) في (س): الضيف.

(3) البيت من البيط للقطامي في ديوانه: 13، والكمال 112/1.

(4) في جميع النسخ: كراهة.

(5) في (س): والمفعول.

(6) في (س): وفيه وجه آخر وهو: أن تكون أن مفعول يبين.

(7) انظر معاني القرآن للفراء: 297/1، وإعراب القرآن لابن النحاس: 477/1، والبحر المحيط: 409/3.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س). وانظر إعراب القرآن للزجاج: 59/1، والبيان للمعبري: 414/1.

(10) في (س): لما فيه من حذف حرفين، ولا نظير للحذف.

[مبحث: إن]

(إن- المكسورة المشددة- على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر⁽¹⁾، وقد تنصبهما في لغة، [وفي الجنى الداني]⁽²⁾: أجازة بعض الكوفيين⁽³⁾، وقال ابن عصفور: ومن ذهب إليه ابن سلام⁽⁴⁾، وقال ابن السيد: نصب خبر إن قول عمر بن ربيعة⁽⁵⁾ (كقوله:

إِذَا اسْوَدَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَامَتَا أَسَدًا)⁽⁶⁾

بيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، جنح الليل- بضم الجيم وكسرهما: طائفة منه، فلتات: أمر حاضر باللام دون لتكن⁽⁷⁾، والخطى- جمع خطوة- وهي ما بين القدمين، وخفافا: جمع خفيفة، والحراس: جمع حارس، وأسدا- بضم

(1) في (س) بزيادة: قيل.

(2) في (س): قال ابن القاسم.

(3) قال المرادي في الجنى الداني: 393، 394: وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معا بـإن وأخواتها، وانظر المجمع 490/1.

(4) في (س) بزيادة: في طبقات الشعراء. انظر: شرح الجمل: 424/1.

- وابن سلام هو: أبو عبد الله، محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي، إمام في الأدب. من مصنفاته: طبقات الشعراء، غريب القرآن، بيوتات العرب (ت: 232هـ).

انظر: نزهة الألباء: 141، 142، معجم الأدباء: 345/5، بغية الرعاة: 1/115، الأعلام: 146/6.

(5) انظر الجنى الداني: 394، وشرح التسهيل: 10/2، والمجمع: 490/1.

(6) لعمر بن أبي ربيعة في شرح شواهد الغني: 122/1، وشرح إبيات الغني: 183/1، والحزنة: 156/4، 262/10، والجنى الداني: 394، والبحر المحيط: 4/444، والدر المصون: 2/643، والمجمع: 1/490، ولم أجد البيت في ديوان عمر. والشاهد فيه: نصب خبر إن وهو أسدا.

(7) في (س) بزيادة: فإنه مستند إلى خطاك. [يقصد: أن التاء في تات للخطاب، وأما في تكتن فهي للمفردة الغائبة].

فسكون-: جمع أسد- بفتحين-، قال الجوهري: هو مخفف من أسد- بضمين- مقصور من أسود⁽¹⁾.

(وفي الحديث ﴿لَا إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا﴾⁽²⁾) أي: إن مسافة السير إلى قعرها سبعون خريفاً⁽³⁾ [وقد⁽⁴⁾ خُرُج البيت] على أن نصب أسداً (على الحالية، وأن الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً) أي: شجعاناً، [ولهذا]⁽⁵⁾ صحت الحالية، وقيل: على المفعولية، [أي: يشبهون أسداً]⁽⁶⁾، [أو على الخبرية لكان محذوفة]⁽⁷⁾ (و⁽⁸⁾ الحديث على أن القعر مصدر قَعَرْتُ لُثْرًا إذا بلغت)/ أنت (قعرها، وسبعين ظرف) [الخبر محذوف]⁽⁹⁾، لا خبر (أي: أن بلوغ قعرها) بيان لمعنى القعر، لا تقدير مضاف (يكون في سبعين عاما) أشار إلى أن الخريف بمعنى العام، وخرجه ابن مالك أيضاً على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله، أي: سير سبعين⁽¹⁰⁾؛ وأنت خير بأن كلا التخريجين لا يتنافى كونه لغة أخرى كما ظن⁽¹¹⁾، [ولهذا]⁽¹²⁾ قدح الرضي في استدلالهم بالحديث بأن المروي ﴿لَا إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا﴾⁽¹³⁾.

(1) انظر الصحاح: (ا. س. د) 2/ 6.

(2) هذا الحديث ليس من كلام الرسول- صلى الله عليه وسلم- وإنما هو من كلام أبي هريرة- رضي الله عنه ولقد أورده مسلم في أحاديث الشافعية في آخر كتاب الإيمان. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: 70/ 3-72. وفي شرح الرضي على الكافية: 334/ 4 ذكر الحديث ﴿لَا إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا﴾.

(3) في (س) بزيادة: كما في رواية سبعون. وانظر النصف: 79/ 1.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س): ولذا.

(6) في (س): أو لمجدهم أسداً. فائله الدماصيني في شرح المغني: 79/ 1، والأثير في حاشيته على المغني: 35/ 1، والدسوقي في حاشيته على المغني: 103/ 1، وابن مالك في شرح التسهيل: 10/ 2.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: خرج.

(9) في (س): متعلق بالخبر المحذوف.

(10) انظر شرح التسهيل: 10/ 2.

(11) قال وحشي زيادة في مواهب الأريب: ل 61/ 1 الأولى حمله على لغة أخرى.

(12) في (س): ولذا.

(13) شرح الرضي على الكافية: 336/ 4.

(وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفا) ⁽¹⁾ ضعفه ابن الحاجب ⁽²⁾، قال الرضي: والمجوز [هو] ⁽³⁾ صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه ⁽⁴⁾، وقال ابن مالك: 'ولا يختص بالشعر سواء كان ضمير الشأن أو غيره' ⁽⁵⁾ (كقوله عليه [الصلاة] ⁽⁶⁾ والسلام ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾ ⁽¹²⁾ ⁽¹³⁾ ⁽¹⁴⁾ ⁽¹⁵⁾ ⁽¹⁶⁾ ⁽¹⁷⁾ ⁽¹⁸⁾ ⁽¹⁹⁾ ⁽²⁰⁾ ⁽²¹⁾ ⁽²²⁾ ⁽²³⁾ ⁽²⁴⁾ ⁽²⁵⁾ ⁽²⁶⁾ ⁽²⁷⁾ ⁽²⁸⁾ ⁽²⁹⁾ ⁽³⁰⁾ ⁽³¹⁾ ⁽³²⁾ ⁽³³⁾ ⁽³⁴⁾ ⁽³⁵⁾ ⁽³⁶⁾ ⁽³⁷⁾ ⁽³⁸⁾ ⁽³⁹⁾ ⁽⁴⁰⁾ ⁽⁴¹⁾ ⁽⁴²⁾ ⁽⁴³⁾ ⁽⁴⁴⁾ ⁽⁴⁵⁾ ⁽⁴⁶⁾ ⁽⁴⁷⁾ ⁽⁴⁸⁾ ⁽⁴⁹⁾ ⁽⁵⁰⁾ ⁽⁵¹⁾ ⁽⁵²⁾ ⁽⁵³⁾ ⁽⁵⁴⁾ ⁽⁵⁵⁾ ⁽⁵⁶⁾ ⁽⁵⁷⁾ ⁽⁵⁸⁾ ⁽⁵⁹⁾ ⁽⁶⁰⁾ ⁽⁶¹⁾ ⁽⁶²⁾ ⁽⁶³⁾ ⁽⁶⁴⁾ ⁽⁶⁵⁾ ⁽⁶⁶⁾ ⁽⁶⁷⁾ ⁽⁶⁸⁾ ⁽⁶⁹⁾ ⁽⁷⁰⁾ ⁽⁷¹⁾ ⁽⁷²⁾ ⁽⁷³⁾ ⁽⁷⁴⁾ ⁽⁷⁵⁾ ⁽⁷⁶⁾ ⁽⁷⁷⁾ ⁽⁷⁸⁾ ⁽⁷⁹⁾ ⁽⁸⁰⁾ ⁽⁸¹⁾ ⁽⁸²⁾ ⁽⁸³⁾ ⁽⁸⁴⁾ ⁽⁸⁵⁾ ⁽⁸⁶⁾ ⁽⁸⁷⁾ ⁽⁸⁸⁾ ⁽⁸⁹⁾ ⁽⁹⁰⁾ ⁽⁹¹⁾ ⁽⁹²⁾ ⁽⁹³⁾ ⁽⁹⁴⁾ ⁽⁹⁵⁾ ⁽⁹⁶⁾ ⁽⁹⁷⁾ ⁽⁹⁸⁾ ⁽⁹⁹⁾ ⁽¹⁰⁰⁾ ⁽¹⁰¹⁾ ⁽¹⁰²⁾ ⁽¹⁰³⁾ ⁽¹⁰⁴⁾ ⁽¹⁰⁵⁾ ⁽¹⁰⁶⁾ ⁽¹⁰⁷⁾ ⁽¹⁰⁸⁾ ⁽¹⁰⁹⁾ ⁽¹¹⁰⁾ ⁽¹¹¹⁾ ⁽¹¹²⁾ ⁽¹¹³⁾ ⁽¹¹⁴⁾ ⁽¹¹⁵⁾ ⁽¹¹⁶⁾ ⁽¹¹⁷⁾ ⁽¹¹⁸⁾ ⁽¹¹⁹⁾ ⁽¹²⁰⁾ ⁽¹²¹⁾ ⁽¹²²⁾ ⁽¹²³⁾ ⁽¹²⁴⁾ ⁽¹²⁵⁾ ⁽¹²⁶⁾ ⁽¹²⁷⁾ ⁽¹²⁸⁾ ⁽¹²⁹⁾ ⁽¹³⁰⁾ ⁽¹³¹⁾ ⁽¹³²⁾ ⁽¹³³⁾ ⁽¹³⁴⁾ ⁽¹³⁵⁾ ⁽¹³⁶⁾ ⁽¹³⁷⁾ ⁽¹³⁸⁾ ⁽¹³⁹⁾ ⁽¹⁴⁰⁾ ⁽¹⁴¹⁾ ⁽¹⁴²⁾ ⁽¹⁴³⁾ ⁽¹⁴⁴⁾ ⁽¹⁴⁵⁾ ⁽¹⁴⁶⁾ ⁽¹⁴⁷⁾ ⁽¹⁴⁸⁾ ⁽¹⁴⁹⁾ ⁽¹⁵⁰⁾ ⁽¹⁵¹⁾ ⁽¹⁵²⁾ ⁽¹⁵³⁾ ⁽¹⁵⁴⁾ ⁽¹⁵⁵⁾ ⁽¹⁵⁶⁾ ⁽¹⁵⁷⁾ ⁽¹⁵⁸⁾ ⁽¹⁵⁹⁾ ⁽¹⁶⁰⁾ ⁽¹⁶¹⁾ ⁽¹⁶²⁾ ⁽¹⁶³⁾ ⁽¹⁶⁴⁾ ⁽¹⁶⁵⁾ ⁽¹⁶⁶⁾ ⁽¹⁶⁷⁾ ⁽¹⁶⁸⁾ ⁽¹⁶⁹⁾ ⁽¹⁷⁰⁾ ⁽¹⁷¹⁾ ⁽¹⁷²⁾ ⁽¹⁷³⁾ ⁽¹⁷⁴⁾ ⁽¹⁷⁵⁾ ⁽¹⁷⁶⁾ ⁽¹⁷⁷⁾ ⁽¹⁷⁸⁾ ⁽¹⁷⁹⁾ ⁽¹⁸⁰⁾ ⁽¹⁸¹⁾ ⁽¹⁸²⁾ ⁽¹⁸³⁾ ⁽¹⁸⁴⁾ ⁽¹⁸⁵⁾ ⁽¹⁸⁶⁾ ⁽¹⁸⁷⁾ ⁽¹⁸⁸⁾ ⁽¹⁸⁹⁾ ⁽¹⁹⁰⁾ ⁽¹⁹¹⁾ ⁽¹⁹²⁾ ⁽¹⁹³⁾ ⁽¹⁹⁴⁾ ⁽¹⁹⁵⁾ ⁽¹⁹⁶⁾ ⁽¹⁹⁷⁾ ⁽¹⁹⁸⁾ ⁽¹⁹⁹⁾ ⁽²⁰⁰⁾ ⁽²⁰¹⁾ ⁽²⁰²⁾ ⁽²⁰³⁾ ⁽²⁰⁴⁾ ⁽²⁰⁵⁾ ⁽²⁰⁶⁾ ⁽²⁰⁷⁾ ⁽²⁰⁸⁾ ⁽²⁰⁹⁾ ⁽²¹⁰⁾ ⁽²¹¹⁾ ⁽²¹²⁾ ⁽²¹³⁾ ⁽²¹⁴⁾ ⁽²¹⁵⁾ ⁽²¹⁶⁾ ⁽²¹⁷⁾ ⁽²¹⁸⁾ ⁽²¹⁹⁾ ⁽²²⁰⁾ ⁽²²¹⁾ ⁽²²²⁾ ⁽²²³⁾ ⁽²²⁴⁾ ⁽²²⁵⁾ ⁽²²⁶⁾ ⁽²²⁷⁾ ⁽²²⁸⁾ ⁽²²⁹⁾ ⁽²³⁰⁾ ⁽²³¹⁾ ⁽²³²⁾ ⁽²³³⁾ ⁽²³⁴⁾ ⁽²³⁵⁾ ⁽²³⁶⁾ ⁽²³⁷⁾ ⁽²³⁸⁾ ⁽²³⁹⁾ ⁽²⁴⁰⁾ ⁽²⁴¹⁾ ⁽²⁴²⁾ ⁽²⁴³⁾ ⁽²⁴⁴⁾ ⁽²⁴⁵⁾ ⁽²⁴⁶⁾ ⁽²⁴⁷⁾ ⁽²⁴⁸⁾ ⁽²⁴⁹⁾ ⁽²⁵⁰⁾ ⁽²⁵¹⁾ ⁽²⁵²⁾ ⁽²⁵³⁾ ⁽²⁵⁴⁾ ⁽²⁵⁵⁾ ⁽²⁵⁶⁾ ⁽²⁵⁷⁾ ⁽²⁵⁸⁾ ⁽²⁵⁹⁾ ⁽²⁶⁰⁾ ⁽²⁶¹⁾ ⁽²⁶²⁾ ⁽²⁶³⁾ ⁽²⁶⁴⁾ ⁽²⁶⁵⁾ ⁽²⁶⁶⁾ ⁽²⁶⁷⁾ ⁽²⁶⁸⁾ ⁽²⁶⁹⁾ ⁽²⁷⁰⁾ ⁽²⁷¹⁾ ⁽²⁷²⁾ ⁽²⁷³⁾ ⁽²⁷⁴⁾ ⁽²⁷⁵⁾ ⁽²⁷⁶⁾ ⁽²⁷⁷⁾ ⁽²⁷⁸⁾ ⁽²⁷⁹⁾ ⁽²⁸⁰⁾ ⁽²⁸¹⁾ ⁽²⁸²⁾ ⁽²⁸³⁾ ⁽²⁸⁴⁾ ⁽²⁸⁵⁾ ⁽²⁸⁶⁾ ⁽²⁸⁷⁾ ⁽²⁸⁸⁾ ⁽²⁸⁹⁾ ⁽²⁹⁰⁾ ⁽²⁹¹⁾ ⁽²⁹²⁾ ⁽²⁹³⁾ ⁽²⁹⁴⁾ ⁽²⁹⁵⁾ ⁽²⁹⁶⁾ ⁽²⁹⁷⁾ ⁽²⁹⁸⁾ ⁽²⁹⁹⁾ ⁽³⁰⁰⁾ ⁽³⁰¹⁾ ⁽³⁰²⁾ ⁽³⁰³⁾ ⁽³⁰⁴⁾ ⁽³⁰⁵⁾ ⁽³⁰⁶⁾ ⁽³⁰⁷⁾ ⁽³⁰⁸⁾ ⁽³⁰⁹⁾ ⁽³¹⁰⁾ ⁽³¹¹⁾ ⁽³¹²⁾ ⁽³¹³⁾ ⁽³¹⁴⁾ ⁽³¹⁵⁾ ⁽³¹⁶⁾ ⁽³¹⁷⁾ ⁽³¹⁸⁾ ⁽³¹⁹⁾ ⁽³²⁰⁾ ⁽³²¹⁾ ⁽³²²⁾ ⁽³²³⁾ ⁽³²⁴⁾ ⁽³²⁵⁾ ⁽³²⁶⁾ ⁽³²⁷⁾ ⁽³²⁸⁾ ⁽³²⁹⁾ ⁽³³⁰⁾ ⁽³³¹⁾ ⁽³³²⁾ ⁽³³³⁾ ⁽³³⁴⁾ ⁽³³⁵⁾ ⁽³³⁶⁾ ⁽³³⁷⁾ ⁽³³⁸⁾ ⁽³³⁹⁾ ⁽³⁴⁰⁾ ⁽³⁴¹⁾ ⁽³⁴²⁾ ⁽³⁴³⁾ ⁽³⁴⁴⁾ ⁽³⁴⁵⁾ ⁽³⁴⁶⁾ ⁽³⁴⁷⁾ ⁽³⁴⁸⁾ ⁽³⁴⁹⁾ ⁽³⁵⁰⁾ ⁽³⁵¹⁾ ⁽³⁵²⁾ ⁽³⁵³⁾ ⁽³⁵⁴⁾ ⁽³⁵⁵⁾ ⁽³⁵⁶⁾ ⁽³⁵⁷⁾ ⁽³⁵⁸⁾ ⁽³⁵⁹⁾ ⁽³⁶⁰⁾ ⁽³⁶¹⁾ ⁽³⁶²⁾ ⁽³⁶³⁾ ⁽³⁶⁴⁾ ⁽³⁶⁵⁾ ⁽³⁶⁶⁾ ⁽³⁶⁷⁾ ⁽³⁶⁸⁾ ⁽³⁶⁹⁾ ⁽³⁷⁰⁾ ⁽³⁷¹⁾ ⁽³⁷²⁾ ⁽³⁷³⁾ ⁽³⁷⁴⁾ ⁽³⁷⁵⁾ ⁽³⁷⁶⁾ ⁽³⁷⁷⁾ ⁽³⁷⁸⁾ ⁽³⁷⁹⁾ ⁽³⁸⁰⁾ ⁽³⁸¹⁾ ⁽³⁸²⁾ ⁽³⁸³⁾ ⁽³⁸⁴⁾ ⁽³⁸⁵⁾ ⁽³⁸⁶⁾ ⁽³⁸⁷⁾ ⁽³⁸⁸⁾ ⁽³⁸⁹⁾ ⁽³⁹⁰⁾ ⁽³⁹¹⁾ ⁽³⁹²⁾ ⁽³⁹³⁾ ⁽³⁹⁴⁾ ⁽³⁹⁵⁾ ⁽³⁹⁶⁾ ⁽³⁹⁷⁾ ⁽³⁹⁸⁾ ⁽³⁹⁹⁾ ⁽⁴⁰⁰⁾ ⁽⁴⁰¹⁾ ⁽⁴⁰²⁾ ⁽⁴⁰³⁾ ⁽⁴⁰⁴⁾ ⁽⁴⁰⁵⁾ ⁽⁴⁰⁶⁾ ⁽⁴⁰⁷⁾ ⁽⁴⁰⁸⁾ ⁽⁴⁰⁹⁾ ⁽⁴¹⁰⁾ ⁽⁴¹¹⁾ ⁽⁴¹²⁾ ⁽⁴¹³⁾ ⁽⁴¹⁴⁾ ⁽⁴¹⁵⁾ ⁽⁴¹⁶⁾ ⁽⁴¹⁷⁾ ⁽⁴¹⁸⁾ ⁽⁴¹⁹⁾ ⁽⁴²⁰⁾ ⁽⁴²¹⁾ ⁽⁴²²⁾ ⁽⁴²³⁾ ⁽⁴²⁴⁾ ⁽⁴²⁵⁾ ⁽⁴²⁶⁾ ⁽⁴²⁷⁾ ⁽⁴²⁸⁾ ⁽⁴²⁹⁾ ⁽⁴³⁰⁾ ⁽⁴³¹⁾ ⁽⁴³²⁾ ⁽⁴³³⁾ ⁽⁴³⁴⁾ ⁽⁴³⁵⁾ ⁽⁴³⁶⁾ ⁽⁴³⁷⁾ ⁽⁴³⁸⁾ ⁽⁴³⁹⁾ ⁽⁴⁴⁰⁾ ⁽⁴⁴¹⁾ ⁽⁴⁴²⁾ ⁽⁴⁴³⁾ ⁽⁴⁴⁴⁾ ⁽⁴⁴⁵⁾ ⁽⁴⁴⁶⁾ ⁽⁴⁴⁷⁾ ⁽⁴⁴⁸⁾ ⁽⁴⁴⁹⁾ ⁽⁴⁵⁰⁾ ⁽⁴⁵¹⁾ ⁽⁴⁵²⁾ ⁽⁴⁵³⁾ ⁽⁴⁵⁴⁾ ⁽⁴⁵⁵⁾ ⁽⁴⁵⁶⁾ ⁽⁴⁵⁷⁾ ⁽⁴⁵⁸⁾ ⁽⁴⁵⁹⁾ ⁽⁴⁶⁰⁾ ⁽⁴⁶¹⁾ ⁽⁴⁶²⁾ ⁽⁴⁶³⁾ ⁽⁴⁶⁴⁾ ⁽⁴⁶⁵⁾ ⁽⁴⁶⁶⁾ ⁽⁴⁶⁷⁾ ⁽⁴⁶⁸⁾ ⁽⁴⁶⁹⁾ ⁽⁴⁷⁰⁾ ⁽⁴⁷¹⁾ ⁽⁴⁷²⁾ ⁽⁴⁷³⁾ ⁽⁴⁷⁴⁾ ⁽⁴⁷⁵⁾ ⁽⁴⁷⁶⁾ ⁽⁴⁷⁷⁾ ⁽⁴⁷⁸⁾ ⁽⁴⁷⁹⁾ ⁽⁴⁸⁰⁾ ⁽⁴⁸¹⁾ ⁽⁴⁸²⁾ ⁽⁴⁸³⁾ ⁽⁴⁸⁴⁾ ⁽⁴⁸⁵⁾ ⁽⁴⁸⁶⁾ ⁽⁴⁸⁷⁾ ⁽⁴⁸⁸⁾ ⁽⁴⁸⁹⁾ ⁽⁴⁹⁰⁾ ⁽⁴⁹¹⁾ ⁽⁴⁹²⁾ ⁽⁴⁹³⁾ ⁽⁴⁹⁴⁾ ⁽⁴⁹⁵⁾ ⁽⁴⁹⁶⁾ ⁽⁴⁹⁷⁾ ⁽⁴⁹⁸⁾ ⁽⁴⁹⁹⁾ ⁽⁵⁰⁰⁾ ⁽⁵⁰¹⁾ ⁽⁵⁰²⁾ ⁽⁵⁰³⁾ ⁽⁵⁰⁴⁾ ⁽⁵⁰⁵⁾ ⁽⁵⁰⁶⁾ ⁽⁵⁰⁷⁾ ⁽⁵⁰⁸⁾ ⁽⁵⁰⁹⁾ ⁽⁵¹⁰⁾ ⁽⁵¹¹⁾ ⁽⁵¹²⁾ ⁽⁵¹³⁾ ⁽⁵¹⁴⁾ ⁽⁵¹⁵⁾ ⁽⁵¹⁶⁾ ⁽⁵¹⁷⁾ ⁽⁵¹⁸⁾ ⁽⁵¹⁹⁾ ⁽⁵²⁰⁾ ⁽⁵²¹⁾ ⁽⁵²²⁾ ⁽⁵²³⁾ ⁽⁵²⁴⁾ ⁽⁵²⁵⁾ ⁽⁵²⁶⁾ ⁽⁵²⁷⁾ ⁽⁵²⁸⁾ ⁽⁵²⁹⁾ ⁽⁵³⁰⁾ ⁽⁵³¹⁾ ⁽⁵³²⁾ ⁽⁵³³⁾ ⁽⁵³⁴⁾ ⁽⁵³⁵⁾ ⁽⁵³⁶⁾ ⁽⁵³⁷⁾ ⁽⁵³⁸⁾ ⁽⁵³⁹⁾ ⁽⁵⁴⁰⁾ ⁽⁵⁴¹⁾ ⁽⁵⁴²⁾ ⁽⁵⁴³⁾ ⁽⁵⁴⁴⁾ ⁽⁵⁴⁵⁾ ⁽⁵⁴⁶⁾ ⁽⁵⁴⁷⁾ ⁽⁵⁴⁸⁾ ⁽⁵⁴⁹⁾ ⁽⁵⁵⁰⁾ ⁽⁵⁵¹⁾ ⁽⁵⁵²⁾ ⁽⁵⁵³⁾ ⁽⁵⁵⁴⁾ ⁽⁵⁵⁵⁾ ⁽⁵⁵⁶⁾ ⁽⁵⁵⁷⁾ ⁽⁵⁵⁸⁾ ⁽⁵⁵⁹⁾ ⁽⁵⁶⁰⁾ ⁽⁵⁶¹⁾ ⁽⁵⁶²⁾ ⁽⁵⁶³⁾ ⁽⁵⁶⁴⁾ ⁽⁵⁶⁵⁾ ⁽⁵⁶⁶⁾ ⁽⁵⁶⁷⁾ ⁽⁵⁶⁸⁾ ⁽⁵⁶⁹⁾ ⁽⁵⁷⁰⁾ ⁽⁵⁷¹⁾ ⁽⁵⁷²⁾ ⁽⁵⁷³⁾ ⁽⁵⁷⁴⁾ ⁽⁵⁷⁵⁾ ⁽⁵⁷⁶⁾ ⁽⁵⁷⁷⁾ ⁽⁵⁷⁸⁾ ⁽⁵⁷⁹⁾ ⁽⁵⁸⁰⁾ ⁽⁵⁸¹⁾ ⁽⁵⁸²⁾ ⁽⁵⁸³⁾ ⁽⁵⁸⁴⁾ ⁽⁵⁸⁵⁾ ⁽⁵⁸⁶⁾ ⁽⁵⁸⁷⁾ ⁽⁵⁸⁸⁾ ⁽⁵⁸⁹⁾ ⁽⁵⁹⁰⁾ ⁽⁵⁹¹⁾ ⁽⁵⁹²⁾ ⁽⁵⁹³⁾ ⁽⁵⁹⁴⁾ ⁽⁵⁹⁵⁾ ⁽⁵⁹⁶⁾ ⁽⁵⁹⁷⁾ ⁽⁵⁹⁸⁾ ⁽⁵⁹⁹⁾ ⁽⁶⁰⁰⁾ ⁽⁶⁰¹⁾ ⁽⁶⁰²⁾ ⁽⁶⁰³⁾ ⁽⁶⁰⁴⁾ ⁽⁶⁰⁵⁾ ⁽⁶⁰⁶⁾ ⁽⁶⁰⁷⁾ ⁽⁶⁰⁸⁾ ⁽⁶⁰⁹⁾ ⁽⁶¹⁰⁾ ⁽⁶¹¹⁾ ⁽⁶¹²⁾ ⁽⁶¹³⁾ ⁽⁶¹⁴⁾ ⁽⁶¹⁵⁾ ⁽⁶¹⁶⁾ ⁽⁶¹⁷⁾ ⁽⁶¹⁸⁾ ⁽⁶¹⁹⁾ ⁽⁶²⁰⁾ ⁽⁶²¹⁾ ⁽⁶²²⁾ ⁽⁶²³⁾ ⁽⁶²⁴⁾ ⁽⁶²⁵⁾ ⁽⁶²⁶⁾ ⁽⁶²⁷⁾ ⁽⁶²⁸⁾ ⁽⁶²⁹⁾ ⁽⁶³⁰⁾ ⁽⁶³¹⁾ ⁽⁶³²⁾ ⁽⁶³³⁾ ⁽⁶³⁴⁾ ⁽⁶³⁵⁾ ⁽⁶³⁶⁾ ⁽⁶³⁷⁾ ⁽⁶³⁸⁾ ⁽⁶³⁹⁾ ⁽⁶⁴⁰⁾ ⁽⁶⁴¹⁾ ⁽⁶⁴²⁾ ⁽⁶⁴³⁾ ⁽⁶⁴⁴⁾ ⁽⁶⁴⁵⁾ ⁽⁶⁴⁶⁾ ⁽⁶⁴⁷⁾ ⁽⁶⁴⁸⁾ ⁽⁶⁴⁹⁾ ⁽⁶⁵⁰⁾ ⁽⁶⁵¹⁾ ⁽⁶⁵²⁾ ⁽⁶⁵³⁾ ⁽⁶⁵⁴⁾ ⁽⁶⁵⁵⁾ ⁽⁶⁵⁶⁾ ⁽⁶⁵⁷⁾ ⁽⁶⁵⁸⁾ ⁽⁶⁵⁹⁾ ⁽⁶⁶⁰⁾ ⁽⁶⁶¹⁾ ⁽⁶⁶²⁾ ⁽⁶⁶³⁾ ⁽⁶⁶⁴⁾ ⁽⁶⁶⁵⁾ ⁽⁶⁶⁶⁾ ⁽⁶⁶⁷⁾ ⁽⁶⁶⁸⁾ ⁽⁶⁶⁹⁾ ⁽⁶⁷⁰⁾ ⁽⁶⁷¹⁾ ⁽⁶⁷²⁾ ⁽⁶⁷³⁾ ⁽⁶⁷⁴⁾ ⁽⁶⁷⁵⁾ ⁽⁶⁷⁶⁾ ⁽⁶⁷⁷⁾ ⁽⁶⁷⁸⁾ ⁽⁶⁷⁹⁾ ⁽⁶⁸⁰⁾ ⁽⁶⁸¹⁾ ⁽⁶⁸²⁾ ⁽⁶⁸³⁾ ⁽⁶⁸⁴⁾ ⁽⁶⁸⁵⁾ ⁽⁶⁸⁶⁾ ⁽⁶⁸⁷⁾ ⁽⁶⁸⁸⁾ ⁽⁶⁸⁹⁾ ⁽⁶⁹⁰⁾ ⁽⁶⁹¹⁾ ⁽⁶⁹²⁾ ⁽⁶⁹³⁾ ⁽⁶⁹⁴⁾ ⁽⁶⁹⁵⁾ ⁽⁶⁹⁶⁾ ⁽⁶⁹⁷⁾ ⁽⁶⁹⁸⁾ ⁽⁶⁹⁹⁾ ⁽⁷⁰⁰⁾ ⁽⁷⁰¹⁾ ⁽⁷⁰²⁾ ⁽⁷⁰³⁾ ⁽⁷⁰⁴⁾ ⁽⁷⁰⁵⁾ ⁽⁷⁰⁶⁾ ⁽⁷⁰⁷⁾ ⁽⁷⁰⁸⁾ ⁽⁷⁰⁹⁾ ⁽⁷¹⁰⁾ ⁽⁷¹¹⁾ ⁽⁷¹²⁾ ⁽⁷¹³⁾ ⁽⁷¹⁴⁾ ⁽⁷¹⁵⁾ ⁽⁷¹⁶⁾ ⁽⁷¹⁷⁾ ⁽⁷¹⁸⁾ ⁽⁷¹⁹⁾ ⁽⁷²⁰⁾ ⁽⁷²¹⁾ ⁽⁷²²⁾ ⁽⁷²³⁾ ⁽⁷²⁴⁾ ⁽⁷²⁵⁾ ⁽⁷²⁶⁾ ⁽⁷²⁷⁾ ⁽⁷²⁸⁾ ⁽⁷²⁹⁾ ⁽⁷³⁰⁾ ⁽⁷³¹⁾ ⁽⁷³²⁾ ⁽⁷³³⁾ ⁽⁷³⁴⁾ ⁽⁷³⁵⁾ ⁽⁷³⁶⁾ ⁽⁷³⁷⁾ ⁽⁷³⁸⁾ ⁽⁷³⁹⁾ ⁽⁷⁴⁰⁾ ⁽⁷⁴¹⁾ ⁽⁷⁴²⁾ ⁽⁷⁴³⁾ ⁽⁷⁴⁴⁾ ⁽⁷⁴⁵⁾ ⁽⁷⁴⁶⁾ ⁽⁷⁴⁷⁾ ⁽⁷⁴⁸⁾ ⁽⁷⁴⁹⁾ ⁽⁷⁵⁰⁾ ⁽⁷⁵¹⁾ ⁽⁷⁵²⁾ ⁽⁷⁵³⁾ ⁽⁷⁵⁴⁾ ⁽⁷⁵⁵⁾ ⁽⁷⁵⁶⁾ ⁽⁷⁵⁷⁾ ⁽⁷⁵⁸⁾ ⁽⁷⁵⁹⁾ ⁽⁷⁶⁰⁾ ⁽⁷⁶¹⁾ ⁽⁷⁶²⁾ ⁽⁷⁶³⁾ ⁽⁷⁶⁴⁾ ⁽⁷⁶⁵⁾ ⁽⁷⁶⁶⁾ ⁽⁷⁶⁷⁾ ⁽⁷⁶⁸⁾ ⁽⁷⁶⁹⁾ ⁽⁷⁷⁰⁾ ⁽⁷⁷¹⁾ ⁽⁷⁷²⁾ ⁽⁷⁷³⁾ ⁽⁷⁷⁴⁾ ⁽⁷⁷⁵⁾ ⁽⁷⁷⁶⁾ ⁽⁷⁷⁷⁾ ⁽⁷⁷⁸⁾ ⁽⁷⁷⁹⁾ ⁽⁷⁸⁰⁾ ⁽⁷⁸¹⁾ ⁽⁷⁸²⁾ ⁽⁷⁸³⁾ ⁽⁷⁸⁴⁾ ⁽⁷⁸⁵⁾ ⁽⁷⁸⁶⁾ ⁽⁷⁸⁷⁾ ⁽⁷⁸⁸⁾ ⁽⁷⁸⁹⁾ ⁽⁷⁹⁰⁾ ⁽⁷⁹¹⁾ ⁽⁷⁹²⁾ ⁽⁷⁹³⁾ ⁽⁷⁹⁴⁾ ⁽⁷⁹⁵⁾ ⁽⁷⁹⁶⁾ ⁽⁷⁹⁷⁾ ⁽⁷⁹⁸⁾ ⁽⁷⁹⁹⁾ ⁽⁸⁰⁰⁾ ⁽⁸⁰¹⁾ ⁽⁸⁰²⁾ ⁽⁸⁰³⁾ ⁽⁸⁰⁴⁾ ⁽⁸⁰⁵⁾ ⁽⁸⁰⁶⁾ ⁽⁸⁰⁷⁾ ⁽⁸⁰⁸⁾ ⁽⁸⁰⁹⁾ ⁽⁸¹⁰⁾ ⁽⁸¹¹⁾ ⁽⁸¹²⁾ ⁽⁸¹³⁾ ⁽⁸¹⁴⁾ ⁽⁸¹⁵⁾ ⁽⁸¹⁶⁾ ⁽⁸¹⁷⁾ ⁽⁸¹⁸⁾ ⁽⁸¹⁹⁾ ⁽⁸²⁰⁾ ⁽⁸²¹⁾ ⁽⁸²²⁾ ⁽⁸²³⁾ ⁽⁸²⁴⁾ ⁽⁸²⁵⁾ ⁽⁸²⁶⁾ ⁽⁸²⁷⁾ ⁽⁸²⁸⁾ ⁽⁸²⁹⁾ ⁽⁸³⁰⁾ ⁽⁸³¹⁾ ⁽⁸³²⁾ ⁽⁸³³⁾ ⁽⁸³⁴⁾ ⁽⁸³⁵⁾ ⁽⁸³⁶⁾ ⁽⁸³⁷⁾ ⁽⁸³⁸⁾ ⁽⁸³⁹⁾ ⁽⁸⁴⁰⁾ ⁽⁸⁴¹⁾ ⁽⁸⁴²⁾ ⁽⁸⁴³⁾ ⁽⁸⁴⁴⁾ ⁽⁸⁴⁵⁾ ⁽⁸⁴⁶⁾ ⁽⁸⁴⁷⁾ ⁽⁸⁴⁸⁾ ⁽⁸⁴⁹⁾ ⁽⁸⁵⁰⁾ ⁽⁸⁵¹⁾ ⁽⁸⁵²⁾ ⁽⁸⁵³⁾ ⁽⁸⁵⁴⁾ ⁽⁸⁵⁵⁾ ⁽⁸⁵⁶⁾ ⁽⁸⁵⁷⁾ ⁽⁸⁵⁸⁾ ⁽⁸⁵⁹⁾ ⁽⁸⁶⁰⁾ ⁽⁸⁶¹⁾ ⁽⁸⁶²⁾ ⁽⁸⁶³⁾ ⁽⁸⁶⁴⁾ ⁽⁸⁶⁵⁾ ⁽⁸⁶⁶⁾ ⁽⁸⁶⁷⁾ ⁽⁸⁶⁸⁾ ⁽⁸⁶⁹⁾ ⁽⁸⁷⁰⁾ ⁽⁸⁷¹⁾ ⁽⁸⁷²⁾ ⁽⁸⁷³⁾ ⁽⁸⁷⁴⁾ ⁽⁸⁷⁵⁾ ⁽⁸⁷⁶⁾ ⁽⁸⁷⁷⁾ ⁽⁸⁷⁸⁾ ⁽⁸⁷⁹⁾ ⁽⁸⁸⁰⁾ ⁽⁸⁸¹⁾ ⁽⁸⁸²⁾ ⁽⁸⁸³⁾ ⁽⁸⁸⁴⁾ ⁽⁸⁸⁵⁾ ⁽⁸⁸⁶⁾ ⁽⁸⁸⁷⁾ ⁽⁸⁸⁸⁾ ⁽⁸⁸⁹⁾ ⁽⁸⁹⁰⁾ ⁽⁸⁹¹⁾ ⁽⁸⁹²⁾ ⁽⁸⁹³⁾ ⁽⁸⁹⁴⁾ ⁽⁸⁹⁵⁾ ⁽⁸⁹⁶⁾ ⁽⁸⁹⁷⁾ ⁽⁸⁹⁸⁾ ⁽⁸⁹⁹⁾ ⁽⁹⁰⁰⁾ ⁽⁹⁰¹⁾ ⁽⁹⁰²⁾ ⁽⁹⁰³⁾ ⁽⁹⁰⁴⁾ ⁽⁹⁰⁵⁾ ⁽⁹⁰⁶⁾ ⁽⁹⁰⁷⁾ ⁽⁹⁰⁸⁾ ⁽⁹⁰⁹⁾ ⁽⁹¹⁰⁾ ⁽⁹¹¹⁾ ⁽⁹¹²⁾ ⁽⁹¹³⁾ ⁽⁹¹⁴⁾ ⁽⁹¹⁵⁾ ⁽⁹¹⁶⁾ ⁽⁹¹⁷⁾ ⁽⁹¹⁸⁾ ⁽⁹¹⁹⁾ ⁽⁹²⁰⁾ ⁽⁹²¹⁾ ⁽⁹²²⁾ ⁽⁹²³⁾ ⁽⁹²⁴⁾ ⁽⁹²⁵⁾ ⁽⁹²⁶⁾ ⁽⁹²⁷⁾ ⁽⁹²⁸⁾ ⁽⁹²⁹⁾ ⁽⁹³⁰⁾ ⁽⁹³¹⁾ ⁽⁹³²⁾ ⁽⁹³³⁾ ⁽⁹³⁴⁾ ⁽⁹³⁵⁾ ⁽⁹³⁶⁾ ⁽⁹³⁷⁾ ⁽⁹³⁸⁾ ⁽⁹³⁹⁾ ⁽⁹⁴⁰⁾ ⁽⁹⁴¹⁾ ⁽⁹⁴²⁾ ⁽⁹⁴³⁾ ⁽⁹⁴⁴⁾ ⁽⁹⁴⁵⁾ ⁽⁹⁴⁶⁾ ⁽⁹⁴⁷⁾ ⁽⁹⁴⁸⁾ ⁽⁹⁴⁹⁾ ⁽⁹⁵⁰⁾ ⁽⁹⁵¹⁾ ⁽⁹⁵²⁾ ⁽⁹⁵³⁾ ⁽⁹⁵⁴⁾ ⁽⁹⁵⁵⁾ ⁽⁹⁵⁶⁾ ⁽⁹⁵⁷⁾ ⁽⁹⁵⁸⁾ ⁽⁹⁵⁹⁾ ⁽⁹⁶⁰⁾ ⁽⁹⁶¹⁾ ⁽⁹⁶²⁾ ⁽⁹⁶³⁾ ⁽⁹⁶⁴⁾ ⁽⁹⁶⁵⁾ ⁽⁹⁶⁶⁾ ⁽⁹⁶⁷⁾ ⁽⁹⁶⁸⁾ ⁽⁹⁶⁹⁾ ⁽⁹⁷⁰⁾ ⁽⁹⁷¹⁾ ⁽⁹⁷²⁾ ⁽⁹⁷³⁾ ⁽⁹⁷⁴⁾ ⁽⁹⁷⁵⁾ ⁽⁹⁷⁶⁾ ⁽⁹⁷⁷⁾ ⁽⁹⁷⁸⁾ ⁽⁹⁷⁹⁾ ⁽⁹⁸⁰⁾ ⁽⁹⁸¹⁾ ⁽⁹⁸²⁾ ⁽⁹⁸³⁾ ⁽⁹⁸⁴⁾ ⁽⁹⁸⁵⁾ ⁽⁹⁸⁶⁾ ⁽⁹⁸⁷⁾ ⁽⁹⁸⁸⁾ ⁽⁹⁸⁹⁾ ⁽⁹⁹⁰⁾ ⁽⁹⁹¹⁾ ⁽⁹⁹²⁾ ⁽⁹⁹³⁾ ⁽⁹⁹⁴⁾ ⁽⁹⁹⁵⁾ ⁽⁹⁹⁶⁾ ⁽⁹⁹⁷⁾ ⁽⁹⁹⁸⁾ ⁽⁹⁹⁹⁾ ⁽¹⁰⁰⁰⁾ ⁽¹⁰⁰¹⁾ ⁽¹⁰⁰²⁾ ⁽¹⁰⁰³⁾ ⁽¹⁰⁰⁴⁾ ⁽¹⁰⁰⁵⁾ ⁽¹⁰⁰⁶⁾ ⁽¹⁰⁰⁷⁾ ⁽¹⁰⁰⁸⁾ ⁽¹⁰⁰⁹⁾ ⁽¹⁰¹⁰⁾ ⁽¹⁰¹¹⁾ ⁽¹⁰¹²⁾ ⁽¹⁰¹³⁾ ⁽¹⁰¹⁴⁾ ⁽¹⁰¹⁵⁾ ⁽¹⁰¹⁶⁾ ⁽¹⁰¹⁷⁾ ⁽¹⁰¹⁸⁾ ⁽¹⁰¹⁹⁾ ⁽¹⁰²⁰⁾ ⁽¹⁰²¹⁾ ⁽¹⁰²²⁾ ⁽¹⁰²³⁾ ⁽¹⁰²⁴⁾ ⁽¹⁰²⁵⁾ ⁽¹⁰²⁶⁾ ⁽¹⁰²⁷⁾ ⁽¹⁰²⁸⁾ ⁽¹⁰²⁹⁾ ⁽¹⁰³⁰⁾ ⁽¹⁰³¹⁾ ⁽¹⁰³²⁾ ⁽¹⁰³³⁾ ⁽¹⁰³⁴⁾ ⁽¹⁰³⁵⁾ ⁽¹⁰³⁶⁾ ⁽¹⁰³⁷⁾ ⁽¹⁰³⁸⁾ ⁽¹⁰³⁹⁾ ⁽¹⁰⁴⁰⁾ ⁽¹⁰⁴¹⁾ ⁽¹⁰⁴²⁾ ⁽¹⁰⁴³⁾ ⁽¹⁰⁴⁴⁾ ⁽¹⁰⁴⁵⁾ ⁽¹⁰⁴⁶⁾ ⁽¹⁰⁴⁷⁾ ⁽¹⁰⁴⁸⁾ ⁽¹⁰⁴⁹⁾ ⁽¹⁰⁵⁰⁾ ⁽¹⁰⁵¹⁾ ⁽¹⁰⁵²⁾ ⁽¹⁰⁵³⁾ ⁽¹⁰⁵⁴⁾ ⁽¹⁰⁵⁵⁾ ⁽¹⁰⁵⁶⁾ ⁽¹⁰⁵⁷⁾ ⁽¹⁰⁵⁸⁾ ⁽¹⁰⁵⁹⁾ ⁽¹⁰⁶⁰⁾ ⁽¹⁰⁶¹⁾ ⁽¹⁰⁶²⁾ ⁽¹⁰⁶³⁾ ⁽¹⁰⁶⁴⁾ ⁽¹⁰⁶⁵⁾ ⁽¹⁰⁶⁶⁾ ⁽¹⁰⁶⁷⁾ ⁽¹⁰⁶⁸⁾ ⁽¹⁰⁶⁹⁾ ⁽¹⁰⁷⁰⁾ ⁽¹⁰⁷¹⁾ ⁽¹⁰⁷²⁾ ⁽¹⁰⁷³⁾ ⁽¹⁰⁷⁴⁾ ⁽¹⁰⁷⁵⁾ ⁽¹⁰⁷⁶⁾ ⁽¹⁰⁷⁷⁾ ⁽¹⁰⁷⁸⁾ ⁽¹⁰⁷⁹⁾ ⁽¹⁰⁸⁰⁾ ⁽¹⁰⁸¹⁾ ⁽¹⁰⁸²⁾ ⁽¹⁰⁸³⁾ ⁽¹⁰⁸⁴⁾ ⁽¹⁰⁸⁵⁾ ⁽¹⁰⁸⁶⁾ ⁽¹⁰⁸⁷⁾ ⁽¹⁰⁸⁸⁾ ⁽¹⁰⁸⁹⁾ ⁽¹⁰⁹⁰⁾ ⁽¹⁰⁹¹⁾ ⁽¹⁰⁹²⁾ ⁽¹⁰⁹³⁾ ⁽¹⁰⁹⁴⁾ ⁽¹⁰⁹⁵⁾ ⁽¹⁰⁹⁶⁾ ⁽¹⁰⁹⁷⁾ ⁽¹⁰⁹⁸⁾ ⁽¹⁰⁹⁹⁾ ⁽¹¹⁰⁰⁾ ⁽¹¹⁰¹⁾ ⁽¹¹⁰²⁾ ⁽¹¹⁰³⁾ ⁽¹¹⁰⁴⁾ ⁽¹¹⁰⁵⁾ ⁽¹¹⁰⁶⁾ ⁽¹¹⁰⁷⁾ ⁽¹¹⁰⁸⁾ ⁽¹¹⁰⁹⁾ ⁽¹¹¹⁰⁾ ⁽¹¹¹¹⁾ ⁽¹¹¹²⁾ ⁽¹¹¹³⁾ ⁽¹¹¹⁴⁾ ⁽¹¹¹⁵⁾ ⁽¹¹¹⁶⁾ ⁽¹¹¹⁷⁾ ⁽¹¹¹⁸⁾ ⁽¹¹¹⁹⁾ ⁽¹¹²⁰⁾ ⁽¹¹²¹⁾ ⁽¹¹²²⁾ ⁽¹¹²³⁾ ⁽¹¹²⁴⁾ ⁽¹¹²⁵⁾ ⁽¹¹²⁶⁾ ⁽¹¹²⁷⁾ ⁽¹¹²⁸⁾ ⁽¹¹²⁹⁾ ⁽¹¹³⁰⁾ ⁽¹¹³¹⁾ ⁽¹¹³²⁾ ⁽¹¹³³⁾ ⁽¹¹³⁴⁾ ⁽¹¹³⁵⁾ ⁽¹¹³⁶⁾ ⁽¹¹³⁷⁾ ⁽¹¹³⁸⁾ ⁽¹¹³⁹⁾ ⁽¹¹⁴⁰⁾ ⁽¹¹⁴¹⁾ ⁽¹¹⁴²⁾ ⁽¹¹⁴³⁾ ⁽¹¹⁴⁴⁾ ⁽¹¹⁴⁵⁾ ⁽¹¹⁴⁶⁾ ⁽¹¹⁴⁷⁾ ⁽¹¹⁴⁸⁾ ⁽¹¹⁴⁹⁾ ⁽¹¹⁵⁰⁾ ⁽¹¹⁵¹⁾ ⁽¹¹⁵²⁾ ⁽¹¹⁵³⁾ ⁽¹¹⁵⁴⁾ ⁽¹¹⁵⁵⁾ ⁽¹¹⁵⁶⁾ ⁽¹¹⁵⁷⁾ ⁽¹¹⁵⁸⁾ ⁽¹¹⁵⁹⁾ ⁽¹¹⁶⁰⁾ ⁽¹¹⁶¹⁾ ⁽¹¹⁶²⁾ ⁽¹¹⁶³⁾ ⁽¹¹⁶⁴⁾ ⁽¹¹⁶⁵⁾ ⁽¹¹⁶⁶⁾ ⁽¹¹⁶⁷⁾ ⁽¹¹⁶⁸⁾ ⁽¹¹⁶⁹⁾ ⁽¹¹⁷⁰⁾ ⁽¹¹⁷¹⁾ ⁽¹¹⁷²⁾ ⁽¹¹⁷³⁾ ⁽¹¹⁷⁴⁾ ⁽¹¹⁷⁵⁾ ⁽¹¹⁷⁶⁾ ⁽¹¹⁷⁷⁾ ⁽¹¹⁷⁸⁾ ⁽¹¹⁷⁹⁾ ⁽¹¹⁸⁰⁾ ⁽¹¹⁸¹⁾ ⁽¹¹⁸²⁾ ⁽¹¹⁸³⁾ ⁽¹¹⁸⁴⁾ ⁽¹¹⁸⁵⁾ ⁽¹¹⁸⁶⁾ ⁽¹¹⁸⁷⁾ ⁽¹¹⁸⁸⁾ ⁽¹¹⁸⁹⁾ ⁽¹¹⁹⁰⁾ ⁽¹¹⁹¹⁾ ⁽¹¹⁹²⁾ ⁽¹¹⁹³⁾ ⁽¹¹⁹⁴⁾ ⁽¹¹⁹⁵⁾ ⁽¹¹⁹⁶⁾ ⁽¹¹⁹⁷⁾ ⁽¹¹⁹⁸⁾ ⁽¹¹⁹⁹⁾ ⁽¹²⁰⁰⁾ ⁽¹²⁰¹⁾ ⁽¹²⁰²⁾ ⁽¹²⁰³⁾ ⁽¹²⁰⁴⁾ ⁽¹²⁰⁵⁾ ⁽¹²⁰⁶⁾ ⁽¹²⁰⁷⁾ ⁽¹²⁰⁸⁾ ⁽¹²⁰⁹⁾ ⁽¹²¹⁰⁾ ⁽¹²¹¹⁾ ⁽¹²¹²⁾ ⁽¹²¹³⁾ ⁽¹²¹⁴⁾ ⁽¹²¹⁵⁾ ⁽¹²¹⁶⁾ ⁽¹²¹⁷⁾ ⁽¹²¹⁸⁾ ⁽¹²¹⁹⁾ ⁽¹²²⁰⁾ ⁽¹²²¹⁾ ⁽¹²²²⁾ ⁽¹²²³⁾ ⁽¹²²⁴⁾ ⁽¹²²⁵⁾ ⁽¹²²⁶⁾ ⁽¹²²⁷⁾ ⁽¹²²⁸⁾ ⁽¹²²⁹⁾ ⁽¹²³⁰⁾ ⁽¹²³¹⁾ ⁽¹²³²⁾ ⁽¹²³³⁾ ⁽¹²³⁴⁾ ⁽¹²³⁵⁾ ⁽¹²³⁶⁾ ⁽¹²³⁷⁾ ⁽¹²³⁸⁾ ⁽¹²³⁹⁾ ⁽¹²⁴⁰⁾ ⁽¹²⁴¹⁾ ⁽¹²⁴²⁾ ⁽¹²⁴³⁾ ⁽¹²⁴⁴⁾ ⁽¹²⁴⁵⁾ ⁽¹²⁴⁶⁾ ⁽¹²⁴⁷⁾ ⁽¹²⁴⁸⁾ ⁽¹²⁴⁹⁾ ⁽¹²⁵⁰⁾ ⁽¹²⁵¹⁾ ⁽¹²⁵²⁾ ⁽¹²⁵³⁾ ⁽¹²⁵⁴⁾ ⁽¹²⁵⁵⁾ ⁽¹²⁵⁶⁾ ⁽¹²⁵⁷⁾ ⁽¹²⁵⁸⁾ ⁽¹²⁵⁹⁾ ⁽¹²⁶⁰⁾ ⁽¹²⁶¹⁾ ⁽¹²⁶²⁾ ⁽¹²⁶³⁾ ⁽¹²⁶⁴⁾ ⁽¹²⁶⁵⁾ ⁽¹²⁶⁶⁾ ⁽¹²⁶⁷⁾ ⁽¹²⁶⁸⁾ ⁽¹²⁶⁹⁾ ⁽¹²⁷⁰⁾ ⁽¹²⁷¹⁾ ⁽¹²⁷²⁾ ⁽¹²⁷³⁾ ⁽¹²⁷⁴⁾ ⁽¹²⁷⁵⁾ ⁽¹²⁷⁶⁾ ⁽¹²⁷⁷⁾ ⁽¹²⁷⁸⁾ ⁽¹²⁷⁹⁾ ⁽¹²⁸⁰⁾ ⁽¹²⁸¹⁾ ⁽¹²⁸²⁾ ⁽¹²⁸³⁾ ⁽¹²⁸⁴⁾ ⁽¹²⁸⁵⁾ ⁽¹²⁸⁶⁾ ⁽¹²⁸⁷⁾ ⁽¹²⁸⁸⁾ ⁽¹²⁸⁹⁾ ⁽¹²⁹⁰⁾ ⁽¹²⁹¹⁾ ⁽¹²⁹²⁾ ⁽¹²⁹³⁾ ⁽¹²⁹⁴⁾ ⁽¹²⁹⁵⁾ ⁽¹²⁹⁶⁾ ⁽¹²⁹⁷⁾ ⁽¹²⁹⁸⁾ ⁽¹²⁹⁹⁾ ⁽¹³⁰⁰⁾ ⁽¹³⁰¹⁾ ⁽¹³⁰²⁾ ⁽¹³⁰³⁾ ⁽¹³⁰⁴⁾ ⁽¹³⁰⁵⁾ ⁽¹³⁰⁶⁾ ⁽¹³⁰⁷⁾ ⁽¹³⁰⁸⁾ ⁽¹³⁰⁹⁾ ⁽¹³¹⁰⁾ ⁽¹³¹¹⁾ ⁽¹³¹²⁾ ⁽¹³¹³⁾ ⁽¹³¹⁴⁾ ⁽¹³¹⁵⁾ ⁽¹³¹⁶⁾ ⁽¹³¹⁷⁾ ⁽¹³¹⁸⁾ ⁽¹³¹⁹⁾ ⁽¹³²⁰⁾ ⁽¹³²¹⁾ ⁽¹³²²⁾ ⁽¹³²³⁾ ⁽¹³²⁴⁾ ⁽¹³²⁵⁾ ⁽¹³²⁶⁾ ⁽¹³²⁷⁾ ⁽¹³²⁸⁾ ⁽¹³²⁹⁾ ⁽¹³³⁰⁾ ⁽¹³³¹⁾ ⁽¹³³²⁾ ⁽¹³³³⁾ ⁽¹³³⁴⁾ ⁽¹³³⁵⁾ ⁽¹³³⁶⁾ ⁽¹³³⁷⁾ ⁽¹³³⁸⁾ <

الكنيسة: معبد النصارى، والجاذر- جمع جؤذر-: أولاد البقرة الوحشية، والظباء⁽¹⁾ ظبي⁽²⁾ أو ظبية، والمراد بهما: صور حسان من الإنس تشبهها (ولمالم تجعل من اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين) [واللام]⁽³⁾ كسرت في الأول للساكين، [وحذف]⁽⁴⁾ في الثاني للجزم (والشرط له) أي: لأداته (الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله) من رافع، أو ناصب، وأما الجار فلشدة اتصاله بعمل فيه⁽⁵⁾، وإذا قدر ضمير الشأن كان من على صدارته.

(وتحريك الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن)⁽⁶⁾ بناء على أنه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد إن ما يصح عملها فيه (يأباه غير الأخفش من البصريين)⁽⁷⁾ لاشتراطهم فيها النفي والتكثير (لأن الكلام) في الحديث (إيجاب، والمجورور معرفة على الأصح) فإن إضافة أفعال التفضيل محضة تفيد التعريف عند سيويه والأكثرين⁽⁸⁾، وغير محضة عند الفارسي، وشيخه ابن السراج، والجزولي، وابن عصفور، والكوفيين، ذكره ابن عقيل⁽⁹⁾ (والمعنى): أي: معنى الحديث (أيضا يأباه، لأنهم) أي: المصورين (ليسوا أشد حذابا من سائر الناس) لأن فيهم من يدعي الربوبية كفرعون، فلا يرده وروده من فيمن يصور

(1) في (س) بزيادة: ككساء.

(2) في (ح) (وظ) تصحيف، حيث وردت جمع.

(3) في (س): فاللام.

(4) في (س): وحذفت.

(5) في (س) بزيادة: كما سيجيء.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 376/4، والمساعد: 311/1.

(7) قال بهنا الأخفش من البصريين، والكسائي وحشام من الكوفيين. انظر: شرح الرضي على الكافية: 268/4.

(8) انظر الكتاب: 203/1.

(9) المساعد: 332/2.

- والجزولي هو: أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز بليخت بن عيسى، أخذ النحو عن ابن بري، وقرأ عليه الجمل، لا مقدمة في النحو مشهورة بتأنيده الجزولي (ت: 607هـ).

انظر إنباء الرواة: 378/2، وفيات الأعيان: 488/3، بنية الوعاة: 236/2، الأعلام: 104/5.

الصور لتعبد من دون الله تعالى⁽¹⁾، وقيل: الحديث محمول على المبالغة في تعذيبهم⁽²⁾ ونظيره قوله عليه [الصلاة]⁽³⁾ والسلام ﴿لَمَّا أَظَلَّتِ الْخُضْرَاءُ، وَمَا أَقَلَّتِ الْغُبَرَاءُ أَصْدَقُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ﴾⁽⁴⁾ وعلى القلب⁽⁵⁾، بأن يراد بأشد العذاب الخلود في النار. (وتخفف) إن هذه (فتعمل قليلا وتنهمل كثيرا) وفي الفصل: المكسورة أكثر إعمالا⁽⁶⁾ (وعن الكوفيين أنها لا تخفف⁽⁷⁾)، وأنه إذا قيل: إن زَيْدًا لَمْ تَطْلُقْ فإِنَّ نَافِيَةً، واللام بمعنى إلا⁽⁸⁾ أي: ما زيد إلا منطلق (ويرد: أن منهم)⁽⁹⁾ من العرب (من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه: إن عَمْرًا لَمْ تَطْلُقْ)⁽¹⁰⁾، وقرأ/ الحِزْمِيَّانِ، وأبو بكر ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيَوْفَيْتُهُمْ﴾⁽¹¹⁾ على 1/37 الإعمال وقد تقدم الكلام فيه⁽¹²⁾.

(والثاني)⁽¹³⁾: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم) فلا تعمل مشددة كانت، أو خفيفة⁽¹⁴⁾، كقوله:

(1) فيه رد على الدمامي، انظر شرح المغني: 79/1.

(2) قاله وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 61/ب.

(3) زيادة يقتضيهما المقام.

(4) في سنن ابن ماجة: 56 ﴿لَمَّا أَقَلَّتِ الْغُبَرَاءُ، وَلَا أَظَلَّتِ الْخُضْرَاءُ، مِنْ رَجُلٍ أَصْدَقُ لَهْجَةً مِنْ أَبِي ذَرٍّ﴾.

(5) في (س) بزيادة: كما في قوله:

يكون مزاجها حل وماء

(6) الفصل: 300.

(7) في (س) بزيادة: وقد مر ما يتعلق بهذا البحث في بحث الخفيفة. انظر ص: 112، والمجم: 460/2.

(8) انظر شرح السهيل لابن مالك: 34/2، 35، والإنصاف: 40/2.

(9) في (س) بزيادة: أي.

(10) انظر الكتاب: 140/2.

(11) هود- عليه السلام- 111. انظر التيسير: 103، والكشف عن وجوه القراءات: 536/1.

(12) انظر: مبحث إن ص: 113.

(13) في (ج) و(ظ) بدون واو، وفي (س) بزيادة: الوجه.

(14) في الكتاب: 151/3 بمنزلة أجل، وانظر: أمالي ابن الشجري: 322/1، وشرح السهيل لابن مالك:

32/2، وفي الكتاب: 151/3 بمنزلة أجل.

قُلْتُ لَهَا- وَاللُّوبُ عَنْهَا لَمْ يَنْ-: لَا أَنْتِ أَسْمَاءُ، فَقَالَتْ لِي: أَنْ⁽¹⁾

أي: نعم أنا أسماء (خلافا لأبي عبيدة)⁽²⁾ [و]⁽³⁾ نسبه الجوهري إلى تلميذه ألقاسم بن سلام أبي عبيد- بلا تاء- حيث قال: قال أبو عبيد: وهذا اختصار من كلام العرب يُكتفى منه بالضمير، لأنه قد علم معناه⁽⁴⁾، وأما قول الأخفش: إنه بمعنى نعم⁽⁵⁾، فإنما يريد تأويله ليس أنه موضوع في اللغة، [كذلك]⁽⁶⁾ (استدل المثبتون) وهم سيويه، والأخفش، والكسائي (بقوله):

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كُ، وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ⁽⁷⁾

بيت من الكامل، لعبيد⁽⁸⁾ الله بن قيس الرقيات⁽⁹⁾؛ شيب- خبر لعلذا عذوفا-: وهو⁽¹⁰⁾ الشعر الأبيض، ويطلق على يياضه، وعلاك: صفة شيبا، وكبرت- بضم الباء وكسرهما- أي: شخت، حال من فاعل [علا]⁽¹¹⁾، وقلت:

(1) البيت من الرجز، ولم أثر له على قائل. انظر متهى أمل الأريب: 381/1 (ج).

(2) انظر قول أبي عبيدة في الجنى الداني: 398، وشرح أبيات المغني: 189/1.

(3) ساقط من (س).

(4) قوله هذا في الصحاح: (إ. ن. ن) 5/483.

(5) في (س) بزيادة: وابن عصفور تابع لأبي عبيدة في ذلك.

(6) في (س): والكسائي والأخفش وغيرهم. انظر المصنف: 80/1.

(7) البيت لعبيد الله بن قيس لبرقيات في ديوانه: 153، وشرح شواهد المغني 126/1، وشرح أبيات المغني:

188/1، والخزانة: 113/11، 116، والكتاب: 151/3، وشرح التهليل لابن مالك: 33/2، وشرح

المفصل لابن يعيش: 6/8، وأمالى ابن السجري: 322/1، ومعاني الحروف للروماني: 110.

والشاهد فيه: أن إلّا بمعنى نعم.

(8) في (س): لعبيد.

(9) هو: عبد الله بن قيس بن شرح بن مالك بن ربيعة العامري، شاعر قرهش (ت: 85هـ).

انظر طبقات الشعراء: 186، الشعر والشعراء: 361، 362، معجم الشعراء: 158، الأعلام: 196/4.

(10) في (س) بزيادة: كالشيب.

(11) في (س): هلاك.

عطف على 'يقلن'، وإنه: مقول قلت، أي: نعم قد علاني شيب وكبرت ولكن لا
أسلو عن العشق والغرام فلا فائدة في العذل والملام، بدليل ما قبله:

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَافِلِي يَلْحَيْنَنِي وَالْمُؤَمَّتَةُ

وهذا الاستدلال مبني على أن هاء إنه للسكت زيدت لبيان حركة النون،
[ولهذا]⁽¹⁾ قال: (ورؤى: بأن لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها)
أي: بأن [وهو]⁽²⁾ اسمها (والخبر محذوف، أي: إنه كذلك) فالضمير عائد إلى
مضمون ما قبله، أي: ما يقلنه كذلك، [ويؤيد]⁽³⁾ تقدير الجوهرى أنه قد كان كما
يقلن، وليس بضمير الشأن، وإلا لقال: إنه الأمر كذلك⁽⁴⁾، وقيل: إنه ضمير
الشأن⁽⁵⁾، وكذلك عبارة عن جملة شيب قد علاني وقد كبرت (والجيد) مبتدأ،
خبره (الاستدلال بقول ابن الزبير [رضي الله عنه]⁽⁶⁾ لمن قال له: في القاموس:
القائل لعبد الله بن الزبير: عبد الله بن الزبير - وزان الأمير⁽⁷⁾، وفي النهاية هو:
فضالة بن شريك، حكى أنه أتى ابن الزبير في حاجة فأقبل عليه فقال له: إن ناقتي
تعبت، فقال له: أرحها، فقال: وأعطشها الطريق، فقال: اسقها، فقال فضالة: ما

(1) في (س): ولذا.

(2) في (س): فهو.

(3) في (س): ويؤيده.

(4) الصحاح: (أ. ن. ن) 5/ 483.

(5) قاتله ابن الملا في متهى أمل الأريب: 1/ 384.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) عبد الله بن الزبير هو: أبو بكر، عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قرشي، بيع له
بالخلافة سنة 64هـ (ت: 73هـ).

انظر الأغاني: 14/ 217 - 262، وفيات الأعيان: 3/ 71 - 75، فوات الرفيات: 2/ 171، الأعلام:
87/ 4.

- وعبد الله بن الزبير هو: عبد الله بن الزبير بن الأشيم الأسدي، من شعراء الدولة الأموية، كان هجاء
بخاف الناس شراً. له ديوان مطبوع. (ت: 75هـ).

انظر الأغاني: 14/ 217 - 262، خزنة الأدب: 2/ 232، 233، الأعلام: 87/ 4.

جنتك مستطباً وإنما جنتك مستمنحاً⁽¹⁾ (لعن الله ناقة حملتني إليك) فقال ابن الزبير: (إنّ وراكبها، أي: نعم ولعن) الله (راكبها) وإنما كان الاستدلال بهذا [حسناً]⁽²⁾ (إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً) [فتعين]⁽³⁾ جعلها بمعنى نعم لسلامته عن ذلك، قال الرضي: هذا نص في كونها للتصديق، لكنه يدل على أنه يبيح لتقرير مضمون الدعاء⁽⁴⁾، وهذا يرد على المصنف، لأن مواقع استعمال نعم منحصرة عنده في تصديق المخبر، وإعلام المستخير، ووعد الطالب، وليس الدعاء منها، وأجيب: بأن المراد بالمخبر المتكلم بالجملة الخيرية، لا من هو بصدد الإخبار⁽⁵⁾.

(وهن المبرد) محمد بن يزيد، أبي العباس البصري، أخذ عن المازني، ولما صنف كتاب الألف واللام [سأله]⁽⁶⁾ عن دقيقة [فأجاب المبرد]⁽⁷⁾ بأحسن جواب، فقال له: قم فانت/ المبرد- بكسر الراء- أي: المثبت للحق، فغيره 37/ب الكوفيون وفتحوا الراء، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين (أنه حمله على ذلك قراءة من قرأ) وهو عدا ابن كثير، وأبا عمرو، وحفصا (﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أُنْ﴾⁽⁸⁾ بتشديد الين، وإثبات الألف في هذان⁽⁹⁾، رده أبو علي: بأن ما قبل إنّ هذه لا يقتضي أن يكون جوابه نعم، إذ لا يصح أن يكون جواباً لقول موسى عليه

(1) انظر النهاية في غريب الحديث: 78/1.

فضالة بن شريك هو: فضالة بن شريك بن سلمان بن غويلد الأسدي، شاعر من أهل الكوفة، أدرك الجاهلية، واشتهر في الإسلام (ت: 64هـ).

انظر الإصابة: 3/285، الخزانة: 4/67، معجم الشعراء: 217، الأعلام: 5/146.

(2) في (س): والاستدلال بهذا أحسن.

(3) في (س): فتعين.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/431.

(5) الجيب ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/386 (ج).

(6) في (س): سأل المبرد.

(7) في (س): فأجاب.

(8) طه: 63. انظر المقتضب: 1/623.

(9) في (س) بزيادة: قبل. وانظر: التيسير 123، والنشر 2/320، 321.

السلام] ﴿وَنَلَّكُمُ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾⁽¹⁾، ولا لقوله تعالى: ﴿فَتَنَزَّلُوا أُمْرًا﴾⁽²⁾، وقيل: هو كلام حسن⁽³⁾، وقيل: لا حسن فيه⁽⁴⁾، فإنه على هذا الحمل جواب لإخبار بعضهم بعضاً، أو لاستخبار بعضهم [من بعض]⁽⁵⁾ عند إسرارهم النجوى، حكاه الله لنا، ويؤيده قول الزخشي: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ تَشَاوَرُوا فِي السِّرِّ وَتَجَاذَبُوا أَهْدَابَ الْقَوْلِ، ثُمَّ قَالُوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ﴾⁽⁶⁾ فكانت غيبتهم في تلفيق الكلام وتزويره خوفاً من غلبتهما، وتثبيطاً للناس عن اتباعهما⁽⁷⁾، ورد: بأن كلام الزخشي ظاهر في أن ما قالوه من ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ﴾⁽⁸⁾ تثبيطاً للناس عن اتباعهما، إنما كان علانية ومن كلهم، لا سرا ومن بعضهم لبعض⁽⁹⁾ (واعترض بأمرين:

أحدهما: أن مجيء إِنْ بمعنى نَعَمْ شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت،) قيل: هذا أمر لا يلتفت إليه مع نقل سيبويه، وغيره له عن الفصحاء، وليس غاية للحكم بالشذوذ⁽¹⁰⁾، بل [لا]⁽¹¹⁾ يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء، فكأنه قيل: قد خفي حتى إنه لم يطلع عليه بعض الناس فقال: إنه لم يثبت⁽¹²⁾، وقيل: حتى سببه لا

(1) طه: 61.

(2) طه: 62.

انظر الحجة: 142/3.

(3) في (س): واستحسن. والمستحسن الدمايني في شرح المغني: 80/1.

(4) نفاة الشعي في المصنف: 80/1.

(5) في (س): لبعض.

(6) طه: 63.

(7) الكشف: 153/3.

(8) طه: 63.

(9) رده ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 387/1.

(10) انظر حاشية الأمير على المغني: 36/1.

(11) في (س): لا.

(12) القائل الدمايني في شرح المغني: 80/1، 81.

غاية، فلا حاجة إلى هذا التكلف⁽¹⁾، وفيه: أن الشذوذ لا يصلح سببا للقول لعدم الثبوت بدون اعتبار الخفاء.

(و) الثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ) فلو كانت إن هنا بمعنى نعم لكان هـ ذان مبتدأ، وكساحران خبرا (وأجيب عن هذا⁽³⁾: بأنها لام زائدة⁽⁴⁾) وليست للابتداء) فلا محذور حيثئذ، لأن دخولها في الخبر إنما امتنع لصداقتها، ولا صدارة للزائدة⁽⁵⁾ (أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف⁽⁶⁾، أي: لهما ساحران) فلا محذور حيثئذ، لأنها متصدرة في جملتها، وهذا قول الزجاج⁽⁷⁾ (أو بأنها دخلت بعد إن هذه) التي بعد نعم (لشبهها بإن المؤكدة لفظا) تميز عن النسبة في شبهها، أي: شبه لفظها بلإن⁽⁸⁾ المؤكدة التي تدخل في خبرها اللام، فحملت [إن]⁽⁹⁾ هذه عليها (كما قال⁽¹⁰⁾):

وَرَجَّ الْقَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ⁽¹¹⁾

تقدم شرحه في بحث إن الخفيفة.

(1) القائل الشمسي في المنصف: 81/1.

(2) في (س) بزيادة: الأمر.

(3) في (س) بزيادة: الثاني.

(4) في (س) بزيادة: في خبر المبتدأ.

(5) في (س): بخلاف الزائدة.

(6) في (س) بزيادة: وهي للابتداء.

(7) قال في معاني القرآن: 363/3: والذي عندي- والله أعلم- وكنت عرضت على عالميا- محمد بن يزيد،

وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حاد بن زيد القاضي فقبلا وذكرنا أنه أجود ما سمعناه في هذا، وهو: أن قد

وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعتها، وأن المعنى: هذان لهما ساحران.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: الشاعر.

(11) سبق تخريج هذا البيت في بحث إن ص: 121.

(فزاد إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بـ«النافية»⁽¹⁾ لغله لم يتعرض لضعف هذا الجواب لظهوره، ولعدم الاعتناء بشأنه (ويضعف) الجواب (الأول): أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر⁽²⁾ ولا يكون في غيره، [و]⁽³⁾ أجيب عنه: بأن القرآن حجة على غيره⁽⁴⁾، ورد: بأن المحتمل لا يحتاج به⁽⁵⁾. ويضعف الجواب (الثاني): أن الجمع بين لام التوكيد، وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين) [فإن]⁽⁶⁾ التوكيد يقتضي الطول، والحذف خلافه، وبه اعترض / أبو علي على الزجاج نبحا 1/38 للأخفش في منع حذف المؤكد وبقاء التوكيد، مخالفا للخليل وسيبويه، كما سيأتي في [خاتمة]⁽⁷⁾ الباب الخامس⁽⁸⁾، ثم⁽⁹⁾ المصنف نبه بحرف التشبيه على أن اعتبار الجمع بين المتنافيين كاف في ذلك، فسقط ما قيل⁽¹⁰⁾: إن المحذوف للدليل في حكم الثابت⁽¹¹⁾، وقيل في بيان وجه الضعف: إنه لو كان ذلك جائزا لما حمل النحاة قول الشاعر:

أَمْ الْخَلْسِي لَعُجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ
... .. (12)

-
- (1) في (س): بزيادة: الواو.
(2) انظر الارتشاف: 3/ 1268، 1269.
(3) ساقط من (س).
(4) الجيب النسابوري، كما في مواهب الأريب: ل 1/63.
(5) رده سعدي أفندي سعد الدين الرومي كما في مواهب الأريب: ل 1/63.
(6) في (س): لأن.
(7) في (س): آخر.
(8) انظر المغني: 2/ 723.
(9) في (س): بزيادة: أن.
(10) في (س): بزيادة: إن المتأفة إذا كانت الجهة واحدة، وأما إذا تعددت فلا، وكذا ما قيل:
(11) القائل الدماغي في شرح المغني: 1/ 81.
(12) صدر بيت من الرجز، لرؤبة بن المعجاج، وعجزه:

ترضى من اللحم بعظم الرقية

انظر شرح شواهد المغني 2/ 605، وشرح ابن عقيل 1/ 196، وشرح الرضي على الكافية 4/ 359، وقال العيني في المقاصد 1/ 535: أقول: قائله رؤبة بن المعجاج، ونسب الصنعاني في العباب إلى عترة بن عروس، وهو الصحيح.

على الاضطرار⁽¹⁾، وأجيب: بأن ذمول القدماء عن وجه لا يقتضي بطلانه كم ترك الأول للآخر⁽²⁾ (وقيل: اسم إن ضمير الشأن⁽³⁾)، وهذا أيضا ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام أي: ⁽⁴⁾ لأجل هذا الغرض، كما يقال: حروف الهجاء موضوعة لتركيب الكلمات، وليست اللام صلة للوضع حتى [يرد]⁽⁵⁾: أن ضمير الشأن موضوع للإبهام ويلزمه التفسير⁽⁶⁾ (لا يناسبه الحذف) [و]⁽⁷⁾ المفوت لهذا الغرض (والمسموع من حذفه شاذ)⁽⁸⁾ لا يقاس عليه، وقيل: لا يوجد⁽⁹⁾ (إلا في [باب]⁽¹⁰⁾ أن المفتوحة إذا خففت) فَظُنَّ أنها دعوى غريبة⁽¹¹⁾، [وفيه أن أبا علي قائل بحذفه، وبه سقط]⁽¹²⁾ ما قيل: إن بين كلاميه تدافعا⁽¹³⁾ (فاستملهوه لوروده في كلام بني على التخفيف) بحذف⁽¹⁴⁾ إحدى التونين من أن (فحذف) ضمير الشأن (تبعاً لحذف النون) ورب شيء يحذف تبعاً ولا يحذف استقلالاً كالفاعل⁽¹⁵⁾ (ولأنه لو ذكر) عطف على لوروده، أو على تبعاً⁽¹⁶⁾ (لوجب التشديد) حيث أريد التخفيف (إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها) أي: المستعملة، فلا يرد مثل: 'يُذَكُّ'، و'ذَمَكُ' كما ظن⁽¹⁷⁾، بل يرد مثل قوله:

-
- (1) القائل ابن جني في سر صناعة الإعراب: 55، 56.
(2) في (س) بزيادة: قال الرضي: 'قدّر بعضهم لمي عجوز'. وانظر: شرح الرضي على الكافية 359/4، والجيب: سعدى أُنْذِي سَعْدَ الدِّينِ الرُّومِيَّ عَشِي تَفْسِيرِ الْقَاضِي أَنْظَرَ مَوَاهِبَ الْأَرِيبِ: ل 63/ب.
(3) في (س) بزيادة: المحذوف.
(4) ونسب ابن يعيش هذا الرأي لأبي إسحاق، انظر شرح المفصل لابن يعيش: 130/3.
(5) في (س) بزيادة: الموضوع.
(6) في (س): يقال.
(7) الذي أورده ابن الصائغ، انظر المنصف: 82/1.
(8) ساقط من (س).
(9) في (س) بزيادة: أي: حذف ضمير الشأن.
(10) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 64/أ.
(11) ساقط من جميع النسخ.
(12) ظنه وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 64/أ.
(13) في (س): وليس شيء، لما سبق من أن حذف ضمير الشأن مع غير أن هذه، قولين، وبه اندفع انظر: البغداديات 175.
(14) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 64/أ.
(15) في (س): يعني حذف.
(16) انظر المنصف 82/1.
(17) في (س) بزيادة: أي: ولأنه لو لم يحذف.
في (س): قيل، والقائل: الدماغي في شرح المغني: 82/1.

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي ... (1)

والأولى أن يقال: إنه حكم أكثرى لا كلي كما نقل ابن عصفور⁽²⁾ (إلا ترى أن من يقول: لَدْ، وَلَمْ يَكْ) يجذف النون فيهما تخفيفاً (ووالله) يجعل الواو بدلا من الباء (يقول: مع الضمير (لَذُنْكَ، وَلَمْ يَكُنْهُ، وَيَكْ)⁽³⁾ الأنسب وبة⁽⁴⁾ (لأفعلن، ثم يَرْدُ) على القول بأن اسم إن ضمير الشأن (إشكال دخول اللام) على خبر المبتدأ (وقيل: هذان اسمها) أي: اسم أن المؤكدة (ثم اختلف) في توجيه مجيء بالألف (ف قيل: جاءت) أي: هذه القراءة (على لغة بلحارث بن كعب)⁽⁵⁾ - بفتح الباء - أصله: بني الحارث فحذف بالحدف، [كذا نسبها الجوهري⁽⁶⁾]، وقال العيني⁽⁷⁾: 'نسبها الكسائي إلى بلحارث، وزيد، وخثعم، وهمدان، و⁽⁸⁾ أبو الخطاب: إلى كنانة، وبعضهم: إلى بلعنبر، وأنكره المبرد مطلقا⁽⁹⁾ (في إجراء المشتى بالألف دائما) أي: في الأحوال الثلاث، كقوله:

- (1) سبق تحريجه في بحث أن ص: 155.
- (2) في (س) بزيادة: تأمل، قال في المقرب 122: 'وقد ثبت المضمير في الضرورة، نحو قوله: ...
- (3) انظر الكتاب: 286/3، والمعجم: 220/2.
- (4) لأن الاسم الظاهر - وهو هنا لفظ الجلالة - من قبيل الغائب، لذلك كان الأنسب وبة دون ويك.
- (5) انظر البحر المحيط: 255/6، وشرح الفصل لابن يعيش: 53/1، 130/3.
- (6) انظر الصحاح: (ح. ر. ث) 264/1.
- (7) في (س): قيل.
- (8) في (س) بزيادة: نسبها.
- (9) انظر المختضب: 623/1، 624، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 138/1.
- قبيلة بلحارث هي: قبيلة كبيرة، تنقسم إلى ثلاثة أقسام: بنو الأوس وبنو شعيب، وآل موسى. انظر: معجم القبائل 102/1.
- وقبيلة زيد هي: بطن من العرب بغوطة دمشق، انظر معجم القبائل: 464/2.
- وقبيلة خثعم نسبة إلى: مصعب بن المقدام الخثعمي الكوفي. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب 296/1.
- وقبيلة همدان هي: بطن من كهلان، من الفحطانية، ديارهم باليمن. انظر: معجم القبائل 1225/3.
- وقبيلة كنانة هي: كنانة بن خزيمه، قبيلة عظيمة من العدنانية. انظر: معجم القبائل 996/3.
- وقبيلة بلعنبر هي: بطن من حنظلة، ومنهم 'سجاح بنت أوس' التي ادعت النبوة. انظر سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: 104.
- وأبو الخطاب هو: الأخفش الأكبر، وقد سبقت ترجمته.
- والعيني هو: أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني الحنفي، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. من تصانيفه: المقاصد النحوية، والبنية في شرح الهداية، وفرادي القلائد (ت: 855هـ).
- انظر: بقية الرواة 275/2، شذرات الذهب 286/7، الأعلام 163/7.

[إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا]⁽¹⁾ قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا⁽²⁾

رجز لأبي النجم،⁽³⁾ وقبله:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
.....

(واختار هذا الوجه ابن مالك)⁽⁴⁾ في الآية (وقيل: هذان) يعني: ما كان من الأحوال الثلاثة على هذه الصيغة (مَبْنِيٍّ) وإلا فَهَذَانِ في الرفع، وهَذَيْنِ في غيره كذلك (لدلالته على معنى الإشارة)⁽⁵⁾ الذي هو علة البناء في المفرد والجمع، والأوضح لاحتياجه إلى معنى الإشارة (وإن قول الأكثرين:) عطف على مقول / 1/38 قيل (هذين) جرا ونصباً ليس إعراباً أيضاً) أي: كما أن هذان - رفعا - ليس إعراباً، وإنما هي صيغ مرتجلة، وإنما ذكر هذا مع عدم تعلقه بتوجيه هذه القراءة توطئة لقوله: قلت (واختاره ابن الحاجب) حيث قال في الأمالي: «والأظهر أن هذان مبني لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، وما يقويها: أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليس إعراباً في التحقيق»⁽⁶⁾ قلت: وعلى هذا القول (فقراءة هذان أقيس)، من قراءة هذين⁽⁷⁾ (إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغته)، رفعا، ونصباً، وجرًا، فصيغة هذان كذلك (مع أن فيها) أي: في تلك القراءة (مناسبة لألف ساحران) مناسبة متقدم

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) لأبي النجم في شرح شواهد المعنى: 137/1، وشرح أبيات المعنى: 193/1، والخزانة: 97/4، 425/7، 427، وسر صناعة الإعراب: 340/2، 341، والإنصاف: 18/1، وشرح شذور الذهب: 77، والمصع: 140/1، 147. والشاهد فيه: إجراء المثنى دائماً بالألف.

(3) في (س) بزيادة: وقيل لرؤية.

- وأبو النجم هو: الفضل بن قدامة البجلي، من الرجاز المشهورين في العصر الأموي، له ديوان (ت): 130هـ.

انظر طبقات الشعراء: 239، الشعر والشعراء: 435، خزانة الأدب: 116/1، الأعلام: 151/5.

(4) انظر شرح التسهيل: 45/1.

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 126/3.

(6) أمالي ابن الحاجب: 62/1.

(7) من قرأ (هذين) أبو عمرو، انظر: غنصر الحجة: 145، النشر: 241/2، التيسير: 115.

لماخر (وعكسه) أي: عكس الألف في ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ﴾⁽¹⁾ (الياء في ﴿أَخَذَ ابْنَتِي هَاتَيْنِ﴾⁽²⁾) وإنما كان هذا عكس ذلك، لأن الأول حكم بأرجحية الألف على الياء، والثاني بالعكس كذا قيل⁽³⁾، والأولى [أن يقال]⁽⁴⁾: لأن المتأخر فيه مناسب للمتقدم لقوله: (فهي) أي: الياء (هنا) أي: في الآية (أرجح) من الألف (للمناسبة ياء ابنتي) وإن صح أن يقال: هاتان أيضا على اللغة الأخرى (وقيل: لما اجتمعت ألف هَذَا وألف التثنية في التقدير) وإن لم يجتمعا في التحقيق (لوجوب حذف أحدهما، وهذا على أن هَذَا تثنية هَذَا. (قدّر بعضهم سقوط ألف التثنية) أي: في حالة الرفع لأنها أول الأحوال (فلم تقبل ألف هذا التغيير) في حالتي النصب والجذر، فكانت مثل ألف عصاً ولهذا حكم ببقائها في الأحوال الثلاث⁽⁵⁾، فلا يرد: أن تقدير سقوط الألف في الآية مشكل.

(تنبيه)

نبه به على أن⁽⁶⁾ ما ذكر بعده ليس مما نحن فيه أصالة، فلا يرد ما قيل: [إنه]⁽⁷⁾ لا ينبغي عد بعض الأقسام هنا لأن الكلام في اللفظ المفرد⁽⁸⁾.
(تأتي) أي: تكون (إِنْ فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث) الغائبة، مينا للفاعل (من الأئین- وهو التعب- تقول: النساء إِنْ، أي: تُعَبِّينَ)، أصله: أَيْنُ فقلبت الياء ألفا، فحذف الألف للساكنين، فبقيت الهمزة مفتوحة، ثم كسرت

(1) طه: 63.

(2) القصص: 27.

(3) الفاعل الشسي في النصف: 83/1.

(4) ساقط من (س).

(5) في (ح) و (س) بزيادة: وليس هذا القول تخريجا خامسا للقراءة المذكورة كما ظن، بل توجهه لقول من: قال: هَذَا في الأحوال الثلاث. وقد ذكرت هذه العبارة في هامش (ظ).

ومن ظنه وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 1/65.

(6) في (س) بزيادة: جميع.

(7) ساقط من (س).

(8) الفاعل الدماضي، انظر شرح المفني: 84/1.

ليبان أن الكلمة من ذوات الياء⁽¹⁾، [وفيه تسامح، لأن إن هنا ليس بمسند إلى جماعة المؤنث، بل إلى ضميرها]⁽²⁾ (أو من أن بمعنى: قرب)، ومصدره أيضا: أين؛ فالأنسب أو من الأين بمعنى القرب (أو مسند لغيرهن) أي: لغير جماعة المؤنث، يعني: الظرف (على أنه) مشتق (من [الأين]⁽³⁾) (و [على]⁽⁴⁾) (أنه مبني للمفعول) أصله أنن ككفر، فادغم النون في النون، وكسرت همزة (على لغة من قال في ردّ وحَبّ) بفتح الفاء فيهما (ردّ، وحَبّ- بالكسر-) فيهما، وهو لغة في مجهول المضاعف⁽⁵⁾ (تشبيها له بقيل، ويُع) أي: بالمعتل الواوي واليائي (والأصل مثلا: أن زَيْدٌ يَوْمَ الْحَمِيرِ) بفتح أن [مينا للفاعل]⁽⁶⁾، معناه: حصل له الأين من وجع أو غيره (ثم قيل: إن يوم الحمير)- بكسر إن- مبني للمفعول مسندا إلى الظرف، معناه: وقع الأين فيه⁽⁷⁾ (أو) تأتي (فعل أمر للواحد) المخاطب/ (من 1/39 الأين) مثل: قر- بكسر الفاء-، فمعنى إن يا رجل: أظهر الأين (أو لجماعة الإناث من الأين)، تقول: إن يا نساء أي: اتعبن (أو من أن بمعنى قُرب)، أي: اقربين (أو⁽⁸⁾ للواحدة) المخاطبة (موكدا بالنون) الثقيلة (من وأي بمعنى وعد) أي: عِذْن (كقوله:

إِنْ هَذَا الْمَلِيحَةُ الْحَسَنَاءُ (9)

(1) انظر: المنصف 1/ 83.

(2) في (س): وهي مسند إلى ضمير جماعة الإناث، لا إليها.

(3) في جميع النسخ: الأين.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر: المحتج في التصريف 2/ 451، 452، والجنى الداني 400.

(6) في (س): على بناء المعلوم.

(7) في (س) بزيادة: مع قطع النظر عن الفاعل من هو.

(8) في (س) بزيادة: فعل أمر.

(9) سبق تخريجه ص: 73.

(وقد مرّ) في آخر الألف المفردة (و) تأتي (مركبة من) الكلمتين (إنّ) النافية، وأنا) يوهّم أن جميع ما ذكرناه⁽¹⁾ قبله غير مركب، وليس كذلك، تأمل (كقول بعضهم: إنّ قائمً، والأصل: إنّ أنا قائم، ففعل فيه ما مضى شرحه) في إنّ المخففة⁽²⁾.

(فالأقسام إذن عشرة: هذه الثمانية) أمر للواحد من الأئين، وماض مجهول منه، وأمر للإناث من الأئين، وماض غيّر عنهن منه، وأمر لهن من أنّ، وماض غيّر عنهن منه، وأمر للواحد من وائى، ومركبة من إنّ وأنا (والمؤكد، والجوابية) التي بمعنى نعم.

(تنبيه)

(في الصحاح: الأين: الإعياء، وقال أبو زيد: سعيد بن أوس [البصري]⁽³⁾ اللغوي النحوي، توفي سنة خمسة عشرة ومائتين⁽⁴⁾ (لا يُبنى منه فعل) لما لا يبنى من المزيّة بمعنى: الفضيلة (وقد خولف فيه، انتهى⁽⁵⁾ فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام) وهو كون إنّ ماضياً من الأئين، وأمرأ منه، فتصير الأقسام على رايه ثمانية.

(1) ساقط من (س).

(2) ص: 111.

(3) ساقط من (س).

(4) سعيد بن أوس هو: أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب اللغة، كان إماماً نحويّاً، روى عن أبي عمرو بن العلاء، ورؤبة العجاج، وأبي حاتم السجستاني. من تصانيفه: النوادر في اللغة، والهمز، والمطر. (ت: 215هـ).

انظر طبقات المفسرين: 186/1، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 143، بغية الوعاة: 582/1، 583، الأعلام 92/3.

(5) انظر الصحاح: (أ. ي. ن) 1528/2.

[مبحث: أن]

(أن- المفتوحة المشددة- على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، مثل إنَّ المكسورة (تنصب الاسم وترفع الخبر) واختلف فيها، فقليل: إنها⁽¹⁾ المكسورة⁽²⁾، وقيل: هما أصلان⁽³⁾ (والأصح أنها قرع عن المكسورة) وهو مذهب سيويه، والمبرد، وابن السراج⁽⁴⁾، ولذلك عدد الحروف المشبهة خمسة (ومن هنا) أي: من أجل أنها فرع⁽⁵⁾ المكسورة (صح للزخشرى أن يدعي أن ألماً- بالفتح- تفيد الحصر كإلماً⁽⁶⁾) بالكسر، إذ الأصل في كل فرع أن يفيد ما أفاده الأصل، ما لم يمنع مانع بنقصانه في علة الأصل، والعلة في إفادة⁽⁷⁾ المكسورة الحصر تضمنها معنى ما وإلا على ما نقل عن علي بن عيسى الربيعي: من [أن إن]⁽⁸⁾ لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب إن تتضمن معنى الحصر، لأن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد، وهذا بعينه [موجود]⁽⁹⁾ في⁽¹⁰⁾ المفتوحة، فلما رأى الزخشرى مساعدة الاستعمال أيضا حكم به، فلا يرد: أنه إثبات اللغة بالقياس⁽¹¹⁾، ولا ما قيل: إنه لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها الحصر، إذ لا يلزم

(1) في (ح) و(س) بزيادة: أصل.

(2) انظر الجنى الداني: 403.

(3) انظر حاشية الأمير على المغني: 38/1، والمص: 484/1.

(4) انظر الكتاب: 131/2، والأصول: 234/1، والمقتضب: 392/2.

(5) في (س) بزيادة: عن.

(6) انظر الكشف: 208/3.

(7) في (س) بزيادة: إن.

(8) في (س): أنها.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: أن.

(11) القائل الشمي في النصف: 84/1.

مساواة الفرع للأصل في جميع أحكامه⁽¹⁾، ولا حاجة إلى دفعه يجعل هنا إشارة إلى كونها حرف تأكيد⁽²⁾ (وقد اجتمعنا أي: الحصر بإثماً، والحصر بإثماً (في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽³⁾ فالأولى) أي: إنما الأولى، [لا الآية الأولى كما توهم]⁽⁴⁾ (لقصر الصفة على الموصوف) مثل: إنما يقوم زيد (و) إنما [الثانية [بالعكس]⁽⁵⁾] لقصر الموصوف على الصفة، مثل: إنما زيد قائم (وقول أبي حيان: 'هذا) أي: القول: بإفادة⁽⁶⁾ الحصر (شيء انفرد به) الزغشري (ولا يعرف القول بذلك إلا في إثماً- بالكسر-)⁽⁷⁾ وهو [أيضا ينكر]⁽⁸⁾ / إفادة المكسورة الحصر، حيث قال: 'إن مأمع 'إن كهي مع كان، ولعل، 39/ ب فكما لا تفيد الحصر في التشبيه، وفي الترجي فكذا لا تفيد مع 'إن المكسورة⁽⁹⁾ (مردود بما ذكرت) من أن حكم الزغشري بذلك مستخرج من صحة كونها فرعاً عن المكسورة، ومثل هذا الحكم من مثله لا يتوقف على إثبات قول من غيره وعلى شهرته عند النحاة، فسقط ما قيل: [إن قول أبي حيان لا يرد]⁽¹⁰⁾ إلا بإثبات ذلك⁽¹¹⁾، وكذا [ما أجيب]⁽¹²⁾: بأن القياس على 'إنما- بالكسر- [لما]⁽¹³⁾

(1) قائله الدمامي في شرح المغني: 84 / 1.

(2) في (س) بزيادة: كما قيل. قال الشامي في المنصف 84 / 1: 'وأقول: هذا النظر مبني على أن الإشارة في قوله: 'ومن هنا راجعة إلى قوله: 'أنها فرع عن 'إن المكسورة وهو ممنوع، وإنما هي راجعة إلى قوله: 'أن يكون حرف تأكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر.

(3) الأنبياء: 108.

(4) في (س): وقيل: الآية الأولى. والمتوهم عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) في (س) بزيادة: بالفتح.

(7) انظر البحر المحيط: 344 / 6.

(8) في (س): لا يسلم أيضاً.

(9) البحر المحيط: 344 / 6.

(10) في (س): إنه لا يرد قول أبي حيان.

(11) القائل هو الدمامي في شرح المغني 85 / 1. وعبارته: 'ورد هذا بأن ثبت أن غير الزغشري قال بذلك، وأن القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون أن المفتوحة فرع المكسورة، فإن هذا لا يقتضي أن يكون القول بإفادة 'إنما- بالفتح - للحصر معروفاً، حتى يرد قول أبي حيان فتأمل.

(12) في (س): الجواب عنه.

(13) ساقط من (س).

كان صحيحاً كان القول به كالمشهور المتعدد قائله⁽¹⁾ [وفيه]⁽²⁾: أن صحة القياس لا تحتاج إلى كون القول به كالمشهور (وقوله: أي: قول أبي حيان (إن دعوى القصر) بإفادة أنما- بالكسر- إياه فضلاً عن [إفادة]⁽³⁾ أنما- بالفتح- (هنا) أي: في الآية (باطلة لاقتضاءها أنه لم يوح إليه غير التوحيد)⁽⁴⁾ مع أنه أوحى إليه شيئ غير التوحيد (مردود أيضاً، بأنه حصر مقيد) لا مطلق، أي: إضافي لا حقيقي (إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى: ما أوحى إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك) وقوع لا بعد ما وإلا عما منعه [عبد القاهر]⁽⁵⁾، والسكاكي⁽⁶⁾، قال الطيبي: والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها⁽⁷⁾، وقال الفتازاني: إن مثل هذا التركيب قد يقع في كلام المصنفين دون البلغاء المستشهد بكلامهم⁽⁸⁾ (ويسمى) عند المعانين (ذلك) أي: النوع الأول الذي هو في ضمن الفرد (قَصْر قَلْب، لقلب اعتقاد المخاطب) يعني: المشركين واعتقادهم أن الموحى من الله [تعالى]⁽⁹⁾ إليه هو الإشراك، فالأولى ترك قوله في أمر الربوبية لئلا يخرج الكلام عن الحصر الإضافي (وإلا) أي: وإن لا يكن مردوداً بأنه حصر مقيد إضافي، كذا قيل⁽¹⁰⁾، والأنسب- وإن لم يقل أبو حيان بصحة ذلك- بحمل الحصر على المقيد،

(1) قائله الششي، انظر المصنف: 85/1.

(2) في (س): على.

(3) في (س): أن تفيده.

(4) البحر المحيط: 344/6.

(5) في (س): الشيخ. وزيادة: والخطيب.

(6) انظر دلائل الإحجاز: 328، 329، والإيضاح: 124، ومفتاح العلوم: 291.

(7) قوله هذا في: حاشية الدسوقي على المغني 110/1، والمصنف 85/1.

- والطيبي هو: الحسن بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان. من تصانيفه: البيان في المعاني والبيان، الخلاصة في أصول الحديث، حاشية على الكشاف (ت: 743هـ).

انظر: بنية الرواة 522/1، هدية العارفين 285/5، شذرات الذهب 137/6، وفي الأعلام 256/2 هو الحسين.

(8) المطول: 215.

(9) ساقط من (س).

(10) القائل هو ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 56/1 (ع).

لقوله: (فما الذي يقول هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽¹⁾ فإن [ما]⁽²⁾ للنفي، وإلا للحصر قطعاً) ولم يخالف فيه أحد كما خولف في إغما بالكسر، وأما ما [قاله]⁽³⁾ النووي: من إجماع النحويين والأصوليين على إفادتها الحصر⁽⁴⁾، فقد استغربه المصنف في رسالة إغما⁽⁵⁾، وفي بعض النسخ: فإن ما للنفي، وإلا للحصر، فيرد: أن إلا ليست بمفردها للحصر⁽⁶⁾، وأجيب: بأن قوله: للحصر خبر إن، وقوله: للنفي متعلق بمحذوف⁽⁷⁾، وقيل: إنه من قبيل ﴿لا الحج عرفة﴾⁽⁸⁾ (وليست صفتة - عليه [الصلاة] والسلام - منحصرة في الرسالة) بل هو متصف بها وبغيرها (ولكن لما استعظموها) أي: الصحابة - رضي الله عنهم - (مؤثته) عليه [الصلاة]⁽⁹⁾ والسلام (جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم) مع وصف الرسالة (فجاء الحصر باعتبار ذلك) وهو حصر إضافي، ومعناه: أنه [عليه الصلاة والسلام]⁽¹⁰⁾ مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى البقاء الدائم، فيكون إخراجاً على خلاف مقتضى الظاهر، وإليه [يشير قوله]⁽¹¹⁾: كأنهم أثبتوا له، ولو جعل الحصر بالنظر إلى استعظام موته لكان على مقتضى الظاهر (ويسمى قَصْرُ أفراد)

(1) آل عمران: 144.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): ذكره.

(4) انظر صحيح مسلم بشرح الإمام النووي 54/13 كتاب الإمامة، باب قوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿لَئِنَّمَا الْأَعمَالُ بِالنَّيةِ﴾.

النوي هو: أبو زكرياء، يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزاعي، النوري، الشافعي، محي الدين، علامة بالفقه والحديث. من تصانيفه: شرح صحيح مسلم، تهذيب الأسماء واللغات، حلية الأبرار (ت: 676هـ). انظر: طبقات الشافعية للسبكي: 165/5، النجوم الزاهرة: 278/7، الأعلام 149/8، 150.

(5) في (س): فهو غريب.

(6) أوردته الدمايني في شرح المفني: 85/1.

(7) الجيب الشمني في المنصف: 86/1.

(8) في (س): بتقديم القول الثاني على القول الأول. القائل هو ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 56/1 (ع) وانظر الحديث في: مسند الإمام أحمد 264/14، كتاب: مسند الكوفيين، باب: حديث عبد الرحمن بن يعمر. زيادة يقتضيه المقام.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): أشار.

قال بعض المحققين: والأقرب/ عندي أنه قصر قلب، أي: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽¹⁾ لا إله ينزل استعظامهم موته منزلة دعوى الوهية، لأن البقاء يخص الإله⁽²⁾.

(والأصح أيضا) أي: كما أنها فرع عن المكسورة (أنها موصول حرفي [مؤول]⁽³⁾ مع معموليه بالمصدر) قال ابن الحاجب: إن مع اسمها وخبرها جميعا مقدرة بالمصدر في خبرها إن أمكن، وإلا قلنا كونا⁽⁴⁾، وقال الرضي: إنها موضوعة ليكون بتأويل مصدر خبرها مضافا إلى اسمها، فمعنى بُلَغْنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ: بلغني قيام زيد، وكذا إذا كان خبرها جامدا، نحو: بُلَغْنِي أَنَّكَ زَيْدٌ، أي: زيدتك، فإن ياء النسبة إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر⁽⁵⁾ (فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه) أي: من جنس لفظ ذلك⁽⁶⁾ فعلا كان أو اسما، وبه [يظهر]⁽⁷⁾ كونه قسيما لتأويل الجامد بالكون (فتقدير بُلَغْنِي أَنَّكَ تُنْطَلِقُ أو أَنَّكَ تُنْطَلِقُ بُلَغْنِي أَنَّكَ فِي الدَّارِ) أي: انطلقك، ولا يقال: بلغني الذهاب، وإن كان بمعناه (ومنه بُلَغْنِي أَنَّكَ فِي الدَّارِ) مما الخبر فيه ظرف (التقدير: استقراوك) أو كونك (في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المخلوف) وأما الثابت فقيده نائب منابه، وقيل: إن الخبر هو المجموع، إلا أنهم حذفوا المتعلق على اللزوم، [وأقاموا المتعلق]⁽⁸⁾ مقام المجموع وسموه خبرا⁽⁹⁾ (من استقر، أو مستقر) على الخلاف

(1) آل عمران: 144.

(2) القائل عصام الدين الحنفي في الأصول: 559/1.

(3) ساقط من (ح).

(4) انظر الكافية: 347/2.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 341/4.

(6) في (س) بزيادة: الخبر.

(7) في (س): ظهر.

(8) في (س): وأقاموه.

(9) القائل: السيد عبد الله، شارح اللب، وانظر قوله في متهى أمل الأرباب 60، 61، (ع).

المشهور⁽¹⁾ (وإن كان جامدا قُدِّر بالكون) أي: ما لم يكن في معنى المشتق، وإلا لقدر بمصدر ما بمعناه أيضا، نحو: أعجبتني أن زيدا أخوك، أي: إخوانك له (نحو: بُلغني أن هذا زيدا، تقديره: بلغني كونه زيدا) والظاهر أن زيدا خبر للكون، على أن تكون من كان الناقصة، لما سيأتي في الباب الثالث أن الصحيح: أن الأفعال الناقصة إلا كيس دالة على المصدر⁽²⁾، وإن جاز تقديره بالكون (لأن كل خبر جامد يصبح نسبه إلى المخبر عنه بلفظ الكون) [ولهذا جوز الشريف تعلق الظرف به]⁽³⁾ في قوله: فالفصاحة في المفرد (تقول: هذا زيدا، وإن شئت) تقول بدل هذا (هذا كائن زيدا) إذ معناهما واحد) لكون المخبر كونا مخصوصا (وزعم السهيلي:) أبو القاسم، عبد الرحمن، الخطيب الأندلسي المالقي، نسب إلى سهل قرية بقرب مالقة⁽⁴⁾، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسائة⁽⁵⁾ (أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف) فيتأتى تأويله بالمصدر (وأن المشددة) بالنصب عطف على⁽⁶⁾ الذي، أو بالرفع صفة أن مبتدأ، خبره⁽⁷⁾ (إنما تؤول بالحديث) فإذا قلت: بُلغني أنك فاضل يؤول ببلغني حديث فضلك (قال: وهو قول سيويه⁽⁸⁾، ويؤيده: أن خبرها [قد]⁽⁹⁾ يكون اسما محضا) لا تشوبه شبهة

(1) في (س) بزيادة: قال التتازاني: إنه إذا قدر في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وتثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة، ولا لكان الظرف في موقع الخبر فيقدر كان أخرى، وتسلل التقديرات.

انظر هذه المسألة الخلافية في الإنصاف: 245/1، وشرح التسهيل: 313/1، واللمع: 74.

(2) انظر مغني اللبيب: 503/2.

(3) في (س): وعليه جواز تعلق الظرف به كما قال السيد الشريف. انظر المطول: 16.

(4) هي بلدة من بلاد الأندلس.

انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 260/2.

(5) انظر إنباه الرواة: 162/2، بنية الرعاة: 81/2، وفيات الأعيان: 144/3، الأعلام: 313/3.

(6) في (س) بزيادة: قوله.

(7) = = = = =

(8) انظر الكتاب: 144/3.

(9) ساقط من جميع النسخ.

اشتقاق (نحو: «خَلِمْتُ أَنْ اللَّيْثُ الْأَسَدُ» وهذا) الاسم (لا يشعر بالمصدر) حتى
 يؤول به (انتهى)⁽¹⁾. وقد مضى أن هذا) أي: ما كان خبره اسما محضا (يقدر/ 40 ب
 بالكون) وبأسدية الليث على رأي الرضي⁽²⁾، فلا تخرج بذلك عن التأويل
 بالمصدر.

(وُثِّقَتْ أَنْ) هذه (بالاتفاق⁽³⁾)، أي: باتفاق أهل البلدين (فيبقى عملها
 على الوجه الذي تقدم شرحه في «أَنْ» الخفيفة) المفتوحة⁽⁴⁾.

(الثاني:) من وجهي أَنْ المفتوحة المشددة (أن تكون لغة في لعل⁽⁵⁾)، كقول
 بعضهم: أَلَتْ السُّوقُ أَتَكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا) حكاية الخليل عن بعض العرب⁽⁶⁾،
 والاستدلال به إنما يتم إذا ثبت أن القائل قصد الترجي، وإلا فمحتمل لإرادة
 التعليل على حذف اللام كذا قيل⁽⁷⁾، ولا يدفع ذلك قول الرضي: أمور النحو
 أكثرها ظني كما ظن⁽⁸⁾، لكنه يرجح قصد الترجي قوله: «إِنَّكَ تَشْتَرِي دُونَ أَنْ
 تَشْتَرِي (وقراءة من قرأ) نافع، وحمزة، والكسائي، وحفص ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا

(1) انظر الانشاف: 1255/3، والمجم: 500/1.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 342/4.

(3) خلافا للكوفيين، انظر الإنصاف: 195/1، واشترط البصريون في اسم المخففة أن يكون ضميرا محذوفا،
 وغيرها جملة. انظر شرح السهيل: 39/2، ومعنى اللبيب: 35/1، واشترط ابن الحاجب في الكافية:
 366/4 - 368: لزوم اللام مع المخففة العاملة، وأن يكون اسمها ضمير الشأن مقدرا. وهي اللام الفارقة.

(4) انظر ص: 153.

(5) في لعل عدة لغات:

أ- وعدها الزخسري في الفصل: 303 ثنائي لغات. وانظر شرح المفصل لابن يعيش 87/8.

ب- وعدها ابن مالك في السهيل: 39/2 عشر لغات.

ج- وعدها الرضي في شرح الكافية: 373/4 إحدى عشرة لغة.

د- وعدها المرادي في الجنى الداني: 582 اثني عشرة لغة.

هـ- وعدها السيوطي في الجمع: 153/3 ثلاث عشرة لغة.

(6) قال سيبويه في الكتاب 123/3: «وأهل المدينة يقولون: «أَنَّهَا فَقَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ بِمِثْلَةِ قَوْلِ الْعَرَبِ: أَتَتْ

السُّوقُ إِنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا أَي: لِمَلِكٍ».

(7) القائل الدمايني في شرح المعنى: 87/1.

(8) ظنه وحي زادة في مواهب الأريب: ل 67/ب.

إِذَا جَاءَتْ لَأَ يُؤْمِنُونَ⁽¹⁾ بفتح أن⁽²⁾، ويؤيد كونها بمعنى كعلّ قراءة كعلها⁽³⁾
 (وفيه بحث سيأتي) إن شاء الله تعالى (في باب اللام⁽⁴⁾).

(1) الأنعام: 109.

(2) انظر التيسير: 87، والنشر: 261 / 2.

(3) قال الحلبي في الدر المنصور 3 / 155: أنها منقولة عن أبي بن كعب، وقال: ذكر ذلك أبو عبيدة وغيره، وانظر الباب في علوم الكتاب: 370 / 8.

(4) انظر معني اللب: 279 / 1.

[مبحث: أم]

(أم) ذهب ابن كيسان إلى أن أصلها أو، والميم بدل من الواو⁽¹⁾، [وعن]⁽²⁾ محمد بن مسعود [أنها]⁽³⁾ ليست بحرف عطف⁽⁴⁾، ولم يعتد⁽⁵⁾ بما ذهب إليه أبو عبيدة: من أنها بمعنى الهمزة⁽⁶⁾، ولا بما اختاره التفثازاني أنها بمعنى بِل⁽⁷⁾، ولهذا قال: (على أربعة أوجه) دون ستة.

(أحدها: أن تكون متصلة، [وهي]⁽⁸⁾ منحصرة في نوعين، وذلك لأنها: إما أن تتقدم على همزة التسوية) وقد عرفت الضابط فيها⁽⁹⁾ (المحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾⁽¹⁰⁾ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا﴾⁽¹¹⁾)

(1) قوله هذا في: توضيح المقاصد 2/ 1006، والممع 3/ 196.

- وابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أخذ عن المبرد وثلعب، ومزج بين المنهين البصري والكوفي، فآخذ من كل منهما ما غلب على ظنه صحته. من مصنفاته: معاني القرآن، علل النحو، كتاب المقصور والممدود (ت: 299هـ).

انظر إنباء الرواة: 3/ 57 - 59، بنية الرواة: 1/ 18، 19، شذرات الذهب: 2/ 232، الأعلام: 5/ 308.

(2) في (س): وقال.

(3) في (س): أن أم.

(4) في (س) بزيادة: خلافا للجمهور. وقوله هذا في الجنى الداني 205، والممع 3/ 196.

- ومحمد بن مسعود هو: ابن اللكهي، محمد بن مسعود الغزي، صاحب كتاب ألبديع أكثر أبو حيان من النقل عنه، وقال عنه ابن هشام: إنه خالف فيه أقوال النحاة (ت: 421هـ).

انظر كشف الظنون: 236، بنية الرواة: 1/ 245.

(5) في (س) بزيادة: المصنف.

(6) انظر الجنى الداني: 205، والنصف: 1/ 87، والممع: 3/ 196.

(7) انظر المطول: 235.

(8) في جميع النسخ: وهذه.

(9) وهو: أن الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها. انظر شرح التصريح 2/ 142.

(10) المناقون: 6.

(11) إبراهيم - عليه السلام - : 21.

وليس منه قول زهير: بن أبي سلمى، صاحب المعلقة، ولم يدرك [الإسلام]⁽¹⁾،
وليس في العرب سلمي - بضم السين - غيره⁽²⁾.

(وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ أَلْ حِصْنِ أَمْ نِسَاء؟)⁽³⁾

بيت من الوافر⁽⁴⁾، إخال - بكسر الهمزة، وقد تفتح -⁽⁵⁾ أظن. [قيل: فيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة لمقابلتهم بالنساء، وفيه: أنه يجوز مقابلة المجتمع منهما بالنساء الصرفة]⁽⁶⁾. قال في القاموس: ألقوم الجماعة من الرجال والنساء معا، أو الرجال خاصة، أو تدخله النساء على تبعية ويؤنث⁽⁷⁾ (لما سيأتي) عن قريب (أو يتقدم عليها همزة يطلب بها ويأْمُ التعين) كما يطلب بأي (نحو: أُرِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ حَمْرُو) فالمعنى: أيهما في [الدار]⁽⁸⁾ (ولما سميت) أَمْ (في النوعين متصلتان لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر) فالإتصال حيثن بين السابق واللاحق، فإطلاق المتصلة على أَمْ باعتبار وقوعها في مجاورة المتعاطفين المتصلين بها. وقال الرضي: سميت متصلة لكونها [مع]⁽⁹⁾ الهمزة التي قبلها كأي⁽¹⁰⁾، وهذا أيضا يشمل النوعين بناء على أن أَمْ المتصلة لازمة للاستفهام

(1) في (س): النبوة.

(2) في (س): وسلمى - بضم السين - وليس في العرب حمير.

(3) سبق ترجمته في بحث الهمزة ص: 59.

(4) في (س): بزيادة: وقبله:

فبكم فالقوام فالخساء

عفا من آل فاطمة الجسواء

(5) في (س): بزيادة: بمعنى.

(6) في (س): قال الجوهري: ألقوم الرجال دون النساء، واستشهد بالبيت على ذلك لمقابلتهم بالنساء، ولا شاهد فيه، لجواز مقابلة المجتمع منهما بها. وانظر الصحاح: (ق. و. م) 2/ 1486.

(7) القاموس المحيط: (ق. و. م) 4/ 189.

(8) ساقط من (ح).

(9) في (س): بعد.

(10) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 404.

وضعا⁽¹⁾، فبقيت مع همزة التسوية متصلة، [فسقط ما قيل: إن⁽²⁾] هذا إنما يتأني في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجح الوجه الأول لشموله النوعين⁽³⁾ (تسمى أيضا مُعَادِلَة) بكسر الدال (لمعادلتها [للهمزة]⁽⁴⁾) في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان/ أم⁽⁵⁾ 1/41 الواقعة بعد همزة التسوية، والواقعة بعد همزة التعيين (من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا)⁽⁵⁾ ولم يقل: لا تجاب احترازا عما إذا قلت: سواء عندي أمنت أم قعدت فإنه يجوز أن يقول المخاطب: نعم، لغرض التصديق (لأن المعنى معها ليس على الاستفهام) حتى يكون طلبا، ويستحق الجواب (وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر) بخلاف قسمه، فإن الاستفهام قسم من الإنشاء (وليست تلك) أي: أم الواقعة بعد همزة التعيين (كذلك) بل هي مستحقة للجواب، والكلام معها غير قابل للتصديق والتكذيب (لأن الاستفهام معها على حقيقته) أي: باق على إنشائيته، غير مراد به الخبر، بدليل ما قبله من أن الكلام مع⁽⁶⁾ الواقعة بعد همزة التسوية خبر، فيجوز أن تقع المتصلة بعد همزة التي استعملت في غير الاستفهام الحقيقي كالإنكار، والتقرير، وغير ذلك، إلا أن يمنع مانع، ككون همزة للإنكار الإبطالي بمنزلة النفي على ما سيصرح به، فسقط ما قيل⁽⁷⁾: إن خروج همزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده⁽⁸⁾، وكذا ما قيل: إن مراده أنه على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور⁽⁹⁾، لما سيحكيه عن الزمخشري من جواز كون

(1) في (س) بزيادة: على تسميتها.

(2) في (س): وغفل عنه من قال.

(3) القائل الدماغي، انظر شرح المغني: 88/1.

(4) في جميع النسخ: الهمزة.

(5) في (س) بزيادة: يعني.

(6) في (س) بزيادة: أم.

(7) في (س): وغفل عن ذلك من قال.

(8) القائل هو الشمي في المنصف: 88/1.

(9) القائل هو الدماغي في شرح المغني: 88/1.

أم متصلة في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾⁽¹⁾ والهمزة فيه للإنكار التوبيخي⁽²⁾، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَدِّثُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ هَذَا﴾، ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾⁽³⁾ والهمزة فيه للتقرير⁽⁴⁾، وكذا ما قيل: [إن]⁽⁵⁾ المسبوقة بهمزة لغير الاستفهام منقطعة لا متصلة⁽⁶⁾، وكذا ما قيل: [إنه]⁽⁷⁾ يرد عليه بيت زهير، فإن الهمزة فيه للتجاهل لا للحقيقة⁽⁸⁾، [وفيه]⁽⁹⁾: أن الاستفهام مع التجاهل حقيقي بسبب الإدعاء، [وكذا ما قيل: إنه لا بد من]⁽¹⁰⁾ أن يحمل قوله هذا على ما يتعين فيه كون أم متصلة مؤولة مع الهمزة بأي لا تحتمل التسوية، والانقطاع، والإضراب، والزيادة⁽¹¹⁾.

(والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين) بإرادة المصدر من الفعل من غير تقدير أن، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁽¹²⁾ (وتكونان فعليتين) ماضويتين (كما تقدم) قال الرضي: استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما، نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَتَقُومُ أَمْ تَقْعُدُ⁽¹³⁾، وإيده أبو علي: بأن ما جاء في التنزيل من هذا النحو⁽¹⁴⁾ (واسميتين) قال الرضي: أستهجن الأخفش على ما

(1) البقرة: 133.

(2) انظر الكشاف: 314/1.

(3) البقرة: 76.

(4) قاله الشامي، انظر المنصف: 88، 89، والكشاف: 292/1.

(5) ساقط من (س).

(6) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 74/1.

(7) ساقط من (س).

(8) قائله وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 68/ب.

(9) في (س): على.

(10) في (س): ثم قال: فلا بد.

(11) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 68/ب.

(12) المائدة: 119.

(13) شرح الرضي على الكافية: 410/4.

(14) قال أبو علي في الحجة 274/1: وقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء علي اتقوم أم تذهب، كما لا يحسن في قوله: لأضربه يمكت أو يذهب، على حد: لأضربه ذهب أو يمكت.

حكى عنه أبو علي أن يقع بعدهما الابتدائية، نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ، أو مَا أَبَالِي أَوْزَهَمَ
مَالِكٌ أَمْ دِينَارٌ⁽¹⁾، واعتذر عن الآية الآتية بأنه جاز لتقدم الفعلية، ويرد عليه: ما
إذا باشرت الهمزة الاسمية⁽²⁾ (كقوله:

وَأَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ قَلْبِي مَالِكًا أَمْوَنِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَأَقِمْ؟⁽³⁾

بيت من الطويل، قيل: لمتهم بن نيرة⁽⁴⁾، ناء: بعيد⁽⁵⁾ مبتدأ، خبره واقع،
والآن: ظرفه (ومختلفتين) بالفعلية والاسمية ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُكُمْ أَمْ أَسَأَلُكُمْ﴾⁽⁶⁾ وأَمْ الأخرى التي يطلب بها وبالهمزة التعيين (تقع بين المفردين)
اللذين يطلب تعيين أحدهما، سواء انضم إلى الثاني ما يصير به كلاماً عما يسأل
عنه، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾⁽⁷⁾ أو إلى الأول (وذلك هو
الغالب فيها، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَدَأَهَا﴾⁽⁸⁾ وجه وقوعها بين
المفردين أن السماء عطف على أنتم، وأشد: خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرًا،
وبناها: بيان لكيفية خلقه إياها⁽⁹⁾ (وبين الجملتين ليستا في تأويل المفردين) وإن
ثاني جعلهما في معنى المفردين إذا قصد إفادة حاصل الكلام، فلا يخالف ما في

(1) شرح الرضي على الكافية: 410/4.

(2) قاله ابن الجنبلي، انظر الباب في علوم الكتاب: 424/9.

(3) لثتم بن نيرة في شرح شواهد المغني: 134/1، وشرح أبيات المغني: 199/1، وشرح التصريح: 168/2،
والمقاصد النحوية: 136/4، والارتشاف: 2006/4. وبلا نسبة في حاشية الدسوقي على المغني: 114/1.

والشاهد فيه وقوع أَمْ بين جملتين اسميتين قبلهما همزة النسوة.

(4) لثتم بن نيرة هو: أبو نهشل، لثتم بن نيرة اليربوعي، من فرسان قومه وشعرائهم، أدرك الإسلام فأسلم
وحسن إسلامه، وعُدَّ من الصحابة، عُدَّ ابن سلام من طبقة أصحاب المراتي (ت: 30هـ)

انظر الإصابة: 360/3، طبقات الشعراء: 107، الشعر والشعراء: 209 - 211، الأعلام: 274/5.

(5) في (س): بزيادة: وهو.

(6) الأعراف: 193.

(7) الأنبياء: 108.

(8) النازعات: 27.

(9) انظر البيان: 449/2، والبحر المحيط: 240/5.

شرح الألفية- لابن المصنف- من انها تقع بين جملتين في معنى المفردين⁽¹⁾. قال في البيت:

أَمْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ

أي: أي هذين كما توهم⁽²⁾ (وتكونان أيضا فعليتين كقوله:

فَقُلْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاغًا فَأَرَقُّنِي أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ؟)⁽³⁾

بيت من البسيط، لزياد بن حَمَل⁽⁴⁾، الطيف: الخيال، والطائف [في المنام]⁽⁵⁾، اللام: للتعليل، والمرتاغ: الخائف، وأرقني: أي: أسهرني الطيف، وأمي: يسكون الهاء⁽⁶⁾، وسرت: سارت ليلا، وعادني: جاءني، والحلم- بضمين وقد تسكن- رؤيا النوم. وحاصل المعنى: رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتني، فلما استيقظت قلت: أهي أتتني حقيقة؟ أم أتاني خيالها.

(وذلك) أي: كون الجملتين في البيت فعليتين، مبني (علي الأرجح في 'هي' من أنها فاعل لمحدوف يفسره 'سرت')⁽⁷⁾ لأن الاستفهام بالفعل أولى⁽⁸⁾، وأما

(1) انظر شرح الألفية لابن الناظم: 528.

(2) توهمه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) البيت في شرح شواهد المعنى 134/1: نسبة لزياد بن حل، وقيل: لزياد بن منقذ، وقيل: للمرار بن منقذ. و للمرار العدوي في شرح أبيات المعنى: 202/1، والخزانة: 244/5. و لزياد بن حل في شرح التصريح: 169/2، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 137/4. وبلا نسبة في شرح الأشموني 185/3، وشرح المفصل لابن يمش 139/9، في شرح المفصل برواية: "للزور بدل للطيف". والشاهد فيه: وقوع أم بين جملتين فعليتين قبلهما همزة النسوة.

(4) زياد بن حل هو: زياد بن منقذ بن عمرو، يلقب بالمرار، من شعراء الدولة الأموية (ت: 100هـ). انظر زهر الآداب: 1064، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1389، معجم الشعراء المخضرمين والأمويين: 170، 171، الأعلام 3/55.

(5) في (س): والزائر.

(6) في (س) بزيادة: تشبيها بكتف.

(7) في (س) بزيادة: وذلك.

(8) في (س) بزيادة: كما قرر في باب الاشتغال. وانظر المصنف: 89/1، وشرح الأشموني: 144/2.

المرجوح فهو: أن تكون 'هي' مبتدأ، وُسرت خبره، فتكون الجملتان مختلفتين (واسميتين كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي- وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا- شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مُنْقِرٍ⁽¹⁾

بيت من الطويل، للأسود بن يعفر [التميمي]⁽²⁾، لعمرُك: مبتدأ، خبره 'تسمي' محذوف، وأذري: معلق عن العمل بحرف الاستفهام المقدّر، و⁽³⁾ إن كنت: اعتراض، وشعيث: تصغير 'شعث' حي من تميم⁽⁴⁾، وهو في الموضعين ليس موصوفاً بأبن، بل هو مبتدأ، خبره⁽⁵⁾: ابن سَهْمٍ حي من قيس⁽⁶⁾، و⁽⁷⁾ ابن منقر- كمنبر- وهو: أبو القبيلة⁽⁸⁾، الأصل: (اشعث، بالهمزة في أوله، والتونين في آخره، فحذفهما للضرورة) فيه بحث:

أما أولاً: فلما تقدم في الألف المفردة: من جواز إطلاق حذفها⁽⁹⁾.

(1) البيت للأسود بن يعفر في شرح شواهد المغني: 138/1، وشرح آيات المغني: 208/1، والخزانة: 122/11، والكتاب: 175/3، والمقاصد النحوية: 138/4. ولألمين المغربي في الكامل: 21/3. ويلا نسبة في شرح الأشموني: 186/3، والمقتضب: 242/2، وشرح الرضي: 404/4. والشاهد فيه: وقوع أم بين جملتين اسميتين قبلها همزة محذوفة. ساقط من (س).

(2) - الأسود بن يعفر هو: أبو نهشل، وأبو الجراح، الأسود بن يعفر بن عبد قيس بن نهشل بن دارم التميمي النهشلي، جاهلي متقدم، جعله ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية (ت: 22 ق.هـ) انظر طبقات الشعراء: 82، الشعر والشعراء: 176، معجم الشعراء: 18، الأعلام: 330/1. (3) في (س) بزيادة: جملة.

(4) انظر معجم القبائل: 598/2، 599.

(5) في (س) بزيادة: في الأول.

(6) انظر شرح شواهد المغني: 138/1.

(7) في (س) بزيادة: في الثاني.

(8) ابن منقر هو: منقر بن عبيد بن مقاص، من تميم، جد جاهلي.

(9) انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 339، جبهة أنساب العرب للأندلسي: 216، 217، الأعلام: 309/7.

(9) انظر مبحث الألف ص: 42.

وأما ثانيا: فلما قيل: إنه يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف نظرا إلى أنه اسم قبيلة، فلا يكون حذف تنوينه للضرورة⁽¹⁾. ولا يدفع هذا ما قيل: إنه [لا]⁽²⁾ يلزم من إرادة القبيلة بمثله من الأعلام منع الصرف كقوله:

فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ فِي السَّيْنِ الَّتِي مَضَتْ ...
... ..⁽³⁾

[بل يدفعه]⁽⁴⁾ أن يقال: إنه مما سلكوا فيه طريقة الصرف، كما في ثقيف، وحنيف، ومعد⁽⁵⁾، فلا يجوز مخالفتهم بمنع الصرف بتأويل القبيلة كما قرره الرضي⁽⁶⁾.

(والمعنى: ما أدري أي السنين هو الصحيح) [نسب شعيت بن سهم، أم شعيت بن منقر]⁽⁷⁾ (ومثله) أي: مثل / هذا البيت في وقوع أم بين⁽⁸⁾ اسميتين 1/42 (بيت زهير السابق)⁽⁹⁾ إذ التقدير: أم هم نساء؟ لأن المسؤول عنه بالهمزة⁽¹⁰⁾

(1) قائله الدمايني في شرح المغي: 90/1. قال المرزوقي في شرح الحماسة 1/457: أنت الفعل لأن المراد بذكر زهير القبيلة بأسرها.

(2) ساقط من (س).

(3) صدر بيت من الطويل، وهجوه:

وما بعد لا يدعون إلا الأشاما

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1/457، ومواهب الأريب: ل 1/70.

والقائل: وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 1/70.

(4) في (س): فليس شيء، إذ القائل لم يدع لزوم منع الصرف، والأولى.

(5) ثقيف: بطن متسع من هوازن، من العدنانية، اشتهروا باسم أبيهم. انظر معجم قبائل العرب: 1/148، 149. وحنيف: قبيلة من بكر بن وائل من العدنانية، تنسب إلى حنيفة بن لبيم بن صعب. انظر معجم قبائل العرب: 1/313-312. ومعد: معد بن عدنان، بطن عظيم تناسل منه عقب عدنان كلهم. انظر معجم قبائل العرب: 3/114.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/139.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: جلتين.

(9) في (س) بزيادة: ذكره.

(10) في (س) بزيادة: يجب أن يكون جملة.

لكونه معمولاً لأدري⁽¹⁾ وإن علق [بها]⁽²⁾، وكذا ما بعد معادلهما يجب أن يكون جملة، فهذا يظهر الفرق بينه وبين آية ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ﴾⁽³⁾ إذ لا يقتضى لكون المعمول فيها جملة، ولهذا حكم بوقوع أم فيها بين المفردين.

(والذي غلط ابن الشجري) هبة الله بن علي، من أولاد الحسن بن علي- رضي الله عنه- تلميذ الخطيب التبريزي، مات سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، أي: أوقعه في الغلط (حتى جعله من النوع الأول) وهو: ما وقعت الهزة وأم التسوية⁽⁴⁾ (توهمه أن معنى الاستفهام⁽⁵⁾ غير مقصود البتة، لمنافاته لفعل الدراية) لأن مضمون الاستفهام الجهل بحال المستفهم عنه فلا يجامع العلم، ثم هذا الرد مبني على⁽⁶⁾ مجيء الهزة وأم بعد باب 'دريت' وعلمت، [كما ذكرنا في الألف المفردة]⁽⁷⁾ فلا يخالف ما تقدم من أن ما وقع بعد ما أدري هو همزة التسوية كما ظن⁽⁸⁾.

(وجوابه) أي: جواب توهمه (أن معنى قولك: 'عَلِمْتُ أَزِيدُ قَائِمٌ علمت: جواب أزيد قائم')، بتقدير المضاف، فلا منافاة بين الاستفهام وفعل الدراية، وقد يوجه: بأن متعلق العلم مضمون الجملة الاستفهامية، على أن أداة الاستفهام لمجرد الاستفهام لا لاستفهام التكلم⁽⁹⁾، فلا منافاة (وكذلك ما علمت) [فإن معناه]⁽¹⁰⁾: ما علمت [جواب]⁽¹¹⁾ أزيد قائم، فالاستفهام أيضا على حقيقته،

(1) في (س) بزيادة: من أفعال القلوب.

(2) في (س): بالهمزة لفظا.

(3) التازعات: 27.

(4) انظر الأمالي لابن الشجري: 1/ 266، 2/ 333، 334.

(5) في (س) بزيادة: فيه.

(6) في (س) بزيادة: اختيار عدم.

(7) في (س): نقلناه في بحث الألف عن الرضي ص: 59. وانظر شرح الرضي على الكافية 4/ 412.

(8) ظنه وحسي زادة في مواهب الأريب: 70/ ب.

(9) وجهه الرضي في شرح الكافية: 4/ 163 - 165.

(10) في (س): أي.

(11) ساقط من (س).

والعلم إنما يسلط على جوابه، وإنما تعرض لصورة النفي تنبيها على أن [حكمه] ⁽¹⁾ متفرع على حكم الإثبات، حتى لا يتوهم أن المسلط على ⁽²⁾ البيت فعل الدراية [النفي، فلا ينافيه الاستفهام، وذلك] ⁽³⁾ لأن قوله:

... .. وَسَوْفَ أَخَالَ أَذْرِي (4)

اعتراض بين ما أدرى وجلة الاستفهام، ولو سلم صحة التنازع فيه، فإعمال الأول أولى (وبين المختلفتين) بالاسمية والفعلية (نحو: ﴿ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ ⁽⁵⁾) وذلك أيضا على الأرجح من كون أنتم فاعلا) لأن الاستفهام بالفعل أولى، قيل: لا ينبغي ترجيحه على كونه مبتدأ بل الأمران في نظر النحوي سواء، لأن للفعلية مرجحا وهو كثرة إيلاء الفعل الممزة، وللسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين ⁽⁶⁾.

(مسألة:

أم المتصلة التي تستحق الجواب) وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام (إنما تجاب بالتعيين، لأنها سؤال عنه) والجواب يجب أن يطابق السؤال (فإذا قيل: أُرِيدَ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو) ويتعين أحدهما (ولا يقال: فيه (لا ولا نعم) لأن أم تختص بالسؤال عن أحد الشئيين معينا إذا علم السائل ثبوت الحكم لواحد منهما، ومن ثمة وجب في الجواب تعيين أحدهما،

(1) في (س): حكم النفي.

(2) في (ح) و(س) بزيادة: الاستفهام في.

(3) في (س): متفي لا يمانعه.

(4) سبق تحريجه في مبحث الممزة ص: 59.

(5) الواقعة: 59.

(6) قاله الدمامي في شرح المنى: 90/1. وقال أبو حيان في البحر المحيط 212/8: إنه يجوز أن يكون أنتم مبتدأ، خبره تخلفونه، ثم قال: والأول أن يكون فاعلا بفعل محذوف، كأنه قال: اتخلفونه؟ فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

ولا يكفي فيه نعم لأن مدلوله ثبوت الحكم لأحدهما وهو معلوم للسائل، ولا لأن مدلوله نفي الحكم عنهما فلا يصلح جواباً لما الحكم فيه/ ثابت لأحدهما 42/ب (فإن قلت⁽¹⁾: فقد قال ذو الرمة: [لقب]⁽²⁾ أبو الحارث، غيلان بن عقبة، صاحب مية⁽³⁾:

(نُقُولُ عَجُوزٍ مَدْرَجِي مَتْرُوحًا عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا)⁽⁴⁾

هذه الأبيات من الطويل، المدرج: مصدر درج الرجل [إذا]⁽⁵⁾ مشى، والمتروح: اسم فاعل من تروح بمعنى: راح رواحاً، ولم يقل: رايحاً للوزن⁽⁶⁾، وهو حال من بقاء المتكلم، وعلى: تتعلق [به]⁽⁷⁾ بتضمين معنى المرور، وكذا من [وَعَادِيَا عطف عليه]⁽⁸⁾، ومدرجي: مبتدأ، خبره محذوف يقدر بعد غاديا لثلا يلزم الإخبار قبل استكمال معمولاته، وقيل: خبره على بابها، والجملة وصف سبي لعجوز⁽⁹⁾، ومقول تقول قوله:

(1) في (س) بزيادة: هذا مع جوابه ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ص: 193/1.

(2) ساقط من (س).

(3) ذو الرمة هو: غيلان بن عقبة، الشاعر الإسلامي المشهور، عده الجمحي في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام (ت: 117هـ)، ومية هي: مية بنت فلان بن طلبة بن قيس بن عاصم.

انظر طبقات الشعراء 202، الشعر والشعراء 385، ونيات الأعيان 11/4 - 17، الأعلام 124/5.

(4) البيت لذي الرمة في ديوانه: 443، وشرح شواهد المغني 139/1، وشرح الجمل لابن عصفور 193/1. ويلاحظ في حاشية الدسوقي على المغني 117/1، وفي الكامل 80/2 برواية: متروحاً بدل متروحا، وبيتها بدل بابها. الشاهد في قوله: فقلت لها: لا، فهذا ليس جواباً لسؤالها بل ربما لما توهمته من وقوع أحد الأمرين.

(5) في (س): أي.

(6) في (س) بزيادة: وغاديا عطف عليه.

(7) في (س): بهما.

(8) ساقط من (س) لوووده في رقم (2).

(9) قاله السيوطي في شرح شواهد المغني: 139/1.

(أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمَصْرِ، أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ بِهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيًا؟)

أي: أذو زوجة أنت، أو بالعكس؟ على الاختلاف المشهور، وبالمصر: صفة زوجة أراد بها البصرة⁽¹⁾، ولهذا عرفه باللام، وضمير لها: للخصومة، واللام: للتعليل، والعام: ظرف لثاويًا، أي: مقيما، وهو حال إن كانت أراك بصرية، وإلا فمفعول ثان.

(فَقُلْتُ لَهَا: لَا، إِنَّ أَهْلِي حَيْرَةٌ لِأَكْثِيَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا)

أي: فقلت للعجوز مجيبا عما سألتها، والأهل: يطلق على الزوجة، لكنه غير مراد هنا لقوله: حيرة - بكسر الجيم - جمع نجار، وأكثبة - جمع كتيب - وهو الرمل المتجمع، واللام: تتعلق بحيرة، والدهنا: موضع ببلاد تميم، بمد ويقصر⁽²⁾، فقصره⁽³⁾ ليس ضرورة [كما ظن]⁽⁴⁾، وقوله: وماليا عطف على إِنَّ ومعمولها، وما قبل: عطف على اسم إِنَّ بعد مضي الخبر، والتقدير: ومالي جار⁽⁵⁾، سهو [بين]⁽⁶⁾، وحقيقة الجواب في قوله:

(وَمَا كُنْتُ مَدًّا أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ أَرَا جُعَ فِيهَا - يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ - قَاهِيًا)

(1) البصرة هي: مدينة في العراق، بناها عتبة بن غزوان، في خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سنة سبع عشرة، ولم يعبد بأرضها صنم. انظر الباب في تهذيب الأنساب: 113.

(2) الدهناء: موضع من ديار بني تميم. انظر معجم البلدان: 493 / 2.

(3) في (س) بزيادة: هنا.

(4) ساقط من (س). قال وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 71/ ب والدهناء موضع ببلاد تميم بمد ويقصر، وههنا مقصور للوزن بغير ضرورة.

(5) الفاعل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 105 / 1.

(6) ساقط من (س).

كنت: فعل المتكلم، وأبصرتني: خطاب للمعجوز، وضمير فيها: للخصومة، ويا ابنة القوم: اعتراض بين [أراجع]⁽¹⁾ و مفعوله، وإضافتها إلى القوم إشعاراً بأنها ليست لهم بنت سواها في الفهم والإذعان⁽²⁾ قال الطغرائي:

فإلَمَّا رَجُلُ الدُّنْيَا وَوَاحِدُهَا مَنْ لَا يُعَوِّلُ فِي الدُّنْيَا عَلَى رَجُلٍ⁽³⁾

(قلت: ليس قوله لا جواباً لسؤالها) حتى يرد الإشكال به على ما مهد من القاعدة (بل ربما لما توهمته من وقوع أحد الأمرين): كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة بالجر يدل من الأمرين، لا من واحد، وإلا لعطف بأو (ولهذا لم يكتف بقوله: لا، إذ كان رد ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام) لعدم ما يكون قرينة على ما يجذب من الجواب، بخلاف ما لم يلفظ فإنه يكفي فيه غير التام لقيام⁽⁴⁾ الملفوظ به قرينة (فلهذا قال: إِنَّ أَهْلِيَّ حَيْرَةٌ- البيت، [وَأَمَّا كُنْتُ مُدَّ أَبْصَرْتَنِي- البيت) وليس قوله: أراجع صفة مقيدة للخصومة حتى يكون المعنى: وما كنت في خصومة شأنها كذا، بل في خصومة أخرى فيلزم وقوع أحدهما، بل هو صفة مؤكدة بناء على أن شأن الخصومة ذلك ليس إلا.

(مسألة)

إذا عطف بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التسوية لم تجز (لأن أو 1/43 لأحد الشيتين، أو الأشياء فهي لا تقتضي الجمع بخلاف المساواة بين الشيتين فإنها

(1) في (س): الفعل.

(2) في (س) بزيادة: كما.

(3) البيت من البسيط للطغرائي في لامية المعجم كما ذكر وحكي زادة في مواهب الأريب: ل 71/ب، وانظر وفيات الأعيان: 2/187، ومعجم الأدباء: 3/156، ومواهب الأريب: ل 80/ب.

- والطغرائي هو: أبو إسحاق، الحسين بن علي بن محمد بن عبد الصمد الأميهاني، أديب، ناثر، شاعر، من مصنفاته: ديوان شعر جمعه بعض أحفاده، ولامية المعجم، والإرشاد للأولاد (ت: 513هـ).

انظر وفيات الأعيان 2/185، معجم الأدباء 3/151، شذرات الذهب 4/41، 42، الأعلام 2/246.

(4) في (س) بزيادة: كون.

تقتضيه⁽¹⁾ (قياساً) بيان للواقع، وليس في مقابلة السماع، يعني: أن القياس وقوع أم هاهنا، وعليه أكثر النحاة، ووقوع أو على خلاف القياس، وإن ذهب إليه [بعضهم]⁽²⁾، مؤيداً ذلك بالسماع فلا ينافي ما جوزه سيبويه من الإتيان بأو في نحو: مَا أَذْرِي أَرَيْدَ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو⁽³⁾، ولا تأتي ما سبق من الضابط في همزة النسوية كما ظن⁽⁴⁾ (وقد أولع) - على بناء المجهول - أي: أغري (الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا وكذاً وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بأم، وفي الثاني بالواو) لأنه بيان للأمرين، وكل مثنى فهو في قوة المتعاطفين بالواو (وفي الصحاح تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت)⁽⁵⁾ انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، إذ اقتصره على ما ذكر يومه تعينه وعدم جواز غيره، وإنما الأمر بالعكس (وفي [كامل]⁽⁶⁾) كتاب في القراءات⁽⁷⁾ (الهذلي) أبى القاسم، يوسف بن علي، توفي سنة خمسة وستين وأربعمائة⁽⁸⁾ (أن ابن مَحْبُوبٍ قرأ من طريق الزعفراني) الحسن بن محمد الصباح الشافعي، مات سنة سبع وأربعين ومائتين⁽⁹⁾ ([سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ⁽¹⁰⁾ أَوْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ⁽¹¹⁾]) وهذا من الشذوذ بمكان⁽¹²⁾ أي: بمكان كثير إذ فيه مخالفة القياس

(1) قاله الشمني في المنصف: 91/1.

(2) في (س): البعض.

(3) انظر الكتاب: 180/3.

(4) ظنه الدمايني في شرح المفني: 91/1، 92.

(5) الصحاح: (س. و. ا) 1735/2.

(6) في جميع النسخ: الكامل.

(7) انظر كشف الظنون: 1381/2.

(8) الهذلي هو: أبو القاسم، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي، مغربي سافر من المغرب إلى الشرق، وكان مقدماً في النحو والصرف، روى عن أئمة القراءة حتى انتهى إلى ما وراء النهر. ألف كتاب [الكامل في القراءات الحسنيين (ت: 465هـ)]

انظر غايّة النهاية: 397/2، كشف الظنون: 1381/2، مواهب الأريب: ل 73/1، الأعلام: 242/8.

(9) الزعفراني هو: الحسن بن محمد الصباح، فقيه من رجال الحديث، كان راوياً للإمام الشافعي.

انظر مواهب الأريب: ل 73/1، وفي الأعلام: 212/2 توفي سنة 259هـ.

(10) غير موجود في جميع النسخ.

(11) البقرة: 6.

(12) انظر المحضب: 129/1، 130، وفي إعراب القراءات الشواذ للمكبري: 116/1 لم ينسبها لأحد.

من وجهين، والذي يظهر أن إيراد هذه الأمور الثلاثة مبني على أن المناقاة بين أوّ والتسوية المفهومة من عدم جواز جمعها قياساً تتأتى في كل منها من غير مدخل في ذلك للهمزة، فسقط ما قيل، كما أنه توهم أن الهمزة لازمة بعد سواء في أول جملتها⁽¹⁾، وكذا الاعتذار عنه [بجمل ذكرها على الاستطراد]⁽²⁾، نعم ذكر أقلّ الأمرين كذا وكذا استطراداً به عليه بقوله: وهو نظير قولهم، وإن أجيب عن هذا: بأن المبين الأقل وهو أحد الأمرين، فجاز العطف بأو⁽³⁾، وثم المصنف اقتفى في ذلك أثر أبي علي حيث قال: لا تجوز أوّ بعد سواء، فلا تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت لأنه يكون المعنى: سواء على أحدهما⁽⁴⁾، بناء على أنه جعل سواء خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ، أو بالعكس. و⁽⁵⁾ رده الرضي، فجوز أن تكون سواء خبر⁽⁶⁾ محذوف ساد مسد جواب الشرط، بناء على تضمين الفعل بعد سواء معنى الشرط، أي: إن قمت أو قعدت فهما سواء علي⁽⁷⁾، وهذا مسلك السيرافي، فلا مانع من حمل قول الفقهاء⁽⁸⁾، وما في الصحاح، وقراءة ابن مُحَيِّصين على هذا، بل هو أولى من النسبة إلى خطئ، وسهو، وشذوذ (وإن كانت) الهمزة التي عطفت بعدها بأو، (وهمزة الاستفهام جاز) العطف بأو (قياساً، وكان الجواب بنعم أو بـلا، وذلك أنه إذا قيل: أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَرُو⁽⁹⁾ لم يقل: أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمَرُو مع أنه أحسن في أوّ، كما أن تقديم الاسم في أمّ أحسن لما أنه في صدد الفرق بين مسألتي أوّ وأمّ (فالمعنى: [أ⁽¹⁰⁾] أحدهما عندك أم لا، فإن أجيب بالتعيين) بأن يقال: / 43 ب زيد أو عمرو عندي (صح لأنه جواب وزيادة، ويقال: أحسن أو الحسين أفضل

(1) القائل الدماغي في شرح المعنى: 92/1.

(2) في (س): بأنه ذكر هذه الأمور استطراداً. والمعتبر الشمي في المصنف: 93/1.

(3) النجيب الدماغي في شرح المعنى: 93/1.

(4) انظر المصنف: 93/1.

(5) في (س) بزيادة: إن.

(6) في (س) بزيادة: مبتدأ.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 409، 410.

(8) انظر قول السيرافي في المصنف: 92/1.

(9) في (س) بزيادة: كأنه.

(10) ساقط من جميع النسخ.

أم ابن الحنفية؟⁽¹⁾ محمد بن علي - رضي الله عنهما - اشتهر بالنسبة إلى أمه خولة بنت جعفر، وكانت من سبي البمامة، من بني حنيفة، وسمته الشيعة المهدي، ومن قبيح كذبهم فيه [قولهم]⁽²⁾: إنه لم يمّت، [وقد]⁽³⁾ مات بالمدينة سنة إحدى وثمانين، ودفن بالبقيع⁽⁴⁾ (فتعطف الأول بأو، والثاني بأم) إذ المراد: أحدهما أفضل من ابن الحنفية، أو ابن الحنفية أفضل من أحدهما، ولا يجوز العكس لأنك في أمّ عالم لحال أحدهما، فكيف نسال عما تعلم؟ (ويجيب عندنا) معاصر أهل السنة والجماعة (بقولك: أحدهما) لا على التعيين، فقد حصل التعيين بعدم التعيين (وعند الكيسانية) فرقة من الروافض أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب، أمير الكوفة⁽⁵⁾، من قبل ابن الزبير، كان يلقب بكيسان - كسكران - من الكيس بمعنى: الإدراك والظرافة (بابن الحنفية، ولا يجوز أن تحجب بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين) قيل: هذا معارض لما تقدم من صحة الجواب بالتعيين، لأنه جواب وزيادة⁽⁶⁾، وفيه بحث:

أما أولاً: فلأن ذلك فيما الجواب بنعم أو بدلا.

(1) في (س) بزيادة: هو.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): والصحيح.

(4) انظر ترجمة محمد بن علي في الطبقات الكبرى لابن السعد: 91/5 - 116، سير أعلام النبلاء: 137/5، وفيات الأعيان: 169/4 - 173، الأعلام: 270/6.

- والمامة: مدينة من مدن نجد كانت قدما تسمى نجو وسميت بالمامة باسم المرأة المشهورة زرقاء الممامة انظر معجم البلدان: 441/5.

- والبقيع هو: مكان بالمدينة المنورة - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام - انظر معجم البلدان: 474/1.

(5) المختار هو: أبو إسحاق، المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، من زعماء الثائرين على بني أمية (ت: 67هـ)

انظر الإصابة: 518-520، شذرات الذهب: 74/1، البداية والنهاية: 319/8 - 322، الأعلام: 192/7.

الكوفة: المصير المشهور بأرض بابل من سواد العراق. انظر معجم البلدان: 490/4.

(6) قاتله الدماميني في شرح المغني: 93، 94.

وأما ثانياً: فلأن أحد طرفي السؤال هو الحسن والحسين على سبيل البدل في نسبة الأنفلية، لا في ذكر التكلم متردداً، فلا يكون الاختصار على⁽¹⁾ أحدهما في الجواب موفياً حقه فضلاً عن الزيادة، وإليه يشير قوله: (لأنه لم [يسأل]⁽²⁾ عن الأفضل من الحسن، وابن الحنفية) ولا عن الأفضل من الحسين، وابن الحنفية (ولما جعل واحداً منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية، فكانه قال: [أ]⁽³⁾ أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟) فالجواب فيه بأحدهما، لا بالاختصار على واحد منهما.

(مسألة)

سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها، كقول الهذلي:

دَعَايِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَيَّ لِأَمْرِهَا سَمِيعٌ، فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا؟⁽⁴⁾

تقديره: أم غي، كذا قالوا،⁽⁵⁾ لدلالة الرشد عليه لما بينهما من التضاد، قال تعالى: ﴿فَدُتِّبِنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾⁽⁶⁾ (وفيه بحث كما مر) في الألف المفردة: من أنه لا حاجة إلى تقدير معادل لصحة جعل الهمزة فيه لطلب التصديق⁽⁷⁾ (وأجاز بعضهم) [يعني الفراء]⁽⁸⁾ (حذف معطوفها بدونها)⁽⁹⁾، فقال في قوله

(1) في (س) بزيادة: ذكر.

(2) في (س): سأل.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: قد مر شرحه. انظر بحث الألف المفردة ص: 37.

والشاهد فيه: حذف أم مع معطوفها.

(5) في (س) بزيادة: ولما حذف.

(6) البقرة: 254.

(7) انظر بحث الألف المفردة ص: 37.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: قيل: أراد بالبعض الفراء.

تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ ﴾⁽¹⁾: إن الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يُتَدَلَّى ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾⁽²⁾ واكتفى بلفظ أم، كما تقول: أأأكل أم؟، أي: أم لا تأكل، لكنك تقتصر على أم اختصاراً (وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف) يعني بتمامه (بدون عاطفه) فلا يرد عليه مثل قوله:

وَرَجُجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَ⁽³⁾

واشترته بدرهم فصاعداً⁽⁴⁾، لأن المحذوف هنا بعض المعطوف، [فسقط]⁽⁵⁾ ما قيل: إن مراده حذف المعطوف وماله من متعلق إن كان⁽⁶⁾، [وكذا]⁽⁷⁾ ما قيل: إن مراده بالعاطف ما ليس الواو⁽⁸⁾ (وإنما المعطوف جملة) ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ وجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون لفظ سيويه: أم أنتم بصراء⁽⁹⁾، وغيره المصنف تبعاً للزخشمي⁽¹⁰⁾، لأن الاعتبار في الأصل موافقة الجملتين في الاسمية والفعلية، ولو بتأويل (ثم أقيمت الاسمية) جملة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ (مقام الفعلية) التي هي ﴿تُبْصِرُونَ﴾ (والسبب) وهو ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ إذ المراد: أنا

(1) الزخرف: 50، 51.

(2) لم أجد هذا في معاني القرآن للفرأ، وانظر الكشاف: 162/4، والمجم: 199/3.

(3) عجز بيت من الوافر، صدره: إذا ما الغائيات برزن يوماً

بلا نسبة في الحزانة: 141/9، وشرح التصريح: 535/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 262/2،

والارتشاف: 289/2، والمجم: 245/2، 189/3. وقد ذكر محققو هذه الكتب أنه للرازي النميري،

وقيل: لعبد الراعي.

والشاهد فيه: حذف بعض المعطوف وليس المعطوف بتمامه.

(4) في (س) بزيادة: كما قيل.

(5) في (س): فلا حاجة إلى.

(6) قاله الدمايني في شرح المنه: 94/1.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: ليس بشيء.

القائل الشعبي في النصف: 94/1.

(9) الكتاب: 173/3.

(10) انظر الكشاف: 492/3.

خير في اعتقادكم فتبصرون (مقام المسبب) وهو ﴿تُبْصِرُونَ﴾ فالمعتبر معادلا في التقدير هو ﴿تُبْصِرُونَ﴾ إلا أنه عبر عنه بـ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ (لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بصراء) فإذا قال هو: أنا خير في اعتقادكم كانوا عنده كذلك فصح وضعه موضع ﴿تُبْصِرُونَ﴾، فلا يرد أن هذا التعليل يقتضي كون السبب قولهم له ذلك، لا قوله ذلك (وهذا) أي: مجموع ما ذكر (معنى كلام سيبويه)⁽¹⁾ هذا مبني على أن له قولين: أحدهما: [هذا كما نقل عنه أبو حيان]⁽²⁾. والثاني: كون أم في الآية منقطعة. ذكره المصنف في حرف بلى⁽³⁾. فلا يرد ما قيل: إن كلام الزخشي والمصنف مخالف لكلام سيبويه، حيث حكم في الكتاب: بأن أم في الآية منقطعة⁽⁴⁾، ولا [حاجة إلى التوجيه بإرجاع هذا إلى القريب، وهو]⁽⁵⁾ إقامة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ مقام ﴿تُبْصِرُونَ﴾⁽⁶⁾، وقيل: ⁽⁷⁾ كلام المصنف برمته موافق للزخشي وليسيويه أيضا ولا غبار عليه⁽⁸⁾.

(فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا؟ والأصل: أم لا تفعل؟)

فيحذفون معطوف أم بدونها، فكيف يدعي بطلانه مستندا بعدم السماع؟

(قلت: إنما وقع الحذف بعد لا) وليس ما بعدها هو المعطوف بل بعض

منه (ولم يقع بعد العاطف) حاصله: منع كون المعطوف برمته محذوفا لبقاء البعض

منه، والباطل سماع ذاك، فلا يرد ما قيل: [إنه]⁽⁹⁾ لو منع كون المعطوف في المثال

(1) الكتاب: 173/3.

(2) في (س): كون أم في الآية متصلة، نقله أبو حيان. وانظر البحر المحيط: 22/8.

(3) انظر مغني اللبيب: 132/1.

(4) القائل الدماضي في شرح المغني: 94/1.

(5) في (س): وجه للجواب عنه بصرف هذا إلى.

(6) في (س) بزيادة: انتهى، ولا ما. وجهه الشنخي في المصنف: 95/1.

(7) في (س) بزيادة: إن.

(8) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 121/1.

(9) ساقط من (س).

محذوفا لاستغنى عن الاعتذار⁽¹⁾ بقوله: (وأحرف الجواب تُحَلَفَ الجمل بعدها كثيرا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة، لوجود ما يغني عنها) هذه إشارة إلى جواب تسليمي، كأنه يقول: سلمنا أن المعطوف [هنا]⁽²⁾ محذوف برمته لكنه كالذكر لقيام حرف الجواب مقامه، وليس هذا رضي بما منع، بل هو من باب إرخاء العنان للخصم ليكرّ عليه بالرد، لكن يرد: أن لا فيه ليس حرفا جوابيا بل مجرد النفي مع أنه في كلام السائل دون المجيب⁽³⁾، وأن ظاهر كلامه أن أم هنا متصلة لحكمه بأنها عاطفة، والمنقطعة غير عاطفة، مع أن سبويه قطع بكونها منقطعة⁽⁴⁾.

(وأجاز الزخشري [وحده]⁽⁵⁾ ما عَطَفْتُ عليه أم)⁽⁶⁾ قال أبو حيان: هو قول انفرد به، ولا نعلم أحدا أجاز، ولا نحفظه في شعر ولا في غيره، ولا يجوز أم زيد وأنت تريد: أقام عمرو أم زيد لأن الكلام في معنى: أي الأمرين واقع؟ فهو في الحقيقة جملة واحدة، والصحيح: أن أم في الآية منقطعة⁽⁷⁾ (فقال) / [أي]⁽⁸⁾: 44/ب الزخشري (في ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾⁽⁹⁾ يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف مُعَادِلُها، أي: ائذعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟)⁽¹⁰⁾ يعني: أن أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدين ليعقوب [عليه السلام]⁽¹¹⁾ إذا

(1) القائل الدماصيني، انظر شرح المغني: 95/1.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر متهمي أمل الأريب: 121/1، 122.

(4) انظر الكتاب: 172/3 - 174.

(5) ساقط من جمع النسخ.

(6) انظر الكشف: 314/1.

(7) البحر المحيط: 639/1.

(8) ساقط من (س).

(9) البقرة: 1332.

(10) قال الزخشري في الكشف: 314/1: ألوجه أن تكون أم متصلة، على أن يقدر قبلها محذوف، كأنه قيل:

ائذعون على الأنبياء باليهودية أم كنتم شهداء؟. وانظر آراء أبي حيان في البحر المحيط: 400/1.

(11) زيادة يقتضيها المقام.

أراد بنيه على الإسلام، وقد علمتم ذلك فلم تدعون على الأنبياء ما هم منه براء؟ (وجوز ذلك) أي: حذف ما عطف على أم (الواحد) أبو الحسن، علي بن أحمد النسابوري، توفي سنة ثمان وستين وأربع مائة (أيضا، وقدّر: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب) [عليه السلام] ⁽¹⁾ (من إيصائه بنيه باليهودية أم كتم شهداء؟) ⁽²⁾ أي: أتدعون ذلك عن بلاغ؟ أم كتم حاضرين وصيته لبنيه بالإسلام؟، فالواحد قد اعتبر الادعاء مقيدا بكونه عن بلاغ، والزغشري أطلقه ⁽³⁾ (انتهى). كلام الواحد، وفي ذكره تعريض لأبي حيان.

[[الوجه]] ⁽⁴⁾ (الثاني): من أوجه أم (أن تكون منقطعة) سميت بها لكون ما بعدها وما قبلها على كلامين (وهي ثلاثة أنواع:

مسبوقة بالخبر المخض، وهو ما لا يكون مؤولا لا بالإنشاء، ولا الإنشاء مؤولا به (نحو: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أم يَقُولُونَ أَفَرَأَاهُ؟) ⁽⁵⁾ أي: بل يقولون افتراه إنكارا لقولهم، وتعجبا منه لظهور أمره في عجز بلغائهم عن ثلاث آيات منه (ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام) أي: [للتسوية] ⁽⁶⁾، و[[ال]] ⁽⁷⁾ طلب التعيين على أن اللام للعهد، فيدخل فيه مثال سيويه: أَعْمَرُوا عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ زَيْدٌ ⁽⁸⁾ فإن الهمزة فيه ليست لواحد منهما، فلا ينتقض الحصر به كما [ظن] ⁽⁹⁾ (نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَعْطَشُونَ بِهَا﴾) ⁽¹⁰⁾، إذ

⁽¹⁾ زيادة ينتضيها المقام.

⁽²⁾ قال في الوجيز في تفسير القرآن العزيز: 35/1 ترك الكلام الأول، وعاد إلى مخاطبة اليهود، والمعنى: بل كتم شهداء.

⁽³⁾ هذا التفسير لابن الملا في منتهى أمل الأريب: 126/1.

⁽⁴⁾ ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ السجدة: 1، 2.

⁽⁶⁾ في (س): لغير التسوية.

⁽⁷⁾ ساقط من (س).

⁽⁸⁾ الكتاب: 172/3.

⁽⁹⁾ في (س): قيل. والفاصل الدماغي في شرح المغني: 96/1.

⁽¹⁰⁾ الأعراف: 195.

الهمزة في ذلك للإنكار،) يعني: الإبطالي لا التويخي، [بدليل قوله⁽¹⁾]: (فهني بمنزلة النفي)، ومن قال: الظاهر عمومه للتويخي أيضاً، ولا يبعد تخصيصه بالإبطالي بمعونة المثال⁽²⁾، فقد غفل عنه (والمتصلة لا تقع بعده) أي: بعد النفي، لأنه خبر فلا يكون من مواقعها، ولا ينتقض بنحو: 'ما أدري أزيد عندك أم عمرو، ولأنها ليست بعد النفي بل بعد الاستفهام، قيل: 'صرح الأندلسي بكون أم بعد الهمزة للإنكار، أو التويخ، أو التقرير غير متصلة، وكلام المصنف ساكت عنه⁽³⁾، قلت: بل يشعر بجواز الأمرين في الأخيرين (ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة) قيده الرضي: بما إذا كان بـ'هـ'، أو باسم استفهام، ولم يدخل ما بعد أم في عمومه، ولا عموم الحكم المنسوب إليه، نحو: 'من عندك أم عندك حمار، و'من عندك أم ضربت عمراً'⁽⁴⁾ (نحو: «هل يستوي الأغنياء والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء»⁽⁵⁾).

(ومعنى أم' المقطعة الذي لا يفارقها) هو (الإضراب) سواء كان للدلالة على أن الأول وقع غلطاً، نحو: 'إنها لـ'ليل' أم شاء، أو على الانتقال من كلام إلى آخر كما في: «أم يقولون افتراء»⁽⁶⁾ (ثم تارة تكون له) أي: للإضراب (مجرداً)، عن الاستفهام وتفسر بـ'بل' وحدها (وتارة تتضمن مع ذلك) (الإضراب) (استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً) وهو المعنى الحقيقي /.

1/45

(فمن الأول): أي: بما تمحضت فيه أم' للإضراب، قال الرضي: 'قد [تكون]⁽⁷⁾ أم' بمعنى 'بل' وحده، كقوله تعالى: «أم أنا خير»⁽⁸⁾ إذ لا معنى

(1) في (س): لقوله.

(2) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 405 / 4.

(5) الرعد: 16. ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(6) يونس- عليه السلام-: 38، والأحقاف: 8.

(7) في (س): نجيء.

(8) الزخرف: 51.

للاستفهام هنا، وكذا بعد أداة الاستفهام⁽¹⁾ ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تُسَوَّى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾⁽²⁾ أما (أم) الأولى [فلان]⁽³⁾ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام لأن الحرف لا يدخل على مثله في المعنى (وأما الثانية: فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء) لا على الاستفهام عن اعتقاد الشركاء، قيل: لا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي، ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم، وهو أولى من جعلها لمجرد الإضراب⁽⁴⁾، قال الزحشري: أم جعلوا بل أجعلوا، ومعنى الهزمة للإنكار⁽⁵⁾، وفي كون ما قاله الزحشري سند البحث، لأنه اعتبر دخول الوصف في الإنكار، حيث فسر: بأنهم لم يتخذوا لله شركاء خالفين مثله، فيكون إبطاليا لا توبيخيا (قال الفراء: يقولون: هل لك قِبَلْنَا حق أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت⁽⁶⁾).

ومن الثاني: أي: مما تضمنت فيه أم مع الإضراب استفهاما إنكاريا ﴿أَمْ لَئِذَا بُنِنَاتٌ وَلَكُمُ الْبُنُونَ﴾⁽⁷⁾ تقديره: بل أله البنات ولكم البنون، فالاستفهام إبطالي، أي: ليس الأمر كذلك (إذ لو قدرت) أم (للاضراب المحض لزم المحال) وهو: إثبات البنات له - تعالى عن ذلك -.

(ومن الثالث: أي: مما تضمنت [معه]⁽⁸⁾ استفهاما طلبيا (قولهم: إِنْهَا لَأَبْلٌ أَمْ شَاءَ، التقدير: بل أهي شاء. وزعم أبو عبيدة أنها) أي: أم المنقطعة (قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد)، عن الإضراب، [وقيل]⁽⁹⁾: إنها قد تنجيء لمجرد

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 406 / 4.

(2) الرعد: 16.

(3) في جميع النسخ: فلانه.

(4) قاله الدمامي في شرح المعنى: 97 / 1.

(5) الكشف: 511 / 2.

(6) انظر معاني القرآن: 72 / 1.

(7) الطور: 39.

(8) في (س): فيه. ويزيادة: مع الإضراب.

(9) في (س): وفي اللب.

الإنكار من دون⁽¹⁾ بل كالمهزمة، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾⁽²⁾، ولما كان هذا شاذاً مخالفاً للإجماع - على أن الإضراب لا يفارق معنى أم المنقطعة - قال: زعم (فقال في قول الأخطل): لقب: غِيَاثُ بن غوث النصراني:

(كَذَّبْتَكَ عَيْشَكَ أَمْ رَأَيْتَ يَوْاسِطَ غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً)⁽³⁾

بيت من الكامل، الخطاب لنفسه، وواسط: بلد بالعراق⁽⁴⁾، والباء⁽⁵⁾: ظرف لرأيت، وغلَس - كُغرس -: ظلمة آخر الليل ظرف له أيضاً، ومن الرباب: حال من خيال مفعول رأيت، [وهي]⁽⁶⁾ وزان الشباب أسم امرأة⁽⁷⁾ من الرباب بمعنى: السحاب الأبيض.

(إن المعنى: هل رأيت)⁽⁸⁾ وهذا ليس يظاهر [لما]⁽⁹⁾ قال سيبويه: زعم الخليل أن قول الأخطل كقولك: إِنِّهَا لِلْبَلِّ أَمْ شَاءَ، ويجوز في الشعر أن تحذف

(1) في (س) بزيادة: معنى.

(2) الطور: 30.

انظر الباب في عالم الإعراب: 137.

(3) البيت للأخطل في ديوانه: 196، وشرح شواهد المغني: 143/1، وشرح أبيات المغني: 25/1، 235، والكتاب: 174/3، والمقتضب: 242/2، والأزهية: 129. وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: 404/4.

والشاهد فيه: أن أم للاستفهام المجرد.

- والأخطل هو: أبو مالك، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، شاعر مصقول الألفاظ حسن الديباجة، نهجى مع جرير والفوزدق، له ديوان شعر (ت: 90هـ).

انظر الأغاني: 280/8، الشعر والشعراء: 354، الأعلام: 123/5.

(4) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان 347/5، 348: واسط في عدة مواضع: واسط الحجاج، وواسط.

لنجد، وواسط الحجاز، وواسط الجزيرة - ثم ذكر بيت الأخطل - وواسط اليمامة، وواسط العراق.

(5) في (س) بزيادة: بمعنى في.

(6) في (س): والرباب.

(7) في (س) بزيادة: منقول.

(8) انظر مجاز القرآن: 57/1.

(9) في (س): كما.

الف الاستفهام، أي: أكذبتك، فإنه يدل علي أن أم علي التوجيه الأول: منقطعة، وعلي الثاني: متصلة⁽¹⁾، اختاره الرضي⁽²⁾.

(ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها [أبدأ]⁽³⁾ بمعنى بِلْ والهمزة جميعاً) يرده: ما نقل عن الخليل: أن أم بعد أداة الاستفهام لجرد الإضراب⁽⁴⁾، وقال الزجاج: في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾⁽⁵⁾ إنها لجرد الإضراب في غير تقدير همزة بعدها، / [ذكره الخليل]⁽⁶⁾ (وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك) حيث 45/ب قالوا: إن أم المنقطعة بمعنى بِلْ مجردة عن الاستفهام⁽⁷⁾ (والذي يظهر [لي]⁽⁸⁾ قولهم: إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾⁽⁹⁾ ليس على الاستفهام) أراد: مطلق الاستفهام، بدليل قوله: فلأن المعنى على الإخبار، والجزم بأن الاستفهام في الآية توبيخي مستندا على ما قاله الزخسري، غير سديد⁽¹⁰⁾، لما مر من أنه على تقديره إبطالي (ولأنه يلزم البصريين دَعْوَى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ نُسْتَوِي الظَّالِمَاتِ وَالْأَتُونَ﴾⁽¹¹⁾ (ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تُعْمَلُونَ﴾⁽¹²⁾ ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾⁽¹³⁾) فإن هل وما ومن للاستفهام، فلو كانت أم بمعنى بِلْ والهمزة لزم تكرار الاستفهام تأكيداً مع أن الأصل التأسيس، قيل: التحقيق أن أهل

(1) انظر الكتاب: 174/3.

(2) شرح الرضي على الكافية: 405/4.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر الكتاب: 189/3.

(5) آل عمران: 142.

(6) في (س) نقله الشهاب. قال الخليل في الدر المنصون 218/2 عندما تحدث عن هذه الآية: أي أم هذه أوجه أظهرها: أنها منقطعة مقدرة ببِلْ وهمزة الاستفهام، ويكون معناها الإنكار، وقيل: أم بمعنى الهمزة وحدها.

(7) انظر أمالي ابن الشجري: 335/2.

(8) في (س): مبتدأ خبره.

(9) الرعد: 16.

(10) جزم به الدماضي، وتبعه الشمني في المنصف: 98/1.

(11) الرعد: 16.

(12) النمل: 84.

(13) الملك: 20.

البلدين متفقون على أن أمّ تحيى للإضراب، وإنما الخلاف في تسميتها حيثند منقطعة، فهو أمر لفظي⁽¹⁾، وقد صرح التفتازاني: بأن أمّ الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى بل، وليست متصلة ولا منقطعة⁽²⁾، فحيثند لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف، وفيه: أن هذا مسلم إذا كانت التسمية من الكوفيين، وإلا فلأن ما قاله المصنف على تقدير أن المنقطعة عندهم بمعنى بل والهمزة، وكلام القوم على تسميتها منقطعة، فما قاله التفتازاني مخالف [لكلامهم]⁽³⁾، وهو مطالب فيه بتصحيح النقل، كما يطالب هذا القائل بتصحيح اتفاق [أهل]⁽⁴⁾ البلدين، وأما الرد: بأنه لو كان الأمر كذلك لزادوا في أوجه أمّ- على القول بأنها لا تسمى حيثند منقطعة- وجها خامسا وهو: أن تكون حرف إضراب⁽⁵⁾، فلا يتم إلا إذا كان ذلك معتدا به عند من رجع الأوجه كالمصنف⁽⁶⁾ (وقوله: عطف على المضاف إليه، أو المضاف).

(أَلَيْ جَزَوْا حَامِرًا مُوَدًّا يَفْعِلُهُمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِي السَّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ؟
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقَ بِو رِثْمَانِ أَثْفَرِ إِذَا مَا ضُنُّ بِالْبُنِّ؟⁽⁷⁾)

(1) قاله الدمامي في شرح المغني: 97/1.

(2) صرح به في حواشي الكشف: ل 64/1، وانظر المطول: 418. كما ذكره الدمامي في شرح المغني: 97/1.

(3) في (س): لكلام القوم.

(4) ساقط من (س).

(5) رده الشعي في المصنف: 98/1.

(6) في (س) بزيادة: وغيره.

(7) البيان لأفنون التعليل في شرح شواهد المغني: 144/1، 145، والخزانة: 139/11، 145.

وبلا نسبة في أمالي ابن السجري: 37/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 361/3، وشرح الرضي على

الكافية: 406/4، 449، ولسان العرب: (ر. أ. م) 11/4.

والشاهد فيه: أمّ الداخلة على الاستفهام هل هي متصلة، أو منقطعة.

[بيتان]⁽¹⁾ من البسيط، لصريم بن معشر الملقب بأفنون⁽²⁾، ألى بمعنى: كيف، والجزاء: المكافأة، والسوء - بالضم -: كل ما يقبح، والسوأي: ضد الحسن، والعلوق - بفتح العين المهملة - الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنَحَّر ثم يحشى (أي: يملأ (جلده تبناً) وهو ما يقطع في أصول الخنطة، أو الشعر عند الدرأس (ويجعل بين يديها لتشمه) من بابي: علم، ونصر (فتدّر)، من الإدرار، أي: فتدر اللين عليه (فهي تسكن إليه مرة) نظرا إلى صورته (وتنفر) أي: تجرع وتباعد (عنه أخري) نظرا إلى عدم حركته، وضُنْ - علي بناء المفعول - أي: يخل. وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل، ولا يفعله، لا تطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد أبي جعفر، هارون بن المهدي، أحد الخلفاء العباسية، توفي بـطوس سنة ثلاث وتسعين ومائة⁽³⁾ (محفرة الأصمعي) عبد الملك ابن⁽⁴⁾ الباهلي البصري اللغوي،/ توفي سنة ست عشرة ومائتين، [حكى]⁽⁵⁾ 1/46 أنه، وسيبويه ناظرا، فقال يونس النحوي: الحق مع سيبويه، وهذا [يقبله]⁽⁶⁾ بلسانه (فرفع زمان فرده عليه الأصمعي⁽⁷⁾)، وقال: إنه بالنصب) قيل: 'يُحْتَمَلُ أَنْ الْأَصْمَعِيُّ إِنَّمَا رَدَّهُ لِأَجْلِ الرَّأْيَةِ لَا لِلْإِعْرَابِ'⁽⁸⁾ وقد كان يحفظ ست عشرة ألف أرجوزة (فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت) ما: استفهامية مبتدأ، وأنت: خبر، أو

(1) في (س): هما.

(2) أفنون التغلبي هو: صريم بن المعشر بن ذهل بن نمير، من بني تغلب، شاعر جاهلي (ت: 60 ق.هـ).

(3) انظر: الشعر والشعراء: 301، شرح شواهد المغني: 54، معجم الشعراء: 26، الأعلام: 204/3.

(4) طوس هي مدينة بخراسان، بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ، تشتمل على بلدين يقال لإحدهما: الطبران، وللأخرى: نوقان. انظر معجم البلدان: 49/4.

- انظر ترجمة الرشيد في البداية والنهاية: 232/10، شذرات الذهب: 333/1، هدية العارفين: 439/5،

الأعلام: 62/8.

(4) في (س): زيادة: قريب.

(5) في (س): روي.

(6) في (ج): بطلبه، وفي (س): يقبله.

(7) في (س): بزيادة: ولم يقبل الرفع وخطاه.

(8) قاله الدمامني، انظر شرح المغني: 98/1.

بالعكس (وهذا؟) عطف على أنت، ويجوز نصبه بتقدير فعل، أي: ما تصنع وهذا؟، والواو بمعنى: مع، توزن بالملابسة، والمقصود إنكارها، أي: أي ملابسة لك بهذا العلم حتى تجزم بمثل ذلك فإنك لغوي تنقل المفردات ومعانيها ولست من أئمة النحو حتى تنظر وجوه الإعراب (يجوز الرفع والنصب والجور)، استئناف لبيان رفعه، وأمره بالسكوت (فسكت- ووجهه) أي: وجه ما ذكره الكسائي من تجويز الوجوه الثلاثة من الإعراب (أن الرفع على الإبدال من ما) وهو فاعل ينفع (والنصب بتعطي) علي أنه مفعول ثان، والأول: ضمير محذوف عائد إلى ما (والخفض بدل من الهاء) في به العائد إلى ما بدل اشتغال إن أريد بها البو، وبدل كل إن أريد به الرثمان، وعليهما فالباء للسببية، أو صلة لتعطي بتضمين معني تسمع وإما علي النصب، فمأ عبارة عن البو⁽¹⁾، والباء سببيه (وصوب ابن الشجري إنكار الأصمعي، فقال: في توجيه التصويب (لأن رثمانها للبو بأنفها)⁽²⁾ الرثمان- كحرمان-: مصدر رثمت الناقة على ولدها إذا عطفت عليه⁽³⁾، وأضافته إلى الأنف لأدنى ملابسة، والمراد: الدقة الداعية إلى الشم لا تتجاوز إلى غيره، ولا يظهر أثرها في القلب، والبو- كالجو- جلد خوار عشو على صورته (هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت)، ولا يخفى حسن ترتيب عدم البقاء على الرفع (لأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظا) [وهو ظاهر]⁽⁴⁾ (وتقديرا)⁽⁵⁾ لأن المفروض أن لا عطية لها سوي الرثمان، فإذا رفع علي أنه بدل من فاعل ينفع فات أن تكون عطية للعلوق، فلو قدر كان المعني كيف ينفع رثمان تعطي العلوق الرثمان، ولا معني له لكن هذا على⁽⁶⁾

(1) في (س): بزيادة: فقط.

(2) انظر أمالي ابن الشجري: 1/ 38، 39.

(3) في (س) بزيادة: وأجته.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: أما لفظا فظاهر، وأما تقديرا فـ

(6) في (س) بزيادة: تقدير.

طرح المبدل منه وهو غير لازم، وأجيب: بأنه ينزل منزلة اللازم⁽¹⁾، و[قيل]⁽²⁾: إن الباء في به زائدة في المفعول، وفيه بحث⁽³⁾. (والجر أقرب إلي الصواب قليلاً) لصيرورة الرئمان الذي هو عطيتها مفعولاً لتعطي بإيداله من ضمير به الذي هو مفعول بالواسطة، لأنه بدل عما هو كذلك، بخلاف الرفع فإنه بدل من [الـ]⁽⁴⁾ فاعل، فلزم إخلاء تعطي من مفعول.

ولو بالواسطة، وقيل: لأنه غير محتاج إلى تقدير محذوف بخلاف الرفع فإنه عنده يفتقر إلى تقدير الرابط⁽⁵⁾، وفيه أن ضمير به عائد إلى ما فلا فرق في احتياجهما إلى تقدير الرابط (وإنما حق الإعراب والمعنى النصب) أما الأول: فلأن تعطي لا تبقى بلا مفعول، وأما الثاني: / فلتحقق العطية حينئذ، بخلاف الرفع والجر (وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير راجع إلى المبدل منه، أي: رئمان أنف له) هذا مبني على أن ما عبارة عن البو، والبدل بدل اشتغال [فسقط ما قيل: إن هذا مبني]⁽⁶⁾ على أنه بدل بعض، أو اشتغال، ولا يتعين بدليته لذلك، بل يجوز أن يكون بدل كل من كل فلا يحتاج إلى [تقدير]⁽⁷⁾ رابط⁽⁸⁾، [لأن هذا مبني على كون ما عبارة عن الرئمان، ولا وجه لكونه بدل بعض]⁽⁹⁾.

(والضمير في بفعلهم لعامر)، والباء سببية، وقيل: للمقابلة⁽¹⁰⁾ (لأن المراد به القيلة) فنصره للضرورة، فلا يرد ما قيل: إنه لو كان كذلك لمصلحة الصرف،

(1) في (س) بزيادة: ولا يقدر له مفعول. وأجيب الدمامي في شرح المغني: 99/1.

(2) ساقط من (س).

(3) قال وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 79/ ب قال حسن بن الفخاري في حاشية المطول: وفيما ذكره ابن

الشجري نظراً، لجواز أن يقال من طرف الكسائي: إن الباء في به زائدة في المفعول.

(4) ساقط من (س).

(5) قاله الدمامي في شرح المغني: 99/1.

(6) في (س): وقيل:.

(7) ساقط من (س).

(8) القائل الدمامي في شرح المغني: 99/1.

(9) في (س): وفي كونه مبنيًا على أنه بدل بعض بحث لا يخفى.

(10) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 78/ ب.

ولو قال: المراد به الحي لكان أحسن⁽¹⁾ [وَمَنْ] في مَنْ الحسن (بمعنى البدل) أي: كيف يجوزني السؤى بدل الحسن (مثلها في ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ آءٍ لآخر﴾⁽²⁾) وإنكر ذلك بعضهم) أي: يجيء مَنْ للبدل⁽³⁾ (وزعم أن مَنْ متعلقة بكلمة البدل) والأولى: بكلمة بدلا (محدوفة) إذ التقدير: كيف يجوزني السؤى بدلا من الحسن، وهي حال، وَمَنْ للابتداء.

(ونظير هذه الحكاية أن ثعلبا) أحمد بن يحيى⁽⁴⁾، إمام الكوفيين في النحو، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين (كان يأتي الرياشي) أبا الفضل، العباس بن الفرّج البصري تلميذ الأصمعي، قتل في مسجده سنة سبع وخمسين ومائتين⁽⁵⁾ (ليسمع منه الشعر، فقال له [الرياشي]⁽⁶⁾ يوما: كيف تروي بآزل من قوله:

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مَنِّي بَازِلُ عَامَتَيْنِ حَدِيثُ سِنِّي

(1) في (س): قيل: لو قال: المراد به الحي لكان أحسن، لأن عامرا في البيت منصرف، ولو أراد به القبيلة لنته الصرف، وفيه: أنه يجوز صرفه للضرورة. والقاتل الدمامي في شرح المغني: 99/1.

(2) التوبة: 38.

(3) قال أبو حيان في البحر المحيط: 42/5: أصحابنا لا يشتون أن تكون مَنْ للبدل.

(4) في (س) بزيادة: أبي العباس.

(5) انظر ترجمة الرياشي في إنباء الرواة: 367/2، بغية الرعاة: 27/2، شذرات الذهب: 136/2، الأعلام: 264/3.

(6) ساقط من جميع النسخ.

لَيْلٌ هَذَا وَلَدْتُني أُمِّي؟⁽¹⁾

[قاله أبو جهل]⁽²⁾ في وقعة بدر، [قليل]⁽³⁾: هذه أبيات ثلاثة من مشطور السريع، قيل: وعليه أن يزيد ومكسوفة⁽⁴⁾، إذ وزن هذا الضرب كعروضه 'مفعولن' إلا أن ضرب البيتين الأولين على رواية المصنف⁽⁵⁾ بإضافة 'حديث' إلى 'سن'، وهي رواية المبرد في الكامل مزاحف بالحقين⁽⁶⁾، ووزنه 'فَعُولُنْ'، وأما على رواية من جعله متوناً، وصني مضاف إلي ياء المتكلم - وهي رواية ابن إسحاق⁽⁷⁾ - فالزحاف

⁽¹⁾ هذه الأبيات منسوبة لأبي جهل في شرح شواهد المغني: 147/1، والخزانة: 325/11، وإمامي ابن الشجري: 276/1، وسيرة ابن هشام: 200/2.
ولعلي بن أبي طالب - كرم الله وجهه، ورضي الله عنه - في ديوانه: 153، وبرواية:

بازل صامين حديث سي	قد عرف الحرب الموان أتي
استقبل الحرب بكل فن	سنحج الليل كآني جني
وصارم يلعب كل فن	معي سلاحي ومعي مجني
لسئل هذا ولدني أسي	أنصبي به كل حدو عني

وبلا نسبة في: شرح أبيات المغني 1/254، والكامل: 2/388.

والشاهد فيه: بازل، يروى بالرفع على الاستئناف، والخفض على الإتياع، والنصب على الحال.

⁽²⁾ في (س): هو لأبي جهل.

- وأبو جهل هو: عمرو بن هشام بن المغيرة، كان يكنى أبا الحكم، فكتاه الرسول عليه الصلاة والسلام أبا جهل، وكان من سادة قريش في الجاهلية، قتل يوم بدر سنة (2هـ).

انظر: الأعلام 5/87.

⁽³⁾ في (س): قال الشارح.

⁽⁴⁾ قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/162 (ع) قال الشارح: هذه ثلاثة أبيات من مشطور السريع، وتلاه شيخنا، فجزم بذلك، وكان عليهما أن يقولوا من مشطور السريع، ومكسوفة. والكف هو: حذف السايح المتحرك.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: أعني.

⁽⁶⁾ انظر الكامل: 2/388.

⁽⁷⁾ ابن إسحاق هو: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، كان مجرا من مجور العلم، ذكياً حافظاً، طلاباً للعلم، إخبارياً، نسبة، علامة (ت: 151هـ).

انظر: وفيات الأعيان 4/276، 277، معجم الأدباء 5/219-221، تهذيب التهذيب 9/38، الأعلام 28/6.

إنما هو في ضرب البيت الأول فقط، [وقيل]⁽¹⁾: قد يتخيل أن فيها العيب المسمى بالإكفاء، وهو: اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج، بناء على أنه في الأولين نون، وفي الثالث ميم، وليس كذلك، لأن الروي فيها الياء ولم يختلف⁽²⁾، فلا إكفاء، وفيه: [أن]⁽³⁾ هذا إنما يتم على رواية ابن إسحاق دون رواية المصنف لعدم الياء فيها، وإنما الروي النون والياء حرف إطلاق لبيان حركته، ولهذا حكم في الباب الثامن بأن فيها إكفاء⁽⁴⁾، ومأ استفهامية، وتنقم: من [بابي]⁽⁵⁾ 'ضرب' و'علم، أي: نكرة، والعنوان: كسحاب، من الحروب التي قوتل فيها مرة بعد مرة، [والبازل من الإبل]⁽⁶⁾ ما انتشق نابه ذكرا [كان]⁽⁷⁾، أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة كما في القاموس⁽⁸⁾، والمراد [به]⁽⁹⁾: وصفه بالقوة، والجلادة تشيها بالبعير البازل، لأنه في هذه السن كامل القوة، و⁽¹⁰⁾ 'ببازل' عامين: بازل مرّ عليه عامان، لا بازل في عامين حتى يُستشكل معناه⁽¹¹⁾.

(فقال ثعلب: المثلي تقول هذا؟) أي: لا ينبغي أن تقول ذلك للمثلي (إنما

[أسير]⁽¹²⁾ إليك لهذه المقطعات) جمع: مقطعة، وهي: ما نقص عن عشرة أبيات/ 1/47

(والخرافات) جمع: خرافة، اسم رجل من عذرة، استهوت الجن، وكان يحدث بما

(1) في (س): ثم قال الشارح.

(2) قاله الدمامي وتبعه الشمني في المصنف: 99/1. وانظر الواقي في العروض والقوافي: 216.

(3) في (س): وأنت تعلم أن.

(4) انظر معني اللب: 788/2.

(5) في (س): باب.

(6) ساقط من (ح) و(ظ) والمقام يقتضيه.

(7) ساقط من (س).

(8) القاموس المحيط: (ب. ز. ل) 411/1.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: المراد.

(11) انظر منتهى أمل الأريب: 168/1، 169.

(12) في جميع النسخ: أصير.

رأى فكذبوه⁽¹⁾، وقالوا حديث خرافة. ولا يدخله اللام، إلا أن [يراد]⁽²⁾ به الخرافات الموضوعة من حديث الليل، ذكره الجوهري⁽³⁾.

(يروى [البيت]⁽⁴⁾ بالرفع على الاستئناف) هذا من كلام ثعلب، أي: على أنه بعض كلام مستأنف، والتقدير: أنا بازل عامين (وبالحذف على الإتيان) أي: على أنه عطف بيان من ضمير مني، أو بدل منه بلا إعادة الجار على رأي من جوز البديل من ضمير الحاضر مطلقاً⁽⁵⁾، لا على من اشترط إفادة الإحاطة والشمول كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾⁽⁶⁾ (وبالنصب على الحال) من ضمير مني.

(ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد)، لاختصاصها بالدخول على الجملة⁽⁷⁾ (ولهذا قدروا المبتدأ في لَيْلٍ أَمْ شَاءَ) فقالوا: التقدير أم هي شاء (وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ) في المثال⁽⁸⁾ (وزعم أنها تعطف المفردات كنبئ، وقدرها [ها]⁽⁹⁾ هنا بنبئ دون الممزة⁽¹⁰⁾) لأنها لا تتوسط بين مفردين متعاطفين، ولعله مبني على تجريد أم لمعنى بئ فلا خرق (واستدل بقول بعضهم: إِنْ هُنَاكَ لَلَيْلٌ أَمْ شَاءَ بالنصب)، لظهور أن

(1) انظر ترجمة خرافة في المنصف: 100/1، الأعلام: 303/2.

(2) في (س): تريد.

(3) الصحاح: (خ. ر. ف) 1034/2.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) جوزه الأخفش، انظر الارتشاف 5/4، 19.

(6) المائدة: 114.

(7) انظر الشيخ في شرح اللمع: 437/2، وشرح الرضي على الكافية: 406/4.

(8) في (س) بزيادة: المذكور.

(9) ساقط من (ط).

(10) قال في شرح التسهيل 362/3: "وزعم ابن جني أنها بمنزلة الممزة وبئ، وأن التقدير: بئ أمي شاء. وهذا دعوى لا دليل عليه، ولا اتقياد لها. وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلا أم شاء فنصب ما بعد أم بحيث نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقول لعدم الإضمار قبل المرفوع."

النصب فيه بالتبعية مع أن الأصل عدم التقدير، فكذا فيما⁽¹⁾ اكتنف أم المرفوعان (فإن صحت روايته) بالنصب فيه إشارة إلى أن في [صحته]⁽²⁾ نزاعاً (فالأولى) سابق كلامه يقتضي أن يقول: فالصواب (أن يقدر لشاء ناصب، أي: أم أرى شاء).

(تنبيه)

قد ترد أم عتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَخْبَدْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ هَذَا فَلَنْ يُخْلِيفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾ قال الزحشري: يجوز في أم أن تكون مُعَادِلَةً للهمزة، فتكون متصلة (بمعنى: أي الأمرين كائن على سبيل التقرير) والحمل على الإقرار لعلم المستفهم الذي هو النبي عليه الصلاة والسلام بوجود أحد الأمرين على التعيين وهو الافتراء، وهذا معنى قوله: (لحصول العلم يكون أحدهما) تعليل لكون الاستفهام تقريرياً لا حقيقياً، لأن حقيقة الاستفهام بالهمزة، وأم [المنقطعة]⁽⁴⁾ إنما تكون حيث يستوي الأمران في علم المستفهم، ويكون السؤال على التعيين وذلك متف هنا⁽⁵⁾ (ويجوز أن تكون منقطعة⁽⁶⁾، انتهى) فالهمزة حينئذ للإنكار، وأم بمعنى بل، وهمزة التوبيخ والتقرير بمعنى: التحقيق والتثبيت، أو الحمل على الإقرار، أو لحض الإضراب على ما قرره التفتازاني⁽⁷⁾.

(ومن ذلك) أي: مما يحتمل الاتصال والانقطاع (قول المتنبي:

(1) في (س): بزيادة: إذا.

(2) في (س): الصحة.

(3) البقرة: 80.

(4) في (ح) و(س): المتصلة، وهو الصواب.

(5) في (س) بزيادة: كما عرفت.

(6) الكشف: 147/1.

(7) حاشية الكشف للتفتازاني: ل/ 64.

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْلَتُكَ الْمُنَوَّطَةُ بِالتُّنَادِ؟⁽¹⁾

بيت من الوافر، وبعده:

كَأَنَّ بَنَاتٍ تُغَشِّرْنَ فِي دُجَاهَا خَرَّابِدُ سَافِرَاتٍ فِي حِدَادٍ

المنوطة: المتعلقة، والتناد: مصدر تنادي، حذف الياء اجتزاء بالكسرة، وحذف المضاف كما في قوله:

كَأَنَّ أَوَّلَ يَوْمِ الْحَشْرِ آخِرُهُ⁽²⁾

قال الواحدي: والله سمي يوم القيامة: بيوم التناد، لأن النداء يكثر فيه⁽³⁾.

(فإن قدرتها)⁽⁴⁾ فيه متصلة فالمعنى: أنه استطال الليلة فشكّ/ أواحدة 47/ب هي؟ أم ست اجتمعت في واحدة؟ أي: فشكّ في وحدتها، وكونها بهذا العدد الخاص، فالجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجاء، وشكّ معلق عن العمل⁽⁵⁾، قال الواحدي: خصّ هذا العدد لأنه أراد ليالي الأسبوع، وجعلها اسما لليالي الدهر كلها، لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر إلى آخر الدهر، تقول: هذه الليلة واحدة، أو ليالي الدهر كلها جمعت في هذه الواحدة حتى طالت وامتدت

(1) البيت للمتنبي في ديوانه: 353/1، وشرح أبيات المغني: 256/1، ودرة القواصص: 124، وحاشية الدسوقي على المغني: 130/1.

(2) عجز بيت من البسيط، للمتنبي، ومصدره:

من بعد ما كان ليالي لا صباح له

انظر ديوان المتنبي: 118/2.

(3) شرح ديوان المتنبي للواحدي: 137/1.

(4) في (س) بزيادة: أي أم.

(5) قال الدسوقي في حاشيته على المغني 130/1: إذ هو فعل قلبي، والمعنى: فشكّ في وحدتها، وتعددها بهذا العدد الخاص.

وامتدت إلى يوم القيامة⁽¹⁾ (فطلب التعيين) لالتباس الأمر عليه (وهذا من تجاهل المعارف)، الذي سماه السكاكي: سوق المعلوم مساق غيره لنكتة⁽²⁾ (كقوله:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ
(.....)

موضع بالشام، أو بديار بكر⁽³⁾

..... (مَالِكُ مَوْرِقَا كَأَنَّكَ لَمْ تُجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ)⁽⁴⁾

بيت من الطويل، لكيلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد حين قتله يزيد الشيباني⁽⁵⁾، ما: اسم استفهام تعجبي، أو تويخي، ومورقا: اسم فاعل من أورق الشجر إذا صار ذا أوراق، نصب على الحال، والتجاهل في استعمال كأن، وفي الاستفهام عن سبب كونه مورقا، فإنها لما رآته مورقا مع فقدان ابن طريف شكت في أن ذلك بالسبب العادي، أو لعدم جزعه عليه.

(1) شرح ديوان التني للواحدي: 137/1.

(2) انظر مفتاح العلوم: 427.

(3) انظر معجم البلدان: 334/2.

(4) البيت لكيلى بنت طريف في: شرح أبيات المغني 274/1، وشرح شواهد المغني 148/1.

(5) ولا نسبة في: أمالي القاضي 274/2، والممع 486/1، ومفتاح العلوم 427، ولسان العرب (خ. ب. ر) 14/3.

والشاهد فيه: قوله: كأنك، وهو من تجاهل المعارف.

(5) لكيلى هي: ليلي بنت طريف بن الصلت، وقيل الفارعة، وقيل فاطمة، التغلبية، الشيبانية، شاعرة من الفوارس (ت: 200هـ).

انظر جهرة الأنساب: 307، وفيات الأعيان: 32/6، الأعلام: 128/5.

- والوليد هو: الوليد بن طريف بن الصلت بن طارق بن عمرو بن فد وكس الشيباني، كان على رأس الحوارج، خرج في خلافة الرشيد وحشد جموعا كثيرة، فأرسل إليه الرشيد جيشا يتقدمه أبو خالد، يزيد الشيباني، فلقى الوليد فقتله سنة (179هـ).

انظر جهرة النسب للكلبي: 573، وفيات الأعيان: 31/6، شذرات الذهب: 288/1، 289/1، الأعلام: 120/8.

- ويزيد الشيباني هو: أبو خالد، يزيد بن يزيد بن زائدة الشيباني، من الأمراء المشهورين، والشجعان المعروفين، كان واليا بآرمينيا (ت: 185هـ).

انظر الكامل في التاريخ: 169/6، جهرة النسب للكلبي: 511، 512، وفيات الأعيان: 327/6، الأعلام: 188/8. وانظر القصة بأكملها في: وفيات الأعيان 31/6.

(وعلى هذا) أي: على تقدير الاتصال (فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاداً، ويكون تقديم الخبر وهو أحاداً على المبتدأ وهو كيلتناً تقديماً واجباً، لكونه) أي: الخبر (المقصود بالاستفهام مع سُدَّاس) و⁽¹⁾ مثل هذا التقديم أولوي لا واجب عند سيويه⁽²⁾، قيل: هَلَّا جعل كل شيء في موضعه فأعرب أحاداً مبتدأ، وكيلتناً خبراً، وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدّر، والعطف عليه كما قال سيويه في نحو: مَنْ أبوك، وكيف حالك⁽³⁾، وأجيب: بأن المنقول عن سيويه إنما هو في اسم الاستفهام نكرة بعد معرفة، ولو سلم فالغرض الإخبار عن ليلته لا عن واحدة، أو ست في واحدة⁽⁴⁾، وما قيل: إن فِعْلاً، وَمَفْعَلاً المعدولين لم يستعملوا في كلامهم إلا حالين، أو خبرين⁽⁵⁾، فإردده قوله:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَيْسُهُ ذُكَّابٌ يُبْغِي النَّاسَ مَتْنًى وَمَوْحَدٌ⁽⁶⁾

(إذ شرط الهمزة المعادلة لَأَمْ أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما)⁽⁷⁾ صفة جرت على غير من هي له (ويلي أَمْ المعادلة الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه) مبتدأ كان أو خبراً، فلا حاجة إلى تقدير مع معادله [كما ظن]⁽⁸⁾، كما (تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أُرِيدَ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو) بتقديم الخبر على المعطوف (وإن شئت) قلت: (أُرِيدَ أَمْ عَمْرُو قائمٌ) بتأخير الخبر عنه، وحيث حذف الخبر فعلى أحد هذين التقديرين، كقوله:

(1) في (س) بزيادة: فيه أن.

(2) انظر الكتاب: 169/3، 170.

(3) القائل ابن الصانع، وقوله هذا ذكره الشمني في المنصف: 101/1.

(4) الحجب الشمني في المنصف: 101/1.

(5) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 183/1.

(6) البيت من الطويل، لمساعدة بن جوبة في شرح شواهد المعنى: 942/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 62/1،

57/8، والمقتضب: 317/2. الشاهد فيه: استعمال فِعْلاً وَمَفْعَلاً غير حالين.

(7) في (س) بزيادة: من قبيل.

(8) ساقط من (س).

ومن ظنه ابن الملا في منتهى أمل الأريب 183/1.

أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَّاحِلٍ وَبَيْنَ الثَّقَاءِ أَلَسْتَ أُمُّ مَسَالِمٍ؟⁽¹⁾

(وإذا استفهمت عن تعيين الخبر) [قلت]⁽²⁾: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ أُمُّ قَاعِدَةٍ، وَإِنْ شئت⁽³⁾: أَقَائِمٌ أُمُّ قَاعِدٍ زَيْدٌ، وَإِنْ قَدَرْتَهَا) أي: إِنْ [قَدَرْتُ]⁽⁴⁾ أُمُّ فِي قَوْلِ الْمُتَنَبِّي (منقطعة، فالمعنى: أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ لَيْلَتِهِ بِأَنَّهَا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى طَوْلِهَا فَشَكَ) 1/48
فِي أَنَّهَا وَاحِدَةٌ (فَجَزَمَ بِأَنَّهَا سِتٌّ فِي لَيْلَةٍ) وَاحِدَةٌ لَاسْتِطَالَتِهَا (فَاضْرَبَ)، عَنْ إِخْبَارِهِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ أُمَّ الْمُنْقَطَعَةِ مُقَدَّرَةٌ بِبَيْلٍ وَحَدَهُ (أَوْ شَكَ هَلْ هِيَ سِتٌّ فِي لَيْلَةٍ أَمْ لَا) بَعْدَ أَنْ جَزَمَ بِوَحْدَتِهَا لَمَّا اسْتَطَالَهَا، وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ شَأْنُ اللَّيْلِ الْوَاحِدَةِ (فَاضْرَبَ) عَنْ إِخْبَارِهِ بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ (وَاسْتَفْهَمَ) بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِبَيْلٍ وَهَمْزَةٍ، فَالْوَجْهَانِ اتَّفَقَا فِي الْإِخْبَارِ وَالشَّكِّ بَعْدَهُ، وَافْتَرَقَا بِالْجَزْمِ بَعْدَ الشَّكِّ وَعَدَمِهِ (وَعَلَى هَذَا) أَي: عَلَى تَقْدِيرِ أُمِّ مُنْقَطَعَةٍ سِوَاكَ كَانَتْ لِحْضُ الْإِضْرَابِ، أَوْ مَعَ الْاسْتِفْهَامِ (فَلَا هَمْزَةٌ مُقَدَّرَةٌ) قَبْلَ آحَادٍ لِأَنَّ الْمُنْقَطَعَةَ تَأْتِي مَسْبُوقَةً بِالْخَبَرِ (وَيَكُونُ تَقْدِيمُ آحَادٍ لَيْسَ عَلَى الْوَجُوبِ، إِذِ الْكَلَامُ) قَبْلَ أُمِّ، وَقِيلَ: بَعْدَ أُمِّ⁽⁵⁾ (خَبَرٍ، وَأَظْهَرَ الرَّجْهَيْنِ الْإِتِّصَالَ، لِسَلَامَتِهِ مِنَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ يَكُونُ سِدَاسًا خَبَرًا عَنْهُ فِي وَجْهِ الْإِنْقِطَاعِ) لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: بِلْ هِيَ، أَوْ بِلْ أُمِّي سِدَاسٌ، [لَمَّا]⁽⁶⁾ عَرَفْتَ أَنَّ النِّحَاةَ عَلَى أَنَّ الْمَفْرُودَ لَا [يَلِي الْمُنْقَطَعَةَ]⁽⁷⁾ (كَمَا لَزِمَ) أَي: الْإِحْتِيَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُبْتَدَأِ (عِنْدَ الْجُمْهُورِ فِي إِثْنِهَا لِرَبْلٍ أَمْ شَاءَ) هَذَا يَقْتَضِي وَجُودَ الْخِلَافِ فِي لَزُومِ وَلِيٍّ أُمِّ الْجُمْلَةِ، فَيَعَارِضُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ خَرَقَ

⁽¹⁾ البيت من الطويل، للذي الرمة في الكتاب: 551/3، وأما ابن الشجري: 321/1، وأما القاضي:

58/2، والأزهية: 36. ويلا نسبة في الإنصاف: 482/2، والخصائص: 219/2.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ في (س) بزيادة: قلت.

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ الفاعل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

⁽⁶⁾ في (س): كما.

⁽⁷⁾ في (س): لا يليها.

إجماع النحويين في ذلك⁽¹⁾، إلا أن يحمل هذا على أن إجماعهم غير معتبر [كما ذهب إليه بعض العلماء]⁽²⁾ (و) لسلامته (من الاعتراض بمجمل أم هي سداس³ بين الخبر وهو آحاد، والمبتدأ وهو كيلتأ)، هذا مبني على ما [سيأتي]⁽³⁾ في الباب الخامس: من أن الأمر إذا دار بين كون المحذوف أولاً، وكونه ثانياً، فكونه ثانياً أولاً، وإلا لجاز أن يكون المحذوف هنا مبتدأ لآحاد⁽⁴⁾ (و) لسلامته (من الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه)، فلا يكون ما تضمنه كلاماً لأنه قول مفيد، وكذا لا فائدة في الإخبار عن ليلة بأنها ليلة واحدة، وإن ظنَّ أنه حق العبارة⁽⁵⁾، لأن ليلة واحدة، إلا أن يقال: إن هذا مفيد باعتبار أنها ليلة لم يزد فيها⁽⁶⁾ (ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل) وفيه دليل على أن حذفها ليس بضرورة (بخلاف حذف المبتدأ) فإنه كثير.

(واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات: أي⁽⁷⁾: أمور كل منها خطأ في اللغة سماعاً أو قياساً⁽⁸⁾).

[اللحن الأول]⁽⁹⁾: (استعمال آحاد و سداس بمعنى واحدة ونست، وإنما هما بمعنى واحدة واحدة ونست ست) فإنهما معدولان عن العدد المكرر، لأننا وجدنا آحاداً و واحدة واحدة بمعنى واحد، وفائدتهما: تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد، نحو:

(1) انظر: ص 243 من هذا البحث.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): سيجيء.

(4) انظر معني اللب: 711/2.

(5) ظنه ابن الصائغ، انظر المنصف: 102/1.

(6) هذا القول للدماميني، انظر شرح المعني: 102/1.

(7) في (س) بزيادة: على.

(8) هذا مأخوذ من كلام الحريري في درة الغواص: 177.

(9) في (س): اللعينة الأولى.

قَرَأْتُ الْكِتَابَ جُزْءًا جُزْءًا، فكان القياس في باب العدد أيضا التكرار عملا بالاستقراء⁽¹⁾، فإذا استعمل فيما لا تكرر فيه كان لحنًا، وخروجًا عن قياس استعماله⁽²⁾ قيل: [يَـمُـحْتَمَلُ]⁽³⁾ أنه قصد التقسيم، والمعنى على الانقطاع: / الإخبار⁴⁸ بـ عن ليلة فراقه بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة، أي: كل جزء [من أجزائها]⁽⁴⁾ بمثابة ليلة، ثم [رأى أنها أطول من ذلك]⁽⁵⁾ فأضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحد واحد من أجزاء الليلة، وعلى الاتصال طلب التعيين لأحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه⁽⁶⁾ [وفيه أن هذا سقط]⁽⁷⁾ في العربية.

و[اللحن الثاني]⁽⁸⁾: (استعمال سداس، وأكثرهم⁽⁹⁾ ياباه) أي: [أكثر البصريين]⁽¹⁰⁾ [يأبى استعمالها]⁽¹¹⁾ فيكون لحنًا على رأيهم، خلافا للمبرد والكوفيين⁽¹²⁾، والمتنبّي كوفي فلا يضره استعمالها، ولهذا حمل قوله: 'لحنا' على التغليب⁽¹³⁾ ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة قال الرضي: 'وقد جاء فعّال، ومُفعّل في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقًا، والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة. والسماع مفقود، بل يستعمل على وزن فعّال من واحد إلى عشرة مع ياء النسب'⁽¹⁴⁾.

(1) هكذا قال الرضي في شرح الكافية: 114/1.

(2) في (س) بزيادة: وما.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): منها.

(5) في (س): استظاها.

(6) القائل الدماغي، انظر شرح المفني: 102/1.

(7) في (س): فسقط.

(8) في (س): اللحن الثانية.

(9) في (س) بزيادة: أي: أكثر البصريين.

(10) في (س) وردت في الرقم السابق.

(11) ساقط من (س).

(12) انظر المقتضب: 316/2، والمجم: 100، 99/1.

(13) حله الشمسي في المنصف: 103/1.

(14) انظر شرح الرضي على الكافية: 114/1.

(و) [اللحن الثالث]⁽¹⁾: (تصغير ليلة على لَيْلَة، وإنما صغرتها العرب على لَيْلِيَّةٍ بزيادة الياء على غير قياس)، فيكون تصغيرها بدون الياء لحنًا لعدم موافقته، يعني: أن [للاستعمال]⁽²⁾، وإن كان على القياس، وكما صغرت بزيادة الياء على غير قياس [كذلك]⁽³⁾ جمعت جمع تكسير⁽⁴⁾، فقالوا: 'الليالي' لأنهما أخوان (حتى قيل: إنها مبنية على لَيْلَة) تصغيرها على لَيْلِيَّةٍ مبني على أن أصلها لَيْلَاءٌ فحذفت الألف، قاله الجوهري⁽⁵⁾ (في نحو قول الشاعر:

فِي كُلِّ مَا يَوْمٌ وَكُلِّ لَيْلَاءٍ)⁽⁶⁾

عجز بيت من السريع لَغفل صدره:

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشَقَّاهُ

[يا: حرف تنبيه، أو نداء، حذف مناداه]⁽⁷⁾ والويح: كلمة ترحم، ومن: بيان للضمير ويحه، والجمال: زوج الناقة، وما أشقاه: جملة تعجبية وبه يتعلق في،

(1) في (س): اللحنة الثالثة.

(2) في (س): الاستعمال.

وانظر درة الغواص: 177.

(3) ساقط من (س).

(4) بزيادة ما سقط في الرقم السابق. وانظر شرح شواهد الشافية: 102/4.

(5) الصحاح (ل. ي. ل) 2/ 1351.

(6) البيت بلا نسبة في: شرح شواهد المغني 1/ 150، وشرح أبيات المغني 1/ 280، والمحاضرات 1/ 278، وفي شرح شواهد الشافية برواية:

فِي كُلِّ مَا يَوْمٌ مَا وَكُلِّ لَيْلَاءٍ حَتَّى يَقُولُ كُلُّ رَأَى إِذْ رَأَى
يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشَقَّاهُ

وفي لسان العرب: (د. ل. م) 3/ 402: أن ابن جني نسب إلى دلم أبو زغب.

والشاهد فيه: والاستشهاد به إنما يتم إذا كانت ألف لَيْلَاءٍ كالف سُعْلَاءِ.

(7) ساقط من (س).

وما: زائدة، وصف هذا بأنه كثير العمل لا يهدأ من الحركة نهاراً وليلاً، قيل: فهو يتعجب من شقاوته، ويترحم له⁽¹⁾، والاستشهاد به إنما يتم إذا كانت ألف ليله كالف سَعْلَاهُ⁽²⁾، وأما إذا قدرت ألف إشباع كالف العُقْرَبُ فلا⁽³⁾.
 وما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين: استطالة الليل) بأن وصفها بالامتداد إلى يوم التناد (وتصغيرها)، فإنه يدل على قصر الليل (وبعضهم) يعني الكوفيين (يثبت مجيء التصغير للتعظيم)⁽⁴⁾ ولو حل [على هذا]⁽⁵⁾ لاندفع المحذور، ويكون كناية عن بلوغ الغاية في العظم، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده⁽⁶⁾ (كقوله:

دُوَيْهِيَّةٌ تُصَفِّرُ مِنْهَا الْأَكَابِلُ⁽⁷⁾)

عجز بيت من الطويل، للكبيد⁽⁸⁾، صدره:

(وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوَفَ تُدْخَلُ بَيْنَهُمْ)

(1) الفائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 196/1.

(2) السَّعْلَةُ، والسَّعْلَاءُ - بكسر السين - الغول، أو ساحرة الجن. انظر القاموس المحيط: (س. ع. ل) 447/3.

(3) المقصود العُقْرَابُ في قول الشاعر:

أهوذ بالله من العقرب الشاللات عقد الأذناب

(4) بيت من الرجز، بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 795/2، وشرائر الشعر ص: 33. انظر المجمع: 378/3.

(5) في (س): عليه.

(6) انظر شرح الشافية: 191/1.

(7) البيت للبيد في ديوانه 111، وشرح شواهد المغني: 150/1، وشرح أبيات المغني: 281/1، والخزانة: 94/1، 159/6. وبلا نسبة في الإنصاف: 139/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 114/5، والمجمع: 378/3.

(8) والشاهد فيه: تصغير دويهة للتعظيم. في (س) بزيادة: ابن ربيعة.

دويهة: تصغير داهية، وهي الموت، وأجيب: بأن تصغيرها لتقليل المدة⁽¹⁾، أو على حسب احتقار الناس لها، أي: مجيئهم ما يحرقونه مع أنه عظيم في نفسه تصغر منها الأنامل، أي: رموس الأصابع، واصفرارها: كناية عن الموت.

(الثالث) من أوجه أم: (أن تقع زائدة ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى:

﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾⁽²⁾ إن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير،⁽³⁾ وعلى هذا/ 1/49

فالجملتان استئناف كأنه لما قال: أفلا تبصرون، [قالوا]⁽⁴⁾ ما نبصر، فقال: أنا خير

(والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤبة: تصغير جؤوة، بمعنى: غيرة في حرمة،

اسم [أمه]⁽⁵⁾ منقول منه، كما أن اسمه منقول من اسم الأسد.

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَغْلَةُ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ⁽⁶⁾

بيت من البسيط، [فجملته الاستفهام]⁽⁷⁾ في هل نصب بشعري على أنه

مصدر مضاف إلى الفاعل، أي: يا ليت شعري بهذا الأمر ثابت، أو رفع⁽⁸⁾ خبر

لَيْتَ، والشعر: بمعنى الشعور، فزيادة فيه⁽⁹⁾ ظاهرة بخلاف الآية لإمكان

[جعلها]⁽¹⁰⁾ متصلة، أو منقطعة كما مر، ويروى: ألا منجى⁽¹¹⁾، أي: هل ينجو

(1) الجيب الحسين الجار بردي، انظر مجموعة الشافية: 2/49، وشرح الشافية: 1/191.

(2) الزعر: 50، 51.

(3) قال المبرد في المختضب: 3/243. فاما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف ملاهيم فيقول: أم زائدة،

ومعناه أفلا تبصرون أنا خير.

(4) في (س): قيل.

(5) في (س): أم الشاعر.

(6) البيت لساعدة في شرح شواهد المغني: 1/156، وشرح أبيات المغني: 1/284، والخزانة: 8/161،

والأماشي الشجرية: 2/336، والأزمية: 131. وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ: 1/319، وحاشية

الفسوقي.

(7) على المغني: 1/133، ولسان العرب: (أ. م. م) 1/230. والشاهد فيه: أن أم زائدة.

(8) في (س): فالجملتان الاستفهامية.

(9) في (س): زيادة: على أنها.

(10) في (س): زيادة: أم.

(11) في (س): جعل أم فيها.

(12) رواء السكري في شرح اشعار الملليين: 3/1122.

أحد من الهرم أم يندم إنسان على العيش بعد الشيب، فتكون أم للإضراب.
(الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيء) كَسَيْدُ (وَجَمِيرُ) كَدْرُهُمْ،
هما اسما قبيلتين⁽¹⁾ (وانشدوا):

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلَمَهُ⁽²⁾

بيت من المنسرح، [لـ]بجير بن غنمة الطائي⁽³⁾ ذو: بمعنى الذي⁽⁴⁾ عطف
على خبر المبتدأ وهو 'خليلي'، ويرمي: استئناف لبيان مواصلة، أو حال، أو خبر
ثان فاعله ضمير [خليلي]⁽⁵⁾، وبالسهم: يتعلق به، وورائي: ظرف له، وهو من
الأضداد يكون بمعنى قدام، وخلف، [والثاني أنسب هنا]⁽⁶⁾ ليفيد كونه خليله على
حفظ الغيب⁽⁷⁾، [وفيه شاهد على استعمال 'ذو' بمعنى الذي، وأم' بمعنى آل،

(1) طيء هي: طيء بن أدد، قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية. انظر: معجم قبائل العرب 2/ 689.
- حير هي: من أصول قبائل اليمن. انظر الباب في تهذيب الأنساب: 1/ 276، ولب الألباب في تهذيب:
الأنساب 139.

(2) البيت لبجير في شرح شواهد المغني: 1/ 160، وشرح آيات المغني: 1/ 287. وبلا نسبة في معاني الحروف
للرمانى: 71، وشرح المقصل لابن يعيش: 9/ 20، وشرح الأشموني: 1/ 197، ولسان العرب: (س. ل.
م) 4/ 666. والشاهد فيه: أن أم للتعريف.
والبيت ملفق من البيتين:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَمَاتِي
يَنْهَرْنِي مِنْكَ غَيْرَ مَعْتَلِرٍ
لَا أَجْنَةَ عَنْدَهُ وَلَا جَرْمَهُ
يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْلَهُ

(3) ساقط من (س).

- وبجير هو: بجير بن غنمة، أحد بني بولان بن عمرو بن الفوت بن طيء، شاعر جاهلي مقل.
انظر المؤلف والمختلف: 71، معجم الشعراء: 37، المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 1/ 464، شرح شواهد
المغني: 1/ 160.

(4) في (س) بزيادة: مع صلتة.

(5) في (س): الخبر.

(6) في (س): والأنسب هنا الثاني.

(7) في (س) بزيادة: والسلمة ككلمة: الحجارة.

واستشهد به الجوهري على أن السِّلَمة - بكسر اللام - واحدة السلام، وهي الحجارة⁽¹⁾.

(وفي الحديث: لَا لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَنْصِيَامٌ فِي انْسِقَرَاءِ) ⁽²⁾ قال الأزهرى: ألوجه أن لا يثبت الألف في الكتابة لأنها ميم جعلت كالألف واللام، ⁽³⁾ قيل: في عدّ [هذه] ⁽⁴⁾ الميم من حروف المعاني نظر، لأنها بدل لا أصل ⁽⁵⁾، [ويرد على هذا القائل] ⁽⁶⁾ عدهم واو القسم وتاء منها ⁽⁷⁾ (كذا رواه النمر بن تولب [رضي الله عنه] ⁽⁸⁾) قال ابن يعيش: لم يروِ النمر عن النبي عليه [الصلاة] ⁽⁹⁾ والسلام [غير هذا الحديث] ⁽¹⁰⁾ (وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها) أي: في الحرف الأول لكونه من

(1) ساقط من (س). وانظر الصحاح: (س. ل. م) 2 / 1441.

(2) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 75 / 17 كتاب: باقي مسند الأنصار، باب: حديث كعب بن عاصم الأشعري. والطبراني في المعجم الكبير 172 / 19، حديث كعب بن عاصم، رقم 387.

(3) في (س) بزيادة: وما. انظر تهذيب اللغة: 625 / 15.
- والأزهري هو: أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهر بن طلحة بن نوح بن أزم، المعروف بالأزهري، الإمام المشهور في اللغة. من مصنفاته: تهذيب اللغة، وغريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، وتفسير السبع الطوال (ت: 370هـ).

انظر معجم الأدباء: 112 / 5، وفيات الأعيان: 334 / 4 - 336، شذرات الذهب: 72 / 3، الأعلام: 311 / 5.

(4) ساقط من (س).

(5) القائل المرادي في الجنى الداني: 140.

(6) في (س): ويرده.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 300 / 4، وشرح المفصل لابن يعيش: 32 / 8.

(8) ساقط من جميع النسخ.

- النمر بن تولب هو: النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العلكي، شاعر غنصرم من الصحابة الأجلاء، كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيس لجودة شعره، وكثرة أمثاله (ت: 14هـ).

انظر طبقات الشعراء: 90، الشعر والشعراء: 191، 192، الأغاني: 273 / 22 - 285، الأعلام: 48 / 8.

(9) زيادة يقتضيه المقام.

(10) في (س): غيره.

انظر شرح المفصل لابن يعيش: 20 / 9.

الحروف القمرية التي يجمعها قولك: أبغ حجك وخف عقيمه⁽¹⁾ (لحمو: غلام، وكتاب، بخلاف رجل، وناس، ولباس) مما في أوله الحروف الشمسية، وهي ما عدا القمرية، فلا تجري فيها هذه اللغة، لأن اللام [بالإدغام]⁽²⁾ كالزائل المعلوم فأنى يبدل منها الموجود (وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: نَحْلُ الرُّمَحَ وَارْكَبْ أَمَقْرَسَ، ولعل ذلك) أي: الإدغام مع الراء، والإبدال مع الفاء (لغة لبعضهم، لا لجميعهم)، توفيقاً بين القولين (ألا ترى إلى البيت السابق؟) كيف أبدلت مع السين⁽³⁾ (وأنها في الحديث دخلت على النوعين) فإن ألباء من القمرية، وألصاد و ألسين⁽⁴⁾ من الشمسية، والله درّه حيث استطرد لبحث أم بحث آل للتعريف، وخرج إليه بهذا التلفيق⁽⁵⁾ اللطيف فقال:.

(1) انظر البرهان في تجويد القرآن: 10.

(2) في (س) بزيادة: بواسطة إدغامها.

(3) في (س): وهي من التسمية.

(4) في (س): والشين.

(5) الانتقال أفضل من التلفيق، لأن التلفيق لا يتناسب مع قه درّه فهو صيغة مدح، والتلفيق ليس كذلك.

[مبحث: أل]

(أل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه) من المؤنث، والمثنى /، والمجموع، هذا ما ذهب إليه الجمهور: من أن أل اسم برأسه، ألزم 49/ ب دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف⁽¹⁾، وذهب الزخشي: إلى أنه منقوص من الذي وفروعه⁽²⁾، وضعفه الرضي: بأن لام الذي زائدة⁽³⁾ (وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين)، هذا على قول الجمهور⁽⁴⁾، و[أما]⁽⁵⁾ ما سيأتي في الجهة الثانية: من أن تعلق في بالزاهدين ممتنع إذا قدرت أل الموصولة، وأما إذا قدرت للتعريف فواضح⁽⁶⁾، فعلى قول المازني، ومن استدل [بذلك على أن المصنف أراد هنا]⁽⁷⁾ أن أل إذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يصح حمله على الموصولية مع جواز [الحرفية]⁽⁸⁾ فقد وهم⁽⁹⁾، لأن من قال بموصولية أل لم [يقبل بحرفيتها]⁽¹⁰⁾، ولهذا⁽¹¹⁾ قيل: لا بد أن تفيد هنا بما إذا لم تكن للعهد، وإلا فلا خلاف في حرفيتها في نحو: جَاءَنِي ضَارِبٌ فَأَكْرَمْتُ الضَّارِبَ⁽¹²⁾، وكذا [بما إذا

(1) واستدلوا بعود الضمير عليها في السعة، نحو: ألمرور به زيد، ويدخوها على الفعل نحو: ألترضى.

انظر شرح الجمل لابن عصفور: 122/1، شرح التصريح: 160/1.

(2) انظر المفصل: 143.

(3) شرح الرضي على الكافية: 12/3.

(4) انظر الارشاد: 531/1، والمصنف: 104/1.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر مخني اللبيب: 622/2، 623.

(7) في (س): به على أنه أراد المصنف.

(8) في (س): عدم حمله عليه.

(9) المترهم وحبي زادة في مواهب الأريب: 84/ب.

وانظر رأي المازني في شرح التسهيل: 200/1، وشرح الأشموني: 195/1.

(10) في (س): يجوز حرفيتها.

(11) في (س): ولذا.

(12) قائله الدمامي، انظر شرح المغني: 104/1.

لم يكونا⁽¹⁾ بمعنى الثبوت⁽²⁾، [كما يشير إليه]⁽³⁾ قوله: (قيل: والصفات المشبهة)، قال ابن مالك⁽⁴⁾: «وتوصل بصفة محضة»⁽⁵⁾، وفسرها [ابن عقيل]⁽⁶⁾: «باسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة»⁽⁷⁾ (وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تقول بالفعل) الدال على الحدث، لنقصان مشابقتها به⁽⁸⁾ (ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق)⁽⁹⁾ إذ لو كانت موصولة لزم أن يؤول أفعَلُ بالفعل، ولا فعل له دال على الزيادة حتى يؤول به إلا في مسألة الكحل⁽¹⁰⁾، وهو فيها مجرد عن آل، وأما مع آل فليس في اللفظ ذكر المفضل عليه⁽¹¹⁾، فجعلوا آل فيه للعهد إحالة على رجل معهود بزيادة الفعل على آخر معروف، فإن معنى «جَاءَ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ»: جاء زيد المعهود بزيادة فضله على من يعلم (وقيل: هي في الجميع) أي: المشتق والجامد (حرف تعريف) وهو قول المازني، صرح به الفتازاني⁽¹²⁾، ومحكي عن الأخفش، [ذكره]⁽¹³⁾ ابن عقيل⁽¹⁴⁾ (ولو صح ذلك) أي: كونها حرف تعريف⁽¹⁵⁾ الجميع (لمنعت من إعمال اسمي الفاعل

(1) في (س): فيما كانا.

(2) في (س) بزيادة: صرح به الفتازاني.

(3) في (س): وإليه يشير.

(4) في (س) بزيادة: في شرح السهيل.

(5) شرح السهيل: 201 / 1.

(6) في (س): شراحه.

(7) انظر المساعد: 149 / 1.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 414 / 3.

(9) انظر شرح الألفية لابن الناطم: 482.

(10) مسألة الكحل هي: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فيجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل لحسنه في عين زيد».

(11) انظر الكتاب: 31 / 2، وشرح السهيل: 68 / 3، وشرح الرضي على الكافية: 463 / 3 - 471.

(12) انظر شرح الرضي على الكافية: 453 / 3.

(13) قال في المطول 82: «واللام في اسم الفاعل، واسم المفعول، اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني».

(14) في (س): قاله.

(15) انظر المساعد: 149 / 1.

(16) في (س) بزيادة: في.

الفاعل والمفعول) بمعنى: الحال، أو الاستقبال، أو الماضي لبعدهما عن شبه الفعل، بدخول ما هو من خواص الاسم عليهما، واللازم باطل، [لقوله]⁽¹⁾:

قَيْتُ وَالْهَمُّ ثَلَاثَانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفٍ رَحِلِهِ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا⁽²⁾

ونقل عن المازني: أن انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر، قال الرضي: وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليست بموصول، فليس ذو اللام عنده فعلا في صورة الاسم⁽³⁾ (كما منع منه) من إعمالها (التصغير، والوصف)، فلا يقال: زَيْدٌ ضَوْبَرِبٌ عَمْرًا، ولا ضَارِبٌ عَاقِلٌ عَمْرًا⁽⁴⁾، وقبده صاحب اللب بما إذا كان الوصف قبل العمل⁽⁵⁾ (وقيل: موصول حرفي) قال أبو حيان: هو مذهب المازني⁽⁶⁾، والذي حكاه ابن مالك عنه ما حكيناه عن الأخفش: من أن آلٍ للتعريف⁽⁷⁾، والجمع بينهما: أنه اشترك المذهبان في كونها للتعريف، واختص مذهب المازني بالوصل (وليس بشيء، لأنها لا تؤول بمصدر)، يعني: مع صلتها، 1/50 لفساد التركيب في نحو: جَاءَ الضَّارِبُ، وتأويله⁽⁸⁾ / بِذُو الضَّرْبِ، كما قيل⁽⁹⁾، تكلف على أن ما من موصول حرفي إلا وهو مؤول به (وربما وُصِلَتْ) آلُ هذه

(1) في (س): قال الشاعر.

(2) البيت من البسيط، لجريير في: ديوانه 151 وبرواية:

بَايْتُ هُمُوسِي ثَلَاثًا طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفٍ وَجِوِ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا

وينفس رواية المصنف في الحزانة: 139/8.

وبلا نسبة في: شرح التسهيل 77/3، وشرح الرضي على الكافية 419/3.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 420/3.

(4) في (س) بزيادة: وهذا موافق لكلام الرضي.

(5) لم أقف على هذا الكتاب.

(6) في الارتشاف: 531/1 قال أبو حيان: فقال المازني: موصول حرفي.

(7) انظر التسهيل: 34، وشرح التسهيل لابن مالك: 200/1.

(8) في (س) بزيادة: بتقدير.

(9) القائل الدماغمي في شرح المغني: 104/1.

(بظرف، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، [وذلك]⁽¹⁾ دليل على أنها ليست حرف تعريف،) لأنه من خواص فلا يدخل على هذه الأشياء، فلا يشكل بالظرف لأن المراد به ما لا يدخل عليه حرف التعريف، بقرينة المثال، [وقيل]⁽²⁾:
 ما كان مضافاً⁽³⁾، [وقيل]⁽⁴⁾: 'ما كان تاماً بمعنى الجملة'⁽⁵⁾.
 (فالأول كقوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ (.....)

أي: على الذي معه وعنده

(.....) فَهُوَ حَرٌّ (.....)

خليق وجدير.

(.....) بِعَيْشَةٍ ذَاتِ مَعَةٍ⁽⁶⁾)

كذعه خلاف الضيق، وهو بيت من تام الرجز مقفى، أو بيتان من مشطوره، لنخل، وإنما يتعين أحدهما بالوقوف على بقية الشعر.

(1) في جميع النسخ: وهذا.

(2) في (س): فلا حاجة إلى ما قيل: مراد به.

(3) القائل الدماغي في شرح المني: 104 / 1.

(4) في (س): ولا إلى ما قيل: مراده به.

(5) القائل الشمني في النصف: 104 / 1.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المني / 161 / 1، وشرح آيات المني: 290 / 1، والحزانة: 475 / 1،

والمقاصد النحوية: 475 / 1، والارتشاف: 531 / 1، وشرح التسهيل: 203 / 1، وشرح الأشموني:

213 / 1، والجنى الثاني: 203. والشاهد فيه: وصل آل بظرف وهو المعه.

(والثاني: كقوله:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَّهُمْ ذَاكَ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ⁽¹⁾

بيت من الوافر دانت: خضعت وذلت، ورقاب: جمع رقة فاعله، واللام يتعلق به، ومعد- بفتح الميم-: ابن عدنان [وبنوه قريش، وهاشم القوم]⁽²⁾: بنو هاشم، أو قريش، والرسول: مبتدأ، ومنهم: خبره. قال أبو حيان: يريد الذين رسول الله منهم⁽³⁾، ومن النحويين من جعل آل فيه زائدة لا موصولة⁽⁴⁾، وقيل: بقاء من الذين، والباقي محذوف للضرورة، قيل: ولك أن تقول بمثله في على المع، واليبدع⁽⁵⁾.

(والثالث: كقوله:

... صَوْتُ الْجَمَارِ الْيَبْدُعِ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 161، وشرح أبيات المغني: 1/ 291، والخزانة: 1/ 33، والمساعد: 1/ 150، وتوضيح المقاصد: 1/ 446، 477، والهمع: 1/ 333، وفي المقاصد النحوية 1/ 15 وبرواية: بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصي.

والشاهد فيه: وصل آل بالجملة الاسمية في قوله: الرسول الله.

⁽²⁾ في (س): وأراد ببني معد: العرب، وقيل: قريش وهاشم، وبالقوم. انظر شرح شواهد المغني: 1/ 161.

⁽³⁾ انظر الارتشاف: 1/ 532.

⁽⁴⁾ قال أبو حيان في الارتشاف: 1/ 532: وقيل: هي زائدة في الرسول.

⁽⁵⁾ القولان لابن الملا الحسكفي في منتهى أمل الأريب: 1/ 223 (ع).

⁽⁶⁾ البيت للذي الحرق في شرح شواهد المغني: 1/ 162، وشرح أبيات المغني: 1/ 292، والخزانة: 1/ 31، والمقاصد النحوية 1/ 467.

وبلا نسبة في الإنصاف: 1/ 151، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 144، وشرح الرضي على الكافية:

15/ 3، والهمع: 1/ 332، ولسان العرب: (ج. د. ع) 2/ 56، (ع. ج. م) 6/ 197.

والشاهد فيه: وصل آل بالفعل المضارع في قوله: اليبدع.

بعض بيت من الطويل، لنُذِي الخرق: دينار بن هلال الطهوي⁽¹⁾، ونمائه:

(يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَيْثَا) صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدُعُ

وقبله:

أَتَانِي كَلَامُ الثُّغْلِيِّ ابْنُ دَيْسِقٍ قَمِي أَيُّ هَذَا - وَيَلُ - يَسْرَعُ

فاعل يقول ضمير ابن ديسق، ومفعوله: الخنى - [بفتح الخاء المعجمة والنون] -⁽²⁾ وهو [الفاحش من الكلام]⁽³⁾، وأبغض: مبتدأ، أي: أبغض أصوات العجم [لأن]⁽⁴⁾ خبره: صوت الحمار، والعجم: جمع أعجم وهو [الحيوان]⁽⁵⁾، والنطق: التكلم بالحروف المفهمة، واستعمل هنا في مجرد خروج الصوت، وناطقا: حال من [المبتدئ على رأي]، لا من فاعل يقول للفصل، ولا من الحمار، لأن تابع المضاف إليه لا يقدم على المضاف، ولا من العجم لتذكير الحال، إلا أن يكون ناطقاً بمعنى ذات نطق⁽⁶⁾، ويجدع - بالبدال المهملة - من التجديع [من الجدع بمعنى]⁽⁷⁾: الحبس، والحمار إذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه قيل⁽⁸⁾، وأما إذا

(1) هو قرط، ويقال ذو الخرق بن قرط الطهوي، أخو بني سعيدة بن عوف بن مالك بن حنظلة، شاعر. انظر المؤلف والمختلف: 150، معجم الشعراء: 83، المقاصد النحوية 1/ 476، شرح أبيات المغني: 300/1.

(2) في (س): كالعصا.

(3) في (س): وهو الكلام الفاحش.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): كل ما لا يقدر على الكلام.

(6) في (س): المستكن في أبغض، وقيل: من العجم، شبه صوته إذ يقول الخنى في بشاعته بصوت الحمار إذ تقطع أذناه، وصوت الحمار شنيع في تلك الحال فما الظن به فيها، فكان حقه أن يقول: ناطقة أو ناطقات، إلا أنه اتاب المفرد عن الجمع للضرورة، كقوله: كلوا في بعض بطنكم تغفؤ.

انظر متهى أمل الأريب: 227/1.

(7) في (س): وهو.

(8) القائل الدماضي في شرح المغني: 105/1.

جعل من الجدع الذي هو: قطع الأذن، فلا يظهر له معنى، [قلت]⁽¹⁾: بل يظهر، قال العيني: إن الحمار إذا كان مقطوع الأذن يكون صوته أرفع⁽²⁾، [ويرده أيضاً]⁽³⁾ قول الجوهري: حمار مجدع، أي: مقطوع الأذن، وأنشد البيت⁽⁴⁾، وما قيل: إن هذا القائل ظن أن المراد صوته بعد التجديع⁽⁵⁾، وليس كذلك، بل المراد: حالة التجديع، فإن صوته حالة قطع أذنه أكثر وأقبح لما يقاسيه من الألم، [ففيه إن]⁽⁶⁾ صوته في تلك الحالة غير مسموع.

(والجميع) أي: جميع ما ذكر من وصل آل بالظرف، وبالجملتين (خاص بالشعر) قيل: يتقضى بما حكاه الفراء: من أن رجلاً أقبل فليل لعربي: هاهو ذا، فقال: نعم/ الها هو ذا⁽⁷⁾ (خلافًا للأخفش، وابن مالك في الأخير) أما الأخفش 50/ب فقال في قوله أليجدع: أراد الذي يجدع، كما تقول: هو يضربك، تريد: الذي يضربك⁽⁸⁾، وأما ابن مالك فقال في التسهيل: 'وقد توصل بمضارع اختيار'⁽⁹⁾، [وبنى ذلك]⁽¹⁰⁾ على أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر منه [وبها يمكنه أن]⁽¹¹⁾ يقول: صوت حمار يجدع، ورد: بأن هذا يفضي إلى عدم تحقق الضرورة دائماً أو غالباً، لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب، ولإتيان بالأساليب المختلفة، وقلما يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه⁽¹²⁾، والمختار في تفسير الضرورة

(1) ساقط من (س).

(2) المقاصد النحوية: 468/1.

(3) في (س): على أنه يرده.

(4) الصحاح: (ج. د. ع) 926/1.

(5) القائل السيوطي، انظر شرح شواهد المعنى: 163/1.

(6) في (س): فغير مسلم، بل.

(7) القائل الدماميني في شرح المعنى: 105/1، وانظر شرح الرضي على الكافية: 15/3.

(8) انظر الصحاح: (ج. د. ع) 926/1.

(9) قال في التسهيل ص 34: 'وقد توصل بمضارع اختيار، وبمبتدأ وخبر، أو ظرف اضطراراً.'

(10) في (س): ومبني.

(11) في (س): وهنا لا مندوحة، بأن.

(12) انظر المنصف: 105/1.

عندهم أن يقال: هي ما لم ترد إلا في الشعر، وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أولاً.

(والثاني:) من أوجه ال (أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية) لأنها إن أشير بها إلى حصة معينة من مسمى الاسم فهو الأول، وإلى مسماء فالثاني⁽¹⁾ (وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرها، قال الرضي: لأم العهد كاللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أي: لقيه وأدركه، يقال: عهدت فلاناً، أي: أدركته وعهده إما يجري ذكره مقدماً⁽²⁾ (لنحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَسُولًا فَعَصَىٰ إِبْرَاهِيمُ الرَّسُولَ﴾⁽³⁾ (لنحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي رُجَاةِ الرَّجَاةِ كَأَنهَآ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾⁽⁴⁾، (لنحو: ﴿أَشْتَرَيْتَ فَرَسًا لَّمْ يَغْتِ الْفَرَسُ﴾) وإما بعلم المخاطب به قبل ذكره، نحو: «خَرَجَ الْأَمِيرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ إِلَّا أَمِيرٌ وَاحِدٌ»⁽⁵⁾ (وهذه [هذه]⁽⁶⁾) أي: ما يعتبر به ويدور معه وجوداً وعدمًا ما لم يمنع مانع (أن يُسَدَّ الضمير مسدها مع مصحوبها) أي: أن يصح سده مسدهما إن لم يمنع مانع، فلا يتفرض بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾⁽⁷⁾ فإن عدم صحته فيه لمانع، وهو عدم دخول الكاف على الضمير في الفصيح، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾⁽⁸⁾ فإن كانت ال فيه عهدية—كما⁽⁹⁾ عند الشافعية— فلا شك في صحة أن يقال: وهو خير، وإن

(1) في (س) بزيادة: ولذا قدم الأول على الثاني.

(2) شرح الرضي على الكافية: 242/3.

(3) المزمّل: 15، 16.

(4) النور: 35.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 242/3.

(6) في جميع النسخ: هـ.

(7) آل عمران: 36.

(8) النساء: 128.

(9) في (س) بزيادة: هو.

كانت جنسية كما⁽¹⁾ عند الحنفية، ولهذا استدلوا بها على خيرية كل صلح، سواء كان بين الزوجين، أو [لا]⁽²⁾، فلا يصح [سده]⁽³⁾ مسدهما، إذ الأصل: [مساواة الضمير]⁽⁴⁾ لمرجعه⁽⁵⁾، (أو) يكون مصحوبها (معهودا ذهنيا) يعني: ما يعلم من الخارج من غير سبق ذكره ولا حضوره حال التكلم، وهذا اصطلاح بعض النحاة⁽⁶⁾ وأما اصطلاح بعض آخر وهو مختار علماء⁽⁷⁾ المعاني [فيشير]⁽⁸⁾ إليه بقوله: وبعضهم أنها لتعريف العهد. انتهى⁽⁹⁾. ومن غفل عنه قال: جعل المصنف العهد الذهني قسما من لأم العهد إلحاقا له بالعهد الحقيقي⁽¹⁰⁾، والمحققون على أنه قسم من تعريف الجنس⁽¹¹⁾ (لحمو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾⁽¹²⁾) وهو نقب في أعلى ثور، وهو جبل في يمنى مكة على مسيرة ساعة، مكث فيه النبي - عليه الصلاة والسلام - مع أبي بكر - رضي الله عنه - ثلاثا⁽¹³⁾، ولم يسبق ذكره في الكلام (ولحمو: ﴿إِذْ يَأْيُفُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾⁽¹⁴⁾) وهي / سمره، أو سدره، ولم يسبق ذكرها (أو) يكون (معهودا حضوريا)، يعرفه المتكلم والمخاطب من غير سبق ذكره وهو حاضر عند المتكلم (قال ابن عصفور: ولا تقع هذه أي: ذات العهد الحضورى (إلا بعد أسماء الإشارة، لحمو: نَجَاءَنِي هَذَا

(1) في (س) بزيادة: هو.

(2) في (س): غيرهما.

(3) في (س): سد الضمير.

(4) في (س): مساواته.

(5) انظر متنى أمل الأريب: 1/ 237 (ع).

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 242.

(7) في (س): أهل.

(8) في (س): فقد أشار.

(9) انظر المطول: 79.

(10) القائل وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 87/ ب.

(11) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 256، 257، والارتشاف: 1/ 514.

(12) التوبة: 40.

(13) انظر معجم البلدان: (ث. و. ر) 2/ 86، 87.

(14) الفتح: 18.

الرَّجُلُ، أو) بعد (أي في النداء، نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، أو) بعد (إذا الفجائية نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ، أو في اسم [الزمان] ⁽¹⁾ الحاضر، نحو: الآن ⁽²⁾ انتهى) جعل الرضي اللام في الأولين لتعريف الحاضر، وفي غيرهما لتعريف الغائب ⁽³⁾ (وفيه نظر، لأنك تقول لشاتم رجل بمضرتك: لَا تُشْتِمِ الرَّجُلُ فهذه للحضور في غير ما ذكر)، فلا يصح حصره [فيه] ⁽⁴⁾، قيل: لعل ابن عصفور قصد بآل التي للحضور: ما يكون معها لفظ دال على الحضور كاسم الإشارة، ولفظي المنادى، والمفاجأة، ومادة اللفظ في الآن ⁽⁵⁾، وأجيب: بأن هذا القصد مع ما بعده إن تم في لفظ الآن لكونه اسما للوقت الذي أنت فيه لا يشركه فيه غيره، فلا يتم في نحوه مما هو اسم للزمن الحاضر كالساعة، والوقت، إذ مادة اللفظ فيها لا دلالة لها على الحضور ⁽⁶⁾، وقد يقال: الدال كما يكون لفظا يكون قرينة كما في مثال المصنف، قال أبو حيان: وما عدا الأربعة لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم فيه دليل، كقوله:

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ (7)

(ولأن التي بعد إذا ⁽⁸⁾ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فإنك إذا قلت: خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ لم يكن الأسد حاضرا حالة التكلم، بل حالة

(1) في (س): الزمن.

(2) انظر شرح الجمل لابن عصفور: 40/1.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 242/3.

(4) في (س): فيما ذكر.

(5) القاتل ابن الصائغ، وانظر قوله في النصف: 106/1.

(6) المجيب ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 239/1.

(7) تخرّيج هذا البيت في هذا البحث ص: 282.

(8) وانظر قول أبي حيان في الارتشاف: 514/1.

(8) في (س) بزيادة: الفجائية.

الخروج، ولا يستلزم الحضور الثاني الحضور الأول (فلا تشبه ما الكلام فيه)، وهو أن يكون مصحوبها بها حاضرا حالة التكلم، واجيب: بأن الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الإشارة في: ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِي وَهَذَا مِنْ عَدُوِّي ﴾⁽¹⁾ يريد: أن الحضور المحكي في حكم الحضور حالة التكلم⁽²⁾، فلا يرد ما قيل: إن المصنف لم ينف الحضور مطلقا بل حالة التكلم⁽³⁾ (ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها لازمة)، قال أبو علي: بني الآن لتضمنه اللام كأمس، وأما اللام الظاهرة فليست للتعريف، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على التكرات فتعرفها، والآن لم يسمع مجردا عنها، واحترز بالصحيح عما قال السيرافي: إنه إذا بني لشبهه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا، أو إبقائه في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام⁽⁴⁾، قيل: يَحْتَمِلُ أن ابن عصفور أراد ال التي في الآن لتضمنه إياها، لا المنطوق بها⁽⁵⁾، ورد: بأن ما تضمنه الآن معنى ال لا لفظها الذي الكلام فيه، وبأن قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو الآن متناول للساعة والحين، ولا يراد باللام فيهما إلا الملفوظ⁽⁶⁾، وما قيل: إن هذا أضعف من الأول لاقتضائه أن يخرج منه الآن لأن لاه لازمة، بخلاف لام الساعة والحين فإنها للتعريف⁽⁷⁾، فسهو بين (ولا [يعرف]⁽⁸⁾) أي: لا نرى نحن (أن التي للتعريف وردت لازمة)، كأنه لم يعتد بما قيل: / إن ال في الذي وفروعه للتعريف مع [أنها لازمة لما مر]⁽⁹⁾

ب/51

(1) القصص: 15.

(2) الجيب ابن الصائغ، وانظر قوله في المصنف: 106/1، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/139.

(3) القائل الشمي في المصنف: 106/1.

(4) قال الرضي في شرح الكافية 3/229، 230: الآن، قال الزجاج: بني لتضمنه معنى الإشارة ...، وقال السيرافي: شبه الحرف ...، وقال أبو علي: بني لتضمنه اللام كأمس.

(5) القائل الدمامي، انظر شرح المغني: 106/1.

(6) رده الشمي في المصنف: 106/1.

(7) القائل وحبي زادة في مواهب الأريب: ل 88/ب.

(8) في جميع النسخ: نعرف.

(9) في (س): لزومها، لما قال الرضي. انظر شرح الرضي على الكافية: 3/17.

أنها زائدة، ولا بما [نقل] ⁽¹⁾ شارح اللب عن سيويه: أن اللام في ألبته لازمة ⁽²⁾، قال الرضي: «لا أفعله ألبته» ⁽³⁾، كان اللام فيها في الأصل للعهد، أي: القطعة المعلومة مني لا تردد فيها ⁽⁴⁾، وإن جعل يعرف على بناء الغائب المجهول فالمراد عدم الاعتداد به (بجلاف الزائدة)، فإنها تعرف لزومها ⁽⁵⁾ (والمثال الجيد للمسألة) وهي: وقوع الـ للعهده الحضور في اسم الزمن الحاضر (قوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» ⁽⁶⁾) لسلامته [بما] ⁽⁷⁾ ذكر من الإيراد.

(والجنسية إما لاستغراق الأفراد) أي: إحاطة كل فرد فرد (وهي التي تخلفها كل) الأفرادي (حقيقة، نحو: «وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا» ⁽⁸⁾) وذلك لأن دلالة اللفظ على ماهيته خارجية، إما أن تكون بجميع أفرادها، أو [ببعضها] ⁽⁹⁾، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وإن أمكن تصورهما في الذهن، لكن الكلام في الشخصيات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بازائها، فإن لم يكن للبعضية - لعدم [دليلها] ⁽¹⁰⁾ وهو التثوين - وجب كونه للكل ⁽¹¹⁾ (ونحو: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي

(1) في (س): نقله.

(2) في (س) بزيادة: لما في القاموس: أنه يقال: لا أفعله ألبته، وبته.

قال السيد عبد الله في شرح لب الألباب في علم الإعراب: 179 وقد يجيء اللام لازما في بعضه، نحو: لا أفعله ألبته فإن سيويه حكم في كتابه بأن اللام فيه لازمة. وانظر الكتاب: 379/1.

- وشارح اللب هو: عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني، جمال الدين، ونبعت بالشراف، عالم بالعربية وأصول الفقه. من مصنفاته: شرح المنار في الأصول، وشرح لب الألباب في النحو، وشرح الشافية في التصريف. (ت: 776 هـ).

انظر بغية الوعاة: 54/2، شذرات الذهب: 242/6، الأعلام: 126/4، 127.

(3) ساقط من (ج) و(س).

(4) شرح الرضي على الكافية: 325/1.

(5) انظر شرح المفصل لابن عيش: 20/9، وشرح الأشموني: 240/1.

(6) المائدة: 3.

(7) في (س): عما.

(8) النساء: 28.

(9) في (س): لبعضها.

(10) في (س): الدليل.

(11) انظر شرح الرضي على الكافية: 237/3.

خُسْرَ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا»⁽¹⁾ فإن الاستثناء يدل على أنها للاستفراق (أو لاستفراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها كل) الإفرادي (مجازاً) اعترض: بأن الاستفراق العرفي تخلف كل فيه اللام بتجاوز نحو: 'جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ، أي: صاعه بلده، وليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ'⁽²⁾، واجب: بأن الاستفراق [الحقيقي]⁽³⁾ أن يراد كل فرد عما يتناوله اللفظ بحسب [اللغة والعرف أن يراد ذلك]⁽⁴⁾ بحسب متفاهم العرف، وعلى هذا لم تخلف كل فيه اللام مجازاً بل حقيقة، ولو سلم فالغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين⁽⁵⁾ (نحو: 'زَيْدُ الرَّجُلِ عِلْمًا أي: الكامل في هذه الصفة') الجامع لخصائص الرجال التي [علومهم هي]⁽⁶⁾، وإنما خلفت كل اللام فيه مجازاً لاستحالة أن يكون 'زيد' كل رجل حقيقة، وجواز أن يعتبر كل رجل مجازاً [للمبالغة]⁽⁷⁾ تبيينها على كماله في ذلك الوصف، أو في جميع الأوصاف، كان ما ثبت لهم من الصفة أو الصفات ثبت له⁽⁸⁾ (ومنه: «ذَلِكَ الْكِتَابُ»⁽⁹⁾)، على أن المعنى: ذلك كل كتاب، أي: هو الجامع لكمال كل كتاب، المستغرق لخصائص كل فرد من أفرادها، وإنما [فصل]⁽¹⁰⁾ لاحتمال أن تكون اللام فيه للعهد، والمراد به: الكتاب الموعود إنزاله لقوله تعالى: «إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قُرْآنًا ثَقِيلًا»⁽¹¹⁾ والجنس والكمال مستفاد من جهة أن معناه: أن ذلك هو الكتاب الكامل، كأن ما عده من الكتب في مقابله ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتاباً كما قال الزحخشري⁽¹²⁾، بناء على أن مفاد اللام حقيقة عنده الجنس، أو العهد، وإنما

(1) العصر: 2، 3.

(2) المعارض الدمايني في شرح المغني: 107/1.

(3) في (س): العرفي.

(4) ساقط من (س).

(5) الحبيب الشنبي، انظر المنصف: 107/1.

(6) في (س): هي علومهم.

(7) في (س): على المبالغة.

(8) انظر انتهى أمل الأريب: 144/1 (ع).

(9) البقرة: 2.

(10) في (س): قال: منه.

(11) المزمل: 5.

(12) انظر الكشف: 34/1.

الاستغراق يستفاد بمعونة القرائن، ومن غفل عنه غفل عن مراد المصنف⁽¹⁾ (أو لتعريف الماهية)، ويقال لها: لام الحقيقة، ولام الجنس، ومنها⁽²⁾ الداخلة على التعريفات/ (وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً)،⁽³⁾ لعدم ملاحظة جانب الأفراد فيها مطلقاً (لحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾⁽⁴⁾) أي: جعلنا مبدأ كل حي من هذا الجنس الذي هو جنس الماء (وقولك: ﴿ وَاللَّهُ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ﴾، أو لَا أَلْبَسُ الْكِبَابَ ولهذا) أي: ولأن اللام فيهما لتعريف الماهية (يقع الحث بواحد منهما)، إذ لم يكن هناك معهود، وليس للاستغراق لعدم الفائدة، فلزم الحث بذلك لوجود الماهية في ضمنه، ولا يضر وقوع المنازعة فيه، وأية مسألة لم [يقع النزاع]⁽⁵⁾ فيها؟، [فسقط]⁽⁶⁾ ما قيل: [إنها]⁽⁷⁾ للاستغراق⁽⁸⁾، وما استدلل به من وقوع الحث بالواحد منهما منازع فيه، فمذهب الشافعي أنه لا يحث إلا بتزوج ثلاث، كما صرح به الرافعي⁽⁹⁾، بناء على أن معنى الجمع باق على مع أداة العموم وليس مسلوباً بها كما ذهب إليه قوم [وفيه بحث]⁽¹⁰⁾، [إذ لو كان مذهبه]⁽¹¹⁾ مبني على كون اللام فيهما للاستغراق لزم ألا يحث إلا بالجميع، لا بالثلاث، بل هو مبني على أنها للجنسية الجمعية⁽¹²⁾، قال⁽¹³⁾ الشريف: جمهور أئمة التفسير واللغة على أن الجمع الحلي باللام يتناول كل واحد كالمفرد⁽¹⁴⁾،

(1) غفل عنه وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 1/89.

(2) في (س) بزيادة: اللام.

(3) في (س) بزيادة: وذلك.

(4) الأنبياء: 30.

(5) في (س): تقع المنازعة.

(6) في (س): فلا يرد.

(7) في (س): ولما منع أن يمنع كونها في مثال اليمين لتعريف الماهية، بل هي.

(8) القائل الدماغي في شرح المعنى: 107/1.

(9) انظر هذا القول في حروس الأفراح: 1/303، ومواهب الأريب: ل 89/ب.

- والرافعي هو: أبو القاسم، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، إمام الدين، المعروف بالرافعي، القزويني، الشافعي. من مصنفاته: شرح الوجيز في الفروع، وأمالى الشارحة على مفردات الفاتحة، التدوين في أخبار قزوين (ت: 623هـ).

انظر طبقات الشافعية الكبرى: 4/400، كشف الفنون: 2/2002، 2003، شذرات الذهب: 5/108، الأعلام: 4/55.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): على أنه لو كان مذهب الشافعي.

(12) القائل الشمني، انظر المصنف: 1/108.

(13) في (س) بزيادة: السيد.

(14) انظر المطول: 84.

ولذلك يقال: بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية، حتى إذا قال: 'والله لا أتزوج النساء' حنث بواحدة، وإذا قال: 'نساء' لا يحنث إلا بالثلاث (وبعضهم يقول في هذه): أي: في آل التي لتعريف الماهية (إنها لتعريف العهد)، [أي: الذهني، لقوله]⁽¹⁾: 'فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان تتميز بعضها عن بعض' لعله أراد بالبعض أبين مالك فإنه قال في شرح كافيته: 'ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية، نحو: **أَشْتَرْتُ اللَّحْمَ**'⁽²⁾ فإن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهودا بالعلم به، فهو كالمشاهد، أو ابن معزوز، حيث [زعم]⁽³⁾: '[أن آل]'⁽⁴⁾ للعهد الذهني لا غير⁽⁵⁾، وهو رأي الكسائي، ذكره الدمامني في شرح التسهيل⁽⁶⁾، وفي التلويح: 'ذهب المحققون إلى أن اللام للعهد، إلا أن القوم أخذوا بالحاصل فجعلوه أربعة أقسام'⁽⁷⁾، والفرق بين القولين: أنه لا يعتبر العهد مع لام الماهية، ولو ذهبنا على الأول، [ويعتبر على الثاني]⁽⁸⁾ (ويقسم المعهود إلى شخص وجنس) ويخص الجنسية بما تفيد الاستغراق.

(والفرق بين المعروف بآل هذه) يعني على القولين، أما على الأول: فظاهر، وأما على الثاني: فلأن المراد بالعهد الذهني، فيتنظم الفرق أيضا بينه وبين

(1) في (س): بدليل قوله.

(2) انظر الكافية الشافية: 137/1.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): أنها.

(5) رأي ابن معزوز في الجمع: 309/1.

- وابن معزوز هو: أبو الحجاج، يوسف بن معزوز الضبي، الأستاذ النحوي، شارح الإيفاض للفارسي، والرد على الزمخشري في المفصل (ت: 625هـ).

انظر بنية الرواة: 362/2، كشف الظنون: 212، 1776، الأعلام: 254/8.

(6) في تعليق الفراء على تسهيل الفوائد: 356/2 ذكر أن هذا الرأي للكاسي، وليس كما ذكر المؤلف أنه للكسائي.

- والدمامني هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي الأسكلداني، بلد الدين المعروف بابن الدمامني، عالم بالشريعة وفنون الأدب، تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رجع إلى الاسكندرية واستمر يقرئ بها، ويمكّم ويتكسب بالتجارة. من تصانيفه: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح تسهيل الفوائد، وشرح الخرجية (ت: 827هـ).

انظر الضوء اللامع المجلد الرابع: 184/7 - 187، بنية الرواة: 66/1، 67، شذرات الذهب: 181/7، 182، الأعلام: 57/6.

(7) التلويح: 117/1.

(8) في (س): وعلى الثاني يعتبر.

النكرة، ومن لم يفتن له قال: والعجب من المصنف أنه لم يتعرض للفرق بين العهد الذهني والنكرة مع القرب والاشتباه بينهما⁽¹⁾ (وبين اسم الجنس النكرة: هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام) مقيّد، حيث (يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الدهن)، وهي بهذا الاعتبار أخص من مطلق الجمعية (واسم الجنس النكرة) مطلق، حيث (يدل على مطلق الجمعية، لا باعتبار قيد) أي: قيد حضورها في الدهن، هذا على رأي من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية/ من حيث هي هي⁽²⁾ وإن كان مرجوحا، لأن الألفاظ موضوعة بإزاء 52/ب الشخصيات الخارجية، كما حققه الرضي⁽³⁾، لا على قول من جعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها كما ذهب إليه ابن الحاجب⁽⁴⁾، حتى يرد: أن اسم الجنس النكرة لا يدل على مطلق الحقيقة بل على واحد من آحاد جنسه.

(تنبيه)

قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: مُرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ [كون الرجل]⁽⁵⁾ نعتا، لاسم الإشارة (وكونه بيانا) له (مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبيّن⁽⁶⁾)، قيل: لا نسلم هذا الاشتراط، فإن سيويه جعل ذَا الْجُمُعَةِ⁽⁷⁾ من قولهم: يَا هَذَا الْجُمُعَةُ عطف بيان، مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام⁽⁸⁾، وأن التفتازاني قال: لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح، لجواز

(1) القائل وحيد زادة في مواهب الأريب: ل 90/1.

(2) انظر هذا الرأي مفصلا في المنصف: 108/1، 109.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 237/3.

(4) قال في الإيضاح: 68/1: «والصحيح أن يقال: هو ما علق على شيء لا بعينه».

(5) ساقط من (س).

(6) شرح الجمل لابن عصفور: 272/1.

(7) في (ظ) تصحيف، حيث وردت: الجملة.

(8) القائل السمي في المنصف: 110/1، والكتاب: 189/2، 190.

أن يحصل الإيضاح في مجموعهما⁽¹⁾، وفيه بحث، أما أولا: فلأنه يجوز أن يريد سيويه بعطف البيان البديل، قال الرضي: ما أرى عطف البيان إلا البديل كما هو ظاهر كلام سيويه فإنه لم يذكر عطف البيان⁽²⁾، وأما ثانيا: فلأن كلام التفتازاني - بعد تسليم كون الأوضح مساويا للأعرف - يحمل على أنه لا يلزم كليا (و) اشتراطهم (في النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت) [علل]⁽³⁾ الرضي: [بأن]⁽⁴⁾ الحكمة تقتضي أن [يبدأ]⁽⁵⁾ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك وإلا زاده [من النعت ما يزداد]⁽⁶⁾ به المخاطب معرفة⁽⁷⁾ (فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟

وأجاب: بأنه إذا قُدرَ أي: الرجل (بيانا قُدرتْ أَلُ فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته) التي هي لفظ الرجل (والحضور بدخول أَل) عليه (والإشارة) التي اشتمل عليها المتبوع، أعني ك هذا (إنما تدل على الحضور دون الجنس)، إذ هي إنما تكون إلى حاضر، وما يدل على الحضور والجنس أعرف مما يدل على الحضور فقط (وإذا قُدرَ نعتا قُدرتْ أَلُ فيه للعهد) أي: الذهني، بمعنى: أن المعهود غير مذكور في الكلام، ولا حاضر وقت التكلم، وهذا أنسب لكلام ابن عصفور في تقسيم أَلُ العهدية من حمل العهد على الخارجي أو الذهني مطلقا [كما ظن]⁽⁸⁾ ((والمعنى)⁽⁹⁾: مررت بهذا هو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه) أي: على الحضور (فكانت أعرف) مما يدل

(1) انظر الطول: 96.

(2) شرح الرضي على الكافية: 379/2.

(3) في (س): قال.

(4) في (س): لأن.

(5) في (س): يدل.

(6) في (س): من اللعن ما يبراد.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 314/2.

(8) ساقط من (س). ومن ظن ذلك وحسب زيادة في مواهب الأريب: ل 91/ب.

(9) في جميع النسخ: فالمنى.

عليه (قال: أي: ابن عصفور (وهذا معنى كلام سيويه⁽¹⁾) حيث سماه بيانا تارة، ونعتا أخرى، يعني: أن الشيء إذا اختلفت الجهة يجوز أن يكون أعرف باعتبار، وغير أعرف باعتبار آخر، بناء على أن تعريف الحضور و⁽²⁾العهد ليسا في مرتبة واحدة، فلا يرد ما قيل: إن مرتبة التعريف [باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد]⁽³⁾.

[[الوجه]⁽⁴⁾ الثالث: من أوجه الـ (أن تكون زائدة، وهي نوعان:

لازمة، لمدخولها (وغير لازمة.

فالأولى: كالتي في الأسماء الموصولة) ولا يتنقض بقولهم: لذى، ولذان، ولذين، ولتي، ولتان، ولاتي، كما [ظن]⁽⁵⁾، لأنه لغة فيها لا الحذف، ولو سلم، ففعل المصنف لم يعتبره لقلته (على القول بأن تعريفها بالصلة)، لا على القول / 1/53 بأن تعريفها باللام مع لزومها، بناء على أنه لم يعتد به كما مر في الآن⁽⁶⁾، [فقط]⁽⁷⁾ ما قيل: فأين ما ادعيته الآن في الآن؟⁽⁸⁾ (وكالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لثقلها) أي: مقارنة الـ لنقل الأعلام من المعاني الأصلية، فلا يرد⁽⁹⁾: أن العلم بالفرض هو مجموع الـ وما بعدها فهي جزء العلم، كجيم جعفر، ومثل هذا لا يقال: بأنه زائد⁽¹⁰⁾، لأن [تسميتها]⁽¹¹⁾ زائدة باعتبار الأصل،

(1) انظر شرح الجمل لابن عصفور: 272 / 1، والمقرب: 242.

(2) في (س) بزيادة: تعريف.

(3) في (س): بالإشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء، كان التعريف باللام تعريف حضور، أو عهدهم مع كونه تعصفا، يرد عليه ما أورده المصنف في الجهة السادسة. والقاتل الشنفي في النصف: 11/1.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س): قيل. والقاتل الدمايني في شرح المغني: 11/1.

(6) انظر ص: 266 من هذا البحث.

(7) في (س): فلا يرد.

(8) القاتل ابن الصائغ، وانظر قوله في النصف: 111/1، والمرادي في الجنى الداني: 197.

(9) في (س) بزيادة: ما قيل.

(10) أورده الدمايني في شرح المغني: 111/1.

(11) في (س): كونها.

[فإن⁽¹⁾] المنقول لا يتصرف فيه، فكانت لازمة بالنظر إليه⁽²⁾ (كالتضرُّ) فإنه في الأصل اسم للذهب، ثم نقل إلى نضر بن كنانة، أبي قريش باللام⁽³⁾ (والثعمان)، في الأصل اسم للدم، ثم نقل إلى النعمان بن المنذر ملك العرب (واللات)، اسم صنم كان لتقيف بالطائف، أو لقريش بنخله⁽⁴⁾، قرأها الجمهور بالتخفيف، وهي نَمْلَةٌ من لوى، لأنهم كانوا يلون عليها، أو يطوفون، وقرئ بالتشديد على أنه سمي به⁽⁵⁾، لأنه صورة رجل كان يلبث السوق بالسمن ويطعم الحاج، ذكره [البيضاوي]⁽⁶⁾، وهو منقول عن أحدهما، ومن قال عن اللات: بالتشديد بعد تخفيف التاء، فقد قصر⁽⁷⁾ (والعزى)، في الأصل تأنيث الأعز، ثم نقل إلى صنم كان لبني كنانة⁽⁸⁾، أو إلى سمرة كانت لغطفان كانوا يعبدونها⁽⁹⁾ (أو لارتجائها) والعلم المرتجل ما لم يسبق له استعمال في غير العلمية، وهو ضد المنقول⁽¹⁰⁾ (كالسموال)، وزان سَفَرَجَل، اسم لابن عاد ياء- بالمد- وهو يهودي من شعراء الحماسة⁽¹¹⁾، قيل: في عده من الأعلام المرتجلة نظر، ففي القاموس: السموال-

(1) في (س): لأن.

(2) القائل ابن مالك في شرح التسهيل: 176/1، 177.

(3) هي قبيلة سميت باسم رجل منهم يقال له: قريش بن الحارث بن لمجد بن النضر بن كنانة، وكان دليل بني النضر وصاحب سيرتهم. انظر معجم البلدان: 336/4.

(4) الطائف: واد وِجْ، وهو ببلاد الطائف، بينها وبين مكة اثنا عشر فرسخاً. انظر معجم البلدان: 9/4، ومعجم قبائل العرب: 148/1.

- لخله: واد بين الحجاز وبين مكة مسيرة ليلتين. انظر معجم البلدان: 278/5.

(5) قرأ بالتشديد ابن عباس، ومنصور بن المعتمر. انظر المختب: 294/2.

(6) في (س): القاضي. وانظر حاشية الشهاب على البيضاوي: 10/9.

(7) القائل الشمي في المتصف: 111/1، وتبعه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 268/1 (ج).

(8) كنانة هي: قبيلة كنانة بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 232/2.

(9) سمرة هي: سمرة بن جذب. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 469/1.

- وغطفان هي: قبيلة غطفان بن معد بن قيس غيلان. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 113/2.

(10) انظر شرح الكافية الشافية: 102/1، وشرح الأشموني: 160/1.

(11) انظر ترجمة السموال في الأغاني: 117/22، طبقات الشعراء: 106، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:

110/1، الأعلام 140/3.

بالمهزمة - طائر، والظل، وذباب الخل، وابن عاد ياء⁽¹⁾، إذ يجوز أن يكون منقولاً من أحدهما مع اللام⁽²⁾، وعن ابن دريد: أنه ليس بعربي⁽³⁾، فلا يكون مما نحن فيه (أو بشرط مقارنة آل (لغلبتها) أي: لغلبة تلك الأعلام (على بعض من هي له) الظاهر: ما هي له (في الأصل، كألبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريا)، قال في هذه الكلمات: لازمة مسلوقة التعريف (وهذه) اللام الداخلة على الأعلام الغالبة (في الأصل لتعريف العهد) أي: قبل أن تصير أعلاماً، قال الرضي: قد يكون بعض الأعلام اتفاقاً، أي: يصير علماً، بلا وضع واضح معين، بل لغلبة، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه باللام، أو الإضافة، فالعلم الغائب إما مضاف كأبن عباس، أو ذو اللام كألنجم، واللام⁽⁴⁾ للعهد، والعهد قد يكون يجري ذكر المحدود، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته، فلام الأعلام الغالبة من هذا القسم⁽⁵⁾.

(والثانية:) وهي الزائدة غير اللازمة (نوعان):⁽⁶⁾ الأول: (كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها) أي: غير الكثيرة الواقعة في الفصيح، فينبغي أن تنسحب الغيرة على مجموع الأمرين ليظهر تقسيمه إلى النوعين أيضاً⁽⁷⁾.
(فالأولى) اللام (الداخلة على علم منقول من) اسم (مجرد) من آل (صالح لها) احترز به عن المنقول من فعل كيشكر، فإنه لا يصلح لآل إلا في

(1) القاموس المحيط: (س. م. ل) 449/3.

(2) القائل الدمايني في شرح المغني: 111/1.

(3) قال في الاشتقاق ص 436: كان السمو آل يهودياً، وهو صاحب ثيما، والسمو آل عبراني ...

- وابن دريد هو: أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أئمة اللغة والأدب. من مصنفاته: المقصورة، والاشتقاق، والجمهرة (ت: 321هـ)

انظر نزعة الألباء: 225 - 227، البلغة في أئمة النحو واللغة: 260، 261، بغية الرعاة: 76/1، الأعلام: 80/6.

(4) في (س) بزيادة: لتعريف.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 255/3.

(6) في (س) بزيادة: النوع.

(7) قال الدمايني في شرح المغني 112/1: ولكنها لم تصل من الكثرة بحيث يقاس عليها.

الضرورة، وأما أليبع فاسم أعجمي دخل عليه آل، ولا يدخل على نظائره كيزيد كما في القاموس⁽¹⁾ (ملعوج) صفة بعد صفة لـعلم/ لا لنجرد كما توهم⁽²⁾ 53/ب (أصله) نائب فاعل [ملعوج]⁽³⁾، أي: ملحوظ أصله المنقول عنه، سواء كان مصدرا كفضل، أو اسم عين كأسد، أو صفة (كنحارث)، من الحرائة، بمعنى: الجمع والكسب (وعباس)، من العبس (وضحك)، من الضحك (أفأ)⁽⁴⁾ تقول [فيها]⁽⁵⁾ بملاحظة هذه الأصول (الحارث، والعباس، والضحك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو: محمد، ومعرف، وأحمد؟) قال الرضي: وليس جواز دخول آل في الأعلام المنقولة عن الوصف، والمصدر مطردا، وما ليس منقولا منها، [فإن]⁽⁶⁾ في الأصل المنقول منه معنى المدح والذم، فالأولى جواز لمح الأصل نحو: الأسد في المسمى بأسد، والكلب في المسمى بكلب، وإلا لم تدخله آل إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي⁽⁷⁾.

(والثانية:) أي: غير اللازمة التي لم تقع كثيرا، ولم توجد في الفصح (نوعان:) أحدهما (واقعة في الشعر، و) الثاني (واقعة في شذوذ من الشعر. فالأولى: كالدخلة على يزيد وعمر) علمين (في قوله:

بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا)⁽⁸⁾

(1) القاموس المحيط: (و. س. ع) 105/3.

(2) توهمه هزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) ساقط من (ج) و(ط).

(6) في (س): كان.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 368/1.

(8) البيت لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 163/1، وشرح إبيات المغني: 302/1، والفصل: 13، وشرح شواهد الشافية: 506، والجنى الداني: 198، والإنصاف: 317/1.

والشاهد فيه: أن آل في قوله: العمرو، زائدة غير لازمة، واقعة في الشعر.

رجز لآبي النجم، باعد: فعل ماض بمعنى بُعِدَ، وأم العمرو: مفعول، [وحرّاس: جمع حارس فاعله] ⁽¹⁾، والأسير: فيعل بمعنى مفعول معناه: الميسم المستعبد بالعشق ⁽²⁾، وعلى: بمعنى في ظرف مستقر صفة لأبواب، وقيل: لنحراس ⁽³⁾، والقصور: جمع قصر وهو المنزل، وإنما غيّر الترتيب للأخذ في القريب. [وفي] ⁽⁴⁾ قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلًا ⁽⁵⁾

بيت من الطويل، لابن ميادة، الرماح بن أبرد ⁽⁶⁾، رأيت بمعنى: علمت، أو أبصرت، جزم ابن الحاجب بالأول لأن شرط الثاني أن يكون مفعوله الثاني وصفا مرتبا، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا أَسْوَدًا، أو مُتَحَرِّكًا ⁽⁷⁾، وشديدا: مفعول بعد مفعول ⁽⁸⁾، ومن جوز كونه من الثاني جعل 'مباركا' بمنزلة المثنى إدعاء، وشديدا [صفته] ⁽⁹⁾، وأعباء الخلافة: [أثقالها] ⁽¹⁰⁾، جمع عبء - بالكسر - أراد به أمورها

⁽¹⁾ ساقط من (س)، وبزيادة: ومن متعلقة به.

وقال السيوطي في شرح شواهد الغني 163/1: إنه جمع حَرَسِيٍّ.

⁽²⁾ إثبات ما سقط في (4).

⁽³⁾ القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل 1/93.

⁽⁴⁾ ساقط من جميع النسخ.

⁽⁵⁾ البيت لابن ميادة في شرح شواهد الغني: 164/1، وشرح أبيات الغني: 304/1، والخزانة: 226/2. وبلا

نسبة في الفصل: 13، وأوضح المسالك: 41/1، وأصالي ابن الشجري: 252/2، وشرح الرضي على الكافية: 369/1، وشرح الكافية الشافية: 67/1. والشاهد فيه: أن آل في قوله: الوليد للمح الأصل.

⁽⁶⁾ في (س): للرماح بن ميادة.

- والرماح بن ميادة هو: أبو شرحبيل، الرماح بن ميادة بن أبرد بن ثوبان الديلمي الفطافني المصري، شاعر رقيق هجاء، من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية (ت: 149هـ).

انظر المؤلف والمختلف: 158، الأغاني: 261/2 - 340، الشعر والشعراء: 520، الأعلام: 31/3.

⁽⁷⁾ الإيضاح على شرح المفصل: 100/1.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: لأن علمت من دواخل المبتدأ.

⁽⁹⁾ في (س): صفة له.

⁽¹⁰⁾ في (س): أحالها.

الشاقة، وكاهله: مرفوع بشديد وهو ما بين الكتفين (فأما الداخلة على وليد في البيت فَلْيَلْمَحِ الْأَصْلَ)، لأنه في الأصل فَعِيلٌ بمعنى مفعول، فتكون من الكثيرة الواقعة في الفصح، وإنما ذكره لتعيين لفظ أليزيد للاستشهاد به، [فسقط⁽¹⁾] ما قيل: إنه مستدرَك لأن الكلام في الواقعة في الشعر ليس إلا⁽²⁾ وقيل: أل في أليزيد وألعمرو للتعريف) وليست بزايدة، وقال ابن جرير: إنها في أليزيد للإتباع للوليد، ذكره في الأشباه⁽³⁾ (وإنهما تُكْرَأُ) وزال تعريفهما العلمي (ثم أدخلت عليهما أل، كما ينكر العلم إذا أضيف)، في المفصل: قد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به، فلذلك يجري مجرى رجل، وقرس فيتجرأ على إدخال اللام عليه كبيت أبي النجم⁽⁴⁾، وعلى إضافته (كقوله:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الثَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ

(...)

صدر بيت من الطويل، لرجل من طيء، عجزه:

(...) بِأَيُّضَ مَا ضِيَّ الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِ⁽⁵⁾ / 1/54

(1) في (س): فلا يرد.

(2) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) الأشباه والنظائر: 20/1؟.

- وابن جرير هو: أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الأملي بن الطبري، حفظ القرآن ببغداد على العباس بن الوليد بن يزيد، وسمع عن يونس الأعلى، وروى عنه عبد الله بن الحسن، وأبو عمرو النيسابوري. من مصنفاته: جامع البيان في تفسير القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، واختلاف الفقهاء (ت: 310هـ).

انظر غاية النهاية: 2/106، معجم الأدباء: 5/242، شذرات الذهب: 2/260، الأعلام: 6/69.

(4) انظر المفصل: 40، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/43.

(5) البيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغني: 1/165، وشرح أبيات المغني: 1/308. وبلا نسبة في

الخزانة: 2/224، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/44، وشرح التصريح: 1/186، وشرح الرضي على الكافية: 1/368، وفي أمالي ابن الحاجب: 2/58 برواية الحمي بدل ألقاط، ومُشحود القرار بدل ماضي.

الشفرتين. والشاهد فيه: إجراء زيد مجرى التكرات فاضيف.

النقا- كالعصا-: كُثِبَ من الرمل، أضاف اليوم إليه لوقوع الحرب عنده، والمراد بأبيض: السيف⁽¹⁾، والماضي: القاطع، والشفرتين- ثنية شفرة: وهي حدّ السيف، وباليمن: نسبة إلى اليمن، والألف عوض عن الياء فلا يجتمعان⁽²⁾، قال سيويه: وبعضهم يقول: 'نماني' بالتشديد-، ذكره الجوهري⁽³⁾، [لكن الأظهر ما قال الرضي: إن الألف فيه عوض عن إحدى يائي النسب]⁽⁴⁾.
(واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله:

وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمَوْا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبرِ)⁽⁵⁾

بيت من الكامل، جنيت بمعنى: [قطفت]⁽⁶⁾، يتعدى إلى واحد فعداه إلى اثنين، إما بتضمينه معنى أعطيت، أو بجذب اللام توسعا، أو تناسبا، لقوله: نهيتك فإنه نوع من البديع يسمى الموازنة، ذكره السيوطي⁽⁷⁾، والأكمؤ- جمع كمؤ- وهو: نبت معروف، يقال للواحد: كمؤ، وللجماعة: كمأة على خلاف تمر وتمرّة، وهو من النوادر، والعساقيل- جمع 'عسقول' كعصفور، أصله: 'عساقيل' حذف الياء للضرورة- وهي: الكمأة الكبار البيض يقال لها: شحمة الأرض، وبنات الأوبر: كمأة صفار على لون التراب، يضرب بها المثل في الرداءة وقلة الخير، فيقال: إن بني فلان بنات أوبر. (ف قيل: زائدة للضرورة، لأن ابن أوبر علم على نوع من

(1) في (س) بزياة: والباء للاستعانة.

(2) القائل الشامي في النصف: 1/ 113، وانظر معجم البلدان: 5/ 447.

(3) انظر الصحاح: (ي م ن) 2/ 1621، والكتاب: 3/ 338.

(4) ساقط من (س).

(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المخني: 1/ 166، وشرح أبيات المخني: 1/ 310، والمخصص: 2/ 294،

والمقتضب: 2/ 359، وسر صناعة الإعراب: 2/ 44، وتوضيح المقاصد: 1/ 465، ولسان العرب: (و. ب. ر) 9/ 201.

والشاهد فيه: أل الداخلة على بنات أوبر هل هي زائدة للضرورة، أو للمح الأصل، أو للتعريف.

(6) في (س): قطعت.

(7) انظر شرح شرح شواهد المخني: 1/ 166. والموازنة هي: تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية، نحو قوله

تعالى: ﴿وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَّيَّابٌ مَبْتُورَةٌ﴾. انظر عروس الأعراس: 2/ 394.

الكفاءة، ثم جمع على نبات أوبر) لأن قياس ابن إذا ركب مع غيره، وجعل علما إن كان سماه ممن يعقل يجمع بالواو والنون، وإلا فبالألف والتاء (كما يقال في ابن عرس: نبات عرس، ولا يقال: بنو عرس، لأنه لما لا يعقل)، وذلك لأنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فرعاً على العاقل، كما أن المؤنث فرع المذكر، فألحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه، ذكره الرضي⁽¹⁾ (ورده السخاوي: علم الدين، أبو الحسن، علي بن محمد المصري، شارح المفصل والشاطبية، مات بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمئة⁽²⁾، وهو نسبة إلى سخا: كورة بمصر⁽³⁾، والقياس 'سخوي'⁽⁴⁾ (بأنها لو كانت [زائدة]⁽⁵⁾ لكان وجودها كالعدم)، كما هو شأن [الزائد]⁽⁶⁾ (فكان يخفضه بالفتحة، لكونه غير متصرف (لأن فيه العلمية والوزن)، مثل أحمد (وهذا سهو منه)⁽⁷⁾ ومثل هذا محمول على طفيان القلم، وإلا فمثله لا يخفى على أصاغر الطلبة فضلاً عن إمام فاضل⁽⁸⁾ (لأن الـ تفتضي أن ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة [فيه]⁽⁹⁾، لأنه قد أمِنَ فيه التثوين)، هذا على القول بأن سقوط الكسر في غير المتصرف [لتبعية]⁽¹⁰⁾ التثوين، لا بالأصالة⁽¹¹⁾، وأيده الرضي: بعوده في الضرورة مع التثوين تابعا له⁽¹²⁾ (وقيل: آل فيه للفتح الأصل، لأن أوبر صفة) بمعنى: كثير الوبر، وهو:

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 386/3، 388.

(2) انظر ترجمة السخاوي في إنباء الرواة: 311/2، 312، بغية الوعاة: 192/2، شلوات الذهب: 222/5.

الأعلام: 332/4.

(3) انظر معجم البلدان: 196/3.

(4) كما في شرح الشافية: 38/2.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): كل زائد.

(7) في (س) بزيادة: قيل:.

(8) القائل الدماصيني في شرح المخني: 113/1.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) في (س): لتفيد.

(11) انظر المصنف: 113/1.

(12) انظر شرح الرضي على الكافية: 102/1.

صوف الإبل، ولحوه⁽¹⁾ (كَحَسَنَ وَحَسِينَ وَ أَحْمَرَ) في جواز الاستعمال باللام وبدونها (وقيل: للتعريف، وإن ابن أوبر نكرة كأبن لبون⁽²⁾ فآل فيه مثلها في قوله:

وَإِنَّ اللَّبُونَ إِذَا مَا لَزُ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةُ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ⁽²⁾

بيت من البسيط، لنجريد، فابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل الثانية ودخل في الثالثة/، ولَزُ- على بناء المفعول-: شَذَّ، والقَرْن- بفتحتيْن-: حبل يقرن 54/ب به البعيران، والصولة: الوثوب، والبُزْل- كالحمر: جمع بازل، والقناعيس- جمع قِنَاعَسُ بالكسر-: وهو العظيم من الإبل، قال الأعلام: [أضرب]⁽³⁾ هذا مثلاً لنفسه، ولين من رام مقاومته في الشعر والفخر لابن اللبون الضعيف إذا لَزُ في قرن ببازل⁽⁴⁾.

(قاله المبرد⁽⁵⁾)، ويرده: أنه لم يُسمع أبْن أوبر إلا ممنوع الصرف) ولو كان نكرة لصرف إذ ليس فيه إلا وزن الفعل، إذ هو اسم بالفرض وليس وصفا⁽⁶⁾، واجب: بَأْن أوبر صفة في الأصل، فإذا جعل علما منع للعلمية والوزن، وإذا نكر منع أيضا اعتبارا للصفة الأصلية كما هو رأي سيويه في نحو: أحمر، فتكون آل فيه للتعريف⁽⁷⁾، وفيه بحث، أما أولا: فلأن هذا إنما يتم إذا ثبت أن المبرد يعتبر الصفة الأصلية أيضا، وأما ثانيا: فلأن ما قاله المصنف يتمشى على رأي الأخفش، ويحتمل أن يوافقه المبرد، وأما ثالثا: فلأن أوبر يجوز أن تكون عند المبرد اسم

(1) في (س) بزيادة: فيكون.

(2) البيت لجريد في ديوانه: 272، وشرح شواهد المعنى: 167/1، وشرح أبيات المعنى: 315/1، والكتاب:

97/2، والمقتضب: 356/1، وشرح الفصل لابن يعيش: 35/1، ولسان العرب: (ل. ب. ن) 27/8.

(3) في (س): صرف. الشاهد فيه: أن آل في قوله: اللبون للتعريف.

(4) انظر قول الأعلام في شرح شواهد المعنى: 167/1.

(5) انظر المقتضب: 360، 356/2.

(6) القائل الدماغي في شرح المعنى: 114/1.

(7) انظر المصنف: 114/1، والكتاب: 99/2.

جنس كالبصل، وأما رابعاً: فلأن شرط اعتبار الوصف الأصلي عند سيويه أن يكون معنى الوصف ظاهراً غير خفي⁽¹⁾، ولهذا لو سميت رجلاً بأجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته إجماعاً، ذكره الرضي⁽²⁾. وبهذا يندفع أيضاً ما قيل: إن أويراً⁽³⁾ يجوز أن يكون⁽⁴⁾ ممنوعاً من الصرف للوزن والصفة الأصلية، فإن طرؤ الاسم لا تخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كاسود للحيّة⁽⁵⁾.

(والثانية:) أي⁽⁶⁾: الواقعة في شذوذ من النثر (كالواقعة في قولهم: أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَأَنْتَ الْأَوَّلُ) [بالنصب]⁽⁷⁾ على الحال، أي: مرتبين، كأنه قيل: سابقاً فسابقاً في الزمان، أو في السن، أو غير ذلك (وَجَاءُوا الْجَمْعَاءَ) من الجسم، وهو: الكثير (الغفير) من الغفر، وهو: الستر، بمعنى: الغافر، صفة أجماء، حذف الشاء حملاً له على الفعل بمعنى المفعول⁽⁸⁾، أي: الجماعة الكثيرة الساترة بكثرتهم وجه الأرض، واللام في الاسم زائدة، كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي ...

(1) في (س) بزيادة: كما في آخر.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 178/1.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: أوير.

(5) القائل الشمسي، انظر المنصف: 114/1.

(6) في (س) بزيادة: اللام الزائدة غير اللازمة.

(7) في (س): نصب.

(8) في (س) بزيادة: كقوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾.

(9) صدر بيت من الكامل، لرجل من بني سلول، عجزه:

لَمَعَتِ ثَمْتُ ثَمْتُ قُلْتُ: لَا يَخْنِي

في شرح شواهد المغني: 310/1، والخزانة: 357/1، والكتاب: 24/3، والمقاصد النحوية: 58/4، وفي شرح التصريح: 114/2 برواية العجز: فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ: لَا يَخْنِي. والشاهد فيه: اللام في قوله: اللئيم زائدة.

ذكره الرضي⁽¹⁾، هذا على رأي النحاة، أما على رأي أهل البيان: فاللام للعهد الذهني⁽²⁾ (وقراءة بعضهم: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾)⁽³⁾ بفتح الياء⁽⁴⁾ احتراز به عن قراءة العامة بضم الياء وكسر الراء، وهذا كاف في التمسك بزيادة أل في الحال، ولا حاجة إلى ذكر قراءة ﴿لَتُخْرِجَنَّ﴾ بالنون مبنيًا للفاعل، وقراءة: ﴿لَيُخْرِجَنَّ﴾ بالياء مبنيًا للمفعول، وإن كان في كل منهما تمسك⁽⁵⁾ (لأن الحال واجبة التنكير)، ولو صورة، نحو: أَخَذَ الْمَالُ كُلًّا⁽⁶⁾، لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث المذكور فقط، فلو عرفت لضاع التعريف، وهذا تعليل لزيادة أل في المسائل الثلاث، لا في الأخيرة فقط كما ظن⁽⁷⁾ (فإن قدرت الأذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف، أي: خروج الأذل كما قدره الزمخشري⁽⁸⁾ لم يحتاج إلى دعوى زيادة أل⁽⁹⁾).

تنبيه:

كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف/ يعقوب بن إبراهيم، صاحب 1/55 أبي حنيفة، ولّي القضاء لثلاثة خلفاء المهدي، والهادي، والرشيد، مات ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة⁽¹⁰⁾ (يسأله عن قول القائل:

فَإِنْ تُرْفِقِي يَا هِنْدُ فَالْرَفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تُخْرِقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 20/2، 21.

(2) انظر المطول: 81، 82.

(3) المتفقون: 8.

(4) انظر الدر المصون: 223/6.

(5) تعريف بالدماغي، حيث ذكر ذلك في شرح المغني: 115/1.

(6) قال الرضي في شرح الكافية 259/2 في بحث الإضافة: "وقد ينصب كل على الحال، نحو: أخذ المال كلًّا، وذلك لكونه في صورة النكر، وإن كان معرفة حقيقة، لكونه بتقدير: كله."

(7) ظه وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 1/95.

(8) الكشف: 402/4.

(9) في (س) بزيادة: إذ لا يجب تعرية المفعول المطلق من أل.

(10) انظر ترجمة يعقوب في وفيات الأعيان: 378/6، شذرات الذهب: 198/1، الأعلام: 193/8.

وفي حاشية الأمير على المغني 51/1: قيل: إن الصواب من الكسائي لنعبد، قلنا: تعدد الواقعة ممكن.

ثَلَاثٌ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقَ أَعْقُ وَأَظْلَمُ⁽¹⁾

الرفق: ضد العنف، مصدر رفق كُنُفْرُ، والخرق: ضد الرفق، مصدر خرق كُنُفْرُ⁽²⁾، والخرق - بالضم - [اسم منه]⁽³⁾، وإيمن: من اليمن، وهو: البركة، وأشام: من الشؤم، ضد اليمن، وأعق أي: فهو أعق، على حذف الفاء والمبتدأ، قاله ابن يعيش⁽⁴⁾، [وردة: بَأَن]⁽⁵⁾ هذا مبني على أن مَنْ شرطية، وليس بمعتن، لجواز أن تكون موصولة مبتدأ، وتسكين القاف للتخفيف، كقراءة أبي عمرو وَمَا يُشْعِرُكُمْ⁽⁶⁾، وأعق: [خبر المبتدأ]⁽⁷⁾، فلا حذف، ولا ضرورة، ولا قبح⁽⁸⁾ [فقال: أي: الرشيد (ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث، وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: [قلت]⁽⁹⁾: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمَنُ) [من]⁽¹⁰⁾ (الخطأ إن قلت فيها برايم، فأتيت الكسائي وهو على فراشه، فسألته، وهذا لا يقدر في إمامته، ومرتبة اجتهاده، لأن التردد في بعض المسائل قد ثبت عمن هو مجتهد بالإجماع، كابي حنيفة ومالك (فقال: [أي]⁽¹¹⁾ الكسائي (إن رفع ثلاثاً طَلَّقْتَ واحدة، لأنه قال: أنت طلاق، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث)، ولا يلزم من إخباره بذلك أنه طلق امرأته ثلاثاً، وعلى هذا فنصب عزيمة على إضمار فعل، أو على الحال، أي:

⁽¹⁾ البيان من الطويل، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 168/1، وشرح أبيات المغني: 324/1، والخزانة: 459/3، وبرواية يميني بدل يخرق، وفي شرح الفصل لابن يعيش: 12/1 برواية ثلاثاً بدل ثلاث. وورد البيت الثاني فقط في الارتشاف: 986/2، وشرح الرضي على الكافية: 136/2.

والشاهد فيه: قوله: ثلاث، هل تروى بالرفع، أو بالنصب. وذكر الخلاف.

⁽²⁾ في (س): بزيادة: أي: عمل شيئاً فلم يرفق به، والاسم.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ انظر شرح الفصل لابن يعيش: 13/1.

⁽⁵⁾ في (س): قيل:.

⁽⁶⁾ الأنعام: 109.

⁽⁷⁾ في (س): خبره.

⁽⁸⁾ القائل الدماغي، انظر شرح المغني: 115/1.

⁽⁹⁾ ساقط من (ظ).

⁽¹⁰⁾ ساقط من (س).

⁽¹¹⁾ =====

والطلاق ثلاث أعزم ذلك عزيمة، أو والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث، ذكره في الأشباه⁽¹⁾ (وإن نصبها طُلِّقت ثلاثاً؛ لأن معناه: أنت طالق ثلاثاً)، نصب على المصدر، لأنه عدده (وما بينهما جملة معترضة)، بالواو بين المصدر وعامله (فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليّ بمجائز، فوجهت بها إلى الكسائي، انتهى ملخصاً)⁽²⁾.

(وأقول: إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب) في قوله: ثلاث (محتمل لوقوع الثلاث، ولوقوع الواحدة، أما الرفع: فلأن ألّ في الطلاق إما تلجأز الجنس) أي: لاستغراق خصائص أفراد (كما تقول: زَيْدُ الرَّجُلِ، أي: هو الرجل المعتد به)، الكامل في صفات الرجال، وكان غيره ليس رجلاً (وإما كالمعهد الذكري) الذي سبق في الكلام ذكر معهوده (مثلها [في]⁽³⁾): ﴿فَقَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾⁽⁴⁾ أي: [و]⁽⁵⁾ هذا الطلاق المذكور) في قوله: أنت طلاق (عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي)، أي: لاستغراق الأفراد حقيقة، قيل: لما المانع من أن تكون بمعنى الكل المجموعي، لا كل فرد فرد، يصير المعنى: أن مجموع أفراد الطلاق الثلاث، [لأن الواقع في العقود ثلاث]⁽⁶⁾، [وفيه أن]⁽⁷⁾ المفرد الداخِل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بالمجمع عند الجمهور⁽⁸⁾ (لثلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص) ولا ينتقض بصحة الإخبار عن الأفراد، لأن الكلام في منع الاستغراق الحقيقي (كما يقال: الأولى: فلا يقال (الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ) على أن ألّ فيه للاستغراق، لقوله: / (وذلك باطل، إذ ليس كل 55/ب

(1) انظر الأشباه والنظائر: 294 / 4.

(2) انظر مجالس العلماء: 259، 260، والخزانة: 3 / 460، 461.

(3) ساقط من (س).

(4) المزمّل: 16.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) ساقط من (س). والقاتل ابن الصائغ، انظر المنصف: 116 / 1، وحاشية الأمير على المعني: 51 / 1.

(7) في (س): وقد يدفع.

(8) القاتل التفاضلي في المطول: 87.

حيوان إنسانا، ولا كل طلاق عزيمة ولا⁽¹⁾ ثلاثا، فيه إشارة إلى أن ثلاثا خبر ثان⁽²⁾ (فعلى العهدية يقع الثلاث)، قيل: هذا كلام من يتعقب على هذين الإمامين، أين قاعدة الشرع إذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث، والواحدة فإنما تقع الواحدة⁽³⁾، ويدفع [بأن الاحتمال إنما يتصور إذا لم يعلم أن العهدية مراد الشاعر]⁽⁴⁾، وبأن كلام المصنف إنما هو بالنظر إلى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نيته، أو قاعدة شرعية، كما يفصح عنه آخر كلامه⁽⁵⁾ (وعلى الجنسية تقع واحدة) وفيه: أن ثلاثاً حيثئذ يحتمل أن تكون صفة طلاق، وما بينهما اعتراض⁽⁶⁾، فتقع الثلاث لا الواحدة كما لو كان منصوباً نصب المصدر [تأمل]⁽⁷⁾ (كما قال الكسائي، وأما النصب فلا لأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحيثئذ يقتضي وقوع [الطلاق]⁽⁸⁾ الثلاث)، قيل: ⁽⁹⁾ هذا إذا كان مفعولاً مطلقاً للطلاق الأول [وللثاني]⁽¹⁰⁾، واللام للعهد، وأما إذا كان مفعولاً مطلقاً للطلاق الثاني واللام للجنس، فلا [يقتضي ذلك]⁽¹¹⁾، ويدفع: بأن المراد هو الأول، لأنه المنقول عن الكسائي، ولأن إعمال المصدر باللام قليل [يدل على ذلك]⁽¹²⁾ قوله: (إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثا، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة) فإنه على تقدير أن يكون ثلاث مفعولاً مطلقاً للمنكر لا للمعرف، سواء كان أل فيه للعهد،

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) في (س) بزيادة: لا أنه خبر، وعزيمة حال.

(3) القائل ابن الصانع، وقد ورد قوله في المنصف: 116/1.

(4) في (س): بأنه إذا علم أن العهدية مراد الشاعر لا يتصور الاحتمال.

(5) دفعه الشنقي في المنصف: 116/1.

(6) قال ابن الصانع: لا اعتراض لأنه إذا احتمل الواحدة وغيرها لم يلزم إلا واحدة، فصح أنه على الرفع طلقت

واحدة وقوله هذا في حاشية الأمير على المغني: 51/1.

(7) ساقط من (س).

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) في (س) بزيادة: إنما يقتضي ذلك.

(10) في (س): أو الطلاق الثاني.

(11) ساقط من (س).

(12) والقائل الشنقي في المنصف: 116/1.

(12) في (س): بدليل.

أم للجنس حتى لا يكون اعتراضا كما توهم⁽¹⁾ (ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في 'عزيمة') بتأويل معزوم عليه [حتى يتضمن]⁽²⁾ الضمير (وحيث لا يلزم وقوع الثلاث) اعترض: بأن الكلام محتمل على تقدير الحال أيضا، بأن تجعل آل للعهد الذكري، كانه قال: والطلاق الذي ذكرت ليس بلغو بل هو معزوم عليه حال كونه ثلاثا⁽³⁾، ولا يقدر حيثن إذا كان، بل إذ كان، وأجيب: بأن المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال⁽⁴⁾، وإنما نفى لزوم الثلاث، وهو يصدق باحتمال الثلاث⁽⁵⁾، على تقدير أن تكون آل للعهد، وباحتمال الواحدة⁽⁶⁾ على تقدير أن لا تكون له⁽⁷⁾، وفيه: أن قول المصنف إذا كان يأبى كون آل للعهد كما نبه عليه المعارض (لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا) بيان لحاصل المعنى، لأن الحال والظرف من واد واحد، فمعنى 'جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا': جاء وقت الركوب، فلا يلزم أن يكون ثلاثا على هذا التقدير خبرا لكان [معدوفة]⁽⁸⁾، وإذا كان كل من الرفع والنصب محتملا لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة (فلما يقع ما نواه) وأما جعله: 'جواب سؤال نشأ من قوله: إن الصواب'⁽⁹⁾، انتهى. فيرده: أن الاستئناف بالفاء لم يبعد (هذا) الاحتمال المذكور في الصورتين (ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر)، من نية، أو قاعدة شرعية (وأما المعنى) الذي أراده هذا الشاعر المعين) بالرفع صفة للمعنى (فهو الثلاث، لقوله [بعذ]⁽¹⁰⁾:

(1) توهمه وحى زادة في مواهب الأريب: ل 96/1.

(2) في (س): ليتضمن.

(3) المعارض الدمايني في شرح المفني: 116/1.

(4) في (س) بزيادة: من غير عزيمة.

(5) في (س) بزيادة: وذلك.

(6) = = = = =

(7) المجيب الشمني في المصنف: 116/1.

(8) في (س): المقدر.

(9) من جملة الشمني في المصنف: 116/1.

(10) ساقط من (س).

فَيَبِينِي بِهَا إِنْ كُنْتُ غَيْرَ رَقِيقَةٍ وَمَا لِإِمْرِيءٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمٌ

بيني: امر من البينة، أي: فارقي، وضميرُها للثلاث، وإن كنت: [أي: لأن كنت، تعليل/ للأمراً⁽¹⁾، والمُقَدَّم مصدر ميمي من قَدَّم بمعنى: تقدّم، ليس 1/55 لأحد تقدم إلى العشرة والألفة بعد إيقاع الثلاث، إذ بها تمام الفرقة⁽²⁾.

(مسألة:

أجاز الكوفيون) ظاهره يشعر بأنهم أجازوا نيابة آل عن الضمير [المضاف إليه]⁽³⁾ فقط⁽⁴⁾، لكن صرح التفازاني: 'بأن نيابة آل عن المضاف إليه مطلقاً مذهب الكوفيين'⁽⁵⁾ (وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين نيابة آل عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك: ﴿فَلِنْ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾⁽⁶⁾) أي: ماواه، [لثلاثاً تخلوا⁽⁷⁾] الجملة الواقعة خبراً عن ضمير المبتدأ وهو من (وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ) أي: وجهه، لثلاثاً يلزم خلو الصفة عن عائد موصوفها، إذ ليس فيها ضمير مرفوع لامتناع رفع الاسمين بعامل واحد، [و]⁽⁸⁾ هذا إذا رفع الوجه، وأما إذا

(1) في (س): تعليل للبينة، أي: لأن كنت.

(2) قاله الدمامي في شرح المنى: 116/1.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: ويؤيده إسناد نيابتها عن الظاهر إلى الزغشري، ويوافق كلام الرضي.

انظر الكشف: 119/1، وشرح الرضي على الكافية: 242/3، 243.

(5) حاشية التفازاني على الكشف: ل 51/ب، حيث قال: 'وظاهر كلامه [أي: الزغشري] أن اللام عوض

عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفيين. وانظر ارتشاف الضرب: 517/1، والمهم: 84/3.

(6) النازعات: 39.

وانظر اختلاف العلماء في المهم: 84/3، وشرح الرضي على الكافية: 247/3، 441، والبحر المحيط:

42/8.

(7) في (س): ولا خلقت.

(8) ساقط من (س).

جر، أو نصب فلا حاجة إلى جعل آل [نائبه]⁽¹⁾ عن الضمير لوجوده في الصفة (وَضُرِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ) أي: ظهره وبطنه، لأنهما في الأصل بدلا لبعض أجريا مجرى التأكيد بكل، إذ المعنى: ضُرب زيد كله، ولا بد في كل من بدل البعض، والتأكيد بكل من عائد على المتبوع، [وهذا إذا رفعاً، أما]⁽²⁾ إذا نصبا فلا ضرورة إلى نيابة آل عن الضمير، لانتصابهما على أنه مفعول ثانٍ بحذف على، أو على الظرف كما [قرره]⁽³⁾ الرضي⁽⁴⁾، وإلى ذلك⁽⁵⁾ أشار بقوله: (إذا رفع الوجه، والظهر، والبطن، والماتعون) من نيابة آل عن الضمير (يقدرّون: هي المأوى له [والوجه منه، والظهر والبطن منه]⁽⁶⁾ [في الأمثلة]⁽⁷⁾، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة⁽⁸⁾)، فيخرج نحو: قَامَ الَّذِي ضَرَبَ الْغُلَامَ، [يريد]⁽⁹⁾: أنه قيد الجواز عند القائلين به لا عنده، فلا يرد ما قيل: [إنه]⁽¹⁰⁾ يفهم من قول المصنف أن غير ابن مالك طرد الجواز فيها، [فتكون]⁽¹¹⁾ محل خلاف، مع أن الاتفاق فيها على عدم الجواز⁽¹²⁾، ثم ما ذكره المصنف مخالف لقول الرضي: «وعند البصريين لا تعوض آل من الضمير في كل ما شرط فيه الضمير، كالأصلة، وألصلة إذا كانت جملة، وأخبر، وألوصف المشتق، ويموز في غيره كقوله:

-
- (1) في (س): نيابة.
(2) في (س): هذا إذا رفعاً، وأما إذا نصبا.
(3) في (س): ذكره.
(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 369 / 2.
(5) في (س) بزيادة: ما قرره.
(6) في (ح) و(ط): والظهر والبطن منه، والوجه منه.
(7) في (س): له في الآية، ومنه في الأمثلة.
(8) انظر شرح التسهيل: 102 / 3، 337.
(9) في (س): يعني.
(10) ساقط من (س).
(11) في (س): الصلة.
(12) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 313 / 1.

يَخَافِي لَخَافُ الصَّيْفِ وَالْبَرْدُ بَرْدُهُ ... (1)

(وقال الزغشري في ⁽²⁾ ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ [كُلَّهَا] ⁽³⁾﴾: إن الأصل أسماء السميات،) فحذف المضاف إليه لكونه مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لا بد له من مسمى ⁽⁴⁾، وعوض منه اللام، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا ⁽⁵⁾﴾، وقال في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ⁽⁶⁾﴾ يراد: أنهارها، فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة، قال ⁽⁷⁾ الشريف: إنه مذهب كوفي مرجوح ⁽⁸⁾، وقد منعه في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْحَجِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ⁽⁹⁾﴾ فوجب أن يؤول بأنه أراد الاستغناء عن الإضافة لحصولها بالقريضة، لا بإدخال اللام، لأن

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 131 / 2.

صدر بيت من الطويل، لسكين الدرامي، وعجزه:

ولم يلهمني عنه غزال مقنع

في الحزاة: 4 / 251، وشرح الرضي على الكافية: 2 / 228، 3 / 242، وفي أمالي المرتضي: 1 / 474، وبروابة:

أضاحك ضيفي قبل إنزال رحله ولم يلهمني عنه غزال مقنع

ولعطية بن سكين الدرامي في أمالي ابن الشجري: 2 / 205.

(2) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(3) البقرة: 31. ما بين معقوفين غير موجود في جميع النسخ.

(4) الكشف: 1 / 119.

(5) مريم: 4. وانظر الكشف: 4 / 3.

(6) المائدة: 119.

(7) في (س) بزيادة: السيد.

(8) قال السيد الشريف في حاشية الكشف: 1 / 259. وأن يكون تعريفاً لا ماباً هو عوض عن تعريف الإضافة،

وهذا يعني: معنى كون اللام بدلاً من الإضافة، لكنه مذهب كوفي مرجوح.

(9) النازعات: 39.

بإدخال اللام، لأن المراد معين، لكنه تجاوز بإطلاق التعويض، وأوله التفاضلاني: بأنه ليس كل ما يذكره من الاحتمالات مختاراً عنده⁽¹⁾.

(وقال أبو الشامة) عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، شارح الشاطبية، توفي سنة خمس وستين وستمائة⁽²⁾ (في قوله: أي: قول الشاطبي⁽³⁾):

... .. (بَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا)

صدر بيت من الطويل، عجزه:

... .. تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْلَا⁽⁴⁾

(إن الأصل: في نظمي)⁽⁵⁾ لفظه: اللام في النظم للعهد المعلوم من جهة القرينة، وهي قائمة مقام الإضافة، كقوله تعالى: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾⁽⁶⁾ أي: في 56/ب نظمي، نزله منزلة المعروف المشهور تفاولا بذلك (فجوزا) أي: الزمخشري، وأبو الشامة، وفيه لف إجمالي، ونشر تفصيلي، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا

(1) حاشية التفاضلاني على الكشف: ل 51 ب.

(2) انظر ترجمة أبي الشامة في غاية النهاية: 365/1، بغية الوعاة: 77/2، شذرات الذهب: 318/5، الأعلام: 299/3.

(3) الشاطبي هو: قاسم بن فيرث بن أبي قاسم خلف بن أحمد الرعي الأندلسي، أخذ القراءات عن أبي هذيل وغيره، وأخذ عنه السخاوي. من مصنفاته: القصيدة المشهورة في القراءات المعروفة بالشاطبية، والرابية في رسم القرآن (ت: 590هـ).

انظر غاية النهاية: 20/2، طبقات المفسرين: 43/2 - 46، بغية الوعاة: 260/2، الأعلام: 180/5.

(4) البيت من الطويل للإمام الشاطبي - رحمه الله - في الوافي في شرح الشاطبية: 9، وشرح أبيات المغني: 336/1.

(5) وانظر قول أبي الشامة في إبراز المعاني من حوز الأمان في القراءات السبع: 9.

(6) الروم: 3.

كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى⁽¹⁾ (نبايتها عن) الاسم (الظاهر)، وهو المسميات (وعن ضمير الحاضر)، وهو باء المتكلم (والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب). يرده تمثيل الرضي بقوله:

لِحَافِي لُحَافُ الصَّيْفِ وَالْبَرْدُ بَرْدُهُ
... .. (2)

(مسألة:

من الغريب أن آل تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: أَلْ فَعَلْتُ؟ بمعنى: هل فعلت؟⁽³⁾، وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا) لأن الهاء أخف من همزة التي هي أثقل الحروف (كما في أَلْ عند سيويه)، فإن أصله أهلٌ أبدلت هاء همزة، والهمزة ألفا كما مر⁽⁴⁾ (لكن ذلك) أي: إبدال الهاء همزة (سهل، لأنه جُعِلَ وسيلةً إلى الألف التي هي أخف الحروف) فالقياس على أَلْ قياس مع الفارق، ولا يخفى ما في تعقيب هذا البحث ببحث أماً من رعاية المناسبة بينهما.

(1) البقرة: 135.

قال الحلبي في الدر المنون 1/ 343 عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾: «إن أو هنا للتضليل والتوزيع، لأنه لا لف الضمير في قوله: ﴿وقالوا﴾ فصل القائلين ونظيره: ﴿وقالوا كونوا هودا أو نصارى﴾، وصدرت الجملة بالنفي بكن لأنها تخلص للاستقبال، ودخول الجنة مستقبل، وقدمت اليهود على النصارى لفظاً لتقدمهم زماناً.

(2) سبق تحريجه في ص: 289 من هذا البحث، وانظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 242.

(3) انظر حكاية قطرب في: المتع في التصريف 1/ 350، 351، وشرح الشافية 3/ 208.

وفي النصف: 1/ 118، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 150 حكاية تعلقب، وفي شرح المفصل لابن بيش: 10/ 16 نسب هذا القول لأبي عبيدة.

(4) انظر خطبة المصنف ص: 5، ولم يذكره سيويه في كتابه، وذكره أبو حيان في الارشاف: 1/ 263، 264، وابن عصفور في المتع: 1/ 348 - 350، وشرح الشافية: 3/ 208، ولسان العرب: (أ. و. ل) 1/ 277.

[مبحث: أَمَا]

(أَمَا- بالفتح والتخفيف- على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمتزلة أَلَا، قال الرضي: كأنهما مركبتان من همزة الإنكار، وحرف النفي، ونفي النفي إثبات، ركبا لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى إِنْ، إلا أنهما غير عاملين⁽¹⁾ (وتكثر قبل القسم) كما تكثر أَلَا قبل النداء (كقوله:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ)⁽²⁾

بيت من الطويل، لأبي صخر، عبد الله بن سلمة الهذلي⁽³⁾، قال المرزوقي: تكرير الذي ليس بتكرير للأقسام، لأن اليمين واحدة، بدلالة أن لها جوابا واحدا [وهو قوله:

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 421 / 4.

(2) البيت لأبي صخر الهذلي في شرح شواهد المفني: 169 / 1، وشرح إبيات المفني: 338 / 1، وشرح أشعار الهذليين: 957 / 2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1231 / 3، وشرح المفصل لابن بعيش: 114 / 8، وأما لي الغالي: 149 / 1. وبلا نسبة في المفصل: 410، والممع 588 / 2، ورفض الجاني: 97.

والشاهد فيه: وقوع أَلَا قبل القسم.

(3) في (س) بزيادة: جواب القسم:

لقد تركتني أحد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الدهر

- وأبو صخر هو: عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي، شاعر إسلامي، في الدولة الأموية، كان متعصبا لبني مروان (ت: 08هـ).

انظر سبط اللاكي: 399 / 1، شرح أشعار الهذليين: 915 / 2، معجم الشعراء: 129، الأعلام: 90 / 4، 91.

لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَحْسَدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلْيَفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا الذُّعْرُ⁽¹⁾

ولو كانت أماناً مختلفة لوجب أن تكون لها أجوبة مختلفة، وفائدته: التفخيم والتهويل⁽²⁾، [جملة أحسد⁽³⁾] مفعول ثانٍ لتركنتي، وأن أرى بتقدير اللام، وقيل: بـ'على'⁽⁴⁾، وهو من الرؤية البصرية، وأليفين مفعوله، ومنها أي: من الوحش صفة أليفين، [مثل قوله]⁽⁵⁾: لا يروعهما، وهو من راعه إذا أفرعه، لا من روعه كما توهم⁽⁶⁾، والذعر - بالضم - الخوف. يقول: لقد صيرتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالفراق أحسد الوحش لرؤية الألفة بين اثنين منها لا⁽⁷⁾ يخيفها ذعر يقطع تألفهما، وإذا كان يحسد ما ليس من جنسه، فلإن يحسد من هو [من]⁽⁸⁾ جنسه أولى.

(وقد تبدل همزتها هاء، أو عينا قبل القسم⁽⁹⁾، وكلاهما) أي: كلا الإبدالين (مع ثبوت الألف وحذفها⁽¹⁰⁾)، أو تحذف الألف بالثناء، عطف على تبدل (مع ترك الإبدال)، اكتفاء بفتح الميم، فيكون فيها ست لغات⁽¹¹⁾ (وإذا

(1) في (س) ورد في (3).

(2) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1231 / 3.

(3) في (س): واحد.

(4) قال الدماميني في شرح المعنى 118 / 1: أن أرى في محل نصب، أو خفض بالجوار المحذوف وهو 'على' أو 'اللام' فالنصب على البدل من الوحش، والجور يحرف الجور المحذوف.

(5) في (س): الجملة.

(6) في (س) بزيادة: لا خلا له بالوزن.

توهمه وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 107 / 1 حين قال: والترويع التخويف. وغفل عن كونه خلا بالوزن مع أنه شيخ العروض، وشارح الخزرجية. كما في هامش المخطوط.

(7) في (س) بزيادة: بحيث.

(8) في (س): في.

(9) في (س) بزيادة: نحو: هما ونعما. وانظر الفصل: 411، وشرح الرضي على الكافية: 42 / 4.

(10) في (س) بزيادة: كنهم ونعم.

(11) انظر شرح الفصل لابن يعيش: 116 / 8.

وقعت أن بعد أما هذه، كسرت) [أي⁽¹⁾]: همزة أن (كما تكسر بعد الأ
الاستفتاحية) نحو: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ)⁽²⁾.

(والثاني: أن تكون بمعنى حَقًّا أو أَحَقًّا على خلاف في ذلك سيأتي، و⁽³⁾
هذه تفتح [أن بعدها]⁽⁴⁾ كما تفتح بعد حَقًّا، على أنها مبتدأ بتأويل المصدر،
وحَقًّا⁽⁵⁾ مصدر واقع ظرفاً مخبراً به⁽⁶⁾ (وهي أي: أما⁽⁷⁾ عند ابن خروف،
وجعلها مع أن ومعموليهما كلاماً تركب من حرف واسم⁽⁸⁾، كما قال الفارسي في
يَا زَيْدٌ)، فإنه ذهب إلى أنه كلام ركب من حرف واسم، وأن يا عامل في المنادى
بالنباية عن الفعل، وعنه: أن/ حروف النداء أسماء أفعال⁽⁹⁾، ذكره الرضي⁽¹⁰⁾
1/57 (وقال بعضهم: [هي]⁽¹¹⁾ اسم بمعنى حَقًّا، وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة
للاستفهام، وما اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حَقًّا⁽¹²⁾ [أشار⁽¹³⁾ إلى ما نكرة
بمعنى شيء، إلا أن المراد به الحق، ولهذا لم يقل: بمعنى حق⁽¹⁴⁾ (فالمعنى: أَحَقًّا،
وهذا) القول بأنها كلمتان (هو الصواب، وموضع ما نصب على الظرفية كما
انتصب حَقًّا على ذلك في نحو قوله:

أَحَقًّا أَنْ حَيْرَئْنَا اسْتَقْلُوا
(... ..)

(1) ساقط من (س).

(2) يونس- عليه السلام-: 62. وانظر الكتاب: 122/3.

(3) في (س) بزيادة: أما.

(4) في جميع النسخ: بعدها أن.

(5) في (س) بزيادة: خبر.

(6) انظر شرح المفصل لابن يعش: 115/8، والمجم: 588/2.

(7) في (س) بزيادة: يؤدي.

(8) ومذهب ابن خروف ذكره المرادي في الجنى الداني: 391، 392، ونقله الدمامي في شرح المغني: 118/1،

والسيوطي في الجمع: 588/2.

(9) كتاب الشعر: 97/1.

(10) انظر شرح الرضي على الكافية: 346/1.

(11) ساقط من جميع النسخ.

(12) انظر شرح المفصل لابن يعش: 115/8، والمجم: 580/2، والجنى الداني: 390، 391.

(13) في (س): نه.

(14) في جميع النسخ: والمعنى.

صدر بيت من الوافر، للمفضل، عامر بن معشر [البكري، أو لعامر بن
أصحم الكندي]⁽¹⁾، عجزه:

(... ..)
[فَيُتُّنَا وَيَنْتُهُمْ فَرِيقٌ]⁽²⁾

الجيرة - بالكسر -: جمع نجار، واستقلوا: ارتحلوا، فنيقنا أي: قصدنا، مبتدأ،
وفريق: خبره، وحقاً: ظرف مجازي، والأصل: أفي حق هذا الأمر، أي: هذا الأمر
معدود من الحق وثابت فيه.

(وهو قول سيبويه⁽³⁾)، والجمهور (وهو الصحيح، بدليل) أنهم ربما
نطقوا بـ"ي" داخله عليه، نحو (قوله):

أَفِي الْحَقِّ أَتِي مُعَرِّمٌ بِكَ هَائِمٌ
(... ..)

صدر بيت من الطويل، لفائد بن المنذر القشيري⁽⁴⁾، عجزه:

(1) ساقط من (س).
- المفضل هو: عامر بن معشر بن أصحم بن عدي بن شيان بن سودة بن عنزة، عده أبو سلام في طبقة
شعراء البحرين.
انظر: طبقات الشعراء: 137، الحماسة البصرية: 53/1، شرح شواهد المغني: 171/1.
- وعامر هو: عامر بن أصحم بن عدي الكندي، الشاعر الجاهلي.
انظر الحماسة البصرية: 177/1، المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 235/2، ومتهى أمل الأريب:
131/1 (ع).

(2) زيادة في المغني. قال السيوطي في شرح شواهد المغني: 171/1 أليت للمفضل السكري واسمه عامر بن
معشر، وقال صاحب الحماسة: هو لعامر بن أصحم بن عدي. وللمفضل العبدي في الخزانة: 277/10،
والكتاب: 136/3، وشرح أبيات سيبويه وللبراني: 208/2، والأصمعيات: 69.
وفي المقاصد النحوية: 235/2 لرجل من عبد قيس. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 346/1، وشرح
الأشعري: 419/1، وشرح الفية ابن الناظم: 168، وشرح التصريح: 309/1، والممع: 588/2، ولسان
العرب: (ف. ر. ق) 83/7. والشاهد فيه: نصب أحقاً على الظرفية.

(3) انظر الكتاب: 135/3.

(4) شاعر إسلامي مقل، شعره غزل رقيق وجذاب.

انظر معجم الشعراء: 207.

الهمزة: للإنكار والتوبيخ، ومغرم: اسم مفعول من أغرم بكذا إذا أولع به، وهائم: اسم فاعل من هَام على وجهه ذهب من العشق وغيره، والواو في أنك للحال⁽²⁾، ومعنى لا تخلص⁽³⁾ ولا تخفف: ليس بشيء يخلص، كما العنب المتردد [بينهما]⁽⁴⁾، فمن كان حال هواه بهذه المثابة، كيف يكون غرام من أغرم به حقاً؟ (فادخل عليها) أي: على كلمة حق معرفة (في، وأن وصلتها مبتدأ، والظرف) يعني: أي الحق (خبره) قدم عليه، ولهذا لم يميز كسر أن لأن الظرف لا يتقدم على المكسورة لانقطاعها عما قبلها، وإنما ذكر هذا الإعراب على التمثيل، وإلا ففي المرفوع⁽⁵⁾ الواقع بين أحد الأشياء الستة ثلاثة مذاهب⁽⁶⁾: كونه مبتدأ، مع جواز كونه فاعلاً [وهو الأرجح]⁽⁷⁾، و⁽⁸⁾عكسه، و⁽⁹⁾جوب كونه فاعلاً، كما سيأتي⁽¹⁰⁾.

(وقال المبرد: حَقّاً مصدر لَحَقَّ) بمعنى: ثبت (محدوفاً وأن وصلتها فاعل)

لمصدر، أو الفعل منوب عنه⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ زيادة من المعنى.

والبيت لفائد بن المنذر في شرح التصريح: 517/1، والمقاصد النحوية: 81/3. ولعماد بن المنذر في شرح شواهد المعنى: 172/1، والخزانة: 401/1، 274/10. وبلا نسبة في أوضح المسالك: 34/2. وقد ورد البيت في ديوان جنون ليلى: 91. والشاهد فيه: أي الحق منصوب على الظرفية.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وإن بالكسر.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: هواك.

⁽⁴⁾ في (س): بين كونه خلا، وكونه خراً، أي.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: بعد الظرف.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: أن الأرجح.

⁽⁷⁾ في (س) ورد في (5).

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: الثاني.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: الثالث.

⁽¹⁰⁾ انظر المعنى، الباب الثالث: 511/1.

⁽¹¹⁾ انظر المختضب: 215/1.

(وزاد المالقي لُأَماً معنى ثالثاً، وهو أن تكون [حرفاً] ⁽¹⁾ عَرَضٌ بمنزلة [ألا] ⁽²⁾،) وعليه ⁽³⁾ الرضي ⁽⁴⁾، إلا أنه جعلها مركبة بلا شك، وقال ابن قاسم: لم أره في غير كلامه ⁽⁵⁾ (فتختص بالفعل، نحو: [أَما تُقَوِّمُ، وأَما تُفَعِّلُ] فلإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل نحو: أَمَّا زَيْدٌ ⁽⁷⁾، والمعنى: أما تبصر زيدا، كذا نقل عنه [ابن قاسم] ⁽⁸⁾.

(وقد يُدْعَى في ذلك) المثال (أن الهزمة للاستفهام التقريري، مثلها في ألم وألا، وإن ماً نافية)، دخلت عليها الهزمة لتقرير ما بعد النفي، على رأي من قال: إن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهزمة، بل بما يعرفه المخاطب كما مر ⁽⁹⁾، ثم إنه مبني على أن لا تكون أماً حرف عرض، فلا يرد: أن هذا التقدير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض ⁽¹⁰⁾ (وقد تحذف هذه الهزمة) التي للاستفهام التقريري قبل ماً (كقوله:

مَا مَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا وَأَبَادَ السَّرَّاءَ مِنْ عَدَنَانِ) ⁽¹¹⁾

(1) زيادة في المغي.

(2) في جميع النسخ: لولا، وفي (س) بزيادة: ويولده: أنها بسيطة كالأ للاستفتاح. انظر وصف الباني: 96.

(3) في (س) بزيادة: كلام.

(4) شرح الرضي على الكافية: 443/4.

(5) الجنى الداني: 392.

(6) ساقط من (ح) و(ظ).

(7) في (س) بزيادة: أما عمرا.

(8) في (س): في الجنى الداني. انظر الجنى الداني: 392.

(9) انظر بحث الألف ص: 66.

(10) أورده الدمامي في المتصف: 119/1.

(11) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغي: 173/1، وشرح أبيات المغي: 359/1، والممع: 588/2، وفي

الجنى الداني: 393 برواية قحطان بدل عَدَنَانِ، وفي التوضيح 89 برواية العجز:

وَأَبَادَ القُرُونِ مِنْ قَوْمِ صَادٍ

والشاهد فيه: حذف الهزمة من ماً أصلها أماً.

بيت من الخفيف، أصل ما أما، وترى: تعلم، وأباد: [أهلك وأذهب]⁽¹⁾،
ومعد بن عدنان: أبو العرب⁽²⁾، والسراة- بفتح السين -: السارات جمع سرى،
قال الفيومي: هو جمع عزيز لا يكاد يوجد/ له نظير، لأنه لا يجمع قبيلاً على
قَعْلَةٍ⁽³⁾، وفي القاموس: أنه اسم جمع⁽⁴⁾، قيل: يُمكن أن تكون ما هنا نافية، ولا
همزة محذوفة، والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه، ولكن عنده غفلة
وانهماك في اللذة تنزيلاً منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم⁽⁵⁾.

(1) في (س): أذهب وأهلك.

(2) معد بن عدنان هو: هو معد بن عدنان بن أد بن أدد بن الميع، من أحفاد إسماعيل، جد جاهلي، من سلسلة النسب النبوي.

انظر: جهرة أنساب العرب: 9، الروض الأنف: 11/1، السيرة النبوية لابن هشام: 8/1، الأعلام: 265/7، 266.

(3) المصباح المنير: (س. ر. ي) 150.

(4) القاموس المحيط: (س. ر. و) 389/4.

(5) القائل الدماغي في شرح المغني: 120/1.

[مبحث: أمّا]

(أما- بالفتح والتشديد - [و⁽¹⁾] قد تبدل ميمها الأولى ياء) وهو لغة بني نعيم، وبني عامر، ذكره ابن عادل⁽²⁾ (استثقالاً للتضعيف)، ولهذا أبدلت اللام ياء في نحو: أمليت⁽³⁾ (كقول عمر بن أبي ربيعة:

رَأَى رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ قَبْضَحَى، وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ قَبْضَحَرٌ)⁽⁴⁾

بيت من الطويل، كذا أنشده ابن خروف⁽⁵⁾، [لكن أنشده ابن قاسم بإبدال الميم في الصدر فقط]⁽⁶⁾، فيكون فيه جمع بين الأمرين. عارضت: ارتفعت [في الأنف]⁽⁷⁾، ويضحى - من [بابي]⁽⁸⁾ عَلِمَ وَفَتَحَ - يبرز للشمس، ويحصر⁽⁹⁾ - من باب عَلِمَ مضارعٌ تحصر - الرجل إذا آله البرد في أطرافه، يقول:

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) قال في الباب في علوم الكتاب 468/1 قوله: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا» لغة بني نعيم، وبني عامر في أمّا أيما يدلون من أحد الميمين ياء؛ كراهة التضعيف.

(3) انظر المتع في التصريف: 373/1.

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 102 وبرواية أمّا في الموضعين، وفي شرح شواهد المغني: 174/1، وشرح أبيات المغني: 360/1 برواية أيما في الصدر وأما في العجز، والخزانة: 315/5 برواية تحصر ببدل تحصر، والأزمية: 148، وفي الكامل: 125/1، واللباب في علوم الكتاب: 468/1 برواية أيما في الموضعين، وفي لسان العرب: (ض. ح. ا) 472/5 وبرواية أمّا في الموضعين.

وبلا نسبة في الجنى الداني: 527 وبرواية أيما في الصدر وأما في العجز، ووصف الجاني: 99 وبرواية أيما في الموضعين. والشاهد فيه: إبدال الميم الأولى من أمّا ياء.

(5) في (س) بزيادة: بالإبدال في الصدر والعجز.

وفي شرح الرضي على الكافية 477/4 قال: روى ابن خروف أمّا في الصدر، وأما في العجز.

(6) في (س): وفي الجنى الداني الإبدال في الصدر فقط.

انظر الجنى الداني: 527.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): باب.

(9) في (س) بزيادة: بالخفاء المعجمة.

رأت رجلا فقيرا لا ثياب له، فهو إذا ارتفعت الشمس يبرز لها ليدفأ، وإذا جاء
المشي آله البرد.

(وهي حرف شرط) يوافق كلام ابن الحاجب، حيث عدها من حروف
الشرط⁽¹⁾، ويخالف ما في الكشف: من أنها حرف فيه معنى الشرط⁽²⁾، وما في
الجنى الداني: من أنها حرف إخبار مضمن معنى الشرط⁽³⁾، وإيجاب: بأن المصنف
جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط، لا باعتبار أنها موضوعة
للشرط، والإضافة لأدنى ملازمة⁽⁴⁾ (و) حرف (تفصيل) قاله ابن مالك وغيره⁽⁵⁾
(وتوكيد).

أما أنها للشرط فيدل لها لزوم الفاء بعدها، لأنه لما وجب حذف شرطها
فلم تعمل فيه تبج أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد من الشرط⁽⁶⁾، ولهذا لم يلزم
الفاء في نحو: أَفْعَلْ وَإِلَّا أَضْرِبَكَ (نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ
رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾⁽⁷⁾ الآية، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل
على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، لا بالفاء، ولا بغيرها من حروف
العطف (ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها)، كما هو شأن الزائد، قيل: قد
يناقض بمثل ألباء في أفعل به للمتعجب، فإنه زائد لازم⁽⁸⁾، ويرده ما قال الرضي:
إنه قد يحذف إن كان المتعجب منه أن وصلتها، نحو: أَحْسِنُ أَنْ تَقُولَ⁽⁹⁾ (ولما لم
يصلح ذلك)، الاستغناء (وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء.

(1) الإيضاح: 260/2.

(2) الكشف: 110/1.

(3) الجنى الداني: 522.

(4) الجيب الشني في المصنف: 120/1.

(5) انظر شرح الكافية الشافية: 181/2.

(6) قاله الرضي في شرح الكافية: 469/4.

(7) البقرة: 26.

(8) القائل ابن الصانع، انظر قوله في المصنف: 121/1، وعزمي زادة كما في هامش المخطوط.

(9) شرح الرضي على الكافية: 234/4.

فإن قلت: قد استغني عنها في قوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

(... ..)

تمامه:

[وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ] ⁽¹⁾ (... ..)

[وقبله:]

فَصَحَّحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانُ عِظَامُ الْمَنَاجِبِ ⁽²⁾

القتال: مبتدأ، خبره: 'لا قتال لديكم' حذف منه الفاء، وأغنى عموم النفي عن العائد، وسيرا: نصب على المصدر، على تقدير: لكنكم تسرون سيرا، أو اسم لكن على تقدير: لكن لكم سيرا ⁽³⁾، وعراض - بالكسر - الجانب والناحية،

⁽¹⁾ ما بين معقوفين زيادة من المضي.

البيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي في شرح شواهد المضي 1/ 177، وشرح أبيات المضي: 369/1.

ويلا نسبة في الحزانة: 1/ 452، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 134، 9/ 12، وأما ابن الشجري: 290/1، وشواهد التوضيح: 137. والشاهد فيه: حذف الفاء من قوله: لا قتال للضرورة.

⁽²⁾ ساقط من (س). وفي (س) بزيادة: قال أبو الفرج: هنا مما هجي به بنو أسد.

الْقُدُّ هو: القوي الشديد. انظر القاموس المحيط: (ق. م. د) 1/ 399.

- وأبو الفرج هو: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المروني الأصبهاني، من أئمة الأدب والأعلام في معرفة التاريخ، والأنساب، والسير، والآثار، واللغة، والمغازي. من مصنفاته: الأغاني، مقاتل الطالبين، نسب في عهد شمس (ت: 356هـ).

⁽³⁾ انظر: مرآة الجنان: 2/ 271، شذرات الذهب: 3/ 19، 20، الأعلام 4/ 278.

نقل الأول اسم لكن محذوف، وعلى الثاني غيرها محذوف. انظر هامش المخطوط.

كالعرض - بالضم - كما في القاموس⁽¹⁾، لا جمع 'عرض' كما ظن⁽²⁾، والمواكب:
 جمع موكب وهم ركاب الإبل للزينة⁽³⁾.
 (قلت: هو ضرورة)، إذ البيت من الطويل، ومفاعيلن⁽⁴⁾ لا يصير
 'مفاعلتن' لا بزحاف ولا بغيره، بخلاف العكس، [وسره أن لنا ما تسكن المتحرك،
 وليس لنا ما تحرك الساكن]⁽⁵⁾ (كقول عبد الرحمن بن حسان: بن ثابت⁽⁶⁾)،
 وعزاه الأندلسي إلى كعب بن مالك⁽⁷⁾.

1/58

(مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا)

صدر بيت من البسيط، وعجزه:

[وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ]⁽⁸⁾

(... ..)

(1) القاموس المحيط: (ع. ر. ض) 382/2.

(2) ظنه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 358/1.

(3) في (س) بزيادة: وكلنا الفرسان.

(4) في (س) بزيادة: فيه.

(5) ساقط من (س). وبزيادة: ومثله 'ستفعلن' فلو صرح بالفاء لصار إياه.

(6) في (س) بزيادة: رضي الله عنه.

- عبد الرحمن بن حسان هو: أبو عمدة، عبد الرحمن بن حسان بن ثابت - رضي الله عنه - بن المنذر بن حزام، الشاعر المشهور (ت: 104هـ).

انظر: الإصابة 3/89 ت: 6205، الأعلام 3/303، 304.

(7) في (س) بزيادة: رضي الله عنه. انظر قول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 100/1.

- كعب بن مالك هو: أبو عبد الله، كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري الخزرجي السلمي، أحد شعراء النبي - عليه الصلاة والسلام -، وأحد الثلاثة المخلفين الذين تاب الله عنهم، عده الجمحي في طبقة شعراء أهل المدينة (ت: 50هـ).

انظر: طبقات الشعراء 117، 118، الإصابة 3/401، معجم الشعراء 274، 275، الأعلام 5/228.

(8) ما بين معقوفين زيادة من المعنى.

البيت لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب: 365/2، والكتاب: 65/3، والمقتضب: 375/1، والمفاصل النحوية بهامش الخزانة: 433/4، وشرح الفصل لابن بيش: 3/9، وأما ابن الشجري: 290/1، وشرح التصريح: 406/2، وله، أو لكعب بن مالك في شرح شواهد المعنى: 178/1، ولكعب بن مالك في شرح أبيات سيويه: 109/2. ويلا نسبة في الكتاب: 114/3، وشرح التسهيل لابن مالك: 76/4، وشرح الرضي على الكافية: 97/4، 111، 463. والشاهد فيه: حذف العائد من جواب اسم الشرط، كما حذف منه الفاء.

فيه تلميح إلى آية: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا﴾⁽¹⁾ حذف العائد من جواب اسم الشرط، كما حذف [منه الفاء]⁽²⁾ ضرورة، أي: فالله يشكرها له، والشر: مبتدأ، خبره: بالشر، ومثلان: خبر محذوف، أي: هما مثلان، إذ لا يصح أن يكون خبرا عن⁽³⁾ المذكور، كذا قيل⁽⁴⁾، ولك أن تجعله من قبيل رَاكِبُ الثَّاقَةِ مُلَيَّحَانٌ فَإِنَّ الإِضَافَةَ وحرف الجر من واد واحد.

(فإن قلت: فقد حُذِفَت) الفاء (في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾)⁽⁵⁾، قلت: الأصل يُقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ⁽⁶⁾ (فحذف القول) الذي هو⁽⁷⁾ المبتدأ (استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف)⁽⁸⁾، وَرُبُّ شَيْءٍ يَصْحَحُ تَبَعًا وَلَا يَصْحَحُ اسْتِقْلَالًا، هذا [كلي]⁽⁹⁾ مخصوص⁽¹⁰⁾ بالعربية، ثم نظر له يجرى من المسائل الفقهية ليحصل المستفيد زيادة [النماء]⁽¹¹⁾، بأن هذا الكلي له موضع في القبول حتى يعتبر في الفقه الذي هو مدار الدين والدنيا فقال: (كالحاج عن غيره يُصَلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى احد من غيره ابتداء لم يصح على الصحيح)، وما قيل: [إنه]⁽¹²⁾ كان الأليق أن

(1) الأنعام: 160.

(2) في (س): الفاء منه.

(3) في (س): بزيادة: المبتدأ.

(4) الفائل ابن الملا في متهى أمل الأريب: 362/1، وهذا إعراب المعنى في المقاصد النحوية: 433/4.

(5) ما بين معقوفين ليس موجودا في جميع النسخ.

آل عمران: 106.

(6) انظر الكشف: 351/1.

(7) في (س): بزيادة: خبر.

(8) في (س): بزيادة: وإن كان حذفها في غير هذا في الشعر.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): بزيادة: مسائل.

(11) في (س): أنس.

(12) ساقط من (س).

يمثل بمسألة النسب إلى فَعيلة فإنك تحذف الياء تبعاً للنداء، وفي فَعِيل لا تحذف⁽¹⁾، ليس بشيء، لأن هذه داخلة في الكلبي المذكور، والتنظير إنما يكون بشيء خارج عنه، على أنه يجوز أن تحذف الياء والشاء معا من غير [تبع]⁽²⁾، و(هذا) أي: حذف⁽³⁾ جواب أمّا تبعاً لحذف القول المستغنى عنه بمقولة (قول الجمهور)⁽⁴⁾ وزعم بعض المتأخرين) هو⁽⁵⁾: كمال الدين عبد الواحد بن الزمكاني، من مشايخ الشام، مات بدمشق سنة إحدى وخمسين وستمائة، فإنه اعترض على النحاة في تفسيره الموسوم بـ«نهاية التأمل في أسرار التنزيل»⁽⁶⁾، وقد نقله أبو حيان في النهر، وبذل جهده في رده⁽⁷⁾ (أن فاء جواب أمّا لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، أي: لا استقلالا ولا تبعاً) وأن الجواب في الآية ﴿فَذَوْقُوا الْعَذَابَ﴾⁽⁸⁾ اقتصر المصنف في نقل كلامه على ما هو اللازم هنا، وإلا قال: قوله تعالى: ﴿فَذَوْقُوا﴾ جواب ﴿أَمَّا﴾، ولقوله: ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾، ورد أبو حيان: بأن الاستفهام هنا لا جواب له، لأنه على طريق التوبيخ⁽⁹⁾ (والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فعلى القول وحده، يعني: مادته، وإلا فالمقدر هنا ليس [لفظ المصدر]⁽¹⁰⁾) وانتقلت

(1) قاتله ابن الصانع، وأجاب عنه الشمني، انظر المصنف: 1/ 121.

(2) في (س): أن يتبع أحدهما الآخر.

(3) في (س) بزيادة: فاء.

(4) انظر شرح الكافية الشافية: 182.

(5) في (س) بزيادة: الشيخ.

(6) قوله في اللباب في علوم الكتاب: 455/5.

- والزمكاني هو: أبو المكارم، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزمكاني، كمال الدين، أديب، من القضاة، وله شعر حسن. من مصنفاته: النيان في علم البيان المأطع على إعجاز القرآن، ورسالة في الخصائص النبوية.

انظر بغية الوعاة: 119/2، شذرات الذهب: 5/ 254، هدية العارفين: 2/ 164، الأعلام: 4/ 176.

(7) في (س) بزيادة: والمصنف اكتفى بقوله: زعم. وانظر النهر الماد بهامش البحر المحيط: 3/ 23، 24.

(8) آل عمران: 106.

(9) في (س) بزيادة: إن.

(10) البحر المحيط: 3/ 23.

(11) في (س): لفظه.

الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما) من قوله تعالى: ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (اعتراض) بين المبتدأ والخبر (وكذا قال) ذلك البعض (في آية الجاثية) ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ أَتَايِي ﴾⁽¹⁾ الآية، قال: أصله فيقال: لهم (الم تكن آياتي، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة) قضاء لحق صدارتها، كما تأخرت عنها في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾⁽²⁾ على قول سيويه والجمهور⁽³⁾، إلا أن الفاء [هنا جوابية]⁽⁴⁾، وهناك عاطفة، [ومصرح الزمخشري]⁽⁵⁾: بأن الفاء في هذه الآية أيضا عاطفة على جواب أمّا المقدر، وهو فيقال⁽⁶⁾، على خلاف ما زعمه الزاعم، وقد يقال: إن ما زعمه لا يرد على النحاة، لأن مدعاهم/ ليس عدم صحة حذف القول بعد أمّا بدون حذف الفاء، بل إنه يجوز حذف الفاء من الخبر القولي مطردا.

(وإما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة)⁽⁷⁾ قال رضي: والمعنى الأول لازم لها في جميع مواقع استعمالها⁽⁸⁾ (ومن ذلك: ﴿ وَأَمَّا السَّيِّئَةُ فَكَانَتْ لِسَاسِكَيْنِ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْعُلُمُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾⁽⁹⁾ الآيات، وقد يترك تكرارها) خلافا لبعضهم، فإنه يرى: أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار

(1) الجاثية: 31.

(2) يوسف - عليه السلام - : 109.

(3) في (س) بزيادة: كما مر. انظر بحث الألف المفردة ص: 52.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): وكلام الزمخشري صريح.

(6) قال في الكشف 4/ 193: "جواب أمّا محذوف تقديره: وأما الذين كفروا فيقال لهم.

(7) الآية: 26.

(8) في شرح رضي على الكافية 4/ 466، 467: والمعنى الثاني: أي: الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه، وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها أيضا في جميع مواقعها.

(9) الكهف: 79، 80، 82.

للفصل بينه وبين الأول، كما في الجنى الداني⁽¹⁾ (استغناء بذكر أحد القسمين من الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم).

فالأول⁽²⁾: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنَّا وَفَضْلٍ﴾⁽³⁾ [أي: ⁽⁴⁾] وأما الذين كفروا بالله فلمهم كذا وكذا. فإنه ذكر حال أحد الفريقين وهم الذين آمنوا، واكتفى بذكر حالهم من حال الفريق الذي هو ضدهم وهم الذين كفروا، وهذا الطريق من الإيماز يسمى الاكتفاء وهو: ذكر أحد الضدين مع [أن]⁽⁵⁾ كلا منهما مراد⁽⁶⁾، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي الْإِلْبِ وَالنَّهَارِ﴾⁽⁷⁾ أي: وما تحرك.

(والثاني): أي: الذي ترك [فيه]⁽⁸⁾ تكرار أمّا استغناء بكلام انتهى (بحر): ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾⁽⁹⁾ أي: وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم، هذا هو القسم الذي ترك (ويدل على ذلك): ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ جِنْدِ رَبِّنَا﴾ [أي: كل]⁽¹⁰⁾ من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، هذا هو المذكور في موضع القسم الآخر (وكانه قيل: وأما الراسخون في العلم

(1) الجنى الداني: 523.

(2) في (س) بزيادة: أي: الذي يترك فيه تكرار أمّا استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر.

(3) النساء: 174، 175.

(4) ساقط من (ط).

(5) في (س): كون.

(6) انظر تعريف الاكتفاء في البرهان في علوم القرآن: 3/ 118.

(7) الأنعام: 13.

(8) ساقط من (س).

(9) آل عمران: 7.

(10) ساقط من (ط).

يقولون: وهذه الآية في أمّا المفتوحة، نظير قولك في أمّا المكسورة: إمّا أن تُنطق
 بخير **وَالْأُفَاسْكُتُ**⁽¹⁾ وإمّا كان نظيره لأن المفتوحة⁽²⁾ لتفصيل الجملة، والمكسورة
 لتفصيل الفرد، فكما استغنى عن [إمّا]⁽³⁾ الثانية المكسورة بذكر ما يغني عنها
 استغنى عن المفتوحة الثانية كذلك (وسياتي ذلك، كذا ظهر لي)، ببيان لكونه
 مستبدا بهذا [التنظر]⁽⁴⁾ (وعلى هذا) أي: على كون ﴿وَالرَّاسِيخُونَ﴾ كلاما ذكر
 في موضع القسم الآخر (فالوقف على ﴿لَا إِلَهَ﴾) [لازم]⁽⁵⁾، لأن الكلام تم
 عنده، ﴿وَالرَّاسِيخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ استئناف لبيان القسم الآخر ﴿وَمَا يَعْلَمُ
 ثَابِتُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ اعتراض بين القسم الأول ودليل القسم الثاني، وعليه
 فالراسخون غير عالمين بالمشابهات وهو مذهب علمائنا، ذكره في التوضيح⁽⁶⁾،
 [قال]⁽⁷⁾ التفاضلي: وألحق أنه إن أريد بالمشابه ما لا سبيل للمخلوق فالحق
 الوقف، وإن أريد ما لا يتضح، بحيث يتناول المجمل، والمؤول، فالحق العطف⁽⁸⁾
 (وهذا المعنى) أي: مدح الراسخين بتسليم ما في كتاب الله والإيمان به، وذم طالب
 التشابه بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية (هو) المعنى (المشار إليه في آية
 البقرة السابقة) حيث مدح المؤمنين، وجعل ذم الكافرين مقابلا له، ثم ذيل بقوله:
 ﴿يُفْعِلْ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ/ كَثِيرًا﴾⁽⁹⁾ فكانه أشير إلى ما ذكر هنا من الفريقين 1/59
 المتقابلين (فتأملها) [كانه]⁽¹⁰⁾ إشارة إلى الفرق بينهما، بأن مساق هذه الآية على

⁽¹⁾ انظر ص: 323 من مبحث إمّا.

⁽²⁾ في (س) زيادة: الثانية كذلك.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ في (س): النظر.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ انظر شرح التصريح على التوضيح: 427/2.

⁽⁷⁾ في (س): وقال.

⁽⁸⁾ انظر حاشية التفاضلي على الكشف: ل 1/114

⁽⁹⁾ البقرة: 25.

⁽¹⁰⁾ في (س): فكانه.

ما وقع في القرآن من التشابهات، ومساقي⁽¹⁾ آية البقرة على ضرب أمثال من تعال.

(وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً،) [أي]⁽²⁾: لا لفظاً ولا معنى، وهذا تصريح بما علم من قوله: فهو غالب حالها (لحو: أُمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) [من غير سبق إجمال]⁽³⁾، قال الرضي: قد التزم بعضهم لزوم التفصيل في جميع مواقعها⁽⁴⁾، وجواز السكوت على مثل قولك: أُمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ يدفع دعوى اللزوم، ولهذا اختاره المصنف هنا، نعم قال في [حواشيه على التسهيل]⁽⁵⁾ تبعاً [لابن مالك]⁽⁶⁾: والظاهر أن أُمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ لا يقال إلا إذا وقع تردد [من]⁽⁷⁾ شخصين نسبهما، أو أحدهما إلى ذلك، فهي على هذا للتفصيل، أي: وأما غيره فليس كذلك⁽⁸⁾.

(وأما التوكيد فقلّ من ذكره،) قال بعض المحققين: أُمَّا لتفصيل مجمل سابق مع التأكيد لمضمون الجزء، وقد تستعمل لمجرد التأكيد، ونسبه إلى الرضي⁽⁹⁾ (ولم أرَ من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة أُمَّا في الكلام أن تعطى فضل توكيد، أي: توكيد زيد (نقول: زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، إذا قصدت مجرد الإخبار بذهاب زيد (فإذا قَصَدْتَ توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب وقربه (وأنه منه عزيمة) [أي]⁽¹⁰⁾: إرادة الشيء مع القطع به، ويقابلها الرخصة

(1) في (س) بزيادة: ما في.

(2) في (س): يعني.

(3) بساقط من (س).

(4) شرح الرضي على الكافية: 467/4.

(5) في (س): شرح التسهيل.

(6) في (س): للمصنف.

(7) في (س): في.

(8) انظر المصنف: 123/1.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 466/4.

(10) في (س): وهي.

(قلت: أَمَا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ ولذلك) أي: للإعطاء المذكور (قال سيبويه في تفسيره: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ، وهذا التفسير مُذَلِّ بِفَاعِلَتَيْنِ) أي: محضر لهما، من أدلى بمجته إذا أحضرها (بيان كونه توكيدا)، فإنه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما، لأن معنى مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ أن يقع في الدنيا شيء يقع ذهاب زيد، وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها، فيكون المعنى: إن ذهاب زيد ثابت البتة (وأنه في معنى الشرط، انتهى)⁽¹⁾. قال الرضي: ليس قصد سيبويه به أن أَمَا بمعنى مَهْمَا كيف وهذه حرف، ومَهْمَا اسم؟ بل [قصده]⁽²⁾ إلى المعنى البحت، لأن معنى مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ: إن كان شيء فزيد قائم، أي: هو قائم البتة⁽³⁾.

(ويُفصل بين أَمَا وبين الفاء بواحد من أمور ستة)، يعني: غالبا، [إذ يجوز]⁽⁴⁾ الفصل [بينهما]⁽⁵⁾ بأكثر، قال [الحلي]⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ﴾⁽⁷⁾ الإنسان: مبتدأ، وفي خبره وجهان، أحدهما - وهو الصحيح: أنه جملة تقول، والظرف منصوب به لأنه في نية التأخير⁽⁸⁾، نعم قال الرضي: ولا يقدم من أجزاء الجزاء شيئين فصاعدا، لأنك لا تتجاوز قدر الضرورة⁽⁹⁾، فحمل كلام المصنف [على هذا]⁽¹⁰⁾ إنما يتم إذا علم ما ذهب إليه في المسألة، وما قيل: إنه

(1) انظر الكتاب: 235 / 4.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الرضي على الكافية: 469 / 4.

(4) في (س): ولا فيجوز.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): الشهاب.

(7) الفجر: 15.

(8) انظر الدرر المصون: 520 / 6.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 468 / 4.

(10) في (س): عليه.

منقوض بتجويرهم مثل: أَمَا الْيَوْمَ [يَرْحَمُكَ] ⁽¹⁾ اللَّهُ قَالَ إِمْرُ كَذَا ⁽²⁾ [غيره] ⁽³⁾ وارد، [لأن جملة الدعاء] ⁽⁴⁾ ليست من أجزاء الجزاء.
(أحدهما: /) المبتدأ كالأيات السابقة.

والثاني: الخبر، نحو: أَمَا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ، وزعم الصغار: قاسم بن علي، شارح كتاب سيبويه، صاحب الشلوين وابن عصفور [مات بعد الثلاثين وستمئة] ⁽⁵⁾ [أن الفصل به قليل] ⁽⁶⁾.

والثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾ ⁽⁷⁾ [الآيات] قال [الحلي] ⁽⁸⁾: اختلف النحاة في الجواب المذكور هل هو لأمّا، أو لسنّ وجواب الأخرى محذوف أو الجواب لهما معاً، ثلاثة أقوال، الأول: لسبويه، والثاني: للفارسي في أحد قولي، وله قول آخر كسبويه، والثالث: للأخفش ⁽⁹⁾. [فما] ⁽¹⁰⁾ ذكره المصنف هو قول سيبويه، وعليه الرضي حيث قال: [أو الدليل على أنه ليس جواب إن] ⁽¹¹⁾ عدم جواز أَمَا إِنْ حِثَّنِي أَكْرَمَكَ بِالْجَزْمِ ⁽¹²⁾ [واستدل

(1) في (س): رحمك.

(2) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل 101/ب.

(3) في (س): فغير.

(4) في (س): فالجملة الدعائية.

(5) ساقط من (س).

(6) قال أبو حيان في الارتشاف 568/2: في كتاب البطليوسي للصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل، وفي الجني الداني 525: وفي كتاب الصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل.

انظر ترجمة الصفار في كشف الظنون: 1428، البلفة في تراجم أئمة النحو واللغة: 235، بغية الوعاة: 25/2، الأعلام: 178/5.

(7) الواقعة: 88، 89.

(8) في (س): الشهاب.

(9) الدر المحصون: 270/6. وانظر الكتاب: 79/3، وكتاب الشعر: 64/1، 65، ومعاني القرآن للأخفش: 493/2.

(10) في (س): عما.

(11) في (س): فزوح: جواب أَمَا استغني به عن جواب أن لا جواب إن بدليل.

(12) شرح الرضي على الكافية: 469/4.

المنصف بأن القاعدة: أنه إذا اجتمع شرطان، ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنه يجعل لأولهما⁽¹⁾، [ورَدَ: بَأَنَا]⁽²⁾ لا نسلم أن ثمة شرطين اجتماعاً تحقيقاً، بل الجواب المذكور للثاني، وهو وجوبه جواب الأول⁽³⁾، وفيه بحث: أما [في الأول]⁽⁴⁾: فلما صرحوا بأن أمّا بمنزلة إن يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ: وأما [في الثاني]⁽⁵⁾: فلأنه⁽⁶⁾ أحد المذاهب الثلاثة في الجواب بعد الشرطين الصريحين.

(والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب،) سواء كان ذلك الاسم مفعولاً به (لحو): ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾⁽⁷⁾ الآيات). و⁽⁸⁾ الثالث: مثال لمنصوب محلاً بالجواب، أو [كان]⁽⁹⁾ حالا، نحو: أمّا مُجَرِّداً فَأَنَا ضَارِكٌ⁽¹⁰⁾، أو مفعولاً مطلقاً نحو: أمّا ضَرَبَ الْأَمِيرِ فَأَنَا ضَارِكٌ، أو مفعولاً له نحو: أمّا تأديباً فَأَنَا ضَارِكٌ، قال الرضي: يتقدم على الفاء هذه المفعولات إذا قصدت أنها ملزومات للحكم؛ والمعنى: أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتم، وذهابي: لازماً ليوم الجمعة، وكذا غيره، ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية⁽¹¹⁾ فيما قبلها، وإن

⁽¹⁾ ساقط من (س). وانظر شرح التسهيل: 215/3، 216.

⁽²⁾ في (س): وما قيل.

⁽³⁾ رده الدمامي في شرح المغني: 124/1.

⁽⁴⁾ في (س): أولاً.

⁽⁵⁾ في (س): ثانياً.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: لم يذهب إليه أحد في مسائلنا، بل هو.

⁽⁷⁾ الفصحى: 9.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: الآية.

⁽⁹⁾ ساقط من (س).

⁽¹⁰⁾ سهو، لأن مجرداً حال.

⁽¹¹⁾ ساقط من (س).

كان ممنوعاً في غير هذا الموضع، بل يجوز ذلك مع وجود المانعين [نحو] ⁽¹⁾: «أَمَّا يَوْمُ
الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا سَائِرٌ» ⁽²⁾.

(والخامس: اسم كذلك) أي: منصوب لفظاً أو محلاً (معمول محذوف
يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ» و«أَمَّا يَزِيدُ فَامْرُزْ بِهِ» و«قراءة بعضهم
(وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)» ⁽³⁾ بالنصب)، قراءة عاصم في رواية، وقرأ الجمهور بالرفع
على الابتداء ⁽⁴⁾ (ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه)، بأن يقال:
«أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ اِضْرِبْهُ» حذف المفسر وبقي الفاء مع المفسر (لأن «أَمَّا» نافية عن
الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل)، ولأن المفسر يكون متقدماً على
المفسر [ولابد من هذا القيد] ⁽⁵⁾، لأن ما ذكره علة لتقدير العامل بعد الفاء فقط،
ويرد عليه: أن هذا إنما يتمتع بتقدير الفعل قبل الفاء والمعمول معاً دون تقديره قبل
الفاء وحدها كما قدره [الحلي] ⁽⁶⁾ في الآية، [فقال] ⁽⁷⁾: «وَأَمَّا ثُمُودَ هَدَيْنَاهُمْ
فَهَدَيْنَاهُمْ» ⁽⁸⁾، إلا أن يقال: لما كان الغرض من نحو: «أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ» كون زيد
ملزوما للضرب، والضرب لازماً له، لم يكن التقدير: «أما زيداً اضرب فاضربه
لفوات الدال على لزوم الضرب/ [لزيد]» ⁽⁹⁾ وهو وقوعه بعد الفاء (وأمّا نحو: زَيْدًا 160
كَانَ يَفْعَلُ فَمَيَّ كَانَ ضَمِيرٌ) عائد إلى زيد (فاصل) بين الفعلين (في التقدير)، وفي:
«أَمَّا» بمعنى «مهما يكن»، وفي «يَكُنْ ضَمِيرٌ» عائد إلى «مهماً» فاصل كذلك، وأما ما

(1) في (س): كقولك.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 468 / 4.

(3) فصلت: 17.

(4) في (س) بزيادة: في رواية.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): الشهاب.

(7) في (س): حيث قال.

(8) الدر المصون: 36 / 6.

(9) في (س): له.

وانظر المصنف: 126 / 1.

قيل: إنه يرد عليه قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾⁽¹⁾ «وَأَلَّهُ كَانَ يَشْعَلُ»⁽²⁾ فمدفوع بأن الخبر هنا في نية التأخير (وأما لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ) هذا كلام دائر بين [الأدباء]⁽³⁾ ذكروا فيه وجوها من الإعراب، خلق: فعل ماض، فاعله: [اسم]⁽⁴⁾ الله، [ومفعوله: مثله]⁽⁵⁾، وضمير مثله [للممدوح]⁽⁶⁾ شخصا أو غيره، قال الرضي: «والوجه أنه من باب توجه الفعلين إلى مرفوع واحد»⁽⁷⁾، وخلق: خبر ليس فقي ليس أيضا (أي: كما في كان (ضمير) [فاصل]⁽⁸⁾ في التقدير [لكنه ضمير]⁽⁹⁾ الشأن والحديث،) المقدّر، والمفسر جملة فعلية⁽¹⁰⁾، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ ﴾⁽¹¹⁾: في كَادَ ضمير الشأن، [شبهه]⁽¹²⁾ سيويه يقولهم: لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ⁽¹³⁾ (وإذا قيل: كما قال ابن السراج، و⁽¹⁴⁾ الفارسي⁽¹⁵⁾ (بأن ليس حرف) ليس بفعل (فلا إشكال)، لعدم ولي الفعل الفعل (وكذا إذا قيل: فعل يشبه الحرف)، يعني: ما بمعنى ليس (ولهذا)

(1) الأعراف: 137.

(2) الجن: 4.

والفائل وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 102/ب.

(3) في (س): أهل الأدب.

(4) في (س): لفظة.

(5) في (س): ومثله مفعوله.

(6) في (س): عائد إلى الممدوح.

(7) شرح الرضي على الكافية: 458/1.

(8) في (س): يعتبر فاصلا.

(9) زيادة من المعنى.

(10) في (س) بزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾.

(11) التوبة: 118.

(12) في (س): وشبهه.

(13) الكشف: 338/2، وانظر الكتاب: 70/1.

(14) في (س) بزيادة: تلميذه.

(15) انظر الأصول: 82/1، وكتاب الشعر: 7/1.

أي: لكون كيس شبه حرف، وقيل: لكون كيس حرفاً، أو شبه حرف⁽¹⁾ (أعملها بنو تميم، إذ قالوا: لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ بِالرَّفْعِ)⁽²⁾ قال الرضي: وبعض من قال بحرفيتها جواز إلغاءها ما استدلالاً بهذا القول، ويحمل عليه قولهم: لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ⁽³⁾، وهذا مبني على أن الشيء إذا شبه بشيء، أو ناب عنه يعطى المشبه حكم المشبه به، والنائب حكم المنوب عنه، لكون التشبيه والنيابة مقصودين، فلا يرد⁽⁴⁾: أنه إذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر، فهلاً اغتفر ذلك في أمّا مع عراقتها في الحرفية⁽⁵⁾.

(والسادس: ظرف معمول لأمّا لما فيها من معنى) الفعل (الذي نابت عنه، أو للفعل المخلوف)، ترجيحاً لإعمال المنون عنه، وقيل: بناء على القول بعدم النيابة⁽⁶⁾ (لحو): أمّا الْيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ وَأَمّا فِي الدَّارِ فَإِن زَيْدًا جَالِسٌ وَلَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ (ما بعد [الفاء])⁽⁷⁾، لأن خبر إن لا يتقدم عليها) لصدارتها (فكذلك معموله، هذا قول سيبويه، والمازني، والجمهور)⁽⁸⁾ فيه تعريض بابن مالك، حيث اقتصر على ذكر المازني⁽⁹⁾، ولعله لم يذكر سيبويه لأن في المسألتين روايتين عنه، قال صاحب الضوء: وقد نقل بعض المتأخرين عن

(1) القائل وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 1/103.

(2) انظر شرح الألفية لابن الناظم: 145، وشرح الكافية الشافية: 184/1، والكتاب: 147/1.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 458/1.

(4) في (س) بزيادة: ما قيل.

(5) أوردته الدمامي في شرح المغني: 126/1، وقد عقب عليه الشمني بقوله: إذا شبه شيء بشيء، أو ناب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين، فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به والمنوب عنه، لا الحكم نفسه....

(6) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط. وانظر أمالي ابن الشجري: 291/1.

(7) في جميع النسخ: أمّا.

(8) انظر الكتاب: 137/3، والبحر المحيط: 119/1.

(9) قال في التسهيل: 245 ولا يمتنع أن يلي أمّا معمول خبر إن، خلافاً للمازني.

سيويه مثل ما قال المبرد⁽¹⁾، قيل: الصواب ما عليه المبرد ومن معه، إذ لو أعمل هذا المعنى لفات التخصيص، ولزم أن يمتنع أمّا زَيْدًا فأنا ضاربٌ، لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله، لكنه جائز بالاتفاق⁽²⁾، وفيه بحث:

أما أولاً: فلأن التخصيص إنما قاله السكاكي في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثُمُودُ فَنَهَدْنَاهُمْ﴾⁽³⁾، ورد عليه شراحه، قال⁽⁴⁾ الشريف: قدم/ بشيء مما في حيز الفاء 60/ب عليها ليكون فاصلاً بين الحرفين، وليدل على أن المقصود بيان حال الاسم بعد أمّا، أعني ثمود مثلاً، فالتقديم لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص⁽⁵⁾.

وأما ثانياً: فلأن من جوز ذلك لم يعد الفاء مانعة، قال ابن السّيد في شرح أدب الكاتب: والمالزني يفرق بين الفاء وإنّ، لأن الفاء قد وجدنا ما بعدها يعمل فيما قبلها من غير أمّا في قولك: زَيْدًا فَاضْرِبْ وَيَعْمُرُو فَاْمُرْزُو لم [مجداً]⁽⁶⁾ في خبر إنّ يعمل فيما قبلها من غير أمّا، فتقيس أمّا عليه⁽⁷⁾.

(وخالقهم المبرد، وابن دُرُسْتُوّه)، عبد الله بن جعفر، صاحب المبرد⁽⁸⁾، مات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة⁽⁹⁾ (والفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسع

⁽¹⁾ قال الأسفرايني في ضوء الصباح: ل 3 / أقالسالة متممة عند جميع النحويين إلا عند أبي العباس المبرد، فإنه أجاز نصب زَيْدًا بضارب، وجعل لأمّا خاصية تصح التقديم لما يمنع تقديمه، وقد نقله بعض المشايخين عن سيويه هكذا.

وانظر المفتض: 617/1، 618، 22/2.

⁽²⁾ القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 396/1.

⁽³⁾ فصلت: 17.

وانظر مفتاح العلوم: 223.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: السيد.

⁽⁵⁾ انظر المطول: 200.

⁽⁶⁾ في (س): يجوز.

⁽⁷⁾ انظر الانقضاء: 289.

⁽⁸⁾ في (س) بتقديم صاحب المبرد على عبد الله بن جعفر.

⁽⁹⁾ ابن دُرُسْتُوّه هو: أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوّه بن الرزيان، محوي جليل القدر، روى عن جماعة من العلماء منهم: المبرد، وابن قتيبة. من مصنفاته: الإرشاد في النحو، شرح كتاب سيويه، النكت.

انظر البليغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 167، 168، بغية الوعاة: 36/2، هدية العارفين: 446/1، الأعلام: 76/4.

الفراء فجوزوه في بقية أخوات إن⁽¹⁾ قال أبو حيان⁽²⁾: وما ذهب إليه المبرد، وابن
دُرستويه، والفراء غير صحيح، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، بل
القياس مذهب سيبويه، وقد رجع إليه المبرد فيما حكاه عنه [ابن]⁽³⁾ ولاد⁽⁴⁾، وقال
الزجاج: رُجوعه عندي مكتوب بخطه، وصار المنع إجماعاً من البصريين⁽⁵⁾ (فلن
قلت: أمّا اليَوْمَ فأنّا جالسٌ) تفريع على الخلاف، والمسألة جائزة بالاتفاق (احتمل
كون العامل أمّا، لكون المعمول ظرفاً (وكونه الخبر لعدم المانع،) [فإن]⁽⁶⁾ ما بعد
الفاء يعمل فيما قبلها (وإن قلت: أمّا زَيْدٌ فَإِنِّي ضَارِبٌ لم يميز أن يكون العامل
واحداً منهما، من أمّا والخبر (وامتنعت المسألة عند الجمهور،) [فإن]⁽⁷⁾ مذهبهم:
أن يقدر حذف أمّا والفاء، فما جاز أن يعمل فيه بعد تقدير حذفهما جاز أن يعمل
فيه مع وجودهما، وما لا فلا، كما في الجنى الداني⁽⁸⁾ (لأن أمّا لا تنصب المفعول،
ومعمول خبر إن لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه) بناء (على تقدير
إعمال الخبر⁽⁹⁾).

(1) انظر المقتضب: 617/1، 618، والارتشاف: 570/2، والجنى الداني: 527.

(2) في (س) بزيادة: في شرح التسهيل.

(3) ساقط من (س).

(4) انظر الانتصار: 78.

- وابن ولاد هو: أبو الحسين، محمد بن الوليد بن ولاد التميمي النحوي، من أهل مصر، أخذ عن أبي علي
الدينوري، وثعلب. من مصنفاته: المقصور والمدود، المنق في النحو (ت: 289هـ).

انظر معجم الأدباء: 476/5، البلغة في أئمة النحو واللغة: 284، بغية الوعاة: 259/1، الأعلام: 133/8.

(5) انظر قول الزجاج في المساعد: 237/3.

(6) في (س): بناء على أن.

(7) في (س): لأن.

(8) الجنى الداني: 526.

(9) انظر المقتضب: 22/2.

قال ابن الشجري في الأمالي 1/291: أعلم أن أمّا لا تزل منزلة الفعل نصبت، ولكنها لم تنصب المفعول
به لضعفها، وإنما نصبت الظرف الصحيح....

تنبيهان

الأول: أنه سمع أمّا العَيِّدَ قَدْوَ عَيِّدٍ بالنصب، رواء يونس عن بعض العرب، قال سيبويه: لغة خبيثة قليلة⁽¹⁾، ومع ذلك لا يجوز في المعرف إلا إذا كان غير معين، فيكون في موضع الحال⁽²⁾، وأما إذا أردت بالعيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما في قولك: أمّا البَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكَ⁽³⁾، قال الرضي: أما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له، بل على أنه مفعول به لما بعد الفاء، لأن معنى ذو عبيد أي: يملكهم، وذلك كما روى الكسائي⁽⁴⁾ (وَأَمَّا قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهُمْ) أي: أغلبهم بالفضل، ولم يقيده بالنصب لما فيه ما [يعينه]⁽⁵⁾ (وفيه عندي دليل على أمور)، [ونص سيبويه على قلته لا ينافي بناء الغير]⁽⁶⁾ عليه.

(أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر 'مهما يكن من شيء'، [بل]⁽⁷⁾ يجوز أن يقدر غيره مما يلقى بالحمل⁽⁸⁾، إذ التقدير هنا) أي: في المثالين المسموع النصب فيهما (مهما ذكرت)، قيل: لو كان كذلك لم يكن معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين⁽⁹⁾، وفيه: أنه مبني على تخريج نصبه على الحالية كما مر⁽¹⁰⁾ (وعلى ذلك يتخرج قولهم: أمّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ، و أمّا جُلْمًا فَعَالِمٌ) أي: مهما ذكرت العلم، أو علما ([فهذا]⁽¹¹⁾) أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق مطلقا 1/61

(1) الكتاب: 1/ 389.

(2) في (س) بزيادة: كما في أجماع الغفير.

(3) الكتاب: 1/ 389.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 474.

(5) في (س): يدل عليه.

وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 330.

(6) في (س): هذا وإن نص سيبويه على أنه لغة خبيثة لا بأس في بناء الغير عليه.

(7) في (س): و.

(8) في (س) بزيادة: أي: لا يتعين ذلك التقدير في كل محل، بل يقدر فيه ما يناسبه.

(9) القائل الدماغمي في شرح المعنى: 1/ 127.

(10) انظر ص: 310 من هذا المبحث.

(11) في جميع النسخ: فهو.

(معمول لما بعد الغاء، أو مفعول لأجله إن كان معرفاً، وحال إن كان منكراً) قال ابن مالك: ألنصب عند سيويه على أنه مفعول له، وعند الأخفش على أنه مفعول مطلق⁽¹⁾، وقال الرضي: الأولى أن النصب في المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق، وفي المنكر على أنه حال، أو مفعول مطلق، وزيف كونه مفعولاً له: بأنه لا دليل عليه، ولو كان كذلك لجاز أُمَّا لِلْعِلْمِ قَعَالِمٌ⁽²⁾، ورد⁽³⁾ مذهب الأخفش: بأنه لا يطرد في نحو: أُمَّا عَلِمًا فَلَا عَلِمَ لَهُ، وبأن المصدر التوكيدي لا يكون معرفاً⁽⁴⁾، فبهذا ظهر [أن]⁽⁵⁾ ما ذكره المصنف [من أن المعرف والمنكر ينتصبان على المفعولية]⁽⁶⁾ أحسن وهو مذهب الكوفيين،⁽⁷⁾ اختاره ابن مالك، وبعض المغاربة، وأجازه السيرافي⁽⁸⁾، [ورده ابن عقيل بعدم اطرادهِ فيما ليس بمصدر، ولا صفة، وأما ما رواه الكسائي ويونس فقليل جداً]⁽⁹⁾.

(والثاني:) من الأمور (أن أُمَّا ليست العاملة، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به)، سواء كان نائباً عن الفعل أو لا، فإذا تحقق عدم [عمل أُمَّا]⁽¹⁰⁾ فيه فالأحسن أن⁽¹¹⁾ تجعل عاملة في الظرف كما ادعوا ذلك، لحصول الغنية عنه بتقدير مهما ذكرت.

(1) انظر شرح السهيل لابن مالك: 2/ 329.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 472، 473.

(3) في (س) بزيادة: ابن عقيل.

(4) المساعد: 2/ 16.

(5) في (س): كون.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: وأو.

(8) انظر شرح السهيل لابن مالك: 2/ 330.

(9) ساقط من (س). وانظر المساعد: 2/ 16، 17.

(10) في (س): العمل لأُمَّا.

(11) في (س) بزيادة: لا.

(والثالث:) أي: ثالث الأمور (أنه يجوز أماً زيداً فلاني أكرمه على تقدير العمل للمحذوف). هذا المثال ممتنع عند الجمهور [لما مر⁽¹⁾]، ووجه الجواز: أنه إذا قدر مهما ذكرت زيدا فلاني أكرمه لا تمتنع المسألة عندهم، كما لا تمتنع عند المبرد، ومن [معه]⁽²⁾ فيكون [أحسن]⁽³⁾، قال ابن الحاجب: إذا قيل: أماً عمراً فلاني أضرب فمن زعم أن عمراً جزء مما بعد الفاء حكم بأنه مفعول لأضرب، ومن زعم أنه معمول [لمحذوف]⁽⁴⁾ قدر مهما تذكر عمراً، أو مهما يذكر أحد عمراً فيكون جزءاً من الجملة المحذوفة⁽⁵⁾.

التنبيه (الثاني): أنه ليس من أقسام أماً التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁶⁾، ولا التي في قول الشاعر:

أَبَا خَرَّاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ

تقدم شرحه في أن المفتوحة الخفيفة⁽⁷⁾.

(بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي أم المنقطعة، وما الاستفهامية، وادغمت الميم في الميم للتماثل)، وقرأ أبو حية: ﴿أما﴾ - بالتخفيف - على أن الهزرة داخلة على ما تأكيداً⁽⁸⁾، كقوله:

(1) في (س): بناء على العلة السابقة.

(2) في (س): وافقه.

(3) ساقط من (ظ) والمقام يقتضيها.

(4) في (س): لفعل محذوف.

(5) انظر شرح المفصل: 261 / 2.

(6) النمل: 84.

(7) ص: 183.

(8) انظر قراءة أبي حية في البحر المحيط: 99 / 7، واللباب في علوم الكتاب: 204 / 15.

(والتي في البيت [هي]⁽²⁾ أن المصدرية، وما المزيدة،) هذا [يوافق ما]⁽³⁾
 قدمه من أنه الصواب، ومن غفل عنه قال: قد تقدم أن الأرجح عنده ثبوت إن
 الشرطية⁽⁴⁾، وقيل: أورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقده⁽⁵⁾
 (والأصل: لأن كنت، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير، لعدم ما
 يتصل به، وجيء بـعوضاً عن كان، وأدغمت النون في الميم للتقارب)⁽⁶⁾.

(1) عجز بيت من البسيط، وصدده:

مَـأْأَلٌ فَـوَادِسٌ يَـؤْتِـسُوعٌ بِـشِـئْبِئَا

وهو لزيد الخليل في شرح شواهد المعنى: 772/2.
 وبلا نسبة في الخزانة: 261/11، الفصل: 437، وشرح المفصل لابن يمين: 152/8، والمصنع: 609/2،
 وشرح التسهيل لابن مالك: 112/4 ورواية بقاع بدل بسطح، وألقف بدل القاع.
 والأكم: جمع أكمة، وهي ما نشز عن الأرض قليلاً.
 والشاهد فيه: اجتماع همزة الاستفهام، وأهل.
 ساقط من جميع النسخ.
 في (س): موافق لما.
 من غفل عنه ابن الصائغ، وانظر المصنف: 128/1.
 القائل الدماضي في شرح المعنى: 128/1.
 انظر المسألة في الكتاب: 293/1.

[مبحث: إمّا]

(إمّا- المكسورة المشددة- قد تفتح همزتها،) حكاة قطرب⁽¹⁾،⁽²⁾ قال ابن قاسم: هي لغة قيس، وتميم، وأسد⁽³⁾ (وقد تبدل ميمها الأولى ياء،) مع الكسر والفتح (وهي مركبة عند سيبويه من إن ومأ،)⁽⁴⁾ [وبسيطة عند غيره]⁽⁵⁾، واختاره أبو حيان لأنه الأصل⁽⁶⁾ (وقد تحذف مأ، كقوله:

سَقَتَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ / وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا)⁽⁷⁾ 61/ب

بيت من المتقارب، للنمر بن تولب- رضي الله عنه-، الرواعد- جمع رعد-: وهي السحابة الماطرة، فاعل سقته، [والهاء: للصدع]⁽⁸⁾ في قوله:

(1) انظر حكاية قطرب في شرح الرضي على الكافية: 402/4.

(2) في (س): بزيادة واو.

(3) الجنى الداني: 535.

وقيس هي: قبيلة تنسب إلى قيس بن غيلان بن مضر . انظر اللباب في تهذيب النسب: 203/2، وللب الألباب في تحرير الأنساب: 330.

وتميم هي: قبيلة من العدنانية، تنسب إلى تميم بن مرة. انظر اللباب في تهذيب النسب: 157/1.

أسد هي: قبيلة تنسب إلى الأزدي، فيبدلون السين من الزاي. انظر اللباب في تهذيب النسب: 39/1.

(4) قال في الكتاب 331/3: والدليل على أن مأ مضمومة إلى إن قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَأَكَلِيَتْهَا / فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ اجْتَمَعَا صَبْرٌ

(5) في (س): وعند غيره بسيطة.

(6) انظر الارتشاف: 642/2، 643. وذكر الأمير في حاشيته على المغني 56/1: أنه الأصل.

(7) البيت للنمر بن تولب، انظر شرح شواهد المغني: 181/1، وشرح أبيات المغني: 180/1، والخزانة: 25/9، والكتاب: 267/1، والجنى الداني: 534، وشرح الرضي على الكافية: 402/4، وشرح المفصل لابن

بعيش: 102/8. والشاهد فيه: حذف مأ من إمّا في قوله: وإن من خريف.

(8) في (س): ومفعوله ضمير الصدع.

فَلَوْ أَنَّ مِنْ خَتْفِهِ نَاحِيًا لَكَانَ هُوَ الصَّدْعُ الْأَخْصَمًا

الصدع: الوعل، وهو تيس الجبل، والعصمة: بياض في اليد، والصَّيْف-
بالتشديد-: مطر الصيف، والخريف، الفصل المعروف، لكن أريد به مطره، كما
أريد بالربيع مطره في قوله:

سَقَى اللَّهُ نَجْدًا مِنْ رَيْعٍ وَصَيْفٍ (1)

(أي: إما من صيف، وإما من خريف)، فحذفت إِمَّا الأولى، وَمَا مِنْ إِمَّا
الثانية على مذهب سيويه (2) (وقال المبرد والأصمعي: إِنَّ في هذا البيت
شرطية) (3) وليس فيه حذف إِمَّا، بل مضمون الإخبار بأن السحب الماطرة سقته
من صيفها (والقاء فاء الجواب)، وعلى الأول: فاء التفريع (والمعنى: وإن سقته
من خريف فلن يعدم الرِّي)، من رويت الماء- بالكسر- رِيًا، والاسم الرِّي-
بالكسر-، وفيه [رمز] (4) إلى أن الألف بعدها للإشباع، ومفعوله محذوف، وفاعله:
ضمير الصدع، وهو من غُدمت الشيء- بالكسر- إذا فقدته (وليس) هذا القول
(بشيء، لأن [المрад] (5) وصف هذا الوَعْل بالرِّي على كل حال) (6) قال الأعلم:

(1) صدر بيت من الطويل، عجزه:

وَنَادَا مُرْجِي مِنْ رَيْعٍ سَقَى نَجْدًا

بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 390/1، والحزانة: 106/11.

(2) قال في الكتاب 267/1: إِمَّا يريد: وإما من خريف.

(3) انظر المختضب: 23/3، 24 والأزهية: 57، والجنس الداني: 212، 535، وشرح المفصل لابن يعش:
102/8.

(4) في (س): إشارة.

(5) في (س): المبرد.

(6) في (س) بزيادة وار.

وصف زعلاً في روضة مخصصة في جبل حصين لا يوصل إليه، والأمطار ملازمة له، فلا يحتاج إلى أن يسهل فيصاد⁽¹⁾ (ومع الشرط لا يلزم ذلك)، أي: وصف الرعل بالرّي دائماً، لأن مدخول إنْ مشكوك فيه، [وبه سقط]⁽²⁾ ما قيل: إن هذا بناء على القول بالمفهوم⁽³⁾، وفيه كلام على أن إنكار المفهوم إنما هو في الحنفية، وكون قائل هذا الكلام حنفياً غير متبين، ولو سلم فالمفهوم معتبر في العلوم الأدبية (وقال أبو عبيدة: إنْ في البيت زائدة)⁽⁴⁾ ورد: بأن زيادتها لم تثبت بعد العاطف، وثبت حذف إمّا ومّا⁽⁵⁾.

(وإمّا عاطفة عند أكثرهم⁽⁶⁾، أحيى إمّا الثانية في نحو قولك: جَاءَنِي إمّا زَيْدٌ وإمّا عَمْرٌ، وزعم يونس⁽⁷⁾) بن حبيب البصري⁽⁸⁾، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة والفارسي، وابن كيسان⁽⁹⁾ محمد بن أحمد، حافظ المذهبين، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، مات سنة عشرين وثلاثمائة (أنها غير عاطفة كالأولى)⁽¹⁰⁾ [قال الرضي: منع أبو علي، وعبد القاهر كونها عاطفة]⁽¹¹⁾، [لأن الأولى]⁽¹²⁾ داخلية على ما ليس بمعطوف، والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف، وشبهة من جعلها عاطفة: كونها بمعنى أو، ولا يلزم ذلك، لأن أنْ المصدرية تنصب

(1) قوله في المنصف: 129/1.

(2) في (س): فلا يرد.

(3) القائل الشمي في المنصف: 129/1.

(4) قوله في المقاصد النحوية: 152/4، 153، والارتشاف: 643/2.

(5) انظر المنصف: 129/1.

(6) انظر وصف المباني: 100.

(7) في (س) بزيادة: أبو عبد الرحمن.

(8) في (س) بزيادة: روى عن سيويه.

(9) في (س) بزيادة: أبو الحسن.

(10) انظر شرح التسهيل: 343/3، والارتشاف: 629/2، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل 103/8: الفارسي

وابن السراج.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س): لأنها.

تنصب المضارع دون ما مع أنها بمعنى⁽¹⁾ (ووافقهم ابن مالك)، في كون إمّا الثانية غير عاطفة، هذا هو المدعى، ودليله قوله: (للازمتها غالباً الراو العاطفة)⁽²⁾ فلا يصدق هذا إذا كان العاطف مجموع الراو وإمّا حتى يقال: إنه أعم من الدعوى⁽³⁾ (ومن غير الغالب قوله:

يَا لَيْتَمَا أُمَّا شَالَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ)⁽⁴⁾

بيت من البسيط [عزاء الجوهرى إلى الأحوص، والصحيح أنه]⁽⁵⁾ لسعد بن قرظ كان عاقلاً لأمه⁽⁶⁾، شالت: ارتفعت، والنعامة: [إمّا]⁽⁷⁾ باطن القدم فهو كناية عن موتها، [فإن]⁽⁸⁾ من هلك ارتفعت/ رجلاه وانتكس رأسه فظهرت

(1) في (س) بزيادة: ذكره الرضي. وانظر شرح الرضي على الكافية: 403/4.

(2) قال في شرح عمدة الحفاظ 2/607: لم أذكر من حروف العطف إمّا مع أن ذكرها مشهور وفاقاً لابن كيسان، وأبي علي، واخترت رأيهما. وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/344.

(3) انظر الإيضاح لابن الحاجب: 2/213.

(4) البيت لسعد بن قرظ في شرح شواهد المغني: 1/186، والخزانة: 11/88، والمقاصد النحوية: 4/153، وشرح ديوان الحماسة للبريزي 4/175 ورواية: يا ليت ما أمّا... وبلا نسبة في شرح المفصل لابن بعش: 6/75، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/366، والمساعد: 2/461، والمصحح: 3/209، والجنى الداني: 533.

وبرواية أمّا في الموضعين. والشاهد فيه: إبدال الميم الأولى ياء في قوله: إمّا، وفتح همزتها، وحذف واو العطف من الثانية.

(5) ساقط من (س). وانظر الصحاح: (ي. م. ا) 2/272.

- والأحوص هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن حاصم بن ثابت بن أبي الأفلح الأنصاري، كان شاعراً حسن الديباجة، عده ابن سلام في الطبقة السادسة من فنون الإسلام (ت: 105هـ) انظر الأغاني: 4/224، طبقات الشعراء: 224 - 226، الشعر والشعراء: 380، الأعلام: 4/116.

(6) هو سعد بن قرظ بن سيار، الملقب بالثخيف، وهو من بني جذيمة.

انظر: الخزانة: 11/92، شرح ديوان الحماسة للبريزي: 4/174.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): لأن.

نعامة قدمه، [أو⁽¹⁾] جماعة القوم، وشالت نعماتهم: تفرقوا، والمعنى: ليت أمنا
فارقنا بالموت.

(وفيه شاهد ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث: وهو الإبدال، ونقل ابن
عصفور الإجماع على أن إِمَّا الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب
العطف لمصاحبتها⁽²⁾ لحرفه،⁽³⁾ قال ابن قاسم: [عد سيبويه]⁽⁴⁾ إِمَّا من حروف
العطف⁽⁵⁾، فحمل بعضهم كلامه على ظاهره، وقال: الواو رابطة بين إِمَّا الأولى
وإِمَّا⁽⁶⁾ الثانية، واستدل الرماني على أنها [عاطفة]⁽⁷⁾ بأن الواو للجمع، وليست
هنا كذلك، فعلم أن العطف لِمِمَّا⁽⁸⁾ (وزعم بعضهم أن إِمَّا عطف الاسم على
الاسم، والواو عطف إِمَّا على [إِمَّا]⁽⁹⁾، وعطف الحرف على الحرف غريب)،
قال الأندلسي: إِمَّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قدمت تنبيهها على أن الأمر
مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لِمِمَّا الثانية على الأولى، حتى
نصيرا [حرفا واحدا]⁽¹⁰⁾، ثم تعطفان معا: ما بعد الثانية على ما بعد الأولى⁽¹¹⁾،
قال الرضي: هذا عذر بارد: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه،
وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجود،
فالحق أن الواو هي العاطفة، وإِمَّا مفيدة لأحد الشيتين غير عاطفة⁽¹²⁾ (ولا خلاف

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): لمصاحبة.

(3) انظر شرح الجمل لابن عصفور: 174/1، والقرب: 251.

(4) في (س): ورد: بأن سيبويه عد.

(5) انظر الكتاب: 435/1.

(6) زيادة للإيضاح.

(7) ساقط من (ح) و(ظ) والمقام يقتضيها.

(8) انظر الجنى الداني: 529، ومعاني الحروف للرماني: 131.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): الحرف واحد.

(11) شرح الرضي على الكافية: 403/4.

(12) في (س) بزيادة: والواو في البيت مقدرة.

وانظر شرح الرضي على الكافية: 403/4، 404.

أن إِمَّا الأولى غير عاطفة، يعني: استقلالا، فلا يستقضى بما قاله الأندلسي كما ظن⁽¹⁾ (لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: رَأَيْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا)، فإن إِمَّا فيه معترضة بين فاعل رَأَيْتَ ومفعوله (وبين المبدل منه وبدله، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾⁽²⁾) فإن ما بعد الأولى بدل عما قبلها⁽³⁾.

ولِإِمَّا خمسة معانٍ: يعني بحسب القرائن، وإلا فهي موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، قال الرضي: ⁽⁴⁾ هذه المعاني تعرض في الكلام، لا من قبل إِمَّا وأوَّل من قبل أشياء أخرى، فالشك من قبل جهل المتكلم، وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخير من حيث لا يحصل به ذلك⁽⁵⁾.

(أحدهما: الشك، نحو: جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو إذا لم تعلم الجاني منهما) وأما إذا علم، وقصد إبهام الأمر على السامع فهو الإبهام⁽⁶⁾.

(والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا مُرَجُوجَ الْأَمْرِ لِمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁷⁾) قال [الحلي]⁽⁸⁾: إِمَّا هنا للشك بالنسبة إلى المخاطب، وللإبهام بالنسبة إلى أنه أبهم على المخاطبين⁽⁹⁾.

(1) ظنه وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 106/ب.

(2) مريم: 75.

(3) في (س): من مَأ الموصولة.

(4) في (س) بزيادة واو.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 398/4.

(6) انظر رصف المجاني: 101، ومعاني الحروف للرماني: 130.

(7) التوبة: 106.

(8) في (س): الشهاب.

(9) الدر المصون: 501، 502.

(والثالث: التخيير، لمحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾⁽¹⁾ ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَهُ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾⁽²⁾ وهم ابن الشجري، فجعل من ذلك) التخيير ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁾ [وجهه]⁽⁴⁾ وهمه: [أن]⁽⁵⁾ إِمَّا التخيرية إذا وقع الفعل بعدها لا بد أن تكون معه أن- صرح به أبو البقاء⁽⁶⁾- ومسبوقة بالطلب.

(والرابع: الإباحة، لمحو: تُعَلِّمُ إِمَّا فَقْهًا وَإِمَّا نَحْوًا)⁽⁷⁾ وَجَالِسٍ / إِمَّا الْخَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ، ونازع في ثبوت هذا المعنى) أي: معنى الإباحة (لِإِمَّا جماعة) منهم ابن مالك⁽⁸⁾ (مع إثباتهم إياه لأو).

(والخامس: التفصيل،) إذا قصد بيان أقسام الشيء، وعبر عنه ابن مالك بالتفريق المجرد (لمحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾)⁽⁹⁾ وانتصابهما على هذا) أي: على معنى التفصيل (على الحال المقدرة،) بناء على أنهما حالان من الماء، لأن الهداية: نصب الدليل، ولا شك في تأخرهما عنه، لأن المراد بالشكر: العمل بما بين له، وبالكفر: ضده، ويجوز أن يكون ذو الحال السبيل، ووصفه بهما مجازاً (وأجاز الكوفيون كون إِمَّا ههنا) التي في الآية (هي إِنْ الشرطية، وَمَا الزائدة⁽¹⁰⁾)؛ [قال]⁽¹¹⁾ مكِّي: ولا يميز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده

(1) الكهف: 86.

(2) طه: 65.

(3) التوبة: 106. وانظر أمالي ابن الشجري: 2 / 343.

(4) في (س): بيان.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر البيان: 506 / 1.

(7) في جميع النسخ: إِمَّا نَحْوًا وَإِمَّا فَقْهًا.

(8) لم يثبت في شرح السبيل: 3 / 365.

(9) الإنسان: 3.

قال ابن مالك في شرح السبيل 3 / 365 عندما تحدث عن إِمَّا: 'وجمعتها للتفريق المجرد، وذكر الآية.

(10) قال ابن الشجري في أماليه 2 / 245، 246: وأجاز الكوفيون أن تكون إِمَّا ههنا شرطية.

(11) في (س): نقل عنهم.

أي: بعد الاسم (فعل يفسره) أي: يفسر فعل الشرط المحذوف، قيل: أراد بالشرط تعليق أمر بآخر، وبضميره فعل الشرط على طريق الاستخدام⁽¹⁾ [الحو]⁽²⁾: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾⁽³⁾ وقال أيضا: لا يصح إضمار الفعل هنا، لأنه يلزم رفع ﴿شَاكِراً﴾ أورده [الحلي]⁽⁴⁾: بأنه يمكن أن يقدر إن خلقناه شاكراً فشكور، وإن خلقناه كافراً فكفور⁽⁵⁾ (ورد عليه ابن السجري بأن المضمّر هنا كان⁽⁶⁾)، بمنزلة قوله:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذِبًا

(.....)

صدر بيت من البسيط، للأنعمان بن المنذر، وقيل: لـحسان⁽⁷⁾، عجزه:

(.....) فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟⁽⁸⁾

الفاء: جواب شرط مقدما، والمعنى: إذا قيل في حقك قول لا يفيد اعتذارك عنه وتكذيبك القائل، سواء كان قوله حقا أو كذبا.

(1) الاستخدام هو: أن يراد بلفظ له معنيان: أحدهما ثم بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر بالضمير الآخر. انظر شروح التلخيص: 323/4.

(2) في (س): مثل.

(3) النساء: 128.

وانظر شكل إعراب القرآن: 435/2.

(4) في (س): الشهاب.

(5) الدر المصون: 438/6.

(6) قال ابن السجري في أماليه 347/2: ... في قوله: ﴿إِنَّمَا شَاكِراً وَإِنَّمَا كَفُوراً﴾ قول بعيد من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام، لأن المضمّر ههنا فعل يشهد بإضماره القلوب وهو كان.

(7) الدر المصون: 438/6.

(8) البيت للأنعمان في شرح شواهد المغني: 188/1، وشرح أبيات المغني: 8/2، والخزانة: 10/4، 552/9، والكتاب: 260/1، والمقاصد النحوية: 66/2 وبرواية:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قيل إذا قِيلَا

وبلا نسبة في شرح الفصل لابن يعيش: 97/2، وأمالي ابن السجري: 341/1، 347/2، وحاشية الدسوقي على المغني: 168/1. والشاهد فيه: إضمار كان بعد إن.

(وهذه المعاني) الخمسة التي ذكرت لِمَأْ ثانية (لأَوْ كما سيأتي)،⁽¹⁾ قال ابن قاسم: «وزاد بعضهم لِمَأْ وأَوْ معنى سادسا وهو: أن يكونا لإيجاب أحد الشئين في وقت دون وقت، نحو: لِمَأْ أَتَيْتَ إِمَّا طَغَنَ وَإِمَّا ضَرَبَ»⁽²⁾ (إلا أن لِمَأْ يُتَى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، ولذلك)⁽³⁾ البناء المذكور (وجب تكرارها في غير ندور، وأَوْ يفتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر)⁽⁴⁾ قال الرضي: «الكلام»⁽⁵⁾ مع لِمَأْ على أحد الشئين أو الأشياء، وأما مع أَوْ فإن تقدم لِمَأْ على المعطوف عليه فكذلك، وإلا لجاز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول: قَامَ زَيْدٌ قَاطِعًا لِقِيَامِهِ، ثم يعرض الشك، أو يقصد الإبهام فتقول: أَوْ غَمَزُوا، ويجوز أن تكون شاكًا، أو مبهما من أول الأمر وإن لم تأت بحرف دليل عليه، كما تقول: جَاءَنِي الْقَوْمُ، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إِلَّا زَيْدًا»⁽⁶⁾.

(وقد يستغنى عن لِمَأْ الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو: لِمَأْ أَنْ تَتَكَلَّمَ يَخْتَارُ) أي: ولِمَأْ أَنْ تَسْكُتَ، وقوله: (وَلِأَنَّ فَاسَكْتُ) مغلن عنه (وقول المُقْبَبِ): بالشاء الثلاثة كَمَحَدَّثُ، لقب عائذ بن محسن الشاعر⁽⁷⁾، كما في [القاموس]⁽⁸⁾، وقيل: بالنون العبدية - بفتح المهملة وسكون الموحدة - نسبة [إلى]⁽⁹⁾ عبد القيس⁽¹⁰⁾

(1) في (س) بزيادة: أو.

(2) الجنى الداني: 530، 531.

(3) في (س) بزيادة: أي.

(4) في (س) بزيادة: هذا تفنن منه، وإلا فلا فرق بالقرب والبعد. انظر قول الدمايني في شرح المغني: 1/ 132.

(5) في (س) بزيادة: مبني.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 401/4.

(7) في (س) بزيادة: من عبد القيس. وانظر الأزهية: 140.

- والمقْبَب هو: عائذ بن محسن، وقيل اسمه شمس بن عائذ بن محسن بن ثعلبة، شاعر جاهلي من شعراء.

البحرين، ذكره ابن سلام في طبقة شعراء البحرين (ت: 35 ق هـ).

انظر طبقات الشعراء: 136، الشعر والشعراء: 280، معجم الشعراء: 206، الأعلام: 239/3، وفي الشعر

والشعراء ورد أن اسمه محسن بن ثعلبة.

(8) في (س): الصحاح. انظر القاموس: (ث. ق. ب) 1/ 58، والصحاح: (ث. ق. ب) 1/ 127.

(9) في (س): أبأ.

(10) القائل الدمايني في شرح المغني: 1/ 133.

(فَرَأَى أَن تُكَوَّنَ أَحْيَى بِصِدْقٍ
فَأَعْرَفَ / مِنْكَ عَلَيَّ مِنْ سَمِينِي^{1/63}
وَلَا فَاطِرَ خَنِي وَالْخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتُتَقِيَنِي⁽¹⁾)

بيتان من الوافر⁽²⁾، فأعرف بال نصب: عطف على تُكوَّن، والغث: ضد السمين، والمراد [بهما]⁽³⁾: الفاسد و⁽⁴⁾الصالح، وقيل: ⁽⁵⁾الرديء و⁽⁶⁾الجيد⁽⁷⁾، والواو عاطفة على إِمَّا، وإِلَّا نائبة مناب إِمَّا، فاطرحني: أمر من الافتعال، واتقيك وتتقيني: صفة عدو [مراعا به]⁽⁸⁾، والأصل: يتقيك وتتقيه، أو استئناف جواب، فماذا يكون إذا اتخذت عدوا؟.

(وقد يستغنى عن الأولى لفظا) وتقدر معنى (كقوله:

سَفَقَتِ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ⁽⁹⁾

البيت، وقد تقدم، وقوله:

ثَلِمَ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ هَهْهَـا
وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَّأَلْهَا⁽¹⁰⁾

(1) للمطب في شرح شواهد المغني: 190/1، وشرح أبيات المغني: 12/2، والخزانة: 489/7، والمقاصد النحوية: 149/4. وبلا نسبة في شرح التسهيل: 366/3، 367، والمجم: 210/3. والشاهد فيه: الاستثناء عن إِمَّا الثانية بكلاً في قوله: ولا فاطر خني.

(2) في (س): بزيادة: للمطب العبدى.

(3) في (س): به.

(4) في (س): بزيادة: بالسمين.

(5) في (س): بزيادة: الغث.

(6) في (س): بزيادة: السمين.

(7) القائل الدماغي في شرح المغني: 132/1.

(8) في (س): مراعي بها المعنى.

(9) تقدم تخريجه في ص: 320 من هذا البحث.

(10) البيت لذي الرمة في شرح شواهد المغني: 193/1، والمقاصد النحوية: 150/4. وللفرزدق في ديوانه: 476 وبرواية تهاض بدل تلم، والخزانة: 76/11، والارتشاف: 642/2. وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: 402/4، والأزهة: 142، وفي الجنى الداني: 533، والمجم: 209/3. وبرواية تهاض بدل تلم. والشاهد فيه: الاستثناء عن إِمَّا الأولى لفظاً، وتقديرها معنى في قوله: تلم بدار، أي: إما بدار.

بيت من الطويل، لنُذِي الرمة، تلم- من الإلمام-: تنزل، والباء تتعلق به، وقد تقدم: صفة دار، كما أن أَلَمْ صفة أموات، والمعنى: تلم في دار قد تقدم عهد نزولها، وإما في مقابر أموات، على حذف المضاف، أو المجاز.

(أي: إِمَّا بدار،) فحذف إِمَّا الأولى (والفراء يقيسه)، ويجري الثانية مجرى أو (فَيَجِيزُ نَزْدَ يَقُومُ وَإِمَّا يَقَعْدُ كَمَا يَجُوزُ أَوْ يَقَعْدُ)⁽¹⁾ [ونص النحاس: على أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرار، كما في الجنى الداني]⁽²⁾.

(تنبيه)

ليس من أقسام إِمَّا التي في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾⁽³⁾ بل هي إن الشرطية، ومأ الزائدة).

⁽¹⁾ انظر معاني القرآن للفراء: 390/1.

⁽²⁾ ساقط من (س).

وانظر الجنى الداني: 532.

⁽³⁾ مريم: 26.

[مبحث: أو]

(أو- حرف عطف). مذهب الجمهور أنه يشترك في الإعراب لا المعنى⁽¹⁾، لأن [الفعل]⁽²⁾ في نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمَرُوْا [وقع]⁽³⁾ من أحدهما، وقال ابن مالك: يشترك فيهما⁽⁴⁾، ألا ترى أن كلا منهما مشكوك فيه؟ (ذكر له المتأخر ون معاني انتهت إلى اثني عشر⁽⁵⁾):

أحدها: الشك، أي: شك المتكلم (لنحو): ﴿لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾⁽⁶⁾ قال التفازاني: التحقيق أن أو لأحد الأمرين، والشك هو المتبادر من إطلاقها في الخبر، مثل: نجاني زَيْدٌ أَوْ عَمَرُوْا، وإن كانت تحتل التشكيك والإبهام على السامع، أو المبالغة في تفخيمه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾⁽⁷⁾.

(والثاني: الإبهام)، وهو ترك التعيين لداع يدعو إليه، كترك التصريح بتضليل المخاطبين (لنحو): ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁸⁾

(1) قال أبو حيان في الارتشاف 639/2: أو مذهب الجمهور أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء، وأكثر النحاة تحمل أو مشتركة في اللفظ لا في المعنى.

(2) في (س): المعنى.

(3) في (س): واقع.

(4) قال في شرح التسهيل 348/3: وكثير من كلام النحويين جعل أم وأو تشتركان لفظاً لا معنى. والصحيح: إنهما يشتركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً.

(5) في شرح المفصل لابن يعيش: 100.99/8 ذكر لها ثلاثة مواضع، وفي المقرب لابن عصفور: 252 ذكر لها خمسة مواضع، وفي توضيح المقاصد: 1007/2 - 1010 ذكر لها سبعة مواضع، وفي الجنى الداني: 228-230 ذكر لها ثمانية مواضع، وفي الأمالي الشجرية: 314/2 - 320 ذكر لها تسعة مواضع، وفي الأزهية للهرودي: 111-123 ذكر لها ثلاثة عشر موضعاً.

(6) الكهف: 19، والمؤمنون: 113.

(7) النحل: 77.

وقول التفازاني في حاشيته على الكشف: ل 1/37.

(8) سبأ: 24.

هذا⁽¹⁾ جار على ما يتخاطب به العرب من استعمال الإنصاف في محاوراتهم على⁽²⁾ الفرض والتقدير، لأنه عليه [الصلاة]⁽³⁾ والسلام لم يشك أنه على هدى وأن الكفار على ضلل، فلما كان [ذلك]⁽⁴⁾ وقع في أو الأولى لإفادتها الإبهام، قال: (الشاهد في) أو (الأولى)، وغفل [عن ذلك]⁽⁶⁾ من قال: ولا أرى لم امتنع كون الشاهد في أو الثانية⁽⁷⁾، وكذا من أجاب: بأنه لا بد في جعل الإبهام من قصد المتكلم عليه، وقد اعتبر⁽⁸⁾ في الأولى فلا حاجة إلى اعتباره في الثانية⁽⁹⁾ (وقول الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْأَوَّلَى الْغَفَا قَبْعَدًا لِلْمُبْتَطِلِينَ وَسُحْقًا)⁽¹⁰⁾

بيت [مدرج]⁽¹¹⁾ من الخفيف، الأولى بمعنى: الذين، والغوا: صلته، فبعدا- نصب/ على المصدر-: دعاء بالهلاك، وسحقا: [بمعناه]⁽¹²⁾ عطف عليه، مثل قوله: 63/ب

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَلْبًا وَمَيْتًا⁽¹³⁾

... ..

(1) في (س) بزيادة: الكلام.

(2) في (ح) و (س) بزيادة: سيل .

(3) زيادة يقتضيهما المقام .

(4) في (س): مجازة الخصم .

(5) في (س) بزيادة الواو.

(6) في (س): عنه.

(7) قال الدمامي في شرح المخني 1/ 133: 'ولا أدري لِمَ لَمْ يكن الشاهد في أو الثانية' .

(8) في (س) بزيادة: ذلك.

(9) من أجاب بذلك الشمني في النصف: 1/ 133 .

(10) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المخني: 1/ 194، وشرح أبيات المخني: 2/ 19، وشرح السهيل لابن مالك:

363/3، وحاشية الدسوقي على المخني: 1/ 170، والنصف: 1/ 134. والشاهد فيه: مجيء أو للإبهام.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س): بمعنى يُعَد.

(13) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فَقَلَنْتُ الْأَيِّمَ لِإِرَاقَتِهِ

لعدي بن زيد في شرح شواهد المخني: 2/ 777، ولسان العرب (م. ي. ن) 8/ 416.

وبلا نسبة في الجمع: 2/ 509، 3/ 187، والأشياء والنظائر: 2/ 114 .

(والثالث: التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما ممتنع فيه الجمع، نحو: تَزُوجُ هَذَا أَوْ أُخْتَهَا، وَتُخَذُ [مِنْ] ⁽¹⁾ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا) فإنهما كانا عطفورين، فإذا خيره المالك في أخذ واحد منهما بقي الآخر على حظه.

(فإن قلت: فقد مثل العلماء بآتي الكفارة)، وهي: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ النَّيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ⁽²⁾ (والفدية) ⁽³⁾ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ ⁽⁴⁾ (للتخيير مع إمكان الجمع) وعدم وقوعها بعد الطلب.

(قلت: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير على أن الجميع الكفارة، ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهن الفدية، بل تقع واحدة) ⁽⁵⁾ منهن كفارة أو فدية والباقي فريضة مستقلة خارجة عن ذلك) أي: كونه كفارة أو فدية، فيكون الاجتماع في الوجود لا في الكفارة ولا في الفدية. والجواب عن الثاني: أنه إنشاء شرعا وإن كان إخبارا لغة، قال في التلويح: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ ⁽⁶⁾ الآية، بمعنى: الأمر، أي: فليكفر بأحد هذه الأمور ⁽⁷⁾.

(والرابع: الإباحة: وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع، ويكون فيما ليس أصله الحظر (نحو: جَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوْ الزُّهَّادَ وَتَعَلَّمِ الْفِقْهَ أَوْ التَّحْقُقَ) فإن أتى بأحد الأمرين خرج عن العهدة، لأن أو تقتضي أحدهما، وله

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) المائدة: 89.

(3) في (س) بزيادة: وهي.

(4) البقرة: 196.

(5) في جميع النسخ: لا يجمع الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة، ولا الصيام والصدقة والنسك

اللاتي كل منهن فدية، بل يقع واحد.

(6) المائدة: 89.

(7) شرح التلويح على التوضيح: 267/1.

جمعهما لكنه لأمر خارج: وهو حصول الفضيلة به (وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ ءَايَمًا أَوْ كَفُورًا﴾⁽¹⁾ إذ المعنى: لا [تطع] ⁽²⁾ [أحدهما]⁽³⁾، فأيهما فعله فهو أحدهما)، قال الزمخشري: إن الناهي عن طاعة أحدهما [يكون]⁽⁴⁾ عن طاعتهما جميعاً انتهى⁽⁵⁾، قال الفتازاني: هذا يشير إلى أن العموم من قبل دلالة النص، وذهب كثير من المحققين إلى أن أو لأحد الأمرين، والعموم إنما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي، كأنه قيل: ولا تطع واحدا منهما⁽⁶⁾ (وتلخيصه: أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً)، قيل: هذا⁽⁷⁾ غير منان، لأن طاعة الأثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تباح، بل تحرم، ولعل الإباحة إنما لحظ ما كان الكفار يعتقدونه: من أن طاعة الأثم أو الكفور مباحة⁽⁸⁾، وقيل: إنما المراد بها الإباحة بحسب الفعل أو العرف لا الإباحة الشرعية⁽⁹⁾. (وكذا حكم النهي الداخِل على التخيير)، نقلوا في هذا الحكم، أو وافقنا فيه (وفاقاً للسيرافي)، أبى سعيد، الحسن بن عبد الله، [شارح الكتاب، تلميذ ابن السراج]⁽¹⁰⁾، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة [وسيراف: بلدة من بلاد فارس]⁽¹¹⁾ (وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو للإباحة في التشبيه، نحو: ﴿فَنَهَى

(1) الإنسان: 24 .

(2) في جميع النسخ: لا تفعل .

(3) ساقط من (ح) و(ظ) .

(4) ساقط من (س) .

(5) الكشف: 521 / 4 .

(6) انظر حاشية الكشف للفتازاني: ل 1/37 .

(7) في (س) بزيادة: في الآية .

(8) القائل الدماغي في شرح المغني: 134 / 1 .

(9) القائل الشنفي في المنصف: 135 / 1 .

(10) في (س) بتقديم تلميذ ابن السراج على شارح الكتاب .

(11) ساقط من (س). وبزيادة: وقال ابن كيسان: يجوز كون النهي عن واحد، وكونه عن الجميع. انظر

الارتشاف: 640 / 2، والجنى الداني: 231.

وسيراف هي: بلاد على ساحل البحر بما يلي كرمان. انظر الباب في تهذيب الأنساب: 488 / 1.

كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً⁽¹⁾، والتقدير) عطف على / التشبيه، أي: في بيان المقدار (لحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾⁽²⁾ فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب).
والخامس: الجمع المطلق كألواؤ) هذا⁽³⁾ على رأي البعض، وإلا قالوا: وعند المصنف لمطلق الجمع كما سيأتي (قاله الكوفيون، والأخفش، والجزمي)⁽⁴⁾ - بفتح الجيم وسكون الراء - أبو عمرو، صالح بن إسحاق البصري، نسب إلى جزم⁽⁵⁾، وهي قبائل لما نزل بواحدة منها⁽⁶⁾، قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش، ولقي يونس، ولم يلق سيويه، واللغة من أبي عبيدة، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين⁽⁷⁾ (واحتجوا بقول توبة: علم لابن حُمَيْر، تصغير حمار، منقول من مصدر تاب من الذنب⁽⁸⁾

(وَقَدْ رَعِمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي ثَغَامًا أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُهَا)⁽⁹⁾

(1) البقرة: 74.

(2) النجم: 9. وانظر الكافية الشافية: 548/1، 549.

(3) في (س) بزيادة: التشبيه.

(4) قال أبو حيان في الارتشاف: 641/2: ذهب الأخفش والجزمي إلى أن أو بمعنى الواو احتجاجا بقوله تعالى ﴿أَوْ يُزِيدُونَ﴾ وهو مذهب جماعة من الكوفيين في الآية، وذهب الأزهري إلى أن أو تستعمل بمعنى الواو في الشر والنظم، وانظر معاني القرآن للأخفش: 34/1، والجنى الداني: 230.

(5) جزم: قبيلة منسوبة لجزم بن ريان بن عمران بن إسحاق بن قضاة. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 19/1.

(6) في (س) بزيادة الواو.

(7) انظر ترجمة الجزمي في غاية النهاية: 332/1، البلغة في أئمة النحو واللغة: 155، بنية الوعاة: 8/2، 9، الأعلام: 189/3.

(8) توبة هو: أبو حرب، توبة بن الحُمَيْر بن سفيان بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، فارس، وشاعر إسلامي (ت: 85 هـ) انظر الشعر والشعراء: 323 - 325، شرح شواهد المغني: 195/1، الأعلام: 89/2، 90.

(9) البيت لتوبة في شرح شواهد المغني: 194/1، وشرح أبيات المغني: 20/2، والحزانة: 68/11، والأزبية: 114، وأما ابن الشجري: 317/2. وبلا نسبة في لسان العرب: (ل. و. ا) 287/1.

والشاهد فيه: أن أو بمعنى الواو في قوله: أو عليها.

بيت من الطويل، الباء: زائدة، والتاء: بدل من الواو⁽¹⁾.
(وقيل: أو فيه للإبهام، وقول جرير:

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَمَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ⁽²⁾

بيت من الطويل، وبعده:

الْخَيْرُ مَا دُمْتَ حَيًّا لَا يُفَارِقُنَا بُورِكَتْ يَا عَمَرَ الْخَيْرَاتِ مِنْ عَمَرٍ

فاعل⁽³⁾ ضمير المدحوح عمر بن عبد العزيز، والخلافة مفعوله، وقدرًا أي: مقدرة من غير سعي، خبر كان، والكاف: للتشبيه، وما: مصدرية محلها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف، ورَبُّهُ: مفعول أتى، وضميره لموسى لأنه فاعل أتى، قال ابن عصفور: يُحتمل أن تكون أو فيه للشك، كأنه شك هل المدحوح نال الخلافة لما أرادها، أو قدرت له من غير طلب⁽⁴⁾.

(والذي رأيته في ديوان جرير إذ كانت،) إذ بمعنى: حين، أو للتعليل قيل: وما رآه المصنف لا يقدح في رواية الجماعة⁽⁵⁾ (وقوله:) بالجر عطف على [مدخول الباء]⁽⁶⁾.

(1) في (س) بزيادة: كما في تراث. وهي تاء تقي، انظر شرح شواهد المغني: 1/ 195.

(2) البيت لجرير في ديوانه: 238، وبرواية نال بدل جاء، وينفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 1/ 196، وشرح إبيات المغني: 2/ 26، والخزانة: 11/ 69، وأما ابن الشجري: 2/ 317، وشرح التصريح: 1/ 415. وفي حاشية الصبان: 2/ 545 لجرير الخطفي. والشاهد فيه: أن أو في قوله: أو كانت بمعنى الواو.

(3) في (س) بزيادة: جاء.

(4) قاله في شرح الجزولية، كما ذكر الدمايني في شرح المغني: 1/ 136، وابن الملا في متهمي أمل الأريب: 2/ 468.

(5) الفاعل الدمايني في شرح المغني: 1/ 135.

(6) في (س): أحد القولين.

(وَكَانَ سَيِّئًا أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَاغْبَرَتْ السُّوحُ)⁽¹⁾

بيت من البسيط، لأبي ذؤيب، النعم: واحد الأنعام، وسرّحت الإبل: رعيته، وسرحت هي: رعت، وضميرُها للبقعة، والسوح - جمع ساحة - وهي: الناحية، واغبرها: عدم النبات فيها لعدم القطر، والواو للحال. (أي: وكان الشأن أن لا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط، في تلك النواحي، فلا بد أن تكون أو بمعنى الواو لاقتضاء التسوية لياه) وإنما قدرنا كان شائبة لتلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، لأن أن في تأويل مصدر معرف، [قال ابن يسمون: وقد كان ينبغي أن ينصب سياناً⁽²⁾، و⁽³⁾ كأنه كره اجتماع ثلاث ياءات⁽⁴⁾ فعدل إلى الألف، كما في طائي، أو على لغة بلحارت⁽⁵⁾، ثم ما ذكره المصنف عمول على الأولوية، أو على رأي من منعه كصاحب المفتاح، فإنه

⁽¹⁾ البيت لأبي ذؤيب في شرح شواهد المغني: 1/ 198، وشرح أبيات المغني: 2/ 30، والخزانة: 5/ 134، وفي: 137/ 5 قال أنه ملفق من بيتين هما:

وقال راعيهم سيان سيركم وإن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين أن لا يسرحوا غنما حيث استدارت مواشيهم وتسرّيع

والشاهد فيه: أو يسرحوه، فإن أو بمعنى الواو لاقتضاء التسوية. وبلا نسبة في شرح الفصل لابن يمش: 8/ 91، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 353، 4/ 398، والخصائص: 1/ 348.

⁽²⁾ ساقط من (س). وقوله هذا في شرح شواهد المغني: 1/ 199، والخزانة: 5/ 136. وابن يسمون هو: أبو الحجاج، يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسمون، لغوي. من مصنفاته: المصباح في شرح أبيات الإيضاح للفارسي (ت: 542 هـ) انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 322، 323، بغية الرعاة: 2/ 363 وذكر أنه توفي سنة 540، الأعلام: 256/ 8.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: قيل.

⁽⁴⁾ لأن سيان مشي، فتصحب بالياء، فتصبح: سئين.

⁽⁵⁾ القائل ابن يسمون في شرح شواهد المغني: 1/ 199، والخزانة: 5/ 136.

حل مثله على القلب⁽¹⁾، وإلا فهو مغتفر في الضرورة، وجوزّه ابن مالك اختياراً⁽²⁾، قال الرضي: 'ولا خلاف عند مجوزه اختياراً، أن الأولى جعل المعرفة اسماً، والنكرة خبراً'⁽³⁾ (وقول الراجز: الأسدي).

(إِنْ يَهَا أَكْثَلَ أَوْ رِزَامًا خَوِيرَيْنِ يَنْفُقَانِ الْهَامَا)⁽⁴⁾

وقبله:

64/ب

خَلَّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنَبَ أَرْزَامًا

وبعده:

لَمْ يَدْعَا لِسَارِحٍ مَقَامًا

أرزام- بفتح الهمزة-: اسم موضع⁽⁵⁾، وضميرُ بها: للطريق، وأكثل: كافضل، ورزّام- بالكسر-: إصّان، وخويرين: تشبة 'خويرب'، تصغير 'خارب'،

(1) في (س) بزيادة: كقوله:

يَكُونُ مَزَاجُهَا صِلَ وَمَاء.

انظر مفتاح العلوم: 135.

(2) قال في التسهيل ص 54: 'وقد يجر هنا، وفي باب 'إن' معرفة عن نكرة اختياراً.

(3) شرح الرضي على الكافية: 207/4.

(4) البيت للأسدي في شرح شواهد المغني: 199/1، وشرح إبيات المغني: 37/2، وفي الكتاب: 149/2 لرجل

من بني أسد. وبلا نسبة في شرح الأشموني: 194/3، وحاشية الصبان: 1106/3، وحاشية الدسوقي

على المغني: 174/1. ولليث في لسان العرب: (ك. ت. ل) 595/7.

والشاهد فيه: عجيء أو بمعنى الواو في قوله: أو رزّام.

(5) هو موضع في بلاد مُرَادْ انظر معجم البلدان: (ر. ز. م) 24/3.

والنقف: كسر الهامة، أي: الرأس، [وهو⁽¹⁾] من مشطور السريع المكشوف⁽²⁾، لا من بحر الرجز المعروف، بدليل ما قبله وما بعده، [ولا يطلق الراجز عند العروضيين إلا على من قال شعرا منه، ويطلق عند الشعراء على من قال شعرا من غيره، فعلى هذا يحمل قول المصنف⁽³⁾]، وفي النهاية: الرجز بحر من بحور الشعر، ونوع من أنواعه يكون كل مصراع منه مفردا، وتسمى قصائده أراجيز، واحداها: أرجوزة، فهي كهيئة السجع، إلا أنه في وزن الشعر، ويسمى قائله راجز، كما [يقال⁽⁴⁾] - قائل بحور الشعر -: شاعرا⁽⁵⁾، وفي القاموس: زعم الخليل أن الرجز ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات أو أثلاث⁽⁶⁾.

(إذ لم يقل: نحوريا) ولو كانت أو على بابها لقال: كذا (كما تقول: زُئِدْ أو عَمَرُوا بص) بالإنفراد (ولا تقول: لَصَان)، بالثنية، ولا يخفى حسن ما في المثال من الإشارة إلى تفسير 'نحويرين' (وأجاب الخليل عن هذا: بأن 'نحويرين' بتقدير [أشتم]⁽⁷⁾ لا نعت تابع⁽⁸⁾، وقول النابغة: الذبياني، زياد بن معاوية⁽⁹⁾.

(1) في (س): وهذا.

(2) المكشوف هو: ما حذف متحرك وتده المقروق. انظر الوافي في العروض والقوافي: 190.

(3) في (س): وكثيرا ما يطلق الراجز على من قال شعرا من السريع، قال الجوهري: قال الراجز:

بنسبي مديدة البنات
عيشي ولا نأمن أن نماتي.

الصاح (م. و. ت) 254/1.

وهذا تعريف بالدمايني حيث قال في شرح المغني 136/1: 'فإن قلت: ... قلت: إن وجد قبل هذا أو بعده ما يعين أنه من السريع ورز، ولا فهو محتمل لأن يكون بيتا مصرعا من عروض الرجز الأولى، وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن، وأو في هذا النظم معنى الواو.'

(4) في (س): يسمى.

(5) النهاية في غريب الحديث: (ر. ج. ز) 199/2.

(6) في القاموس المحيط (ر. ج. ز) 37/4: 'وفي التهذيب: وزعم الخليل أن الرجز'

(7) في (س): الشتم.

(8) انظر قول الخليل في الكتاب: 150/2.

(9) في (س) بزيادة: صاحب النعمان بن المنذر.

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَيْنَا أَوْ نِصْفَهُ، فَقَدْ
فَحَسِبُوهُ، فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ [سِتًّا وَسِتِّينَ] ⁽¹⁾ لَمْ تُنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ ⁽²⁾

[بيتان] ⁽³⁾ من البسيط، ضمير قالت لفاتة الحمي في قوله:

وَاحْكُمْ كَحْكُمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ شَارِعٍ وَارِدِ الثَّمَرِ

وهي زرقاء اليمامة، وكانت في بصرها حدة تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ⁽⁴⁾، نظرت إلى سرب قطا يسرع لورود الماء، [جلتها] ⁽⁵⁾ ست وستون، وعندها قطاة فقالت:

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيْهِ إِلَى حَمَامِيْهِ
وَصَنَعُهُ قَدِيْئَةً ثُمَّ الْحَمَامُ مِيْهِ ⁽⁶⁾

(1) في جميع النسخ: تسعا وتسعين.

(2) البيت للناطقة اللبباني في ديوانه: 43، وبرواية 'حسب' بدل 'ذكرت'، وتسعا وتسعين بدل ستا وستين، وكذلك في المقاصد النحوية: 254/2، وفي شرح شواهد المعني: 75/1، 200، وشرح أبيات المعني: 46/2 مثل رواية النسخ. وفي الخزانة: 157/6 ذكر الشطر الأول من البيت الأول فقط، وفي الكتاب: 137/2، والإنصاف: 479/2، وشرح شذور الذهب: 299 ذكر البيت الأول فقط، وفي لسان العرب (ق. د. د) 261/7 ذكر عجز البيت الأول فقط. والشاهد فيه: أو نصفه، فأَوْهنا بمعنى الواو.

(3) ساقط من (س).

(4) زرقاء اليمامة هي: الزرقاء من بني جديس، من أهل اليمامة، يقال لها: زرقاء اليمامة وزرقاء جو زرقاة في عبيها، وجو اسم مدينة.

(5) انظر الخزانة: 320/1، شرح شواهد المعني: 77/1، شرح أبيات المعني: 47/2، الأعلام: 44/3.

(6) في (س): جلته.

(6) الليتان من مربع البسيط، لزرقاء اليمامة في شرح شواهد المعني: 77/1، وشرح أبيات المعني: 48/2، والصالح (ح. م. م) 1412/2.

فنظمه الشاعر [فالشرع - بالمعجمة - الداخلة الماء]⁽¹⁾، والشمذ - كالمذد -
الماء القليل، و[إلى]⁽²⁾ بمعنى منع، وقد بمعنى 'حسب' كسر للضرورة، مبتدأ خبره
محذوف، أي: فحسبي ذلك، أو بالعكس، وحسبوه - بالتشديد -: عدوه، وألفوه:
وجدوه، وكما ذكرت مفعول ألفوه، وتسعا: بدل منه، ولم تنقص: استئناف أو
صفة، فإذا كان الحمام ستا وستين، ونصفه ثلاثا وثلاثين يكون المجموع تسعا
وتسعين، وإذا ضُمَّت إليه حمامتها تكمل المائة، كما قال:

فَكَبَلْتُ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعْتُ حِسْبَةَ فِي ذَلِكَ الْعَدُوِّ

(ويقويه): أي: كون أو بمعنى الواو (أنه [روى]⁽³⁾: ونصفه) بالواو،
والروايات يبين بعضها بعضا (وقوله:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مَلْجَمٍ مُهْرٍ أَوْ سَافِعٍ)⁽⁴⁾

بيت من الكامل، لحيد بن ثور الهلالي الصحابي⁽⁵⁾، قوم: [خبرهم
مقدرا]⁽⁶⁾، والصريخ: المستغيث، ورأيتهم: جواب إذا، وملجَمٌ: من ألجمت

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): أتا.

(3) في جميع النسخ: يروى.

(4) البيت لحيد الهلالي في شرح شواهد المغني 200/1، والمقاصد النحوية 146/4، وشرح التصريح
174/2.

وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 51/2، وشرح السهيل: 364/3، ولسان العرب (س. ف. ع.)
601/4.

والشاهد فيه: أو سافع، فلأ بمعنى الواو.

(5) حيد بن ثور هو: أبو المنى، حيد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، عده الجعفي في الطبقة الرابعة من
الإسلاميين (ت: 30 هـ).

انظر طبقات الشعراء: 214، الشعر والشعراء: 276، الإصابة: 467/1، 1834، الأعلام: 283/2.

(6) في (س): خبر عذوف.

الفرس، والمهر- بالضم-: ولد الفرس، وسافع: من سفعت الفرس، أي: أخذت [بها]⁽¹⁾، ومن زائدة على رأي الأخفش⁽²⁾، أو للابتداء، أي: أن رؤيتك ليأهم ابتداءً من بين هذين القسمين، [وعليهما]⁽³⁾ فأو⁽⁴⁾ بمعنى: الواو، لأن بين [لا] يضاف [إلا إلى متعدد]⁽⁵⁾، / وتقدير: فريق ملجم، أو فريق سافع، خلاف 1/65 الظاهر⁽⁶⁾.

(ومن الغريب أن جماعة- منهم ابن مالك- ذكروا مجيء أو بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها نجيء بمعنى ولا نحو: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾⁽⁷⁾ عطف على ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ أي: وليس على أنفسكم حرج ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ يَتِيمِكُمْ أَوْ يَتِيمَاتٍ أَبَائِكُمْ﴾⁽⁸⁾ أي: ولا ييوت آبائكم (وهذه الواو في ولا هي تلك) الواو العاطفة (بعينها) وليست مركبة مثل كولا حتى تكون أو بمعناها [وإنما جاءت لا تؤكداً للنفي السابق]، في المعطوف عليه (ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع)،⁽⁹⁾ أكل الأعمى، [والمريض، والأعرج]⁽¹⁰⁾، وأصحاب البيوت من ييوتهم، وبيوت آبائهم، إلى آخر ما ذكر من حيث هو المجموع (لا بكل واحد، وذلك) أي: تعليق النفي بكل واحد (مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع) هذا على تقدير ترك لا حتى يصبح التوهم، وأما بعد ذكرها فهي مانعة

(1) ساقط من (س).

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 222/1، وشرح أبيات المغني: 53/2.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: هنا.

(5) في (س): يقتضي العدد.

(6) تعريض بالدماشي حيث قال في شرح المغني 137/1: «لُقَاتِلُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: بَيْنَ فَرِيقٍ مَلْجَمٍ، أَوْ فَرِيقٍ سَافِعٍ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَسْمَيْنِ ذُو تَعَدُّدٍ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: جَلَسَتْ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ الزُّهَادِ، أَوْ لِأَحَدِ الْأُمَرَاءِ وَلَا إِشْكَالٌ».

(7) النور: 61.

(8) انظر شرح التسهيل: 364/3، 365.

(9) في (س) بزيادة: هو.

(10) في (س): وأكل الأعرج، وأكل المريض.

عنه ولا حاجة إلى دليل خارجي، وإن دل عليه أيضا فالحكم المذكور يثبت بالكتاب والإجماع (ونظيره قولك: لَا يَحِلُّ [لَكَ] ⁽¹⁾ الزَّنا والسَّرقة) فإنه بترك لا يدل على أنهما من حيث الإجماع حرام، و[أما] ⁽²⁾ من حيث الانفراد [فأ] ⁽³⁾ يمكن أن يتوهم [متوهم] ⁽⁴⁾ خلافه، لكن الإجماع قاطع به، وإذا قيل: ولا السرقة، يندفع التوهم بالكلية وتثبت حرمة كل منهما مع قطع النظر عن الإجماع (ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك) التوهم، لكون الإجماع قاطعا به.

(وزعم ابن مالك أيضا) أي: كما زعم أن أو نجىء بمعنى ولا (أن أو التي للإباحة حالة) في (عمل الواو) ⁽⁵⁾، وهذا أيضا مردود، لأنه لو قيل: نُجَالِسُ الْحَسَنَ وَابْنَ سَيْرِينَ كان المأمور به مجالستهما [معاً] ⁽⁶⁾ ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما، يريد بالعهدة: امتثال الأمر، فلا يرد ما قيل: [إنه مشكل] ⁽⁷⁾ فأي عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا إلزام فيه بالفعل، ولا حرج بالترك ⁽⁸⁾، وقد يقال: وجه الرد على ابن مالك أن ⁽⁹⁾ الأمر مع الواو [ليس] ⁽¹⁰⁾ للإباحة ⁽¹¹⁾ [لقوله] ⁽¹²⁾: (هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري - عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ⁽¹³⁾: أن الواو تأتي للإباحة، نحو: نُجَالِسُ الْحَسَنَ وَابْنَ سَيْرِينَ) وفسره: بأنه لو جالسهما جميعا،

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): التوهم.

(5) قال ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 364: ومن علامات التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) ساقط من (س).

(8) الفاعل الدماغي في شرح المغني: 1/ 138.

(9) في (س) بزيادة: لا يكون.

(10) ساقط من (س).

(11) الفاعل الشمعي في النصف: 1/ 138.

(12) في (س): بدليل قوله:.

(13) البقرة: 196.

أو أحدهما كان ممثلاً⁽¹⁾، وهذا يدفع [قول]⁽²⁾ المصنف: [و]⁽³⁾ لم يخرج [الأمور]⁽⁴⁾ عن العهدة (وأنه إنما جيء بالفلكة) وهو قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ غَنَّةُ ﴾⁽⁵⁾ لظهور أن الثلاثة والسبعة تكون عشرة، والفلكة في الحساب: أن يذكر تفاصيله ثم يحمل فيقال: فذلك كذا⁽⁶⁾ (دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في: ﴿ فَصَيَّامٌ تِلْكَ أَيَّامٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾⁽⁷⁾ وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني)، جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن القرطبي الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، قدم من بلاده وولي خطابة دمشق، ثم ولي قضاء القضاء بالشام، ثم بالديار المصرية، ثم أعيد إلى قضاء دمشق،⁽⁸⁾ توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبع مائة (ولا تعرف هذه المقالة/ التحوي) فيه بحث، قال الزجاج: جمع العددين لجواز أن يظن عليه ثلاثة، أو سبعة⁽⁹⁾، لأن الواو قد تقوم مقام أو منه ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾⁽¹⁰⁾ فازال احتمال التخيير، وهذا مذهب الكوفيين ذكره [الحلي]⁽¹¹⁾، وقيل: قد رجح المصنف عنه فقال في [حواشيه]⁽¹²⁾ على التسهيل: أن أو تأتي للجمع كألواو⁽¹³⁾.

(1) انظر الكشف: 220/1.

(2) في (س): ما قاله.

(3) في (س): من أنه.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: كاملة.

(6) انظر حاشية الكشف للفتاواني: ل 94/ ب .

(7) البقرة: 196.

(8) في (س) بزيادة الواو. قال في الإيضاح ص 57: ... أو للإباحة أو التخيير، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيتين أو الأشياء فحسب، مثلهما قولك كي دخل الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما واضح، فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما، أو بها جميعاً .

(9) قال الزجاج في معاني القرآن 268/1: لا قيل: ﴿ فَصَيَّامٌ تِلْكَ أَيَّامٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ جاز أن يتوهم التوهم أن الفرض ثلاثة أيام، أو سبعة في الرجوع، فاعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها، فالمنى: المفروض عليكم صوم عشرة كاملة على ما ذكر من تفرقتها في الحج والرجوع .

(10) النساء: 3.

(11) في (س): الشهاب. الدر المصون: 489/1.

(12) في (س): حواشي.

(13) القائل الدماغي في شرح: 138/1.

(والسادس: الإضراب كنبْل، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدم نهي أو نهْي، وإعادة العامل)، مع حرف النهي أو النهي (لحو: مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمْرُوٌ وَلَا يَقُمُ زَيْدٌ أَوْ لَا يَقُمُ عَمْرُوٌ، ونقله عنه ابن عصفور⁽¹⁾، ويؤيده أنه) أي: أن سيبويه (قال في ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ﴾ إِنْ مَّا أَوْ كَفُورًا⁽²⁾): ولو قلت: أو لا تطع كفورا) بإعادة العامل (انقلب المعنى)⁽³⁾ الذي هو النهي عن طاعة كل منهما بلا إضراب (يعني: أنه يصير إضرابا عن النهي الأول) لوجود شرط كون أو للإضراب (ونها عن الثاني فقط)، فتجوز طاعة الأول (وقال الكوفيون، وأبو علي، وأبو الفتح، وابن برهان: وزان سُكران، أبو محمد، سعيد بن المبارك البغدادي[لما]⁽⁴⁾ توفي سنة تسع وستين وخمسائة⁽⁵⁾ (تأتي للإضراب مطلقا)، سواء وجد ما ذكر من الشرطين أو لا (احتجاجا بقول جرير:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِئَتْ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتُهُمْ إِلَّا بِمَدَادٍ؟
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ تَقَلَّتْ أَوْلَادِي⁽⁶⁾

بيتان من البسيط⁽⁷⁾، ترى: من الرأي في الأمر فلا يتعدى إلا إلى واحد وهو ماذا، وعيال: [الرجل من يعوله، أي: ينفق عليه ويقوم بمصالحه، وواحد

(1) انظر شرح جبل الزجاجي: 235/1.

(2) الإنسان: 24.

(3) الكتاب: 188/3.

(4) ساقط من (س).

(5) بعد الرجوع إلى كتب التراجم تبين أن هذه الترجمة لأبن الدهان وليست لأبن برهان.

- ابن برهان هو: أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي المُكبري، عالم بالأدب والنسب. من تصانيفه: الاختيار في الفقه، وأصول اللغة، واللمع في النحو (ت: 465 هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 191، مرآة الجنان: 60/3، بغية الوعاة: 120/2، الأعلام: 176/4.

(6) انظر الإنصاف: 318/2، والجنى الداني: 229، والخصائص: 219/2، وشرح الكافية الشافية: 547/1، والمقاصد النحوية بهامش الحزاة: 145/4.

البيتان لجرير في ديوانه: 150، وشرح شواهد المغني: 201/1، وشرح أبيات المغني: 54/2، والمقاصد النحوية: 144/4، وشرح الأشموني: 192/3، والمجم: 204/3. والشاهد فيه: أو زادوا، فأو للإضراب بمعنى بُل.

(7) ساقط من (س).

عَيْلٌ كُنَيْدٌ - بالتشديد-⁽¹⁾، وبرمت - بكسر الراء -: ضجرت، ولم أحص: حال، والاستثناء مفرغ، أي: لم أحص عدتهم في حال من الأحوال إلا في حال استعائني بعداد، وهو كناية عن الكثرة المفرطة⁽²⁾.

(وقراءة ابن السَّمال) وزان: حَمال ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا بَسَلَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾⁽³⁾ يسكون [واو أو⁽⁴⁾] وقال التفزازاني: أو في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الأمرين في الوقوع، مع أن الثاني أبعد واليق بأن لا يقع فيحمل على أنها بمعنى بل، وقد أثبتنا الثقة، وشهد به الاستعمال، ودلت عليه هنا القرينة، أعني قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾ ترقيا إلى الأغلظ فالأغلظ⁽⁶⁾.

(واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽⁷⁾ فقال الفراء: بل يزيدون، وإنما جاز الإضراب في كلامه تعالى بناء على عادة الناس، أو لأن الإخبار على ما يحزر الناس، والإضراب عما يغلطون فيه، أي: أرسلناه إلى جماعة يحرهم الناس [في]⁽⁸⁾ مائة ألف، وليس كذلك بل يزيدون (هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية⁽⁹⁾)، وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو،⁽¹⁰⁾ يؤيده قراءة

(1) في (س): جمع عَيْلٌ - بتشديد الياء - من حاله غيره يعوله إذا اتفق عليه وقام بمصالحه.

(2) في (س) زيادة ما سقط في (2).

(3) البقرة: 100.

(4) في جميع النسخ: الواو. وانظر المحتجب: 99/1.

- وأبو السَّمال هو: ثعلب بن أبي ثعلب العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس.

انظر: غاية النهاية: 27/2، القاموس المحيط: (س. م. ل) 349/3.

(5) البقرة: 100.

(6) حاشية الكشف للفتازاني: ل 67/ب.

(7) الصافات: 147.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر معاني القرآن للفراء: 393/2.

(10) قال أبو حيان في الارتشاف 641/2: "ذهب الأخفش، والجرمي إلى أن أو تأتي بمعنى الواو احتجاجا بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ وهو مذهب جماعة من الكوفيين في الآية، وذهب الأزهرى إلى أن أو تستعمل بمعنى الواو في الشر والنظم، وانظر المجمع: 204/3.

﴿وَيَزِيدُونَ﴾ بالواو عطفا على المعنى⁽¹⁾، أي: ومائة ألف أرسلناه إليهم وهم يزيدون (وللبصريين فيها أقوال: قيل: للإبهام)، بالنسبة إلى أن الله تعالى إبهام أمرهم.

(وقيل: / للتخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مائة ألف، 1/66 أو يقول: الظاهر ويقول (هم أكثر)، بالواو (نقله ابن الشجري عن سيبويه⁽²⁾)، وفي ثبوته عنه نظراً، يَبَيِّن وجهه بقوله: (ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما) وهو كونهم أريد من مائة ألف، وذلك لأن التخيير يقتضي سبق الطلب الذي يستدعي مطلوبا غير واقع، وهذا شرط مقرر عند النحاة، وإن [نازع فيه ابن مالك]⁽³⁾، ولعل سيبويه عن يعنبره، وأجيب: بأن التخيير على هذا التفسير بين أن يقول: الرائي هم مائة ألف، وأن يقول: هم أكثر، ولم يقع واحد من هذين القولين، وإن وقع أنهم أكثر، لأن المراد: أنهم بهذه الحيشة لا أن ذلك قيل فيهم⁽⁴⁾.

(وقيل: هي للشك مصروفا إلى الرائي، ذكره ابن جني)⁽⁵⁾ أبو الفتح، عثمان الموصلي، تلميذ أبي علي الفارسي، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، كان أبوه جني مملوكا روميا، قال ابن خلكان: جني - بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء⁽⁶⁾، وقيل: ألباء ساكنة ليست للنسبة وإنما هو معرب كني⁽⁷⁾، وقيل: هي

(1) وهي قراءة جعفر بن محمد، انظر المحجب: 273/2.

(2) انظر أمالي ابن الشجري: 318/2، 319.

(3) في (س): ثبت فيه النزاع.

انظر شرح السهيل لابن مالك: 363/3.

(4) الجيب الشمني في المصنف: 140/1.

(5) قال ابن جني في الخصائص 221/2، 222: فأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ...﴾ الآية فلا تكون فيها أو على

مذهب القراء بمعنى بل، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً. انظر وفيات الأعيان: 248/3.

- وابن خلكان هو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي، المؤرخ الحجة، والأديب الماهر، صنف «وفيات الأعيان وأنباء أبناء أهل الزمان» (ت: 681 هـ)

انظر النجوم الزاهرة: 299/7، وفوات الوفيات: 110/1 - 118، شذرات الذهب: 371/5، الأعلام: 220/1.

(7) القائل السيوطي في بغية الوعاة: 132/2.

للإباحة، أي: أن الناظر إليهم يباح له أن يحزهم بهذا القدر، أو بهذا المقدّر ذكره [الحلي]⁽¹⁾، وقيل: للتفصيل، أي: بعض الناس يحزهم بكذا، وبعضهم بكذا، وقيل: للتقريب، ذكرهما الأندلسي⁽²⁾.

(وهذه الأقوال)، المذكورة في⁽³⁾ ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽⁴⁾ (-) غير القول بأنها بمعنى الواو- مقولة) مذكورة في ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هَوِ أَقْرَبُ﴾⁽⁵⁾ قال الفراء: "أو للإضراب"⁽⁶⁾، والزجاج: للإيهام على المخاطب، كما في ﴿أَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾⁽⁷⁾، وابن عطية: للشك⁽⁸⁾، و[البيضاوي]⁽⁹⁾: كالتخيير⁽¹⁰⁾، فوجه: بأنه على مذهب ابن مالك، إذ لا منازع في [اشتراط]⁽¹¹⁾ سبق الطلب إلا هو، وبأن المراد: تخيير المخاطب بعد فرض الطلب⁽¹²⁾ ﴿فَهَيَّ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾⁽¹³⁾ [قيل]⁽¹⁴⁾: "هذا شاهد صدق على أن حمل أو على التخيير ليس مشروطاً [بسبق] الطلب، [و]"⁽¹⁵⁾ ليس بشيء، لما عرفت⁽¹⁷⁾.

(1) في (س): الشهاب. الدر المصون: 514/5.

(2) وقول الأندلسي في شرح المفصل، كما ذكر وحى زادة في مواهب الأريب: ل 116/ب.

(3) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(4) الصفات: 147.

(5) النحل: 77.

(6) انظر معاني القرآن للفراء: 393/2.

(7) يونس - عليه السلام -: 24. قال الزجاج في معاني القرآن 214/3: كس يريد أن الساعة تأتي في أقرب من لمح البصر، ولكنه يصف سرعة القدرة على الإتيان بها. وانظر رأي الزجاج في البحر المحيط: 521/5.

(8) قال ابن عطية في المحرر الوجيز 410/3: "فأو" على هذا بابها في الشك.

- وابن عطية هو: أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الفرناطي، مفسر، فقيه، عارف بالأحكام والحديث، وله شعر. صنف: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ت: 542 هـ).

انظر طبقات المفسرين: 1/256 - 267، البلغة في تراجم أئمة النحو واللفظ: 177، 178، بنية الرواة: 73/2، 74، الأعلام: 282/3.

(9) في (س): وقال القاضي.

(10) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 629/5.

(11) في (س): اشتراق.

(12) وجهه سمعي أفندي، كما في هامش المخطوط.

(13) البقرة: 74.

(14) في (س): وما قيل.

(15) في (س): لسبق.

(16) ساقط من (س).

(17) الغائل وحى زادة في مواهب الأريب: ل 116/ب.

(والسابع: التقسيم، نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف ذكره ابن مالك في [منظومته الصغرى]⁽¹⁾) والكافية الشافية (وفي شرح الكبرى، يعني الكافية⁽²⁾) (ثم عدل [عنه]⁽³⁾)⁽⁴⁾ التعبير بالتقسيم (في التسهيل، وشرحه، فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك، والإبهام، والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره،⁽⁵⁾ وهو الشك، والإبهام، والتخيير (ومثل)⁽⁶⁾ للتفريق المجرد (بنحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾⁽⁷⁾، ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾⁽⁸⁾) الواو: عاطفة من كلام المصنف على حذف واو التلاوة، أو بالعكس (قال:)⁽⁹⁾ ابن مالك (أو)⁽¹⁰⁾ هذا⁽¹¹⁾ التعبير⁽¹²⁾ (أولى من التعبير بالتقسيم، لأن استعمال الواو في التقسيم أجود) من استعمال أو فيه، قيل: الفرق بينهما: أن التقسيم نجعل الشيء أقساماً، وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام سواء كان كلياً (نحو: الكلمة اسم، وفعل، وحرف) أو كلا كالبيت الثاني، وأما التفريق: فهو قطع

⁽¹⁾ في جميع النسخ: منظومته، الألفية. حيث قال في الألفية:

غَيَّرَ إِسْمَ قَسَمٍ بِأَوْ وَابْتِهَمَ أَوْ شَكَّ وَالْإِنْشِرَابُ عَنْ قَسَمٍ لَيْسَ

⁽²⁾ قال في شرح الكافية الشافية 547/1: أو تبين قسمة نحو: الاسم نكرة أو معرفة .

⁽³⁾ في جميع النسخ: عن ذلك.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: أي.

⁽⁵⁾ التسهيل: 176، وشرح التسهيل: 362/3، 363.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: ابن مالك.

⁽⁷⁾ النساء: 135.

⁽⁸⁾ البقرة: 135.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: أي:

⁽¹⁰⁾ ساقط من (ح) و(ظ).

⁽¹¹⁾ في (س) بزيادة: أي.

⁽¹²⁾ في (س) بزيادة: بالتفريق.

التفريق: فهو قطع الاتصال/ بين شيئين أو أكثر، وذلك لا يستدعي تقدم ما 66/ب
يتناول، فهو أعم من التقسيم⁽¹⁾.
(وقوله):

[وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ]⁽²⁾ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ⁽³⁾

عجز بيت من الطويل، لعمر بن برّاقة الهمداني⁽⁴⁾، صدره:

وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ
.....

الناس: مرفوع⁽⁵⁾ على أن ما كافة، أو مجرور على أنها زائدة، ومجرور:
خبر مبتدأ [مذكور، أو]⁽⁶⁾ محذوف، أي: بعضهم مجني عليه، وبعضهم جان، يقول:
تنصر سيدنا مع اعتقادنا أنه كغيره من الناس تارة يكون مظلوما، وتارة يكون
ظالما، فنحن نصره على كل حال، ولا نقصر نصرنا على مظلوميته.
(ومن مجيئه) أي: مجيء التقسيم (بأَوْ) قوله:

(1) قاله الشنفي في المنصف: 141/1.

(2) في جميع النسخ ذكر الصدر مؤخرا.

(3) البيت لعمر بن برّاقة في شرح شواهد المغني: 202/1، 500، 725/2، 778، وشرح أبيات المغني:
57/2، والمقاصد النحوية: 332/3، وشرح التصريح: 666/1. ولا نسبة في الخزانة: 207/10، وشرح
التسهيل: 363/3، وشرح الأشموني 421/2، 197/3، وحاشية الصبان: 810/2، والمجمع:
476/2.

والشاهد فيه: وجارم، الوار بمعنى أو وهي للتقسيم.

(4) هو عمرو بن برّاقة الهمداني، شاعر مخضرم، وبرّاقة اسم أمه، واسم أبيه فنية، وينتهي نسه إلى همدان، وهو
شجاع فاتك.

(5) انظر الأغانى: 175/21، معجم الشعراء: 176، شرح شواهد المغني: 501/1، شرح أبيات المغني: 59/2.

(6) في (س) بزيادة: مبتدأ.

(6) ساقط من (س).

فَقَالُوا: لَنَا نِثَانٌ، لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَاسِلٌ⁽¹⁾

بيت من الطويل، لجعفر بن علبة الحارثي⁽²⁾ وثتان أي: حصلتان،
فسرهما بقوله: 'صدور رماح' انتهى، وخص الصدور لأن المقاتلة تقع بها،
وأشرفت الرماح نحو العدو: إذا صوبتها إلى جهته وقصدت طعنه، هذا على أن
المрад: لا بد منهما جميعا، فصدور الرماح لمن يقتل، والسلاسل لمن يؤسر، أي:
يكون بعضنا كذا، وبعضنا كذا، فلما جعلهم صنفين صح دخول أو للتقسيم
(انتهى⁽³⁾)، كلام ابن مالك، ورده المصنف أولا بقوله: (وجيء الواو في التقسيم
أكثر) وفيه: أن ابن مالك لم يقل إلا أن يراد بالأجودية: ما كانت ناشئة عن
الأكثرية (لا يقتضي أن أو لا تأتي له)، أي: للتقسيم، وأجيب: بأنه لما كان في
الواو أكثر [جعل]⁽⁴⁾ فيها معنى مستقلا، وفي أو أقل لم يجعله كذلك، بل أتى
بالتفريق المجرد إظهارا لخط رتبته في أو عن رتبته في الواو⁽⁵⁾ (بل إثباته بالأكثرية
للووا يقتضي [ثبوته بقلة لأو]⁽⁶⁾)، على طريق المفهوم، وقد مر أنه معتبر في
العربية، ثم القلة نسبية فيدخل فيه مادة الأكثر كثيرا كان أو قليلا، فلا يرد: أنه⁽⁷⁾

⁽¹⁾ البيت لجعفر بن علبة في شرح شواهد الغني: 203/1، وشرح آيات الغني: 59/2. وبلا نسبة في شرح
الأشموني: 195/3، وحاشية الصبان: 1107/3، وحاشية الدسوقي على الغني: 181/1، والمصحح:
206/3.

والشاهد فيه: أو سلاسل، فأو بمعنى الواو للتقسيم.

⁽²⁾ هو: أبو عارم، جعفر بن علبة بن ربيعة الحارثي، شاعر غزل مقل، من غضرمي الدولتين الأموية، والعباسية
(ت: 145 هـ)

انظر الأغاني: 45/13 - 57، شرح شواهد الغني: 204/1، الخزاعة: 310/10، 311، الأعلام:
125/2.

⁽³⁾ شرح التسهيل لابن مالك: 363/3.

⁽⁴⁾ في (س): جعله.

⁽⁵⁾ الجيب الشمي في المنصف: 142/1.

⁽⁶⁾ في جميع النسخ: الثبوت في أو بقلة.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: إنما.

يقتضي في أو بكثرة لا بقلّة⁽¹⁾ (وقد صرح بشبوته في البيت الثاني) هذا من تنمة الرد، وثانياً: بقوله: (وليس فيه أي: في⁽²⁾) البيت (دليل) على ما قال ابن مالك: من ثبوت التقسيم لأو (لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف)، قال المرزوقي: أراد لا بد منهما على طريق التعاقب، لا على طريق الجمع بينهما، وإلا لسقط التخيير الذي أفاده أو⁽³⁾، وإذا كان الأمر على هذا فالمعنى لا بد من أحدهما⁽⁴⁾ فتأمل.

(كما قيل في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾⁽⁵⁾) أي: من أحد البحرين وهو: الملح الأجاج، لأن اللؤلؤ والمرجان لا يخرجان من العذب الفرات، فأو في البيت لأحد الشئين بلا تقسيم، والمعطوف عليه أو المعطوف وحده بدل المقدّر بخلاف ما إذا لم يقدر، لأن المعطوف عليه والمعطوف [معا يكون]⁽⁶⁾ بدلا من ضمير الشئية، ومع هذا الاحتمال لا استدلال به على ثبوت التقسيم⁽⁷⁾ (وغيره)، أي: غير ابن مالك (عدل عن العبارتين) التقسيم والتفريق المجرد (فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾⁽⁸⁾) ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْتَوٍ﴾⁽⁹⁾ إذ المعنى: وقالت اليهود: [كونوا هودا]، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقال/ بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فأو فيهما) أي: في 1/67 الآيتين (لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوا﴾) فإن لف الضمير فيه لفهم المعنى، وأمن الإلباس، لأن من المعلوم أن اليهود لا تقول: كونوا نصارى، وكذلك النصارى

⁽¹⁾ أورده هزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: هذا.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: من قوله: أو سلاسل.

⁽⁴⁾ شرح ديوان الحماسة: 46/1.

⁽⁵⁾ ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ. الرحمن: 22.

⁽⁶⁾ في (س): يكون معا.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: لأو. وانظر الدر المصون: 240/6.

⁽⁸⁾ البقرة: 135.

⁽⁹⁾ الذريت: 52.

[كما]⁽¹⁾ لا تقول كونوا هوداً⁽²⁾ (وتعسف ابن الشجري فقال في الآية الأولى: إنها حذف منها مضاف،) وهو بعض الأول⁽³⁾ (وواو، وجملتان فعليتان،) الأولى وقال بعضهم: والثانية كونوا، [وفيه]⁽⁴⁾ تسامح (وتقديره: وقال بعضهم- يعني اليهود:- كونوا هوداً، وقال بعضهم- يعني النصاري:- كونوا نصارى، [قال]⁽⁵⁾: [أي]⁽⁶⁾ ابن الشجري [فأقام]⁽⁷⁾ ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ مقام ذلك كله،) يعني أن هذا اللفظ أفاد ما أفاده المحذوف كله، الذي من جملة المضاف، وإلا فـ ﴿أَوْ نَصَارَى﴾ ليس مما يقوم مقامه (وذلك دليل على شرف هذا الحرف،) حيث حصل به الاستغناء عن ألفاظ كثيرة، قال الشاعر:

وَلَيْلٍ قَصِيرٍ يَجْمَعُ الطَّيْبَ كُلُّهُ كَمَا جَمَعَ اللَّفْظُ الْقَلِيلَ الْمَعَانِيَا⁽⁸⁾

(انتهى)⁽⁹⁾.

(والثامن: أن تكون بمعنى إلّا في الاستثناء، وهذه يتصبب المضارع بعدها بإضمار أن) لا بأو نفسها، كما قال الكسائي والجرمي⁽¹⁰⁾ (كقولك: ثَأْنْتُهُ أَوْ يُسْلِمُ، وقوله:

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: فتعين أن يكون المعنى ذلك.

(3) في (س) بزيادة: وأقيم المضاف إليه مقامه.

(4) في (س): وفي عده جملة.

(5) في (س): فقال.

(6) ساقط من (س).

(7) في جميع النسخ: فقام.

(8) لم أعثر على تخرّيج هذا البيت.

(9) انظر أمالي ابن الشجري: 320/2.

(10) انظر الأزمعية: 121، وشرح الرضي على الكافية: 398/4، والجنى الداني: 232.

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَتَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا⁽¹⁾

بيت من الوافر [لأبي أمامة، زياد الأعجم بن سليم]⁽²⁾، غمزت الشيء بيدي: إذا عصرته، والقناة: الرمح، وكعوبه: النواشز في أطراف الأنابيب، وقوله: كسرت، إشارة إلى شدة الغمز والتثيف إذا لم تستقم على التلين والتلطيف، والمعنى: أردت كسر كعوبها إلا أن تستقيم من شدة العوج، وهذا إشارة إلى ما عليه المهجو⁽³⁾ من⁽⁴⁾ الاضطراب والهوج، وقال الزغشري: المعنى: كنت إذا هجوت قوما أيدهم بالهجا إلا أن يتركوا هجائي⁽⁵⁾.

(وحل عليه بعض المحققين) منهم [الزغشري]⁽⁶⁾ (قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تُمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾⁽⁷⁾ فقد ر (تَفْرِضُوا) منصوبا بأن مضمره،⁽⁸⁾ وأو بمعنى إلا، أي: ما لم تمسوهن إلا أن تفرضوا (لا تجزوما بالمعطف على ﴿تُمْسُوهُنَّ﴾) وأو على بابها كما قال ابن

⁽¹⁾ البيت لزياد الأعجم في شرح شواهد المغني: 1/ 205، وشرح أبيات المغني: 2/ 68، والكتاب: 3/ 48، وشرح التصريح: 2/ 372، ولسان العرب: (غ. م. ز) 6/ 674. وبلا نسبة في شرح ابن عقيل: 2/ 243، وشرح شذور الذهب: 317، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 182. والشاهد فيه: أو تستقيما، فأو بمعنى إلا.

⁽²⁾ في (س) زياد الأعجم بن سليم، يكتن: أبا أمامة.

- زياد الأعجم هو: أبو أمامة، زياد الأعجم بن سليم أو سليمان الأعجم العبدي، من شعراء الدولة الأموية، جزل الشعر، فصيح الألفاظ (ت: 100 هـ)

انظر: الأغاني: 15/ 380 - 394، الشعر والشعراء: 312، الخزائن: 10/ 7، الأعلام: 3/ 54.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وهو المهجر بن حنبل.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: شدة.

⁽⁵⁾ قاله في شرح أبيات الكتاب، كما ذكر السراي في شرح أبيات سيويه: 2/ 170، وانظر شرح شواهد المغني: 205/ 1.

⁽⁶⁾ في (س): صاحب الكشف.

⁽⁷⁾ البقرة: 236.

⁽⁸⁾ قال في الكشف 1/ 257: إلا أن تفرضوا لهن فريضة، أو حتى تفرضوا.

عطية، وابن [الكمال]⁽¹⁾ (ثلاثا يصير المعنى): تعليل لنفي كونه مجزوما بالعطف (لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء هذين الأمرين)، المسيس، والفرض، وفيه إشارة إلى أن ما مصدرية ظرفية معمولة لقوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ (مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل)، لأن الفروج لا تستباح بجانا (وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى)، نصا ﴿إِلَّا أَنْ يُعْقِرَ﴾⁽²⁾ (فكيف يصح نفي الجناح) في لزوم المهر (عند انتفاء أحد الأمرين؟)، وهو ثابت على انتفائهما معا (ولأن المطلقات) تعليل ثان للنفي المذكور (المفروض هن) قبل المسيس (قد ذكر ثانيا بقوله [تعالى]⁽³⁾): ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾⁽⁴⁾ الآية، وترك ذكر الموسسات) أي: حكم المطلقات بعد المسيس (لما تقدم من المفهوم)، أي: للعلم به/ كما تقدم من مفهوم قوله: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ (ولو كان ﴿تَفَرَّضُوا﴾ مجزوما بالعطف على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ (لكانت الموسسات والمفروض هن [مستويين]⁽⁵⁾ في الذكر)، بطريق المفهوم، وإذا كن مستويات في ذلك ناسب ترك ذكر المطلقات المفروض هن، بناء على ذكرهن بطريق المفهوم، كما ترك ذكر محسوسات بناء على ذلك حذرا عن التكرار (وإذا قدرت أو بمعنى إلا خرجت المفروض هن عن مشاركة المحسوسات في الذكر) التي هي حكم العطف، وإذا لم تكن أو للعطف انتفت المشاركة.

(وأجاب ابن الحاجب) في الأمالي (عن) التعليل (الأول: يمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما)، أي: أحد الأمرين المسيس والفرض (بل) المعنى: إن

(1) في (س): الوزير. قال ابن عطية في المحرر الوجيز 318/1: ﴿و﴿تَفَرَّضُوا﴾ عطف على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾. - وابن الكمال هو: محمد بن أحمد بن داود بن موسى، ابن مالك اللخمي، محدث فقيه ذو حظ في اللغة والعربية والأدب. من تصانيفه: المنع في تهذيب المقنع: (ت: 702 هـ) انظر الدرر الكامنة: 192/3، معجم المؤلفين: 63/3.

(2) البقرة: 237.

(3) زيادة في المعنى.

(4) البقرة: 237.

(5) في جميع النسخ: مستويات.

طلقتموهن (مدة لم يكن واحد منهما)، أي: من الأمرين (وذلك) أي: لفظ واحد في الصورة الثانية (بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول) وهو لفظ أحدهما في الصورة الأولى (فإنه لا ينفي إلا أحدهما)⁽¹⁾ [حاصله]⁽²⁾ على ما قيل: إن الغرض الحامل على جعل أو بمعنى إلا يتأدى يجعلها عاطفة لأحد الشئتين على الآخر، لأن نفي الأحد المبهم يفيد العموم لأنه بمنزلة نكرة في سياق النفي، فلا حاجة إلى جعلها بمعنى [إلا]⁽³⁾، وإخراجها عن حقيقتها⁽⁴⁾.

(وأجاب بعضهم عن) التعليل (الثاني: بأن ذكر المفروض لمن) قبل المسيس (إنما كان لتعيين النصف لمن، لا لبيان أن لمن شيئاً في الجملة) أي: بطريق الإجمال، فلا ينفي أحدهما عن الآخر، فذكرت أولاً بطريق المفهوم، ثم بين أن لمن نصف المهر، لكن لا بد له من بيان وجه ذكر حكم أحد الفريقين بطريق الإجمال والتفصيل دون حكم الآخر.

(وقيل أو بمعنى الواو) وعزاه أبو حيان إلى السجاوندي⁽⁵⁾، [وقال الرازي: 'ذكر']⁽⁶⁾ كثير من المفسرين أن أو هنا بمعنى الواو، ويريد: ما لم تحسوهن، ولم تفرضوا لمن، وهذا تأويل متكلف، بل خطأ قطعاً⁽⁷⁾ (ويؤيده قول المفسرين: وفي التيسير قال الكلبي: (إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس

(1) انظر أمالي ابن الحاجب: 264 / 1.

(2) في (س): حاصل الجواب.

(3) ساقط من (ظ) والسباق يقتضيها.

(4) القائل الدماضي، انظر شرح المفني: 144 / 1.

(5) انظر البحر المحيط: 231 / 2.

- والسجاوندي هو: أبو عبد الله محمد بن طيفور الفزاري السجاوندي، مفسر، عالم بالقراءات. من تصانيفه: الإيضاح في الوقف والابتداء، وعمل القراءات (ت: 560 هـ)

انظر غاية النهاية: 157 / 2، طبقات المفسرين: 160 / 2، إنباء الرواة: 153 / 3، الأعلام: 179 / 6.

(6) في (س): وفي التفسير الكبير: وذكر.

(7) انظر التفسير الكبير: 138 / 6.

وقبل الفرض،⁽¹⁾ فقال عليه [الصلاة]⁽²⁾ والسلام: ﴿لَا تَتَعَفَّاهَا وَلَوْ بِقَلْنُسُوتِكَ﴾⁽³⁾ (وفيها قول آخر سيأتي) وهو كون أو بمعنى إلى⁽⁴⁾.

(والتاسع: أن تكون بمعنى إلى وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة، نحو: لَأَلْزَمَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي) قال الرضي: معنى أو في الأصل لأحد الشيئين أو الأشياء، فإذا قصدت مع إفادة هذا المعنى - الذي هو لزوم أحد الأمرين - التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأن الأول امتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعد أو، فمسيوية يقدر بإلا⁽⁵⁾، وغيره بإلى، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسره بإلا فالمضاف بعده محذوف، أي: لألزمك إلا وقت أن تقضيني حقي، وعند من فسره بإلى [فأ]⁽⁶⁾ ما بعده [مؤول بمصدر]⁽⁷⁾ مجرور بأو بمعنى إلى⁽⁸⁾ (وقوله:

لَأَسْتَهْلِكَنَّ الصُّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمَتَى فَمَا تَقَادَتِ الْأَمَانُ إِلَّا لِصَابِرٍ)⁽⁹⁾

(1) في مواهب الأريب: 120/ ب قال في التيسير: قال الكلبي:

- والكلبي هو: أبو النضر، محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي، نسابه راوية، عالم بالتفسير والأخبار وأهام العرب، صنف كتابا في التفسير (ت: 146 هـ)

انظر مرآة الجنان: 1/ 236، شذرات الذهب: 1/ 217، 218، الأعلام: 6/ 133.

(2) زيادة يفتضيها السياق.

(3) ورد هذا الحديث في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بني حنيفة ولم يسم لها مهرا ثم طلقها قبل أن يمسه، فنزل قوله تعالى (لَأَجْتَاكِ عَلَيْكُمْ أَنْ طَلَّقْتُكِ الشَّاءَ ...) فقال النبي - عليه الصلاة والسلام - هذا الحديث.

انظر الجامع لأحكام القرآن: 2/ 371، والبحر المحيط: 2/ 231، واللباب في علوم الكتاب: 4/ 209.

(4) في (ص) زيادة: وعبر بالكشاف بحثي. انظر الكشاف: 1/ 257.

(5) قال في الكتاب 3/ 47: وأعلم أن ما انتصب بعد أو على إلا أن.

(6) ساقط من (ص).

(7) في (ص): بتأويل مصدر.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 75.

(9) البيت بلا نسبة في شرح شواهد الغني: 1/ 206، وشرح أبيات المعني: 2/ 74، وشرح النصريح: 2/ 372،

وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 25، وشرح شذور الذهب: 316، وشرح الأشموني: 3/ 525، وشرح

قطر الندى: 69.

والشاهد فيه: أو أدرك، حيث نصب الفعل المضارع بعد أو التي بمعنى حتى بأن مضمرة وجوبا.

بيت من الطويل، استسهل أمره: عده سهلاً، والمثي جمع مُثَيَّة وهي: اسم لما يتمتع به الإنسان، [والآمال: جمع بمعنى المأمول]⁽¹⁾ بمعنى: التمنيات، / و[لهذا]⁽²⁾ 1/68 وضعت موضع ضمير المثي، وانقيادها: موافقتها للمراد، قيل، 'جعل أو على بابها يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى إلا، أو إلى المضارع منصوب بأن مضمرة فنزول مع صلتها بمصدر، ويعطف هذا المصدر على مصدر مُتَّصِدٌ من الفعل المتقدم، أي: ليكون قتل مني أو إسلام منه، وليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي، وليكونن استسهال مني أو إدراك للمعنى⁽³⁾، وأجيب: بأن هذا هو التقدير الإعرابي⁽⁴⁾، وما ذكره تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب.

(ومن قال: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا﴾ إنه منصوب جواز هذا المعنى [فيه]⁽⁵⁾ ويكون غاية لنفي الجتناح، لا لنفي المسيس،) فيه إشكال، وهو أن أو بمعنى إلى غاية للمعطوف عليه، فمعنى: لَأَلْزَمْتُكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي أن اللزوم ينتهي عند قضاء حقي (وقيل: أو) في هذا البيت (بمعنى الواو).

والعاشر: التقريب، نحو: مَا أَذْرِي أَسْلَمَ أَوْ وَدَّعَ أي: قرب بين التسليم والتوديع في الزمان من غير مهلة، حتى ما أدري أكان تسليم من غير توديع، أو توديع من غير تسليم، مع أن العادة جرت بكون التسليم في زمان أول، والتوديع في زمان متأخر عنه (قاله المحريري) قال في [درة القواص]⁽⁶⁾: 'لأنهم لا يفرقون بين قولهم: لَا أَذْرِي أَلْذُنْ أَوْ أَقَامَ، وبين قولهم: مَا أَذْرِي أَلْذُنْ أَمْ أَقَامَ، والفرق بينهما: أنك إذا نظقت بأَمْ كنت شاكاً فيما يأتي به من الأذان أو الإقامة، وإذا أتيت بأَوْ

(1) في (س): والمراد بـ[الآمال]: المأمولات...

(2) في (س): لهذا.

(3) الغائل الدماغي، انظر شرح المعني: 145/1.

(4) المجيب الشامي في المنصف: 145/1.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) في (س): الدرة.

فقد حققت أنه أتى بالأمرين، إلا أنه لسرعته، وقرب ما بينهما صار بمنزلة من لم يؤذن، أو لم يقم⁽¹⁾ (وغيره) قيل: أراد به [العكبري]⁽²⁾.

(الحادي عشر: الشرطية، نحو: لَأُضْرِبَنَّ عَاشَ أَوْ مَاتَ، أي: إن عاش بعد الضرب، وإن مات،) كانه لما وجد إن بدون أَوْ في بيان المعنى، قيل: فهي بمعنى إن، وقيل: وجهه أن أَوْ لأحد الشئين، فيكون منشا للشك مثل إن، ولهذا قالوا: معنى قولنا: سَوَاءٌ عَلَيَّ قُتِلْتُ أَوْ قُتِلْتُ أَنْ أَعْدَتُ الْفَعْلَيْنِ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ⁽³⁾ (ومثله: لَأَكُونَنَّكَ أَطْعَمْتَنِي أَوْ حَرَمْتَنِي) أي إن أعطيتني وإن حرمتني (قاله ابن الشجري⁽⁴⁾).

الثاني عشر: التبعية، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾⁽⁵⁾ نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين،⁽⁶⁾ [وليس]⁽⁷⁾ هذا ما ذكره المصنف قبيل هذا [بقوله]⁽⁸⁾: "وتعسف ابن الشجري" [كما وهم]⁽⁹⁾ (والذي يظهر لي أنه إنما أراد) أي: ذلك البعض (معنى التفصيل [السابق]⁽¹⁰⁾) المستلزم لمعنى التبعية، لكنه تجوز فأطلق اسم اللازم على الملزوم (فإن كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما

(1) انظر درة الخواص في أوام الخواص: 160.

- والحريري هو: أبو محمد، القاسم بن علي بن عثمان الحريري البصري، الأديب الكبير، إمام في الفصاحة والبلاغة ورشاقة الألفاظ، قرأ النحو على علي القصباني وعلي بن فضال. من مصنفاته: درة الخواص في أوام الخواص، والمقامات الحريرية، وملحة الإعراب (ت: 516 هـ).

انظر البلغة في أمة النحو واللغة: 234، بنية الوعاة: 257/2 - 259، شذرات الذهب: 50/4 - 53، الأحلام: 177/5، 178.

(2) في (س): أبو البقاء.

قال في اللباب في حلل البناء والإعراب 423/1: "وقد تكون أَوْ للتقريب كقولك: 'ما أدري أأذن أو أقام أي: لسرعته، وإن كان يعلم أنه أذن'. والقاتل هو عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) القاتل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 1/121.

(4) الأمالي الشجرية: 319/2.

(5) البقرة: 135.

(6) الأمالي الشجرية: 320/2.

(7) في (س): قيل.

(8) في (س): حيث قال.

(9) ساقط من (س). والمتوهم: وحيي زادة في مواهب الأريب: 1/121.

(10) ساقط من جميع النسخ.

بعدها بعض لما تقدم عليها من المَجْمَل،) المراد تفصيله (ولم يُرد أنها) أي: أو هذه (ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعية) من غير أن يكون معنى التفصيل مراداً.

(تنبيه:)

إنما رسم [هذا البحث به] ⁽¹⁾ لأن من تأمل فيما ذكر المتأخر ون من معاني أو، وجد ما ذكره المتقدمون ثابتاً فيه إلا ما استثنى.

(التحقيق: أن أو موضوعة لأحد الشيتين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون) ⁽²⁾ في بيان معنى أو (وقد تخرج إلى معنى بِل، وإلى معنى الواو ⁽³⁾)، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها). قال الرضي: ينبغي أن تعرف / 68 ب
أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تُعَلِّمُ إِمَّا التَّحَوُّ وَإِمَّا الْعِلْمَ لم يفهم من إِمَّا وأو بل ليستا هما إلا أحد الشيتين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة عما قبل أو، وما بعدها معاً، لأن تعلم العلم خير، وزيادة الخير خير، فدلالة أو وإمّا في الإباحة، والتخير، والشك، والإبهام، والتفصيل على معنى أحد الشيتين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قِبَل أو وإمّا، بل من قِبَل أشياء آخر ⁽⁴⁾، وقد مرّ التفصيل في بحث إِمَّا ⁽⁵⁾.

(ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة أفعَل التخيير والإباحة، ومثله بنحو: نُخَلِّدُ مِنْ مَالِي وَرَهْمًا أَوْ دِينَارًا أَوْ جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ مِيرِينَ، ثم

⁽¹⁾ في (س): به هذا البحث.

⁽²⁾ قال الشنبي في المنصف 1/ 145: قال السفاقي: قال السهيلي، وابن الصائغ: أو لأحد الشيتين أو الأشياء، وإنما وقعت في الخبر المشكوك من جهة أن الشك تردد بين أمرين من غير ترجيح، لا أنها موضوعة للشك، ولهذا تكون في الخير من غير شك إذا أريد الإبهام على المخاطب، وأما التي للتخيير فعلى أصلها، لأن المخبر إنما يريد أحد الشيتين، وأما التي زعموا أنها للإباحة فلم تؤخذ للإباحة من لفظ أو، ولا معناها، وإنما أخذت من صيغة الأمر مع قرآن الأحوال انتهى.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: فتكون بمعناها .

⁽⁴⁾ شرح الرضي على الكافية: 398/ 4.

⁽⁵⁾ انظر مبحث إمّا ص: 325.

ذكروا أن [أو]⁽¹⁾ تفيدهما، ومثلوا بالثالين المذكورين لذلك، وفيه: أنه لا عجب لما سبق أن أوّ التخيرية والإباحية لا تكونان إلا بعد الطلب، فكل مثال يصلح لها يصلح للصيغة من غير عكس، فلا يلزم توارد المؤثرين على أثر واحد كما ظن⁽²⁾، لأن ما يضاف إلى الصيغة من التخير والإباحية بين فعل وترك، وما يضاف إلى كلمة أوّ بين فعلين أو أكثر (ومن البين الفساد [هذا]⁽³⁾ المعنى العاشر)، وهو التقريب (أوّ فيه إنما هي للشك على زعمهم⁽⁴⁾)، وإنما استفيد [معنى]⁽⁵⁾ التقريب في إثبات اشتباه السلام بالتوديع، فيكون المثال المذكور من قبيل تجاهل المعارف (إذ حصول ذلك) الاشتباه (- مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مُستبعد)، فيكون التقريب لازما عقلا، أو عادة، ليتأتى هذا الاشتباه (وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطية، أن يقول: وللعطف، لأنه قدر مكانها وإن)، وهما حرفان⁽⁶⁾ (والحق أن الفعل الذي قبلها) أي: قبل أوّ [دال]⁽⁷⁾ على معنى حرف الشرط) أي: يلاحظ فيه معناه (كما قدره هذا القائل)، [ينجّل]⁽⁸⁾ أن يكون هذا من قبيل الحال المقدرة، أي: لأضرته مقدرا حياته، أو مقدرا موته، والمعنى: لأضرته على كل حال، ولا حاجة إلى تقدير الشرط، ولا إلى تقدير قدّ [كذا قيل]⁽⁹⁾، ولك أن تجعله حالا أصلية، وأوّ للتسوية، معناه: لأضرته مستويا عندي عيشه وموته (وأن أوّ) باقية (على بابها)، وهو كونها لأحد الشئين أو الأشياء (ولكنها لما عطف على ما فيه معنى الشرط) وهو عاش (دخل المعطوف) وهو مات (في معنى الشرط).

(1) ساقط من (ظ).

(2) ظنه وحسي زادة في مواهب الأريب: 121/ب.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: أي: زعم الجمهور.

(5) زيادة في المعنى.

(6) في (س) بزيادة: وأو العطف، وإن الشرطية.

(7) في جميع النسخ: محمول.

(8) في (س): قيل: يَحْتَمِل.

(9) ساقط من (س).

والقائل هو الدماميني، انظر شرح المعنى: 146/أ.

[مبحث: ألا]

(الأ- بفتح الهمزة والتخفيف- على خمسة أوجه⁽¹⁾:

أحدها: أن تكون للتنبيه، أي: لتنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها لئلا يفوته شيء لغفلته، [ولهذا فرغ]⁽²⁾ قوله: (فتدل على تحقق ما بعدها)، قال الرضي: «فألدتها المعنوية تؤكد مضمون الجملة»⁽³⁾ (وتدخل على الجملتين، الاسمية والفعلية (محو): «(أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ)»⁽⁴⁾ «(أَلَا يَزُمُ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَضْرُوبًا عَنْهُمْ)»⁽⁵⁾ ويقول العربون فيها: حرف استفتاح، قال ابن مالك: قد يعزى التنبيه إلى ألا وأما وهما للاستفتاح مطلقا⁽⁶⁾، قال ابن عقيل: يعني: أن الأكثر كونهما للاستفتاح مطلقا، سواء قصد تنبيه، أو لا⁽⁷⁾ (فيثبتون مكانها)، بأن لما صدر الكلام ومفتحة ([ويهملون]⁽⁸⁾) ذكر (معناها) الذي هو التنبيه المختص بها في الدلالة، ولهذا قيل: تسميتها بحرف التنبيه أولى⁽⁹⁾، وفيه إشعار بأنهما متلازمان، حيث جعل التنبيه معناها، والاستفتاح/ مكانها⁽¹⁰⁾ (وأفادتها التحقيق) 1/69 مبتدأ، خبره: (من جهة تركيبها من الهمزة) التي للإنكار الإبطالي (ولاً)، التي للنفي (وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق)، لكن بعد

(1) وزاد المالقي وجها سادسا وهو: أنها حرف جواب، وقال: إنه قليل. انظر وصف المباتي: 79.

(2) في (س): ولذا.

(3) شرح الرضي على الكافية: 421/4.

(4) البقرة: 13.

(5) هود - عليه السلام -: 8.

(6) شرح التسهيل لابن مالك: 115/4.

(7) المساعد: 228/3.

(8) في جميع النسخ: ويهملون.

(9) قال ابن الحاجب في الأمالي 838/2: تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام،

لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالاته.

(10) في (س) بزيادة: تأمل.

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا، وكذا الكلام في أمّا،
والأكثر أنهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما كما قال التفازاني⁽¹⁾، وبهذا
يندفع ما قيل: إن لا ليست للنفي لدخولها على أن ورب وكيت وألنداء، وليس
كل منها صالحاً للنفي، وأما الرد: بأن دعوى التركيب خلاف الأصل، فمعارض:
بأن الأصل عدم إحداث لفظ آخر⁽²⁾ (لحمو: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ
الْمَوْتَى ﴾)⁽³⁾ قال الزغشري: «ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع
الجملة» رفع على التنازع، أو على أنها فاعل تقع [بتقدير]⁽⁴⁾ ضمير القصة في لا
تكاد، أو على زيادة كاذ على مذهب الكوفيين⁽⁵⁾، أي: لا تقع الجملة (بعدها) إلا
مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم، كإن، وأللام، وحرف النفي، وهذا بناء على
الغالب، فلا يرد ما قيل: إن الجملة بعدها تستفتح برب، وبكيت، وبفعل الأمر،
وبألنداء، ويحبذا، أو لا يتلقى بشيء منها القسم⁽⁶⁾ (لحمو: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ
اللَّهِ ﴾)⁽⁷⁾ واختها) مبتداً أما بدل منه، خبره: (من مقدّمات اليمين وطلّاعه)⁽⁸⁾
طلّيعه الجيش: مقدمته (كقوله:

(1) حاشية الكشاف للتفازاني: ل 21/ب.

(2) القائل والمعارض هو السفاقي عندما عقب على قول الزغشري، حيث قال في الجيد في إعراب القرآن
الجيد 114: «أعترض بأن الأصل عدم التركيب، بأن الكلام الذي وقعت فيه ألا غير صالح للنفي. لو قلت:
أَلَا إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ لم يصح فيه لا إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ إذ ليس من تركيبهم، بخلاف ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ ﴾، لو
قلت: كَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ صح. وبأنها وقعت قبل زَيْدٍ، وقبل لَيْتَ، وقبل أَلْنداء، ولا يصلح فيها النفي، ولا أن
تكون جواباً للقسم. وأجاب عن كون الأصل عدم التركيب: بأنه معارض بأن الأصل عدم إحداث لفظ
آخر» وقوله هذا في المنصف: 147/1.

(3) القيامة: 40.

(4) في (س): على تقدير.

(5) في الارتشاف 2/126 قال أبو حيان: «ولا نزاه كاذ خلافاً للأخفش»، وقال الرضي في شرح الكافية 4/225:
«وعند الأخفش يجوز زيادة كاذ».

(6) القائل السفاقي، انظر المصدر رقم (1).

(7) يونس - عليه السلام - : 62.

(8) انظر الكشاف: 61/1.

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ
(.....)

بيت من الطويل لِحاتم⁽¹⁾ الجواد، عجزه:

(.....) وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ رَمِيمٌ⁽²⁾

وجواب القسم قوله:

لَقَدْ كُنْتُ اخْتَارَ الْقِرَى طَاوِي الحِشَا مُحَادَرَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ لَرِيمٌ⁽³⁾

الريم: البالي،⁽⁴⁾ يستوي فيه الواحد والجمع، والحشا: ما اشتملت عليه الضلوع، والطاوي: الجائع، والمحاذرة: الخوف، والريم: الدنيء الأصل، الشحيح النفس.

⁽¹⁾ في (س) زيادة: الطائي.

⁽²⁾ البيت لحاتم الطائي في ديوانه: 84، وشرح شواهد المفني: 207/1، وشرح أبيات المفني: 75/2 وبرواية المجر:

ومن هو يحيي المعظم وهو رميم

وفي اللسان (ر. م. م) 4/253 برواية: أَلَسْ بَدَلَ الْغَيْبِ. ولأعرابي في أمالي القالي: 27/3. والشاهد فيه: أن أماً للتنبية.

⁽³⁾ ورد هذا البيت في أمالي القالي 3/28 برواية:

لقد كنت أطوي البطن والزاد يُشْتَهَى مُحَافَظَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ لَرِيمٌ

وفي الخزائن 8/422 برواية نواني لاختارَ بدلَ لقد كنت اختارَ.

⁽⁴⁾ في (س) زيادة: فعيل.

(وقوله:

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي
أَمَاتَ وَأَحْيَا؟ وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ⁽¹⁾

تقدم شرحه في بحث أَمَّا.

(و⁽²⁾الثاني: [من أوجه أَلَا]⁽³⁾ التوبيخ، والإنكار، كقوله:

أَلَا طَعْمَانُ أَلَا فَرَسَانُ عَادِيَّةٍ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ الثَّنَائِيْرِ⁽⁴⁾

بيت من البسيط، لحسان بن ثابت⁽⁵⁾، الهزمة: للاستفهام دخلت على لا
لنفي الجنس، قصد بهما التوبيخ والإنكار مع بقاء عمل لا، والطعان: مصدر
طاعن بالرمح، [وعادية: نعت، أو حال من فرسان، ولا خبر لـألا عند سيويه
والخليل، وعند غيرهما محذوف، ويروى: بالرفع على أنها]⁽⁶⁾ خبر لأ من العدو،
أو العدوان، أي: مسرعة إلى الحرب، أو ظالمة لخصومها، ومن الغدو: ضد
الرواح، والتجشؤ - بالجيم -: خروج التنفس من الفم عند امتلاء المعدة، كفي به
عن كثرة الأكل، وهو [نصب]⁽⁷⁾ على الاستثناء المنقطع، والمعنى: ألا طعمان

(1) تقدم تخريجه في بحث أَمَّا ص: 293.

(2) في (س) بزيادة: الوجه.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 110، وشرح شواهد المغني: 210/1، والخزانة: 69/4، والكتاب: 306/2، وشرح الرضي على الكافية: 171/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 70/2، 61/3. وفي المقاصد النحوية: 362/2 برواية ألا طعمان ولا فرسان بدل ألا طعمان ألا فرسان، وشرح الجمل لابن هشام: 319. وفي شرح أبيات المغني: 80/2 ذكر الاختلاف في نسبة هذا البيت. والشاهد فيه: أن ألا للتوبيخ والإنكار.

(5) في (س) بزيادة: رضي الله عنه.

(6) في (س): والعادية - بالنصب - نعت أو حال، وبالرفع. وانظر الكتاب: 308/2.

(7) في (س): منصوب.

عندكم، ولا فرسان فيكم يعدون على أعدائكم، أي: لستم أهل حرب، وإنما أنتم
أهل أكل كثير عند التناير، وهو جمع تنورٍ يجز فيه (وقوله:

الْأَزْجَوَاءِ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِهِ بَعْدَهُ هَرَمٌ⁽¹⁾)

بيت من البسيط، الارعواء: الانزجار عن القبيح، اسم لا، ولمن: خبرها،
وولت: [أجرت أدبرت]⁽²⁾، والشيبية: الشباب، وأذنت: أعلمت، / والمشيبي: 69/ب
الشب، والهرم: كبر السن.
(والثالث: التمني، كقوله:

الْأَعْمَرُ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعَةٍ فَيَرَابُ مَا أَثَاثُ يَدِ الْغَفْلَاتِ⁽³⁾)

بيت من الطويل، عمر: بمعنى الحياة، اسم لا مبني على الفتح، وجملة ولَّى
صفته، [كقوله]⁽⁴⁾: مُسْتَطَاعَ رُجُوعَةٍ، ويرابُ أي: يصلح، فاعله: ضمير الرجوع،
وما أَثَاثُ أي: ما أفسدته⁽⁵⁾، ويد الغفلات: فاعله، وفيه استعارة مكنية وتخييلية.
(ولهذا) أي: لكون ألا للتمني (نصب يرابُ لأنه جواب ثمنٌ مقرون
بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله:

⁽¹⁾ البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 212، وشرح أبيات المغني: 2/ 92، والمقاصد النحوية: 2/ 360،
وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 70، وشرح الأشموني: 2/ 25، والمجم: 1/ 532. والشاهد فيه: ألا
ارعواءٌ حيث أبقي عمل لا مع دخول همزة الاستفهام، مع أنه قصد بالحرثين معا الإنكار التوبيخي.

⁽²⁾ في (س): أدبرت وذهبت.

⁽³⁾ البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 213، وشرح أبيات المغني: 2/ 92، والخزانة: 4/ 70، والمقاصد
النحوية: 2/ 360، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 71، وشرح ابن عقيل: 1/ 219، والمجم: 1/ 533.

والشاهد فيه: ألا عمرٌ حيث أبقي عمل لا مع دخول همزة الاستفهام التي للتمني.

⁽⁴⁾ في (س): كجملة.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: على حذف العائد.

أَلَا اضْطَبَارٌ لِّسَلَمَى إِمَّ لَهَا جَلَدٌ إِذَا الْأَقْبَى الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْسَالِي

تقدم شرحه في الألف المفردة⁽¹⁾.

(وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم) وذلك لأن المهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن نفي الاضطبار، أي: المقيد بالنفي، وهو من معاني ألا المركبة كما صرح به في أول البحث⁽²⁾، فلا يرد ما قيل: أن ألا ليست استفهاما عن النفي، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها، وأن الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة، والنفي مفادا بـلا لزم أن تكون ألا كلمتين، والكلام في الحروف المفردة بالأصالة، أو التي حصل لها بالتركيب [معنى]⁽³⁾ تعديه في المفردات⁽⁴⁾، وأما عدم ورود الثاني فظاهر، وأما عدم ورود الأول فلأن المهمزة إنما تفيد الاستفهام المطلق عن قيد الإثبات والنفي، وهنا ليس كذلك (وهو الشلوبيين)⁽⁵⁾. قال الرضي: قال الأندلسي: 'لأ أعرف أحدا يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الألف لمجرد الاستفهام، بل لابد إما أن تكون للإنكار، أو للتوبيخ، أو للتمني، أو للعرض؛ وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيويه: أن لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، وأنشد قوله:

(1) انظر ص: 51.

(2) ص: 359.

(3) في (س): مع.

(4) القائل الدماغي، انظر شرح المغني: 149/1.

(5) قال أبو حيان في الارتشاف 2/176: 'وإذا دخلت المهمزة على لا فتارة يراد صريح عن النفي المحض دون تقرير، ولا إنكار، ولا توبيخ خلافا للأستاذ أبي علي إذ زعم أنه لابد من إنكار وتوبيخ، ولا يكون لصريح الاستفهام عن النفي المحض، والصحيح كوجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل'. وقال الأشموني في شرحه 2/24: 'ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي، حتى توهم الشلوبيين أنه غير واقع'.

(وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية)، لبقاء عمل لا الذي لا تكون ألا فيها مثل أن (وتعمل) أي: لا في ألا على التسامح، وقيل: أشار به إلى أن ألا جعلت كلمة واحدة عاملة⁽²⁾ (عمل لا التبرئة)، بالإضافة، على حد قوله:

فَلَا زَيْدٌ ... (3)

أو من قبيل زَجَلٌ عَذْلٌ (ولكن تختص التي للتمي بأنها لا خبر لها لفظاً، و) لا (تقديرًا)، بل هي ومتلوها كلام تام مركب من اسم وحرف كما قال الفارسي في يَا زَيْدٌ⁽⁴⁾ (وبأنها لا يجوز مراعاة عملها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت) كما يجوز قبل التركيب، مثل: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ⁽⁵⁾.
(أما الأول: فلأنها) أي: ألا التي للتمي (معنى: أغنى)، واسمها بمعنى المفعول (وأغنى لا خبر له)، لفظاً ولا تقديرًا.
(وأما الآخر: فلأنها بمنزلة لَيْتٌ) ولا يجوز مراعاة [لَيْتٌ]⁽⁶⁾ باسمه، ولا إلغاؤه بالتكرير، فكذا ما بمنزله.

(وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه)،⁽⁷⁾ قال الرضي: 'وأما إذا كان ألا بمعنى التمني فالمازني والمبرد قالا: حكمهما حكم المجردة، فيجوز عندها العطف والوصف على الموضع، نحو: أَلَا مَالٌ كَثِيرٌ أُنْفِقُهُ، وَأَلَا مَاءٌ وَخَصْرًا أَشْرَبَهُمَا،

⁽¹⁾ انظر شرح الرضي على الكافية: 170/2، 171. وانظر الكتاب: 206/2.

⁽²⁾ القائل وحسي زادة في مواهب الأريب: 124/ب.

⁽³⁾ تقدم تخريجه في مبحث آل ص: 279.

⁽⁴⁾ قال في المسكرات ص 109: 'فأما قوله في النداء: يَا زَيْدُ، واستقلال الكلام مع أنه مؤلف من اسم وحرف.'

⁽⁵⁾ انظر الارتشاف: 177/2.

⁽⁶⁾ في (س): محله.

⁽⁷⁾ انظر الكتاب: 309/2.

وخبيرهما عندهما إما ظاهر، وإما مقدر كما في المجردة⁽¹⁾، واختار ابن الحاجب والجزولي مذهبهما⁽²⁾ (وعلى هذا) أي: على قول سيبويه يفصل / الكلام /^{1/70} (فيكون قوله في البيت مُسْتَطَاعٌ رُجُوعٌ مبتداً وخبيراً على التقديم والتأخير) والقاء جوابية لأن المعنى: وعلى هذا، وإن بنينا على هذا فيكون ودخول القاء على الجزء إذا كان مضارعاً مثبتاً مما جوزهُ المبرد⁽³⁾، واختاره ابن الحاجب نظراً إلى أن أداة الشرط لم تؤثر في معناه كما أثرت في الماضي⁽⁴⁾ (والجملة صفة [ثانية]⁽⁵⁾) لاسم لا حملاً (على اللفظ)، فيكون في محل النصب (ولا يكون مُسْتَطَاعٌ خبراً) لـ (أو نعتاً) لاسمها حملاً (على المحل، ورجوعه⁽⁶⁾ مرفوع به) وهذه⁽⁷⁾ الجملة مستأنفة، وقيل: حال من خبراً، أو نعتاً لتحملها ضميرهما⁽⁸⁾ (عليهما) أي: على كونه خبراً، وكونه نعتاً (لما بينا). من أن ألا للتمييز بمعنى: أتمنى، لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها.

(والخامس:) من أوجه ألا (العرض والتحضيض، ومعناهما: طلب الشيء، لكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحس، وتختص ألا هذه بالفعلية) لأنها للحدوث والتجدد فيتعلق [به الطلب]⁽⁹⁾، بخلاف الاسمية فإنها

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 171. والمتنضب: 2/ 591، 592.

(2) قال الرضي في شرح الكافية 2/ 172: واختار المصنف والجزولي مذهبهما.

(3) قال في المتنضب 1/ 319: لأن قلت: من يأتي أنه فأكروه، كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع، على قولك: فأكروهم.

(4) قال في الأمالي 2/ 732: إن جعلت الفعل دالاً على الاستقبال من قبل الشرط امتنع دخول القاء، وهذا هو الكثير، لأن الفعل من أصل وضعه لا يدل على الاستقبال خصوصاً، فصار الاستقبال فيه من الشرط، وإن قدرت مبتداً محذوفاً، أو جعلت الفعل في نفسه مراداً به الاستقبال من حيث كان صالحاً لوقوعه مشتركاً أو ظاهراً فيه عند قوم، دخلت القاء.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) في (س) بزيادة: مبتداً، خبره.

(7) ساقط من (س).

(8) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: 124/ ب.

(9) في (س): الطلب به.

للتبوت، ولأن التخصيص إنما يكون بالفعل كالشرط (المحو): «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يُغْفَرَ
اللَّهُ لَكُمْ»^(١) «أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَتُوا أَيْمَانَهُمْ»^(٢)، ومنه عند الخليل قوله:

أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَذُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيَّتْ^(٣)

بيت من الوافر، لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة ممتعة، وبعده:

تَرْجُلُ لِعُتْيِي وَتَقِمُّ بَيْتِي وَأُعْطِيهَا الْإِثَاوَةَ إِنْ رَضِيْتُ

المحصلة - بكسر الصاد -: المرأة التي تحصل تراب المعدن، وتبيت: من بات
[يفعل كذا، إذا فعل بالليل]^(٤) خبره: تَرْجُلُ، وفيه العيب المسمى بالتضمين^(٥)،
وقيل: من أبات، بمعنى: ^(٦) بنى بيتا، أي: امرأة بنكاح، واستحسنه السيوطي^(٧)،
والترجيل: تسريح الشعر، واللّمة - وزان: القلة -: الشعر الذي يماوز شحمة
الأذن، فإذا بلغ المنكين فهو: حمة، والقمم: كنس البيت، والإثاوة - بالكسر -:
الخروج.

(١) النور: 22.

(٢) التوبة: 13.

(٣) البيت لمرو بن قنساس في شرح شواهد المغني: 214/1، وشرح أبيات المغني: 94/2، والحزانة:
51/3، وبلا نسبة في الكتاب: 308/2، وشرح الرضي على الكافية: 469/1، والأزمية: 164،
ولسان العرب: (ح. ص. ل) 479/2 وبرواية ألا رجل بالرفع بدل ألا رجلاً. والشاهد فيه: ألا رجلاً فألا
للعرض.

(٤) ساقط من (س).

(٥) التضمين هو: أن يضمّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء. عروس
الأفراح: 138/1.

(٦) في (س) بزيادة: تجعل.

(٧) في (س) بزيادة: ويندفع به التضمين.

انظر شرح شواهد المغني: 215/1.

(والتقدير عنده: ألا [ثُرُونِي] ⁽¹⁾ رجلا هذه صفة ⁽²⁾)، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي: إلا جزى الله رجلا جزاء خيراً، وألا على هذا) التقدير (للتنبية، ⁽³⁾) وكذا على قول الجوهرى: ألا رجلاً بمعنى: هات لي رجلاً ⁽⁴⁾، لأن التي للعرض لا تدخل على الجملة الإنشائية لأنه طلب، والمطلوب أمر يقع في الخارج، والإنشاء لا خارج له، وأما التي للتنبيه فتدخل عليها، لأن الغرض منه إقبال السامع على ما يلقي إليه (وقال يونس: ألا للتمني، ونون [اسم لا] ⁽⁵⁾ للضرورة) ⁽⁶⁾ لأن التمني لا يخرج إلا عما كانت عليه قبل التركيب، قال الرضي: وروي الإلقاء فيها، وألا رَجُلٌ - بالجر - أي: من رجل ⁽⁷⁾، وقيل: أُلِفَّعَ على أن يكون رَجُلٌ فاعلاً محذوف يفسره المذكور، أي: ألا يدل رجل، والجر على حذف المضاف، أي: ألا دلالة رجل، ويدل عليه: بدل ⁽⁸⁾.

(وقول الخليل أولى)، من قول يونس (لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره) يعني على شريطة التفسير

(1) في جميع النسخ: ثُرُونِي. وهو ما جاء في الكتاب.

(2) قال سيويه في الكتاب 308/2: وأسالت الخليل - رحمه الله - عن قوله:

ألا رجلاً جزاء الله خيراً تدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا ثُرُونِي رجلاً جزاء الله خيراً.

(3) ومن ذلك البعض السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/214، والمعني في المقاصد النحوية: 368/2.

(4) الصحاح (ج. ص. ل. 2/1254).

(5) في جميع النسخ: الاسم.

(6) انظر الكتاب: 308/2.

وعقب عليه سيويه في 309/2 بقوله: والذي قال مذهب.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/172. ومن روى بالجر أبين فارسٌ كما قال المعني في المقاصد 368/2.

(8) القائل الدماغي في شرح المغني: 1/151، وقال المعني في المقاصد النحوية 368/2: فإن صحت رواية الرفع يكون وجهه: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وتخصص لتقديم الاستفهام عليه، وخبره قوله: يُدَلُّ على محصلة.

(لأنه) أي: الشاعر (لم يُرِدْ أَنْ/ يدعوَ لرجل على هذه الصفة)، كما زعم ذلك 70/ب البعض (ولمَّا قصده طلبه)، أي: قصد الشاعر من كلامه طلب حصول رجل بهذه الصفة، فلا يرد⁽¹⁾: أن الدعاء يشعر بالطلب، كما في قول السائل: رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً أَعَانِي وهو هنا متأت⁽²⁾، لأنه ليس مقصودا من الكلام، بل القرينة الخارجة عنه، (وفيه بحث)⁽³⁾، لما سيأتي في الجهة العاشرة⁽⁴⁾.

(وأما قول ابن الحاجب) في الأمالي (في تضعيف هذا القول): أي: الإضمار على شريطة التفسير (إِنْ يُدَلَّ صِفَةٌ لِرَجُلٍ فَيُلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ، وَهِيَ أَجْنِبِيَّةٌ)⁽⁵⁾. فمردود بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾⁽⁶⁾ فإن ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ صفة ﴿أَمْرٌ﴾، وقد فصل بينهما بجملة ﴿هَلْكَ﴾ المفسرة، ولا يضره احتمال أن يكون حالا من ضمير ﴿هَلْكَ﴾ كما قاله أبو البقاء⁽⁷⁾، لأن الاستدلال بالمحتمل مردود أو ضعيف، على أن الزمخشري منعه⁽⁸⁾، ورده التفتازاني: بأن ضمير ﴿هَلْكَ﴾ لكونه مفسرا غير مقصود، وربما يدعى أنه لا ضمير فيه، لأنه تفسير للفعل فقط⁽⁹⁾ (ثم الفصل بالجملة) أي: الأجنبية (لازم) في اليت (وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة)، يعني: بلا تأويل، كما هو عند

(1) في (س) بزيادة: ما قيل.

(2) أوردته الدمامي في المنصف: 152/1.

(3) ساقط من (س).

(4) انظر المعنى: 689/2.

(5) انظر أمالي ابن الحاجب: 413/1.

(6) النساء: 176.

(7) قال في البيان في إعراب القرآن 329/1: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾: الجملة في موضع الحال من الضمير في ﴿هَلْكَ﴾.

(8) قال في الكشف 516/1: وعمل ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الرفع على الصفة، لا النصب على الحال، أي: إن هلك

امراً غير ذي ولد.

(9) حاشية الكشف للتفتازاني: ل 168/ب.

الأكثرين (لأنها إنشائية). فلا يرد⁽¹⁾: أنه لو قدرت: ألا رجلا مقولا فيه جزاء الله خيراً لم يقع فصل بجملة، لكن يرد: جواز كونها معترضة، والفصل بها مفتقر⁽²⁾.

⁽¹⁾ في (س) زيادة: ما قبل.

⁽²⁾ أورده الدماصني في شرح المغني: 1 / 152.

[مبحث: إلاً]

(إلاً- بالكسر والتشديد- على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء (استفعال، من نثيته عن الأمر إذا صرفته عنه، أو من نثيته إذا ضاعفته، فسمي به لأن المستثنى صرف عن الأول، وضوعف به الخبر (محو): ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾⁽¹⁾ وقرئ بالرفع حلا على المعنى⁽²⁾، أي: فلم يطعموه إلا قليل (وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ومحوها) عما وقع المستثنى في الموجب (بها) أي: بإلاً⁽³⁾ [على الصحيح]⁽⁴⁾، وهو مذهب سيويه، والمبرد، والجرجاني، واختاره ابن مالك⁽⁵⁾، وقيل: إنما قبلها معدى بها⁽⁶⁾، قال ابن عصفور: هو مذهب سيويه، والفارسي، وجماعة⁽⁷⁾، وقال الشلوبين: مذهب المحققين⁽⁸⁾، ورد بقولهم: قَبَضْتُ عَشْرَةَ إِلَّا ثَلَاثَةَ إِلَّا أَرْبَعَةَ⁽⁹⁾ -محو: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾⁽⁹⁾ وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ومحوها) عما وقع في غير الموجب (على

(1) البقرة: 249.

(2) هي قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، والأعمش. انظر مختصر ابن خالويه: 22، والدر المصون: 605 /1.

(3) في جميع النسخ: الأصح.

(4) انظر الكتاب: 310 /2، والمقتضب: 597 /2، وشرح السهيل: 271 /2.

(5) قال ابن الناطم في شرح الألفية 293: ذهب ابن خروف إلى أن الناصب ما قبل إلاً على سبيل الاستقلال، وانظر الإنصاف: 262 /1، وشرح الرضي على الكافية: 80 /2.

(6) وقد ذكر هذا المرادي في الجنى الداني: 516.

(7) انظر قوله في المساعد: 556 /1.

(8) قال ابن الناطم في شرح الألفية 293: ذهب السيرافي إلى أن الناصب هو ما قبل إلاً من فعل، أو غيره بتعديه بإلاً. ويطلق هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء محو: قَبَضْتُ عَشْرَةَ إِلَّا أَرْبَعَةَ إِلَّا اثْنَيْنِ إِذْ لَا فَعْلٌ فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ إِلَّا تَبَضْتُ، فإذا جعل متعدياً بإلاً لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الحظ، وإلى الاثنين بمعنى الجبر، وذلك حكم بما لا نظير له.

(9) النساء: 66.

أنه بدل بعض من كل عند البصريين⁽¹⁾ لصحة حلوله عليه (ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، كما في [نحو]⁽²⁾: أَكَلْتُ الرُّغِيفَ ثَلَاثَةً) أجيب: بأنه لا يحتاج إلى الضمير لقريئة الاستثناء المتصل، لإفادة أن المستثنى بعض المستثنى منه⁽³⁾، وقيل: إنه بدل شيء من شيء، لأن البدل مجموع إِلَّا زَيْدًا أي: غير زيد، ذكره ابن عقيل⁽⁴⁾، وبه يندفع أيضا قوله: (وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب)، وهذا الاعتراض لثعلب، ذكره الرضي، فاجاب: بأنه لا منع منه مع الحرف مقتضي لذلك، كما جاز في الصفة، نحو: مُرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا ظَرِيفٍ وَلَا كَرِيمٍ جاز في البدل، جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة، والإعراب على الاسم⁽⁵⁾ (وعلى أنه معطوف على المستثنى منه) // عطف على قوله: على أنه 1/71 بدل، وليس المقام مقام أو كما ظن⁽⁶⁾ (وإلا حرف عطف عند الكوفيين)⁽⁷⁾ قال الرضي: لا خلاف بينهم في معنى إِلَّا وأنه للاستثناء، وإنما جعل الكسائي، والفراء عطفا، لأن البدل والمبدل منه في كلام واحد، والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر، لأن معنى مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ: ما قام القوم مقام زيد، والجواب: أنهما في اللفظ كلام واحد، والإبدال معاملة لفظية⁽⁸⁾ (وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك) أي: ما بعد لا (منفي بعد إيجاب، وهذا) أي: ما بعد إِلَّا (موجب بعد نفي، ورُدُّ) أي: مذهب الكوفيين (بقولهم: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقرير، إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد.

(1) انظر الأصول لابن السراج: 1/ 303، والمساعد: 1/ 560.

(2) زيادة من المنفي.

(3) الجيب الدماشي، انظر شرح المنفي: 1/ 153.

(4) المساعد: 1/ 560.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 97.

(6) ظنه وحسب زيادة في مواهب الأريب: 127/ ب.

(7) انظر الجنى الداني: 520، والمجمع: 3/ 218.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 561.

الثاني:) من أوجه إلّا (أن تكون بمنزلة غير) يعني في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا أو صفة، لا في كونها اسما، إذ لا قائل باسمية إلّا، صرح به التفازاني في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضَ وَلَا يَكْزُرُ﴾⁽¹⁾، قال الرضي: أصل غير مغايرة ما بعده لما قبله ذاتا أو صفة، وأصل إلّا: مغايرته له نفيا أو إثباتا، فلما اجتمع ما بعد إلّا، وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلّا على غير في الصفة، من غير اعتبار أصلها، وحملت غير على إلّا في الاستثناء كذلك⁽²⁾ (فيوصف بها ويتاليها)، لا بإلّا وحدها، لأن الحرف لا يوصف به جمع منكر⁽³⁾ (أو شبهه)، وهو إما جمع معرف بلام⁽⁴⁾ الجنس، وإما مفرد يدل على متعدد، كالكثرة في سياق النفسي، وغير، ومثل، وشبه.

(فمثال الجمع المنكر: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁵⁾ فلا يجوز في إلّا هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حيثل: لو كان فيهما آله ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آله فيهم الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد) إذ للمشارك أن يقول ذلك، فلا تبقى للآية دلالة على التوحيد (ولا من جهة اللفظ، لأن آله جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه) لأن الله غير واجب الدخول في آله المنكرة، لأنه غير عام ولا محصور [فأ⁽⁶⁾ لو قلت: قَامَ رِجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ لم يصح) استئناف لبيان ما قبله (اتفاقا) يحمل على اتفاق الأكثرين، أو على عدم الاعتداد بقول من قال: بعمومه⁽⁷⁾، وإلا ففي عموم الجمع المنكر بوصف الاستغراق خلاف، فالأكثر ون

(1) البقرة: 68. انظر حاشية الكشف للتفازاني: ل 60/1.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 125/2، 126.

(3) انظر الجني الداني: 518، وشرح المفصل لابن يعيش: 90/2.

(4) في (س): بتعريف.

(5) الأنبياء: 22.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) قاله بعض الأصوليين، كما في حاشية الأمير على المغني: 67/1، والنصف: 154/1.

على أنه ليس بعام، وبعضهم على أنه عند الإطلاق للاستغراق فيكون عاما لصحة الاستثناء كما في الآية، ورد: بآنا لا نسلم أنه استثناء بل صفة، وإلا لوجب نصبه، ذكره في التلويح⁽¹⁾ (وزعم المبرد أن إلّا في [هذه]⁽²⁾ الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجا بأن لو تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، فكانه قيل: ما فيهما آلهة إلا الله (وزعم أن التفرغ بعدها جائز، وأن نحو: لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلَّا زَيْدٌ أجود كلام)⁽³⁾ قال الرضي: أجاز المبرد/ رفع الله على البديل لأن في كَوْنٍ معنى النفي⁽⁴⁾، وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْنَةً ءَامَنَتْ ﴾⁽⁵⁾ مجرى النفي، فأجاز البديل في ﴿ قَوْمٌ يُؤَسَّ ﴾⁽⁶⁾، والأولى عدم إجراء الشرط والتحضيض في جواز الإبدال والتفرغ مجرى النفي، إذ لم يثبت (ويرده): أي: ما زعمه المبرد (أنهم لا يقولون: لَوْ جَاءَنِي ذِيَارٌ أَكْرَمَتْهُ [ولولا لَو] ⁽⁷⁾ جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ أَكْرَمَتْهُ) قيل للمبرد أن يقول: قد أجمعنا على إجراء النفي المؤول مجرى النفي الصريح في مثل: أَيْبَى زَيْدٌ إِلَّا الْقِيَامَ فأجزنا التفرغ⁽⁸⁾، مع أنه لا يجوز أن يقال: أَيْبَى ذِيَارٌ الْمَجِيءُ وَأَيْبَى مِنْ أَحَدٍ الذَّهَابُ فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا⁽⁹⁾، يقال: جوابه إن تأويل أَيْبَى بالنفي وإجراؤه مجرى النفي الصريح، وجواز التفرغ بعده يجمع عليه بخلاف لَوْ فإنه لم يذهب أحد غيره إلى أنه مثل أَيْبَى في ذلك، مع أن لنا ما يخالفه من عدم صحة وقوع كَوْنٍ موقع النفي في مثل: لَوْ جَاءَنِي ذِيَارٌ أَكْرَمَتْهُ (ولو كانت) لَوْ (بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ذِيَارٌ،

(1) التلويح: 129/1.

(2) زيادة في المعنى.

(3) انظر المختضب: 607/4.

(4) شرح الرضي على الكافية: 130/2.

(5) يونس - عليه السلام - : 98.

(6) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 34/3، 35.

(7) في (ح) و (س): ولولا.

(8) في (س) بزيادة: فيه، قال: ﴿ فَأَيْبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا تَقْوَرًا ﴾ الفرقان: 50.

(9) القائل الدماغي، انظر شرح المعنى: 155/1.

وَمَا جَاءَتِي مِنْ أَحَدٍ، ولما لم يميز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه: أن إلّا وما بعدها صفة⁽¹⁾. قال الشلّوين، وابن الضائع⁽²⁾ بضاء معجمة وعين مهملة، [علي بن محمد الكتاني الأشبيلي، شارح الكتاب]⁽³⁾، تلميذ الشلّوين، توفي سنة ثمانين وستمائة⁽⁴⁾ (ولا يصح المعنى) أي: معنى الآية حيثئذ، أي: حين إذ جعل ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ صفة، ومن قال: حين جعل ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بدلا، كما ذهب إليه المبرد، فقد وهم⁽⁵⁾ (حتى تكون إلّا بمعنى غير، والتي يراد بها [البديل والعوض]⁽⁶⁾)، قالوا: وهذا أي: معنى البديل والعوض (هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة) وهو كون إلّا صفة بمنزلة غير (وهو) أي: المثال المذكور (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَعَلَّيْنَا) على بناء المجهول، إذا أريد مدح زيد، أو المعلوم إذا أريد ذمه (أي: رجل مكان زيد، أو عوضا من زيد، انتهى⁽⁷⁾).

قلت: وليس كما [قالا]⁽⁸⁾، لأن المعنى يصح بدون كون إلّا بمعنى غير التي يراد بها البديل أو العوض، لأن الوصف بـإلّا في الآية مؤكد صالح للإسقاط (بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مخصص مثله في قولك: [آجاء]⁽⁹⁾ رجل موصوف بأنه غير زيد، وفي الآية مؤكد، مثله في قولك: متعدد موصوف بأنه غير الواحد) فيكون الوصف في المثال خلاف ما في الآية

(1) انظر الكتاب: 331/2، 332.

(2) في (س) بزيادة: هو.

(3) في (س) بتقديم شارح الكتاب على علي بن محمد الكتاني الأشبيلي.

(4) انظر ترجمة ابن الضائع في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 218، بنية الوعاة: 204/2، كشف

الظنون: 713/5، الأعلام: 234/4، 235.

(5) الواهم وحسي زادة في مواهب الأريب: 1/129.

(6) في (س) بتقديم العوض على البديل.

(7) قال الزركشي في البرهان 4/266، 267: الخامس معنى البديل، وجعل ابن الضائع منه قوله تعالى: ﴿لَوْ

كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي: بدل الله، أي: عوض الله.

(8) في جميع النسخ: قالوا.

(9) ساقط من جميع النسخ.

((وهذا⁽¹⁾) الحكم أبداً: إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص [له]⁽²⁾، وإن خالفه بإفراد أو غيره) من الثنية والجمع (فالوصف مؤكد، ولم أرَ من أفصحَ عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل له: عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا فقد أقر له بتسعة، فإن قال: له [عندي]⁽³⁾ عشرة (إِلَّا دِرْهَمٌ فقد أقر له بعشرة) قال ابن يعيش: قولك: عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرُ دِرْهَمٍ إذا نصبت كان استثناء، وكنت مخبراً أن عندك تسعة وتسعين، وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها⁽⁴⁾ (وسيره أن المعنى حيثل) أي: حين إذ رفع دِرْهَمٌ (عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل 1/72 عشرة فهي موصوفة بذلك)، أي: يكون غير درهم، وإذا تقرر هذا فد(الصفة هنا) أي: في⁽⁵⁾ إِلَّا دِرْهَمٌ (مؤكد صالحة للإسقاط، مثلها في ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾⁽⁶⁾) ونخرج الآية على ذلك) أي: على كون ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وصفا مؤكداً صالحاً للإسقاط (إذ المعنى حيثل: لو كان فيهما آلهة⁽⁷⁾ لفسدتا، أي: أن الفساد مترتب على تقدير تعدد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد لا يخفى حسن هذا التخريج، إذ لا يمكن الخلاص عن الشبهة التي نشأت عن المفهوم، سواء حمل على الوصفية، أو البدلية، أو حمل المغايرة على معنى العوض والبدل، لكن يرد: أن الوصف إنما يكون للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف إفادة ضمنية واحدة، كما في ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾.

(ومثال) الجمع (المعرف الشبيه بالمتكر قوله:

(1) في (س): وهكذا.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) في (س): عندنا.

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 88.

(5) في (س) بزيادة: قولك.

(6) الحاققة: 13.

(7) في (س) بزيادة: إلا الله.

أَيْخُتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلَ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا⁽¹⁾

بيت من الطويل، لذّي الرمة، البلدة الأولى: الصدر، والثانية: الأرض، يقول: أبركت هذه الناقة فألقت صدرها على الأرض، ففيه جناس تام⁽²⁾، وقليل - [بالجر]⁽³⁾ صفة بلد، والأصوات: فاعله، وبغام الناقة - بضم الباء والغين المعجمة -: صوتها الذي لا تفصح به، وإلا: صفة للأصوات.

(فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس). وهو في حكم المنكر، فيصح وصفه بها، لأن غير لا تتعرف بالإضافة⁽⁴⁾، ويجوز فيه أن تكون إلا للاستثناء، وما بعدها بدلا من الأصوات، لأن في قليل معنى النفي، ذكره الرضي⁽⁵⁾.
(ومثال شبه الجمع قوله:

لَوْ كَانَ غَيْرِي - سُلَيْمَى - الدَّهْرُ غَيْرُهُ وَنَعَّ الْحَوَادِثُ، إِلَّا الصَّارِمُ الدَّكْرُ⁽⁶⁾

بيت من البسيط، لكبيد، سليمى: تصغير سلمى منادى⁽⁷⁾، والدهر: ظرف مستقر خبر كان، وغيري: جواب لو، ووقع الحوادث: سقوطها، فاعله، [والهاء]⁽⁸⁾: عائد على غيري.

(1) البيت لذّي الرمة في ديوانه: 431، وشرح شواهد المغني: 218/1، وشرح أبيات المغني: 100/2، والخزانة: 418-420، والكتاب: 332/2، وشرح الرضي على الكافية: 184/2، ولسان العرب (ب. غ. م

466/1، (ب. ل. د) 492/1. والشاهد فيه: الأصوات معرف تعريف جنس فهو شبه بالمنكر.

(2) الجنس التام هو: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وحياتها وترتيبها. انظر المطول: 445.

(3) في (س): مجرور.

(4) ذهب السرياني إلى أن غير تتصرف إذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم: الحركة غير السكون. انظر التصريح: 556/1.

(5) شرح الرضي على الكافية: 129/2.

(6) البيت للسرياني في ديوانه: 58، ورواية اليوم بدل الدهر، وكذلك في شرح أبيات سيويه للسرياني: 44/2، ولسان العرب (إلا) 184/1، ولليد وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 218/1، وشرح أبيات المغني: 102/2. وبلا نسبة في الكتاب: 333/2، وشرح الأشموني: 257/2.

(7) والشاهد فيه: غيري لأنه شبه جمع.

(8) في (س): مناداه.

(9) في (س): وضمير المفعول.

(فِرْلًا الصَّارِمُ: صفة لغيري). لأنه شبه الجمع [ينظم]⁽¹⁾ أشخاصا متعددة، والصارم: السيف القاطع⁽²⁾، والذكر، والمذكر من السيف: ما كان ذا ماء وروث، والمعنى: لو كان غيري الموصوف بأنه مغاير للسيف الصارم الذكر موجودا في هذا الدهر لغيره سقوط النواثب، لكن لم يغيرني لصبري وثباتي على الشدائد والحن.

(ومقتضى كلام سيبويه [أن]⁽³⁾ لا يُشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه، لتمثيله بَلَوْ كَان مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ [لَعَلَّيْنَا]⁽⁴⁾) ولما ورد أن تمثيله به لا يقتضي عدم اشتراطه، لأن رجلا شبه جمع، [لأنه]⁽⁵⁾ نكرة في سياق كَو الجارية مجرى النفي، [وقفه]⁽⁶⁾ بقوله: (وهو) أي: سيبويه (لا يُجْزِي كَو مجرى النفي، كما يقول المبرد⁽⁷⁾).

وتفارق إِرْلًا هذه غيراً من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، وإقامة إِرْلًا مقامه، كما جاز في غير لأنه اسم يعمل فيه العوامل إذا حذف موصوفه من غير تقدير أنه صفة تابع، وإِرْلًا حرف لا يعمل / فيه عامل، وإذا حذف موصوفه لزم أن يعمل فيه وهو ممتنع⁷² (لا يقال: جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) وأنت تريد الصفة (ويقال: جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ)⁽⁸⁾ والأصل: جَاءَنِي رجل غير زيد، وفي المفصل: شبهه سيبويه بأجمعون⁽⁹⁾، أي: شبه

(1) في (س): ينظم.

(2) في (س) بزيادة: على حذف الموصوف.

(3) في جميع النسخ: أنه.

(4) ساقط من جميع النسخ. انظر الكتاب: 331 / 2.

(5) في (س): لكونه.

(6) في (س): أجاب.

(7) انظر المقتضب: 607 / 2.

(8) في (س) بزيادة: برفع فاعل جاءني.

(9) المفصل: 100. قال سيبويه في الكتاب 334 / 2: ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه ناصب، ولا رافع، ولا جار.

شبه إلا في الصفة بأجمعون في التأكيد من حيث أنهما لا يكونان إلا بعد مذكور (ونظيرها في ذلك) أي: في عدم جواز حذف [موصوف] إلا⁽¹⁾ (الجمال والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تثوب عن موصوفاتها). إلا بشرط [أن يكون]⁽²⁾ الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن، أو قي، نحو: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ، أي: منا فريق ظعن، وقوله:

لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْسَمِمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمِيسَمِ⁽³⁾

أصله: لو قلت: ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم، والميسم - كمنبر -: الجمال، ونحو: «وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ»⁽⁴⁾، وَمَا فِي الْقَوْمِ دُونَ زَيْدٍ، أي: أحد دون زيد، ولعله لم يقيده بذلك لشهرته⁽⁵⁾.

(والثاني:) من الوجهين (أنه) أي: إلا (لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء)، قال الرضي: «هذا مذهب سيبويه، قال: يجوز في مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ أن يكون إلا زيد بدلاً، وصفة، وعليه أكثر المتأخرين»⁽⁶⁾، تمسكا بقوله:

(1) في (س): الموصوف.

(2) في (س): كون.

(3) البيت من الرجز لحكيم بن مَعْنَةَ الرَّبْعِي في الخزانة: 62/5، والكتاب: 345/2. ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل لابن يعيش: 61/3، وشرح التصريح: 128/2، ونقل ذلك الحسي في المقاصد النحوية: 71/4 عن ابن يعيش. وبلا نسبة في الارتشاف: 554/1، 603/2، والجمع: 157/3، وشرح الأشموني: 126/3.

(4) والشاهد فيه: حذف الموصوف وهو أحد وهو بعض اسم مقدم مجرور بَيَّ وهو قومها.

(5) الجن: 11.

(6) تعرض بالدماسي، لأنه قال بذلك في شرح المخني: 157/1.

(7) انظر الكتاب: 334/2.

وَكُلُّ أَخٍ مُقَارِقُهُ أَخُوهُ (1)

البيت، وقوله عليه [الصلاة] (2) وَالسَّلَامُ: «كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالَمُونَ» الحديث (3) (فَيَجُوزُ عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا ذَانِقٌ) - بكسر النون، وقد تفتح - : سدس الدرهم، فيكون الدرهم ستة دنانير، فلا يطابق ما بعد إِلَّا موصوفها معنى، لأن الكل مغاير للجزء، فيكون الوصف مؤكداً، والمخبر عنه درهما كاملاً (لأنه يجوز عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا ذَانِقًا وَمَتْنٌ إِلَّا حَيْدٌ، لأنه يمتنع إِلَّا حَيْدًا، لأن الجيد غير داخل في الدرهم، إذ ليس من أفراد حقيقته، أو ادعاء، فلا يصح استثناءه منه (ويجوز عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرُ حَيْدٍ، قاله جماعات (4)، وقد يقال: إنه أي: كون إِلَّا لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء (بخالف لقولهم في: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَنَسَدْتَا» (5) [الآية] (6) حيث قالوا: إن إِلَّا فيه صفة (ولمثل سبويه لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَعُلَيْتَا» (7) فإن كلا منهما لا يصح الاستثناء فيه، لما تقدم أن الجمع المنكر غير العام لا يصح أن يكون مستثنى، والمفرد المنكر بطريق الأولى.

(1) صدر بيت من الوافر، عجزه:

لَعُنْكَ أَيُّكَ إِلَّا الْفَرَسَانِ

لمعرو بن معدي كرب في الكتاب: 2/ 334، والكامل: 3/ 270، وشرح الأشموني: 2/ 259، والإنصاف: 268/ 1، والجمع: 2/ 270.

ولخصرمي بن عامر بن مجمع في شرح شواهد المغني: 1/ 216، وفي شرح أبيات المغني 2/ 105 ذكر الخلاف في النسبة. وبلا نسبة في الخزائن: 3/ 421، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 184. زيادة يقتضيها المقام.

(2) لم أعثر على تخريج هذا الحديث، وقد ورد بهذا اللفظ في شرح الرضي على الكافية: 2/ 129.

(3) قال المرادي في الجنى الداني 815: لا يجوز عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا حَيْدٌ بخلاف غير. وانظر التصريح: 1/ 558.

(4) الأنبياء: 22.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) الكتاب: 2/ 331.

(وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعدل الاستثناء) حيث قال:
 'حملت إلا عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
 الاستثناء' ⁽¹⁾ (وجعل من الشاذ قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَنَرُ أَيُّكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ ⁽²⁾

بيت من الوافر، لعمر بن معدى كرب، [قيل] ⁽³⁾: وهو جاهلي لا
 يقول بفناء العالم ⁽⁴⁾، ويحمل: [أن] ⁽⁵⁾ يريد لا يفترقان ما دامت الدنيا، الفرقدان:
 لحيان جنب القطب، وكل أخ: مبتدأ، خبره: مفارقه، وأخوه: فاعله، وإلا: صفة
 كل لا استثناء منه، وإلا وجب أن يقال: الفرقدين، كذا قيل ⁽⁶⁾، وفيه: أنه لم لا
 يجوز [أن يحمل على ضرورة الردف، أو] ⁽⁷⁾ على لغة بلحارث، وزعم أبو عبيدة:
 أن إلا فيه بمعنى الواو، ذكره [الرازي] ⁽⁸⁾ في قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ
 عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ ⁽⁹⁾، وقال ابن الحاجب فيه شذوذان آخران: /
 أحدهما: وصف كل، والقياس وصف المضاف إليه.
 والثاني: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل ⁽¹⁰⁾.

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 125 / 2.

(2) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة. والشاهد فيه: وقوع إلا صفة.

(3) ساقط من (س).

(4) القائل عمر الحلبي في حواشي المتوسط، كما في هامش المخطوط.

(5) في (س): أو.

(6) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 1/131.

(7) في (س): أن يكون.

(8) في (س): الإمام.

(9) البقرة: 150.

(10) قول أبي عبيدة في مجاز القرآن: 60 / 1، وقول الرازي في التفسير الكبير: 140 / 4.

(11) الإيضاح في شرح المفصل: 371 / 1.

(والوصف هنا) أي: في البيت (مخصص) لأن ما بعد إلا مطابق لما قبلها
 معنى في التثنية، لأن المعنى: كل اخوين متفارقان (لا مؤكد، [كما]⁽¹⁾) يثبت من
 القاعدة) وهي: إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص، وإلا فهو مؤكد.
 (والثالث: من أوجه إلا) (أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في
 اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش، والفراء، وأبو عبيدة،⁽²⁾ - بالتاء كذا [فيما عندنا
 من]⁽³⁾ نسخة التفسير الكبير⁽⁴⁾، وقيل: بالتاء سهو، لأن الأندلسي نقل هذا الوجه
 عن الهروي⁽⁵⁾ - وهو: أحمد بن محمد - بلا تاء - وهذا مؤخر أيضا عن أبي عبيد،
 القاسم بن سلام (وجعلوا منه [قوله تعالى]⁽⁶⁾): ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ
 إِلَّا ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾⁽⁷⁾ ﴿لَا يَخَافُ الَّذِي الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ثُمَّ يَدُلُّ حَسْبًا بَعْدَ
 سُوءٍ﴾⁽⁸⁾ أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء
 المنقطع). معناه: لكن الذين ظلموا⁽⁹⁾، كقوله:

وَلَا غَيْبٌ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُوِّفَهُمْ⁽¹⁰⁾

(1) في (س): لما.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 343/1، وقال الفراء في معاني القرآن 89/1: وقد قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو. فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية ...، وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن 60/1: موضع إلا ههنا ليس موضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة.

(3) في (س): في.

(4) في (س) بزيادة: التي عندنا، وهو معمر بن المنى البصري.

(5) القائل وحسب زادة في مواهب الأريب: ل 131/ب.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) البقرة: 150.

(8) النمل: 10، 11.

(9) انظر المجمع: 271/2، والكشاف: 394/3، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج: 110/4.

(10) صدر بيت من الطويل، ومجزؤه:

يَهْنُ قُلُوبُكَ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَابِ

للنابغة الذبياني في ديوانه: 20، وشرح شواهد المغني: 349/1، والخزانة: 327/3، والكتاب: 326/2،
 والكامل: 102/1، وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني: 51/2.
 وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: 88/2، والمجمع: 277/2، ولسان العرب (ف. ل. ن) 164/7،
 و(ق. ر. ع) 323/7.

: استثناء متصل⁽¹⁾، وقيل: إلا بعد ما كما في: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾⁽²⁾،
وقال قطرب: بدل من ضمير كم⁽⁴⁾.

(والرابع: أن تكون زائدة، قاله الأصمعي، وابن جني⁽⁵⁾، وحمل عليه قوله:

حَرَاجِيجُ مَا تُنْفَكُ إِلَّا مُنَاقَخَةٌ عَلَى الْحُصْبِ، أَوْ تُزْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا)⁽⁶⁾

بيت من الطويل، لذي الرمة، حراجيج - جمع حرجوج كعصفور: وهي ناقة طويلة، خبر مبتدأ محذوف، أو بالعكس، أي: هي أولى، وعلى الحصف أي: اللد، متعلق بمنقخة، ونرمي: عطف على منقخة، وبلدا [أي: أرضا، مفعول نرمني]⁽⁷⁾، والقفر: المفازة⁽⁸⁾.

(وابن مالك)، ولم يذكره قبل البيت، لأنه لم يقل بزيادة إلا فيه⁽⁹⁾ (وحمل عليه قوله:

(1) قال الفراء في معاني القرآن 2/ 287: لأن المعنى: لا يخاف المسلمون، إنما الخوف على غيرهم. ثم استثنى فقال: إلا من ظلم فإن هذا لا يخاف.

(2) النساء: 22. انظر إعراب القرآن لابن النحاس: 3/ 137.

(3) في (س) بزيادة: إنه.

(4) قوله في التفسير الكبير: 4/ 140.

(5) قال ابن جني في المحجب: 1/ 451، 45: ما تنفك منقخة، وإلا زائدة. وانظر المجمع: 2/ 271.

(6) البيت لذي الرمة في ديوانه: 172، وشرح شواهد المغني: 1/ 219، وشرح أبيات المغني: 2/ 109، والمخزاة:

249/ 9، والكتاب: 3/ 48، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 197، والمجمع: 1/ 436، ولسان العرب (ف).

ك. (ك. 7/ 148) وبرواية ثلاثين بدل حراجيج. وبلا نسبة في الإنصاف: 1/ 156، وحاشية الدسوقي على

المغني: 1/ 201. والشاهد فيه: إلا منقخة حيث وقعت لإزالة.

(7) في (س): بمعنى الأرض، مفعوله.

(8) في (س) بزيادة: لا ماء فيها ولا نبات.

(9) انظر شرح السهيل: 1/ 358، 2/ 268.

أَرَى الدُّهْرَ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ (... ..)

صدر بيت من الطويل، لبعض بني سعد، عجزه:

(... ..) وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَلِّبًا⁽¹⁾

المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، أي: وما الزمان إلا يدور دوران
منجنون، تارة يرفع، وتارة يضع، فنصبه نصب المصدر، وقيل: يفعل محذوف، أي:
يشبه منجنونا⁽²⁾، وزعم ابن بابشاذ: وأن أصله إلا كمنجنون، فحذف الجار
فانتصب، وحكم المازني بزيادة الألف فيه، وتبعه ابن مالك⁽³⁾، ورده المصنف بقوله:
(وإنما المحفوظ وما الدهر) قيل: مثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك، فهو عدل ثقة
حافظ⁽⁴⁾ (ثم إن [صحت] رواية فتخرج) أدخل الفاء على المضارع، إما على
رأي المبرد، أو بتقدير المتبدل، أو على مذهب سيبويه، أي: فهي تخرج⁽⁶⁾ (على أن
أرى جواب لقسم مقدر، وحذفت لا) وإنما قدر القسم ليكون حذف لا جاريا
على القياس (كحذفها في: **«ثَالِثُهُ تَفْتُوْا»**)⁽⁷⁾ ودل على ذلك الحذف (الاستثناء
المفرغ)⁽⁸⁾ قيل: **«هل إلا على الزيادة أسهل من ذلك»**⁽⁹⁾، [و]⁽¹⁰⁾ ليس بشيء (وأما

(1) لبعض بني سعد في شرح شواهد المغني: 119/1، 120، والخزانة: 130/4 وبرواية وما يدل أرى.
وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 116/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 268/2، وشرح الفصل لابن
يعيش: 75/8، وحاشية الدسوقي على المغني: 201/1.

والشاهد فيه: إلا منجنونا حيث وقعت إلا زائدة.

(2) القائل العيني في المقاصد النحوية: 93/2.

(3) انظر شرح شواهد المغني: 220/1، والمقاصد النحوية: 94/2، وشرح الفصل لابن يعيش: 107/7،

وشرح التسهيل لابن مالك: 268/2.

(4) القائل الدمامي في شرح المغني: 158/1.

(5) في جميع النسخ: ثبت.

(6) انظر المختضب: 320/1، والكتاب: 31/3.

(7) يوسف - عليه السلام -: 85.

(8) في (س) بزيادة: فما.

(9) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 132/ب.

(10) ساقط من (س).

بيت ذي الرمة فقيل: غلط منه، قيل: هذا ليس بسديد لأنه من فصحاء العرب⁽¹⁾، وفيه أن الإنسان لا يأمن من الغلط، قال في المفصل: خطئ ذو الرمة⁽²⁾، قيل: من وجهين:

ب/73

أحدهما: فقدان شرط التفريغ، وهو أن يكون في غير موجب.

والثاني: لزوم التناقض، لأن ما تنفك مثبت، وما بعد إلا منفي، فيؤدي أن يكون قوله: مناخة مبتدأ، ومنفياً⁽³⁾ (وقيل: من الرواة، وأن الرواية الآ بالتونين،) [وزان]⁽⁴⁾ مال، قال أبو حيان: قيل: عيب هذا عليه، فلما فطن قال: إنما قلت: آ⁽⁵⁾ (أي: شخصاً)، قيل: هذا أيضاً ليس بجيد، إذ لا تقلح رواية في أخرى⁽⁶⁾ (وقيل: ⁽⁷⁾ تنفك) مثل: ﴿مُنْفَكِينَ﴾⁽⁸⁾ في سورة البينة⁽⁹⁾ (تامة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه، فتفيها نفسي، ومناخة: حال)، من ضمير تنفك، والمعنى: ما تنفصل عن مشقة إلى حال إناختها على الحسف ورمي البلد القفر بها، أي: تنقل من شدة إلى شدة⁽¹⁰⁾ (وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر على الحسف، ومناخة: حال)⁽¹¹⁾ قال: (وهذا) أي: قول الجماعة (فاسد، لبقاء الإشكال) الذي لأجله جعلت إلا في البيت زائدة، وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب (إذ لا يقال: جاء زَيْدٌ إلا رَاجِئاً) وإن سلم فما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في تابعه، أو في المستثنى منه معه، وإن كان العامل في الحال على الحسف

(1) الفائق الدمايني في شرح المغني: 1/ 159.

(2) في (س) بزيادة: فيه. المفصل: 2/ 84.

(3) انظر الحزاة: 249/ 9، والمجم: 436/ 1، وشرح آيات المغني: 2/ 109.

(4) في (س): على وزن.

(5) التذيل والتكميل على شرح التسهيل: 4/ 201. والفائق ابن عصفور كما في الفرائد: 76.

(6) الفائق الدمايني في شرح المغني: 1/ 159.

(7) في (س) بزيادة: قال ابن الشجري في أماليه.

(8) البينة: 1.

(9) قال البغدادي في الحزاة 251/ 9: والفراء أول من ذهب إلى أن تنفك في بيت ذي الرمة تامة، وانظر معاني

القرآن للفراء: 3/ 281.

(10) نسب هذا الكلام السيوطي في شرح شواهد المغني 1/ 219 إلى ابن الشجري.

(11) انظر الجنى الداني: 521، والحزاة: 252/ 9، والتذيل والتكميل على شرح التسهيل: 4/ 203.

يلزم تقديم المستثنى المفرغ، وتقدم الحال على عاملها المعنوي، وكلاهما لا يجوز عند البصريين، ذكره الرضي⁽¹⁾.

(تنبيه:

ليس من أقسام إلّا التي في نحو: ﴿إِلَّا تُنصَرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾⁽²⁾ وإنما هذه كلمتان إنّ الشرطية، ولا النافية، ومن العجب أن ابن مالك على أمانته ذكرها [في شرح التسهيل]⁽³⁾ من أقسام إلّا⁽⁴⁾. وهو وإن لم يصرح بذلك، لكن يومهم قوله في تعريف المستثنى: إنه المخرج تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور، أو متروك بإلّا وما معناها، وقوله: بإلّا متعلق بالمخرج، واحتزرت بذلك من إلّا التي بمعنى غير، والتي بمعنى ألواو على مذهب الأخفش⁽⁵⁾، والتي بمعنى إنّ كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تُنصَرُوهُ﴾⁽⁶⁾.

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 198.

(2) التوبة: 40.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 264.

(5) قال السيوطي في المصحح: 2/ 271 أثبت الكوفيون والأخفش لـ لا معنى ثالثاً، وهو العطف كالواو، وخرجوا عليه (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا) [البقرة: 149] (لا يخاف لذي المرسلون إلا من ظلم) [النمل: 10، 11] أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

(6) من قوله: وقوله: بإلّا إلى قوله تعالى: ﴿إِلَّا تُنصَرُوهُ﴾ ذكره الشمني في المنصف: 1/ 159.

[مبحث: أُلأ]

(أُلأ-) بالفتح والتشديد- حرف تحضيض يختص بالجمل الفعلية الخبرية) فإذا كان فعلها مضارعاً [فكونها لطلب الفعل والحض عليه ظاهراً⁽¹⁾]، وأما إذا كان ماضياً فمعناها: اللوم على ترك الفعل، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب، على أنه ترك شيئاً يمكن تداركه في المستقبل، فكانها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات (كسائر أدوات التحضيض، فأما قوله:

وَبُئِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِيَّيْ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا⁽²⁾

بيت من الطويل، لقيس بن الملوح⁽³⁾ (فالتقدير: فهلا كان هو، أي: الشأن)، والجملة خبر كان⁽⁴⁾ [مقدرة⁽³⁾]، فلا يخالف ما سبق من أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسب الحذف، لأنه إنما حذف هنا تبعاً لكان⁽⁴⁾ (وقيل: التقدير: فَهَلَّا شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى، لأن الإضممار من جنس المذكور أقيس، وشفيعها على هذا خبر لمحدوف، أي: هي شفيعها) وجعل الرضي مجيء الاسم

⁽¹⁾ في (س): نظاهر كونها لطلب الفعل والحض عليه.

⁽²⁾ البيت لقيس بن الملوح في ديوانه: 150، وفي شرح شواهد المضي: 1/ 221، والمقاصد النحوية: 3/ 416، وشرح التصريح: 1/ 702 لقيس بن الملوح، ويقال: لابن الدنية، ويقال: للصة بن عبد الله.

وللصة بن عبد الله في شرح أبيات المضي: 2/ 119. وبلا نسبة في الخزانة: 3/ 60، وشرح التسهيل: 4/ 114، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 55، 443، والمصح: 2/ 576، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 456، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: 3/ 115. والشاهد فيه: فَهَلَّا نَفْسُ، التقدير: فهلا كان هو.

⁽³⁾ في (س): المقدر.

⁽⁴⁾ سبق في مبحث إن ص: 193.

بعدها من ضرورات الشعر⁽¹⁾، والمعنى: خبرت أن ليلي أرسلت إلي شخصا بشفاعه تطلب به [رجاها]⁽²⁾ / عندي فهلا جعلت نفسها شفيعا⁽³⁾.
١/74

(تنبيه)

ليس من أناسم ألا الي في قوله تعالى: ﴿وَأِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَا تُعْلَمُوا عَلَيَّ﴾⁽⁴⁾ بل هذه كلمتان أن [الناصبه]⁽⁵⁾، ولا النافية، أو أن المفسرة [أو المخففة من الثقيلة]⁽⁶⁾، ولا الناهية، ولا موضع لها (أي: لجملة «أَلَا تُعْلَمُوا» على هذا)، أي: على تقدير أن مفسرة، وهذا أحسن لعطف الأمر عليه بقوله تعالى: ﴿وَالثَّوْنِي﴾ (وعلى الأول) أي: [كون]⁽⁷⁾ أن ناصبه (فهي بدل من كتاب) [بناء]⁽⁸⁾ (على أنه) أي: الكتاب (بمعنى: مكتوب، وعلى أن الخبر) وهو «أَلَا تُعْلَمُوا» (بمعنى الطلب)، أي: انقادوا لأمري (بقريئة «وَالثَّوْنِي»)⁽⁹⁾ لثلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار⁽⁹⁾.

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 443؟

(2) في (ج) و(س): جها.

(3) في (س) زيادة: والاستضمام في أكرم للإتكار، أنكر منها استعانتها بالغير عليه وطلب الشفيع فيما أرادت لديه، وتبني في محل النصب، جوابه بالفاء، وأم متصلة، أي: أي هذين توهمت طلب إنسان أكرم علي منها، أم اتهامها لطاعي لها، وخبر أكرم محلوف موجودا وفي الدنيا.

(4) النمل: 30، 31.

(5) في (ظ): نافية، و(س): ناهية.

(6) زيادة في المعنى.

(7) في (س): على تقدير.

(8) في (س): لكنه مبني.

(9) أن في قوله تعالى: ﴿أَلَا تُعْلَمُوا﴾ أوجه: 1- أن تكون مفسرة.

2- أنها مصدرية في محل رفع بدلا من كتاب.

3- أنها في موضع رفع على خبر ابتداء مضمر، أي: هو أن لا تعلموا.

4- أنها على إسقاط الخافض، أي: بأن لا تعلموا. ولا في هذه الأوجه نهى. انظر الدر المصون: 312/5.

وفي البحر المحيط: 71/7، والكشاف: 407/3 لم يذكر إلا أنها مفسرة، ولا ناهية.

(ومثلها) في كونها مركبة من كلمتين ((أَلَا يَسْجُدُوا)) (لِلَّهِ) ⁽¹⁾ (في قراءة التشديد)، احترازا من قراءة الكسائي بالتخفيف ⁽²⁾، على أن أَلَا حرف التنبيه ⁽³⁾، وحذف الف حرف النداء مع المنادى، أي: أَلَا يَا قَوْمِ اسْجُدُوا (لكن أن فيها الناصبة [ليس] ⁽⁴⁾ غير)، إذ لا تحتل المفسرة [لفقد] ⁽⁵⁾ شرطها (ولا فيها محتملة للنفي، فتكون أَلَا بدل من أعمالهم)، بدل البعض من الكل، لأن كف النفس عن السجدة لله تعالى بعض أعمالهم القيحة، وما بينهما اعتراض بالفاء (أو خبرا لمحذوف، أي: أعمالهم أَلَا يسجدوا، وللزيادة فتكون أَلَا مخفوضة بدل من السبيل، أو) لا فيها (مختلفا فيها): مقولا فيها (أخفوضة هي) بإعمال الجار والمجرور فيها (أم منصوبة؟) ينزع الخافض (وذلك) الاختلاف مبني (على أن الأصل كُثُلًا، واللام متعلقة بـ (يَهْتَدُونَ)) أو بـ (زَيْنَ)، أو بـ (يَصُدُّ) ⁽⁶⁾ على أنها للتعليل، [ولم يذكر ذلك] ⁽⁷⁾ لأن عدم الزيادة حيثئذ أظهر.

⁽¹⁾ النحل: 25.

⁽²⁾ انظر الجبر: 128، والإقناع: 357.

⁽³⁾ انظر شرح التصريح: 31 / 1.

⁽⁴⁾ في جميع النسخ: لا.

⁽⁵⁾ في (س): لفقان.

⁽⁶⁾ النحل: 24.

⁽⁷⁾ في (س): ولم يتعرض لذلك.

[مبحث: إلى]

(إلى حرف جر، له ثمانية معان:

أحدها: انتهاء [الزمانية]⁽¹⁾، أي: جميع المسافة، إطلاقاً لاسم الجزء على الكل، إذ لا معنى لانتهاى النهاية الزمانية (لحج: ﴿لَمَّا أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾⁽²⁾ والمكانية (لحج: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾⁽³⁾ وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها، (لحج: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ) فالقرينة جعل الآخر قرينة، وما قيل: إنها كون الكلام مسوقاً لحفظ القرآن كله، وذلك مناف لخروج الغاية⁽⁴⁾، [منقوض]⁽⁵⁾ بنحو: بَعَثَكَ هَذَا الْحَاطِطُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ⁽⁶⁾ (أو) على خروجه (لحج: ﴿لَمَّا أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾⁽⁷⁾) القرينة [هنا]⁽⁸⁾: النهي عن الوصال، فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه، لأنه غاية للصيام الممتد لا للإتمام لأنه فعل الجزء الأخير وهو لا يمتد، والمُعْتَمِدُ لا بد أن يكون ممتداً⁽⁹⁾ (ولحج: ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾⁽¹⁰⁾) لأن [الإعسار]⁽¹¹⁾ يزول بالميسرة، ولو دخلت في الإنظار لكان مطالباً به في حالتي العسر واليسر وهو باطل (عَمِلَ بِهَا) أي:

(1) في جميع النسخ: الغاية.

(2) البقرة: 187.

(3) الإسراء: 1.

(4) القائل الدماغمي في شرح المغني: 161/1.

(5) في (س): يتقضى.

(6) نقضه الشمني في المنصف: 161/1.

(7) البقرة: 187.

(8) ساقط من (س).

(9) قائل هذا الكلام الشمني في المنصف: 161/1.

(10) البقرة: 280.

(11) في (س): الاعتبار.

بالقرينة في الصورتين [جواب إذا] ⁽¹⁾ (ولأ) أي: وإن لم تدل قرينة على أحد الأمرين (فقل: يدخل) أي: ما بعد إلى فيما قبلها (إن كان من الجنس)، أي: جنس ما قبله، نحو أَكَلْتُ السَّمَكَةَ إِلَى رَأْسِهَا ⁽²⁾ (وقيل: [يدخل] ⁽³⁾ مطلقاً)، سواء كان من الجنس أو لا (وقيل: لا يدخل مطلقاً وهو الصحيح، لأن الأكثر مع القرينة) أي: قرينة (عدم الدخول)، عدم الدخول ⁽⁴⁾ (فيجب الحمل عليه عند التردد). قال الرضي: والمذهب هو الأول ⁽⁵⁾، وفي التلويح: والمحققون من النحاة على أنها لا تفيد إلا انتهاء الغاية من غير دلالة على الدخول أو عدمه، بل هو 74/ب راجع إلى الدليل ⁽⁶⁾.

(والثاني: [من معاني إلى] ⁽⁷⁾ (المعية، وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر)، سواء كان من جنسه أولاً إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيء (وبه قال الكوفيون، وجماعة من البصريين في: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ⁽⁸⁾) أي: مع الله، فضم الأنصار إلى الله باعتبار معنى النصرة المتعلق بالله وبهم (وقولهم: اللّوذُ إِلَى اللّوذِ إِلَيْهِ) ⁽⁹⁾ مثال لما فيه جنسية بين الطرفين، فضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما وهو الكثرة الحاصلة بانضمامهما (واللّوذُ: من الإبل [من

(1) ساقط من (س).

(2) انظر أوضح المسالك: 92/2.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: كما في ﴿أَيْثُوا الصَّيَّامَ إِلَى الْيَلِّ﴾.

(5) شرح الرضي على الكافية: 271/4.

(6) شرح التلويح على التوضيح: 287/1.

(7) ساقط من (س).

(8) آل عمران: 52. قال المرادي في الجنى الداني 386: وَكَوْنُ إِلَى بِمَعْنَى مَعَ حَكَاهُ ابْنُ عَصْفُورٍ عَنِ الْكُوفِيِّينَ،

وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين، وانظر الارنشاف: 450/2، والجمع: 414/2.

وقال الفراء في معاني القرآن 218/1: وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ.

(9) وهو مثل يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير. انظر مجمع الأمثال: 385/1.

ثلاثة إلى عشرة، والمعنى: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً⁽¹⁾، ولا يجوز: إرسي
زئيد ماله تريد: مع زيد مال). إذ لم يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق
بهما وهو الكثرة، وقيل: التحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي: من يضيق نصرته إرسي
إلى نصرة الله، والذود مضافة إلى الذود على أن مضافه حال من المبتدأ⁽²⁾.

(والثالث: التبيين، وهي المينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا)
حال كون ذلك المفيد (من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: «رَبُّ السُّجُنِ أَحَبُّ
إِلَيَّ»⁽³⁾) فالسجن: مبتدأ، وأحب: خبره، وإلى: مينة للمحب، وهذا المعنى لـ «لِيْ»
أثبتته ابن مالك، وقلده المصنف⁽⁴⁾.

(والرابع: مرادفة اللام نحو: «وَأَلَامُرُ إِلَيْكَ»⁽⁵⁾) أي: لك، كقوله
تعالى: «إِلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ»⁽⁶⁾ (وقيل: لانتهاه الغاية، أي: مُتَّهِ إِلَيْكَ)، فلا حاجة
إلى [عده مستقلاً]⁽⁷⁾، وأيده بقوله: (ويقولون: أَحَمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ) بتضمين
الحمد معنى الإنهاء، بدليل ذكر صلته (أي: أنه يحمده إليك).

(1) في جميع النسخ: ما بين الثلاث إلى العشرة، ومعنى المثل: إذا جمع القليل مع القليل صار كثيراً.

(2) القائل الدمايني، انظر شرح المعنى: 162/1.

(3) يوسف - عليه السلام - : 33.

(4) في (س): قلده المصنف في إثبات هذا المعنى لـ «لِيْ» ابن مالك، لأنه مخصوص به، ذكره الدمايني في شرح
التسهيل. قال ابن مالك في شرح التسهيل: 142/3: «وَنَبِهْتُ بِقَوْلِي: «وَلِلْبَيْنِ عَلَى التَّمَلُّقَةِ فِي تَعَجُّبٍ أَوْ
تَفْضِيلٍ بِحُبٍّ، أَوْ بَغْضٍ مِثْلَ لِفَاعِلِيَّةٍ مَصْحُوبِهَا».

(5) النمل: 33.

(6) الروم: 4. انظر المحم: 414/2، والجنى الداني: 387.

(7) في (س): إخراجها عن معناه.

والخامس: موافقة قِيٍّ، وهذا مذهب كوفي (ذكره جماعة) منهم القتيبي⁽¹⁾

(في قوله:

فَلَا تُرَكَّنِي بِالْوَعِيدِ، كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ، أَجْرَبُ)⁽²⁾

بيت من الطويل للثابتة يخاطب ألعمان بن المنذر، كأنني: مفعول ثانٍ لتركّني، ومطلي: مدهون، والقار والقير: شيء أسود تدهن به الإبل والسفن، وأجرب: ذو جرب، وهو داء معروف. والمعنى: لا تصيرني بالوعيد كأنني في الناس جل أجرب جعل عليه القار، فينفر كل من رآه.

(قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽³⁾) وفيه إشعار [بكون إلى]⁽⁴⁾ على بابها، أي: ليجمعنكم منتهين إلى يوم القيامة، وقيل: بمعنى اللام⁽⁵⁾، وقيل: زائدة⁽⁶⁾ (وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى محذوف، أي: مطلي بالقار مضافا إلى الناس، فحذف) أي: الجار (وقلب

⁽¹⁾ وزاد المرادي في الجنى الداني: 387 ابن مالك. انظر شرح التسهيل لابن مالك: 142/3.

- والقتبي هو: أبو جعفر، أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، له اشتغال بالأدب والكتابة، كان يحفظ كتب أبيه وهي واحد وعشرون كتابا في غريب القرآن والحديث والأدب والأخبار (ت: 322هـ) انظر إنباء الرواة: 80/1، معجم الأدباء: 1/394، 1/395، الأعلام: 1/156.

⁽²⁾ البيت للثابتة الليثاني في ديوانه: 25، وشرح شواهد المغني: 1/223، وشرح أبيات المغني: 2/123، والحرثانة: 9/465، وأمالى ابن السجري: 2/268، والأزهية: 273. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: 3/143، ووصف المباني: 83، وشرح الرضي على الكافية: 4/272.

والمعجم: 2/414. والشاهد فيه: إلى الناس، فكل معنى قِيٍّ.

⁽³⁾ النساء: 87. شرح التسهيل: 3/143.

⁽⁴⁾ في (س): بكونها.

⁽⁵⁾ قائله وحشي زادة في مواهب الأريب: 1/137.

⁽⁶⁾ قال القرطبي في تفسيره 3/516: وقال بعضهم: إلى صلة في الكلام، معناه: ليجمعنكم يوم القيامة.

وفي معاني القرآن للفراء 2/78 خرج قراءة ﴿تَهْزَى﴾ - بالفتح - على زيادة اللام بمعنى: تهوأم.

الكلام⁽¹⁾ بأن أدخل الباء على مستتر في 'مطلبي' راجع إلى موصوف مقدر، أي: جعل مطلبي به القار، والاعتبار اللطيف ما تضمنته من المبالغة لإيهام أن القار العارض صار أصلا في بدنه، ومعرضه صار فرعاً (وقال ابن عصفور: 'هو على تضمين 'مطلبي' معنى 'مبغض'⁽²⁾)، قال الرضي: 'معنى 'مطلبي' به القار: مكره، والتكره يتعدى بـ'لـ'، قال تعالى: ﴿وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ﴾⁽³⁾، أورده الثعالبي في تفسيره شاهداً على كون 'إلى' بمعنى 'مع'⁽⁴⁾. [قال: لو صح جيء 'إلى' بمعنى 'في' لجاز: زَيْدٌ إِلَى الْكُوفَةِ]⁽⁵⁾.

والسادس: الابتداء) قاله الكوفيون والقتبي⁽⁶⁾ (كقوله:

تَقُولُ- وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُودِ فَوْقَهَا-: / أَيْسَقَى فَلَا يُرَوِّى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ؟⁽⁷⁾ 15

(1) انظر الحزانة: 466/9، والجنى الداني: 388.

(2) قال في حرائر الشعر: 238 'وقول النابتة إلى الناس مطلبي به القار اجرب' إنما وقعت فيه إلى موقع 'في'، لأنه إذا كان بمنزلة البعير الأجرب المطلبي بالفطران الذي يخاف عدواه فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها، كان مبنياً إلى الناس. فعومل 'مطلبي' كذلك معاملة 'مبغض'.

(3) الحجرات: 7. شرح الرضي على الكافية: 272/4.

(4) ذكر ذلك السيوطي في شرح شواهد المغني: 224/1.

(5) ساقط من جميع النسخ. انظر الجنى الداني: 388.

(6) قال أبو حيان في الارتشاف 450/2: 'وذهب الكوفيون والقتبي، وتبعهم ابن مالك إلى أن 'إلى' تكون بمعنى 'من'. وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 143/3.

(7) البيت لمعرو بن أحرر في شرح أبيات المغني: 130/2، والارتشاف: 450/2، والجنى الداني: 388، وشرح التسهيل لابن مالك: 143/3. وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 225/1، وشرح الرضي على الكافية: 272/4، والمصح: 415/2، وشرح الأشموني: 378/2، وحاشية الدسوقي على المغني: 207/1. والشاهد فيه: إلى ابن أحرر، حيث جاءت 'إلى' موافقة لمعنى الابتداء 'من'.

((أي: مني⁽¹⁾) [بيت⁽²⁾] من الطويل، لأبن امر⁽³⁾، عاليت [بالكور⁽⁴⁾]:
 رفعت [وهو بضم الكاف الرحل مطلقاً، أو بأداته⁽⁵⁾]، ويُسقى:
 لي بناء المجهول: ويروى [- من باب 'علم- أي: يزول⁽⁶⁾] عطشه بالشرب، وإنما
 يتعدى بمن والشاعر عداه بليلى، فتكون بمعنى: من لا ابتداء الغاية، والمراد: أن
 ناقته تشكو منه حيث جعل الكور عليها قائلة بلسان الحال: أيركيني فلا يترك
 ركوبي ولا يمل منه؟ على طريق الاستعارة التمثيلية، شبه حاله في ذلك بحال من
 يبقى من شيء فلا يروى منه.

(والسابع: موافقة عند⁽⁷⁾) [أثبت الكوفيون، والفتي⁽⁷⁾] (كقوله:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشُّبَابِ وَذَكَرِهِ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرُّحَيْقِ السُّلْسِلِ؟⁽⁸⁾

(1) ساقط من (ح) و (ظ).

(2) في (س): هو.

(3) ابن امر هو: أبو الخطاب، عمرو بن امر بن عمرو بن عامر الباهلي، شاعر غنصرم، هذه الجمعي في
 الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، له ديوان شعر (ت: 65 هـ)

انظر طبقات الشعراء: 213، الشعر والشعراء: 249، الإصابة: 149/3، الأعلام: 72/5، 73.

(4) في (س): به.

(5) في (س): بالضم: الرحل.

(6) في (س): مضارع زوى - بالكسر - إذا زال.

(7) ساقط من (س).

(8) قال أبو حيان في الانتشاف 450/2: 'وزعم الكوفيون، والفتي أنها تكون بمعنى عند' كذا مثل به ابن مالك.
 البيت لأبي كبير الهذلي في شرح شواهد المفتي: 226/1، وشرح أبيات المفتي: 136/2، والانتشاف:
 450/2، والجنى الداني: 389. وبلا نسبة في المجمع: 415/2، وشرح الأشموني: 379/2، وحاشية
 اللسوقي على المفتي: 208/1. والشاهد فيه: 'إلي' من الرقيق، حيث جاءت 'إلى' موافقة لمن عند.

بيت من الكامل، لأبي كبير الهذلي⁽¹⁾، وقبلة:

أَرْهَيْتُ هَلْ عَنْ شَيْتَةٍ مِنْ مَغْدِلٍ أَمْ لَا سَيْلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ

زهير: منادى مرخم، يريد زهيرة ابنته، والرحيق: صفوة الخمر،
والسلسل: سهل الدخول في الخلق، وذَكَرَهُ: مبتدأ، خبره أشهى إلي بمعنى: أحب
إلي، والجملة حال⁽²⁾، [ولم يذكر ابن مالك هذا المعنى لئلي في كتبه]⁽³⁾، ولا يبعد
أن تكون لئلي في البيت للتيين عنده، لدخولها تحت القاعدة المذكورة، وإنكار كون
أشهى لفظاً يفيد معنى الحب مكابرة⁽⁴⁾.

(والثامن: التوكيد، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة
بعضهم) علي بن أبي طالب [رضي الله عنه]، ومجاهد ((أَفْئِدَةٌ مِّنَ النَّاسِ تُهَوَّى
إِلَيْهِمْ))⁽⁵⁾ بفتح الواو⁽⁶⁾، وَخُرِجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوِيْ بمعنى تميل، (أو) على (أن
الأصل: تهوي- بالكسر-، فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً، كما يقال في رُضِيْ:

(1) أبو كبير الهذلي هو: عامر بن الحليس الحوفي، من بني سهل بن هذيل، شاعر فعل من شعراء الحماسة، له ديوان شعر مطبوع.

انظر الشعر والشعراء: 483، الإصابة: 217/4، المقاصد النحوية: 54/3، الأعلام: 250/3.

(2) في (س) بزيادة: وكون لئلي موافقة عند الكوفيين والفتي.

(3) في (س): ولم يذكره ابن مالك في كتبه.

(4) تعريض بالشعبي حيث قال في المصنف 1/164: 'لئلي التي للتيين متعلقة بفعل تعجب، أو اسم تفضيل من نفس الحب، أو البغض، أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما، ولئلي في البيت ليست كذلك، ...

(5) إبراهيم - عليه السلام - : 37. نظر معاني القرآن للفراء: 78/2.

- علي بن أبي طالب هو: أبو الحسن، علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي - كرم الله وجهه، ورضي الله عنه - أمير المؤمنين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وآخر الخلفاء الراشدين، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، أول الناس إسلاماً بعد خديجة - رضي الله عنها - (ت: 40 هـ) انظر مرآة الجنان: 1/89 - 96، الإصابة: 677/2 - 680، شلرات الذهب: 49/1 - 52.

(6) انظر المحاسب: 39/2.

رَضًا، وفي ناصية: ناصاة، وفيه تنبيه على أن ذلك غير مختص بالأفعال كما ظن⁽¹⁾
 (قاله ابن مالك⁽²⁾)، وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل. كما في
 المثاليين⁽³⁾، قال أبو حيان: وليس ذلك على الإطلاق، إذ ليس من لغة طيء أي
 قولوا في يُجْزِي: يَجْزَى، ولا في يُشْتَرَى: يَشْتَرَى، وإنما هو مخصوص بنحو: رَضِي،
 ونحو: النَّاصِيَةِ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ظنه الجار بردي في شرح الشافية 302/1 حيث قال: وقبيلة طيء تقلب الياء في باب رضي، وفي، ودعى ألفا فيقولون: رَضًا، ونَبًا، ودَعًا لأنهم استقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة، فانقلبت الياء ألفا وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء، كالفاضي.

⁽²⁾ انظر شرح التسهيل: 143/3.

⁽³⁾ أجاب ابن الصائغ عن هذا: بأن سكون الياء في «نَهْوِي» عارض للاستفال، وأصلها الحركة. وعقب على ذلك الشعبي بقوله: في هذا الجواب نظر، لأن سكون «نَهْوِي» العرض للاستفال هو سكونه عن الحركة الإعرابية، وتلك عارضة ليست هي عارضة له في الأصل، لأن الكلمات قبل التركيب ليست بمعدية المنصف: 164/1.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: فقط.

انظر قول أبي حيان في شرح التسهيل المسمى التذليل والتكميل، ذكره وحبي زادة في مواهب الأريب: ل 1/138.

[مبحث: إي]

(إي-) بالكسر والسكون- حرف جواب بمعنى نعم، فيكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد قَامَ زَيْدًا، وَهَلْ قَامَ زَيْدًا، وَأَضْرَبَ زَيْدًا) هذه الأمثلة [نشر]⁽¹⁾ على ترتيب اللغة (ولمحوهن، كما تقع نعم بعدهن، وزعم ابن الحاجب: أنها تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَسَتَتَّبِعُونَكَ أَهَقْ هُوَ قُلْ إِي وَزَيْتِي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾⁽²⁾ قال الرضي: ولا شك في غلبة استعمالها مسبقة بالاستفهام⁽³⁾ (ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم) المحذوف فعله، فلا يقال: إي أقسمت بالله، ولا يكون المقسم به إلا الرب، والله، ولعمري (وإذا قيل: إي والله ثم أسقطت الواو) فإن كان مع ها نحو: إي ها الله يجب جر الله لنيابة ها عن الجار، وإلا فنصوب بفعل القسم المقدّر (جاز [سكون]⁽⁴⁾ الياء، أي: إبقاؤها ساكنة، والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب لصون آخرها عن التحريك والحذف (وفتحها)، بينا/ لحرف الإيجاب (وحذفها)، للساكنين 75ب (وعلى الأول: فيلنقي ساكنان على غير حدهما). [لأنهما في كلمتين، وإنما جاز إجراؤها]⁽⁵⁾ مجرى كلمة واحدة، نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾⁽⁶⁾ كما في ها الله، وهذا أيضا من خصائص لفظة الله⁽⁷⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) يونس- عليه السلام-: 53.

قال ابن الحاجب في الإيضاح 223/2: 'وأي لا تستعمل إلا مع القسم يعني بعدها ولم يستعمل ذلك إلا مع غير الفعل، فلا يقل: أقسمت بالله، وإنما يقل: إي والله وأي لعمري، وذلك راجع إلى الاستقراء في كونه لم يستعمل إلا كذلك. وانظر شرح الرضي على الكافية: 429/4.

(3) شرح الرضي على الكافية: 430/4.

(4) في جميع النسخ: إسكان.

(5) في (س): وإنما جاز آخر الكلمتين.

(6) الفاتحة: 7.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 430/4.

[مبحث: أي]

(أي) - بالفتح والسكون - على وجهين:

حرف لنداء البعيد أو القريب) قال المبرد، وجماعة من المتأخرين منهم الجوزي: 'هي للقريب' ⁽¹⁾، ويرده: ما رواه سيبويه: أن الهمزة للقريب وغيرها للبعد ⁽²⁾، قال الفتازاني: 'أي' والهمزة للقريب، وقد تستعملان في البعيد تنبيهاً على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلاً، كقوله:

أَسْكَانَ نَعْمَانَ الْأَرَاكَ تَقْنَسُوا بَأْنَكُمْ فِي رِيعِ قَلْبِي مَأْكَنٌ ⁽³⁾

(أو للمتوسط)، وبه قال الجرجاني ⁽⁴⁾ (على خلاف في ذلك، قال

[الشاعر] ⁽⁵⁾):

⁽¹⁾ قال السيوطي في الممع 34/2: 'أي' - بالفتح والقصر والسكون - في معناها أقوال: قيل: للقريب كـالهمزة وعليه المبرد والجوزي، وقيل: للبعد كثيراً وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط. وقال الاسفراغني في اللباب 158: 'أي'، والهمزة للقريب. وقال الأزهري في شرح التصريح 206/2: 'ذهب ابن برهان إلى أن أيأ وأيأ للبعد، والهمزة للقريب، وأي' للمتوسط، وأيأ للجميع. وقال المبرد في المقتضب 485/2: هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو وهي: أيأ وأيأ وأيأ وأي وألف الاستغناء فهذه الحروف سوى ألف تكون لدى الصوت. وقال الرضي في شرح الكافية 425/4: 'أي' والهمزة للقريب.

وقال الماتني في وصف المباني 134، 135 عندما تحدث عن أي: أن تكون تنبيهاً ونداءاً مثل أيأ، إلا أنها تختص بالقريب منزلة المصنف إليك لتقارب لفظها، وهي في النداء أبعد من الهمزة فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة وأيأ.

⁽²⁾ قال سيبويه في الكتاب 229/2: 'الاسم غير المنسوب بينه بخمسة أشياء بئاً وإيأ وأيأ وأيأ وبأألف، إلا أن الأربعة غير ألف قد يستعملونها إن أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستقل.'

⁽³⁾ المطول: 244.

البيت من الطويل، لابن جيبوس في ديوانه: 645/2، ومرة الجنان: 79/3 ورواية ودومواً بدل ناسكن وقال: 'بعضهم ينسبها إلى أي بكر الصائغ، وبلا نسبة في المطول: 244.

⁽⁴⁾ لم ألق على قول الجرجاني.

⁽⁵⁾ ساقط من جميع النسخ.

أَلَمْ تُسَمِّي، أَيَّ عُبْدَ، فِي رَوْتِ الضُّحَى بَكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ مَلْدِيرٌ⁽¹⁾

بيت من الطويل، لكثير عزة، وبعده:

بَكَيْنٌ فَهَيَّجَنَ اشْتِيَاقِي وَلَوْعَتِي وَقَدْ مَرَّ مَنْ عَهْدِ اللَّقَاءِ دُهُورُ

عبد: مرخم عبده اسم امرأة، والرونق: الحسن، والضحي: وقت إشراق الشمس، يذكر نظرا إلى أنه اسم وزان صرذ ونفر، ويؤنث نظرا إلى أنه جمع ضحوة، والهدير - بالراء -: كاهديل باللام، صوت الحمام⁽²⁾، قيل: ليس فيه ما يعين حال المتأدي من قرب، أو بعد، أو توسط⁽³⁾ (وفي الحديث: **هَلَا أَيُّ رَبٍّ كَذَبَ**⁽⁴⁾ وقد ثُمَّدَ الفها). فيقال: أي حكاة الكسائي، وقال بعضهم: يجوز مدّها إذا بعدت المسافة، فيكون المد دليلا على البعد كما في الجنى الداني⁽⁵⁾.

(وحرف تفسير)، ذهب قوم إلى أن أي التفسيرية اسم فعل بمعنى: عوا، وافهموا⁽⁶⁾ (تقول: **هَيَّجَنِي عَسَجَدَ أَيَّ ذَهَبٍ، وَخَضَعَنِي أَيَّ أَسَدٍ** وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل لا عطف نسق، خلافا للكوفيين، وصاحبي المستوفي

⁽¹⁾ البيت لكثير عزة في شرح شواهد المغني: 234/1، وشرح أبيات المغني: 139/2، وحاشية الأمير على المغني: 71/1. والشاهد فيه: أي عبد، أي: حرف نداء للمتوسط.

وبلا نسبة في وصف المباني: 135، والجمع: 34/2، وحاشية الدسوقي على المغني: 209/1، ولسان العرب: (ر. ن. ق) 263/4.

⁽²⁾ في هامش المخطوط: وفي إيراد ما بعده إيماء إلى أن الصواب هنا 'هدير' - بالراء - دون 'هذيل' كما في بعض النسخ.

⁽³⁾ القائل الدماغمي في شرح المغني: 165/1.

⁽⁴⁾ في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب: قصة أبي طالب رقم 3884 ص: 221/7 دخل النبي عليه صلى الله عليه وسلم على أبي طالب وعنده أبو جهل فقال: أي عم قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله الحديث.

⁽⁵⁾ الجنى الداني: 233.

⁽⁶⁾ انظر شرح المفصل لابن يعيش: 140/8، وحاشية الشمني في المصنف: 165/1.

والفتاح⁽¹⁾، هو أبو يعقوب، يوسف السكاكي الحواري المعنزي⁽²⁾، قرأ عليه الزاهدي صاحب ألقية، مات سنة ست وعشرين وستمائة⁽³⁾، ونسب ابن مالك [ذلك]⁽⁴⁾ إلى صاحب المستوفي فقط⁽⁵⁾، وتعقب عليه أبو حيان فقال نسبة إلى كتاب مجهول: وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم السكاكي من أهل المشرق، وأبو جعفر أحمد بن صابر العباسي من أهل الأندلس⁽⁶⁾، ولا أدري من صاحب المستوفي من النحويين، ولا أدري أيضا هل هو بفتح الفاء، أو بكسرهما، وهذا عجيب منه، فإنه قال في النهر في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾⁽⁷⁾: قد منع أن تكون الكاف مكفوفة أبو علي⁽⁸⁾ علي بن مسعود ابن الفرخان صاحب كتاب المستوفي⁽⁹⁾ (لأننا

(1) انظر المجمع: 589/2.

وصاحب كتاب المستوفي في النحو هو: أبو سعد، علي بن مسعود الفرخان كمال الدين.

(2) في (س) زيادة: حنفي المذهب في الفقه.

(3) الزاهدي هو: أبو الرجا، مختار بن محمود بن محمد نجم الدين الزاهدي الخزيمي، من أكابر الفقهاء الحنفية.

من مصنفاته: قية النية لتجميع الفتن، الحاوي في الفتاوى، والمجتبى (ت: 658 هـ)

انظر تاريخ الأدب العربي: 352/6، الأعلام: 193/7.

(4) في (س): هذا.

(5) قال في شرح التسهيل 347/3: وجعل صاحب المستوفي أي التفسيرية حرف عطف، نحو: مُرَزَّتْ بِشُغْتَفْرِ أَي: أَسْتَوِي وَهَيْتَكَ عَنْ الْوَيْ أَي: الْفُتُورُ، والصحيح: أنها حرف تفسير.

(6) قال في الارشاف 631/2: وأما أي: فذهب الكوفيون وتبعهم ابن السكاك الحواري من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب إلى أنها حرف عطف، تقول: زَأَيْتُ الْفُتُورَ أَي: الْأَسَدَ، وَخَسَرْتُ بِالْفَتْحِ أَي: السَّيْفَ، والصحيح: أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجل للآخرى، وهو عطف بيان يوافق في التعريف والتكثير ما يقابله.

- وابن صابر هو: أبو جعفر، أحمد بن صابر العباسي، من أهل الأندلس، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير، وهو الذي ذهب إلى أن للكلمة قسما رابعا هو أسم الفعل. انظر بنية الوعاة: 311/1.

(7) البقرة: 198.

(8) في (س) زيادة: أبو سعد.

(9) انظر النهر الماد في هامش تفسير البحر المحيط: 97/2.

لم نَرْ عاطفا يصلح للسقوط دائما،) احترز به عن الواو بين الإخبار والصفات⁽¹⁾
(ولا عاطفا ملازما لمعطف الشيء على مرادفه،) احترز [بالملازم]⁽²⁾ عن نحو:

أَفْقَى قَوْلَهَا كَلْبًا وَمَيْتًا⁽³⁾

وفيه بحث، لأننا لم نَرْ عطف بيان، ولا بدلا يتوسط بينهما وبين متبوعهما
حرف، مع أن ابن خالويه حكى عن أبي / عمرو الزاهد: أن المبرد ذهب إلى أن
أي من حروف المعطف⁽⁴⁾ (وتقع تفسيرا للجمل أيضا)، أي: كما تقع تفسيرا
للمفرد (كقوله:

وَكُرَيْتِي بِالطَّرْفِ (... ..)

أي: تشيرين إلي ببصرك

(... .. أي أَلْتِ مُدْبِبٌ وَتَقْلِيَتِي ،)

أي: تبغضيني

(... .. لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي)⁽⁵⁾

(1) ذكره الدمامي في شرح المغني: 165/1.

(2) في (س): بقوله: ملازما.

(3) سبق تخريجه في مبحث أو'ص: 331.

(4) قوله في المصنف: 165/1.

- وأبو عمرو الزاهد هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الطرز المغربي، غلام ثعلب، روى عن موسى
الوشى وطبقته، من تصانيفه: البواقيت، شرح الفصيح، المداخل (ت: 345 هـ)
انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 273، 274، بغية الوعاة: 164/1 - 166، شذرات الذهب:
370/2، 371، الأعلام: 254/6.

(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 234/1، وشرح أبيات المغني: 141/2، والخزانة: 225/11،
والفصل: 427، والجنى الداني: 233، والممع: 331/2، 590، وحاشية الدسوقي على المغني: 210/1.
وفي معاني القرآن للفرأ: 144/2 نسبة إلى ابن ثروان. والشاهد فيه: أي أنت، حيث وقعت أي تفسيرا
للمعطف.

بيت من الطويل، قال الزغشري: أي: لكن أنا لا أقليك⁽¹⁾، وهذا أول من جعلهم التقدير: لكنه إياك لا أقلي على حذف ضمير الشأن، وأبعد منه جعل الأصل: لكنني إياك، على حذف اسم لكن مع نون الوقاية (وإذا وقعت) [أي]⁽²⁾: كلمة أي (بعد نقول، وقبل فعل مسند للضمير، حكى الضمير،) جواب إذا، أي: جاء ضمير المتكلم (لحمو: نقول: استكثمتُه الحديث أي: سأله كتمانَه يُقال ذلك- بضم التاء-)، استئناف لبيان حكاية الضمير (ولو جئت بـإذا مكان أي) في هذا المثال⁽³⁾ (فتحت [التاء]⁽⁴⁾) أي: تاء سألته (فقلت: إذا سألته لأن إذا ظرف لنقول) ولا بد أن يوافق ما أضيف إليه عامله في الخطاب، ولهذا رد التفتازاني قول الزغشري في أول البقرة⁽⁵⁾، يقال: لقيثه ولأقيته إذا استقبلته⁽⁶⁾، بأن حق الكلام نقول على الخطاب، أو استقبلته- بضم التاء-، وأي مفسرة، فإنه إذا فسر الفعل المسند إلى ضمير المتكلم، فإن أتى بكلمة أي وجب أن يطابق ما بعدها، وجاز في صدر الكلام نقول على الخطاب، ويقال على بناء المفعول، وإن أتى بكلمة إذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء، فيجب أن يكون ما بعد إذا على الخطاب، أي: إذا استقبلت نقول، ولا يستقيم: إذا استقبلته، يقال: إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب⁽⁷⁾، لكنه تعسف.

(وقد نظم ذلك) من بحر البسيط (بعضهم فقال:

إِذَا كَتَيْتَ بِأَيِّ فِعْلٍ تُفَسِّرُهُ فَضَمُّ تَاءِكَ فِيهِ ضَمُّ مُتَعَرِّفٍ)

(1) لم أجده هذا القول في الفصل، ولا في الأمروذج، لكن ذكره ابن يعيش في شرحه على الفصل: 140/8 حين

قال: لكنه، أي: لكن الأمر والشأن لا أقليك.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: المذكور.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَآثَرُوا قَالُوا ءَآثَرُ ... ﴾ الآية: 14.

(6) الكشف: 64/1.

(7) حاشية التفتازاني على الكشف: ل 22 / أ.

أي: إذا شرحت بسبب أي معنى فعل تريد تفسيره فأت بصيغة المتكلم،
على تضمين كُتِبَ معنى شرحت.

(وَإِنْ تَكُنْ بِإِذَا يَوْمًا تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ)

الباء: للمصاحبة، لا للدلالة، لأن المفسر ما بعد إلا لا إذا، أي: وإن تكن
مفسراً له مع إذا بما يذكر بعدها⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ذكره الدمامي في شرح المغني: 166/1.

وقال ابن الصانع: وفي قوله: 'وإن تكن بكذا يوماً تفسره مناقشة، وهي: أن التفسير ليس بكذا، بل بما بعده،
وجوابها: أن الباء فيه للمصاحبة. النصف: 166/1.

[مبحث: أي]

(أي- بفتح الحمة وتشديد الياء- اسم يأتي على خمسة أوجه:
 شرطاً، فيرفع بالابتداء لا غير، وتخفّض وتنصب بما بعدها⁽¹⁾ لصدارتها
 (لحو): ﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽²⁾ فأياً نصب بتدعوأ، ومأ زائدة
 ﴿إِنَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَفَضْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾⁽³⁾.
 واستفهاماً، وهي مثل الشرطية فيما ذكرنا (لحو): ﴿إِنَّمَا زَادَتْهُ هَلْوَ
 إِنَّمَا﴾⁽⁴⁾، ﴿فَبَأَى حَدِيثُ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾، وقد تخفف، قيل: الضمير [فيه]⁽⁶⁾
 عاد إلى أي الاستفهامية⁽⁷⁾، [ولك أن تعيده إلى الشرطية]⁽⁸⁾، قال الزمخشري- في
 آية القصص:- «وقرى ﴿إِنَّمَا﴾ بسكون الياء» (كقوله:

تَنْظُرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَكَينِ إِنَّمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرُهُ)⁽⁹⁾

(1) في (س) بزيادة: فقط.

(2) الإسراء: 110.

(3) القصص: 28.

(4) التوبة: 124.

(5) الأعراف: 185.

(6) ساقط من (س).

(7) القائل اللعابي، انظر شرح المغني: 1/ 166.

(8) في (س): قلت: بل إلى الشرطية.

(9) الكشف: 445/3، والمختص: 150/2.

اليت للفرزدق في ديوانه: 288، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 72، ولسان العرب (ح. ي. ر) 82/2
 ديوانية تأملت نقرأ بدل تنظرت نصراً. وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 236، وشرح أبيات المغني:
 146/1، والجنى الداني: 234. والشاهد فيه: أيهما، حيث جاءت أي استفهامية.

بيت من الطويل، للفرزدق، تنظرت: فعل⁽¹⁾ المتكلم، [أي]⁽²⁾ انتظرت في مهلة، ونصر: اسم المدوح، والسماكين: [كوكبان]⁽³⁾ / الأعزل، والرامح، وضمير أيهما⁽⁴⁾ نصر⁽⁵⁾، والسماكين، في الجود.

(وموصولا،) لا يحتاج إلى صلة، ويعمل فيه ما بعده وما قبله (لحوظ: «لَتَنْتَرِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّاهُمْ أَشَدُّ»⁽⁶⁾ التقدير: لنتزعن الذي هو أشد، قاله سيويه)⁽⁷⁾ فأَيُّهم عنده: مبني على الضم، لأن أصله البناء كباقي الموصولات، لكنه فارق للزوم الإضافة فأعربه، وإذا حذف صدر صلت زاد نقصه فعاد إلى أصله وبني على الضم تشبيها بـتقبل، لأنه حذف منه بعض ما بينه، كما حذف من قبل المضاف إليه المبين له، فهذا يظهر وجه قوله: (وخالفه الكوفيون، وجماعة من البصريين)⁽⁸⁾ في أن أيًّا الموصولة إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها تبنى على الضم⁽⁹⁾ (لأنهم يرون: أن أيًّا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيويه غلط إلا في موضعين: هذا أحدهما، فإنه يُسَلَّم أنها تُعرب إذا أفردت، فكيف يقول بيتاتها إذا أضيفت؟)⁽¹⁰⁾ قال الجزولي: إعرابه مع

(1) في (س): بزيادة: على صيغة.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): لجمان من الأنداد.

- نصر هو: نصر بن سيار بن رافع بن حرّي بن ربيعة الكنان، أمير من الدهاة الشجعان، ولي إمارة خرا سان في عهد الدولة الأموية (ت: 131 هـ) انظر شرح أبيات المغني: 148/2، الخزائنة: 223/2، الأعلام: 23/8.

(4) في (س): بزيادة: المذكورين.

(5) في (س): بزيادة: واستهلت حيث، المواطر: جمع ماطرة صفة للسحاب، والمعنى: حيث مواطره عليّ من الغيث، لأنني لم أفرق بين نصر والسماكين.

(6) مريم: 69.

(7) انظر الكتاب: 399/2.

(8) في (س): بزيادة: يعني خالفوه.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 26/3، 27.

(10) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 340/3.

حذف المضاف إليه، دليل على أنه كان مع المضاف إليه معرباً، لأن حذف المضاف إليه يرجح جانب الحرفية، كما في قَبْلَ وَبَعْدَ⁽¹⁾ (وقال الجرهمي: خرجت من البصرة) [وفي الرضي: من خندق الكوفة]⁽²⁾ (فلم أسمع منذ فارقت الخندق) [أي]⁽³⁾: خندق البصرة.⁽⁴⁾ (إلى مكة أحدا يقول: لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمًا بِالضَّمِّ، انتهى)⁽⁵⁾. وفيه: أنه لا يمنع أن يسمع غيره⁽⁶⁾، وما سمعه لغة البعض (وزعم هؤلاء): المخالفون لسيبويه (أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، و﴿أَشَدُّ﴾ خبر، ثم اختلفوا في مفعول تُنَزَعُ، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعن [الفرق]⁽⁷⁾ [الذي يقال فيهم: أيهم أشد،]⁽⁸⁾ فيه حذف الموصول مع بعض صلته (وقال يونس: مفعوله [هو]⁽⁹⁾ الجملة، وعلقت كلمة (تنزع) عن العمل، كما لي: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزَيْنِ أَحْصَى﴾⁽¹⁰⁾، وقال الكسائي والأخفش: مفعوله ﴿كُلُّ شَيْعَةٍ﴾، ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة،⁽¹¹⁾ يعني الاستئناف النحوي، وقيل: البياني⁽¹²⁾، كأنه سئل عن المنزوعين، فأجيب بهذه الجملة

(1) قول الجزولي في شرح الرضي على الكافية: 62/3، وانظر معاني القرآن للزجاج: 339/3، 340، والكتاب: 399/2.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): يعني.

(4) في (س) زيادة ما سقط في (9) في الصفحة السابقة.

(5) في شرح الرضي: 61/3 قال الجرهمي: خرجت من خندق الكوفة حتى أثبت مكة، فلم أسمع أحدا يقول لي نحو: أَضْرِبُ أَيُّهُمْ أَفْضَلًا إِلَّا منصوبا. وانظر الارتشاف: 534/1.

(6) في (س) زيادة: خلاف ما رواه.

(7) ساقط من جميع النسخ.

(8) قوله في الارتشاف: 534/1.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) الكهف: 12.

قول يونس في الإنصاف: 711/2، وشرح الرضي على الكافية: 63/3.

(11) انظر الارتشاف: 534/1، وشرح الرضي على الكافية: 63/3.

(12) قال وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 141/1 كأنه لما قيل: ﴿لَمْ تُنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ﴾ توجه السؤال عن المنزوعين فقيل: من هم؟ فأجيب بقوله: ﴿إِيَّاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرُّحَمَانِ عُنْيًا﴾.

(وذلك) التخريج مبني (على قولهما في جواز زيادة *مِنْ* في الإيجاب. ويرد أقوالهم): فيبين وجهه بتغيير⁽¹⁾ اللف، وأخذ المتوسط فقال: (أن التعليق مختص بأفعال القلوب)، رد لقول يونس، وتجويزه - تعليق جميع الأفعال، نحو: *ضُرِبَتْ أَيْهَمُ فِي الدَّارِ* - ليس بشيء، لأن المعلق يجب أن يكون في صدر جملة، ومنصوب *ضُرِبَتْ* ليس بجملة، فكأن بعده موصولة لا استفهامية، إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية كما قال الخليل، ذكره الرضي⁽²⁾، فهذا [تين]⁽³⁾ أنه لا حاجة إلى تأويل *نُتِزَع* على تضمنه معنى التميز اللازم للعلم كما قال أبو البقاء⁽⁴⁾ (وأنه لا يجوز *لَأَضْرِبَنَّ الْفَاقِقَ بِالرَّفْعِ* بتقدير) *لَأَضْرِبَنَّ* (الذي يقال فيه هو الفاسق)، رد لقول الخليل⁽⁵⁾، وقد يقال: إنه قياس مع الفارق، لأن تسلط الفعل على المفرد أشد منه على الجملة (وأنه لم يثبت زيادة *مِنْ* في الإيجاب)، رد لقول/ الكسائي 1/77 والأخفش، وأما قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾⁽⁶⁾ فقال [سيبويه]⁽⁷⁾: *مِنْ* فيه للتبعيض⁽⁸⁾، (و) يرد أقوالهم أيضا (قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيْهَمٍ أَفْضَلٍ)⁽⁹⁾

(1) في (س) بزيادة: ترتيب.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 63/3.

(3) في (س): ظهر.

(4) انظر التبيان في علوم القرآن: 128/2.

(5) انظر الكتاب: 401/2.

(6) الأحقاف: 31، ونوح - عليه السلام - : 4.

(7) ساقط من (س).

(8) انظر الكتاب: 225/4.

(9) البيت لفسان بن ويلة في شرح التصريح على التوضيح: 157/1، ولرجل من غسان في شرح شواهد المغني: 236/1. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 152/2، والحزانة: 61/6، والمصنع: 329/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 208/1، ولسان العرب (أ. ي. 1) 290/1. والشاهد فيه: أيهم أفضل، حيث جاءت أي موصولة.

بيت من المتقارب، لغسان بن وعلة⁽¹⁾، مأ: زائدة، والفاء: جواب إذا، وأي: موصولة، حذف صدر صلتها، أي: على الذي هو افضل. (يروى بضم أي)، والجملة حال، احترز به عما روي بالكسر، على لغة من أعرب أياً مطلقاً، [ذكره] ⁽²⁾ العيني ⁽³⁾، وما قيل: إن قوله وقول الشاعر عطف على «أَيْهَمْ أَشَدُّ» كانه قيل: وموصولا نحو: «لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ» ⁽⁴⁾، وقول الشاعر ⁽⁵⁾، يرده قوله: [وحرّوف الجر لا تعلق] ⁽⁶⁾، رد على يونس (ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتها)، رد على الخليل (ولا يستأنف ما بعد الجار). رد على الكسائي والأخفش، وقال المبرد: «أَيْهَمْ» فاعل «شِيعَةٍ» أي: لنتزعن من كل فريق تشيع أيهم هو أشد ⁽⁷⁾، وأي بمعنى: ألذي، قاله: أبو البقاء ⁽⁸⁾ والرضي ⁽⁹⁾، وغفل عنه من قال: لم يقله غير القاضي ⁽¹⁰⁾.

(وجوز الزمخشري، وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب)، لعله من كلام الجماعة، لأن الزمخشري لم يصرح بأن ضمة أي في الآية إعراب، بل قال: واختلف في إعراب «أَيْهَمْ أَشَدُّ» فمن الخليل أنه مرتفع على الحكاية، وسيبويه على أنه مبني على الضم لسقوط صدر صلتها، حتى لو جيء به لأعرب، وقيل: أيهم هو أشد، ويجوز أن يكون النزاع واقعا على من كل شيعه، أي: لنتزعن

⁽¹⁾ غسان بن وعلة هو أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة. انظر شرح أبيات المغني: 152/2.

⁽²⁾ في (س): كما قال.

⁽³⁾ انظر المقاصد النحوية بهامش الحزانة: 436/1.

⁽⁴⁾ مريم: 69.

⁽⁵⁾ قاطله وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 141/ب.

⁽⁶⁾ في (س): وحرّوف الجر لا يعلق.

⁽⁷⁾ قوله في شرح الرضي على الكافية: 63/3.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: والقاضي.

⁽⁹⁾ انظر البيان في إعراب القرآن: 128/2، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 300/6، وشرح الرضي

على الكافية: 63/3.

⁽¹⁰⁾ من غفل عنه الكازرون، كما في هامش المخطوط.

بعض كل شيعته، فكان قائلا قال: من هم؟ فقيل: أيهم أشد، و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ - بالنصب - عن طلحة بن مصرف، وعن معاذ بن مسلم الهراء، أستاذ الفراء⁽¹⁾، نعم يلزمه ذلك، على أن إعراب أي يجمع عليه، لأن سيويه قال أيضا: والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة⁽²⁾ (فقدروا متعلق النزاع) أي: مفعوله (من كل شيعه)، يتأويل من البعض (وكانه قيل: لنترعن بعض كل شيعته، ثم قدر أنه سئل من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدأ) أحدهما: هو قبل الذي، والآخر: هو بعده (المكتنفان) المحيطان (للموصول، وفيه تعسف ظاهر)، لما فيه من ارتكاب ما لا يحتاج إليه، وإن كان جاريا على القواعد (ولا أعلمهم استعملوا أي الموصولة مبتدأ)،⁽³⁾ اعتراض آخر على الزمخشري على تقدير إبقاء الكلام على حاله، كما أن الأول على تقدير أن يوجه: بأن أيهم خبر مبتدأ محذوف كما وجهه به [الحلي]⁽⁴⁾، فلا إشكال كما قيل⁽⁵⁾ (وسيأتي ذلك عن ثعلب)⁽⁶⁾.

(وزعم ابن الطراوة) أبو الحسن، سليمان بن محمد الشيباني المالقي، سمع على الأعلام كتاب سيويه، وأخذ عنه السهيلي، والقاضي عياض، مات سنة ثمان وعشرين وخمسائة (أن أيًا مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأن هم أشد

(1) الكشف: 120/3.

- ومعاذ بن مسلم هو: أبو مسلم، معاذ بن مسلم الهراء، أديب من أهل الكوفة، عرف بالهراء ليعه الثياب الهروية، كان مؤدب عبد الملك بن مروان، شيخ الكسائي، روى عن جعفر الصادق، وعطاء بن السائد، وروى عنه عبد الرحمن الحارثي. له كتب في النحو ضاعت (ت: 187 هـ) انظر البلغة في أئمة النحو واللفظة: 293، بنية الوعاة: 291/2، شذرات الذهب: 316/1، الأعلام: 258/7.

(2) انظر الكتاب: 399/2.

(3) في (س) بزيادة: هذا.

(4) في (س): الشهاب. انظر الدر المصون: 517/4.

(5) القائل الدماغي في شرح المغني: 169/1.

(6) قال السيوطي في الممع 331/1: وأنكر ثعلب كونها موصولا، وقال: لا تكون إلا استفهاما، أو جزءا، وهو عجوج بثبت ذلك في لسان العرب بتقل الثقات.

مبتدا وخير⁽¹⁾، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بسأى، [لكن]⁽²⁾ يرد عليه
[قوله]⁽³⁾ في بحث لا ت: كم في الرسم من أشياء خارجة عن القياس⁽⁴⁾، إلا أن 77/ ب
يضم إليه قوله: (و) بـ(الإجماع على أنها إذا لم تُضف كانت معربة.

وزعم ثعلب) [أحمد بن يحيى، أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو، مات
سنة إحدى وتسعين ومائتين]⁽⁵⁾ (أن أيًا لا تكون موصولة أصلاً)⁽⁶⁾ وإنما تكون
استفهاماً، أو شرطاً، والحجة عليه بيت غسان (وقال: لم يسمع إِيَهُمْ هُوَ فَاضِلٌ
جَاءَنِيْ بِتَقْدِيرِ: الذي هو فاضل جاءني). هذا ما وعده المصنف آتياً⁽⁷⁾.

(والرابع: من أوجه أيّ (أن تكون دالة على معنى الكمال)، وإنما غيّر
الأسلوب السابق لطول العهد، أو للتنبيه على عدم أصلته، فإنه فرع الاستفهام
(نفع) صفة (للتكرة) بشرط قصدك للمديح (لحو): زَيْدٌ رَجُلٌ أَيْ رَجُلٌ، أي:
كامل في صفات الرجال،) ويشترط فيه أن تضاف إلى التكرة، لأنها في الأصل
استفهامية، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال، والتعجب من حاله، والجامع
بينهما: أن الكامل⁽⁸⁾ يتعجب منه بكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه،

(1) انظر قول ابن الطراوة في الارتشاف: 534/1.

انظر ترجمة ابن الطراوة في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 149، 150، بنية الوعاة: 602/1، الأعلام: 132/3.

- والقاضي عياض هو: أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى، عالم المغرب، وإمام
أهل الحديث في وقته. من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وتقريب المسالك في معرفة أعلام
مذهب الإمام مالك، والغنمة (ت: 544 هـ).

انظر وفيات الأعيان: 3/ 483 - 485، شذرات الذهب: 4/ 138، 139، الأعلام: 5/ 99.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): ما قال.

(4) في المتن: 1/ 282 فكم في غلط المصنف من أشياء خارجة عن القياس.

(5) ساقط من (س).

(6) قوله في الجمع: 1/ 331.

(7) انظر الصفحة السابقة.

(8) في (س) بزيادة: غاية الكمال.

والمعرفة ليس فيها إبهام كامل، [ذكره]⁽¹⁾ الرضي⁽²⁾ (فتقع) حالا (للمعرفة كَمَرَزْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَي رَجُلٌ).

والخامس: أن تكون وَصْلَةٌ إِلَى نداء ما (فيه أَل) لتلا [تجتمع]⁽³⁾ التي للتعريف (لحور: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، وزيدت هاء التنبيه - مع أنه أنسب للنداء - عوضاً عما يقتضيه، أي: من المضاف إليه (وزعم الأخفش أن أَيًّا لَا تكون وَصْلَةً، وأن [أَيًّا]⁽⁴⁾ هذه هي الموصولة، حذف صدر صلتها وهو العائد،) المبتدأ، خبره: ذو اللام بعده، والجملة صلة أَي (والمعنى: يا مَنْ هو الرجل)،⁽⁵⁾ وإنما وجب حذف⁽⁶⁾ المبتدأ للتخفيف، ويقوي مذهبه: كثرة وقوع أَي موصولة في غير هذا الموضع، وندرة كونها موصوفة، ذكره الرضي⁽⁷⁾ (وَرُدُّ: بأنه ليس لنا عائد [يجب]⁽⁸⁾ حذفه، ولا موصول التزم كون صلتها جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما: بأن ما في قولهم: لَا سَيِّمًا زُنِدَ بالرفع كذلك). أي: موصول⁽⁹⁾ حذف عائده، والتزم كون صلتها جملة اسمية، والأصل: لا مثل الذي هو زيد، والنقض إنما هو بما في لَا سَيِّمًا زُنِدَ - بالرفع - لا⁽¹⁰⁾ مطلقاً، حتى يمنع بجواز كون صلتها ظرفاً، أو جملة فعلية⁽¹¹⁾.

(1) في (س): قاله.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 291 / 2.

(3) في (س): يلزم اجتماع.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قال ابن الصائغ في النصف 170 / 1: أبو الحسن الأخفش يقول: بوجوب الحذف هنا، لأن ما بعد أَي عوض عن ذلك المحذوف، والحذف لغرض كلاً حذف.

(6) في (س) بزيادة: هذا.

(7) شرح الرضي على الكافية: 376 / 1.

(8) في (س): وجب.

(9) في (س) بزيادة: وجب.

(10) في (س) بزيادة: في لا سيمًا.

(11) في (س) بزيادة: كما قيل.

انظر قول الدمامي، ورد الشمي عليه في النصف: 170 / 1.

(وزاد) الأخفش (قِسْمًا) آخر لأيّ (وهو أن [تكون])⁽¹⁾ نكرة موصوفة،
 نحو: تَمَرَّتْ بأيّ مُعْجَبٍ لَكَ، كما يقال: يَمَنُّ مُعْجَبٌ أي: (لَكَ، وهذا) القسم
 لأيّ (غير مسموع).

ولا تكون أيّ غير مذكور أي: لا يُذكر (معها مضاف إليه) لا لفظاً، ولا
 تقديرًا، بقرينة قوله: (البتة إلا في النداء والحكاية)، وقطعها في غير هذين البابين
 عن الإضافة إنما هو بحسب اللفظ، لا بحسب المعنى (يقال: جَاءَنِي رَجُلٌ فتقول:)
 أنت مستفهما (أي هَذَا؟) والنداء لتعيين الخطاب، وإظهار الحكاية (وَجَاءَنِي
 رَجُلَانِ فتقول: في جوابه (أَيَّانَ، وَجَاءَنِي⁽³⁾ رَجَالٌ فتقول: أَيُّونَ). ويقال:
 جَاءَنِي امْرَأَةٌ فتقول: أَيَّة، وَأَمْرَأَتَانِ فتقول: أَيَّتَانِ، وَنِسَاءٌ فتقول: أَيَّات. قال
 الرضي: إذا أريد به المؤنث جاز إلحاق الناء به موصولا كان أو غيره، وقال
 الأندلسي: ألتانث شاذ، وبعض العرب يشبهها ويمجمها أيضا في الاستفهام 1/78
 وغيره، نحو: إِيَّاهُمْ أَخَوَاكَ وَإِيَّوَهُمْ إِخْوَتُكَ، وهما أشد من التانث، ويجوزهما
 بصرفهما في باب الإعراب⁽⁴⁾.

(تنبيه)

قول أبي الطيب:

أَيُّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تُرْعِنِي ثَلَاثَةً بِصُدُورٍ⁽⁵⁾

(1) ساقط من (ظ).

(2) في (س) بزيادة: شخص معجب.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 22/3.

(5) البيت للمتنبي في ديوانه: 16، وشرح أبيات المتنبي: 152/2، وحاشية الدسوقي على المتنبي: 217/1.

والشاهد فيه: أي يوم، فأَيّ غير موصولة لإضافتها إلى نكرة.

بيت من الخفيف (ليست فيه أي موصولة، لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي في التذكرة في قوله:

أَرَأَيْتَ أَيُّ سَوَالِفٍ وَخُدُودٍ بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللَّوَى فَزُرُودٍ⁽¹⁾

سوالف: جمع سالف، وهي: ناحية مقدم العنق من لدن معلق القُرط إلى قلة الترقوة، واللوى- بالكسر والقصر-، وزرود- بفتح الزاي-: موضعان⁽²⁾، وبرزت: خبر أي، والجملة علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام. (لا تكون أي [فيه]⁽³⁾ موصولة، لإضافتها إلى نكرة، انتهى⁽⁴⁾).

ولا شرطية، لأن المعنى حيثل: أي: حين [إذ]⁽⁵⁾ كانت أي شرطية (إن سررتي يوما بوصلالك آمتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي، كقولك لمن ادعى انه أكرمك: أي يوم أكرمته؟، والمعنى: ما سررتي يوما بوصلالك إلا روعتي ثلاثة بصدودك، والجملة الأولى) وهي: أي يوم سررتي جملة فعلية (مستأنفة قدم ظرفها)، وهو: أي، لأنه أخذ الظرفية من يوم، فنصب على أنه مفعول فيه لسررت، ووجب تقديمه (لأن له الصدر، و) الجملة (الثانية:) وهي لم ترعني (إما في موضع جر صفة لوصول [على]⁽⁶⁾ حذف العائد) إلى الموصوف (أي: لم تُرَخني بعده، كما حذف في قوله

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: بيت من الكامل. البيت من الكامل لأبي تمام في ديوانه: 218/1، وشرح أبيات المغني: 156/2. وبلا نسبة في حاشية الدسوقي على المغني: 217/1.

والشاهد فيه: أي يوم، فأَي غير موصولة لإضافتها إلى نكرة. اللوى: واد من أودية بني سليم. انظر معجم البلدان: 23/5.

⁽²⁾ وزرود: رمال بين الثعلبية والحزمية بطريق الحاج من الكوفة. انظر معجم البلدان: 139/3. ساقط من جميع النسخ.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: كلام أبي علي. انظر قول أبي علي في شرح أبيات المغني: 156/2.

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ ساقط من جميع النسخ.

تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾⁽¹⁾ الآية، أي: لا تجزي فيه نفس (أو) في موضع (نصب حالا من فاعل سررتني، أو مفعوله)، ولا تلزم [الواو]⁽²⁾ في المضارع المنفي بلم إذا وقع حالا⁽³⁾، خلافا للأندلسي⁽⁴⁾ (والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لي، أو غير مَرُوع منك)، بل المعنى: ما سررتني غير رائع لي، بمعنى: مسرتك بي ملتبس بروحك لي، وهذا وصف الدنيا، ولهذا قال الصفدي: ويعجبني نقل أبي الطيب من عتاب محبوبه إلى عتاب الدهر⁽⁵⁾ (وهي حال مقدرة مثلها في)⁽⁶⁾: ﴿طَيْبٌ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾⁽⁷⁾ وقد تجعل حالا مقارنة، على أن يكون التقدير: لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده، أي: بعد الوصال، والمعنى: ما سررتني يوما بوصلك إلا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم، فالإخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور، وكذا الخوف إذا قدرت الحال من المفعول⁽⁸⁾، نعم يلزم تقديم معمول المصدر عليه وهو ثلاثة، لكنه جائز إذا كان ظرفا أو شبهه، [أو]⁽⁹⁾ الجملة الثانية ([أو]⁽¹⁰⁾ لا عمل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محدوفة، كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ

(1) البقرة: 48.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة ما سقط في (3).

(4) قال الرضي في شرح الكافية 2/ 41: قال الأندلسي: إن كان البتداء ضمير صاحب الحال وجبت الواو.

(5) قاله في شرح لامية المعجم كما ذكر ذلك وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 144/1.

- والصفدي هو: خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين، أديب، مؤرخ، كثير التصانيف، منها: الوافي بالوفيات، نكت الحميان، المسجم في شرح لامية المعجم (ت: 764 هـ).

انظر الدور الكامنة: 2/ 87، هدية العارفين: 1/ 351، شذرات الذهب: 6/ 200، الأعلام: 2/ 315، 316.

(6) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(7) الزمر: 73.

(8) هنا كلام الدمامي في شرح المغني: 1/ 171.

(9) في (س): إذ.

(10) ساقط من جميع النسخ.

تَلْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتُخَدُّنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ ⁽¹⁾ وكذا في بقية الآيات، فإن هذه الجمل عند البعض معطوفة بفاء محذوفة، كانه قيل: فقالوا: فقال: ⁽²⁾ / (وفيه) 178 ب أي: في العطف بفاء محذوفة (بعد)، أما في الآية: فلتكرر حذف العاطف، مع أن ذلك لو سلم ثبوته في السعة ليس بقياسي، فالأولى فيها الاستئناف لاستغنائه عن ذلك، ولهذا ⁽³⁾ قال: (والحقوقون في الآية) على (أن الجملة مستأنفة)، استئنافا بيانيا (بتقدير: فما قالوا لهم: فما قال لهم؟) وأما في البيت: فلأن العطف لا يقتضي تسلط النفي على المعطوف، فيؤول الأول إلى الإخبار بمجلتين، إحداهما: فيها نفي معنوي، والثانية: نفي صريح باق على حاله، والمعنى: لم [تسرني] ⁽⁴⁾ يوما بوصول، فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود ⁽⁵⁾، وليس هذا بمبراد (ومن روى ثلاثة - بالرفع - لم يميز عنده كون الحال من فاعل سررتني، لخلو ترعني من ضمير ذي الحال). بناء على أن الأصل عدم التقدير، ولا يجوز أن يقدر الضمير، أي: لم ترعني ثلاثة منك بصدود، قال في بحث الروابط: وقد تخلو الجملة الحالية من الواو والضمير لفظا فيقدر أحدهما ⁽⁶⁾، وفيه إشارة إلى جواز كون الحال من المفعول حينئذ، لاشتغال ترعني على ضميره.

(1) البقرة: 67.

(2) انظر معاني القرآن للفراء: 43، 44.

(3) في (س): ولذا.

(4) في (س): ترني.

(5) هذا كلام الدمامي في شرح المغني: 1 / 171، 172.

(6) انظر المغني: 2 / 581.

[مبحث: إذ]

(إذ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها [أربعة]⁽¹⁾ استعمالات: جمع استعمالاً، [ولهذا]⁽²⁾ أنت العدد، وفي بعض النسخ أربعة- بالتاء-، على أنها جمع استعمال، ولا يرجح [هذا]⁽³⁾ قوله: أحدهما⁽⁴⁾، والثاني بالتذكير، ولجواز أن يكون لافئتان.

(أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، نحو: ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾⁽⁵⁾).

والثاني: أن تكون مفعولاً به، ذهب إليه جماعة منهم: الأخفش، والزجاج⁽⁶⁾ (نحو: ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَنَكَّرْتُمْ ﴾⁽⁷⁾).

والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير أذكر، نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ ﴾⁽⁸⁾ وقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: وابتداء خلقي إذ قال⁽⁹⁾، وقيل: زائدة، ذكره أبو البقاء⁽¹⁰⁾ ﴿ وَإِذْ قُلْنَا

⁽¹⁾ في جميع النسخ: أربع.

⁽²⁾ في (س): ولذا.

⁽³⁾ في (س): هذه النسخة.

⁽⁴⁾ تعريض باللاماني حيث قال في شرح المفني 1/ 172: ويرجح نسخة الأربعة بالتاء قوله: أحدهما.

⁽⁵⁾ التوبة: 40.

⁽⁶⁾ قال الأخفش في معاني القرآن 1/ 406: كأنه قال لهم: اذكروا كذا وكذا، وقال الزجاج في معاني القرآن

1/ 112: "وَإِذْ" في موضع نصب عطف على "إِذْ" التي قبلها.

⁽⁷⁾ الأعراف: 86.

⁽⁸⁾ البقرة: 30.

⁽⁹⁾ في المحرر الوجيز 1/ 116: يُقتضي أن يكون التقدير: وابتداء خلقكم إذ قال ربك للملائكة، وقال ابن

الحساس في إعراب القرآن 1/ 142: قال أبو إسحاق: ذكر الله عز وجل خلق الناس وغيرهم، فالتقدير:

ابتداء خلقهم إذ قال ربك.

⁽¹⁰⁾ التيان في إعراب القرآن: 1/ 47. ومن قال إنها زائدة أبو عبيدة، وابن قتيبة، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن:

1/ 36، 37 "وَإِذْ" من حروف الزوائد. وانظر البحر المحيط: 1/ 139.

لِلْمَلَكَةِ»^(١) ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾^(٢) وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لأذكر محذوفاً^(٣)، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حيثل الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالملكفين منا، وإنما المراد: ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه). يمكن حمل كلام البعض على التسامح، والمراد: أنه ظرف لمتعلق أذكر، قال [البيضاوي]^(٤) في آية البقرة: «حَلَّ إِذْ النَّصَبُ أَبَدًا بِالظَّرْفَةِ لِأَنَّهَا مِنَ الظُّرُوفِ غَيْرِ الْمُنْتَصِرَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ كُرُّ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْزَلْنَاهُ بِالْأَحْقَافِ﴾^(٥) ونحوه، فعلى تأويل أذكر الحادث إذ كان كذا، فحذف الحادث، وأقيم الظرف مقامه، وعامله في الآية: ﴿قَالُوا﴾ و﴿أَذْكَرُ﴾ على التأويل المذكور^(٦).

(والثالث: أن تكون بدلا من المفعول، نحو: ﴿وَإِذْ كُرُّ فِي الْكِتَابِ مَرِّمٍ إِذْ انْتَبَهَتْ﴾^(٧) فـ ﴿إِذْ﴾ بدل اشتغال/ من ﴿مَرِّمٍ﴾ على حد البدل في: 1/79 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٨) واستبعده أبو البقاء: بأن الزمان إذا لم يكن حالا من الجثة، ولا خبرا، ولا وصفا، لم يكن بدلا منها^(٩)، وقد يقال: لا يلزم من عدم صحة ذلك عدم صحة البدلية، فإن البدل في سلب زيد ثوبه يصح دون ذلك. (وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُرُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾^(١٠))

يحتمل كون إذ فيه ظرفا للنعمة، وكونها بدلا منه.

(١) البقرة: 34.

(٢) البقرة: 50.

(٣) انظر تفسير القرطبي: 1/312، والمحرر الوجيز: 1/116.

(٤) في (س): القاضي.

(٥) الأحقاف: 21.

(٦) آية البقرة هي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: 30. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 180/2، 181.

(٧) مريم: 16.

(٨) البقرة: 217.

(٩) التبيان في إعراب القرآن: 121/2.

(١٠) المائدة: 20.

والرابع: أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو: يومئذ (وحيتل) كان تقول: أَكْرَمْتَنِي فَأَتَيْتُكَ عَلَيْكَ يَوْمَئِذٍ، فالיום صالح للاستغناء عنه، إذ يجوز أن تقول: فَأَتَيْتُكَ عَلَيْكَ إِذْ أَكْرَمْتَنِي⁽¹⁾، وهذه الإضافة عند ابن مالك: من إضافة المؤكد إلى المؤكد، كقوله:

فَقُلْتُ: انْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِلَهُ سِرِّهِيبِكُمْ مِنْهَا سَنَامٌ وَكَاهِلٌ⁽²⁾

وقيل: من إضافة الأعم إلى الأخص، كشجرة الأراك، وذلك أن إذ مضافة إلى جملة محذوفة، فإذا قلت: نَجَاءَ زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُهُ حِينَئِذٍ، فالمعنى: حين إذ جاء، فالثاني مخصص بالإضافة إلى المجيء، والأول عار من ذلك فهو أعم منه، فلا يكون⁽³⁾ مؤكدا له⁽⁴⁾،⁽⁵⁾ وجعله الفراء من إضافة الشيء إلى نفسه للتخفيف، مستدلا بأن العرب تميزها إذا اختلف اللفظان، نحو: ﴿وَلَدَارُ آءٍ لْآخِرَةِ﴾⁽⁶⁾، قال الرضي: والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه⁽⁷⁾.

(1) في (س) بزيادة: فحذفت الجملة، وعوض عنها التوین.

(2) قال في شرح التسهيل 3/ 232، 233: ثم اشرت إلى إضافة المؤكد إلى المؤكد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المهمة، كحيتل ويومئذ، وقد يكون في غير أسماء الزمان كقول الشاعر وذكر البيت.

البيت من الطويل، لأبي الجراح في المقصور والمدود: 28، 29، وفي المقاصد النحوية بهامش الخزائنة 347/3 ذكر المعنى الخلاف في النسبة.

وبلا نسبة في المقاصد والمسالک: 2/ 789، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 233 ورواية المعجز:

سِرِّهِيبِكُمْ مِنْهَا سَنَامٌ وَكَاهِلٌ

(3) في (س) بزيادة: الثاني.

(4) القائل الدماصقي في شرح المعنى: 1/ 173.

(5) في (س) بزيادة: وفيه: أن الأول مخصص بالإضافة إلى الثاني أيضا.

(6) النحل: 30.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 245.

(أو غير صالح له، نحو [قوله تعالى] ⁽¹⁾: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ ⁽²⁾). قال الرضي: ولم يعهد مجرورا إلا ببعده ⁽³⁾.

(وزعم الجمهور: أن إِذْ لا تقع إلا ظرفا، ⁽⁴⁾ أو مضافا إليها)، وكأنها لا تخرج بذلك عن الظرفية (وأنها في نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ ⁽⁵⁾ ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا، وفي نحو: ﴿إِذْ اثْبَتْتُ﴾ ⁽⁶⁾ ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف)، والمراد بالمفعول: ﴿مَرَّتَيْمَ﴾، فإنه مفعول ﴿وَاذْكُرْ﴾ لفظا ⁽⁷⁾، فلا حاجة إلى جعله مفعولا بعد حذف المضاف كما قيل ⁽⁸⁾. (أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ ⁽⁹⁾).

ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم ﴿لَمِنَ مَنْ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا] ⁽¹⁰⁾: إنه يجوز أن يكون التقدير: مَنَّهُ أو بَعَثَ (إِذْ بَعَثَ)، على أن المبتدأ محذوف، وإِذْ ظرف متعلق به، وَمِنَ مَنْ الله: خبره، وهو الدال على المحذوف إن قدر: مَنَّهُ، والظرف إن قدر: بعثه، وكذا في المثال الخبر محذوف، والظرف دال عليه، أي: أخطب أكوان الأمير وأوقاته حاصل إذا وجد قائما (و) يجوز (أن [تكون] ⁽¹¹⁾ إِذْ) اسمية (في محل رفع) بالابتداء، ومن مَنْ الله:

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) آل عمران: 8.

(3) شرح الرضي على الكافية: 201/3.

(4) في (س) بزيادة: ولا تقع فاعلا، ولا مفعولا، ولا مبتدأ.

(5) الأعراف: 86.

(6) مريم: 16.

(7) في (س) بزيادة: كما صرح به.

(8) القائل الدماغمي، انظر شرح المغني: 174/1.

(9) آل عمران: 103.

(10) آل عمران: 164.

ما بين معقوفين غير موجود في جميع النسخ.

(11) في جميع النسخ: كون.

خبره (كإذًا في قولك: أخطبُ ما يَكُونُ الأميرُ إذا كَانَ قَائِمًا)، فإذ فيه مرفوع على الخبرية، أي: أخطب أوقات الأمير وقت كونه قائما (أي: لمن مَن الله/ على المؤمنين وقت بعثه، انتهى⁽¹⁾)، قال [الحلي]⁽²⁾: وهذا الوجهان مما يدل على رسوخ قدمه في هذا العلم⁽³⁾، إلا أن الشيخ أبا حيان قد رد [على]⁽⁴⁾ هذا الوجه⁽⁵⁾، وتبعه المصنف فقال: (فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلا)، وفيه بحث، إذ لا يلزم من عدم العلم بقائل عدم قائل بذلك، على أن إذ رُذًا لا يلزمان الظرفية، نص عليه سيبويه في الكتاب، وذكره صاحب الضوء، وشارح اللب، ونسبه ابن جني إلى المبرد، وهذا لا ينافي ثبوته عن سيبويه كما ظن⁽⁶⁾، قال التفتازاني: جوزوا كون إذ أسما مجرورا بإضافة الظرف إليه مثل: يؤمذو ﴿بَعْدَ إِذْ نُجِّيْنَا اللَّهُ﴾⁽⁷⁾، ومنصوبا بكونه مفعولا به، مثل: أتذكر إذ من يأتنا نكرمهُ، ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب، ومنهم من يأبى المفعولية أيضا⁽⁸⁾، [وفيه تنبيه]⁽⁹⁾ على جواز رفعه بالابتدائية، كما صرح به في القراءة المذكورة، وغفل عنه من قال: 'ونحن لا ندرى

(1) الكشاف: 382/1.

(2) في (س): الشهاب.

(3) الدر المصون: 250/2.

(4) في (س): عليه.

(5) قال في البحر المحيط 104/3: 'هو فاسد، لأنه جعل إذ مبتدأ، ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفا، أو مضافا إليها اسم زمان، ومفعوله ﴿أَذْكُرُ﴾ على قول، أما أن تستعمل مبتدأ فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذ قامَ زَيْدٌ طَوِيلٌ وأنت تريد: وقت قيام زيد طويل.'

(6) قال الشمني في المنصف 174/1: لا يلزم من عدم العلم بقائل، قول: عدم قائله، ولا من عدم قائله فيما مضى: عدم صحته، على أن في شرح اللب، وضوء المصباح ما يقتضي أن لذلك قائلا، وهو إذ رُذًا لا يلزمان الظرفية، نص على ذلك سيبويه في الكتاب ثم قال: 'في نسبة هذه المقالة لسبويه نظر، فإن ابن جني - وهو إمام مطلع - نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد، ولم ينسبه إلى غيره، والرضي لم ينسبها لسبويه بل قال: بعضهم. وانظر شرح الرضي على الكافية: 193/3.

(7) الأعراف: 89.

(8) انظر حاشية الكشاف: ل 134 / ب.

(9) في (س): وبه بتقيد عدم جواز الرفع بالفاعلية.

لم قيد عدم جواز الرفع بالفاعلية؟⁽¹⁾ (ثم تنظيره بالمثال غير مناسب، لأن الكلام في إذ [لا في إذا]⁽²⁾، وكان حقه أن يقول: إذ كان) كأنه عطف تفسيري لقوله: تنظيره بالمثال غير مناسب (لأنهم يقدرّون في هذا المثال) علة للحقيقة (ولمحوه، إذ تارة، وإذا أخرى، بحسب المعنى المراد،) [يعني]⁽³⁾: ينبغي أن يقول: إذ كان، ليتمكن التنظير به [ولعله]⁽⁴⁾ عدل عنه بناء على كثرة استعمال إذا في المثال، بخلاف إذ، وقاس⁽⁵⁾ عليه كما سيثير إليه، وقيل: عدل عنه ليفيد أن كلا [منهما]⁽⁶⁾ كما تستعمل ظرفاً تستعمل اسماً غير ظرف⁽⁷⁾ ثم ظاهره أن المثال يتكلم به) كذا من غير أن ينطق به العرب (هكذا،) حيث لم يقل: في قولهم، وأجب: بأنه لو قال: في قولهم لزم أن يكون العرب تكلموا بهذا المثال بمخصوصه، وذلك غير معلوم⁽⁸⁾ (والمشهور [أن]⁽⁹⁾ حذف الخبر في ذلك واجب، أي: والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب هو: وجوب حذف الخبر إذا كان مبتدأً أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعده حال لا يصح أن يقع خبراً عن المبتدأ، وفيه بحث، فإن الزمخشري قد نبه على ذلك⁽¹⁰⁾، وصرح التفنّازاني: بأن ما ذكر من لزوم حذف الخبر إنما هو على تقدير ظرفية إذا⁽¹¹⁾ (وكذلك المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب،) على أنه ظرف لخبر محذوف (ولكن جوز عبد القاهر

(1) غفل عنه عصام الدين في حواشي القاضي، كما في هامش المخطوط.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): لكنه.

(5) في (س) بزيادة: إذ.

(6) في (س): من إذ وإذا.

(7) القائل الدماغي في شرح المنّي: 175/1.

(8) الجيب الشمي في المنصف: 175/1.

(9) ساقط من (س).

(10) قال في الفصل 46: وقد التزم حذف الخبر في قولهم: كولا زيد لكان كذا لصد الجواب منه، وما حذف فيه الخبر لصد غيره منه قولهم: أقائم الزيدان وضمي زيد قائماً وأكثر شربي السوق ملتوناً وأخطب ما

يكون الأمير قائماً، وقولهم: كل رجل وضيعته. وانظر الكشف: 382/1.

(11) حاشية الكشف: ل 134/ب.

وقلده الزخشري (كونها⁽¹⁾ في موضع رفع)، على الخبرية (تمسكا بقول بعضهم: **أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ**)⁽²⁾، بالرفع،) على أنه خبر المبتدأ، هذا جواب عن الإيراد الأخير فقط (فقاس الزخشري إذ على إذا، والمبتدأ على الخبر). يعني: أن المقصود إثبات خروج إذ وإذا عن الظرفية وقوعهما في موضع رفع، سواء كانا مبتدئين، أو خبرين، وهذا جواب على الإيراد الأول، وفيه رد على أبي حيان، حيث قال: تنظير القراءة بقولهم أخطب. انتهى/ خطأ من حيث أن المشبه مبتدأ، 1/80 والمشب به ظرف في موضع الخبر عند من يعرب هذا الإعراب⁽³⁾.

(والوجه الثاني: من [أوجه إذا]⁽⁴⁾) (أن تكون اسما للزمن المستقبل، نحو: **(يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)**)⁽⁵⁾،) ذهب إليه قوم من المتأخرين، منهم ابن مالك⁽⁶⁾ (والجمهور لا يشتون هذا القسم، ويعملون الآية من باب: **(وَتُفْتَحُ فِي الصُّورِ)**)⁽⁷⁾ اعني: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع،) وفي الإتيان: أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن ابن مالك قال: ما كان في القرآن إذ- بالكسر- فلم يكن، وما كان إذ فقد كان⁽⁸⁾ (وقد يحتمل لغيرهم بقوله تعالى:

(1) في (س) بزيادة: أي: كون إذا في المثال.

(2) انظر قوله في مواهب الأريب: ل 1/148.

(3) انظر البحر المحيط: 104/3.

(4) في (س): الأوجه الأربعة لـ إذ.

(5) الزلزلة: 4.

(6) قال في شرح التسهيل 2/206، 207: ... فمعناها إذ، ويدل على اسميتها أنها تدل على الزمان دلالة لا

تعرض فيها للمحدث. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح: 9.

(7) الكهف: 99.

(8) الإتيان: 1/147.

- وابن أبي حاتم هو: أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، حافظا للحديث، سمع من أبي سعيد الأجلش، والحسن بن عرفة، وروى عنه حسينك التميمي، وأبو أحمد الحاكم وغيرهما. من تصانيفه: الجرح والتعديل، وعمل الحديث، والمراسيل (ت: 327هـ) انظر طبقات المحتابلة: 55/2، فوات الوفيات: 287/2، 288، شذرات اللب: 308/2، الأعلام: 324/3.

- والسدي هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي، حجازي الأصل، صاحب التفسير، والمغازي، والسير، كان إماما عارفا بالوقائع، وأيام الناس (ت: 128هـ) انظر الجرم الزاهرة: 390/1، شذرات الذهب: 174/1 وذكر أنه توفي سنة 127 هـ الأعلام: 317/1.

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَغْثَائِهِمْ﴾⁽¹⁾ فإن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في إذ، فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا). أشار بقُد إلى أن الجمهور يؤولونه أيضاً، قال الزخسري: ألمعنى: على إذا، إلا أن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة عبر عنها بلفظ ما كان⁽²⁾، [فلا يرد]⁽³⁾ ما قيل: إنه⁽⁴⁾ لا مانع من التأويل [المذكور]⁽⁵⁾، وحروف التنفيس ليس بصاد عنه⁽⁶⁾، على أن [المنازع]⁽⁷⁾ هو التكلف، فإن الآية إذا أولت [به يلزم مخالفة]⁽⁸⁾ الأصل في موضعين ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ وهو مستقبل لفظاً ومعنى، و﴿إِذِ الْأَغْلُلُ﴾ وهو مستقبل معنى⁽⁹⁾.

(والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَلَنْ يُنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾⁽¹⁰⁾ فإن [معمولها]⁽¹¹⁾ في محل رفع بالفاعلية (أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمكم في الدنيا، و[هل]⁽¹²⁾ هذه) أي: إذ التعليلية (حرف بمنزلة لام العلة) أثبتة سيبويه⁽¹³⁾، قال الرضي: هذا أولى، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم⁽¹⁴⁾ (أو ظرف) ذهب إليه

(1) غافر: 70، 71.

(2) الكشف: 4/ 96، 97.

(3) في (س): سقط.

(4) في (س): بزيادة: فيه نظر، إذ.

(5) ساقط من (س).

(6) القائل الدماصني، انظر شرح المغني: 1/ 175.

(7) في (س): المانع عنه.

(8) في (س): لزم أن يخالف.

(9) انظر قول الشمني في المنصف: 1/ 176.

(10) الزخرف: 39.

(11) في (س): وصلتها.

(12) ساقط من جميع النسخ.

(13) وقد أورده في الكتاب 3/ 116، تحت عنوان: هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال.

(14) شرح الرضي على الكافية: 3/ 201.

نوم منهم الشلوين، بناء على أن إذ لا تخرج عن الظرفية، وقدر عاملاً⁽¹⁾، أي: رجب لكم إذ ظلمتم⁽²⁾ (والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضَرَبْتَهُ إِذْ أَسَاءَ، وأريد [بإِذاً]⁽³⁾ الوقت، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، قولان)، خبر مبتدأ محذوف، أي: الحكم بحرفيته، وظرفيته، مذهبان (والنما يرتفع السؤال) المهود بين المعريين (على القول الأول)، دون الثاني، وفصله بقوله: (فإنه) لو (قيل: لن ينفعمكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفاداً، لاختلاف زمني الفعلين)، فإن يُنفع مستقبل لاقرانه بكن وظلم ماضٍ، وكذا إذ، ولا بد في التعليل من اتحاد الزمانين كما في المثال⁽⁴⁾، وما قيل: إنه أراد بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الإشكال⁽⁵⁾، بإساءة قوله: (ويبقى إشكال في الآية)، وحمله على الافتنان— كما وهم— بعيد⁽⁶⁾، وأبعد منه ما قيل: إن اللام فيه للعهد، والمهود هو السؤال المفهوم من قوله: فإنه لو قيل: لن ينفعمكم اليوم، انتهى⁽⁷⁾، لأن تصور العهد بما يستفهم من العبارة الآتية غير مهود، ويبقى/ إشكال الآية على القول الثاني، وهو: إبقاء إذ على ظرفيتها^{ب/80} (وهو أن إذ لا يُبدل من اليوم لاختلاف الزمانين،) [بالاستقبال]⁽⁸⁾، والماضي (ولا تكون ظرفاً لنفع، لأنه لا يعمل في ظرفين)، فلا يقال: قُمت يوم الجمعة يوم السبت، لأن وقوع قيام واحد في اليومين محال، إلا أن يكون أحد الطرفين أعم، نحو: آتَيْكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ (ولا لِمَشْرُكُونَ، لأن معمول خبر الأَحْرَف

(1) في (س) بزيادة: لكذا.

(2) انظر قول الشلوين في الجنى الداني: 189.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: المذكور.

(5) القائل الدماغي في شرح المعنى: 176/1.

(6) الواعظ وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 149/1.

(7) القائل الشمني في المنصف: 176/1.

(8) في (س): بالخال.

الخمسة) يعني: إن- المكسورة-، وكأَنَّ، وئِيتَ، ولَعَلَّ، ولكِنْ، [يريد⁽¹⁾]: إن معمول خبر هذه الأحرف (لا يتقدم عليها)، [فالأولى أن لا يتقدم⁽²⁾] معمول خبر أن- المفتوحة- [عليها]⁽³⁾ لأنها فرع المكسورة، ولهذا لم يقل: الستة (ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول)، علة ثانية لعدم وقوع إذ ظرفاً لمشتركون، لأن المفتوحة موصول حرفي، ومشتركون: خبره، فيكون من صلته، فإذا أعمل في إذ لزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول، وهو محذور⁽⁴⁾، وهذه العلة بالنظر إلى نفس أن، والتي قبلها بالنظر إلى فرعيها، قال الرضي: إن وأخواتها واجبة التصدر، أما أن المفتوحة فإنها لم يجب تصدرها، لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفاً مصدرياً⁽⁵⁾، وبما قرنا يندفع [ما قيل: إن الجمع بين علتين مشكل، والصواب: أن يسقط الثانية ويقول: الأحرف الستة، أو يسقط الأولى]⁽⁶⁾ (ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا [في]⁽⁷⁾ زمن ظلمهم). علة معنوية لامتناع ظرفية إذ لمشتركون.

(وبما حلوه على التعليل ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ﴾⁽⁸⁾ ﴿وَإِذْ اعْتَرَفْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْا إِلَى الْكَهْفِ﴾⁽⁹⁾، وقوله:

(1) في (س): والمعنى.

(2) في (س): فلا يتقدم.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: لأنه كقديم جزء من الشيء المرتب الأجزاء عليه.

(5) شرح الرضي على الكافية: 336/1.

(6) في (س): ما أورده الدمامي. انظر شرح المفني: 177/1.

(7) ساقط من (س).

(8) الأحقاف: 11.

(9) الكهف: 16.

فَانْصَبُوا قَدْ أَحَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مَلَّاهُمْ بَشَرٌ⁽¹⁾

بيت من البسيط للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز، قال السيوطي: وفيه شواهد [آخر]⁽²⁾: استعمال أصبح بمعنى صار، واقتران جملة الحال الماضية بقَدْ، [وفي بحث]⁽³⁾، ونصب خبر ما مع تقدمه على اسمها⁽⁴⁾، وقيل: إن الفرزدق نجبي، فقصده أن يتكلم بالحجازية فغلط، فلم يعلم شرطها⁽⁵⁾. (وقول الأحمشي: يمون بن قيس، من شعراء الجاهلية.

(إِنْ مَخْلَأَ، وَإِنْ مُرْمَحَلًا، وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا)⁽⁶⁾

بيت من المنسرح، السفر [-يسكون الفاء-]⁽⁷⁾: جمع سافر، [كصاحب، وصاحب]⁽⁸⁾، والمهل⁽⁹⁾: التؤدة، [وعدم العجلة]⁽¹⁰⁾، وإذ تعليل له، أو متعلق به، وقال⁽¹¹⁾ الشريف: إن جعلت إذ أسما بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر، أي:

⁽¹⁾ البيت للفرزدق في ديوانه: 205، وشرح شواهد المغني: 1/ 237، 2/ 782، وشرح أبيات المغني: 2/ 158، والخزانة: 133/4 وبرواية دولتهم بدل نعمتهم، والكتاب: 1/ 60، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 188.

والشاهد فيه: إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم، حلوا إذ على التعليل.
ساقط من (س).

⁽²⁾ ساقط من (س). ويزيادة: وورود إذ للتعليل.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وهو نادر.

⁽⁴⁾ انظر شرح شواهد المغني: 1/ 238.

⁽⁵⁾ البيت للأحمشي في ديوانه: 170، وشرح شواهد المغني: 1/ 238، 2/ 612، والخزانة: 10/ 452، والكتاب: 141/2، والخصائص: 2/ 152. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 2/ 161، وشرح الفصل لابن يعيش: 84/8، ووصف المياني: 289، ولسان العرب: (ر. ح. ل) 4/ 101.

⁽⁶⁾ والشاهد فيه: إذ مضوا، فإذ تعليلية.

⁽⁷⁾ ساقط من (س).

⁽⁸⁾ في (س): وهو المسافر، لا فعل له.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: بالتحريك.

⁽¹⁰⁾ ساقط من (س).

⁽¹¹⁾ في (س) بزيادة: السيد.

السفر، أي: في السفر في زمان مضيه، وإن جعلته ظرفاً أبدلته من السفر والمعنى واحد⁽¹⁾، وفيه: أن التؤدة صفة السفر، لا وقت مضيه.

(أي: إن لنا حلولاً في الدنيا) كحلول المسافرين⁽²⁾ (وإن لنا ارتحالاً عنها

إلى الآخرة)، التي هي الوطن (وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً [لنا]⁽³⁾،

لأنهم مَضَوْا قبلنا، وبقينا بعدهم)/ ولا بد لنا من تهئس أسباب السفر، ولفظ 1/81

البيت خير، ومعناه: تحسر على عدم التمكن في هذا الحلول القليل (وإنما يصح

ذلك [كله]⁽⁴⁾ على القول بأن [إذ]⁽⁵⁾ التعليلية حرف كما قدمنا). لا على القول

بأنها ظرفية، لاحتياجه إلى عامل يعمل فيه، ولا يصح في الآيتين أن فيه

(فَيَقُولُونَ) و(فَأَوْرُوا) لتضاد الزمانين الماضي، والاستقبال، ولإلغاء وأما في

البيتين، فلأن معنى الظرف غير مناسب، [فسقط]⁽⁶⁾ ما قيل: [إن]⁽⁷⁾ كون التعليلية

فيهما ليست بظرف⁽⁸⁾، محل نظر، [وأجيب]⁽⁹⁾: بأن إذ لو كانت في البيت ظرفاً

لكانت [ظرفاً]⁽¹⁰⁾ لأعاد، إذ لا معنى لظرفيتها لأصبحوا، [وهذا]⁽¹¹⁾ يقتضي

أنهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشاً، وأنهم قبله مثلهم بشر، وذلك خلاف

الواقع، والمراد: ولو كانت في الثاني ظرفاً لكانت ظرفاً لمهلاً، إذ لا معنى

لظرفيتها للسفر، [وحيث أن يلزم تقديم]⁽¹²⁾ معمول المصدر عليه، وهو ممتنع،

(1) هامش المطول: 141.

(2) في (س) بزيادة: إذا عشا.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) =====

(5) ساقط من (ح) و (ظ).

(6) في (س): فلا يرد.

(7) ساقط من (س).

(8) القائل الدماغي في شرح المغني: 178 / 1.

(9) في (س): وأما الجواب.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): وذلك.

(12) في (س): وهذا يقتضي تقدم.

[وفي بحث، لجواز أن يكون⁽¹⁾ في البيت الأول⁽²⁾ ظرفاً للنعمة، وفي الثاني ليعلق في السفر، على أنه مضى ما مضى⁽³⁾.

(والجمهور لا يثبتون [هذا القسم]،⁽⁴⁾ أي: كون إذ حرف التعليل، فيقدرون الآية في آية الأحقاف: ظهر عنادهم، وتسبب عنه ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾⁽⁵⁾، وفي الكهف قال بعضهم لبعض وقت اعتزلهم فأووا⁽⁶⁾، قال الرضي: أما دخول الفاء في الآيتين فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، كما قال سيويه في نحو: زَيْدٌ حِينَ لَيْتُهُ نَأَا أَكْرَمَةً، أو لإضمار إِمَّا كما في قوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾⁽⁷⁾ وإما إعمال المستقبل في الماضي - وإن كان وقوعه فيه محالاً - فللقصد بالمبالغة بأن هذه الأفعال المستقبلية كأنها وقعت في الأزمنة الماضية وصارت لازمة لها⁽⁸⁾.

(وقال أبو الفتح: راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُنْفَكُمُ الْيَوْمَ﴾ [إِذْ ظَلَمْتُمْ]⁽⁹⁾ الآية، مستشكلاً إبدال إذ من اليوم، فأخر ما تحصل منه (أن قال: (الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكان اليوم ماض، وكان إذ مستقبلية، انتهى)⁽¹⁰⁾، وإليه لما الزخشري [فقال]⁽¹¹⁾: وإذ بدل من اليوم، وحمل على معنى: إذ تبين ظلمكم ولم يبق لكم، ولا لأحد شبهة في أنكم كتم ظالمين، ونظيره:

⁽¹⁾ في (س): فمع أنه تكلف لا يخفى ما فيه، إذ.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: يجوز أن يكون.

⁽³⁾ الجيب الشامي، انظر المصنف: 178/1.

⁽⁴⁾ في جميع النسخ: ذلك.

⁽⁵⁾ وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُوا﴾ الآية: 11.

⁽⁶⁾ وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْتَدُونَ إِلَّا اللَّهُ﴾ الآية: 16.

⁽⁷⁾ المذخر: 5.

⁽⁸⁾ انظر شرح الرضي على الكافية: 476، 475/4.

⁽⁹⁾ الزخرف: 39. ما بين معقوفين غير موجود في جميع النسخ.

⁽¹⁰⁾ انظر الحصاص: 436، 435/2.

⁽¹¹⁾ في (س): حيث قال.

إِذَا مَا اتَّسَبَّأَ لَمْ يُلِدْنِي لَيْمَةً (1)

(وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم)، وذلك يوم القيامة (وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم)، فحذف المضاف للعلم به (وعليهما [أيضا]⁽²⁾) فدُبدل من اليوم، لانتفاء المحذور، ولما استشعر بالسؤال أجاب بقوله: (وليس هذا التقدير) أي: تقدير بعد (مخالفا لما قلناه)⁽³⁾ في: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾⁽⁴⁾، لأن المدعى هناك: أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ، [لأنها]⁽⁵⁾ لا تحذف لدليل، فلا منافاة بين الكلامين (وإذا لم تقدر إذ تعليلا) بأن كانت ظرفا بدلا من اليوم⁽⁶⁾، أو بإرادة إذ ثبت، وتقدير بعد إذ (فيجوز أن تكون أن) المفتوحة / 81 ب/ المشددة (وصلتها تعليلا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَأْتِيَتْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمُفْرِقَيْنِ﴾⁽⁷⁾)، أي: لن ينفعكم عنكم لأنكم، على حذف الجار، كما اختاره [الزخشي]⁽⁸⁾ (أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إِنكُمْ﴾ - بالكسر - على الاستئناف)⁽⁹⁾ المفيد للتعليل، وقال أبو البقاء: يجوز أن يكون الفاعل ظلمكم، أو جحدكم، بدليل ﴿ظَلَمْتُمْ﴾، وهذا هو العامل في إذ⁽¹⁰⁾.

(1) انظر الكشف: 158/4. والبيت تقدم تحريجه في بحث إن ص: 128.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) في جميع النسخ: قدمناه.

(4) آل عمران: 8.

(5) في جميع النسخ: لا أنها.

(6) في (س) بزيادة: كما قال أبو علي.

(7) الزخرف: 38.

(8) ساقط من (س). وانظر الكشف: 158/4.

(9) في إعراب القراءات الشواذ: 488/2 لم يمز هذه القراءة لأحد، لكن الرازي في التفسير الكبير: 184/2 نسبها إلى ابن عامر، نقلا عن ابن مجاهد.

(10) انظر التبيان في إعراب القرآن: 344/2.

(والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه⁽¹⁾، وهي الواقعة بعد نينا، أو نينما)، قال الجوهري: «ولا يليها إلا الفعل الواجب»⁽²⁾، وقيد الرضي بالماضي⁽³⁾، (كقوله:

اسْتَغْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنُ بِهِ قَبِيئًا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ⁽⁴⁾)

بيت من البسيط، لعثير بن لبيد العذري⁽⁵⁾، [استقدر: أمر من استغذرا⁽⁶⁾] الشيء: إذا طلب تقديره، وخيرا: تميز، ومياسير: جمع ميسور، و⁽⁷⁾ قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: «يُنْتَمَا هُوَ يَسْتَغْلِلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ قَدْ دَنَا بِالْآخِرِ بَعْدَ وَفَاتِهِ»⁽⁸⁾، قال الجوهري: أصله بين أشبعت الفتحة فصارت ألفا، ونينما زيدت عليه نأ، والمعنى واحد⁽⁹⁾، قال الرضي: «بين تستعمل في الزمان والمكان، وإذا كُفَّ بنما، أو الألف، أو أضيف فلا يكون إلا للزمان»⁽¹⁰⁾، وقد تمجىء

⁽¹⁾ قال في الكتاب: 232/4: «وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها... وتكون إذ مثلها، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: نينما أنا كذلك إذ جاء زيد».

⁽²⁾ في (س) زيادة: أي: المبت. انظر الصحاح: (ر. ذ) 469/1.

⁽³⁾ قال في شرح الكافية 196/3: «ولا يجيء بعد إذ المفاجأة إلا الفعل الماضي».

⁽⁴⁾ البيت لعثير بن لبيد العذري في شرح شواهد المغني: 244/1، وفي شرح أبيات المغني: 168/2، ولسان العرب (د. هـ. ر) 432/3 قال ابن بري: هو لعثير بن لبيد العذري، قال: وقيل هو: الحُرَيْث بن جبلة العذري. ويلاحظ نسبة في الحزاة: 60/7، والكتاب: 528/3، ووصف المباني: 338، وسر صناعة الإعراب: 265/1.

والشاهد فيه: إذ دارت، مجيء إذ للمفاجأة بعد نينما.

⁽⁵⁾ لم أعمل له على ترجمة فيما توفر لدي من كتب تراجم، وقد اختلف العلماء في اسمه، فقال الحريري في درة النواص: 52 إن اسمه عثر، وقيل: عثمان.

⁽⁶⁾ في (س): أمر استقدر.

⁽⁷⁾ في (س) زيادة: مثال إذ بعد نينما.

⁽⁸⁾ نهج البلاغة: 40.

⁽⁹⁾ الصحاح: (ب. ي. ن) 1533/2.

⁽¹⁰⁾ شرح الرضي على الكافية: 196/3.

إذ للمفاجأة في غير جواب يُبْنَى وَبَيْنَمَا نَحْو: كُنْتُ وَاقِفًا إِذ جَاءَنِي زَيْدٌ، ذكره الرضي⁽¹⁾، ولو ترك إذ لكان أحسن، قال ابن مالك: ترك إذ بعد يُبْنَى وَبَيْنَمَا أقيس من ذكرهما⁽²⁾، وقيل: ألفصيح الأكثر أن لا يؤتى بإذ⁽³⁾.

(وهل هي ظرف مكان)، وذهب إليه المبرد (أو) ظرف (زمان)، قاله الزجاج⁽⁴⁾ (أو حرف بمعنى المفاجأة)، ذهب إليه ابن بري، واختاره الرضي⁽⁵⁾، وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها، وإليه ذهب أبو علي في أحد قوله⁽⁶⁾ (أو حرف [توكيد]⁽⁷⁾)، أي: زائد، أقوال، أربعة (وعلى القول بالظرفية، فقال ابن جني: عاملها) الفعل (الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل يُبْنَى وَبَيْنَمَا محذوف يفسره الفعل المذكور⁽⁸⁾)، لا المذكور لامتناع اتحاد العامل مع تعدد الظرف (وقال الشلوين: إذ مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في يُبْنَى وَبَيْنَمَا، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام)، والتقدير في البيت: فبينما العسر موجود إذ دارت (وإذ بدل منهما⁽⁹⁾)، أي: من أحدهما (وقيل: العامل ما يلي بُينَ [بناء]⁽¹⁰⁾ على أنها

(1) شرح الرضي على الكافية: 200/3.

(2) انظر شرح السهيل: 209/2.

(3) قال البغدادي في الخزانة: 172/7 وكثير من النحويين والأصمعي يتكرون هذا ويقولون: لا حاجة إلى إذ.

(4) ذكره الرضي في شرح الكافية: 273/1.

(5) شرح الرضي على الكافية: 199/3.

- وابن بري هو: أبو محمد، عبد الله بن بري بن عبد الجبار، المقدسي الأصل المصري، من علماء العربية النابيين، قرأ على الجزولي. من مصنفاته: الباب في الرد على ابن الخشاب، غلط الضعفاء من الفقهاء، شرح شواهد الإيضاح (ت: 582 هـ)

انظر البلغة في تراجم أهل النحو واللغة: 167 وقال: إنه توفي سنة 682 هـ بنية الوعاة: 34/2، شذرات الذهب: 273/4، 274، الأعلام: 73/4، 74.

(6) شرح السهيل: 210/2.

(7) في جميع النسخ: مؤكد.

(8) انظر سر صناعة الإعراب: 39/1.

(9) انظر الجنى الداني: 190.

(10) ساقط من (ظ).

مكتوفة) بناء، والألف (عن الإضافة إليه) أي: إلى ما يلي (كما يعمل تالي اسم الشرط فيه)، نحو: مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ (وقيل: 'بين خبر المحذوف، وتقدير قولك: يَتَنَا أَنَا قَائِمٌ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ، بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حذف مبتدأ مدلولاً عليه بِنَجَاءِ زَيْدٍ، وقيل: مبتدأ، وكذا خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد).
 فحين في الموضعين في محل رفع على أنه مبتدأ وخبر، ومن قال ⁽¹⁾: مني على الفتح، والثاني منصوب على الظرف والخبر عامله، أي: وقت قيامي حاصل حين جاء زيد، فقد وهم ⁽²⁾.

1/82

(وذكر لِمَذْ معنيان / آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن تيبة،) أبو محمد، عبد الله بن مسلم، الكاتب الدينوري، مات سنة سبعين ومائتين (وحمل عليه آيات منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ﴾ ⁽³⁾.

والثاني: التحقيق كقَدْ،) ولم أرَ من عزاه إلى أحد (وحملت عليه الآية)، الأقرب أن يراد بها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ وبه مثل في الجنى الداني ⁽⁴⁾.

(وليس القولان) أي: المعنيان (بشيء)، لأن الأصل عدم الزيادة، وتقليل الاشتراك، ولهذا لم يذكر كون إِذْ بمعنى أَنَّ المصدرية كما ذكره أبو البقاء ⁽⁵⁾، راعى بذكر إِذْ ما عن كون إِذْ حرف جزاء، لأنه لا يجازى به إلا مع مَأْ (واختار ابن السجري أنها) أي: إِذْ (تقع زائدة بعد بَيْنَ وبَيْنَمَا خاصة، قال: لأنك إذا قلت: يَتَنَا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ فقد رتتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى

⁽¹⁾ في (ص) بزيادة: الأول.

⁽²⁾ الوهم وحسي زادة في مواهب الأريب: ل154/ب.

⁽³⁾ الفرة: 30. قال أبو حيان في البحر المحيط 1/139: 'واختلف العربون في إِذْ، فذهب أبو عبيدة، وابن تيبة للزيادة، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة، وابن تيبة ضعيفين في علم النحو.'

⁽⁴⁾ قال المرادي في الجنى الداني 192: 'وزاد بعضهم لِمَذْ قسماً سابغاً. وهو أن تكون بمعنى قَدْ وجعل إِذْ في قوله

تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ بمعنى قَدْ. وليس هذا القول بشيء. والله أعلم.'

⁽⁵⁾ قال في التبيان في إعراب القرآن 2/344: 'وقيل إِذْ بمعنى أَلْ، أي: لأن ظلمتم.'

جملة 'جَاءَ زَيْدٌ'، وهذا الفعل هو الناصب لبنين، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، انتهى⁽¹⁾. (وقد مضى) في قوله: وعلى القول بالظرفية (كلام التحوين في توجيه ذلك)، بأن الناصب له محذوف، أو ما يليه، أو بين خبر لمحذوف، أو مبتداً وإذ خبره (وعلى القول بالتحقيق في الآية)، أي: آية الزخرف المعهودة بين المعربين⁽²⁾ (فالجملة معترضة بين الفعل) وهو 'يَنْفَعُ' (والفاعل). وهو 'لأن' وصلتها، وهذا ليس بمتعين لما مر.

(مسألة)

تلزم إذ الإضافة إلى جملة، بنصب الإضافة أو رفعها، على أن المراد باللزوم عدم المفارقة، لا الاصطلاح، وقيل: يتعين الرفع لأنها لازمة للإذ، وإذ ملزومة لأنها كلما وجدت، وجدت الإضافة، [و]⁽³⁾ ما عوض عنها، ولو نصب الإضافة لانعكس، وليس كذلك⁽⁴⁾ (إما اسمية نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾⁽⁵⁾) ولما كان بصدد ذكر ما تضاف إليه إذ مطلقاً أطلق الاسم، ولم يقيد بها بعدم كون خبرها ماضياً، وإلا فمثل إذ زَيْدٌ قَامَ قَبِيح، بل الفصيح: إِذْ قَامَ زَيْدٌ لَأَن إِذْ لِلْمَاضِي، فإبلاؤه أولى، [ذكره الرضي]⁽⁶⁾ (أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَايِكَةِ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾⁽⁹⁾، أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ

(1) انظر أمالي ابن السجري: 1/ 207، 208.

(2) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُفْعَلَ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ الآية: 39.

(3) في (س): أو.

(4) في (س) بزيادة: وفيه أن هذا شأن اللازم المساوي.

(5) الأنفال: 26.

(6) في (س): نص عليه. انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 201.

(7) البقرة: 30.

(8) البقرة: 124.

(9) آل عمران: 121.

الْفَرَاعِدُ^(١) [فإن يرفع]^(٢) ماض معنى، لأنه حكاية حال ماضية، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)، ﴿وَإِذْ يَقُولُ لِلَّذِي نَعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾^(٤)، وقد اجتمعت هذه الجمل (الثلاثة) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تُصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (ينبغي أن يقدر عامل ﴿فِي الْغَارِ﴾ اسم فاعل، أو مضارعا، لثلا يؤدي إلى التركيب المستقبح كما مر آنفا، إلا أن تختص بالماضي الملفوظ ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(٥) الأولى: ظرف لـ ﴿نَصَرَهُ﴾، والثانية: بدل منها، قال أبو البقاء: ومن قال: إن العامل في البذل غير العامل في المبدل منه قدر فعلا آخر، أي: نصره إذ هما^(٦) (والثالثة: قيل: بدل ثان)، قاله الزخسري، وتبعه أبو البقاء^(٧) (وقيل: / ظرف لـ ﴿ثَانِيَ﴾ 82/ب اثْنَيْنِ، وفيهما) أي: في كون إذ الثالثة بدلا ثانيا، وكونها [ظرفا]^(٨) لـ ﴿ثَانِيَ﴾ (وفي إبدال الثانية) من^(٩) الأولى (نظر، لأن الزمن الثاني)، وهو زمن وجودهما في الغار (والثالث) وهو زمن قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ (غير الأول)، وهو زمن إخراجهم، هذا يان لوجه النظر في إبدال الثانية والثالثة (فكيف يسدلان^(١٠) منه؟) أي: من الأول، ولا يجوز البذل عند اختلاف الزمانين كما مر في آية الزخرف، ثم بين وجه النظر في إبدال الثالثة بوجه آخر فقال: (ثم لا يعرف أن البذل يتكرر) والمبدل منه واحد (إلا في بدل الإضراب)، ويقال: بدل البدء أيضا، وهو: إبدال اسم، بشرط

(١) البقرة: 127.

(٢) في (س): فرفع.

(٣) الأنفال: 30.

(٤) الأحزاب: 37.

(٥) التوبة: 40.

(٦) الشبان في إعراب القرآن: 495/1.

(٧) انظر الكشف: 300/2، والشبان في إعراب القرآن: 495/1.

(٨) ساقط من (س).

(٩) في (س) بزيادة: إذ.

(١٠) في (س) بزيادة: أي: الثاني، والثالث.

الْبَدَاءُ أَيْضًا، وَهُوَ: إِبْدَالُ اسْمٍ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ قَدْ بَدَأَ لَكَ فِي ذِكْرِهِ، لِحِكَايَةِ أَبِي زَيْدٍ أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا ثَمَرًا⁽¹⁾، وَبِمَا [قِيدْنَا]⁽²⁾ يَنْدَفَعُ مَا قِيلَ: إِنْ تَكَرَّرَ الْبَدَلُ فِي غَيْرِ الْإِضْرَابِ مَعْرُوفٌ، لِحَوِّ:

نَمُرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا⁽³⁾ لَا

[لأنَّ المبدل منه هنا ليس بواحد]⁽⁴⁾ (وهو) أي: بدل الإضراب (ضعيف لا يُحْمَلُ عَلَيْهِ التَّنْزِيلُ)، حَتَّى لَمْ يَبْتِهِ بَعْضُهُمْ، وَحَلَّ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ كَمَا سَيَأْتِي، ثُمَّ بَيْنَ وَجْهَ النَّظَرِ فِي كَوْنِ الثَّالِثَةِ ظَرْفًا لـ ﴿ثَانِي﴾ بِقَوْلِهِ: (وَمَعْنَى: ﴿ثَانِي الثَّانِي﴾)⁽⁵⁾ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ؟ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ النَّظَرِ الْآخِرِ (بأنَّ تَقَارُبَ الْأَزْمَةِ [يَنْزِلُهُ]⁽⁶⁾ مَنزِلَةَ الْمُتَّحِدَةِ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْمُحْتَسَبِ⁽⁷⁾)، وَبِهَذَا التَّنْزِيلِ يَجُوزُ كَوْنُ الثَّانِيَةِ ظَرْفًا لـ ﴿أَخْرَجَهُ﴾ (وَالظَّرْفُ يَتَعَلَّقُ بِهِمْ الْفِعْلُ وَأَيْسَرُ رَوَائِحِهِ). جَوَابُ آخِرِ عَنْهُ.

(وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

(1) انظر حكاية أبي زيد في الارتشاف: 625/2.

(2) في (س): قِيدْنَا.

(3) شَطْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ مِنَ الْفَتَاةِ ابْنِ مَالِكٍ، تَمَامُهُ:

وَالسَّخِ إِلَّا ذَاتَ تَوَكُّيدٍ كَلَّا نَمُرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

وَالْقَائِلُ ابْنُ الْمَوَائِقِ، انظر المصنف: 182/1.

(4) ساقط من (س).

(5) التوبة: 40.

(6) في (س): يَنْزِلُهَا.

(7) قال في المحتسب: 408/1 إذا تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه.

هل ترجمن ليالٍ قد مضين لنا [والعيش مُقلبٌ إذ ذاك أفتانا؟] (1)

بيت من البسيط ، لعبد الله بن المعتز⁽²⁾ ، والعيش منقلب: حال من ليالٍ، والرباط⁽³⁾ ذاك لأنه إشارة إلى العيش باعتبار حاله، و⁽⁴⁾أفتانا: جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء خبر⁽⁵⁾ لعنقلب، على أنه من [الأفعال]⁽⁶⁾ الناقصة كما [قال]⁽⁷⁾ الهندي⁽⁸⁾ ، وقيل حال من ضميره⁽⁹⁾ ، وقيل: من ليال⁽¹⁰⁾ .
(والتقدير: إذ ذاك كذلك)، أشير بذلك إلى حال الأفتان، والمعنى: هل ترجع لبالنا التي مضت، والعيش صائر أنواعا من الحسن والنعم، إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأنواع في الحسن.

(1) البيت لعبد الله بن المعتز في شرح شواهد المغني: 1/ 247 نقلا عن الأغاني، وشرح آيات المغني: 2/ 176، وفي الأغاني: 10/ 277 برواية العجز: والدار جامعة أزمانا أزمانا

وبلاية في رصف الباني: 350، وأمال ابن الشجري: 2/ 198، وسر صناعة الإعراب: 2/ 167.

والشاهد فيه: إذ ذاك أفتانا، حيث حذف أحد شطري الجملة، والتقدير: إذ ذاك كذلك.

(2) ساقط من (س)، ويزيادة: صفة ليالٍ، وكذا التاء.

- وابن المعتز هو: أبو العباس، عبد الله بن محمد المعتز بالله، ابن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسي،

شاعر بديع، أولع بالأدب، من مصنفاته: طبقات الشعراء، والبديع، والزهر والرياض (ت: 296هـ)

انظر الأغاني: 10/ 274، نزهة الألباء: 206، شذرات الذهب: 4/ 221، الأعلام: 4/ 118.

(3) في (س) بزيادة: اسم الإشارة في قوله: إذ.

(4) في (س) بزيادة: قوله:.

(5) في (س) بزيادة: منصوب.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): ذكر.

(8) انظر قول الهندي في مواهب الأريب: 1/ 156.

- والهندي هو: محمد بن حسن، تاج الدين الأصهباني، بهاء الدين، المعروف بالفاضل الهندي، من علماء

الشيعة الإمامية. من مصنفاته: شرح العوامل المائة للجرجاني، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، منية

الحرص على نهج شرح التلخيص (ت: 1137 هـ)

(9) انظر هدية العارفين: 2/ 318، تاريخ الأدب العربي: 10/ 297.

(10) القاتل الشمني في المصنف: 1/ 183.

(11) القاتل الدمايني في شرح المغني: 1/ 183. في (س) بإيراد ما سقط في (5) في الصفحة السابقة.

(وقال الأخطل⁽¹⁾):

كَانَتْ مَازِلُ الْأَفْرِ عَهْدَتْهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا⁽²⁾

بيت من البسيط، ضمير كانت لذيبار الشاعر، وإخوانا بمعنى: أحياء، مفعول ثانٍ لعهد، أو حال [الـأفـ بضم الهمزة- جمع آلف- بالمد- مثل: كافر، وكفار⁽³⁾]، ونحن وذاك: مبتدآن حذف خبرهما، والتقدير: عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون (أو متآخون، يدل [على الأول ذكر الآلاف وعلى الثاني ذكر الإخوان]⁽⁴⁾) (إذ ذاك كائن، ولا تكون إذ الثانية خبرا عن 'نحن' لأنه زمان، ونحن' اسم عين) ولا يكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين، ولا حالا منه، ولا صفة له لعدم الفائدة، إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يشبه العين المعنى / في حدوثها وقتا دون وقت، نحو: أَلَيْلَةٌ 1/83 الْهَلَالُ.

الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرا، نحو: أَلْيَوْمَ خَمْرٌ⁽⁵⁾، أي: شرب خمر.

الثالث: أن يكون اسم العين عاما، واسم الزمان خاصا، نحو: لَا كَوَكَبَ اللَّيْلَةُ، أو يكون اسم زمان مسؤولا به عن زمان خاص، واسم العين عاما، نحو: فِي أَيِّ لَيْلَةٍ لَيْسَ كَوَكَبٌ ذكره الرضي⁽⁶⁾.

(1) في (س) بزيادة: لقب غياث بن غوث التغلبي النصراني.

(2) البيت من البسيط، للأخطل في شرح شواهد المعنى: 248/1، وشرح أبيات المعنى: 179/2، وإسالي ابن الشجري: 200/1، وحاشية الأمير على المعنى: 78/1.

والشاهد فيه: إذ نحن إذ ذاك، فنحن وذاك مبتدآن حذف خبرهما، والتقدير: عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س): عليه ذكر الإخوان، كما يدل على الأول ذكر الآلاف.

(5) هذا قول امرئ القيس، ونجامة: وغدا أمر، قاله عندما أخبر بموت أبيه، وكان امرؤ القيس يشرب الخمر انظر: مجمع الأمثال: 609/3.

(6) في شرح الرضي على الكافية 248/1، 249 ذكر المعنيين الأولين فقط، أما المعنى الثالث فقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل: 320/1.

وبهذا تبين، أي: ما نحن فيه الآن أن يكون من قبيل الثالث، وما قيل: إنه لا مانع من أن يكون خبراً عن نحن، على أن يكون قائماً مقام مضاف محذوف وهو الخبر عنه في المعنى، والتقدير: إذ تأكلنا إذ ذاك، أي: إذ تأكلنا كائن في زمان وجود التجاوز⁽¹⁾، ليس بشيء، لأن المصنف إنما نفى كون إذ الثانية خبراً عن نفس نحن، لا عن مضاف محذوف (بل هي ظرف للخبر المقدّر، وإذ الأولى ظرف لعهدتهم، ودون إما ظرف له)، ولا محذور فيه، لأنه ظرف مكان، وإذ ظرف زمان، فيعمل فيهما بلا خلاف (أو للخبر المقدّر، أو لحال من إخواناً محذوفة، أي: متصافين دون الناس)، يعني: حذفت الحال وأقيم دون مقامها، حتى لا يرد الاعتراض بوقوع الظرف حالاً عن الجنة، ويحتاج إلى دفعه بقوله الآتي: ولا كونه اسم عين (ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال، لتأخره، كقوله:

بَيْتَةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ (... ..)

صدر بيت من [مجزوء الكامل]⁽²⁾، لكثير عزة، عجزه:

يُلَوِّحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ⁽³⁾ (... ..)

مِثْلُ- وزان حِجَة-: اسم امرأة، والموحش: المنزل الذي صار وحشاً، أي: قراً لا أنس فيه، والطلل: ما شخص من آثار الديار، والخلل- جمع خِلَة بكسر

(1) القائل الدماغي في شرح المغني: 183/1.

(2) في (س): الوافر. وهذا هو الصحيح.

(3) في (س): بزيادة: والقافية مقيدة. البيت لكثير ولم أجده في ديوانه، وفي شرح شواهد المغني: 249/1، وشرح لبيات المغني: 181/2، والخزانة: 211/3، والكتاب: 123/2، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 163/3، وشرح التصريح: 584/1، 131/2.

وبلا نسبة في شرح شذور الذهب: 49، وشرح الأشموني: 291/2، ولسان الغرب: (و.ح. ش) 239/9 وبرواية كسلي بدل لية. والشاهد فيه: موحشاً طلل، حيث نكر صاحب الحال وهو طلل لتأخره.

الحاء المعجمة فيهما-: وهي بطانة تغشى بها [أجفان السيف]⁽¹⁾ منقوشة بالذهب، وجعلها بالجيم بمعنى: الحقير، غير مناسب⁽²⁾.

(ولا) يمنع⁽³⁾ (كونه اسم عين، لأن دُونُ ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوز) من الجواز (المفهوم من الكلام). يعني قولهم: عهدتهم إخوانا، و⁽⁴⁾ كانت منازل آلاف، أي: جيران.

(وقالت الخنساء:) لقب: قماضر بنت عمرو، الشاعرة الصحابية، أم العباس بن مرداس السلمي الصحابي، الشاعر المشهور، قال السيوطي: أجمع أهل العلم بالشعر على أنه لم تكن امرأة قبلها، ولا بعدها أشعر منها⁽⁵⁾.

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا جَمِىً يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذِ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَ⁽⁶⁾

بيت من المتقارب، الجمى- بالكسر-: المننوع الذي لا يقرب منه، ويتقى: يحذر ويخاف، وعزَّ بَزَ: مثل مشهور بمعنى: من غلب سلب⁽⁷⁾.

(إذ الأولى ظرف ليتقى، أو لجمى،) لأنه بمعنى: حمي (أو ليكونوا) إن قلنا: إن لكان الناقصة مصدرا، وفيه خلاف يأتي في الباب الثالث⁽⁸⁾ (والثانية

(1) في (س): جفن السيف.

(2) قال الدمامي في شرح المعنى: 184/1: والحلل: من الأضداد، يطلق على العظيم وعلى الحقير، والمراد هنا الثاني.

ورد عليه الشمني بقوله: إن الذي يطلق على العظيم والحقير إنما هو الجليل - بالجيم المقترحة - والمعروف في البيت إنما هو بالحاء المعجمة المكسورة.

(3) في (س) بزيادة: أيضا.

(4) في (س) بزيادة: قوله:.

(5) شرح شواهد المعنى: 254/1.

(6) البيت للخنساء في ديوانها: 67، وشرح شواهد المعنى: 249/1، وشرح أبيات المعنى: 185/2، والكامل: 252/3، وحاشية الدسوقي على المعنى: 233/1.

والشاهد فيه: إذ الناس إذ ذاك، فإذا الأولى معمول ما قبلها، وإذا الثانية معمول بَزَ. ومن هنا اسم موصول لا شرط، لأن ما في حيز الشرط لا يعمل فيما قبله.

(7) انظر جمع الأمثال: 378/3.

(8) المعنى: 503/2.

ظرف لَبَزَ، ومن: مبتدأ موصول لا شرط، لأن بَزَ عامل في إِذ الثانية، ولا يعمل
والأولى: لأنه لا يعمل (ما في حَيَزَ الشرط فيما قبله عند البصريين،) [وأبضا لا
يقدم معمول الصلة على الموصول]⁽¹⁾ (وَبَزَ خبر مَنْ، والجملة خبر الناس،
والعائد إليهم) محذوف، أي: من عَزَ منهم، كقولهم: أَلَسُنْ مَتَوَانٍ بِدِرْهَمٍ، أي:
ن (ولا تكون) إِذ الأولى ظرفا لَبَزَ لأنه جزء الكلمة التي أضيفت إِذ الأولى 83/ب
[إليها]⁽²⁾، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، وفيه مانع آخر، وهو: أن
يَزَلْ عمل في إِذ الأولى مع عمله في الثانية لزم أن يعمل في الطرفين عامل واحد،
[وكانه لم يتعرض له لظهوره]⁽³⁾ (ولا) تكون (إِذ الثانية بدلا من الأولى،
[لأنها]⁽⁴⁾ إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يُتَقَبَّعُ اسم) بالبدل (حتى يكمل، ولا
تكون) إِذ الثانية (خبرا عن الناس، لأنها زمان والناس اسم عين،) والزمان لا يقع
خبرا عنه كما مر⁽⁵⁾. (وذاك: مبتدأ محذوف الخبر، أي: كائن،) كما استشهد عليه
بيت الخنساء، لأنه من شواهد حذف أحد شطري الجملة بعد إِذ (وعلى ذلك
قصر). جمع ما وقع فيه بعد إِذ اسم مفرد من المواضع، حتى تقع بعدها جملة
أضيفت إليها إِذ.

(وقد تحذف الجملة كلها للعلم،) بها، [أشار بقُدْ]⁽⁶⁾ إلى أن هذا الحذف
ليس بواجب (ويعوض عنها التنوين،) والدليل على العوضية: عدم اجتماعهما
(وتكسر الدال لالتقاء الساكنين،) الذال، والتنوين، ولم يحرك التنوين فيه كما في
مثل: (مَثَلًا الْقَوْمُ)⁽⁷⁾ لأن الأصل تحريك الأول إذا لم يكن مدة (محو: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ

(1) في (س): وفيه أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول أيضا كما سيأتي في الباب الخامس.

(2) ساقط من جميع النسخ. وفي (س) بزيادة: وهي: الناس إِذ ذاك من عز بز.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): لأن الأولى.

(5) انظر ص: 431 من هذا المبحث.

(6) في (س): وفي قُدْ إشارة.

(7) الأعراف: 177.

يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ⁽¹⁾، وزعم الأخفش: أن كُذِّ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب،) كانه جعل بناءها ناشئا عن الإضافة إلى الجملة، فلما زالت صارت معربة فجرت بالإضافة (لأن اليوم مضاف إليها⁽²⁾، ورُدَّ⁽³⁾) مذهب الأخفش (بأن بناءها) ليس لافتقارها إلى الجملة، بل (لوضعها إلى حرفين)، احترزنا بالوضع عن نحو: يَدُ وَذِمٌّ فإنهما ثلاثيان وضعا ([وبأن]⁽⁴⁾) الافتقار باق في المعنى [وإن لم يبق في اللفظ، هذا]⁽⁵⁾ على تسليم أن سبب بنائها الافتقار (كالموصول، تحذف صلته للدليل، قال⁽⁶⁾:

نَحْنُ الْأَوَّلَىٰ فَأَجْمَعُ جُمُو عَكَ ثَمَّ وَجْهَهُمُ الْيَتَا⁽⁷⁾

بيت مدرج من مجزوء الكامل المرفل، آخر صدره الواو من 'جموعك'، [لعميد بن الأبرص، يخاطب امرأ القيس]⁽⁸⁾، نحن مبتدأ، خبره: الأولى، بمعنى: الذين، والصلة محذوفة لدلالة ما بعده⁽⁹⁾.

(1) الروم: 4.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 583/2. في سورة هود - عليه السلام -: 66.

(3) في (س): بزيادة: أي:..

(4) في جميع النسخ: ولأن.

(5) في (س): لا في اللفظ، وهذا.

(6) في (س) بزيادة: عميد بن الأبرص، من فحول شعراء الجاهلية.

- وعُميد بن الأبرص هو: عُميد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، من مضر، شاعر من فحول شعراء الجاهلية، جملة ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية، له ديوان شعر (ت: 25 ق هـ) انظر طبقات الشعراء: 78، 79، الشعر والشعراء: 176، المقاصد النحوية بهامش الحزانة: 490/1، الأعلام: 188/4.

(7) البيت لعميد بن الأبرص في ديوانه: 96، وشرح شواهد المعنى: 1/258، وشرح أبيات المعنى: 193/2، والخزانة: 289/2، والمقاصد النحوية بهامش الحزانة: 490/1، ولسان العرب: (أ. و. ل. ي) 280/1. وبلا نسبة في شرح التصريح: 171/1، وحاشية الصبان: 250/1.

والشاهد في: نحن الأولى، حذف الصلة للدليل، والتقدير: نحن الذين جمعنا جموعك فاجمع أنت جموعك.

(8) ساقط من (س) لورودها في (8) من الصفحة السابقة.

(9) في (س) بزيادة: أي: نحن الذين جمعنا جموعنا، فاجمع أنت جموعك، وقدرها بقول:..

(أي: نحن الأولى عرفوا)، [الظاهر أن يقدر: نحن الذين جمعنا جموعنا فاجع أنت جموعك، وهذا إنما ينهض دليلا على الأخفش إذا كان⁽¹⁾] مع الجمهور في بناء الموصول عند حذف الصلة، وإلا فلا⁽²⁾ (وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكان المضاف إليه مذكور)، هذا على طريق التسليم أيضا (وبقوله:

نَهَيْتَكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَمِرُوا بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ⁽³⁾

بيت من الوافر، لأبي ذؤيب⁽⁴⁾، الطُّلاب: بمعنى الطلب مضاف إلى فاعله، وبِعَافِيَةٍ: حال منه، أو من مفعول نَهَيْتَكَ، والاسمية: حال ثانية، ويحتمل أن تكون ظرفا لـ⁽⁵⁾ نَهَيْتَكَ، [أي: ⁽⁶⁾ في حال عافية، والاسمية حال من التاء، هذا على أنه بالغاء، وأما إذا كان بالقاف فيتعلق بنَهَيْتَكَ⁽⁷⁾، أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك، ثم هذا رد لاستدلال الأخفش: على أن كسرة إِذْ في يُومِئذٍ إعراب،

(1) في (س): ثم كونه دليلا، مبني على أن الأخفش.

(2) في (س) بزيادة: يتنقض دليلا عليه.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد المنني: 260/1، وشرح أبيات المنني: 198/2، والحزانة: 539/6، ولسان العرب: (أ. ذ. ذ) 110/1.

وبلا نسبة في الخصائص: 154/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 29/3، 31/9، والجنى الداني: 187، ووصف الباني: 247 ورواية بعافية بدل بعافية.

والشاهد فيه: إذ صحيح، الأصل 'حيث' فحذف المضاف، وبقي الجذر عوضا عنه.

(4) في (س) بزيادة: الهذلي.

(5) في (س) بزيادة: الفعل.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: بتقدير مضاف.

وبأن ألبوم مضاف إلى [إذ⁽¹⁾]، [وحاصل الرد]⁽²⁾: أنه لو كانت الكسرة فيه للإضافة/ لم تكن إذ في البيت مكسورة لعدم الإضافة⁽³⁾.
 1/84
 (فاجاب) الأخفش (عن هذا:) الرد الأخير (بأن الأصل حيثل، ثم حذف المضاف وبقي الجر، كقراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ آءَ لَأَخِرَةً﴾)⁽⁴⁾ أي: ثواب الآخرة⁽⁵⁾ أشار به إلى أن عرض الآخرة لا يحسن.

(تشبيهه)

أضيفت إذ إلى الجملة الاسمية، [فاحتملت]⁽⁶⁾ الظرفية والتعليلية في قول

المتني:

أَمِنْ أَذْوَيارَكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ⁽⁷⁾

بيت من الكامل.

(وشرحه: أن آمن فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر) [الأخضر: آمن فعل ماض لا حرف جر]⁽⁸⁾ (كما توهم شخص ادعى الأدب) فيه إيهام (في زماننا، وأصر على ذلك)، وازديارك: نصب على أنه مفعول آمن (والازديار أبلغ من الزيارة، كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب، لأن

(1) انظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 583 .

(2) في (س): وحاصله.

(3) في (س) بزيادة: فيه.

(4) الأنفال: 67.

(5) هي قراءة ابن جبار .

(6) انظر المحتب: 1/ 397.

(7) في جميع النسخ: واحتملت.

(8) البيت للمتنبي في ديوانه: 83. وبلا نسبة في شرح أبيات المني: 2/ 204.

والشاهد فيه: إذ حيث كنت، حيث أضيفت إذ إلى الجملة الاسمية.

(8) ساقط من (س).

الانفعال للتصرف،) وكثرة المباني تدل على كثرة المعاني (والدال بدلا من التاء،
وفي: متعلقة به، لا بـأمن،) [لثلا يلزم]⁽¹⁾ تقييد الأمن بزمان الظلام، وهو خلاف
المراد، وإذا تعلقت بأزديارك أفاد تقييد الزيارة المأمونة بأنها في الظلام، وهو المراد
(لأن المعنى: أنهم [أمنوا]⁽²⁾ دائما أن تزوري في الدجى،) [أي: في الظلمة]⁽³⁾
تكونهم آمنين من زيارتها في غير الدجى من باب أولى⁽⁴⁾، والرقباء: جمع رقيب
فاعل آمن (وإذ: إما تعليل، أو ظرف مبدل من عل في الدجى، وضياء: مبتدأ،
خبره 'حيث') وجوز عكسه على المبالغة، أي: المكان تحلين فيه ضياء، أو ذو
ضياء، فإن ظرفية 'حيث' غالبية لا لازمة، ذكره الرضي⁽⁵⁾ (وابتدئ بالنكرة لتقدم
خبرها عليها ظرفا)، هذا على المشهور، فلا يعارض ما في الباب الرابع، من أنه
إنما رجب التقديم في مثل: رَجَلٌ فِي الدَّارِ لدفع توهم الصفة، لا لكونه مسوغا،
كما ظن⁽⁶⁾ (ولأنها موصوفة في المعنى، لأن من الظلام صفة لها في الأصل، فلما
قدمت عليها صارت حالا منها، ومن: للبدل، وهي متعلقة بمحذوف، وكان:
تامة، وهي فاعلها خَفَضَ بإضافة 'حيث'، والمعنى: حصل الأمن للرقباء من
زيارتك لنا في الدجى (إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت) أنت (فيه بدلا
من الظلام). فلا تتحقق الظلمة مع وجودك فيحصل الأمن من الزيارة في الظلام.

(1) في (س): لأنه لو تعلق به لزم.

(2) في جميع النسخ: آمنون.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: والدجى مقصور بمعنى الظلمة.

(5) شرح الرضي على الكافية: 183 / 3.

(6) ظنه الدماغي في شرح المغني: 186 / 1.

[مبحث: إذما]

(إذما: أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية،⁽¹⁾ إنما عده حرفاً مستقلاً لأن إذ تصير جازمة بئماً، وتخرج عن حيز الأسماء، بخلاف إذا ما [فإنها]⁽²⁾ باقية على ما كانت عليه، لا تصير جازمة بئماً، معينة للشرط، ومنهم من قال: إنها تجزم فعلين، ذكره الرضوي⁽³⁾ (وظرف) وما كافة (عند المبرد، وابن السراج، والفارسي⁽⁴⁾)، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم).

(1) قال سيبويه في الكتاب 56/3، 57: «ولا يكون الجزء في حيث، ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكألفاً».

(2) في (س): «فإن إذ مع ما».

(3) انظر شرح الرضوي على الكافية: 90/4.

(4) قال المبرد في المقتضب 347/1: «ولا يكون الجزء في إذ، ولا في حيث بغير ما لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال».

وقال ابن السراج في الأصول: 159/2 «وأما الظروف التي يجازى بها فتغنى، وأين، وأنى، وأي، وحين، وحيثما، وإذما لا يجازى بـ حيث وإذ حتى يضم إليها ما فتصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد، وانظر البهاريات: 249».

[مبحث: إذا]

(إذا على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة، أي: لوجود الشيء مكانك فجأة،
والفجأة: كسى راناه ورأى فتن قاله الهندي⁽¹⁾، وفي القاموس: فَجَأَهُ كَسَمِعَهُ،
وَتَفَعَّ، فَجَأًا وَفَجَاءَةً: هجم عليه، كَفَجَأَهُ⁽²⁾ (فتختص / بالجميل)⁽³⁾ الاسمية، 84/ب
فرقا بينها وبين الشرطية، [ولهذا أجاز]⁽⁴⁾ الأخفش نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ،
[إذا]⁽⁵⁾ الشرطية لا تقتزن بقد⁽⁶⁾ (ولا محتاج إلى جواب)، لعدم تضمنها الشرط
(ولا تقع في الابتداء)، أي: في صدر الكلام، لأنها للدلالة على ما بعدها يعقب ما
قبلها (ومعناها الحال)، باعتبار ما قبلها (لا الاستقبال)، وهذه خمسة أوجه ذكرها
للفرق بينها وبين الشرطية (لنحو: خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ، ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ
حَبَّةٌ تُسْفَى﴾⁽⁷⁾، ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾⁽⁸⁾).

وهي حرف عند الأخفش، والكوفيين⁽⁹⁾ (ويرجمه قولهم: خَرَجْتُ فَإِذَا
إِنْ زَيْدًا بِالْبَابِ - بكسر إن)، لأن إذا لو كانت فيه اسما لزم أن يعمل فيها الخبر
[بعدها]⁽¹⁰⁾، وهو غير صحيح هنا (لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)، وأما

(1) قال وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 159/ب قال الهندي هي: وجود الشيء مكانك فجأة.

(2) القاموس المحيط: (ف. ج. 1) 37/1.

(3) في (س): بالجملة.

(4) في (س): ولذا جوز.

(5) في (س): فإن.

(6) قال السيوطي في الممع 2/182: وقيل: تدخل في الفعلية المضمومة لُتَدَّ، نقل الأخفش ذلك عن العرب

نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ، وانظر البحر المحيط: 4/131.

(7) طه: 20.

(8) يونس - عليه السلام - : 21.

(9) انظر المساعد: 1/510.

(10) ساقط من (س).

تقديره: فإذا حصول زيد أنه بالباب، على أن إذا خبر مبتدا محذوف، وإن وما بعدها مفسرة له، دالة عليه، فتكلف، [مثل جعل]⁽¹⁾ عاملها معنى الكلام الذي فيه إن، كما نقل عن الشلوين، وإنما قال: بكسر إن لأنها لو كانت مفتوحة لكانت مع صلتها مبتدا [والخبر]⁽²⁾ المقدر عاملا في إذا، فلا يكون مرجحا لحرفيتها⁽³⁾ (وظرف مكان عند المبرد)، وهو مذهب أبي علي، وأبي الفتح، ونسب إلى سيبويه (وظرف زمان عند الزجاج)، وهو مذهب الرياشي، وظاهر كلام سيبويه، ونسب إلى المبرد أيضا (واختار الأول: ابن مالك)، والشلوين في أحد قوله (والثاني: ابن عصفور، والثالث: الزمخشري)، وابن طاهر، وابن خروف⁽⁴⁾.

(وزعم) الزمخشري (أن عاملها فعل مقدر التقدير مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾⁽⁵⁾ الآية، [إن]⁽⁶⁾) ثم إذا دعاكم فاجأتكم الخروج في ذلك الوقت، فيه: أنه قال في تفسيره: وإذا للمفاجأة،

(1) في (س): لجعل.

(2) في (س): وغيره.

(3) في (س) زيادة: لقوله:.

(4) قال أبو حيان في الارتشاف 240/2: وتأتي إذا للمفاجأة، وهي ظرف زمان في مذهب الرياشي، والزجاج، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبو علي، فإذا قلت: أَخْرَجْتُ فَبِإِذَا زَيْدًا، فالتقدير: خرجت فالزمان حضور زيد، وهي ظرف مكان في مذهب الفارسي، وأبي الفتح، وأبي بكر بن الحياض، وغزي إلى سيبويه، وغزي إلى المبرد القولان. وانظر الكتاب: 234/4، والمساعد: 511/1، والجنس الداني: 374، 375، والمجم: 182/2، 183، والبحر المحيط: 131/4، وفي شرح التسهيل 214/2 قال ابن مالك: «وروي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي...» وانظر التسهيل: 93.

وفي المفصل: 211 قال الزمخشري: «ومنها إذا لما مضى من الدهر، وإذا لما يستقبل منه».

- والرياشي هو: أبو الفضل، العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، لغوي، وأروية، عارف بأيام العرب، قرأ على المازني النحو، وقرأ المازني عليه اللغة. من مصنفاته: كتاب الحيل والأبل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب (ت: 257 هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 164، بنية الوعاة: 27/2، شذرات الذهب: 136/2، الأعلام: 264/3.

(5) الروم: 25.

(6) زيادة من المعنى.

أي: ثم فاجأتهم وقت كونكم بشراً⁽¹⁾، ولعل المصنف أخذه من تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعِصِيَّتُهُمْ يَخِيلُ إِلَيْهِ﴾⁽²⁾، فإنه قال فيه: يُقال في إذا: هذه إذا المفاجأة، والتحقيق: أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصباً لها وجملة تضاف إليها، خُصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً، وهو فعل المفاجأة، فتقدير قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعِصِيَّتُهُمْ﴾: ففاجأ موسى وقت تحليلهم سعي جالهم وعصيتهم⁽³⁾، فإن [ذلك]⁽⁴⁾ يتأدى على أن إذا ظرف زمان باقية على ظرفيتها، وإلا فلا تكون طالبة ناصباً لها، ولا جملة تضاف إليها، إذ لا يضاف إلى الجملة إلا ظرف زمان، ونحيث، ولهذا⁽⁵⁾ اعترض عليه أبو حيان: بأن كون إذا النجائية ظرف زمان قول مرجوح، وهو مذهب الرياشي⁽⁶⁾، [فد]⁽⁷⁾ سقط ما قيل: إن ظاهر كل من الموضعين أنه جعلها اسم زمان مجرداً عن الظرفية، مفعولاً به لفعل المفاجأة، ولم أر في الكشف شيئاً مما ذكره المصنف، ولعله عثر عليه في محل آخر⁽⁸⁾، وظهر⁽⁹⁾ وجه قوله: (ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ، أو المقدر في نحو: فَإِذَا الْأَسَدُ [أي: ⁽¹⁰⁾خَاضِرٌ]) [فإن]⁽¹¹⁾ هذا على تقدير أن تكون إذا ظرف زمان/ (وإن قلوت أنها الخبر المقدم، والأسد: المبتدأ المؤخر (فعاملها مستقر، أو أستقر). يعني: بالنظر إلى المثال، فلا يلزم أن تلي إذا الفعل إذا قدر في نحو: ﴿إِذَا لَهُمْ

1/85

(1) قاله في الكشف: 505/3 في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بُشْرٌ تَشْتَرُونَ﴾.

(2) طه: 66.

(3) الكشف: 154/3.

(4) في (س): ظاهره.

(5) في (س): ولذا.

(6) البحر المحيط: 259/6.

(7) في (س): ولا حاجة لما قيل: إنها ظرفية في الأصل، وإن خرجت هنا وجعلت مفعولاً به لفجأ فيها.

(8) الفاعل الدماشي في شرح المفني: 187/1. وفي الهامش: وفيه لا يلزم ذلك لجواز أن تكون إذا ظرفاً لفعل

المفاجأة، بناء على أنه منزل منزلة اللام.

(9) في (س): بزيادة: أيضاً.

(10) ساقط من (ط).

(11) ساقط من (س).

مَكْرٌ⁽¹⁾، على أن المصنف قدره في الباب الثالث مؤخرًا⁽²⁾، ومن قال: فيه نظر، بل الوجه أن يقدر العامل اسم فاعل، فقد زعم أنه على إطلاقه، ثم هذا الحذف قليل⁽³⁾.

(و) [لهذا]⁽⁴⁾ (لم يقع الخبر معها إلا في التنزيل إلا مصرحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْفَى﴾⁽⁵⁾)، ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾⁽⁶⁾، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾⁽⁷⁾، ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾⁽⁸⁾.

وإذا قيل: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ صَح كونها عند المبرد خبراً، أي: فبالحاضرة الأسد» قال الرضي: «وما ذهب إليه المبرد لا يطرد في جميع مواضع إذا المفاجأة، إذ لا معنى لقولك: قَبَالَمَكَانِ السَّبْعِ بِالْبَابِ في تأويل [قولهم]⁽⁹⁾: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ بِالْبَابِ⁽¹⁰⁾»، وأجيب: بأن ألباب بدل من بالمكان⁽¹¹⁾، [وقيل: يحتمل الحال]⁽¹²⁾ (ولم يصح) كونها خبراً (عند الزجاج لأن الزمان لا يغير به عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يغير به ولا عنه⁽¹³⁾)، فإن قلت: «خَرَجْتُ (فَإِذَا الْقِتَالُ، صحت خبريتها عند الأخفش). أما عند المبرد فظاهر، وأما عند الزجاج فلأن أَلْقَتَالُ ليس بجثة.

(1) يونس - عليه السلام - : 21.

(2) انظر مغني اللبيب: 519/2.

(3) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: 161/ب.

(4) في (س): ولذا.

(5) ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ. طه: 20.

(6) يس: 29.

(7) الأعراف: 108.

(8) النازعات: 14.

(9) ساقط من (س).

(10) انظر شرح الرضي على الكافية: 273/1.

(11) الجيب الدمامي في شرح المغني: 187/1.

(12) ساقط من (س). والقائل عصام الدين في شرح الكافية: 77.

(13) انظر شرح الرضي على الكافية: 273/1.

(ونقول: 'خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ، أَوْ جَالِسًا فَالرفع على الخبرية، وإِذَا نصب به)، على الظرفية⁽¹⁾ (والنصب على الحالية)، من زَيْدٍ، [فإنه]⁽²⁾ فاعل معنى، [وإن كان]⁽³⁾ مبتدأ (والخبر إِذَا) المفاجأة (إن قيل: بأنها مكان، وإلّا) أي: وإن لم يقل [به، بل قيل: بأنها]⁽⁴⁾ زمان (فهو) أي: الخبر (محذوف). فيكون 'جَالِسًا' حال من المستتر فيه، ولما استشعر السّوال بأنه: هل يجوز كون إِذَا في⁽⁵⁾ المثال خبرا بالتأويل على رأي الزجاج أم لا؟، أجاب بقوله: (نعم يجوز أن تقدرها) أنت (خبرا عن الجئة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف، كأن تقدر في نحو: 'خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ: فَإِذَا حضور الأسد). فلا [يلزم أن يكون]⁽⁶⁾ الزمان خبرا عن الجئة، [كما لا يلزم إذا تعلق إِذَا بالخبر المقدر خاصا من نحو: 'واقف كما قيل، وفيه بحث]⁽⁷⁾.

(مسألة:)

وتسمى بـ'الزنبورية' (قالت العرب: قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعُقْرَبَ أَشَدُّ لُسْعَةً مِنْ الزُّبُورِ فَإِذَا هُوَ هَيَّ، وقالوا أيضا: فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا، وهذا الوجه الذي أنكره سيويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيويه قَدِمَ على البرامكة،) جمع برمكي، نسبة إلى برمك جد يحيى بن خالد، كان مجوسيا يخدم النوبهار معبد المجوس بمدينة بلخ، وقدم على هشام بن عبد الملك فأسلم على يديه، [و]⁽⁸⁾ لما انتقلت الخلافة إلى السفاح - أول خلفاء بني العباس - قَلَدَ وزارته خالد بن برمك،

(1) في (س) بزيادة: بتقدير قِي.

(2) في (س): الذي هو.

(3) في (س): لكونه.

(4) في (س): بأنها مكان، بل.

(5) في (س) بزيادة: هذا.

(6) في (س): فلا يكون من قبيل كون.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): ثم.

وهو أول من اتخذ وزيراً⁽¹⁾ (فغزم يحيى بن خالد) وزير هارون الرشيد الذي قيل في حقه:

سَأَلْتُ النَّدَى هَلْ أَنْتَ حُرٌّ فَقَالَ: لَا وَلَكِنِّي عَبْدٌ لِيَحْيَى / بَنُ خَالِدٍ⁸⁵
فَقُلْتُ: اشْتِرَاءٌ؟ قَالَ: لَا بَلْ وَرِاثَةٌ ثَوَارِيئِي عَنِ الْإِدْبِ بَعْدَ الْإِدْبِ⁽²⁾

(على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيوبه تقدّم إليه الفراء، وخلف)، [أبو عرز]⁽³⁾ الملقب بالأحر، سلك الأصمعي طريقه حتى قيل: هو معلم الأصمعي، وكان الأخفش يقول: لم ندرك أحداً أعلم بالشعر منهما، مات سنة إحدى وثمانين ومائة⁽⁴⁾ (فسأله خلف عن مسألة، فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يحميه، و) هو (يقول له: أخطأت، فقال

⁽¹⁾ انظر ترجمة يحيى بن خالد في مرآة الجنان: 327/1، وفيات الأعيان: 218/6، شذرات الذهب: 327/1، الأعلام: 144/8.

- والسفاح هو: أبو العباس، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن، ابن العباس بن عبد المطلب، أول خلفاء الدولة العباسية، وأحد الجبابرة الدعاة من ملوك العرب، يوصف بالفصاحة، والعلم، والأدب، وأول من أحدث الوزارة في الإسلام (ت: 136 هـ).

انظر مرآة الجنان: 223/1، شذرات الذهب: 195/1 - 196، الأعلام: 116/4.

- بلغ: نسبة إلى بلد من بلاد خراسان فتحها لأحف بن قيس، انظر الباب في تهذيب الأنساب: 123/1. البيت من الوافر، للعتابي في شذرات الذهب: 327/1 وبرواية:

سألت الندى والجود حوران أئتما فقالا: كلانا عبد يحيى بن خالد
فقلت: شراء ذلك الملك، قال: لا ولكن إرثا والدا بعد والد

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ قول الأخفش في البقية: 554/1، ومن قال: معلم الصبيان هو معمر بن المنش، انظر الأعلام: 310/2.

- صاحب هذه القصة هو: علي بن الحسن، المعروف بالأحر، مؤدب المأمون العباسي، وشيخ النحاة في عصره، أخذ العربية عن الكاشي، كان قوي الذاكرة يحفظ أربعين ألف بيت من شواهد النحو. صنف: تفتن البلغاء، والتصريف. (ت: 194 هـ).

انظر نزعة الألباء: 89، البلغة في أئمة أهل النحو واللغة: 213، وفيهما الحسن بن مبارك، بغية الوعاة: 198/2، 199، الأعلام: 271/4.

- أما أبو عرز فهو: خلف بن حبان، المعروف بالأحر، راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة من تصانيفه: ديوان شعر، كتاب نجيل العرب، مقدمة في النحو (ت: 180 هـ).

انظر الشعر والشعراء: 571، سمط اللالي: 412، بغية الوعاة: 554/1، الأعلام: 310/2.

[له⁽¹⁾ سيويه: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفراء فقال [له⁽²⁾]: إن في هذا الرجل) يعني: خلف (جِدَّةٌ وَعَجَلَةٌ، ولكن ما تقول فيمن قال: هَؤُلَاءِ أَبُونُ وَ مَرَزَتُ بِأَيِّنْ كيف تقول على مثال ذلك من وَأَيَّتْ أو أَوَيْتْ، فأجابه، فقال: أعد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي فقال له) أي: لسيويه [الكسائي⁽³⁾]: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيويه: سَلْ أَنْتَ، فسأله عن هذا المثال، فقال سيويه: قَبِلْذَا هُوَ هَيَّ، ولا يجوز النصب، لأن إذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها (وسأله عن أمثال ذلك، نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ الْقَائِمُ، أو الْقَائِمُ؟ فقال [له⁽⁴⁾]: كل ذلك بالرفع، فقال له الكسائي: العرب ترفع كل ذلك [وتنصب⁽⁵⁾]، قال الرضي: [قال الكسائي⁽⁶⁾]: لا يجوز إلا إِيَّاهَا⁽⁷⁾، [قبل: الأصواب ما حكاه المصنف⁽⁸⁾]: لو أنكر الرفع لكان⁽⁹⁾ بسبيل من أن ينخطئه في الحال بما ورد في القرآن⁽¹⁰⁾ (فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما،) البصرة والكوفة (فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب يبابك، قد سمع منهم أهل البلدين،) قال السيوطي⁽¹¹⁾: لا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين، وأما بغداد فمدينة ملك ليست بمدينة علم، وما فيها من العلم فمقول إليها، ومجلوب للخلفاء وأتباعهم⁽¹²⁾ (فَيَحْضَرُونَ، وَيُسْأَلُونَ، فقال يحيى وجعفر: أَلْصَقْتُ، فَأَحْضَرُوا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيويه،) أي: انتقل من كون إلى

(1) ساقط من (س).

(2) =====

(3) =====

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): وتنصب.

(6) في (س): إن الكسائي قال:.

(7) شرح الرضي على الكافية: 194/3.

(8) في (س): واستصوب ما حكاه المصنف: بأن الكسائي.

(9) في (س) بزيادة: سيويه.

(10) القائل الدماغي في شرح المغني: 189/1.

(11) في (س) بزيادة: في المزهر.

(12) المزهر: 354/2.

كون إلى كون، وهو أَسْفَعْلُ من الكون، بدليل أَسْتَكَانَهُ، وجوز الزخشمري أن يكون أَفْقَعْلُ من السكون، أُنْبِيعَتْ فَتَحَتْهُ، كما في مُتَزَّاحٍ⁽¹⁾، ورده أبو حيان: بأنه لا يكون في تصاريف الكلمة، ألا ترى: أن من أُنْبِيعَ في قوله:

... ذُمُّ الرُّجَالِ بِمُتَزَّاحٍ⁽²⁾

... ..

لا يقول: انتزاح، ينتزيع، فهو منتزيع؟ وأنت تقول: اسْتَكَانَ، يَسْتَكِين، فهو مُسْتَكِينٌ⁽³⁾، قال [الزجاج]⁽⁴⁾: فلما استكان أقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير إنه قد وفد إليك من بلدة مُؤَمَّلَا/ فَإِنْ رَأَيْتَ الْآ تَرْدَهُ خَائِبًا⁽⁵⁾ (فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم)، ولا يبعد أن يكون ذلك الفعل الشنيع سببا للذة البرامكة ونكبتهم من العزل، والحبس، والقتل، وهكذا ديدن الفراعنة في كل عصر يرجحون من انتسب إليهم، وإن علموا رجحان الغير (فخرج إلى فارس)، اسم بلدة⁽⁶⁾ (فأقام بها حتى مات)، سنة ثمانين ومائة (ولم يَعدْ إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد أُرْشُوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم) إنما (قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وأن سيويه قال ليحيى: مُرَّهْمُ أَنْ يَنْطَقُوا بِذَلِكَ، فَإِنْ أَلْبَسْتَهُمْ لَا تَطُوعَ بِهِ، ولقد أحسن الإمام

(1) الكشاف: 259/3، عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا لِزَيْبِهِمْ وَمَا يَنْتَفِرُونَ﴾ المومنون: 76.

(2) بعض بيت من الوافر، لإبراهيم بن هرمة، وقامه:

وَأَنْتَ بَيْنَ الْخَوَالِئِ حِينَ لُرْنِي وَبَيْنَ ذُمِّ الرُّجَالِ بِمُتَزَّاحٍ

في الخصائص: 348/2، ولسان العرب: (ن. ز. ح) 516/8. وبلا نسبة في الخزائن: 348/2، والإنصاف:

45/2، وأسرار العربية: 44، وشرح شواهد الشافعية: 25 برواية حيث بدل حين.

(3) انظر البحر المحيط: 416/6.

(4) في (ح) و(س): الزجاجي.

(5) انظر مجالس العلماء للزجاجي: 10.

(6) وهي مملكة تشتمل على عدة مدن، ودار مملكتها شيران. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 125/2.

الأديب أبو الحسن، حازم بن محمد الأنصاري [الْقَرَطَاجِيُّ]⁽¹⁾ من قرطاجنة
أندلس، نزل بتونس، ومات سنة أربع وثمانين وستمائة⁽²⁾ (إذ قال في منظومته)
من بحر البسيط (في النحو) مدح بها الملك المنصور صاحب أفريقية⁽³⁾ (حاكيا هذه
الرائعة والمسألة): مطلعها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُغْلِي قَدَرٍ مَنْ عَلِمَا وَجَاعِلِ الْعَقْلَ فِي سَبِيلِ الْهُدَى عَلِمَا

ومنها في المديح:

أدام قول: نعم حتى إذا طردت نعماء من غير وعد لم يقل: نعماء
(وَالْعَرَبُ قَدْ تُخْلِفُ الْأَخْبَارَ بَعْدَ إِذَا إِذَا عَنَتِ فَجَاءَ الْأَمْرُ الَّذِي دَهَمَا)

العرب- بضم فسكون- كالعرب- بفتحين- خلاف العجم، وعنت:
قصدت، والفجأة: البغطة وزنا ومعنى، ودهم: كَعَلِمَ بمعنى: بغت، وألفه
للإطلاق.

(وَرَيْمًا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ إِذَا [وَرَيْمًا]⁽⁴⁾ رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا رَيْمًا)

مفعول نصبوا محذوف، أي: اسما، وبعد: ظرف له، ومأ في بعد مأ
مصدرية.

(1) ساقط من (س).

(2) انظر ترجمة القرطاجي في: البلغة في أئمة أهل النحو واللغة: 105، بغية الوعاة: 1/ 491، 492، شذرات
الذهب: 387/5، 388، الأعلام: 159/2.

(3) هو أبو عبد الله محمد بن الأمير أبي زكرياء، يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص الهاتمي، من ملوك الدولة
الحفصية بتونس، وأول من ضرب نقود النحاس بأفريقية (ت: 675 هـ)

انظر شذرات الذهب: 349/5، الأعلام: 138/7.

(4) في (س): ويعدما.

(فَإِنْ تَوَالَى ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا وَجْهَ الْحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَمًا)

الفاء: فصيحة، والباء: سببية متعلقة بأكتسى، وغمما: مفعوله، ومن إشكاله: حال منه، وأريد بالحقيقة: الحق في كون الضميرين مرفوعين، أو الأول مرفوعا، والثاني: منصوبا، والغمم: سيلان الشعر حتى تضيف الجبهة والقفا، [شبهه]⁽¹⁾ وجه الحقيقة بصورة لها غمم، استعارة بالكناية، فإثبات الغمم تخييل، وذكر الوجه لإبهام، واكتسى: ترشيح، أو شبه الحقيقة بصورة حسنة استعارة بالكناية، فإثبات الوجه تخييل، وذكر الغمم ترشيح.

(لِذَاكَ أُعِيَتْ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ أَهْدَتْ إِلَى سَيِّئِيهِ الْحَتَفِ وَالْغَمَمَا)

لذلك أي: لأجل الإشكال، وأعيت: صعبت⁽²⁾، والمسألة: ما يبرهن عليه في العلم، وأهدت: انحفت، استعير هنا لما يقضي حزن المهدي إليه على سبيل التلميح، والحتف: الموت، قيل: إن هذه الواقعة كانت/ سبب علة سيئويه التي 86/ مات بها⁽³⁾، والمعنى: لهذا الإشكال صعبت على أفهام العلماء مسألة معروفة أشار إليها بقوله:

(قَدْ كَانَتْ الْعُقْرُبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسَبَهَا قَدْماً أَشَدُّ مِنْ الزُّبُورِ وَقَعَ حُمَا)

العرجاء: تأنيث الأعوج، صفة العقرب، وقدا [- بكسر فسكون-]⁽⁴⁾ صفة زمان محذوف، وأشد: مفعول ثانٍ لأحسب، ووقع: تميز من أشد، ونحى: كغلى، جمع نحمة وهي: سم العقرب.

(1) في (س): تشبيه.

(2) في (س) بزيادة: وعلیٰ يتعلّق به.

(3) قال اللسوقي في حاشيته على المغني 1/ 243: قيل: إن سبب علة التي مات منها هذه الواقعة، كما أشار له حازم.

(4) في (س): وزان جلم.

(وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ إِذَا هُوَ هِيَ أَوْ هَلْ إِذَا هُوَ إِيَّاهَا قَدْ اخْتَصَمَا)

في: متعلقة بأختصاصاً، وعلى بمعنى: عن متعلقة بالجواب، والضمير للمسألة، وعمل هل إذا هو هي نصب على الحال من الجواب، أي: مقولا فيه كذا وكذا، وتسكين ياء هي للوزن، وألف أختصاصاً للإطلاق إن بنيه للمفعول على أن نائب الفاعل ضمير مصدره، وإلا فللتثنية على أن فاعله [ضمير⁽¹⁾ سيويه، والكسائي].

(وَخَطَأَ ابْنُ زِيَادٍ وَابْنُ حَمْرَةَ فِي مَا قَالَ فِيهَا أَبَا بَشْرٍ، وَقَدْ ظَلِمَا)

خطأ: من التخطئة، فاعله ابن زياد، ومفعوله: أبا بشر، وفاعل قال: ضمير أبا بشر لتقدمه رتبة.

(وَغَاظَ عُمَرُوهُ عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمًا)

الغيظ: غضب كامن للعاجز، وفي⁽²⁾: متعلقة به، [وضمير حكومته، وليته، ولم يكن لـعلي، و]⁽³⁾ ضمير في أمره لـعمر، وفي: متعلقة بحكماً.

(كَفَيْظَ عُمَرُو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمًا)

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: حكومته.

(3) في (س): والضمير لـعلي، وكذا ضمير كَيْتَهُ، ولم يكن له، أما.

هذا عكس ما قبله، والكاف: صفة مصدر، أي: غيظا مثل غيظ عمرو،
ويا: حرف النداء والمنادى محذوف، أي: يا قوم ليت عمرو بن العاص⁽¹⁾ لم يكن
حكما في أمر علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

(وَنَجَّعَ ابْنُ زَيْادٍ كُلَّ مُتَّخِبٍ مِنْ أَهْلِهِ إِذَا غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا)

فَجَّعَ: من التفجيع بمعنى: أوجع، فاعله: ابن زياد، مفعوله: كل متخِب،
وهو: الباكي أشد البكاء، ومن أهله: صفة متخِب⁽²⁾، ودما: جمع دم، قصر
للوَزن، فاعل يَغِيضُ.

(كَفَجَّعَ ابْنُ زَيْادٍ كُلَّ مُتَّخِبٍ مِنْ أَهْلِهِ إِذَا غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا)

هذا عكس ما قبله أيضا، [لكن]⁽³⁾ دَمًا هنا مفرد، كما أنه في الأول جمع،
أو بالعكس دفعا للإيطاء، وهو تمييز مثل: نُصِيبَ الْقَرْسُ عَرَقًا، والمعنى: فجع
الفراء مثل تفجيع عبيد الله بن زياد⁽⁴⁾، كل متخِب: باك من أهل علي - رضي
الله عنه -، إذا غدا: يغيظ ذلك المتخِب من جهة الدم.

(وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْفَاسُ بَاكِئَةً فِي كُلِّ طَرَسٍ كَذَمَعٍ سَحٍّ وَالسَّجْمَا)

(1) هو: أبو عبد الله، عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، فاتح مصر، وأحد عظماء العرب ودهائنهم،
وأولي الرأي والحرب والمكيدة فيهم (ت: 43 هـ)

انظر مرة الجنان: 97/1، الإصابة: 5/3، شذرات الذهب: 53/1، الأعلام: 79/5.

(2) في (ج) و(س) بزيادة: والضمير لعمرو الأول، وأذ ظرف فجع، واسم غدا: ضمير كل، ويفيض: خبره،
ومنه: يتعلق به بتقدير المضاف، أي: من عين كل متخِب.

(3) ساقط من (س).

(4) هو: ضبيد الله بن زياد بن أبيه، وال فاتح، من الشجعان، خطيب، وكان خصومه يدعونه ابن مُرجانة، وهي
اسم (ت: 67 هـ). انظر تاريخ الطبري: 479/3، الأعلام: 193/4.

الأنفاس جمع نَفَسٌ - بكسر النون، وسكون الفاء - وهو: المداد، والطرس: الورق، وكدمع، أي: بكاء مثل بكاء دمع، وجملة نَسَحَ أي: سال، صفة دمع، وانسجم أي: انصب، والألف للإشباع، ومقتضى الترقى تقديمه، لكنه أخرج للقافية.

(وَلَيْسَ يَخْلُو أَمْرٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِيمٍ لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَّا أَضِيمًا)

اسم ليس: ضمير الشأن، أو أمرؤ على التنازع، والتنافس: الرغبة، وفي يتعلق به.

(وَالْغَيْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِثْنَةً عَلِمَتْ وَأَبْرَحُ النَّاسِ / شَجَوْنَا عَالِمٌ هُفِيمًا)^{1/87}

الغين: الخدع والمكر، مبتدأ [خبره]⁽¹⁾ أشجى: اسم تفضيل من شجاه يشجوه إذا أحزنه⁽²⁾، والحنة: البلية، وأبرح بمعنى: أشد مبتدأ، خبره: عالم. (وقوله: وَرَبَّمَا نَصَبُوا [الخ]⁽³⁾، أي: ربما نصبوا على الحال) أشار إلى أن الباء بمعنى 'على'، ويجوز أن تكون سببية بسبب إرادة الحال (بعد أن رفعوا [ما]⁽⁴⁾) بعد إذا على الابتداء، فيقولون: فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا. وقوله: رَبَّمَا في آخر البيت بالتخفيف توكيد لرَبَّمَا في أوله بالتشديد. على أنهما للتقليل.

(وَعُمَمًا في آخر البيت الثالث - بفتح الغين - كناية عن الإشكال والخفاء)، وهذا لا يتنافى كونه ترشيحا باقيا على حقيقته، إذ لا منافاة بين الكناية،

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: خبر المبتدأ.

(3) في جميع النسخ: البيت.

(4) ساقط من جميع النسخ.

وإرادة المعنى الحقيقي، وقيل: أراد بها غير الاصطلاحية، وهو التعبير عن المقصود بوجه خفي، فتشمل الحقيقة أيضاً⁽¹⁾ (وَعَمَّاً في آخر [البيت]⁽²⁾ الرابع بضمها جمع غَمَّة). وهي الكربة والحزن.

(وابن زياد هو: الفراء، واسمه يحيى،) كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين (وابن حزم [هو]⁽³⁾: الكسائي، واسمه علي)، وأبو (بشر: سيبويه، واسمه: عمرو)، بن عثمان بن قنبر، لقب به لكامل رغبته بالفتح، بحيث لو رآه صدر منه صوت وبة، أو لأن وجنتيه كانت كأنهما تفاعتان (وآلف ظلماً للثنية) عائد إلى ابن زياد، وابن حزم (إن بيته للفاعل، وللإطلاق إن بيته للمفعول)، ونائب الفاعل ضمير مصدره (وعمرو وعلى الأولان، سيبويه، والكسائي، والآخران: ابن العاص، وابن أبي طالب - رضي الله عنهما -)، ومن قصتهما: أنه لما خاف أهل الشام في وقعة صفين⁽⁴⁾ رفعوا المصاحف على الرماح بإشارة عمرو بن العاص، ودعوا للتحكيم، فأجاب علي - رضي الله عنه -، فاجتمع له أبو موسى الأشعري⁽⁵⁾ من طرفه، وعمرو من طرف معاوية بدومة الجندل⁽⁶⁾، وخدعه فقال: تكلم قلبي فأنت أفضل مني، فقال: أرى أن تخلع عليا ومعاوية وتختار رجلاً للخلافة، فقال عمرو: هذا الرأي، فلما خرجا وتكلم أبو موسى،

(1) الفائل وحبي زادة في مواهب الأريب: 1/164.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) = = = = =

(4) هو موضع بقرب الرقة على شواطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس، وكانت هذه الموقعة بين علي - رضي الله عنه، ومعاوية بن أبي سفيان. انظر معجم البلدان: 3/414.

(5) هو: أبو موسى، عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب، المعروف بأبي موسى الأشعري، صحابي مقرئ، من الشجعان الولاة الفاعلين (ت: 44 هـ).

انظر غاية النهاية: 1/442، الإصابة: 2/481، شذرات الذهب: 1/53، 54، الأعلام: 4/114.

(6) موضع بين الشام والعراق على سبع مراحل من دمشق. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/360، وللب الألباب في تهذيب الأنساب: 175.

وحكم بخلعهما، قام عمرو فقال: أما بعد، فإن أبا موسى قد خلع عليا كما سمعتم، وقد وافقته على خلع علي ووليت معاوية، فسار أهل الشام، ورجع أصحاب علي إلى الكوفة (وحكما الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دفعا للإيطاء)، [وهو تكرير القافيتين لفظا ومعنى]⁽¹⁾، وهذا عيب إذا كان بينهما أقل من سبعة أبيات⁽²⁾ (وزياد الأول: والد الفراء، والثاني: زياد بن أبيه⁽³⁾)، إنما قيل كذا لعدم تعين اسم/ أبيه (وابنه) أي: ابن زياد (المشار إليه) بقوله: كفجة ابن زياد (هو: ابن مُرْجَانَةَ، المُرْسَل في قتلة الحسين [- رضي الله عنه-])، وهو يومئذ أمير الكوفة ليزيد، واسمه: عبيد الله (وأضيم كَغَضِبَ وزنا ومعنى، وإعجام الضاد، والوصف منه أضيم كَغَرِحَ)، قيل: أضيم بمعنى: حسد، أو حقد أيضا بالوصف منهما كالأول، فإن جعلته من الحسد كان تأكيدا لفظيا لحاسد، ومن الحقد كان صفة⁽⁴⁾، وأما أضيم في القافية فهو قُعل يمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة، يعني: منيا للفاعل مسندا إلى ضمير الحاسد، أو للمفعول مسندا إلى ضمير المصدر، والألف للإطلاق (وهُضِرَ للمفعول، أي: لم يوف حقه) بنصب الحق على أن نائب الفاعل ضمير العالم، وبرفعه على أنه النائب.

(وأما سؤال الفراء فجوابه: أن أِبُونُ جمع أب، وأبٌ قُعلٌ، بفتحتين، وأصله: أِبُونُ) فحذفت لامة نسيا منسيا اعتباطا، فلهذا يجمع جمع سلامة (فإذا بنينا مثله) باعتبار أصله (من أَوَى)، مهموز الفاء (أو من أَوَى)، مهموز العين (قلنا: أَوَى كَغَوَى، أو قلنا: أَوَى كَغَوَى أيضا، ثم نجمعه) أي: أحدهما (بالواو والنون، فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى، وتبقى الفتحة دليلا عليها

(1) في (س): الذي هو إعادة كلمة الروي لمعناها.

(2) انظر الوافي في العروض والقوافي: 217 - 219.

(3) هو: زياد بن أبيه، أمير من الدهاة الفالحين الولاة، أول من ضرب الدينار والدرهم، ونقش عليها اسم الله (ت: 53 هـ) انظر مرآة الجنان: 102/1، شذرات الذهب: 59/1، الأعلام: 53/3.

(4) القائل الدمايني في شرح المغني: 193/1.

فَقُول: أَوْوْنُ، أَوْ وَأَوْنُ⁽¹⁾، وَأَوْنُ، أَوْ وَأَوْنُ جراً ونصباً، كما تقول في جمع عصاً وقفاً اسم رجل) بدل من عصاً وقفاً بالتأويل، والأظهر اسم رجل (عَصَوْنٌ وَقَوْنٌ، وَعَصَيْنٌ وَقَوَيْنٌ، وليس هذا مما يخفى على سيبويه، ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: [بكر بن محمد، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين]⁽²⁾ (دخلت بغداد فالتقيت على مسائل، فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم، انتهى⁽³⁾. وهكذا اتفق لسيبويه [-رحمه الله تعالى-]⁽⁴⁾ فإن أصل أبٍ عنده أبو⁽⁵⁾، وعند الفراء بسكونها، كما قيل⁽⁶⁾.

(وأما سؤال الكسائي، فجوابه: ما [قاله]⁽⁷⁾ سيبويه [وهو]: فَإِذَا هُوَ هِيَ هذا هو وجه الكلام، مثل ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾⁽⁹⁾، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾⁽¹⁰⁾، وأما فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا [إن ثبت]⁽¹¹⁾ فخارج عن القياس [هذا]⁽¹²⁾ جواب إِمَّا، وجواب إِنْ محذوف، أي: فلا يعتد به لندرته، والجملة الشرطية معترضة بين إِمَّا وجوابها، وقيل: إن هذه وصية فلا تحتاج لجواب⁽¹³⁾، وفيه ما مضى (واستعمل الفصحاء كالجزم) أي: خروجاً مثل خروج الجزم (بكن، والنصب بلم، والجزم بكعل، وسيبويه، وأصحابه)⁽¹⁴⁾ لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به.

(1) في (س) بزيادة: رفا.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر قول المازني في مواهب الأريب: ل 166/ب، 1/167.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س) بزيادة: يفتح الباء.

(6) انظر الكتاب: 412/3. وقال أبو حيان في الارتشاف: 418/1 ووزن أبٍ وأخٍ وحمٌ فقل، وعند الفراء فقل.

(7) في جميع النسخ: قال.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) الأعراف: 108، الشعراء: 33.

(10) طه: 20.

(11) ساقط من (ج) و(ظ).

(12) ساقط من (س).

(13) القائل الشمي في المتصف: 1/193.

(14) ساقط من (ج) و(ظ).

وقد ذكر في توجيهه أمور:

أحدها: لأبي بكر بن الخياط، محمد بن أحمد السمرقندي، قدم بغداد، وناظر الزجاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي، مات/ سنة عشرين وثلاثمائة⁽¹⁾ 1/88 (وهو أن إذا ظرف فيه معنى وجدت، ورأيت فجاز له أن ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورأيت)⁽²⁾، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده، [انتهى]⁽³⁾.

وهذا خطأ، لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، قيل: المراد بالمعاني هنا الألفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل، وليست اسمية حتى يطابق قول ابن الخياط⁽⁴⁾ (وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على رُغْبِهِ إلى فاعل، وإلى مفعول آخر)، [لأنه فعل]⁽⁵⁾ لا بد له من فاعل، وأنه [حيث]⁽⁶⁾ متعد إلى مفعولين، ولم يذكر هنا إلا واحد، وبهذا ظهر الجواب: بأن الحاجة غير داعية إليهما، وأن كلا من وجد ورأى يكون متعديا لواحد⁽⁷⁾ (فكان حقها أن تنصب ما يليها). من الضمير، مع أنه لم يرد في التنزيل إلا مرفوعا. (والثاني: [من الأمور]⁽⁸⁾ (أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك⁽⁹⁾، ويشهد له قراءة الحسن: ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾⁽¹⁰⁾ بيناء الفعل

(1) انظر ترجمة ابن الخياط في نزعة الألباء: 218، معجم الأدباء: 96/5، بنية الوعاة: 48/1، الأعلام: 308/5.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر: قول ابن الخياط في مواهب الأريب: ل 1/167.

(5) القائل الشعي، انظر المنصف: 194/1.

(6) في (س): وذلك فعل، لأنه.

(7) في (س): على هذا التقدير.

(8) الجيب الشعي في المنصف: 194/1.

(9) ساقط من (س).

(10) قال في شرح التسهيل 388/3: لكن العرب قد تجعل بعض الضمائر ناطبا عن غيره فحسن أن يخلفه الرفع، كما حسن أن يكون تابعه مرفوعاً.

(11) القائمة: 5.

للمفعول⁽¹⁾، قال [الحلي]⁽²⁾: استعير فيها ضمير النصب لضمير الرفع، والأصل: أنت تعبد، ثم التفت من الخطاب في ﴿إِيَّاكَ﴾ إلى الغيبة في ﴿تُعْبَدُ﴾، إلا أن هذا الالتفات غريب لكونه في جملة واحدة⁽³⁾، وكأنه لم يقف عليه من قال: لا أتحقق الآن هل ﴿تُعْبَدُ﴾ بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر، إذ المعنى: أنت تعبد، أو بالتحية، وهذا يحتاج إلى حذف، أي: أنت إله تعبد⁽⁴⁾ (ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه) أي: الكوفيون (من قولك: ﴿خَرَجْتُ﴾ فَإِذَا زَيْدٌ الْقَائِمُ بالنصب، فينبغي أن يُوجَّه هذا) أي: نصب القائم بتقدير: أعني بناءً (على أنه نعت مقطوع)، لقصد المدح، أو الذم، أو الترحم (أو حال على زيادة [أل]⁽⁵⁾)، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوز تعريف الحال، وزعم أن إذاً تعمل عمل وجدت، وأنها رفعت عبد الله في المثال الذي سأل الكسائي سيويه عنه (بناءً على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ، لأن وجدَّ ينصب الاسمين)، قال الرضي: أما نصب القائم فقال الكوفيون: لأن إذاً المفاجأة تدل على معنى وجدت، لأن معنى مفاجأتك الشيء: وجدانك له فجأة، فالتقدير: فوجدت زيدا قائما، فألقائهم ثانياً مفعوليه، قال الزجاجي مشنعا عليهم: فإذاً عندهم كألنعماء، قيل لها: احملني، قالت: أنا طائر، فقيل لها: طيري، قالت: أنا جمل، وإن كانت إذاً كسائر الظروف لزم أن يرفعوا بعدها اسما واحداً، وإن أعملوا عمل وجدت طالبناهم بفاعل

(1) انظر إهراب القراءات الشواذ: 96/1، والبحر المحيط: 23/1.

- الحسن هو: أبو سعيد، الحسن بن يسار البصري، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبراً لأمة في زمانه، وأحد العلماء الفقهاء، قرأ على الرقاش، وأبي العالية، وروى عنه: أبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجعفري (ت: 110هـ).

انظر غابة النهاية: 235/1، مرة الجنان: 181/1 - 183، شذرات الذهب: 136/1 - 138، الأعلام: 226/2.

(2) في (س): الشهاب.

(3) الدر المصون: 75/1.

(4) القائل الدماغي في شرح المفتي: 194/1.

(5) ساقط من (ظ).

ومفعولين⁽¹⁾ (ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.) [بان تجعل أن زائدة]⁽²⁾، وفيه رد لما ذكر الرضي: ⁽³⁾ أنه مع المعرفة لا يجوز عند البصريين إلا الرفع⁽⁴⁾.

(والثالث: أنه مفعول [به]⁽⁵⁾)، والأصل: فإذا هو يساويها، أو فإذا هو شبهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضا، قال في التسهيل: وقد يغني عن خبر المتبدل مصدر، نحو: زَيْدٌ / سَيَرًا، أو مفعول به كقولهم: 88/ب إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَامَةٌ، أي: يتعهد عمامته، أو حال قراءة علي - رضي الله عنه -: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾⁽⁶⁾ (ونظيره) في حذف الفعل وإبقاء منصوبه (قراءة علي - رضي الله عنه -: ﴿لَئِنْ أَكَلْنَا اللَّذِيبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾⁽⁷⁾ بالنصب)، على المفعولية (أي: نُوجد [عصبة]⁽⁸⁾)، أو نرى عصبة، قال أبو البقاء: وهو بعيد، وجهه: أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال، أي: ونحن نتعصب، أو نجتمع عصبة⁽⁹⁾ (وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾⁽¹⁰⁾ اعتذارا عن تركه التمثيل به، [ولإيماء]⁽¹¹⁾ إلى تزييف قول ابن مالك: بأنه لا حسن فيه، وإنما

(1) شرح الرضي على الكافية: 193، 194/3.

(2) في (س): يحتمل أن.

(3) في (س) بزيادة: من.

(4) شرح الرضي على الكافية: 195/3.

(5) في (س): هو.

(6) يوسف - عليه السلام -: 14.

انظر التسهيل: 50، وشرح التسهيل لابن مالك: 324/1، 325. وانظر قراءة علي - كرم الله وجهه ورضي الله عنه - في البحر المحيط: 283/5.

وفي (س) بزيادة: ولهذا قال المصنف.

(7) يوسف - عليه السلام -: 14.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 7/2.

(10) الزمر: 3.

(11) في (س): لإيماء.

قال: (إذا قيل:): ظرف لمحذوف، أي: وأما شأن قوله تعالى، كذا في زمان القول (إن التقدير يقولون: ما نعبدهم)، احترازاً عما إذا قيل: إن القول المقدر حال، أو بدل من الصلة، وخبر المبتدأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾⁽¹⁾ فإنه حينئذ لا يكون مما نحن فيه،⁽²⁾ لكن لو قال: وجعل هذا المقدر خبراً، لكان أظهر (فلأنما حسنه) جواب أما (أن إضمار القول مستسهل عندهم). عند العرب، أو النحاة، وفيما نحن فيه غير [قول]⁽³⁾.

(والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل، كما تقول: مَا زَيْدٌ إِلَّا شَرِبَ الْإِبِلِ، ثم حذف المضاف، نقله الشلوين في حواشي المفصل عن الأعلام،) يوسف بن سليمان بن عيسى⁽⁴⁾ الأندلسي، مات سنة ست وسبعين وأربعمائة (وقال:): أي: الشلوين (هو أشبه ما وَجَّهَ به النصب)⁽⁵⁾. أي: فائدة⁽⁶⁾.

(والخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النياية، كما قالوا: قُضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا عَلَى إضمار مثل،) [أي]⁽⁷⁾: هذه قضية ولا مثل أبي حسن موجود لها، فلما حذف مثل ناب أبو حسن منابه، وأعرّب بإعرابه، وذلك لأن عمل لا يختص بالنكرات، وأبو حسن معرفة، لأنه كنية علي - رضي الله عنه -، ومثل لا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام، وأول الرضي أيضاً بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه

(1) الزمر: 3.

(2) في (س) بزيادة: وار.

(3) في (ج) و (س): قولي.

(4) في (س) بزيادة: النحوي.

(5) انظر مواهب الأريب: ل 168/ب.

(6) في (س) بزيادة: ولا فقد عرفت.

(7) في (س): والتقدير.

الصفة، فكانه قيل: لا يفصل لها⁽¹⁾ (قاله ابن الحاجب في أماليه⁽²⁾)، وهو وجه غريب، أعني: انتصاب الضمير على الحال،⁽³⁾ لأن إجراؤه مجرى النكرة بأحد التأويلين بعيد⁽⁴⁾، وإن جوزوه القراء، ولأنه جامد لا يدل على الهيئة [حتى يؤول⁽⁵⁾] بالمشق (وهو مبني على إجازة الخليل لهُ صَوْتُ الصَّوْتِ الْجَمَارُ بالرفع صفة لصوت، بتقدير مثل)، [ويبنى⁽⁶⁾] عليه: هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ، أي: مثل [إضمار⁽⁷⁾] زَيْدٍ (وأما سيويه فقال: هذا قبيح ضعيف⁽⁸⁾)، ولو جاز⁽⁹⁾، لجاز هَذَا قَصِيرُ الطَّوِيلِ أي: مثل الطويل (ومن قال بالجواز ابن مالك، قال: في التسهيل إذا كان المضاف إلى [معرفة⁽¹⁰⁾] كلمة مثل جاز أن تخلفها/ المعرفة) أي: كون 1/89 المعرفة خليفة تابعة لكلمة مثل (في التنكير⁽¹¹⁾)، فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ بالخفض صفة للنكرة، وَهَذَا زَيْدٌ زُهَيْرًا بالنصب على الحال،⁽¹²⁾ هذا زَيْدٌ حال كونه زهيرا في الشعر، ولا بد من تقدير مثل فيهما، إذ لا يجوز أن يكون العلم حالا، ولا صفة، لكن الأولى أن يؤول زهير بوصف اشتهر به ككونه شاعرا مطلقا، كما يؤول حاتم بجواد (ومنه) أي: من انتصاب المعرفة على الحال بتقدير (قولهم: تَعْرِفُوا أَيَادِي سَبَأٍ، وَأَيْدِي سَبَأٍ⁽¹³⁾)، فإن سبأ علم رجل⁽¹⁴⁾ تعرف

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 166/2.

(2) انظر الأمالي: 875/2.

(3) في (س) زيادة: وذلك.

(4) في (س) زيادة: غير مسموع.

(5) ولا يمكن تأويله.

(6) في (س): وبني.

(7) في (س): اخي.

(8) انظر الكتاب: 361/1.

(9) في (س) زيادة: هذا.

(10) ساقط من جميع النسخ.

(11) انظر التسهيل: 160.

(12) في (س) زيادة: أي.

(13) في جميع الأمثال 76: ذهبوا بدل تعرفوا.

(14) هو: سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، من كبار ملوك اليمن في الجاهلية، وصف بالشجاعة وعلو الهمة،

أولع بالمران، فابتنى مدينة نارب وفيها السد، وهو أول من خطب في الجاهلية.

انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/441، الأعلام: 76/3.

بأيادي، وإيدي بالإضافة إليه، أي: مثل أولاد سبأ بن يشجب، حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي: كناية عن الأبناء، لأنهم في البطش بهم بمنزلة الأيدي، ولا يتعين هذا النصب على الحال لجواز أن يكون على المصدر، أي: مثل تفرق أيادي سبأ، ذكره الرضي⁽¹⁾، وأن يكون قبيل حذف الحال وإقامة معمولها مقامها، أي: مشبهين أيدي سبأ [قاله]⁽²⁾ ابن يعيش⁽³⁾ (وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب)، يعني الإضافي، وإلا فالبناء جائز على أنه مركب تركيب خمسة عشر كما هو أحد الوجين فيهما، قال الرضي: جعل جار الله أيدي سبأ من باب معد يكرّب، وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر، وهو الأولى⁽⁴⁾ (والإعلال، كما في معد يكرّب) اسم رجل⁽⁵⁾، قال الرضي: قد يضاف صدر المركب إلى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعد يكرّب⁽⁶⁾ (وقال قلاً). قال الجوهري: هو موضع، وهما اسمان جعلاً واحداً⁽⁷⁾. قال ابن السراج: نبي كل واحد على الوقف، لأنهم كرهوا الفتحة في الياء والألف⁽⁸⁾، وقال الرضي: أما قالي قلاً فعدها سيبويه من أخوات أيدي سبأ، وجار الله من أخوات معد يكرّب، ولا دليل

(1) شرح الرضي على الكافية: 141/3، 142.

(2) في (س): كما قال.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 123/4.

(4) قال الزخشي في المفصل: 219 المركب هربان. والغرب الثاني: نحو قولهم: أفعل هذا بادي بدئ، وذهبوا أيدي سبأ، ونحو: معد يكرّب، وبعلبك، وقالي قلاً. وانظر الكتاب: 304/3، وشرح الرضي على الكافية: 140/3.

(5) هناك أربعة رجال حلوا هذا الاسم، وهم: معد يكرّب بن جشم بن حاشد، من همدان، جد جاهلي، ومعد يكرّب بن سميغ، من أقبال سبأ من اليمن أيام أبرهة الحبشي، ومعد يكرّب بن اليفع يشع، ملك جاهلي بماني قديم، تولى ملك حضر موت إلى أن مات، ومعد يكرّب الزبيدي أبو عمرو الفارسي الشاعر الصحابي، وسيفه الصمصامة. انظر الأعلام: 267/7.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 131/3.

(7) الصحاح: (ق. ل. ي) 1791/2.

(8) الأصول: 92/2.

أخوات معد يكرب، ولا دليل على مذهب سيويه، لأن مجموع الكلمتين، علم بلدة فيجوز أن لا يتصرف للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنياً⁽¹⁾.

(والثاني ومن وجهي إذا: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل) إما وصف للزمان على سنن المعريين، أو للحدث⁽²⁾، كما أنه عاب في الباب السادس قولهم: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان⁽³⁾، بأن يوهم أن إذا مظلوفة الزمن (مُضَمَّنَةٌ معنى الشرط، و) [لهذا]⁽⁴⁾ تختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعتا أي: إذا الشرطية، والفجائية (في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾)⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾)⁽⁶⁾ ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، لأن الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى لفظ الموضوع (ومضارعاً دون ذلك)، أي: قريباً من الماضي في ذلك (وقد اجتمعتا في قول أبي ذؤيب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا
وَإِذَا تَرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تُقْنَعُ⁽⁷⁾

بيت من الكامل، وإذا ترد: عطف على رغبة، لا على / إذا رغبته لفساد^{89/ب} المعنى⁽⁸⁾، أتى بخبر المبتدأ اسماً لإفادة أن رغبته في الكثير أمر ثابت مستمر، وأتى

(1) قال سيويه في الكتاب: 304/3 وأما أيادي سبأ، وقالى فلا، وبأدي بدأ، فإنها بمنزلة: خسة عشر، وقال الزغشري في المفصل: 219 المركبان ضربان... والضرب الثاني نحو قولهم: أقفل هذا بأدي بدءاً، ودعبوا أيدي سبأ، ونحو: معد يكرب، ويعطيك، وقالى فلا، وانظر شرح الرضي على الكافية: 141/3.

(2) في (س) بزيادة: وهو أظهر.

(3) انظر معني الليب: 749/2، 750. في (س) بزيادة: وهو أظهر.

(4) في (س): لتضمنها إياه.

(5) الروم: 25.

(6) الروم: 48.

(7) البيت لأبي ذؤيب في شرح شواهد المعنى: 262/1، وشرح أبيات المعنى: 207/2، والحزانة: 420/1.

وبلا نسبة في عروض الأفرح: 272/1، والمعجم: 181/2.

والشاهد فيه: إضافة إذا إلى الفعل الماضي في صدر البيت، ولما المضارع في عجزه.

(8) لأن المعنى يصبح رغبة في الحالتين: إذا رغبته وإذا ترد.

وأتى بالماضوية في رَغَبَتِهَا لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة أسباب حصوله، ولما كانت قناعتها في القليل، وردها ليس بهذه المثابة أتى فيهما بالمضارع. (وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽¹⁾ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ خلافاً للأخفش،) فإن يجوز كونه مبتدأ أيضاً، لا أن خلافه في جواز الابتداء فقط كما يوهم ظاهر العبارة⁽²⁾، وذكر السيرافي: أن سيويه لا يمنع وقوع المبتدأ بعدها إذا كان الخبر فعلاً⁽³⁾.

(وأما قوله:

إِذَا بَاهِلِي^١ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُتَرَعُ⁽⁴⁾

بيت من الطويل، للفرزدق، والباهلي: نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان⁽⁵⁾، والحنظلية: نسبة إلى حنظلة قبيلة من تميم⁽⁶⁾، وجملة له ولد منها صفة لحنظلية، أو حال من باهلي، وفذاك: جواب إذا والمترع - كَمَعْرَظُمُ بالذال المعجمة - هو: الذي أمه أشرف من أبيه، وكثر في أشعار العرب ذم الانتساب إلى باهلة، قال:

(1) الانشقاق: 1.

(2) انظر النصف: 198/1، والجنى الداني: 368، والبحر المحيط: 446/8.

(3) انظر شرح كتاب سيويه للسيرافي: 141/1.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 405، وشرح شواهد المغني: 270/1، وشرح إيبات المغني: 216/2، والمقاصد النحوية بهامش الحزاة: 414/3. وبلا نسبة في شرح الأسموني: 479/2، والمهمص: 181/2، ولسان العرب: (ذ. ر. ع) 499/3.

والشاهد فيه: إذا باهلي، احتج الأخفش الكوفيون على جواز دخول إذا الشرطية على الجملة الاسمية.

(5) انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 84/1، ولب الألباب في تهذيب الأنساب: 62.

(6) نسبة إلى: حنظلة بن مالك بن زيد بن مثناء بن تميم بن مر. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 278/1، ولب اللباب في تهذيب الأنساب: 140.

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ: يَا بَاهِلِيْ عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هَذَا الثَّسْبِ⁽¹⁾

(فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: حنظلية فاعل باستقر عدوفا، وباهلي: فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية، ويرده: أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف. ولا تعمل إذا الجزم) مع تضمنها معنى الشرط وإرادته، لما قال الرضي: لما كان حدث إذا الواقع فيه مقطوعا به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى إن الدالة على الفرض، بل صار عارضا على شرف الزوال، فلهذا لم يجرم⁽²⁾ (إلا في الضرورة، كقوله:

استغن، مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ، بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبَّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجْمَلِ⁽³⁾

بيت من الكامل، لعبد قيس بن خفاف⁽⁴⁾، مأ: مصدرية⁽⁵⁾، أي: استغن مدة إغناء ربك إياك، وبالغنى: [متعلق بالفعلين على التنازع، أو بالأول فقط، وهذا]⁽⁶⁾ أقرب معنى، والخصاصة: الفقر والحاجة، وتحمل - بالحاء - أي: تكلف

(1) البيت من الوافر، لرجل من عبد قيس كما في شرح شواهد المغني: 1/ 271، وشرح أبيات المغني: 2/ 217، والكامل: 2/ 321. وبلا نسبة في حاشية الأمير على المغني: 1/ 85.

(2) شرح الرضي على الكافية: 3/ 187.

(3) البيت لعبد قيس بن خفاف في شرح شواهد المغني: 1/ 271، وشرح إيبان المغني: 2/ 222، والمقاصد النحوية بهامش الحزاة: 2/ 203، ولسان العرب: (ك. ر. ب) 7/ 625.

وبلا نسبة في الجمع: 2/ 180 برواية فتحمل بدل تتجمل، وشرح الأشموني: 4/ 40، وحاشية الصبان: 1426/4.

(4) والشاهد فيه: وإذا تصبكت، حيث عملت إذا الجزم وهو ضرورة. هو: أبو حنبل البرجمي، عبد قيس بن خفاف، شاعر عجمي جاهلي فحل، من شعراء المفضليات.

انظر معجم الشعراء: 244، 245، الأعلام: 4/ 49.

(5) في (س) بزيادة: ظرفية.

(6) في (س): يحتمل أن يتنازع فيه الفعلان، وأن يتعلق بالأول فقط، وهو.

تكلف المشقة، وبالجيم، أي: أظهر الجمال بالتعفف، [وقيل: كل]⁽¹⁾ الجميل، أي: الشحم المذاب تعففاً⁽²⁾، [وليس بمناسب]⁽³⁾.

(قيل: وقد تُخرُجُ) إذا (عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فصل)⁽⁴⁾. لما كانت المسائل المذكورة في كل من الفصول الثلاثة نوعاً متعلقاً بإدأ.

(الفصل الأول في خروجها عن الظرفية)

زعم أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾⁽⁵⁾: أن إذا جُرْ بِحَتَّى⁽⁶⁾، وعلى هذا فلا جواب [لِإِذَا]⁽⁷⁾ (وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾⁽⁸⁾ الآية، فيمن نصب ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾⁽⁹⁾: أن إذا الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان،⁽¹⁰⁾ من ضمير ﴿كَأَيِّتُهُ﴾، أو فاعل ﴿وَقَعَتِ﴾ (وكذا جملة ليس ومعموليهما، والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة/ لقوم، رافعة لآخرين 1/90 هو وقت رجّ الأرض)، قال [الحلي]⁽¹¹⁾: لا أدري اختصاص ذلك بوجه النصب⁽¹²⁾، وأجيب: بأنه مع رفعهما لا يحتاج إلى ذلك التخرّيج، بل تبقى إذا

(1) في (س): وما قيل: أو كل.

(2) القائل الدماييني في شرح المغني: 1/ 198.

(3) في (س): لا يناسب المقام.

(4) في (س) بزيادة: سماء فصلاً.

(5) الزمر: 71، 73.

(6) في (س) بزيادة: وثبته ابن مالك. لم أهر على قول الأخفش في معاني القرآن، ولعله في كتاب غيره.

قال ابن مالك في شرح التسهيل 2/ 210: 'وانفردت بدخول حتى' الجارة عليها، كقولته تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾.

(7) في (س): لها.

(8) الواقعة: 1.

(9) الواقعة: 3.

(10) من قراها بالنصب: الحسن البصري، وأبو حيرة، واليزيدي، والثقفى. انظر المختص: 358/ 2. وزاد أبو حيان: ابن أبي عجلة، وابن مقسم، والزعفراني، وأبو عمرو الدوري، وزيد بن علي. انظر البحر المحيط: 203، 204/ 8.

(11) في (س): الشهاب.

(12) الدر المصنوع: 252/ 6.

على ظرفيتها، وتنصبه إما بليس، أو بمحذوف، أي: إذا وقعت كان كيت وكيث⁽¹⁾، وبأن إذا فممن رفعهما ظرف لما دل عليه ﴿لَيْسَ لَوْقَعَتَهَا كَاذِبَةً﴾⁽²⁾ أي: إذا وقعت لم تكذب، أو ظرف لـ ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾، أو لـ ﴿رُجَّتِ﴾⁽³⁾، وإذا الثانية تكرير للأولى، أو بدل منها، أو ظرف لما دل عليه ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾⁽⁴⁾، أي: إذا وقعت بانت أحوال الناس فيها⁽⁵⁾، وفي [الكل]⁽⁶⁾ بحث، إذ لا يصلح علة لتقيده بالنصب، [لأنه والرفع]⁽⁷⁾ سواء في بقاء إذا على ظرفيتها لوجود ما يعمل فيها غير ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾، والأولى أنه إنما قيد به لأن كون إذا في قراءة الرفع ظرفاً لـ ﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾ ظاهر خال عن التكلف، فلا يتعين كون إذا مبتدأ، وأما في قراءة النصب فلا يجوز أن يكون ظرفاً لهما، فالحمل على كونه مبتدأ أولى (وقال قوم [في]⁽⁸⁾ أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا: أن الأصل: اخْطَب [أكوان]⁽⁹⁾ الأمير إذا كان قائماً، أي: وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت ما المصدرية عنها)، أي: عن الأوقات لكثرة وقوعها موقع الظرف (ثم حذفت الخبر المرفوع، وهو إذا، وتبعتهما كان التامة وفاعلها في الحذف)، ولم يجر كونها ناقصة، وقائماً خبرها للزوم كونها نكرة، [ولو كان خبر كان مجازاً]⁽¹⁰⁾ تعريفه (ثم نابت الحال عن الخبر)، كما قالوا في قراءة علي رضي الله عنه - ﴿وَتَحَنُّ عَصَبَةٍ﴾⁽¹¹⁾، وقيل: لأن الخبر هنا ظرف، وفي الحال معنى الظرفية⁽¹²⁾، وفيه بحث (ولو كانت إذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى)، فوجب أن تخرج عن الظرفية،

(1) الجيب الدمامي في شرح المغني: 199/1.

(2) الواقعة: 2.

(3) الواقعة: 4.

(4) الواقعة: 8.

(5) الجيب الشامي في المصنف: 199/1.

(6) في (س): كل منهما.

(7) في (س): لأن الرفع، والنصب.

(8) ساقط من (ط).

(9) في جميع النسخ: أوقات كون.

(10) في (س): فلو كان خبر كان مجازاً.

(11) يوسف - عليه السلام - 14. انظر قراءة علي في: البحر المحيط: 283/5.

(12) قائله الشامي في المصنف: 199/1.

ويحمل الرفع على الخبرية (كما يستحيل إذا قلت: أَخْطَبُ أَوْقَاتِ أَكْوَانِ الْأَمِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا نَصَبْتُ الْيَوْمَ، لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان). وذلك لأن [اسم]⁽¹⁾ التفصيل بعض ما يضاف إليه، فيكون أَخْطَبُ زماناً لإضافته إليه، وقد أخبر عنه بالحصول في وقت، والحصول في وقت هو الحصول فيه، فيكون الوقت الذي هو أَخْطَبُ حالاً في وقت كون الأمير قائماً، وفي يوم الجمعة.
(وقالوا في قول الحماسي:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفٍ [قَلْبِي] ⁽³⁾ مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحٍ ⁽²⁾

بيت من الطويل ، لأبي الطّمحان الحضرمي ⁽⁴⁾، بعد: عطف على قبل
في قوله:

أَلَا عَلَّلَانِي قَبْلَ نَوْحِ الثَّوَائِحِ وَقَبْلَ ارْتِقَاءِ النَّفْسِ فَوْقَ الْجَوَائِحِ

وبالهدف: كلمة يتحسر بها على ما فات.
(إن إَذَا في موضع جر بدلاً من غَدٍ) على رأي المبرد، قاله المرزوقي،
والتهريزي ⁽⁵⁾.

(1) في (س): أفعل.

(2) البيت لأبي الطّمحان القتيبي كما عزا المرزوقي في شرح ديوان الحماسة: 1267/3، وعزا جماعة إلى هدية ابن حشرج كما قال السيوطي في شرح شواهد المغني: 274/1، وانظر شرح أبيات المغني: 229/2. وبلا نسبة في الأملاني الشجرية: 276/1، 286، 300.

والشاهد فيه: إذا راح، حيث أهربت إَذَا في محل جر بدلاً من غَدٍ، وفي موضع نصب بدل عليه: يا لهف نفسي، وعلى ذلك أورده المصنف.

(3) في جميع النسخ: نفسي.

(4) هو: حنظلة بن الشرقي، المعروف بابن الطّمحان القتيبي، شاعر إسلامي، فارسي، معمر، وكان من عشراء الزبير بن عبد المطلب (ت: 30 هـ).

انظر سبط اللات: 332، الإصابة: 502/1، معجم الشعراء: 274، الأعلام: 286/2.

(5) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1267/3، وشرح ديوان الحماسة للتهريزي: 132/3.

(وزعم ابن مالك: أنها وقعت مفعولاً به لأعلم⁽¹⁾ في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة - رضي الله عنها - **لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا** إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبي⁽²⁾).

والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية، وأن/ حتى في نحو: **(حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا)**⁽²⁾ حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أن يقع المبتدأ بعدها، بل أن يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية، أو فعلية (ولا عمل له)، فإذا في موضع نصب بقوله تعالى: **(فَتَحَّتْ)** على زيادة الواو، أو محذوف، والغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على الشرط، والتقدير المعنوي: **(وَسَيَقُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا)**⁽³⁾ إلى أن تفتح أبوابها قبل مجيئهم، فيقطع السُّوق، وقال ابن قاسم: يجوز أن تخرج على أن حتى بمعنى الغاء، كما قالوا في سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ برفع أدخل، أي: سرت قد دخلت⁽⁴⁾، وقال الميداني: **إِنْ إِذَا فِيهِ زَائِدَةٌ**⁽⁵⁾، ورده الرضي: بأن لنا مندوحة، إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز، كما في قوله تعالى: **(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)**⁽⁶⁾ أي: تكون أمور لا يُقدر على وصفها⁽⁷⁾ (وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتْ

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 210/2. نص الحديث في فتح الباري لشرح صحيح البخاري: 270/9، كتاب النكاح، باب: غيرة النساء ووجدهن، وقامه: قالت: فقلت: من أين تعرف ذلك؟ فقال: أما إذا كنت عني راضية فإنك تقولين: لَا وَزَبَّ مُحْمِلًا، وإذا كنت علي غضبي قلت: لَا وَزَبَّ إِبْرَاهِيمَ، قالت: قلت: أجل، والله يا رسول الله، ما أهجر إلا اسمك.

(2) الزمر: 71، 73.

(3) الزمر: 71.

(4) قاله في شرح التسهيل، كما ذكر ذلك الشمني في المنصف: 200/1.

(5) انظر قوله في المنصف: 199/1، وشرح الرضي على الكافية: 193/3.

- الميداني هو: أبو الفضل، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، الأديب، قرأ على الواحدي. من تصانيفه: مجمع الأمثال، ونزهة الطرف في علم الصرف، والسامي في الأسامي (ت: 518هـ) انظر نزهة الألباء: 337، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 82، بغية الوعاة: 356/1، 357، الأعلام: 214/1.

(6) الانشقاق: 1.

(7) شرح الرضي على الكافية: 193/3.

[الْوَاقِعَةُ⁽¹⁾] ﴿فَإِذَا الثَّانِيَةُ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى، وَالْأُولَى ظَرْفٌ﴾، فلا ضرورة في كونهما مبتدأ وخبر على تقدير نصب ﴿خَائِضَةٌ رَأْفَةٌ﴾⁽²⁾ (وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه) أي: حسن حذف الجواب (طول الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية)، لئلا يفصل بين البديل والمبدل منه (أي: انقسمت أقساما، وكنتم أزواجا ثلاثة، وأما إذا في البيت فظرف للنف، وأما التي في المثال ففي موضع نصب)، مخبر محذوف، إذ أصله: أخطب ما يكون الأمير حاصل إذا كان قائما، فحذف 'حاصل'، فبقي إذا كان قائما، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال، فأقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائما مقام الخبر، قال الرضي: وفيه تكلفات كثيرة:

- 1- حذف إذا مع شرطه، ولم يثبت في غير هذا المكان.
- 2- والعدول عن ظاهر معنى 'كان' الناقصة إلى معنى التامة.
- 3- وقيام الحال مقام الظرف، ولا نظير له⁽³⁾.

(لأننا لا نقدر زمانا مضافا إلى ما يكون)، حتى يكون الزمان محلا للزمان (إذ لا موجب لهذا التقدير)، لصحة المعنى بدونه (وأما الحديث فإذا) فيه ظرف لمحذوف، وهو [معمول]⁽⁴⁾ أعلم، وتقديره: (إني أعلم شأنك، ونحوه)، [من حالك]⁽⁵⁾، ووضعك، وحديثك (كما تعلقنا إذا بالحديث) من غير أن يراد به معناه المصدر، قال⁽⁶⁾ الشريف: والسر في جواز الإعمال تضمن معناه الحصول،

(1) ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ. الواقعة: 1.

(2) الواقعة: 3.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 280/1.

(4) في جميع النسخ: مفعول.

(5) في (س): كحالك.

(6) في (س): بزيادة: السيد.

والكون⁽¹⁾ (في) قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾⁽²⁾. هذا تشبيه المحذوف بالمذكور.

(الفصل الثاني: في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي، كما تجيء للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾⁽³⁾، لأن هذا إخبار بقضية وقعت في الماضي، فتكون إذا للماضي لا للاستقبال، وأما ما قال ناظر الجيش⁽⁴⁾: إن/ المراد حكاية حالهم حين ابتداءوا في الفعل، فيكون المحل حيثئذ [في]⁽⁵⁾ موقع إذا دون إذ⁽⁶⁾، فيه أن المعنى حيثئذ على الحال، وليست إذا للحال، وما قيل: إنه يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه، فيكون المحل لهذا بهذا الاعتبار⁽⁷⁾، لا يلتفت إليه لحصول المعنى المراد ﴿وَلِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾⁽⁸⁾، إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي - عليه الصلاة والسلام - يخطب يوم الجمعة، فخرج الناس إليه إلا اثني عشر، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، قال ناظر الجيش⁽⁹⁾: المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم وديدهم، لأن كلمة إذا تفيد الاستمرار،

(1) انظر هامش المطول: 18.

(2) الفاريات: 24، 25.

(3) التوبة: 92.

(4) في (س) بزيادة: من.

- وناظر الجيش هو: محمد بن يوسف بن أحمد، عب الدين الحلبي المصري، المعروف بـ ناظر الجيش، عالم العربية، من تلاميذ أبي حيان. من تصانيفه: شرح التسهيل، ولم يتمه، ومجهد القواعد، وشرح الفلخيص (ت: 778هـ).

(5) انظر النجوم الزاهرة: 11/ 114، بغية الوعاة: 1/ 275، شذرات الذهب: 6/ 259، الأعلام: 7/ 153. ساقط من (س).

(6) انظر قوله في المنصف: 1/ 201، ومواهب الأريب: ل175/ ب.

(7) القائل الشنقي في المنصف: 1/ 201.

(8) الجمعة: 11.

(9) في (س) بزيادة: إن.

الاستمرار، ولو أتى بإذ في هذا المحل لصار المعنى: الإخبار عن واقعة وقعت منهم، ولا يلزم من الإخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم⁽¹⁾، وزد: بأن هؤلاء المخبر عنهم من الصحابة، الذين - هم خير القرون - لا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل القبيح⁽²⁾، واجب: بأن مراده أن هذه الحالة كانت شأنهم وديندهم قبل الإسلام إلى نزول هذه الآية⁽³⁾، وفيه: أن [هذه]⁽⁴⁾ ترده، والأولى أن يقول: كانت ديدنهم قبل رسوخ الإسلام في قلوبهم.
(وقوله:

وَلَدَمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيِّبًا سَقَيْتُ إِذَا تُغَوَّرَتِ الثُّجُومُ)⁽⁵⁾

بيت من الوافر، للبرج بن مسهر⁽⁶⁾، الندمان: النديم، وهو من يتادم على الشراب، ويزيد، يتعدى إلى مفعولين، وتغورت: غربت، والمعنى: رب نديم يحسن عشرته سقيته إذا تعرضت النجوم، أي: أبدت عرضها للمغيب، وكون إذا فيه للماضي يظهر فيقوله:

دَفَعْتُ بِرَأْسِهِ وَكَشَفْتُ عَنْهُ بِمُغْرَقَةٍ مَلَامَةٌ مَنْ يَلُومُ

(1) انظر قوله في المنصف: 201 / 1.

(2) رده الدمامي في شرح المغني: 201 / 1.

(3) الجلب الشامي في المنصف: 201 / 1.

(4) في (س): القصة.

(5) البيت للبرج بن مسهر في شرح شواهد المغني: 280 / 1، وشرح أبيات المغني: 234 / 2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 272 / 3، والمؤتلف والمختلف: 75، ولسان العرب: (ن. د. م) 507 / 8.

والشاهد فيه: إذا تغورت، حيث خرجت إذا عن الاستقبال وجاءت للماضي.

(6) هو: البرج بن مسهر بن جلاس بن الأرت الطائي، شاعر من معمرى الجاهلية (ت: 30 ق هـ) انظر

المؤتلف والمختلف: 75، شرح شواهد المغني: 280 / 1، الأعلام: 47 / 2.

وما قيل: إنه ليس بقاطع، لجواز كون 'سقيت' بمعنى السقي، وهو دليل جواب إذا⁽¹⁾، غير ظاهر.

(والثاني: أن تحيى للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾⁽²⁾، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾⁽³⁾، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم، لأنه إنشاء، لا إخبار عن قَسَم يَأْتِي، لأن قسم الله - سبحانه - قديم، وفيه بحث، لأنه إن أراد القسم اللفظي فهو ليس بقديم، وما قيل: إنه أراد بالقديم ما ليس بآت، لا ما لا أول لوجوده⁽⁴⁾، فمع بعده عن الفهم ياباه قول المصنف، لأن القديم ما لا زمان له، وإن أراد النفسي، فالكلام النفسي صفة واحدة لا تنقسم إلى القسم، والخبر، وغير ذلك، وإنما تنقسم إليها عند حدوث العلاقات، وما قيل: إنه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته، ومع قطع النظر عن صيرورته قسماً عند حدوث التعليق⁽⁵⁾، فليس بشيء، لأن كلام النحاة [إنما يتعلق]⁽⁶⁾ باللفظ المؤلف من الأصوات، والحروف، والحق: أن القسم القديم لا ينافيه حدوث التعلق في المقسم به (ولا لكون محذوف هو حال من ﴿وَاللَّيْلِ﴾، ﴿وَالنَّجْمِ﴾، لأن الحال، والاستقبال متنافيان)، فلا يتصف بهما ذلك الكون/، 91/ ب وفي جعل إذا ظرفاً له اتصافه بهما، وفيه بحث، لأن المراد بالحال هنا: ما يقارن زمان وقوع مضمون عاملها، وهذا الزمان قد يكون ماضياً، وقد يكون مستقبلاً، لا الحال بمعنى الزمان الحاضر حتى ينافي الاستقبال، إلا أن يقال: إنهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة، ولهذا التزموا تجريد المضارع المثبت الواقع حالاً عن علم

(1) القائل الدمايني، وقال الشمني: إن ابن الصائغ قد سبق الدمايني لهذا. انظر المصنف: 202/1.

(2) الليل: 1.

(3) النجم: 1.

(4) القائل الشمني في المصنف: 202/1.

(5) =====

(6) في (س): لا يتعلق به بل.

الاستقبال⁽¹⁾ (وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما، أي: لفعل القسم، أو الكون المحذوف⁽²⁾ (على أن المراد به الحال، انتهى).

والصحيح: أنه لا يصلح التعليق بأقسام الإنشائي، سواء كان المراد بإدخال الحال، أو الاستقبال (لأن القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان)، فيه: أن الكلام اللفظي⁽³⁾ ليس بقديم، ونظر النحاة إنما يتعلق به كما مر، إلا أن يقال: إنه قديم عند الحنابلة، والمصنف منهم، وإنما خص عدم صحته بالإنشاء لكون الكلام فيه، وإلا فالخبر كذلك، لأن كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان، وإخباره لا يتعلق بزمان، وإنما المتعلق هو المخبر عنه، وما قيل: إنه يلزم أن لا يتعلق بفعل خبري في كلامه تعالى⁽⁴⁾، ففيه: أن الفعل الخبري خبر عنه⁽⁵⁾ (وأنه لا يمتنع التعليق بكائناً مع بقاء إذاً على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا يَهْغَدُ، فإن صائداً حال من رجلٍ مع أنه مستقبل، وهو وإن كان حالاً في الظاهر لكن الحال في التقدير ما وقع موقعه (أي: مقدراً الصيد به غداً، كذا يقدرون)، هذا أوفق لتسميتها حالاً مقدرة، لكن كونها مقدرة كاف في التسمية بها (وأوضح منه أن يقال: (المعنى: (مريداً به الصيد غداً)، فغداً ليس [بمعمول بمريداً]⁽⁶⁾ وإلا لانتقل الكلام إليه، فلا يرد ما قيل: إن أراد مريداً الآن فالإرادة التي تقدر بها على الفعل لا يتأخر⁽⁷⁾ عنها⁽⁸⁾، على أنه يقال: إن هذه الإرادة هي صفة القدرة عند قصد الاكتساب بعد سلامة الأسباب، وهي غير الإرادة التي هي صفة الحي، وأما ما قيل: إن مريداً هنا

(1) ذكر هذا الشئ في المنصف: 202/1.

(2) في (س) بزيادة: يعني: أقسم، وكائناً.

(3) في (س) بزيادة: عند أهل الحق.

(4) القائل الدماضي في شرح المنفي: 203/1.

(5) هذا رد الشئ على الدماضي، انظر المنصف: 203/1.

(6) في (س): معمول كمريداً.

(7) في (س) بزيادة: الفعل.

(8) القائل ابن الصائغ، انظر قوله في المنصف: 203/1.

بمعنى قاصداً، فلا يناسب أوضحية تقدير مُريداً التي أشار إليها بقوله⁽¹⁾: (كما
 فر (فُتْمَم) في (إِذَا فُتْمَمَ إِلَى الصَّلَاةِ)⁽²⁾ بآردم). قال [اليضاوي]⁽³⁾: أي:
 إذا أردت القيام، عبر عن إرادة الفعل بالفعل المسبب عنها للإيجاز والتنبيه، على أن
 من أراد العبادة ينبغي أن يبادر إليها، بحيث لا ينفك الفعل عن الإرادة⁽⁴⁾،
 [وقيل]⁽⁵⁾: أو تنبيهها على أن يريد الصلاة في حكم القائم، لأنه يثاب بإرادته كما
 يثاب بالقيام إليها⁽⁶⁾.

مسألة:

في ناصب إذا مذهبان:

أحدهما: أنه شَرْطُهَا، استدل عليه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَيُّدَا مَا
 بِتْ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾⁽⁷⁾: بأن الجواب لو كان عاملاً، وإذا مضافة إلى الموت
 لفسد المعنى، لصيرورة وقت الموت والإخراج واحداً⁽⁸⁾، وأجاب الرضي: بأن
 المعطوف مع العاطف/ محذوف، والمعنى: أئذا مت وصرت رميماً أبعث؟⁽⁹⁾ (وهو 92/ب
 قول المحققين⁽¹⁰⁾)، فتكون بمنزلة مُتَى، وَحَيْثُ، وَأَيَّانَ، قال الرضي: والأولى أن

(1) القائل الشنبي في النصف: 203/1.

(2) المائدة: 6.

(3) في (س): القاضي.

(4) حاشية الشهاب على تفسير اليباضي: 429/3.

(5) في (س): وقال بعض المحققين.

(6) القائل عصام الدين، كما في هامش المخطوط.

(7) مريم: 66.

(8) انظر الإيضاح على شرح المفصل لابن الحاجب: 513/1.

(9) شرح الرضي على الكافية: 191/3.

(10) قال المرادي في الجنى الداني 369: رُذِبَ بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة، بل هي مفعولة
 للفعل الذي بعدها، لا لفعل الجواب، وقال أبو حيان في البحر المحيط 64/1: والذي يختاره أن الجملة بعدها
 تليها هي الناصبة لإدخالها شرطية، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فتحكمها حكم
 الظروف التي يجازى بها.

نفصل ونقول: إن تضمن إذا معنى الشرط فحكمه حكم متى ونحوه، وإلا فالعامل ما في محل الجزاء استعمالا كإذا غرَبَتِ الشَّمْسُ جِثَّتْ، أي: أجبتك وقت غروبها، دون ما في محل الشرط، إذ هو مخصص للظرف، إما لكونه صفة له، أو لكونه مضافا إليه، ولا ثالث استقراء⁽¹⁾، وما قال ابن الحاجب: فمن أن تعيين الوقت في إذا يحصل بذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافا إليه، كما في قولنا: زَمَانًا طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ⁽²⁾، ففيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده (وقول أبي البقاء: [الضير، عبد الله بن أبي عبد الله العكبري الأصل، البغدادي المولد، الحنيلي المذهب، معرب القرآن، تلميذ ابن الخشاب، توفي سنة ست عشرة وستمئة]⁽³⁾ إنه مردود: بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، غير وارد، لأن إذا عند هـ لاء غير مضافة)، قال ابن الحاجب: والحق أن إذا ومتى سواء، في كون الشرط عاملا، وتقدير الإضافة في إذا لا معنى له⁽⁴⁾ (كما يقول الجميع إذا جَزَمْتَ)، لثلا يلزم إعمال إذا في جزء المضاف إليه (كقوله:

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ⁽⁵⁾

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، لما رآه أن الشرط مخصص للظرف، ولا يجوز تخصيصه له لكونه وصفا لعدم الضمير فيه، أو لتعذر عمل الوصف في الموصوف، فتعين لكونه مضافا إليه، فوجب أن يعمل الجواب فيه (ويرد عليهم أمور:

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 189/3.

(2) الإيضاح على شرح المفصل: 1/ 513.

(3) ساقط من (س).

(4) الإيضاح على شرح المفصل: 1/ 513.

(5) تقدم تخريجه في ص: 462 من هذا البحث.

أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصوير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة معموله). أجيب: بأن الأصل ذلك، ولكنهما قد تضمنا معنى الشرط، وجعل الأول سببا للثاني⁽¹⁾.

(والثاني: أنه) أي: كون ناصب إذا جوابها (عمتّع في قول زهير:

بَدَأَ لِيْ أَتِيْ لَسْتُ مُذْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا)⁽²⁾

بيت من الطويل، فاعل 'بدأ': أني' [وصلتها]⁽³⁾، وسابقاً- بالنصب-: عطف على خبر ليس، وقد روي بالجر، [وأورده المصنف]⁽⁴⁾ شاهدا على حسن العطف على التوهم.

(لأن الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئا وقت مجيئه، لأن الشيء إنما يُسَبَقُ قبل مجيئه،) [و]⁽⁵⁾ فيه بحث، [فإنه]⁽⁶⁾ قال في بحث ما: [إنما]⁽⁷⁾ العرب محميون عن الخطأ في الألفاظ دون المعاني⁽⁸⁾، وقال الهندي: مطابقة الواقع وعدمها ليس من وظائف النحوي، ألا

(1) الجيب ابن الصانع، انظر المصنف: 204/1.

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: 90، وشرح شواهد المغني: 282/1، وشرح أبيات المغني: 242/2، والخزانة: 492/8، 552، والكتاب: 195/1، 29/3، 51، 100، 160/4، والمقاصد النحوية بهامش. الخزانة: 267/2، 351/3، والمهم: 230/3، ولسان العرب: (ن. م. ش) 706/8. ولصرمة الأنصاري في الكتاب: 306/1، وشرح أبيات سيبويه للسرياني: 70/1، 71. وبلا نسبة في الخزانة: 120/1، والخصائص: 134/2. والشاهد فيه: إذا كان جائيا، ناصب إذا جوابها، والتقدير: إذا كان جائيا فلا أسبقه.

(3) في (س): ولست.

(4) في (س): وسيأتي أن المصنف أورده.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): لما.

(7) في (س): وإنما.

(8) مغني اللبيب: 334/1.

تري انه يجوز لقيت العنقاء، والأرض فوقنا، على انه يجوز أن يكون السابق بمعنى/ الفائت⁽¹⁾، قال الزخشي في العنكبوت ﴿أَنْ يُبْقُوا﴾⁽²⁾: أن يفوتونا⁽³⁾، 92/ب فيصح حينئذ أن يقال: لا أفوت شيئا وقت مجيئه، سواء كانت إذا شرطية، أو لا (وهذا) أي: عدم الصحة (لازم لها أيضا إن أجابوا) عن هذا الإيراد (بأنها غير شرطية، وأنها) ظرفية (معمولة لما قبلها وهو سابق)، إذ لا يمكن سبق الشيء وقت مجيئه حتى يصح نفيه، وفيه بحث، إذ يجوز ما رأيتُ بخرًا من المسك (وأما على القول الأول فهي شرطية مخلوطة الجواب، وعاملها إما خبر كان،) [إن قلنا: بعدم دلالة]⁽⁴⁾ كان على الحدث (أو نفس كان إن قلنا: بدلتها على الحدث.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو: إذا جئتني اليوم أكرمك غداً أن يعمل أكرمك في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلا، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدًا، إذ المراد: وقوع الإكرام في الغد، لا في اليوم). وبه استدل ابن الحاجب على أن العامل في إذا شرطها⁽⁵⁾، قال الرضي: إذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها، أو المعنى: إذا جئتني اليوم كان سببا لإكرامي لك غداً، كما قيل في نحو: إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس إن المعنى: إن جئتني اليوم يكن جزاء لجيءك إليك أمس⁽⁶⁾.

(فإن قلت: فما ناسب اليوم على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟

(1) قال وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 178/ب قال الفاضل الهندي في بحث الاستثناء من شرح الحاجبية: مطابقة الواقع وعدمها.....

(2) العنكبوت: 4.

(3) الكشف: 474/3.

(4) في (س): إن لم نقل بدلالة.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 513/1.

(6) شرح الرضي على الكافية: 191/3.

[قلنا⁽¹⁾]: ناصبه 'جنتي'، لأن الطرفين (لم يتضادا كما) تضادا (في الوجه السابق)، فالتشبيه للمنفي لا للنفي (وعملُ العامل في ظرفي الزمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر)، أراد به الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه (لحو: آتِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ)، فإن سَحَرٌ جزء اليوم مجازا، ولم يرد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس، لأن سَحَرٌ هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل، واليوم: ما بين طلوع الشمس وغروبها، أو ما بين الفجر والمغرب، فلا يصدق أحدهما على الآخر (وليس) أي: سَحَرٌ (بدلاء) من يَوْمٌ بدل بعض من كل، حتى لا يكون هذا المثال مما نحن فيه (لجواز سَيْرٍ عَلَيْهِ) أي: على المركب (يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ برفع الأول)، على أنه نائب فاعل سَيْرٍ (ونصب الثاني)، على أنه ظرف له، ولو كان بدلا منه لرفع أيضا (ونص عليه سيبويه⁽²⁾)، أي: على جواز تعدد الظرف في المثال (وأنشد للفرزدق:

مَتَى تَرِدُنْ يَوْمًا سَقَارٍ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمَعْوَرًا⁽³⁾)

بيت من الطويل، تردن: بنون التوكيد الخفيفة، وسفار- كقطعام-: اسم بئر، وضميرُها⁽⁴⁾، والأديهم: تصغير آدم، وهو: الأسود مفعول تمجد، وجملة يرمي مفعول ثان، أو حال من أديهم، والمستجيز- بالجيم والزاي-: طالب الماء لأرض، أو لماشية، والمعور: اسم مفعول من التعوير، بمعنى: / الصرف⁽⁵⁾.

(1) في جميع النسخ: قلت.

(2) انظر الكتاب: 216/1.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: 294، وبرواية متى ما ترد بدل متى تردن، وشرح شواهد المعنى: 285/1، وشرح

آيات المعنى: 246/2، وشرح التصريح: 346/2، ولسان العرب: (س. ف. ر) 599/4، وفي (ع. و. ر)

514/6 مثل رواية الديوان. والشاهد فيه: متى، يوما، فقد تعدد الظرف.

(4) أي: للبئر.

(5) أي: إذا صرفته عنه.

(فَيُؤْمَرُ بِمَنْعٍ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَتَى، لِعَدَمِ اقْتِرَانِهِ بِمَحَرَفِ الشَّرْطِ)، أَي: لِعَدَمِ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ كَمَا تَضَمَّنَتْهُ مَتَى⁽¹⁾ [ولهذا] ممتنع في اليوم في المثال وهو: إِذَا حِثِّتَنِي الْيَوْمَ أَكْرَمْتُكَ (أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ إِذَا)، ولهذا جعل ظرفا ثانيا لِحِثِّتَنِي (وَمِمَّنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِمَجْدٍ، لِثَلَا يَنْفَصِلُ تَرْدُ مَعَ مَعْمُولِهِ، وَهُوَ سَفَارٌ بِالْأَجْنَبِيِّ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ ظَرْفٌ لَتَرْدٍ). فثبت عمل العامل الواحد في ظرفي الزمان، أحدهما أعم من الآخر، فَإِنْ مَتَى أعم من الْيَوْمَ لكونها مشتملة عليه حقيقة.

(والرابع: أَنْ الجواب ورد مقرونا بِإِذَا الفجائية، نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾⁽²⁾، وبالحرف الناسخ نحو: إِذَا حِثِّتَنِي الْيَوْمَ فَأَنْتَ أَكْرَمْتُكَ،) ولم يتعرض للفاء لأنها غير مانعة، خلافا لأبي حيان، حيث رد قول الزمخشري، والحقوقي: إِنْ العامل في ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾⁽³⁾ نَسَجَ⁽⁴⁾، وقال الرضي: مَا بَعْدَ الْفَاءِ يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلُهَا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً، كَمَا فِي ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، أَوْ وَاقِعَةً غَيْرَ مَوْقِعِهَا، كَمَا فِي ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾⁽⁵⁾، وَإِلَّا فَلَا⁽⁶⁾ (وكل منهما) مِنْ إِذَا الفجائية، والحرف الناسخ (لا يعمل ما بعده فيما قبله). وأجيب: بِأَنَّ الْجُمْهُورَ إِنَّمَا يَقُولُونَ: بِأَنَّ الْعَامِلَ فِي إِذَا جَوَابُهَا إِذَا كَانَ صَالِحًا، وَإِلَّا فَالْعَامِلُ فِيهَا حَيْثُذَ مَقْدَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجَوَابُ⁽⁷⁾ (وورد أيضا والصالح) مبتدأ (فيه) أَي: فِي الْجَوَابِ (لِلْعَمَلِ صَفَةً)، خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي السَّاقُورِ فَلَيْلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾⁽⁸⁾)، وَلَا تَعْمَلُ الصِّفَةُ [فِيهَا]⁽⁹⁾ قَبْلَ

(1) فِي (س): وَبِهَذَا.

(2) الرَّوم: 25.

(3) النَّصْر: 1.

(4) قَالَ فِي الْبَحْرِ الْخَاطِطِ 523/8: لَا يَصِحُّ إِصْحَالُ ﴿نَسَجَ﴾ فِي إِذَا لِأَجْلِ الْفَاءِ، لِأَنَّ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لَا يَسْلُطُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ، فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ، بَلِ الْعَامِلُ فِي إِذَا الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَانْظُرِ الْكَشَافَ: 644/4.

(5) الضحى: 9.

(6) شَرَحَ الرُّضِّي عَلَى الْكَافِيَةِ: 473/1.

(7) الْجَبِيبُ الدَّمَامِي فِي شَرَحِ الْمَغْنِيِّ: 206/1.

(8) الْمَدَنِيُّ: 8، 9.

(9) سَاقَطَ مِنْ جَمِيعِ النُّسَخِ.

الموصوف،) فإخباره أولاً: بصلوح عمل الصفة بحسب نفس الأمر، وثانياً: بالمنع لوجود المانع، فلا تدافع كما قيل⁽¹⁾، وهذا مذهب البصريين، وما قدره الزمخشري من تعلق في⁽²⁾ ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾⁽³⁾ بـ ﴿بَلِيغًا﴾ فعلى قول الكوفيين⁽⁴⁾، وضعفه أبو البقاء⁽⁵⁾: بأن معمول الصفة لا يتقدم الموصوف⁽⁶⁾ (وتخرج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتداً، وما بعد الفاء خبر) وهو ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، وأما ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ فظرف لـ ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، لأن المعنى: ذلك يوم النقر ووقع يوم عسير (لا يصح إلا على قول أبي الحسن، ومن تابعه في جواز تصرف إذاً، وجواز زيادة الفاء في خبر المبتداً، لأن عسر اليوم ليس مسبباً عن النقر،⁽⁷⁾ تعليل لصحة التخريج بزيادة الفاء على قول [أبي الحسن]⁽⁸⁾، يعني: لا وجه حينئذٍ للفاء سوى الزيادة، إذ لا تكون عاطفة، لأن الخبر لا يعطف على المبتداً، ولا سببية لأن عسر اليوم لا يتسبب عن النقر (والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـ ﴿عَسِيرٌ﴾، أي: عسر اليوم)، هذا قول الزمخشري⁽⁹⁾ (وأما قول أبي البقاء: إنه) أي: الجواب (يكون مدلولاً عليه بذلك فإنه إشارة إلى النقر،⁽¹⁰⁾ / و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدل من ﴿إذا﴾، و﴿ذَلِكَ﴾ مبتداً، 93/ب والخبر ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ أي: نقر يوم، فأشار بالتعليل إلى أن ذلك بمعنى المصدر

(1) القائل الدماغي في شرح المغني: 206/1.

(2) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(3) النساء: 63.

(4) الكشف: 459/1.

(5) في (س) بزيادة: والقاضي.

(6) قال أبو البقاء في البيان 296/1: قوله تعالى: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ يتعلق بـ ﴿قُلْ لَهُمْ﴾، ونيل: يتعلق بـ ﴿بَلِيغًا﴾، أي: يبلغ في نفوسهم؛ وهو ضعيف، لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها.

وقال القاضي في تفسيره: وتعلق الظرف بـ ﴿بَلِيغًا﴾ على معنى: بلغا في أنفسهم مؤثراً فيها ضعيف، لأن معمول الصفة لا يتقدم الموصوف، والقول البالغ في الأصل هو الذي يطابق مدلوله المقصود به حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 296/3.

(7) انظر المصنف: 207/1.

(8) في (س): الأخفش.

(9) انظر الكشف: 495/4.

(10) البيان في إعراب القرآن: 435/2.

فيصح عمله في الظرف، وقدر المضاف في الخبر ليصح الحمل، فيكون المآل: فالنقر يومئذ نقر يوم عسير، فعلى هذا فالمدلول عليه بذلك هو العامل في إذا، وأنه مع ما بعده الجواب، وبهذا تبين أن قوله: (فمردود)، لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع، محل بحث، لأن هذا إنما يلزم إذا كان المدلول عليه بذلك هو الجواب وحده (وإما نحو: ﴿لَمْ يَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ⁽¹⁾) فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتغال المسبب، أي: فقد [استحق]⁽²⁾ الثواب العظيم المستقر للمهاجرين) هذا دفع لما يرد على حكمه بمنع اتحاد السبب والمسبب من أن الشرط سبب لجزائه، وقد جعل في الحديث نفسه، وأما تأويل ابن دقيق العيد بأن التقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدا، فهجرته إلى الله ورسوله حكما وشرعا⁽³⁾، فمعني على أن المقدر تمييز لا حال، إذ لا يجوز حذف الحال على ما صرح به الرندي في شرح الجمل⁽⁴⁾، قيل: ما ذكره المصنف من التأويل يتأتى في الآية، فيقال: نقر الناقر سبب لوقوع الأحوال العظيمة، فيكون المعنى: فإذا نقر في الناقر فبالأحوال الشديدة واقعة،

(1) ساقط من (ظ).

الحديث في فتح الباري: 163/1، كتاب الإيمان، ونص الحديث كما حدث به عبد الله بن سلمة: الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.

(2) ساقط من (ظ).

(3) أورد قوله الشمني في المنصف: 207/1.

- وابن دقيق العيد هو: أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، تقي الدين القشيري، قاض من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. من تصانيفه: إحكام الأحكام في الحديث، الإمام بأحاديث الأحكام، تحفة اللبيب في شرح التريب (ت: 702 هـ).

انظر الدرر الكامنة: 4/91، 92، مرآة الجنان: 4/177، شذرات الذهب: 6/5، الأعلام: 6/283.

(4) ذكره الشمني في المنصف: 207/1.

لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك⁽¹⁾ ، ورد : يمنع⁽²⁾
نقر الناقد سببا للأهوال، ومنع شهرة مسببة الأهوال عن النقر⁽³⁾.

(قال أبو حيان:) في رد القول الثاني (ورد) أي: جواب إذا (مقرونا بنما
النافية، نحو: ﴿ وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾⁽⁴⁾ الآية، وما
النافية لها الصدر⁽⁵⁾، انتهى.

وليس هذا) أي: قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ (بجواب) لـإذا (ولاً
لاقرن بالفاء) أدخل اللام على جواب إن الشرطية تشبيها لها بـكؤ، وهو شائع
في كلام المصنفين، وواقع في الشعر، [قال]⁽⁶⁾:

(1) القائل الدماغي، انظر شرح المعنى: 207/1.

(2) في (س) بزيادة: كون.

(3) رده الشمي في المنصف: 208/1.

(4) الجاثية: 25.

(5) انظر البحر المحيط: 49/8.

(6) في (س): كقولہ.

فَلْتَنْ صِرَتْ لَا تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ⁽¹⁾

(مثل: ﴿ وَإِنْ يَسْتَعِيبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾⁽²⁾) هذا إلزام [لأبي حيان]⁽³⁾ بقوله: وَلَوْ كُنْ إِذَا ظَرْفًا مَحْضًا لم يلحظ فيه معنى الشرط، جاء ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾⁽⁴⁾، ولو لوحظ فيها معنى الشرط لدخلت الفاء، لأنه يجوز أن يقال: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا صُرِّتَهُ⁽⁵⁾، فلا يرد ما قيل: لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك، لأن إِذَا ليست مثل إِنْ، [مستندا بقول]⁽⁶⁾ الرضي: وَلَعَدِمَ عِلَاقَةٌ إِذَا فِي الشَّرْطِيَّةِ جَازٌ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهَا جُمْلَةً اسْمِيَّةً بغير فاء⁽⁷⁾ (وإنما الجواب محذوف، أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقول بعضهم: (يعني الأخفش، صرح به في بحث الفاء⁽⁸⁾، قيل: وإنما لم يصرح باسمه استحياء/ من الرد عليه⁽⁹⁾، [وليس بشيء]⁽¹⁰⁾) (إنه جواب على 1/94

(1) البيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح شراهد المغني: 720/2، والخزانة: 221/10، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 347/3، والمساعد: 280/2، وشرح السهيل لابن مالك: 172/3، والمصنع: 474/2، ولسان العرب (ص. ر. ت) 474/2.

ولطبع بن إلياس في شرح الكافية الشافية: 1380/1، وإمامي الغالي: 271/1، وبرواية كنت بدل صرت، ونقياً بدل كيماً.

(2) فصلت: 24.

(3) في (س): بما قال أبو حيان.

(4) الجاثية: 25.

(5) انظر الارتشاف: 549/2.

(6) في (س): قال.

(7) القائل الدماغي في شرح المغني: 208/1، وانظر شرح الرضي على الكافية: 191/3.

(8) في المغني: 187/1 قال: وَأَنْ الْفَاءَ قَدْ تَحْذَفُ لِلضَّرُورَةِ... وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن من قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ ﴾

وقال الأخفش في معاني القرآن: 350/1 - بعد ذكر الآية: فالوصية على الاستئناف، كانه - والله أعلم - ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ فالوصية...⁽⁹⁾

(9) القائل وحشي زادة في مواهب الأريب: ل 182/1.

(10) ساقط من (س).

إضمار الفاء، مثل ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ﴾⁽¹⁾ مردود، بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا
... ..

تقدم شرحه في أمّا المشددة⁽²⁾.

(و) ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ في الآية نائب عن فاعل ﴿كُتِبَ﴾ و﴿لِلَّذِينَ﴾ متعلق

به، لا خبر، والجواب محذوف، أي: فليوص. جواب ما يقال، إذا لم يكن جواباً على حذف الفاء، فما الجواب في الآية؟

(وقول ابن الحاجب: إن إذا هذه) أي: التي في ﴿وَإِذَا تَنَلَّىٰ عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁾

الآية، يجوز أن تكون هذه الآية مثل: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِلَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾⁽⁴⁾ بتقدير القسم، وأن تكون إذا مجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط⁽⁵⁾ (غير شرطية

فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد ما النافية، كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾⁽⁶⁾ وإن ذلك من التوسع في الظرف⁽⁷⁾)، هذا يدل على أنه ذهب على أن الفاء في جواب إذا

الشرطية واجبة، وأن حذفها ضرورة (مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر⁽⁸⁾، كقوله:

(1) البقرة: 180.

(2) انظر ص: 301.

(3) الجاثية: 25.

(4) الأنعام: 121.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 110.

(6) الفرقان: 22.

(7) انظر أمالي ابن الحاجب: 1/ 115.

(8) في (س) بزيادة: غير ترتيب اللف أخلا في القريب.

[خبر]⁽²⁾، لعبد الله بن رواحة، الصحابي، وسماه النبي - عليه الصلاة والسلام -:
سيد الشعراء⁽³⁾، قال السيوطي: أخرج الشيخان عن البراء قال: رأيت النبي - عليه
الصلاة والسلام - يوم الخندق ينقل التراب، وهو يرتجز برجز عبد الله بن رواحة،
يقول:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَمَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
الْكَافِرُونَ قَدْ بَلَّوْا عَلَيْنَا وَإِنْ أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا
وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا فُكِبْتُ الْإِفْدَامَ إِذَا لَأَيْنَا⁽⁴⁾

(والثاني: أن ما لا تقاس على لا، فإن ما لها الصدر مطلقا بإجماع
البصريين، واختلفوا في لا، ف قيل: لها الصدر مطلقا، وقيل: ليس لها الصدر مطلقا
لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: إِنْ لَا تَقُمْ أَقْمُ، وَجَاءَ بِلَا زَادٍ⁽⁵⁾، وقوله:

(1) البيت لعبد الله بن رواحة في الكتاب: 322/2 / 511/3، وله أو لعامر بن الأكوع في شرح شواهد المغني:
286/1، ولعامر بن الأكوع في شرح أبيات المغني: 250/2. وبلا نسبة في الخزائن: 139/7، والمعجم:
611/2. والشاهد فيه: عن فضلك ما استعنتنا، حيث لم تصدر ما.

(2) في (ج): رجز، وفي (س): شعر مرجز.

(3) هو: أبو محمد، عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الصحابي، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين، وكان
أحد النقباء الإثني عشر، شهد بدرًا، وأحد، والخندق، والحديبية (ت: 8 هـ) انظر الإصابة: 410/2، مرآة
الجنان: 17/1، شذرات الذهب: 12/1، الأعلام: 86/4.

(4) أورد السيوطي هذا الكلام في شرح شواهد المغني: 287/1.

- البراء هو: أبو عمار، البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي، قائد صحابي من أصحاب الفتوح، أسلم
صغيرا، وغزا مع النبي - عليه الصلاة والسلام - خمس عشرة غزوة، أولها غزوة الخندق، روى له البخاري
ومسلم 305 حديث (ت: 71 هـ) انظر الإصابة: 186/1، شذرات الذهب: 77/1، الأعلام: 46/2،
47.

(5) الاختلاف في غير لا الناسخة كما ذكر الدمامي في شرح المغني: 208/1.

أَلَا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ
أَلَا إِنِّي كَيْدُهُ لَا أَكِيدُ^(١)

بيت من المتقارب، للأخرم السنبسي^(٢)، قُرْط: رجل من سنبس، والآلة: الحالة، ولا يقال لغيرها، والكَيْد: المكر، أي: أن هذا الرجل على حالة سوء، ولا مكر مثل مكروه، وروي: بنفاً، وهي زائدة، لا نافية لما مر، ولا موصولة، ولا مصدرية، لثلاث تقدم الصلة على الموصول^(٣).

(وقيل: إن وقعت [لا]^(٤)) في صدر (جواب القسم فلها الصدر، لحلولها محل أدوات الصدر، ولا فلا، وهذا) القول الثالث^(٥) (هو^(٦) الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب حَبِّ الْعِرَاقِ في قوله:

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّفْرَ أَطْعَمَهُ
(... ..)

صدر بيت من البسيط، للتللمس، عجزه:

وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْفَرَةِ السُّوسُ^(٧)/ب)

(١) البيت للأخرم السنبسي في شرح شواهد المغني: 1/ 294 ورواية ما أكيد بدل لا أكيد، ونفس رواية المصنف في شرح أبيات المغني: 2/ 255. والشاهد فيه: كيدُهُ لا أكيد. حيث لم تصدر لا.

(٢) الأخرم السنبسي نسبة إلى سنبس بن معاوية بن جروول بن ثعل بن عمرو بن القوت بن طيء. انظر شرح أبيات المغني: 2/ 258، 259، الأعلام: 3/ 141.

(٣) رواه السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 294.

(٤) ساقط من جميع النسخ.

(٥) في (س) بزيادة: في صدارة لا.

(٦) في (س) بزيادة: جواب القسم.

(٧) البيت للتللمس في ديوانه: 98، وشرح شواهد المغني: 1/ 294، وشرح أبيات المغني: 2/ 259، والحزانة: 6/ 351، والكتاب: 1/ 38، والمقاصد النحوية بهامش الحزانة: 2/ 548.

والشاهد فيه: حب العراق، حيث انتصب حب العراق على التوسع، وإسقاط الحافظ وهو على:

- والتللمس هو: جرير بن عبد المزى، أو عبد المسيح، من بني ضُبَيْيَّة من ربيعة، شاعر جاهلي من أهل البحرين، خال طرفة بن العبد، ذكره ابن سلام في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية (ت: 50 ق هـ)

انظر طبقات الشعراء: 88، 89، الشعر والشعراء: 110، شرح أبيات المغني: 2/ 267، الأعلام: 2/ 119.

على التوسع، وإسقاط الخافض وهو «على»⁽¹⁾، أي: حلفت على حب العراق لا أكله، مع أن الحب متيسر أكله لأخص الحيوانات، مثل: قمل القمح، والأكثرون: على أن أليت- بفتح التاء- خطاب لعمرو بن هند⁽²⁾، لأنه لما هجاء حلف عمرو أنه لا يطعم المتلمس بعدها حب العراق، أي: لا يقدر بعدها على المقام بالعراق، فلا سبيل له إلى أكل حبها، فقال المتلمس ذلك، أي: حلفت يا عمرو لا تركني بالعراق، والطعام لا يبقى وإن استبقته، بل يسرع إليه الفساد، ويأكله السوس، فالبخل به قبيح (ولم يجعله من باب زَيْدًا ضَرْبَةً لَأَن التَّقدير: لا أطعمه، ولا هذه) التي في صدر القسم (لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، مذكورة كانت، أو مقدرة (وما لا يعمل) ما بعده فيما قبله (لا يفسر في هذا الباب) أي: باب الاشتغال (عاملاً) [قيل: (3)] إنما قيد بذلك احترازاً عن مثل: ﴿وَأِنْ أَحَدُ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾⁽⁴⁾، فإن ﴿اسْتَجَارَكَ﴾ مفسر لعامل واحد، ولا يصح عمله فيه لو سُلط عليه، لأن رافع الفاعل لا يتأخر عنه عند البصريين⁽⁵⁾، وفيه⁽⁶⁾: [أن]⁽⁷⁾ المفهوم من كلام المصنف في بحث حيث أنه لا يختص بهذا الباب، [مع]⁽⁸⁾ أن هذه الآية منه عند الجمهور، ذكره ابن عادل⁽⁹⁾.

(1) قال سيويه في الكتاب 38/1: يُريدُ على حب العراق.

(2) عمرو بن هند هو: عمرو بن المنذر بن امرئ القيس بن ماء السماء بن النعمان اللخمي، ملك الحيرة في الجاهلية، عرف بنسبه إلى أمه هند، بلقب بالهرق الثاني، قاتل طرفة بن العبد (ت: 45 ق هـ) انظر معجم الشعراء: 28، الأعلام: 86/5، 87.

(3) ساقط من (س).

(4) التوبة: 6.

(5) في (س) بزيادة: كذا قيل. والقاتل هو الدمامي في شرح المفني: 209/1.

(6) في (س) بزيادة: بحث.

(7) في (س): إذ.

(8) في (س): على.

(9) انظر اللباب في علوم الكتاب: 19/10.

(والثالث: أن لا في الآية) يعني قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾⁽¹⁾ (حرف ناسخ مثله في [لحو]⁽²⁾: لَا رَجُلٌ والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافية)، كو وصلية، [وقوله]⁽³⁾: (لا يجوز زيدا إني أضرب) استئناف لبيان كون الناسخ مانعا من العمل فيما قبله (فكيف وهو حرف نفى؟ بل أبلغ) من المبالغة (من هذا أن العامل الذي بعده) أي: بعد الحرف الناسخ، وهو لا (مصدر)، وهو ﴿بُشْرَىٰ﴾ (وهم يطلقون القول: بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي: اذكر يوم، أو يعذبون يوم).

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثر) من (أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُبْتَغَىٰ مِنْكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مَرْقَدٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾⁽⁴⁾ فيقال: بالنصب عطف على يورد (لا يصح لـ ﴿جديد﴾ أن يعمل في إذا، لأن إن ولام الابتداء ممنعان من ذلك) العمل (لأنهما المصدر)، [قيل]⁽⁵⁾: ﴿جعل اللام مثل إن ممنوع، فإنها مع إن سلبت الصدرية على المختار﴾⁽⁶⁾، [ويرد]⁽⁷⁾ ما سيأتي في لام الابتداء: [من]⁽⁸⁾ أنهم اعتبروا حكم صدرتها فيما قبل إن، دون ما بعدها⁽⁹⁾ (وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب) عن هذا الإيراد⁽¹⁰⁾ (أيضا) أي: كالجواب عما أورده أبو حيان، مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹¹⁾ الآية (أن الجواب)/ أي: جواب إذا في هذه الآية^{1/95} (محذوف مدلول عليه بـ ﴿جديد﴾، أي: إذا مزقتم تمجددون)، أو تبعثون، فجملة

(1) الفرقان: 22.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) ساقط من (س).

(4) سبأ: 7.

(5) في (س): وما فيه.

(6) القائل ابن الصانع، وانظر قوله في المنصف: 209/1.

(7) في (س): ويدفعه.

(8) في (س): على.

(9) قال المنصف في المغني 258/1: ولا اعتبارهم، حكم صدرتها فيما قبل إلا دون ما بعدها.

(10) في (س) بزيادة: من طرف الأكثرين.

(11) الجاثية: 24.

الشرط [إما]⁽¹⁾ معمولة لـ (يُبَيِّنُكُمْ) لأنه بمعنى: نقول لكم، و (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ) تأكيداً، أو معترضة على أن (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ) معلق لـ (يُبَيِّنُكُمْ) ساد مسد المفعولين، ولولا اللام لفتححت إن (لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾، وأما ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾⁽³⁾ فالجمله جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط، لا جواب الشرط على حذف الفاء، [قال البيضاوي]⁽⁴⁾ تبعاً للحوفي، وأبي البقاء: وإنما حسن حذف الفاء فيه لأن الشرط بلفظ الماضي⁽⁵⁾، وضعفه الرضي: بأن ذلك إنما يكون للضرورة⁽⁶⁾ (بدليل ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾⁽⁷⁾ الآية) فإن كون ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ جواباً لقسم مقدر متعين فيه، [فيدل على أن ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ كذلك، لأن]⁽⁸⁾ كلا منهما لا يجاب به الشرط (ولا يسوغ أن يقال: قدرها) أي: قدر أنت إذا في الآية (خالية عن معنى الشرط)، كما قدرها ابن الحاجب في ﴿وَإِذْ نُنَالِيٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾ (فتستغني عن جواب، وتكون معمولة لما قبلها وهو ﴿قَالَ﴾، أو ﴿تَذَلُّكُمْ﴾، أو ﴿يُبَيِّنُكُمْ﴾)، [ولم يقل: أو كفروا]⁽⁹⁾، بعد احتماله أن يعمل في إذا (لأن هذه الأفعال) تعليل لقوله: لا يسوغ (لم تقع في ذلك الوقت). أي: وقت التمزيق، فلا يصح أن يكون عامله

(1) ساقط من (س).

(2) البقرة: 273.

(3) الأنعام: 121.

(4) في (س): كما قال القاضي.

(5) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 195/4، والبيان في إعراب القرآن: 417/1، وقال أبو حيان في البحر المحيط 213/4: زعم الحوفي: أنه ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ على حذف الفاء، أي: فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون إلا في القرآن، وإنما الجواب محذوف، و﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواب قسم محذوف، والتقدير: والله إن اطعنتمهم لقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾.

(6) شرح الرضي على الكافية: 463/4.

(7) المائدة: 73. وفي (س) بزيادة: هذا دليل على أن ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواب قسم مقدر قبل الشرط.

(8) في (س): وكذا هذا.

(9) في (س): ولم يتعرض لـ ﴿كَفَرُوا﴾.

فيه من جهة المعنى، [وقيل: لأن التجديد]⁽¹⁾ وقت التمزيق⁽²⁾، لا يتصور لكونه
جمعا بين الضدين، فكيف يصح أن يعمل فيها؟ وفيه: أن إذا وإن كانت بمعنى
الوقت، لكن لا يلزم وقوع الفعل في أول ذلك الوقت، بل يجوز أن يقع في آخره،
كما في قولهم: إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ.

(الفصل: الثالث)

[في]⁽³⁾ خروج إِذَا عن الشرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ
يَغْفِرُونَ﴾⁽⁴⁾، [وقوله تعالى]⁽⁵⁾: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾⁽⁶⁾
جوز الرضي كون إِذَا فيهما مجرد الوقت، وكونها شرطية كما مر⁽⁷⁾، ولا منع في
كون ﴿هُمْ﴾ في الآيتين تأكيدا للواو، وللضمير المنصوب (فإِذَا فيهما ظرف للحبر
المتبدل [بعدها]⁽⁸⁾)، وهو ﴿يَغْفِرُونَ﴾ و﴿يَنْتَصِرُونَ﴾ (ولو كانت شرطية،
والجملة الاسمية جوابا لاقرنت بالفاء، مثل: ﴿وَإِنْ يُنْسِكَ يَخْيِرَ فَهُوَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽⁹⁾) وقد يقال: هذا قياس مع الفارق، لما بين إِنْ وإِذَا من التفاوت
بالأصالة والفرعية (وقول بعضهم: إنه على إضمار الفاء، تقدم رده،)⁽¹⁰⁾ أراد
بالبعض: أبا البقاء، فإنه اختار مذهب الأخفش فقال: ﴿هُمْ﴾ مبتدأ،
و﴿يَغْفِرُونَ﴾ الخبر، والجملة جواب إِذَا⁽¹¹⁾، ورده [الحلي]⁽¹²⁾: بأن هذا غير

(1) في (س): وما قيل: إن التجريد.

(2) القائل رحي زادة في مواهب الأريب: ل 184/ب.

(3) ساقط من (س).

(4) الشورى: 37.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) الشورى: 39.

(7) شرح الرضي على الكافية: 4/ 111.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) الأنعام: 17.

(10) في (س) بزيادة: لعله.

(11) البيان في إعراب القرآن: 2/ 339.

(12) في (س): الشهاب.

صحيح، لأنه لو كان [كذا]⁽¹⁾ لا قترن بالفاء⁽²⁾ (وقول/ آخر: إن الضمير توكيد لا 95/ب مبتدأ، وإن ما بعده الجواب، ظاهر التعسف)، قيل: أي: تعسف في تأكيد الضمير المرفوع، أو المنصوب بضمير رفع منفصل⁽⁴⁾ (وقول آخر: إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلف من غير ضرورة). وإنما جوزه في قوله تعالى: ﴿إِذَا مَرُفْتُمْ﴾⁽⁵⁾ لوجود الضرورة فيه كما لا يخفى على من له رأي سديد، وإن خفي على الشارح الجديد.

(ومن ذلك) أي: من مثال إذا الخارجة عن الشرطية (إذا التي بعد القسم، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾⁽⁶⁾، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾⁽⁷⁾، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى، لا في اللفظ، لأن الجواب لا يتقدم على الشرط عند البصريين⁽⁸⁾ (كما في قولك: آتيك إذا أتيتني)، [وذلك]⁽⁹⁾ لأنه ليس [بعد إذا]⁽¹⁰⁾ ما يصلح للجواب، لا ظاهرا ولا مقدرا، لعدم توقف معنى الكلام عليه، [ولا قبلها ما يدل على الجواب]⁽¹¹⁾ إلا القسم (فيكون التقدير: إذا يغشى الليل)، أقسمت (وإذا هوى النجم أقسمت).

وهذا) أي: كون إذا شرطية، وفعل القسم جوابا (ممتنع لوجهين: أحدهما: أن القسم الإنشائي) الحاصل من أقسمت (لا يقبل التعليق، لأن الإنشاء إيقاع)، وقت التكلم (والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه)، فيضاد المقصود

(1) في (س): جواب لكذا.

(2) الدر المصنوع: 86/6.

(3) في (س) بزيادة: التعسف: الأخذ على غير الطريق. قال الدسوقي في حاشيته على المعنى 269/1: وفيه نظر، إذ هذا القول موافق للقواعد، فلا تعسف أصلا، فضلا عن كونه ظاهرا.

(4) القائل ابن الصانع، وقوله في النصف: 210/1.

(5) س: 7.

(6) الليل: 1.

(7) النجم: 1.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 191/3.

(9) في (س): وإنما كان ما قبلها جوابا.

(10) في (س): بعدها.

(11) في (س): وليس هنا ما يدل على الجواب قبل إذا.

(فاما إِنْ جَاءَنِي قَوْلُ اللَّهِ لَكُمْ مِثْلُ فَالْجَوَابُ فِي الْمَعْنَى فَعَلِ الْإِكْرَامَ)، لا القسم، حتى يرد: إِنْ الْقِسْمَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيلَ (لأنه) أي: الْإِكْرَامَ (المسبب عن الشرط)، الذي هو الْجَمْعُ، (ولمّا دخل القسم بينهما) أي: بين الشرط وجوابه (لمجرد التوكيد، [ولا⁽¹⁾] يمكن ادعاء مثل ذلك) الاعتبار (هنا)، أي: في الآيتين (لأن جواب ﴿وَاللَّيْلِ﴾ وهو ﴿إِنْ سَعَيْكُمْ لَشَأْنٌ﴾⁽²⁾ أمر (ثابت دائما)، لكونه جملة اسمية مقرونة بِإِنَّ واللام (وجواب ﴿وَالنَّجْمِ﴾) وهو ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾⁽³⁾ ماضٍ مستمر الانتفاء، لكونه جملة ماضوية منفية بِنَاءِ النافية (فلا يمكن تسبيها عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط). وهو ﴿يَغْشَى﴾، و﴿هَوَى﴾ لأن إذا الشرطية تجعل الماضي مستقبلا.

(والثاني: أن الجواب) أي: جواب إذا الشرطية (خبري، فلا يدل عليه الإنشاء)، الذي هو فعل القسم (لتباين حقيقتهما). لأن الخبر: مركب تام، يكون نسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، والإنشاء: ليس لنسبته خارج، هذا على رأي البعض، واختاره نجم السعد [فقال]⁽⁴⁾: 'جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط، لأن الشرط ثابت، والثابت لا يقبل التعليل، وقولنا: أُنْتُ حُرٌّ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ إِنْشَاءٌ لِلتَّعْلِيلِ، لا تعليل للإنشاء⁽⁵⁾، وأما رأي الأكثرين فكما قال الرضي: 'ولا يكون الشرط جملة طلبية/، ولا إنشائية، لأن وضع أداة الشرط على 1/96 أن يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، وأما الجزاء فليس شيئا مفروضا، بل هو مرتب على أمر مفروض، فجاز وقوعه طلبية، وإنشائية⁽⁶⁾، واختاره التفتازاني

(1) في (س): فلا.

(2) الليل: 4.

(3) النجم: 2.

(4) في (س): حيث قال.

(5) قوله هذا في شرحه للحاجية، كما قال الدمايني في المنصف: 210/1، والأمير في حاشيته على المنبي: 94/1.

- ونجم السعد هو: سعيد المعجمي، المشهور بنجم الدين، شارح للحاجية، وهو شرح كبير، جعله شرحا للفتن، والشرح الذي عليه المنصف، وفيه أبحاث حسنة. انظر بنية الوعاة: 591/1.

(6) شرح الرضي على الكافية: 110، 109/4.

فقال في قول السكاكي: **إِنْ تَعْتَدُ بِإِكْرَامِكَ إِيَّايَ الْآنَ فَاعْتَدُ بِإِكْرَامِي إِيَّاكَ أُنْسِرْ**، وبه يظهر أن الجزاء قد يكون إنشائية بلا تأويل بالجزاء، إذ لا ضرورة إليه، لأن الأمر والنهي وغيرهما يجوز تقيدهما بالشرط⁽¹⁾، واختاره⁽²⁾ الشريف أيضا حيث قال فيه: **فَاعْتَدُ عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ**، فيكون طلب الاعتداد بإكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب بإكرامه، فلا حاجة في الإنشائية الواقعة جزاء إلى أن تقول بالخبرية⁽³⁾، **[لَكُنْهُمَا اخْتَارَا أَيْضًا قَوْلَ الْبَعْضِ، فَقَالَ التَّفْتَازَانِي]**⁽⁴⁾ في قول آدم - عليه السلام -: **يَا رَبِّ إِنِّي ثَبْتُ وَأَصْلَحْتُ أُرَاجِعِي أَنْتَ إِلَيَّ الْجَنَّةُ فَوْقَ الْجُمْلَةِ** الاستفهامية جزاء الشرط، محل بحث⁽⁵⁾، **[وقال الشريف في حاشيته]**⁽⁶⁾: **وَبِالْجُمْلَةِ لَا يُمْكِنُ جَعْلُ الطَّلَبِ مِنْ جَزَاءٍ بِلَا تَأْوِيلٍ**، وبما **[قررنا]**⁽⁷⁾ تبين أن لا مخالفة بين كلاميهما، ولا غفلة للشريف عما صرح به في أحد كتابيه كما **[وهم]**⁽⁸⁾.

(1) المطول: 162.

(2) بزيادة: السيد.

(3) انظر حاشية المطول: 162.

(4) في (س): واختار التفتازاني قول البعض في شرح الكشاف حيث قال:.

(5) انظر حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 52/ب.

في الكشاف: 122/1 عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: **[على لسان سيدنا آدم - عليه السلام -]** يا رب ! ألم تخلفني بيدك ؟ قال: بلى. قال: يا رب ! ألم تنفخ في الروح من روحك ؟ قال: بلى. قال: يا رب ! ألم تسق رحمتك غضبك ؟ قال: بلى. قال: ألم تكبني جنتك ؟ قال: بلى. قال: يا رب إن ثبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة ؟ قال: نعم.

(6) في (س): واختاره الشريف في حواشي المطول فقال: انظر حاشية المطول: 162.

(7) في (س): قررناه.

(8) في (س): ظن.

والواهم وحسي زادة في مواهب الأريب: ل 187 / 1.

[مبحث: أَيْمُنُ القسم]

(أَيْمُنُ) مبتدأ لأنه معرفة [بأداة⁽¹⁾] اللفظ (المختص بالقسم)، صفة (اسم) خبره (لا حرف، خلافا للزجاج، والرَّمَانِي⁽²⁾، مفرد) خبر ثان (مشتق من أَيْمُنُ [وهو البركة]⁽³⁾ وهمزته وصل)، مفتوحة كهزمة آل، ولم تحي في الأسماء غيرها (لا جمع يمين وهمزته قطع، خلافا للكوفيين)، واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال⁽⁴⁾ (ويرده) أي: قول الكوفيين (جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أَفْلَسَ، وَأَكْلَبَ،) وفيه لغات أخرى: إِيْمُنْ بكسر الهزة وضم الميم، وبفتحهما، وإِيْمٌ، وإِيْمٌ بضم الميم فيهما، وإِيْمٌ بكسرهما، وفيهم يفتح الهاء وضم الميم، وأم، وأم بتثبيت الميم فيهما، ومن مثلث الحرف، ومن مثلاً، فهذه عشرون لغة⁽⁵⁾، واختلف في الستة الأخيرة. قال في المفصل: قد أوقعوا موقع الباء من في قولك: مِمن رَبِّي لأَفْعَلَنَّ، وتضم ميم من⁽⁶⁾. قال سيوريه: ولا تدخل الضمة في من إلا ههنا، ولا تدخل إلا على رَبِّي⁽⁷⁾. وسمع الأخفش من الله⁽⁸⁾، وإذا حذف نونها فهي كالتاء، تقول: م الله، وم الله، كما تقول: تالله، ومن الناس من يزعم أنها من أَيْمِنُ، قال ابن مالك: لم يعرف الزخشي من الذي زعم،

(1) في (س): بإرادة هذا.

(2) قال المرادي في الجني الداني 538: ذهب الزجاج والرمانى، إلى أنه حرف جر، وشلا في ذلك، وانظر الارتشاف: 480/2.

(3) ساقط من (س).

(4) في الجني الداني 538: وقال الكوفيون: هو جمع يمين، واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال، وانظر الإنصاف: 404 - 409.

(5) في (س) بزيادة: ذكرها ابن مالك.

قال في شرح التسهيل 203/3: وفيه حين يلبه الله اثنا عشرة لغة: ثلاث مع ثبوت الهزة، وثلاث مع حذف النون دون الهزة، وثلاث مع حذف الهزة والياء وثبوت النون، وثلاث مع الاختصار على الميم.

(6) انظر المفصل: 485، 484.

(7) انظر الكتاب: 499/3.

(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 203/3.

وهو سيبويه، وفيه دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يعرف بتصفح
وابتغاء⁽¹⁾، وقال أبو حيان: أما الأول: فليس كما ذكره، بل لما كان هذا القول
ضعيفا عنده تأدب مع سيبويه ولم يصرح باسمه [إعظاما له]⁽²⁾، وأما الثاني: فكما
قال، ولذلك/ وقع في مفصله أغلاط، ومخالفة لسيبويه، لكن ما ذكره ابن مالك 96/ب
هو مشارك له فيه، على أنه لم يقرأ كتاب سيبويه، وقد رحل الزخشي من
خوارزم⁽³⁾ إلى مكة قبل العشرين والخمسمائة لقراءة الكتاب على رجل من
أصحابنا أهل الأندلس يعرف بأبي بكر بن أبي طلحة⁽⁴⁾، كان مجاورا بها، عالما
بالكتاب، فقرأ عليه جميع الكتاب، (و) يرده (قول نُصَيَّب:) على صيغة التصغير،
[اسم]⁽⁵⁾ ابن رباح، مولى عبد العزيز بن مروان، كان عبدا أسود، قيل له: هَرِمَ
شِعْرُكَ، قال: لا والله ما هَرِمَ، ولكن العطاء هَرِمَ⁽⁶⁾.

(فَقَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمَ لَمَّا نَسَدْتُهُمْ:)

أي: لما قلت لهم: أنشدكم الله

(... ..) نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيَمُنَّ اللَّهُ مَا نُنْذِرُ⁽⁷⁾

(1) شرح التسهيل: 203/3.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر معجم البلدان: 395/2.

(4) هو: أبو بكر، عبد الله بن أبي طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري، نحوي، أصولي، روى عن أبي الوليد
الباجي، وقرأ عليه الزخشي كتاب سيبويه، شرح رسالة ابن أبي زيد، ورد على ابن حزم (ت: 518 هـ)
انظر البلغة في أئمة النحر واللغة: 171، 172، بقية الوعاة: 46/2.

(5) في (س): وهو أبو عجين.

(6) هو: أبو عجين، نصيب بن رباح، شاعر فحل، مقدم في النيب والمدائح (ت: 108 هـ).

(7) انظر طبقات الشعراء: 134، الشعر والشعراء: 293، سبط اللآلي: 1/291، الأعلام: 31/8، 32.

البيت نصيب في شرح شواهد المغني: 1/299، وشرح أبيات المغني: 2/268، وشرح أبيات سيبويه
للسيرافي: 2/288، ولسان العرب: (ي. م. ن) 9/467. وبلا نسبة في الكتاب: 3/503، 4/148،
وشرح المفصل لابن يعيش: 9/92، والإنصاف: 1/407، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/204، ووصف
البجاني: 43. والشاهد فيه: ليمن الله، حيث حذف الف أيمَن في درج الكلام.

بيت من الطويل، نعم: مقول القول، واللام: لتوكيد الابتداء [كما قال الجوهري، لكن في القاموس: وليم الله، وليمن الله، اسم للقسام⁽¹⁾.
 (نحذف ألفها في الدرَج)، بيان لوجه الرد به عليهم، لأن همزة القطع لا تحذف في الدرَج (ويلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله [سبحانه]⁽²⁾ وتعالى: أي: آمين الله قسمي (خلافا لابن دُرستويّه في إجازة بحرف القسم⁽³⁾، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة، ولـ⁽⁴⁾ كاف الضمير)⁽⁵⁾ نحو: آمين، وإلى الذي، كقوله عليه الصلاة والسلام: صلّوا بأمّ الذي نفسُ محمّدٍ يديها⁽⁶⁾، وأنشد الكسائي:

لَيَمَنَ أَيُّهُمْ لَيْسَ الْعُذْرَةُ اعْتَدَرُوا⁽⁷⁾

فأضافه إلى الأب، وسكّن نونه (وجوز ابن عصفور كونه خبرا، والمحدوف مبتدا، أي: قسمي آمين الله)⁽⁸⁾.

(1) ساقط من (س). قال الجوهري في الصحاح (ي. م. ن) 2/ 1622 بعد ذكر البيت: وهو مرفوع بالابتداء،

وغيره محدوف، والتقدير: ليمن الله قسمي، وانظر القاموس المحيط: (ي. م. ن) 4/ 316.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) انظر قوله في الارتشاف: 2/ 480.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قال في شرح التسهيل 3/ 202: وإضافته إلى ضمير المخاطب، وإلى الذي أقل من إضافته إلى الكعبة.

(6) انظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين: 6/ 103.

(7) شرط بيت من البسيط، بلا نسبة في الارتشاف: 2/ 480، والجنى الداني: 541، والهمع: 2/ 482،

والمصنف: 1/ 212، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 95، ورواية:

لأيم أيهم بست العذرة اعتدروا

(8) انظر المقرب: 228.

فهرس للموضوعات الواردة في هذا الجزء

أولاً : القسم الدراسي

ر/م	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة	1
2	الفصل الأول	
	ترجمة المصنف	7
	ترجمة المؤلف	12
3	الفصل الثاني	
	كتاب مغني اللبيب	19
	كتاب غنية الأريب	21
4	الفصل الثالث	
	عملي في التحقيق	25
	وصف المخطوطات	28

ثانياً : قسم التحقيق

ر/م	الموضوع	الصفحة
1	خطبة المؤلف	
	إعجاز القرآن	31
	وصف مغني اللبيب	32
	الأصول التي اعتمد عليها في شرحه	32
2	خطبة المصنف	
	الكلام على الحمد	34
	الجمع بين الصلاة والسلام	34

الصفحة	الموضوع	و/م
35	أصل الآل ، وأقول العلماء فيها	
38	معنى علم الإعراب	
39	الاستعارة بالكناية والاستهارة التخيلية	
40	اختلاف العلماء حول أفضلية مكة والمدينة	
43	سبب تأليف هذا الكتاب	
47	أبواب مغني اللبيب	
49	أسباب طول كتب الأعراب	
63	الباب الأول : في تفسير المفردات وذكر أحكامها	3
	مبحث الهزمة	
67	الألف المفردة تأتي على وجهين	
67	أحدهما : أن تكون حرفا للنداء	
69	الثاني : أن تكون حرفا للاستفهام	
77	الألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام:	
77	أحدها : جواز حذفها	
86	الثاني : أنها ترد لطلب التصور	
88	الثالث : أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي	
89	الرابع : تمام التصدير	
95	فصل : قد تخرج الهزمة عن الاستفهام الحقيقي فرد لثمانية معان :	
96	أحدها : التسوية	
98	الثاني : الإنكار الإبطالي	
101	الثالث : الإنكار التوبيخي	

م/د	الموضوع	الصفحة
	الرابع : التقرير	103
	الخامس : التهكم	109
	السادس : الأمر	109
	السابع : التعجب	109
	الثامن : الاستبطاء	109
	تنبيه : قد تقع همزة فعلا	110
	اللفز	111
4	مبحث : آ	117
5	مبحث : أيا	118
	إبدال همزة أيا هاء	120
6	مبحث : أجل	122
7	مبحث : إذن ، وفيها مسائل :	
	المسألة الأولى : في نوعها	124
	المسألة الثانية : في معناها	126
	المسألة الثالثة : في لفظها عند الوقف عليها	132
	المسألة الرابعة : في عملها	133
	شروط نصبها للمضارع	133
	انصائها وانفصالها	134
	تنبيه : إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء	138
8	مبحث : إن	
	ترد على أربعة أوجه	140
	أحدها : أن تكون شرطية	140
	الثاني : أن تكون نافية ، وتدخل على الجملة	141

و/م	الموضوع	الصفحة
	الاسمية	
	الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة	152
	الرابع : أن تكون زائدة	157
	زيادتها بعد ما النافية	157
	زيادتها بعد ما الموصولة الاسمية	159
	زيادتها بعد ما المصدرية	160
	زيادتها بعد ألا الاستفاحية	162
	زيادتها قبل مدة الإنكار	162
	رد المصنف على ابن الحاجب في زعمها أنها تزداد بعد ما الإيجائية	163
	وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيين آخرين:	163
	الأول : زعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد	163
	الثاني : زعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذا	164
	جواب الجمهور عما استدل به قطرب والكوفيون	166
9	مبحث : أن	
	أن على وجهين : اسم ، وفعل	172
	الاسم على وجهين:	172
	ضمير متكلم	172
	ضمير مخاطب	172
	الحرف على أربعة أوجه :	173
	أن تكون حرفا مصدريا ، وتقع في موضعين :	173
	أحدهما : في الابتداء	173
	الثاني : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين	175

ر/م	الموضوع	الصفحة
	أن هذه موصول حرفي ، وبيان ما توصل به	179
	اختلف في الموصولة بالفعل الماضي	180
	اختلف في وصلها بفعل الأمر	183
	تنبيه : ذكر بعض الكوفيين ، وأبو عبيدة أن بعضهم يجزمون بأن	188
	قد يرتفع الفعل بعد أن المصدرية	190
	الوجه الثاني : أن تكون مخففة	194
	شرط اسمها ، وشرط خبرها	195
	الوجه الثالث : أن تكون مفسرة	198
	شروط مجيئها مفسرة	200
	أن تسبق بجملة	200
	أن تتأخر عنها جملة	201
	أن يكون في الجملة السابقة معنى القول	201
	أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول	204
	الا يدخل عليها جار	210
	مسألة : إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع	210
	الوجه الرابع : أن تكون زائدة	211
	ولها أربعة مواضع :	211
	أن تقع بعد لما التوقيتية	211
	الثاني : أن تقع بعد كَوْ وفعل القسم	211
	الثالث : أن تقع بين الكاف ومخفوضها	214
	الرابع : أن تقع بعد إذا	215
	زعم الأخفش : أنها تزداد في غير ذلك	216

ر/م	الموضوع	الصفحة
	مسألة : لا معنى لأن الزائدة غير التوكيد	219
	تنبيه : ذكر لأن معان أربعة آخر	223
	أحدها : الشرطية	224
	الثاني : النفي كأن	228
	الثالث : معنى إذ	229
	الرابع : معنى لئلا	230
10	مبحث : إن	
	تأتي على إن وجهين :	232
	أحدهما : أن تكون حرف توكيد	232
	الثاني : أن تكون حرف جواب بمعنى نعم	236
	تخريج لقوله تعالى (إن هذان لساحران)	239
	تنبيه : تأتي إن فعلا ماضيا	246
	تنبيه : في الصحاح : الأين الإعياء	248
11	مبحث : أن	
	تأتي على أن وجهين :	249
	أحدهما : أن تكون حرف توكيد	249
	المفتوحة فرع عن المكسورة	249
	أنما تفيد الحصر	249
	أن موصول حرفي مع معموليه	253
	الثاني : أن تكون لغة في كعل	255
12	أم	
	أم على أربعة أوجه :	257
	أم المتصلة وهي نوعان :	257

الصفحة	الموضوع
257	مسبوقة بهمزة التسوية
258	مسبوقة بهمزة التعيين
259	الفروق بين نوعي أم المتصلة
259	من حيث الجواب
259	الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية يحتمل الصدق والكذب
260	الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين في تأويل مفرد
261	الواقعة بعد همزة التعيين تقع غالبا بين مفردين ، أو جملتين في تأويل المفردين
266	مسألة : أم المتصلة الواقعة بعد همزة الاستفهام تجاب بالتعيين
269	مسألة : لا يجوز العطف بأو بعد همزة التسوية ، ويجوز بعد همزة الاستفهام
273	مسألة : سمع حذف أم المتصلة ومحوها
277	الوجه الثاني : أن تكون منقطعة ، وهي ثلاثة أنواع :
277	مسبوقة بالخبر المحض
277	مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام
278	مسبوقة باستفهام بغير الهمزة
278	معنى أم المنقطعة
283	بين الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد
286	بين ثعلب والرياشي

ر/م	الموضوع	الصفحة
	لا تدخل أم المنقطعة على مفرد	289
	تنبيه : ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع	290
	الوجه الثالث : أن تكون زائدة	299
	الوجه الرابع : أن تكون للتعريف	300
13	مبحث : ال	
	تأتي ال على ثلاثة أوجه :	303
	الوجه الأول : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه	303
	أدلة الجمهور على اسمية ال	303
	ال موصولة هي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين	303
	الوجه الثاني : أن تكون حرف تعريف ، وهي نوعان	310
	عهدية ، وجنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام :	310
	العهدية : ويكون مصحوبها ذكريا ، أو ذهنيا ، أو حضوريا	310
	رد المصنف على ابن عصفور	312
	ال جنسية لاستغراق الأفراد ، أو خصائص الأفراد ، أو لتعريف الماهية	314
	الفرق بين المعرف بآل لتعريف الماهية ، وبين اسم الجنس النكرة	317
	تنبيه : قال ابن عصفور : أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل ..	318

الصفحة	الموضوع
320	الوجه الثالث : أن تكون زائدة، وهي نوعان :
320	لازمة
320	واقعة في الأسماء الموصولة
320	واقعة في الأعلام
321	أو لارتجالها
322	أو لغلبتها
322	غير لازمة
323	كثيرة واقعة في الفصيح ، وهي نوعان :
323	واقعة في الشعر
323	واقعة في شذوذ من النثر
330	تنبيه : نحوية يترتب عليها اختلاف في الحكم الفقهي
335	مسألة : أجاز الكوفيون ، وبعض البصريين ، وكثير من المتأخرين نيابة آل عن الضمير المضاف إليه
339	مسألة : من الغريب مجيء آل بمعنى همزة الاستفهام
14	مبحث : أما
340	أما تأتي على وجهين :
340	أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا
341	قد تبدل همزتها هاء ، أو عينا قبل القسم
342	إذا وقعت أن بعد أما تكسر همزة أن
342	أن تكون بمعنى حقاً
345	زاد المألقي لأما معنى ثالثاً : وهو أن تكون حرف

د/م	الموضوع	الصفحة
	عرض بمنزلة ألا	
15	مبحث : أمّا	
	قد تبدل ميمها الأولى ياء	347
	أمّا حرف شرط ، وتفصيل ، وتوكيد	348
	لزوم الفاء بعد أمّا دليل على أنها شرط	348
	قد تأتي أمّا لغير تفصيل	356
	يفصل بين أمّا وبين الفاء بواحد من أمور ستة :	357
	أحدها : المبتدأ	358
	الثاني : الخبر	358
	الثالث : الجملة الشرطية	358
	الرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب	359
	الخامس : اسم منصوب معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء	360
	السادس : ظرف معمول لأمّا	362
	تنبيهان : الأول : أنه سمع 'أما العبيد فذو عبيد'	365
	الثاني : أنه ليس من أقسام أمّا التي في قوله تعالى : (أما إذا كنتم تعملون)	367
16	مبحث : إمّا	
	حكى قطرب فتح همزة إمّا	369
	قد تبدل ميمها الأولى ياء	369
	إمّا مركبة عند سيويه من إن و ما	369
	قد تحذف ما من إمّا	369
	إمّا الثانية حرف عطف عند أكثر النحاة	371

الصفحة	الموضوع
371	خلاف العلماء في كون إِمَّا الثانية غير عاطفة
374	لِإِمَّا خمسة معان :
374	أحدها : الشك
374	الثاني : الإبهام
375	الثالث : التخيير
375	الرابع : الإباحة
375	الخامس : التفصيل
377	المعاني الخمسة المذكورة لِـ إِمَّا ثابتة لِـ أَوْ
377	قد يستغنى عن ذكر إِمَّا الثانية بذكر ما يغني عنها
378	قد يستغنى عن ذكر إِمَّا الأولى لفظاً
379	تنبيه : ليس من أقسام إِمَّا التي في قوله تعالى : (قَامَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَسْرِ أَحَدًا)
	مبحث : أَوْ
380	أَوْ حرف عطف له اثنا عشر معنى :
380	أحدها : الشك
380	الثاني : الإبهام
382	الثالث : التخيير
382	الرابع : الإباحة
384	الخامس : الجمع المطلق كَالْوَاوِ
394	السادس : الإضراب
398	السابع : التقسيم
402	الثامن : أن تكون بمعنى إِلَّا في الاستثناء
406	التاسع : أن تكون بمعنى إِلَى أَوْ حَتَّى

د/م	الموضوع	الصفحة
	العاشر : التقريب	407
	الحادي عشر : أو الشرطية	408
	الثاني عشر : التبعيض	408
	تنبيه : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئيين أو الأشياء	409
	من العجب أنهم ذكروا أن من كماني صيغة أفعال التخيير والإباحة	409
	من البين فساد معنى التقريب في أو	409
18	مبحث : ألا	
	ألا على خمسة أوجه :	411
	أحدها : أن تكون للتنبيه	411
	الثاني : التويخ والإنكار	414
	الثالث : التمني	415
	الرابع الاستفهام عن النفي	415
	الرد على من أنكر وجود الاستفهام عن النفي	416
	هذه الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية	417
	الخامس العرض ، أو التحضيض	418
	الأراء في تقدير قوله : ألا رجلا ...	420
19	مبحث : إلا	
	إلا على أربعة أوجه :	423
	أحدها : أن تكون للاستثناء	423
	الثاني أن تكون بمنزلة غير	425
	يوصف بها الجمع المنكر ، أو شبهه	425

الصفحة	الموضوع	م.
430	تفارق إلا هذه غيراً من وجهين :	
430	أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها	
431	الثاني : أنه لا يوصف به إلا حيث يصح الاستثناء	
434	الثالث : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى	
435	الرابع : أن تكون زائدة	
438	تنبيه : ليس من أقسام إلا التي في قوله تعالى : (إلا تنصروه)	
20	مبحث : الأ	
439	الأ حرف تمضيض يختص بالجملة الفعلية الخبرية	
440	تنبيه : ليس من أقسام الأ التي في قوله تعالى (ألا تعلوا علي) و (ألا يسجدوا)	
21	مبحث : إلى	
442	إلى حرف جر له ثمانية معان :	
442	أحدها : انتهاء الغاية	
443	الثاني : المعية	
444	الثالث : التبيين	
444	الرابع : مرادفة اللام	
444	الخامس : موافقة في	
446	السادس : الابتداء	
447	السابع : موافقة عند	
448	الثامن : التوكيد	
22	مبحث : إي	

د/م	الموضوع	الصفحة
	إي حرف جواب بمعنى نعم	450
23	مبحث أي	
	أي على وجهين :	451
	حرف لنداء القريب ، أو البعيد ، أو المتوسط	451
	حرف تفسير	452
	إذا وقعت أي بعد تقول ، وقبل فعل مسند للضمير	455
24	مبحث أي	
	أي اسم يأتي على خمسة أوجه :	457
	شرطا	457
	واستفهاما	457
	وموصولا	458
	جوز الزخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب	461
	وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الإضافة	462
	وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا	463
	أن تكون دالة على معنى الكمال	463
	أن تكون وصلة إلى نداء	464
	وزاد الأخفش قسما آخر : وهو أن تكون نكرة موصوفة	465
	تنبيه : أي في قول المتنبي ليست موصولة	465
25	مبحث : إذ	
	إذ على أربعة أوجه :	469
	أحدها : أن تكون اسما للزمن الماضي ، ولها أربع	469

الموضوع	الصفحة
استعمالات:	
أحدها : أن تكون ظرفا	469
الثاني : أن تكون مفعولا به	469
الثالث : أن تكون بدلا من المفعول	470
الرابع : أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء ، أو غير صالح له	471
زعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفا ، أو مضافا	472
تقدير الزمخشري في قراءة قوله تعالى (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا)	472
الوجه الثاني : أن تكون اسما للزمن المستقبل	475
الثالث : أن تكون للتعليل	476
ما حمل على التعليل	478
الجمهور لا يثبتون هذا القسم للتعليل	481
الرابع : أن تكون للمفاجأة	483
اختلف العلماء هل هي ظرف مكان ، أو زمان ، أو حرف توكيد	484
ذكر لإذ معنيان آخران :	485
أحدهما : التوكيد	485
الثاني : التحقيق كقَدْ	485
رد المصنف على هذين المعنيين	485
مسألة : تلزم إذ الإضافة إلى جملة ، إما اسمية ، أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى ، أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا	486

د/م	الموضوع	الصفحة
	قد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد	488
	قد تحذف الجملة كلها للعلم ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين	493
	تنبيه : أضيفت إذ إلى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية والتعليلية	496
26	مبحث : إذ ما	
	إذ ما أداة شرط تجزم فعلين	498
	وهي حرف عند سيويه بمنزلة إن الشرطية ، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي	498
27	مبحث : إذا	
	إذا على وجهين :	499
	أحدهما : أن تكون للمفاجأة	499
	وهي حرف عند الأخفش ، وطرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج	499
	وزعم الزخشري أن عاملها فعل مقدر التقدير مشتق من لفظ المفاجأة	500
	المسألة الزنبرية ، وقصة ما حدث بين سيويه وإمام أهل البصرة ، والكسائي إمام أهل الكوفة	503
	منظومة الإمام الأديب حازم بن محمد الأنصاري ، التي تحكي الواقعة	507
	وقد ذكر في توجيه إعراب هذه المسألة أمور :	515
	أحدها لابن الخطايط وهو : أن إذا ظرف فيه معنى	515

الصفحة	الموضوع
	وجدت و رأيت
515	الثاني : أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع
517	الثالث : أنه مفعول به
518	الرابع : أنه مفعول مطلق
518	الخامس : أنه منصوب على الحال
521	ثاني وجهي إذا : أن تكون لغير المفاجأة
524	قد تخرج عن كل من الظرفية ، والاستقبال ، ومعنى الشرط وفي كل من هذه فصل :
524	الفصل الأول : في خروجها عن الظرفية
527	الجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية
529	الفصل الثاني : في خروجها عن الاستقبال ، وذلك على وجهين :
529	أحدهما : أن تحيى للماضي كما تحيى للمستقبل
531	الثاني : أن تحيى للحال ، وذلك بعد القسم
533	مسألة : في ناصب إذا مذهبان :
533	أحدهما : أنه شرطها
534	الثاني : أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويرد عليهم أمور :
535	أحدها : أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة
535	الثاني : أنه ممتنع في قول زهير : بدا لي أنني لست
536	الثالث : أنه يلزمهم في نحو : إذا جئتني اليوم

د/م	الموضوع	الصفحة
	أكرمك غداً أن يعمل أكرمك في ظرفين متضادين	
	الرابع : أن الجواب ورد مقروناً بإذاً الفجائية وبالخرف الناسخ	538
	تأويل الحديث الشريف على إقامة السبب مقام المسبب	540
	قال أبو حيان : ورد جواب إذاً مقروناً بـ ما النافية ، ورد المصنف عليه	541
	قول بعضهم : إنه جواب على إضمار الفاء مردود بأن الفاء لا تحذف إلا في الضرورة	542
	قول ابن الحاجب : إن إذاً هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب	543
	رد المصنف على قول ابن الحاجب بثلاثة أمور :	543
	أحدها : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر	543
	الثاني : أن ما لا تقاس على لا	544
	الثالث : أن لا في الآية حرف ناسخ	547
	الفصل الثالث : في خروج إذاً عن الشرطية	549
	كون إذاً شرطية وفعل القسم جواباً لها ممتنع لوجهين :	550
	أحدهما : أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق ، لأن الإنشاء إيقاع ، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه	550
	الثاني : أن الجواب خبري ، فلا يدل عليه الإنشاء ، لتباين حقيقتهما	551
28	مبحث : أيمن القسم	

الموضوع	د/م	الصفحة
أيمن المختص بالقسم ، اسم لا حرف ، خلافا للزجاج والرماني		553
حذف ألفها في الدرج		555
فهرس الآيات القرآنية	29	557
فهرس الأحاديث الشريفة	30	586
فهرس الأمثال السائرة	31	587
فهرس الأبيات الشعرية	32	588
فهرس الأعلام	33	600
فهرس القبائل	34	620
فهرس البلدان والأماكن	35	622
فهرس الكتب الواردة في المخطوط	36	623
فهرس المصادر والمراجع	37	627
فهرس الموضوعات	38	645

غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ مصطفى رمزي بن الحاج حسن
الأنطاكي (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس
الأستاذ بشير صالح الصادق
الأستاذ أبو عجيبة رمضان عويلي
الأستاذ خالد محمد غويلة
جامعة الرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم

الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد:

فإن كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) للإمام
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام
الأنصاري المتوفى (761هـ) رحمه الله تعالى - يعد من
أجل المصادر والمراجع النحوية التي تفخر بها اللغة
العربية، وذلك يرجع إلى منهج تصنيفه وتبويبها.
فالكتاب تناول فيه مؤلفه بالبحث والدراسة حروف
المعاني، والجملة العربية مبينا أقسامها وأحكامها.
منبها على الشبهات التي تفسد الإعراب، موجها إلى
أجمع السبل إلى الفهم الصحيح، والإعراب الجيد.
فالإعراب فرع المعنى. جامعا أقوال العلماء السابقين.
مناقشا لها. ولا غرو في ذلك، فمؤلفه ابن هشام
علامة مجدد للتأليف في النحو - يدرج بقرائه في
مؤلفاته النحوية الذائعة الصيت إلى يومنا هذا من
الواضح السهل إلى المشكل الصعب. فيزيل غموضه.
يُجد ذلك في (قطر الندى وشرحه) و(شذور الذهب
وشرحه) و(اللسان المتسالك إلى ألفية ابن مالك).

وقد عرفت علماء النحو لابن هشام علو كعبه في هذا
المضمار فعكفوا على كتبه تحصيلا وشرحا وتديسا.
وعرف نحاة العربية اليوم ولغويوها له هذه المنزلة
الرفيعة فحققوا كتبه وشرحوها التي منها الشرح
الجليل (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لمصطفى
رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي المتوفى (1100هـ)
رحمه الله تعالى.



هاتف: ٠١١ ٢ ٧٧٥٥٢٥
فاكس: ٠١١ ٢ ٧٧٤٠٥٥



جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
(الاردن - النعلاوي محال) معارة هوارة القدس



Modern Book World
للنشر والتوزيع

إبريد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي
للتقوى، ٠٠٩١٢ ٣٣٣٣٣٣٣٣ - خلي، ٠٧٨ / ٥٦١٣٣٣٣٣٣٣
فاكس، ٠٠٩١٢ ٣٣٣٣٣٣٣٣٣٣ - صندوق البريد، (٣٦١٩)
الرمزي البريدي، (٢١١١٠)
البريد الإلكتروني، almarkotob@yahoo.com
almarkotob@hotmail.com
almarkotob@gmail.com
www.almarkotob.com